

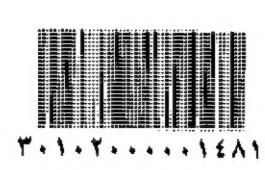
تمام الخطاب بتصحيح ما طلب منه
محرره ايراهيم

عبد النادر مراد
عبد

الكتاب

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
قسم الدراسات العليا الشرعية
فرع الفقه والإصول
شعبة الفقه

المشرف
صالح بن حميد



٢٥٩٦

الزيادة على النص

دراسة وتطبيق

دراسة مقدمة لنيل درجة التخصّص - الماجستير - في الفقه

إعداد الطالب

عبد المحسن سعيد أحمد الزهراني

إشراف فضيلة الدكتور

صالح بن عبد الله بن حميد

١٤٠٩ هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

عَالِيَهُ

نَقُوهُ كُلَّ

وَبِهِ

نَسْتَهْجِي

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

ان الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونتوب اليه ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضل له ومن يضل فلا هادي له وأشهد ألا اله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله صلى الله وسلم وبارك عليه وعلى آله وصحبه ومن تبعهم واقترفى أثرهم إلى يوم الدين وبعد :

فان علم الفقه من أجل العلوم ومن أساسيات هذا الدين ، به ينضبط نظام الحياة عملا ويتقوم السلوك منها ، يقول عز وجل : ﴿... فَلَسَوْلاً نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ ﴾ (١) ، ويقول المصطفى (صلى الله عليه وسلم) :
" من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين " (٢)

ولقد منّ الله عليّ بسلوك مسالك أهل العلم فيسر لي مواصلة الدراسة بقسم الدراسات العليا الشرعية ، بكلية الشريعة ، بجامعة أم القرى ، للحصول على درجة التخصّص الأولى - الماجستير - في الفقه .

والحصول على هذه الدرجة العلمية يتطلب أمرين أحدهما : اجتياز السنة المنهجية ، والثاني التقدم ببحث علمي ، وقد أنجزت الأمر الأول بعون الله ، ومن ثم دخلت في دائرة الأمر الثاني وهو البحث عن الموضوع الذي أتقدم به لنيل الدرجة العلمية ، وقد عانيت كغيري من طلبة الدراسات العليا في الاختيار حيث عرضت لي مواضيع عدة ولما كانت غاييتي موضوعا يجمع بين الفقه والأصول حيث أجد في نفسي ميلا للدراسات التطبيقية رأيت أن النظر في المسائل الأصولية مع تطبيقاتها الفقهية مما يحقق تلك الرغبة عندي ، وبفضل الله وبعد البحث والتنقيب في مسائل الفقه والأصول وقع النظر

(١) التوبة : آية ١٢٢ .

(٢) الحديث متفق عليه من رواية معاوية بن أبي سفيان (رضي الله عنهما)

صحيح البخاري مع فتح الباري ٢١٧/٦ ، وصحيح مسلم مع شرح النووي ٦٧/١٣ .

يصار الى النسخ ؟ وهل التزموا في كتب الفروع ما أصلوه في كتب
الأصول ؟ ففي هذه الرسالة محاولة لاجابات شافية - بادن الله - عن
هذه التساؤلات وأمثالها .

ولعله مما سبق يتبين شيء من المعاناة التي يلاقيها الباحث
في مثل هذه المسائل ، كما تتجلى معاناة في تحرير نسبة الأقوال
الرقائليها ، ففي الرسالة من هذا شيء غير قليل اجتهد الباحث
في تحقيقها نفيًا أو اثباتًا ، ومن هذا أيضًا البحث في الدراسات
والمسائل التطبيقية بحثًا موازنًا بأدلتها ومناقشاته لدى كل فريق
من أجل الخروج بالقول الراجح ، ففي هذا من الصعوبات ما لا يخفى
وبخاصة إذا كان الباحث لا يزال في الدرجات الأولى من سلم العلم .

ولا يفوتني في هذه المقدمة أن أشير الى أن تبويب هذا البحث
كل في حد ذاته عملاً غير يسير سواء في الدراسة الأصولية أو
التطبيقية ، ولقد اقتضت خطة البحث أن تكون في فصل تمهيدي
وثلاثة أبواب ، وخاتمة ، وبيانها كالتالي :

الفصل التمهيدي : في الكلام على النسخ ، وتحتة خمسة مباحث :

المبحث الأول : حقيقة النسخ عند السلف والأصوليين .

المبحث الثاني : الحكمة من النسخ .

المبحث الثالث : أركان النسخ .

المبحث الرابع : أقسام النسخ .

المبحث الخامس : شروط النسخ .

الباب الأول : الزيادة على النص عند الأصوليين ، ويحتوي على خمسة

فصول :

الفصل الأول : معنى الزيادة على النص .

الفصل الثاني : أنواع الزيادة على النص .

الفصل الثالث : الخلاف في الزيادة على النص ، ويشتمل على

مبحثين :

المبحث الأول : الزيادة المستقلة عن المزيد عليه .

المبحث الثاني : الزيادة المتعلقة بالمزيد عليه .

الفصل الرابع : مشار الخلاف في الزيادة على النص .

الفصل الخامس : الأدلة ، وثمرة الخلاف ، ويندرج تحته أربعة

مباحث :

المبحث الأول : أدلة الحنفية .

المبحث الثاني : أدلة القاضي عبد الجبار ومن وافقه .

المبحث الثالث : أدلة الجمهور .

المبحث الرابع : ثمرة الخلاف .

الباب الثاني : الأحكام المردودة تمسكا بأصل الزيادة ، وموقف

المذاهب الأخرى ، ويتكون من مقدمة ، وفصول أربعة :

المقدمة :

الفصل الأول : في الطهارة ، وفيه ستة مباحث :

المبحث الأول : النية في الوضوء والغسل .

المبحث الثاني : التسمية في الطهارة .

المبحث الثالث : المضمضة والاستنشاق في الوضوء .

المبحث الرابع : الترتيب في الوضوء .

المبحث الخامس : الموالاة في الوضوء .

المبحث السادس : المسح على العمامة .

الفصل الثاني : في الصلاة والحج ، ويتألف من خمسة مباحث :

المبحث الأول : تعيين الفاتحة في الصلاة .

- المبحث الثاني: الطمأنينة في الصلاة .
- المبحث الثالث: الطهارة في الطواف .
- المبحث الرابع: ستر العورة في الطواف .
- المبحث الخامس: الترتيب في الطواف

الفصل الثالث: في أحكام الأسرة والجنايات ، ويندرج تحته
خمس مباحث :

- المبحث الأول : اشتراط الايمن في كفارة الظهار .
- المبحث الثاني : تأبيد الحرمة باللعلن .
- المبحث الثالث: الرضاع المحرم .
- المبحث الرابع: الواجب بالقتل العمد .
- المبحث الخامس: الكفارة في القتل العمد .

الفصل الرابع : في الحدود ، والشهادات ، ويحتوي على ثلاثة
مباحث :

- المبحث الأول : تغريب الزاني البكر .
- المبحث الثاني : ضمن العين المسروقة .
- المبحث الثالث: القضاء بشاهد ويمين .

الباب الثالث: الأحكام التي خولف فيها هذا الأصل عند القائلين به
ويشتمل على مقدمة وثلاثة فصول :

• المقدمة

- الفصل الأول : في العبادات ، ويتكون من ثلاثة مباحث :
- المبحث الأول : الوضوء بنبيذ التمر .
- المبحث الثاني : القراءة خلف الامام .
- المبحث الثالث : تأخير صلاة مغرب يوم عرفة .

الفصل الثاني : في النكاح ، والحدود ، ويشتمل على مبحثين :

المبحث الأول : الشهادة في النكاح .

المبحث الثاني : قطع اليد اليمنى للشارق .

الفصل الثالث : في الأطعمة ، والأيمان ، ويتضمن ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : ميتة السمك .

المبحث الثاني : ميتة الجراد .

المبحث الثالث : التتابع في صيام كفارة اليمين .

الخاتمة : في نتائج البحث .

منهج البحث :

أما منهج الرسالة فقد سار على الخطوات التالية :

- ١ - عرض الأقوال في المسألة مع مراعاة التسلسل الزمني ،
وذلك في المذاهب الأربعة ، ولا أخالف هذا إلا نادرا .
- ٢ - أجعل السلف من صحابة وتابعين وأتباعهم والأئمة
المجتهدين قبل الأئمة الأربعة ، وإذا كن لأحد هم أكثر من رواية
أجعل كل رواية في الموضع الملائم لها .
- ٣ - إذا كن لأحد الأئمة الأربعة أكثر من رواية ، فن كانت
موافقة لأمام آخر تجعل في الطب مع ما يوافقها من الأقوال الأخرى
والا فتذكر في الهامش .
- ٤ - تقدم أدلة القول المرجوح ومناقشتها ثم يتلوه القول
الراجح ، إلا ما ندر .

٥ - قد يكون هناك قول بلا أدلة وأضعه في الصلب لأن أهل العلم عدوه قولاً ، وأجتهد في تلمس دليل له أو توجيهه .

٦ - يقدم في المسألة الأمر المجمع عليه ثم يذكر المختلف فيه بعد ذلك .

٧ - اكتفت الرسالة بمناقشة الحنفية في موضوع الزيادة على النص من حيث القول بها من عدمه في الدراسة الأصولية ، أما في المسائل التطبيقية فلم يتعرض لهذا اكتفاء بما سبق ، لكن إذا أشار ذلك بعض أهل العلم في مسألة بعينها فن البحث يشير إليه . (١)

٨ - الأحكام المردودة عند القائل بالزيادة تمسكاً بهذا الأصل أشرت إلى ذلك الرد عقب الآية أو الحديث الذي أدعي أن الأخذ بالحكم المزداد عليه يعد نسخاً له . (٢)

٩ - ما خالف فيه القائل بأن الزيادة نسخ أصله ، أشرت إلى تلك المخالفة عقب الحديث الذي ادعى فيه الشهرة ، وأنه به وبما كان في درجته تجوز الزيادة على النص . (٣)

١٠ - قمت بترتيب فصول البابين الثاني والثالث على طريقة الحنابلة في كتبهم .

١١ - في الدراسة التطبيقية حاولت استيفاء البحث في المسائل بحثاً فقهياً موازناً متعرضاً للأدلة والمناقشات مبيناً الراجح فيها حسب الطاقة .

(١) انظر على سبيل المثال ص / ٢٤٣ ، ٣٥٨ ، ٣٥٩ .

(٢) انظر على سبيل المثال ص / ٦٩ ، ١٣٤ ، ٣٠٣ .

(٣) انظر على سبيل المثال ص / ٣٧٧ ، ٤١٨ .

١٢ - قمت بعزو الأحاديث والآثار الواردة في الرسالة إلى مصادرها
فإذا كن الحديث أو الأثر في الصحيحين أو في أحدهما اكتفيت بذلك ،
وإذا كن في غيرهما اجتهدت في البحث عن حكم عليه من أهل الشئ .

١٣ - ترجمت لبعض الأعلام الذين رأيت أنهم في حاجة إلى ترجمة .

١٤ - اجتهدت في الرجوع إلى المصادر والمراجع
المعتمدة في كل فن .

١٥ - في المتن وشروحاتها إذا عزوت إلى المتن فأنني
أذكره مجردا ، فإذا قلت مثلا البخاري ، الصحيح ج / كذا ، ص / كذا ،
فالمقصود هو المتن المطبوع مع فتح الباري ما لم ينص على خلاف
ذلك ، علما بأنني أذكر ذلك مفصلا عند أول وروده .

الفصل التمهيدي

في الكلام على النسخ

وتحتة خمسة مباحث :-

المبحث الأول : حقيقة النسخ عند السلف والإصوليين .

المبحث الثاني : الحكمة من النسخ

المبحث الثالث : أركان النسخ .

المبحث الرابع : أقسام النسخ

المبحث الخامس : شروط النسخ .

المبحث الأول

حقيقة النسخ عند السلف والأصوليين

وقبل أن أذكر حقيقة النسخ عند السلف والأصوليين ، من المناسب الإشارة الى معناه في اللغة كما هو المتبع في أمثال هذه البحوث . فالنسخ في اللغة يطلق على معنيين : (١)

أحدهما :

الازالة والابطال ، ومنه قول العرب : نسخت الشمس الظل ، وانتسخته أزالته . ومنه نسخت الريح آثار الديار .

الثاني :

النقل ، ومنه نسخت الكتاب أي نقلته ، ونسخت مافي الخلية من العسل اذا حولته .

أما السلف فالنسخ عندهم على عدة مرادات ، اذ يطلق على تقييد المطلق ، وعلى تخصيص العام بدليل متصل أو منفصل ، وعلى بيان المبهم والمجمل ، وعلى رفع الحكم الشرعي بدليل شرعي ، لاشتراك جميع ذلك في معنى واحد ، وهو أن المراد في التكليف ما جاء به آخر . (٢)

ومن الأمثلة على هذا :

١- قوله تعالى : " مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْعَاجِلَةَ عَجَلْنَا لَهُ فِيهَا مَا نَشَاءُ لِمَنْ نُرِيدُ ... الآية " (٣)

قال ابن عباس (رضي الله عنهما) : هذه الآية ناسخة لقوله تعالى : " مَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الْآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ وَمَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الدُّنْيَا نُؤْتِهِ مِنْهَا ... الآية " . (٤)

(١) ابن فارس : مجمل اللغة ص ٨٦٦-٨٦٧ ، ابن فارس : حلية الفقهاء ص ٢٦/

المطرزي : المغرب ٤٤٩/٢ ، ابن منظور : لسان العرب ٦١/٣ ، الفيومي :

المصباح المنير ٦٠٢/٢ ، الفيروز آبادي : القاموس المحيط ٢٨١/١ .

(٢) ابن تيمية : مجموع الفتاوى ١٠١/١٤ ، الشاطبي : الموافقات ١٠٨/٣

(٣) الاسراء : آية ١٨ .

(٤) الشورى : آية ٢٠ .

وليس بين هاتين الآيتين تعارض حتى يصار الى النسخ ، وانما بينهما اطلاق وتقييد ، فقوله : " نؤته منها " مطلقا ، ومعناه مقيد بالمشيئة في قوله : " لمن نريد " . ثم أن هاتين الآيتين من الأخبار ، والخبر لا يدخله النسخ . (١)

٢- وقال أبو الدرداء ، وعبادة بن الصامت (رضي الله عنهما) في قوله تعالى : " وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرْ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ ... الآية " (٢) أنه منسوخ بقوله جل ذكره : " ... وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ ... الآية " (٣) وما هذا الا تخصيص عموم . (٤)

٣- قال تعالى : " ... قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ ... الآية " (٥) ، قال ابن عباس (رضي الله عنهما) : هذه الآية منسوخة بقوله تعالى : " وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسُهُ ... الآية " (٦) وليس هذا الا بيان لمبهم . (٧)

٤- ما جاء عن ابن مسعود وابن عباس (رضي الله عنهما) في قوله تعالى : " لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ... الآية " (٨) ، حيث قالوا انه ناسخ لقوله تعالى : " ... وَإِنْ تَبَدُّوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تَخَفُوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ ... الآية " (٩) ، وما هذا الا من باب تخصيص العموم أو بيان المجمل . (١٠)

-
- (١) الشاطبي : الموافقات ١٠٩/٣ .
 - (٢) الأنعام : آية ١٢١ .
 - (٣) المائدة : آية ٥ .
 - (٤) الشاطبي : الموافقات ١١٣/٣ .
 - (٥) الأنفال : آية ١ .
 - (٦) الأنفال : آية ٤١ .
 - (٧) الشاطبي : الموافقات ١١٠/٣ .
 - (٨) البقرة : آية ٢٨٦ .
 - (٩) البقرة / آية ٢٨٤ .
 - (١٠) الشاطبي : الموافقة ١١١/٣ .

النسخ عند الأصوليين :

تقتضي سنة التدرج في العلوم والمعارف ، أنها بالبحث وإطالة النظر تتميز وتتفصل فاقترض ذلك أن يختص العام والخاص بلقب ويختص المطلق والمقيد بلقب ، وقل مثل هذا في شتى هذه التفرعات ومن هذا ، القول في النسخ ، فقد تميز عند الأصوليين باصطلاح خاص وقد اختلفت عباراتهم في ذلك ، ولست بصدد استعراضها ومناقشتها ، فالبحث ليس معقودا لهذا ، ولكني أختار اثنين من أجمعها وأشهرها وأتناولهما بالشرح ، وبهما يتبين المقصود ان شاء الله .

التعريف الأول :

النسخ :

هو رفع الحكم الشرعي بدليل شرعي متأخر .

وذهب الى هذا التعريف ابن الحاجب (١) ، واختاره ابن السبكي (٢) وابن النجار الفتوحي (٣) .

المحترزات : (٤)

الحكم الشرعي : يخرج بهذا القيد ما ثبت بحكم الأصل ، فان رفعه بدليل شرعي ليس نسخا .

(١) مختصر المنتهى مع الشرح للعضد ١٨٥/١ .

(٢) جمع الجوامع مع الشرح للجلال المحلي ٧٥/٢ .

(٣) شرح الكوكب المنير ٥٢٦/٣ .

(٤) ابن الحاجب : مختصر المنتهى ١٨٥/١ ، عضد المله والدين : الشرح على

مختصر المنتهى ١٨٥/١ ، ابن السبكي : جمع الجوامع ٧٥/٢ ، ابن النجار :

شرح الكوكب المنير ٥٢٦/٣ ، ٥٢٧ .

بدليل شرعي: يخرج به رفع الحكم الشرعي بالموت ، والنوم ،
والجنون ، والغفلة ، فان رفع الحكم بها لا يعد نسخاً . وأختير لفظ
" دليل " دون لفظ " خطاب " حتى يدخل الرفع بالفعل .

متأخر: خرج بهذا اللفظ المخصصات المتملة ، كقول القائل: صل
الى آخر الشهر . فبانتهاء الشهر تنتهي الصلاة ، لا للنسخ .

اعترض على هذا التعريف بعدة اعتراضات منها :

الأول :

أن هذا التعريف غير جامع ، وذلك لأن من أنواع النسخ ، نسخ التلاوة
فقط ، وهذا التعريف لا يشملها ، لأن المرفوع في هذا النوع اللفظ دون
الحكم . (١)

أجيب :

بأن نسخ التلاوة يترتب عليه نسخ أحكام تتعلق بها ، كحرمة
قراءته للجنب ، ومسه للمحدث ، ونحو ذلك ، وهذه أحكام . فيكون هذا
التعريف جامعاً . (٢)

(١) ابن أمير الحاج: التقرير والتحبير ٤١/٣ ، الباني : الحاشية على

شرح الجلال المحلي ٧٥/٢ .

(٢) " المرجعان نفساهما " .

الثاني :

أن الحكم كلام الله ، وكلامه قديم ، وما ثبت قدمه امتنع عدمه
فلا يتصور رفعه ولا تأخره عن غيره . (١)

ورد :

بأن هذا القول مندفع ، حيث أن المراد بالحكم ما ثبت على المكلف
بعد أن لم يكن ثابتاً . وهذا ليس بقديم حتى يمتنع انتفاؤه وتأخره .
فإذا ثبت تحريم شيء بعد إباحته ، انتفت تلك الإباحة ، وهذا هو
المعنى بالرفع . (٢)

التعريف الثاني :

تعريف النسفي للنسخ وهو :

بيان انتهاء الحكم الشرعي المطلق الذي في تقدير أوهامنا استمراره
بطريق التراخي . (٣)

(٤)
المحترزات :

(١) العبد : الشرح على مختصر المنتهى ١٨٦/٢ ، ابن أمير الحاج : التقرير
والتحبير ٤١/٣ .

هذا الاعتراض وجوابه ، لا يثار على معتقد السلف (رضوان الله عليهم)
فالله (سبحانه وتعالى) لم يزل متكلماً إذا شاء ومتى شاء وكيف
شاء . فكلام الله (جلت قدرته) قديم النوع حادث الآحاد . أنظر :
ابن تيمية : مجموع الفتاوى ١٢/٥٢٠ ، ١٧٣ ، ابن أبي العز : شرح
العقيدة الطحاوية ص / ١٨٠ ، ١٨٨ ، ١٨٩ .

(٢) ابن الحاجب : مختصر المنتهى ١٨٥/٢ ، العبد : الشرح على مختصر المنتهى
١٨٦/٢ ، ابن الهمام : التحرير مع التيسير ١٧٨/٣ ، ابن أمير الحاج :
التقرير والتحبير ٤١/٣ .

(٣) كشف الأسرار ١٣٩/٢ .

(٤) " نفس المرجع " .

- الحكم : المراد به المحكوم ، لانفس الحكم .
- المطلق : خرج به المؤقت .

بطريق التراخي : لايلزم على هذا التخصيص عند من يجوز تأخره، وذلك لأن التخصيص بيان أنه غير مراد من الأصل ، لا أنه انتهى بعد الشبوت .

الترجيح :

- أرى أن الراجح - والله أعلم - التعريف الأول ، لدقته مع ايجازه ،
- ولكونه قول أكثر أهل العلم .

المبحث الثاني

الحكمة من النسخ

ثبت النسخ بشريعة محمد بن عبدالله (صلى الله عليه وسلم) وفيها فقد نسخت هذه الشريعة جميع ماسبقها من الشرائع ، فالجنس البشري تقلب في التطور والتدرج ، فليس الجنس البشري في أول عهد الخليقة كما هو عليه بعد مضي عدة مئات من القرون ، فكان من المناسب أن يكون لكل دور من أدوار هذا الجنس تشريع يتفق مع طبيعته ، فمما كان مناسباً للخليقة في أول عهدها لا يناسبها في عهود تالية . فلما بلغت البشرية أشدها واستوت جاءت شريعة خير الخلق محمد (صلى الله عليه وسلم) ختاماً للأديان ، ومتمماً للشرائع .

وأما الحكمة من النسخ في الشريعة الإسلامية ، فهي مسايرة الأحكام الشرعية للظروف الانتقالية التي كانت في فترة ظهور الشريعة الإسلامية . فقد جاء الإسلام إلى أمة لها عقائدها ، وعاداتها ، وموروثاتها التي تتحسس لها ، وتعددها من مفاخرها وأمجادها ، فكان من الحكمة أن لا يؤخذ بهذا الدين الجديد مرة واحدة ، والا أدى ذلك إلى نقيض المقصود . ولهذا جاءت الشريعة بالتدرج في الأحكام حتى أقبل الناس على الإسلام ورأوا فيه ملاذاً لهم من كل ماسواه .

ومن الأمثلة على هذه الحكمة : تحريم الخمر ، حيث أنه كان عبادة متأصلة في نفوس العرب قبل الإسلام ، وكان موضع المفاخرة والبذل عندهم إلى أن سطعت شمس الإسلام ، حيث أخذ في تحريمها تدريجياً . فكان أن بدأ الله تعالى مقابلتها بالرزق الحسن ، حيث قال : " وَمِنْ ثَمَرَاتِ النَّخِيلِ وَالْأَعْنَابِ تَتَّخِذُونَ مِنْهُ سَكَراً وَرِزْقاً حَسَناً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ " (١) وفي هذه المقابلة إشارة إلى أن السكر ليس أمراً مستحسنًا ، فهو ليس بمن الرزق الحسن .

(١) النحل : آية ٦٧ .

ثم بين الشارع (سبحانه وتعالى) بعد ذلك مضار الخمر حيث قال

تعالى :

" يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَا أَكْبَرُ مِنْ نَفْعِهِمَا ... الآية " (١) ، وكان هذا تمهيدا لتحريمها ، فكل ما كان من هذا القبيل ، كان موضعا للنهي ، وبهذا النص أدرك كبار الصحابة (رضي الله عنهم) أن الخمر لا تتفق مع مبادئ الاسلام .

ثم تلى هذا نهي عن الخمر في أكثر الأوقات حيث قال تعالى: " يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنتُمْ سُكَارَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ ... الآية " (٢) فكانت الصلاة تستغرق عامة النهار وطرفا من الليل ، فامتنع المسلمون عن شربها في ذلك الوقت .

ثم نزلت الآية المحرمة للخمر حيث قال الحق سبحانه: " يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيَصَدَّكُمْ عَنِ ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ " (٣) ، فامتثل المسلمون لهذا النهي .

(١) البقرة: آية ٢١٩ .

(٢) النساء: آية ٤٣ .

(٣) المائدة: آية ٩٠ ، ٩١ .

ومن حكمة النسخ أيضا تخفيف الأحكام عن المسلمين وتيسيرها عليهم (١)
كنسخ فريضة قيام الليل وجعله مندوبا ، ونسخ حرمة زيارة القبور .

فالنبي (صلى الله عليه وسلم) نهى في أول الاسلام عن زيارة القبور
وذلك لما كان المسلمون حديثي عهد بجاهلية ، وخشي عليهم من فتنة عبادة
الأوثان ، فلما قوي الايمان في قلوبهم ، وتمكنت العقيدة الصحيحة من
نفوسهم ، أباح لرجالهم زيارة القبور حيث قال (صلى الله عليه وسلم) :
" نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها " (٢)

أما الحكمة من نسخ الحكم وبقاء التلاوة ، فلأن القرآن الكريم كلام
الله تعالى ، وهو متعبد بتلاوته كما هو متعبد بأحكامه ، فيثاب على
تلاوته . ثم أن النسخ في الغالب يكون للتخفيف فأبقيت التلاوة للتذكير
بهذه النعمة . (٣)

والحكمة من نسخ التلاوة وبقاء الحكم ، ليعرف به مدى طاعة هذه الأمة
في المسارعة الى بذل النفوس بطريق الظن من غير استفسال لطلب طريق
مقطوع به ، فيسرعون بأيسر شيء ، كما فعل ابراهيم الخليل (عليه الصلاة
والسلام) حيث أراد أن يذبح ابنه ، لرؤيا رآها ، والرؤيا أدنى طرق الوحي . (٤)

(١) الزركشي : البرهان ٣٠/٢ ، السيوطي : الاتقان ٢٧/٢ .

(٢) أخرجه مسلم عن أبي بريدة عن أبيه ، الصحيح مع النووي ٤٦/٧ .

(٣) الزركشي : البرهان ٣٩/٢ ، السيوطي : الاتقان ٣١/٢ .

(٤) الزركشي : البرهان ٣٧/٢ ، السيوطي : الاتقان ٣٢/٢ .

المبحث الثالث

أركان النسخ

لنسخ أربعة أركان : " النسخ ، والناسخ ، والمنسوخ ، والمنسوخ عنه " . (١)

فالنسخ :

سبق بيان تعريفه في الاصطلاح الشرعي .

والناسخ :

حقيقة هو الله تعالى ، فهو الرافع للحكم ، وقد يسمى الدليل ناسخا على سبيل المجاز ، فيقال : هذه الآية ناسخة لتلك ، ويسمى الحكم أيضا ناسخا مجازا ، فيقال : صوم رمضان ناسخ لصوم عاشوراء . (٢)

والمنسوخ :

هو الحكم المرفوع . (٣)

والمنسوخ عنه :

(٤) هو المتعبد المكلف ، الذي رفع عنه حكم الأول ، وكلف بالعمل بالثاني .

(١) الفزالي : المستصفى ١٢١/١ .

(٢) الفزالي : المستصفى ١٢١/١ ، الأمدي : الأحكام ١٥٥/٣ ، ابن النجار : شرح

الكوكب المنير ٥٢٨/٣ .

(٣) أبو الحسين البصري : المعتمد ٣٦٧/١ ، الفزالي : المستصفى ١٢١/١ ، الأمدي :

الأحكام ١٥٦/٣ ، ابن النجار : شرح الكوكب المنير ٥٢٩/٣ .

(٤) الفزالي : المستصفى ١٢١/١ .



المبحث الرابع

أقسام النسخ

لنسخ باعتبار المنسوخ أقسام متعددة ، منها باعتبار ورود المنسوخ في القرآن الكريم ، وهو ثلاثة أقسام هي :
نسخ التلاوة والحكم جميعا ، ونسخ التلاوة دون الحكم ، ونسخ الحكم دون التلاوة . (١) وزاد الحنفية قسما رابعا وهو : نسخ وصف الحكم ، أي النسخ بطريق الزيادة على النص . (٢)

ونسخ التلاوة والحكم معا يتضح فيما رواه مسلم وغيره عن أم المؤمنين عائشة (رضي الله عنها) قالت : " كان فيما أنزل من القرآن عشر رضعات معلومات يحرمن ، ثم نسخن بخمس معلومات ، فتوفي رسول الله (صلى الله عليه وسلم) وهن فيما يقرأ من القرآن " . (٣)

(١) أبويعلى : العدة في أصول الفقه ٣/٧٨٠ ، السرخسي : الأصول ٢/٧٨ ، أبو الخطاب : التمهيد في أصول الفقه ٢/٣٦٦ ، الفخر الرازي : المحصول في أصول الفقه ٣/٤٨٢-٤٨٥ ، الأمدي : الأحكام ٣/٢٠١ ، الخبازي : المغني في أصول الفقه ص ٢٥٨ ، القرافي : شرح تنقيح الفصول ص ٣٠٩ ، النسفي : كشف الأسرار ٢/١٥٦ ، ابن النجار : شرح الكوكب المنير ٣/٥٥٤ ، هبة الله ابن سلامة : الناسخ والمنسوخ ص ٢٠ ، عبد القاهر البغدادي : الناسخ والمنسوخ ص ٥٢ ، ٥٣ ، مكي بن أبي طالب : الإيضاح لناسخ القرآن ومنسوخه ص ٦٧-٧١ ، ابن الجوزي : نواسخ القرآن ص / ٣٣ .

(٢) السرخسي : الأصول ٢/٧٨ ، الخبازي : المغني ص ٢٥٩ ، النسفي : كشف الأسرار ٢/١٥٦ ، العيني : عمدة القاري ١٣/٢٤٤ .

(٣) مسلم : الصحيح ١٠/٢٩ ، أبوداود : السنن مع عون المعبود ٦/٦٧ ، النسائي : السنن ٦/١٠٠ ، الترمذي : السنن مع تحفة الأحوذى ٤/٣٠٨ ، ابن ماجة : السنن ١/٦٢٥ ، الدارمي : السنن ٢/١٥٧ ، سعيد بن منصور : السنن ٣/٢٤٤ ، الشافعي : المسند بترتيب السندي ٢/٢١ ، مالك : الموطأ ٢/٦٠٨ ، البيهقي : السنن الكبرى ٧/٤٥٤ .

فالعشر رضعات منسوخة تلاوة وحكما . ومن هذا القبيل أيضا نسخ
صحف ابراهيم وموسى ومن تقدمهما من الرسل (عليهم الصلاة والسلام)
فقد علمنا أن تلك الصحف كانت نازلة تقرأ ويعمل بها ، حيث قال تعالى:
" إِنَّ هَذَا لَفِي الصُّحُفِ الْأُولَى صُحُفِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى " . (١) وقال تعالى:
" وَإِنَّهُ لَفِي زُبُرِ الْأَوَّلِينَ " . (٢) ثم لم يبق شيء من ذلك فى أيدينا تلاوة
ولا عملا ، وليس هذا الا عن طريق نسخ حكمها وتلاوتها .

أما نسخ التلاوة دون الحكم ، فيظهر جليا فى آية الرجم ، روى البخاري
من عمر بن الخطاب (رضى الله عنه) أنه قال : " لولا أن يقول الناس زاد
عمر فى كتاب الله ، لكتبت آية الرجم بيدي " . (٣)
فقد وقع اجماع الأمة على أن حد الزاني المحصن الرجم بالحجارة فتعين
أن المنسوخ فيها فقط التلاوة دون الحكم .

ونسخ الحكم دون التلاوة له صور منها ، قوله تعالى : " وَالَّذِينَ يَتُوفُونَ
مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ مَّتَاعاً إِلَى الْحَوْلِ غَيْرِ إِخْرَاجٍ " . الآية (٤)
فعدة المتوفى عنها زوجها فى هذه الآية عام كامل ، الا أن هذا الحكم نسخ
بقوله تعالى : " وَالَّذِينَ يُتُوفُونَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ
أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْراً " . الآية (٥) ، حيث أصبحت عدتها أربعة أشهر وعشرا .
الا أن الآية الأولى مازالت تتلى فى كتاب الله ، فكان هذا نسخا لحكمها دون
تلاوتها .

(١) الأعلى : آيه ١٨ ، ١٩ .

(٢) الشعراء : آيه ١٩٦ .

(٣) الصحيح مع فتح الباري ١٣/١٥٨ .

(٤) البقرة : آيه ٢٤٠ .

(٥) البقرة : آيه ٢٣٤ .

أما القسم الرابع : وهو ما زاده الحنفية ، وهو نسخ وصف الحكم ، وما يسمى عندهم النسخ بطريق الزيادة على النص ، فسوف يستوفى في أبواب هذه الرسالة ان شاء الله . (١)

(١) السرخسي : الأصول ٧٨/٢ ، الخيازي : المفني ص ٢٥٩ ، النسفي :
كشف الأسرار ١٥٦/٢ .

المبحث الخامس

شروط النسخ

لنسخ عدة شروط منها المتفق عليه ، ومنها المختلف فيه ، فمن الشروط المتفق عليها ما يأتي :

- ١- أن يكون الحكم المنسوخ حكما ثابتا بالشرع ، وليس ثابتا بالعقل كالبراءة الأصلية ، فان ارتفاعها لا يسمى نسخا . (١)
- ٢- أن يكون الدليل الدال على النسخ شرعيا ، فارتفاع الحكم بموت المكلف ليس نسخا ، اذ ليس الرافع للحكم دليلا شرعيا . (٢)
- ٣- أن يكون الخطاب الدال على النسخ متأخرا عن المنسوخ . (٣)
- ٤- أن لا تكون العبادة المنسوخة محددة المدة ، فانتهاؤها العبادة بانتهاؤها مدتها لا يسمى نسخا ، وانما النسخ فيما كان مطلقا فيقطع دوامه بالثاني . (٤)

-
- (١) أبو الحسين البصري : المعتمد ٣٦٩/١ ، أبو يعلى : العدة ٧٦٨/٣ ، الغزالي : المستمضى ١٢١/١ ، أبو الخطاب : التمهيد ٣٤٠/٢ ، الأمدي : الاحكام ١٦٤/٣ ، عبد القاهر البغدادي : الناسخ والمنسوخ ص ٤٥ ، الحازمي : الاعتبار فى النسخ والمنسوخ من الآثار ص ١٠ ، ابن الجوزي : نواسخ القرآن ص ٢٤ .
 - (٢) أبو يعلى : العدة ٧٦٩/٣ ، الغزالي : المستمضى ١٢١/١ ، الأمدي : الاحكام ١٦٤/٣ ، أبو الخطاب : التمهيد ٣٤٠/٢ ، أبو الحسين البصري : المعتمد ٣٦٩/١ ، عبد القاهر البغدادي : الناسخ والمنسوخ ص ٤٦ ، الحازمي : الاعتبار ص ١٠ .
 - (٣) أبو الحسين البصري : المعتمد ٣٦٩/١ ، أبو يعلى : العدة ٧٦٨/٣ ، الغزالي : المستمضى ١٢٢/١ ، أبو الخطاب : التمهيد ٣٤٠/٢ ، الأمدي : الاحكام ١٦٤/٣ ، عبد القاهر البغدادي : الناسخ والمنسوخ ص ٤٥ ، الحازمي : الاعتبار ص ١٠ ، ابن أبي طالب : الايضاح ص ١٠٨ .
 - (٤) أبو يعلى : العدة ٧٦٩/٣ ، الغزالي : المستمضى ١٢٢/١ ، الأمدي : الاحكام ١٦٤/٣ ، أبو الخطاب : التمهيد ٣٤١/٢ ، الحازمي : الاعتبار ص ١٠ ، ابن أبي طالب : الايضاح ص ١٠٩ .

أما الشروط المختلف فيها بين الأصوليين فمنها :

- ١- اشتراط الجنسية في النسخ ، فلا ينسخ القرآن الا القرآن ، ولا ينسخ السنة الا السنة . (١)
- ٢- أن يكون الناسخ كالمنسوخ في القوة ، أو أقوى منه ، ولا يكون أضعف منه . (٢)
- ٣- يشترط أن يكون الناسخ مقابلا للمنسوخ مقابلة الأمر بالنهاي، والمضييق بالموسع . (٣)
- ٤- التمكن من عقد القلب شرط في النسخ ، دون التمكن من الفعل . (٤)
- ٥- يشترط في الخطاب المنسوخ حكمه أن يكون مما لا يدخله الاستثناء والتخصيص . (٥)
- ٦- لا يشترط في الناسخ والمنسوخ أن يكونا نصين قاطعين ، فيجوز نسخ خبر الواحد بخبر الواحد وبالمتواتر . (٦)
- ٧- أن يكون النسخ ببدل ، وبما هو أخف . (٧)

-
- (١) الفزالي : المستصفى ١/١٢٢ ، الأمدي : الاحكام ٣/١٦٤ .
 - (٢) أبويعلی : العدة ٣/٧٦٩ ، أبو الخطاب : التمهيد ٢/٣٤١ ، ابن الجوزي : نواسخ القرآن ص / ٢٤ ، عبد القاهر البغدادي : الناسخ والمنسوخ ص / ٤٦ ، ابن أبي طالب : الايضاح ص / ١١٠ .
 - (٣) الفزالي : المستصفى ١/١٢٢ ، الأمدي : الاحكام ٣/١٦٤ .
 - (٤) الفزالي : المستصفى ١/١٢٢ ، الأمدي : الاحكام ٣/١٦٤ ، الخبازي : المغني ص / ٢٥٣ ، النسفي : المنار مع كشف الأسرار ٢/١٤٤ .
 - (٥) الفزالي : المستصفى ١/١٢٢ ، الأمدي : الاحكام ٣/١٦٤ .
 - (٦) المرجعان نفساهما .
 - (٧) الفزالي : المستصفى ١/١٢٢ ، الأمدي : الاحكام ٣/١٦٤ ، ابن أبي طالب : الايضاح ص / ١١٠ ، ١١١ .

الباب الأول

الزيادة على النص عند الأصوليين

ويحتوي على خمسة فصول :-

الفصل الأول : معنى الزيادة على النص .

الفصل الثاني : أنواع الزيادة على النص .

الفصل الثالث : الخلاف في الزيادة على النص .

الفصل الرابع : مثار الخلاف في الزيادة على النص .

الفصل الخامس : الأدلة وثمره الخلاف .

الفصل الأول

معنى الزيادة على النص

وقبل الكلام عن معنى الزيادة على النص في الاصطلاح أرى أنه لابد من الكلام عن معناها عند أهل اللغة :

١ - في اللغة :

الزيادة :

مأخوذة من قولهم زاد الشيء يزيدُ زيداً وزيادة ، والزيادة : النمو وهي خلاف النقصان (١)

والنص :

هو الرفع ، وكل ما أُظهِرَ فقد نُصَّ ، يقال نص الحديث أى رفعه ، والمنصة ما تظهر عليه العروس لِتُرَى ، ونصت الطيبة جيدها ، أى رفعتها (٢) . قال امرؤ القيس :

وجيد كجيد الريم ليس بفاحش إذا هي نصته ولا بمعطل (٣)

(١) ابن منظور: لسان العرب ١٩٨/٣ ، الفيومي : المصباح المنير ٢٦١/١ ، الفيروز آبادى : القاموس المحيط ٣٠٩/١ .

(٢) ابن فارس : مجمل اللغة ص ٨٤٣ ، الزمخشري : أساس البلاغة ص ٤٥٩ ، المطرزي : المغرب ٤٥٣/٢ ، ابن منظور : لسان العرب ٩٧/٧ ، الفيومي : المصباح المنير ٦٠٨/٢ ، الفيروز آبادى : القاموس المحيط ٣٣١/٢ .

(٣) هذا البيت من معلقة امرئ القيس الشهيرة التي يقول ——— مطلعها :

قفانبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول فحومل

انظر: الزوزني : شرح المعلقات العشر ص ٢٩٠ .

ب - إطلاقات النص :

يطلق النص في الاصطلاح على أمور منها :

الأول :

ألفاظ الكتاب والسنة ، سواء كانت دلالتها قطعية

أو ظاهرة (١)

الثاني :

نوع دلالة اللفظ على المعنى ، وهو بهذا يطلق عند جمهور

المالكية ، والشافعية ، والحنابلة على : ما كانت دلالته على معناه
قطعية لا تحتمل التأويل (٢) .

يقول الباجي : النص : ما لا يحتمل التأويل (٣) .

وعند الغزالي : ما لا يتطرق إليه احتمال (٤)

ويقول ابن السبكي : ما أفاد معنى لا يحتمل غيره (٥)

ومن أمثلته : أسماء الأعداد ، كقوله تعالى : " ... تلك عشرة

كاملة ... الآية " (٦)

فالعشرة هنا نص لا تحتمل التأويل .

(١) "بتصرف" ابن تيمية : مجموع الفتاوى ٢٨٨/١٩ ، ابن حزم :

الأحكام ٤٢/١ ، أمير بادشاه : تيسير التحرير ١٣٧/١ .

(٢) الباجي : أحكام الفصول ص/١٨٩ ، إمام الحرمين : البرهان

٤١٢/١ ، ٤١٣ ، الغزالي : المستصفى ٣٣٦/١ ، الغزالي :

المنحول ص ١٦٥ ، ابن قدامة : روضة الناظر ص/١٧٧ ، القرافي :

شرح تنقيح الفصول ص/٣٦ ، آل تيمية : المسودة ص/٥٧٤ ، ابن

تيمية : مجموع الفتاوى ٢٨٨/١٩ ، ابن السبكي : جمع الجوامع

٢٣٦/١ ، الشوكاني : إرشاد الفحول ص/ ١٧٨ .

(٣) أحكام الفصول : ص ١٨٩ .

(٤) المستصفى ٣٣٦/١ .

(٥) جمع الجوامع ٢٣٦/١ .

(٦) البقرة : آية ١٩٦ .

ويطلق النص أيضا على : ما دل على معنى قطعا ، وان احتمل غيره ، كصيغ الجمع في العموم ، فانها تدل على أقل الجمع قطعا وتحتمل الاستغراق (١)

وقد يطلق اسم النص على الظاهر ، ونقل هذا الاطلاق عن الاماميين الشافعي وأحمد بن حنبل (رحمهما الله تعالى) ، وهذا الاطلاق موافق لأصل وضع اللفظة ، ولما منع منه في الاصطلاح ، حيث لامشاحة اذا فهم المعنى (٢) .

فهذه ثلاثة اطلاقات للنص عند الجمهور ، الا أن اطلاق النص على ما كانت دلالة على معناه قطعية لا تحتمل التأويل أولى ، دفعها للترادف والاشتراك عن الالفاظ ، فهو على خلاف الأصل (٣) .

أما الحنفية ، فيطلق النص عندهم في مقابلة الظاهر فهو : ما ازداد وضوحا على الظاهر ، لمعنى في المتكلم (٤) .

عبارة السرخسي :

" ما يزداد وضوحا ، بقرينة ، تقترب باللفظ من المتكلم ، ليس في اللفظ ما يوجب ذلك ظاهرا ، بدون تلك القرينة " (٥) .

-
- (١) القرافي : شرح تنقيح الفصول ص/٣٦ .
 - (٢) امام الحرمين : البرهان ١/٤١٥ ، ٤١٦ ، الغزالي : المنحول ص ١٦٥ ، ابن قدامة : روضة الناظر ص/١٧٧ ، آل تيمية : المسودة ص ٥٧٤ ، ابن النجار : شرح الكوكب المنير ٣/٤٧٨ .
 - (٣) ابن قدامة : روضة الناظر ص/١٧٧ ، القرافي : شرح تنقيح الفصول ص ٣٧ .
 - (٤) الخبازي : المغني ص/١٢٥ ، الجرجاني : التعريفات ص/٢١٥ .
 - (٥) الأصول ١/١٦٤ .

وعند النسفي :

" ما ازداد وضوحا على الظاهر ، لمعنى في التكلم لا في نفس الصيغة " (١)

ويمثل لهذا ، بقوله تعالى : " ... فَأَنكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ ... الآية " (٢) فهذه الآية ظاهرة في اباحة النكاح ، نص في بيان العدد ، لأنها سقت لبيانها ، فـازداد ظهورا على اباحة النكاح .

الثالث :

قال ابن حزم : " ... وقد يسمى كل كلام يورد كما قاله المتكلم به نصا " (٣) .

والمقصود بالنص في الزيادة هنا ، اللفظ من كتاب الله (سبحانه وتعالى) ، واللفظ من سنة الرسول (صلى الله عليه وسلم) .

ج - في الاصطلاح :

لم يذكر الأصوليون تعريفا للزيادة على النص فيما اطلعت عليه من كتبهم ، ولكن تطلق الزيادة وتشمل الزيادة بالكتاب والسنة المتواترة والمشهورة والأحادية ، والزيادة المقارنة للمزيد عليه - كما سيأتي في مبحث أنواع الزيادة - ، والذي ينصب عليه البحث في هذه الرسالة ، وانتصب فيه الخلاف بين أهل العلم يمكن تعريفه بما يلي :

خبر الواحد أو القياس المفيد حكما زائدا على مقتضى النص الدال على المزيد عليه ، من غير أن يتعرض هذا النص بمنطوقه للزيادة بنفسه ولا اثبات .

(١) المنار ٢٠٦/١

(٢) النساء ، آية ٣

(٣) الأحكام ٤٢/١ ، وانظر على نحو منه تنقيح الفصول للقرافي ص ٣٦

ومعنى ذلك :

- ١- خبر الواحد أو القياس المفيد حكماً زائداً : يخرج به الحكم المفاد من القرآن أو السنة المتواترة ، فإن الزيادة بسببه جائزة . والحق الحنفية بهذا ما ثبت بخبر مشهور ، حيث قالوا : تجوز به الزيادة (١)
 - ٢- مقتضى النص الدال على المزيد عليه : أى ما يقتضيه من الحكم فالنص الدال على المزيد عليه يقتضي الأخذ بما ورد فيـــــــــــــــــه عند جمهور الأصوليين ، ولا يمنع من الأخذ بغيره ، أما عند الحنفية فإنه أما أن يقتضي الاختصار على ما ورد فيه ، وترك الزيادة ، وأما أن يقتضي الإطلاق في الحكم (٢)
- وانما يكون الأخذ بخبر الواحد زيادة غير جائزة إذا كان هذا المقتضى ثابتاً بقرآن أو سنة متواترة ، أو مشهورة (٣) ، أما إذا كان هذا المقتضى ثابتاً بخبر الواحد ، فلأمانع من الأخذ بزيادة خبر الواحد عليه (٤) .

ويتضح هذا التعريف في الشهادة ، حيث قال تعالى :
 " ... وَأَسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ
 وَامْرَأَتَانِ ... الآية " (٥) . فهذا النص يدل على أن الشهادة

-
- (١) السرخسي : الأصول ٢٩٣/١ ، الخبازي : المغني ص ١٩٣ .
 - (٢) الجصاص : الأصول ورقة ١٣٤ أ ، النسفي : كشف الاسرار ١٥٩/٢ ، المحلاوي : تسهيل الوصل ص ١٣٧-١٣٨ ، الانصاري : غاية الوصول شرح لب الأصول ص ٩٠ ، محمد الشنقيطي : شرح مراقبي السعود ص ١٢١ ، عبد الله الشنقيطي : نشر البنود ٣٠٢/١ .
 - (٣) وسيأتي تفصيل هذا عند الكلام عن مشار الخلاف في الزيادة على النص .
 - (٤) ملاحيون : نور الانوار شرح المنار ١٥٩/٢ ، البابرتي : العناية ١٤٢/٩ ، العيني : البناية ٩/١٠ .
 - (٥) أبو الحسين البصري : المعتمد ٤١٠/١ ، ابن القيم : اعلام الموقعين ٢٩٢/٢ .
 - (٥) البقرة : آية ٢٨٢ .

تكون برجلين أو برجل وامرأتين ، ويسمى هذا النص بالمزيد عليه .

وروى مسلم وغيره ، عن عبد الله بن عباس (رضي الله عنهما)
أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : " قضى بيمين وشاهد" (١) فجاء
هذا الخبر بزيادة في الحكم على النص السابق ، حيث أجاز الحكم بشهادة
رجل واحد ويمين ، ويسمى بالزيادة .

فالقضاء بشاهد ويمين لم يتعرض له النص الأول بنفي ولا اثبات
في منطوقه .

لقب آخر :

درجت مدونات أصول الفقه على إطلاق لقب (الزيادة على النص)
اسما لهذه المسألة ، غير أني وجدت الشيخ الخطيب الشربيني في تقريراته
على جمع الجوامع ينعتها بلقب آخر ، حيث سماها : " رفع خبر الأحاد
لمدلول النص " (٢) وهو إطلاق فيه عناية ودقة ، وهو أدل على المعنى
المقصود من الاسم الدارج ، حيث يفهم من إطلاقه أن المقصود بالنسخ في
هذه المسألة ليس نسخ المزيد عليه ، وإنما نسخ ما يدل عليه من
الاقتصار على ماورد فيه ، وترك الزيادة ، ونسخ ما يدل عليه من الإطلاق
في الحكم ، وهذا ما يسمى بمدلول النص .

(١) مسلم : الصحيح ٣/١٢ ، ٤ ، أحمد : المسند ٣٢٣/١ ، أبوداود : السنن

٢٨/١٠ ، ٢٩ .

(٢) التقريرات (مطبوعة) مع حاشية البناني ٩١/٢ .

الفصل الثاني

أنواع الزيادة على النص

وبعد بيان المقصود من الزيادة على النص تعريفاً ، وتمثيلاً ،
هذا استعراض لأنواعها ، من حيث تعلق الزيادة بالمزيد عليه ،
وهي نوعان :

النوع الأول :

الزيادة المستقلة بنفسها عن المزيد عليه ، وذلك مثل : زيادة
وجوب الصوم على الصلاة ، وزيادة وجوب الحج على الزكاة ، ومثـل :
زيادة صلاة سادة على الصلوات الخمس^(١) . ولهذا النوع من نوعي
الزيادة على النص قسمان هما :

القسم الأول : ما كانت الزيادة فيه من غير جنس المزيد عليه ،
كزيادة الصوم على الصلاة ، والحج على الزكاة .

القسم الثاني :

ما كانت الزيادة فيه من جنس المزيد عليه ، كزيادة صلاة سادة
على الصلوات الخمس .

(١) الفخر الرازي : المحصول ١ ق ٥٤١/٣ ، الامدي : الاحكام
٢٤٣/٣ ، الأصبهاني : الكاشف عن المحصول ج ١ ورقة ٤٨١ أ ،
ابن الحاجب : مختصر المنتهى ٢٠١/٢ ، القرافي : شرح
تنقيح الفصول ص ٣١٧ ، الطوفي : شرح الطوفي في الأصول
(شرح مختصر الروضة) ج ١ ورقة ١٨٤ ب ، البخاري : كشف
الاسرار ١٩١/٣ ، الزركشي : البحر المحيط ج ٢ ورقة ٢٣٧ ب ،
ابن النجار : شرح الكوكب المنير ٥٨١/٣ ، ٥٨٣ ، الحسين بن
الامام القاسم : هداية المعقول (مخطوطة) ج ٢ ص ١٢٥ ، ابـن
نظام الدين : فواتح الرحموت مع المستصفى ٩١/٢ ، الشوكاني :
ارشاد الفحول ص ١٩٤ ، ١٩٥ ، الرهاوي : الحاشية على شرح
المنار ص ٧٢٣ ، علاء الدين العسقلاني : سواد الناظر ٢٩٦/١ .

النوع الثاني :

الزيادة المتعلقة بالمزيد عليه ، كزيادة عشرين سوطاً في حد القذف ، والطهارة في الطواف ، والتفريب على الجلد في حد الزاني البكر (١) وتعلق الزيادة بالمزيد عليه في هذا النوع على أربعة أقسام :

القسم الأول :

ما كانت الزيادة فيه جزءاً من المزيد عليه (٢) ، والزيادة بالجزء تكون في ثلاثة أمور : (٣)

الأول :

بالتخيير في اثنين بعدما كان الواجب واحداً ، وذلك مثل : مسح الرأس حيث فرضه المسح ، ثم القول بجواز المسح على العمامة . ومثل : غسل القدمين فإنه فرضهما سواء لبس الخف أم لا ، ثم القول بالمسح على الخفين .

-
- (١) العضد : الشرح على مختصر المنتهى ٢٠١/١ ، الاسنوي : نهاية السؤل ٦٠٣/٢ ، البدخشي : مناهج العقول ٢٦٣/٢ ، التفتازاني : شرح التلويح ٣٦/٢ ، الشوكاني : ارشاد الفحول ص ١٩٥ .
- (٢) السرخسي : الأصول ٨٢/٢ ، الآمدى : الاحكام ٢٤٤/٣ ، ابن الحاجب : مختصر المنتهى ٢٠١/٢ ، الطوفي : شرح الطوفي في الاصول ج ١ ورقة ١٨٤ ب ، صدر الشريعة : التنقيح وشرحه التوضيح ٣٦-٣٧ ، العضد : الشرح على مختصر المنتهى ٢٠١/٢ ، البدخشي : مناهج العقول ٢٦٣/٢ ، الزركشي : البحر المحيط ج ٢ ورقة ٢٣٧ ب ، ابن الهمام : التحرير ٢١٨/٣ ، الجلال المحلى : الشرح على جمع الجوامع ٩١/٢ ، الاصبهاني : الكاشف عن المحصول ج ١ ورقة ٤٨١ أ ، ابن النجار : شرح الكوكب المنير ٥٨١/٣ ، ابن نجيم : فتح الغفار ١٣٥/٢ ، الحسين بن الامام القاسم : هداية المعقول (مخطوطة) ج ٢ ص ١٢٥ ، ابن نظام الدين : فواتح الرحموت ٩١/٢ ، علاء الدين العسقلاني : سواد الناظر ٢٩٦/١ .
- (٣) صدر الشريعة : التوضيح ٣٧/٢ ، ابن نجيم : فتح الغفار ١٣٥/٢ .

الثاني :

بالتخيير في الثلاثة بعد ما كان الواجب أحد اثنين —

مثل: القضاء بشاهدين أو برجل وامرأتين ، ثم الأخذ بشاهد ويمين .

الثالث :

بإيجاب شيء زائد ، ومثاله : زيادة عشرين سوطاً في حد القذف

وزيادة ركعة في صلاة الفجر .

القسم الثاني :

ما كانت الزيادة فيه شرطاً لصحة المزيد عليه ، ولهذا القسم

أمثلة كثيرة منها : اشتراط النية في الطهارة ، والإيمان في كفارة

الظهار ، والطهارة في الطواف ... الخ (١)

القسم الثالث :

الزيادة التي ليست جزءاً من المزيد عليه ، ولا شرطاً في صحته ،

مثل : زيادة التفريب على الجلد في حد الزاني البكر ، فإن الجلد

(١) السرخسي : الاصول ٨٢/٢ ، علاء الدين العسقلاني : سواد الناظر ٢٩٦/١ ، الامدي : الاحكام ٢٤٤/٢ ، ابن الحاجب : مختصر المنتهى ٢٠١/٢ ، الطوفي : التلبليل في اصول الفقه ص ٧٧ ، الطوفي : شرح الطوفى في الاصول ج ١ ورقة ١٨٤ ب ، البخاري : كشف الاسرار ١٩١/٣ ، صدر الشريعة : التنقيح والتوضيح ٣٦/٢ ، العفد : الشرح على مختصر المنتهى ٢٠٢/٢ ، البدخشى : مناهج العقول ٢٦٣/٢ ، الاسنوى : نهاية السؤل ٦٠٣/٢ ، الزركشي : البحر المحيط ج ٢ ورقة ٢٢٧ ب ، ٢٣٨ أ ، ابن الهمام : التحرير ٢١٨/٣ ، ابن النجار : شرح الكوكب المنير ٥٨١/٣ ، الحسين بن الامام القاسم : هداية المعقول (مخطوطة) ج ٢ ص ١٢٥ ، ابن نظام الدين : فواتح الرحموت ٩١ / ٢ ٩٢٠ .

لايتوقف على التفريب توقف الكل على جزئه ، ولاتوقف المشروط على شرطه (١) .

القسم الرابع :

ماكانت الزيادة فيه رافعة لمفهوم المخالفة ، ومثاله :
كما لو قال الشارع : في السائمة زكاة ، ثم قال بعد ذلك : ففي
المعلوفة زكاة ، فالقول الثاني يرفع مفهوم القول الأول (٢) .

(١) علاء الدين العسقلاني : سواد الناظر ٢٩٦/١ ، الطوفي : شرح
الطوفي في الأصول ج ١ ورقة ١٨٤ ب ٠

(٢) ابن الحاجب : مختصر المنتهى ٢٠١/٢ ، صدر الشريعة : التنقيح
والتوضيح ٣٦/٢ ، العضد : الشرح على مختصر المنتهى ٢٠٢/٢ ،
الحسين بن الامام القاسم : هداية المعقول (مخطوطة) ج ٢

الفصل الثالث

الخلافا في الزيادة على النص

ويشتمل على مبحثين :-

المبحث الأول : الزيادة المستقلة عن المزيد عليه .

المبحث الثاني : الزيادة المتعلقة بالمزيد عليه .

وبعد أن اتضحت الزيادة بأنواعها ، هذا عرض لمجالات الوفاق والخلاف بين الأصوليين ، وبه يحرر محل النزاع .

المبحث الأول

الزيادة المستقلة عن المزيد عليه

أجمع الأصوليون على أن الزيادة إذا كانت عبادة مستقلة من غير جنس المزيد عليه ، كزيادة الحج على الصوم ، وزيادة الزكاة على الصلاة ، أنها لا تعد نسخا للمزيد عليه ، للاختلاف بين جنس العبادات ولعدم التنافي ، فهي زيادة حكم من الشارع من غير تغيير للحكم الأول (١) .

(١) أبو الحسين البصري : المعتمد ٤٠٦/١ ، الفخر الرازي : المحصول ١ ق ٥٤١/٣ ، ابن قدامة : روضة الناظر ص ٧٩ ، الآمدي : الاحكام ٢٤٣/٣ ، ابن الحاجب : مختصر المنتهى ٢٠١/٢ ، القرافي : شرح تنقيح الفصول ص ٣١٧ ، البيضاوي : منهاج الوصول ص ١٨٤ ب ، البخاري : كشف الاسرار ١٩١/٣ ، الاصبهاني : الكاشف عن المحصول ج ١ ورقة ٤٨١ أ ، العضد : الشرح على مختصر المنتهى ٢٠١/٢ ، البدخشي : منهاج العقول ٢٦٢/٢ ، الزركشي : البحر المحيط ج ٢ ورقة ٢٣٧ ب ، المرداوي : تحرير المنقول ج ٢ / ٤٣٨ ، ابن النجار : شرح الكوكب المنير ٥٨٣/٣ ، ابن عبد الشكور : مسلم الشبوت مع فواتح الرحموت ٩١/٢ .

أما إذا كانت الزيادة عبادة مستقلة من جنس المزيد عليه ،
فان لها عندهم صورة واحدة ، وهي زيادة صلاة سادسة (صلاة الوتر)
على الصلوات الخمس ، وقد جرى الخلاف على ضوء هذه الصورة بين الأصوليين
على قولين :

الأول :

أن هذه الزيادة لاتعد نسخا ، وذهب اليه جمهور
الأصوليين (١)

الثاني :

هذه الزيادة ناسخة للمزيد عليه ، وذهب اليه بعض الحنفية (٢) .

الأدلة :

واستدل القائلون بالنسخ من الحنفية :

بقوله تعالى : " حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى وَقُومُوا
لِلَّهِ قَانِتِينَ " (٣) .

-
- (١) أبو الحسين البصري : المعتمد ٤٠٦/١ ، الفخر الرازي : المحصول
١ ق ٥٤١/٣ ، الآمدي : الاحكام ٢٤٣/٣ ، ابن الحاجب : مختصر
المنتهى ٢٠١/٢ ، القرافي : شرح تنقيح الفصول ص/٣١٧ ، البيضاوي :
منهاج الأصول ٦٠٠/٢ ، الزركشي : البحر المحيط ج٢ ورقة
٢٣٧ ب ، المرداوي : تحرير المنقول ج٢ ٤٣٨/٢ ، ابن النجار :
شرح الكوكب المنير ٥٨٣/٣ .
- (٢) " المراجع نفسها " وانظر ايضا : البخاري : كشف الاسرار
١٩١/٣ ، ابن عبد الشكور : مسلم الثبوت ٩١/٢ .
- (٣) البقرة : آية ٢٣٨ .

وجه الدلالة :

بهذه الزيادة. يبطل وجوب المحافظة على الصلاة الوسطى ، لأن هذا العدد لا توسط فيه ، وبزوال الوصف زال الطلب ، وطلب المحافظة حكم شرعي وزواله زوال حكم شرعي فيكون نسخا (١) .

ونوقش :

بأن المراد بالصلاة الوسطى في هذه الآية الصلاة الفاضلة ، وليست وسطية العدد (٢) .

ثم لو سلم أن المراد بالوسطية وسطية العدد ، لما سلم لهم أن زيادة صلاة سادسة تخرجها عن كونها مما يحافظ عليه ، لأن النسخ إنما يكون لحكم شرعي ، وكون الصلاة وسطى أمر حقيقي وليس بحكم شرعي (٣) .

ولأن الصلاة الوسطى قد علم بتوسطها عند نزول الآية ، وصارت مستحقة لذلك الوصف وان خرجت عن كونها وسطى (٤) .

-
- (١) أبو الحسين البصري: المعتمد ٤٠٦/١ ، الفخر الرازي: المحصول ١ ق ٥٤١/٣ ، القرافي : شرح تنقيح الفصول ص/٣١٧ ، البخاري كشف الاسرار ١٩١/٣ ، العقد: الشرح على مختصر المنتهى ٢٠١/٢ ، المرداوي: تحرير المنقول ج٢ / ٤٢٨ ، ابن النجار: شرح الكوكب المنير ٥٨٤/٣ ، ابن عبد الشكور : مسلم الثبوت ٩١/٢ .
- (٢) الشوكاني: ارشاد الفحول ص/١٩٥ .
- (٣) الآمدي: الاحكام ٢٤٣/٣ ، البخاري : كشف الاسرار ١٩١/٣ ، ابن عبد الشكور : مسلم الثبوت ٩١/٢ ، ابن نظام الدين: فواتح الرحموت ٩١/٢ .
- (٤) الشوكاني: ارشاد الفحول ص/١٩٥ .

ثم ان وجوب المحافظة على هذه الصلاة قد ثبت بدون النظر الى هذه الصفة ، حيث قال تعالى: " حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ " (١) وانما ذكرت مرة أخرى بهذه الصفة لزيادة الاهتمام ، والصفة لمجرد التعريف (٢) .

كما أن القول بالنسخ في زيادة صلاة سادسة يلزم عليه القول بالنسخ في زيادة عبادة على آخر العبادات وزيادة صلاة على أربع صلوات ، لأنه يجعل الأخيرة غير أخيرة (٣) .

أما الجمهور من الأصوليين :

فقد استدلوا بدليل عقلي مفاده :
أن زيادة عبادة مستقلة من جنس المزيد عليه ، كصلاة سادسة ليست نسخاً للمزيد عليه ، لأن من شروط النسخ التناقض ، ولا منافاة هنا بين الزيادة والمزيد عليه ، وانما هي زيادة حكم من غير تغيير للحكم الأول (٤) .

-
- (١) البقرة : آية ٢٣٨ .
 - (٢) البدخشي : مناهج العقول ٢/٢٦٣ .
 - (٣) ابوالحسين البصري : المعتمد ٤٠٦/١ ، الفخر الرازي : المحصول ١ ق ٥٤١/٣ ، ٥٤٢ ، الامدي : الاحكام ٢٤٤/٣ ، البخاري : كشف الاسرار ١٩١/٣ ، الزركشي : البحر المحيط ج ٢ ورقة ٢٣٧ ب .
 - (٤) القرافي : شرح تنقيح الفصول ص ٣١٧ ، البخاري : كشف الاسرار ١٩١/٣ ، الزركشي : البحر المحيط ج ٢ ورقة ٢٣٧ ب .

الترجيح

بعد استيفاء الكلام عن هذا النوع من نوعي الزيادة على النص ،
من أدلة ومناقشة ، يظهر أن الراجح مذهب اليه الجمهور من علماء
الأصول من القول بانزيادة صلاة سادسة لايعتبر نسخا ،حتى أن أئمة
من نسب الى بعضهم المخالفة ، قالوا بان هذه الزيادة لاتعد نسخا
ومنهم :

السرخسي ، وعلاء الدين السمرقندي ، صاحب ميزان الأصول ،
وعبدالعزیز البخاري ، وابن الهمام .

ولم أر عالما من علماء الحنفية يعول على رأيه قال : بأن
زيادة صلاة سادسة على الصلوات الخمس يعد نسخا ، فضلا عن أن ماتمسك
به الحنفية من أن المراد بالوسطية وسطية العدد أمر محتمل اذيزاحمه
اعتبارات أخرى في الوسطية ، كالوسطية بين الصلوات الليلية
والنهارية ، وقد يراد بالوسط الفضل كما في قوله تعالى : " وَكَذَلِكَ
جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا ... الآية " (١) أي خيارا ، وهذا المعنى لاعلاقة
له بالعدد .

وأيضا فالمعول على الوسطية فضلا واعتبارا ، هو نظر الشرع
فهو المؤثر ، أما الوسطية العددية فلا أثر لها من غير نص .

(١) البقرة ، آية ١٤٣ .

المبحث الثاني

الزيادة المتعلقة بالمزيد عليه

اتفق الأصوليون على أن الزيادة المتعلقة بالمزيد عليه إذا وردت مقارنة للمزيد عليه ، لا تكون نسخا ، كورود رد الشهادة في حد القذف مقارنة للجلد ، فان رد الشهادة ليس نسخا للقذف (١)

أما إذا كانت الزيادة المتعلقة بالمزيد عليه متأخرة عن المزيد عليه بزمان يصح القول بالنسخ فيه ، كزيادة ركعة في الفجر والتغريب في الحد ، والطهارة في الطواف ، ووصف الايمان في الرقبة فهذا مما جرى فيه خلاف أهل الأصول حتى بلغ سبعة أقوال :

القول الأول :

هذه الزيادة ليست بنسخ مطلقا ، سواء اتصلت بالمزيد عليه أم لا ، وسواء أكانت مانعة من أجزاء المزيد عليه أو غير مانعة . وذهب إلى هذا القول : الإمام مالك وأكثر أصحابه (٢) والشافعية (٣)

-
- (١) انظر: علاء الدين السمرقندي : ميزان الأصول ١٠٨٦/٢ ، البخاري : كشف الاسرار ١٩١/٣
- (٢) البناجي : احكام الفصول ص ٤١٠ ، ٤١١ ، البناجي : الاشارات ورقة ١٩ ب ، القرافي : الذخيرة ١٠٧/١ ، القرافي : شرح تنقيح الفصول ص ٣١٧ ، التلمساني : مفتاح الوصول ص ١٠٨ .
- (٣) الشيرازي : التبصرة ص ٢٧٦ ، الشيرازي : اللمع ومعه تخريج احاديثه ص ١٨٣ ، ابن السمعاني : قواطع الأدلة ورقة ١٤٧ أ ، الفخر الرازي : المحصول ١ ق ٥٤٢/٣ ، الامدي : الاحكام ٢٤٤/٣ ، الزنجاني : تخريج الفروع ص ٥٠ ، البيضاوي : منهاج الأصول ٦٠٠/٢ ، السبكي : الابهاج ٢٦٠/٢ ، العفد : الشرح على مختصر المنتهى ٢٠٢/٢ ، الزركشي : البحر المحيطة ج ٢ ورقة ٢٣٨ أ .

والحنابلة (١) وأبو علي وابنه أبو هاشم الجبائيان (٢) ، وقـال
أبو الحسن الماوردي : وهو قول أكثر الأشعرية ، وأكثر المعتزلة (٣)

القول الثاني :

الزيادة على النص نسخ مطلقا ، وأخذ بهذا القول : الحنفية (٤)
وبعض الشافعية حيث نسبوه إلى الإمام (٥) .

- (١) أبو يعلى : العدد ٨١٤/٣ ، أبو الخطاب : التمهيد ٣٩٨/٢ ، الطوفي :
شرح الطوفي في الاصول ج١ ورقة ١٨٤ ب ، آل تيمية : المسودة
ص ٢٠٨ ، علاء الدين العسقلاني : سواد الناظر ج ١ / ٢٩٧ ،
ابن اللحام : المختصر في اصول الفقه ص ١٣٩ ، ١٤٠ ، المرادوي :
تحرير المنقول ج ٢ / ٤٣٨ ، ابن النجار : شرح الكوكب المنير
٥٨١/٣ .
 - (٢) أبو الحسين البصري : المعتمد ٤٠٥/١ .
 - (٣) ابن السمعاني : قواطع الادلة ورقة ١٥٠ أ ، الزركشي : البحر
المحيط ج ٢ ورقة ٢٣٨ أ .
 - (٤) الجصاص : الاصول ورقة ١٣٤ أ ، أبو زيد الدبوسي : تقويم الادلة
ورقة ١٢٩ ب ، الصيمري : مسائل الخلاف في اصول الفقهاء
ص ٢٢١ ، البزدوي : الاصول مع كشف الاسرار ١٩١/٣ ، السرخسي :
الاصول ٨٢/٢ ، الخبازي : المغني ص ٢٥٩ ، علاء الدين السمرقندي :
ميزان الاصول ج ٢ / ١٠٨٧ ، النسفي : كشف الاسرار ١٥٨/٢ ، البخاري :
كشف الاسرار ١٩١/٣ ، ١٩٢ ، صدر الشريعة : التنقيح والتوضيح
٣٦/٢ ، ابن الهمام : التحرير ٢١٨/٣ ، ابن عبد الشكور : مسلم
الشبوت ٩٢/٢ .
 - (٥) انظر : ابن السمعاني : قواطع الادلة ورقة ١٤٧ أ ، الزركشي :
البحر المحييط ج ٢ ورقة ٢٣٨ أ .
- وانما احتج هؤلاء البعض من الشافعية على هذه النسبة إلى الشافعي
بحديث أبي سعيد الخدري (رضي الله عنه) أن رسول الله (صلى
الله عليه وسلم) قال : " انما الماء من الماء " . رواه احمد
في المسند ٤٧/٣ ، حيث نسخ بحديث أم المؤمنين عائشة
(رضي الله عنها) أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قال : =

وقول الحنفية بأن الزيادة نسخ إنما هو في الاقسام الثلاثة من أقسام هذا النوع ، أما القسم الرابع : وهو الزيادة الرافعة لمفهوم المخالفة فلا يعد نسخا عند الحنفية ، لعدم قولهم بمفهوم المخالفة (١)

القول الثالث :

الزيادة. المغيرة لحكم المزيد عليه في المستقبل ، كزيادة النية في المستقبل على الطهارة ، وزيادة عشرين سوطا في حد القذف ، نسخ وان لم تغير حكمه في المستقبل ، بان كانت مقارنة له ، فليست نسخا ، وكذلك الزيادة التي لاتنكح عن المزيد عليه ، كزيادة ستسر الركبة بعد وجوب ستر الفخذ ، والزيادة عند التعذر ، كاجاب قطع رجل السارق بعد قطع يديه ، واحدى رجله فليست نسخا (٢). وذهب

(=) " إذا التقى الختانان وجب الغسل " رواه احمد في المسند ٢٣٩/٦ ، فقالوا : إنما صار نسخا بالزيادة على الأصل . وأجيب : بان هذا من قائله غلط ، لان حديث إنما الماء من الماء إنما دل على عدم وجوب الغسل إذا لم ينزل الآتي أهله بمفهوم المخالفة . ونسخ هذا المفهوم بنص آخر وهو حديث إذا التقى الختانان وليس بالزيادة على الأصل .

- (١) صدر الشريعة : التنقيح والتوضيح ٣٦/٢ .
(٢) أبو الحسين البصري : المعتمد ٤٠٥/١ ، أبو الخطاب : التمهيد ٣٩٨/٢ ، ٣٩٩ ، ابن السمعاني : قواطع الأدلة ورقية ١٤٧ أ ، الامدي : الاحكام ٢٤٤/٣ ، ٢٤٥ ، علاء الديني : السمرقندي : ميزان الاصول ج ٢ / ١٠٨٧ - ١٠٨٨ ، الزركشي : البحر المحيط ج ٢ ورقة ٢٣٨ ب .

الى هذا القول : أبو الحسن الكرخي (١) ، وأبو عبد الله البصري (٢) .

القول الرابع :

إذا كانت الزيادة . تغير المزيد عليه تغييراً شرعياً ، بحيث
إذا فعل المزيد عليه بعد الزيادة بدونها كان وجوده كعدمه ،
ووجب استئنافه ، كانت الزيادة نسخاً كزيادة ركعة على ركعتي الفجر ،
أما إذا كان المزيد عليه لو فعل بدون الزيادة ، صح فعله ، ولم
يلزم استئنافه ، وإنما يلزم أن يضم اليه غيره ، لم يكن نسخاً ،
كزيادة التفريغ على حد الزاني البكر ، وزيادة عشرين سوطاً في حد

(١) هو : عبيد الله بن الحسن بن دلال بن دلهم ولد سنة ٢٦٠ هـ ،
اشتهر بابي الحسن الكرخي ، من مشايخ الحنفية بالعراق ،
وصل إلى مرتبة المجتهدين ، من تلاميذه : أبو بكر الرازي ،
وأبو القاسم علي بن محمد التنوخي . له عدة مؤلفات منها :
شرح الجامع الكبير ، والمختصر ، ورسالة في الأصول ،
توفي سنة ٣٤٠ هـ . انظر : الخطيب البغدادي : تاريخ بغداد ،
٣٥٣/١٠ ، ابن العماد : شذرات الذهب ٣٥٨/٢ ، المراغي :
الفتح المبين ١٨٦/١ ، الشيرازي ، طبقات الفقهاء ص ١٤٨ .

(٢) هو : الحسين بن علي ، أبو عبد الله البصري ، غلبت عليه
كنيته ، شيخ المتكلمين ، وعلم من أعلام المعتزلة ، أخذ
علم الكلام والاعتزال عن أبي علي بن خلاد . ثم أخذ عن أبي هاشم .
تتلمذ على يديه القاضي عبد الجبار بن أحمد . له تصانيف
كثيرة في الفقه والاعتزال ، والكلام ، ومنها : شرح مختصر
أبي الحسن الكرخي ، وكتاب تحريم المتعة ، توفي سنة ٣٦٩ هـ ،
وقيل غير ذلك .

انظر : الشيرازي : طبقات الفقهاء ص ١٤٩ ، ابن العماد :
شذرات الذهب ٦٨/٣ ، الخطيب البغدادي : تاريخ بغداد
٥٧٣/٨

القذف . وهو قول : القاضي عبد الجبار (١) والقاضي أبي بكر
الباقلاني (٢) وأبي الحسن ابن القصار (٣) ، وابن نصر

(١) أبو الحسين البصري : المعتمد ٤٠٥/١ ، ٤٠٦ ، الامدي : الأحكام
٢٤٥/٣

هو: عبد الجبار بن أحمد بن عبد الجبار الهمداني الأسدي
يكنى بابي الحسن ، ولد بهمدان من أعمال فارس درس على أبي
عبد الله البصري وابن عياش ، أصبح امام المعتزلة في زمنه
حتى لقبوه بقاضي القضاة . يأخذ بمذهب الشافعي
في الفروع . ولي قضاء الري . له مؤلفات كثيرة ومشهورة
منها : " شرح الأصول الخمسة " و " المغني " في أصول الدين
و " العمد " في أصول الفقه . توفي سنة ٤١٥ هـ بالري . ودفن
بها . انظر: ابن السبكي : طبقات الشافعية ٢١٩/٣ ، ٢٢٠ ،
الذهبي: ميزان الاعتدال ٥١١/٢ ، الخطيب البغدادي: تاريخ
بغداد ١٣/١١ ، ابن العماد: شذرات الذهب ٢٠٢/٣ .

(٢) الباجي : أحكام الفصول ص ٤١١ ، آل تيمية : المسودة ص ٢٠٨ ،
الزركشي : البحر المحيط ج ٢ ورقة ٢٣٨ ب .

أبو بكر الباقلاني هو: محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر بن
القاسم . عرف بالقاضي أبي بكر الباقلاني . ولد سنة
٣٣٨ هـ بالبصرة . فقيه أصولي ، محدث ، متكلم ، من اتباع أبي
الحسن الأشعري ، انتهت إليه رئاسة المالكية بالعراق في عصره ،
له مصنفات كثيرة من أهمها : " التقريب " و " الإرشاد " ،
و " المقنع " في أصول الفقه . توفي سنة ٤٠٣ هـ .

انظر: ابن العماد: شذرات الذهب ١٩٨/٣ ، الخطيب البغدادي :
تاريخ بغداد ٣٧٩/٥ ، المراغي: الفتح المبين ٢٢١/١ ، ابن
فرحون : الديباج المذهب ٢٢٨/٢ .

(٣) الباجي : أحكام الفصول ص ٤١١ .

هو: علي بن عمر بن أحمد ، أبو الحسن ، عرف بابن القصار
الابهرى الشيرازي البغدادي ، فقيه مالكي ، أصولي نظار ،
درس الفقه على أبي بكر الابهرى ، ودرس عليه القاضي عبد الوهاب
وابن عمروس وجماعة ، ولي قضاء بغداد ، له كتاب كبير في
مسائل الخلاف ، أشنى عليه أبو اسحاق الشيرازي ، توفي سنة ٣٩٨ هـ (=)

المالكي (١) ، والباجي (٢) .

الا أن القاضي عبد الجبار قال: ان اشتراط شرط منفصل عن العباداة. كاشتراط الوضوء في الصلاة لا يكون نسخا، ولو أن الله تعالى خير بين فعلين لكان زيادة. ثالث نسخا لقبح تركهما (٣).

(=) وقيل غير ذلك . انظر: القاضي عياض : ترتيب المسند ارك ٦٠٢/٢ ، الشيرازي : طبقات الفقهاء ص ١٧٠ ، الخطيب البغدادي : تاريخ بغداد ٤١/١٢ ، ابن فرحون : الديباج المذهب ١٠٠/٢ .

(١) آل تيمية : المسودة ص ٢٠٨ هو : عبد الوهاب بن علي بن نصر بن احمد بن الحسين البغدادي القاضي ابو محمد الفقيه المالكي ، ولي القضاء بالعراق ومصر ، أديب شاعر ، عابد ، زاهد ، تتلمذ على ابي بكر الابهري ، وابن القصار ، وابن الجلاب ، والباقلاني . وغيرهم ، وتتلذذ عليه خلق كثير من علماء المشرق والمغرب . له مصنفات كثيرة منها : " التلقين " و " المعونة في شرح الرسالة " و " شرح المدونة " توفي سنة ٤٢٢ هـ بمصر . انظر: الخطيب البغدادي تاريخ بغداد ٣١/١١ ، ٣٢ ، المراغي : الفتح المبين ٢٣٠/١ ، ابن العماد : شذرات الذهب ٢٢٣/٣ ، الكتبي : فوات الوفيات ٤١٩/٢ ، ٤٢٠ ، ابن فرحون : الديباج المذهب ٢٦/٢ - ٢٩ . احكام الفصول ص ٤١١ ، آل تيمية : المسودة ص ٢٠٨ .

(٢) هو سليمان بن خلف بن سعد بن ايوب بن واثق التجيبي القرطبي المالكي . يعرف بابي الوليد الباجي الاندلسي ، ولد سنة ٤٠٣ هـ تفقه على ابي الطيب الطبري وابي اسحاق الشيرازي ، وابن عمرو المالكي . أحد الاثمة الاعلام في الفقه والاصول والمناظرة والحديث ولي القضاء في الاندلس . له مؤلفات كثيرة منها : " المنتقى في الفقه " و " الاشارات في الاصول " و " الجرح والتعديل " . انظر: السيوطي : طبقات الحفاظ ص ٤٤٠ ، ابن العماد : شذرات الذهب ٣٤٤/٣ ، الكتبي : فوات الوفيات ٦٤/٢ ، المراغي : الفتح المبين ٢٥٢/١ ، ابن فرحون : الديباج المذهب ٣٧٧/١ - ٣٨٥ .

(٣) أبو الحسين البصري : المعتمد ٤٠٦/١ ، الأمدي : الاحكام ٢٤٥/٣

القول الخامس :

إذا كانت الزيادة متصلة بالمزيد عليه ، اتصال إتحاد يرفع التعدد والانفصال ، كزيادة ركعتين على ركعتي الصبح ، فهي نسخ ، وإن لم تكن متحدة بالمزيد عليه لم تكن نسخا ، كزيادة عشرين جلدة على حـد القذف ، وهذا قول: أبي حامد الغزالي (١) ، وابن برهان (٢) .

(١) المستصفى ١١٧/١ ، الامدي : الاحكام ٢٤٥/٣ .

هو : محمد بن محمد بن محمد بن احمد الطوسي ، أبو حامد الغزالي الشافعي ، الملقب بحجة الاسلام ، تتلمذ على امام الحرمين ، كان شديدا للذكاء والنظر ، قوي الحافظة . له مصنفات كثيرة منها : " احياء علوم الدين " و " البسيط " و " الوسيط " و " الوجيز " و " المستصفى " و " المنحول " توفي سنة ٥٠٥ هـ .

انظر : ابن العماد : شذرات الذهب ١٠/٤ ، الذهبي : العبر ٣٨٧/٢ ، ابن السبكي : طبقات الشافعية ١٠١/٤ - ١٨٢ ، طاش كبرى زاده : مفتاح السعادة ٣٠١/٢ - ٣١٦ ، الذهبي : سير اعلام النبلاء ٣٢٢/١٩ - ٣٤٦ .

(٢) الوصول الى الاصول ٣٢/٢ .

هو : أحمد بن علي بن محمد بن برهان (بفتح الباء) ابو الفتح الفقيه الشافعي الاصولي المحدث . ولد سنة ٤٧٩ هـ . كان اول أمره حنبلي المذهب ، ثم انتقل الى مذهب الشافعي حيث تفقه على الشاشي ، والغزالي ، والكياء الهراشي . كان قوي الحافظة ، مواظبا على العلم حتى ضرب به المثل . له عدة مصنفات في اصول الفقه منها : " الاوسط " و " الوجيز " و " البسيط " توفي سنة ٥١٨ هـ .

انظر : ابن السبكي : طبقات الشافعية ٤٢/٤ ، ابن العماد : شذرات الذهب ٦٢/٤ ، المراغي : الفتح المبين ١٦/٢ .

القول السادس :

إذا كانت الزيادة تفيد خلاف ما أفاده مفهوم المخالفة أو الشرط في النص المزيد عليه ، كانت الزيادة نسخاً ، كنسخ الشارع على إيجاب الزكاة في السائمة فإيجابها بعد ذلك في المعلوفة يعد نسخاً . أما إذا كانت الزيادة غير ذلك فلا تعد نسخاً (١)

وعلى كثرة الكتب التي ذكرت هذا القول ، إلا أنها لم تنسبه لأحد (٢) .

القول السابع :

إذا كانت الزيادة رافعة لحكم شرعي ، وكانت متراخية عن المزيد عليه ، وكان دليل الزيادة صالحاً لنسخ حكم النص ، كانت الزيادة نسخاً . أما إذا كانت الزيادة رافعة لحكم عقلي ، كالبرائة الأصلية أو غير متراخية عن المزيد عليه ، أو لم يكن دليل الزيادة صالحاً للنسخ فليست الزيادة بنسخ .

وذهب إلى هذا القول : أبو الحسين البصري (٣) ،

(١) أبو الحسين البصري : المعتمد ٤٠٥/١ ، أبو الخطاب : التمهيد

٣٩٩/٢ ، الفخر الرازي : المحصول ٥٤٢/٣ ، الامدي : الاحكام ٢٤٤/٣

(٢) اللهم إلا الحسين بن الإمام القاسم صاحب مخطوطة (هداية

المعقول) ذكرانه منسوب لبعض الشافعية ولكني لم أجده في كتبهم . انظر : هداية المعقول (مخطوطة) ج ٢/ ١٢٥ .

(٣) انظر : المعتمد ٤١٠/١ ، أبو الخطاب : التمهيد ٤٠٠/٢ ، الامدي : الاحكام ٢٤٦/٣ ،

هو : محمد بن علي بن الطيب ، أبو الحسين البصري ، ولد بالبصرة ونشأ بها ، ثم رحل إلى بغداد وسكن فيها ، علم من أعلام المعتزلة ، كان من أذكيا زمانه . له مصنفات كثيرة منها : " المعتمد " و " غرر الأدلة " و " تصفح الأدلة " توفي ببغداد سنة ٤٣٦ هـ . انظر : الخطيب البغدادي : تاريخ بغداد ١٠٠/٣ ، ابن العماد : شذرات الذهب ٢٥٩/٣ ، المراغي : الفتوح المبين ٢٣٧/١ ، الذهبي : العبر ٢٧٣/٢

واستحسنه الفخر الرازي (١) واختاره الأمدى (٢) وابن الحاجب (٣).

(١) المحصول ١ ق ٥٤٤/٣

هو: محمد بن عمر بن الحسين التيمي البكري، أبو عبد الله، فخر الدين الرازي، ابن خطيب الري، ولد سنة ٥٤٤ هـ، شافعي، مفسر متكلم، إمام وقته في العلوم العقلية، صاحب التصانيف المشهورة، ومنها: "المحصول" و "التفسير" و "نهاية العقول" توفي بهراة سنة ٦٠٦ هـ. انظر: الذهبي: العبر ١٤٢/٣، ابن السبكي: طبقات الشافعية ٤٠-٣٣/٥، ابن العماد شذرات الذهب ٢١/٥.

(٢) الاحكام ٢٤٦/٣

هو: علي بن أبي علي بن محمد بن سالم الشعلبي، أبو الحسن المعروف بسيف الدين الأمدى. كان أول أمره حنبلياً، ثم انتقل إلى مذهب الإمام الشافعي، وتفقه فيه على ابن فضال. فقيه أصولي متكلم. قال فيه العز بن عبد السلام: ما علمنا قواعد البحث إلا من سيف الدين الأمدى. له فوق العشرين مصنفاً منها: "الابكار" في أصول الدين، و "الاحكام" في أصول الفقه. توفي سنة ٦٣١ هـ. انظر: ابن السبكي: طبقات الشافعية ١٢٩/٥، ١٣٠، الذهبي: العبر ٢١٠/٣، ابن العماد: شذرات الذهب ١٤٤/٥.

(٣) مختصر المنتهى ٢٠١/٢

هو: عثمان بن عمر بن أبي بكر الكردي الأسنائي، أبو عمرو الملقب بجمال الدين، المعروف بابن الحاجب، كان أبوه حاجباً للامير عز بن موسك الصلاحي، فقيه، مالكي، كان رحمه الله أصولياً، متكلماً، نحويّاً، صرفياً، مقرئاً، أديباً شاعراً. له مصنفات مفيدة منها: "منتهى السؤل والامل في علمي الاصول والجدل" و "مختصر منتهى السؤل والامل" و "الكافية" في النحو، و "الشافعية" في الصرف. توفي سنة ٦٤٦ هـ. انظر: الذهبي: العبر ٢٥٤/٣، ابن العماد: شذرات الذهب ٢٣٤/٥، حاجي خليفة: كشف الظنون ١٦٢/١، ٢١٢، المراغي: الفتح المبين ٦٥/٢، ٦٦، طاش كبرى زاده: مفتاح السعادة ١٣٣/١، ١٣٤، ابن فرحون: الديباج المذهب ٨٦/٢-٨٩.

وأعترض على هذا التفصيل وجعله قولاً مستقلاً :

بأن من المعلوم أن ما رفع حكماً شرعياً يعد نسخاً ، وما لم يرفعه فليس بنسخ . وليس الكلام في هذا ، وإنما الكلام في أي صورة تقتضي رفع حكم شرعي ، وإي صورة لا تقتضيه . فكانهم يقولون : إن كانت الزيادة نسخاً فهي نسخ ، وإلا فلا . وهذا لا حاصل له ، فهذا القول هو عين النزاع في الزيادة على النص ، فجعله قولاً مستقلاً لا وجه له (١)

وأجيب :

بأن هذا الاعتراض مندفع ، لأن الزيادة قد ترفع حكماً شرعياً فتكون نسخاً ، وقد لا ترفع حكماً شرعياً فلا تكون نسخاً لاسيما وأن نفي أو إثبات كون الزيادة نسخاً لا ينضبط (٢) .

-
- (١) التفتازاني : الحاشية على شرح العبد لمختصر المنتهى ٢/٢٠٢ ، الزركشي : البحر المحيط ج ٢ ورقة ٢٣٩ أ ، ابن أمير الحاج التقرير والتحير ٣/٧٥ ، أمير بادشاه : تيسير التحرير ٣/٢١٨ ، يس سويلم طه : مختصر صفوة البيان ص ٥١ .
- (٢) ابن عبد الشكور : مسلم الشبوت ٢/٩٢ ، ابن نظام الديـن : فواتح الرحموت ٢/٩٢ .

الفصل الرابع

مشار الخلاف في الزيادة على النص

ومشار الخلاف في هذه المسألة ، هل ترفع الزيادة حكما شرعيا
فتكون نسخا ، أو ترفع حكما غير شرعي ، فلا تكون نسخا (١)

فالزيادة على النص :

اما أن تكون رافعة لموجب استصحاب البراءة الأصلية ، أو
رافعة لمفهوم النص ، أو رافعة لموجب الاطلاق والعموم (٢) .

فالزيادة التي تعد نسخا عند الحنفية هي :

الرافعة لمقتضى النص الدال على المزيد عليه ، حيث يقتضي
هذا النص الاقتصار على ماورد فيه ، وعدم الاخذ بالزيادة (٣) ، كما أنه

(١) ابن السبكي : جمع الجوامع ٩٢/٢ ، الجلال المحلي : الشرح على
جمع الجوامع ٩٢/٢ ، الانصاري : غاية الوصول ص ٩٠ ، محمد
آمان : نزهة المشتاق ص ٣٥١ ، يس سويلم طه : مختصر
صفوة البيان ص ٥١ .

(٢) آل تيمية : المسودة ص ٢١٠ .

(٣) الجصاص : الاصول ورقة ١٣٤ آ ، النسفي : كشف الاسرار ١٥٩/٢ ،
ابن العيني : الشرح على المنار مع شرح ابن ملك ص ٢٤٨ ،
المخلوي : تسهيل الوصول ص ١٣٧-١٣٨ ، ظفر احمد العثماني :
اعلاء السنن ٢٣٤/٢ ، الجلال المحلي : الشرح على جمع الجوامع
٩٢/٢ ، الانصاري : غاية الوصول ص ٩٠ ، محمد الشنقيط :
شرح مراقي السعود ص ١٢١ ، عبد الله الشنقيط : نشر البنود
٣٠٢/١ .

يقتضي الاطلاق في الحكم ، والاطلاق معنى مقصود من الكلام ، وله حكم معلوم ، وهو الاتيان به على اطلاقه من غير نظر الى قيد (١) .

ومع كون الزيادة بخبر الواحد أو القياس نسخا إلا أن الحنفية يقولون : نقبلها في مرتبة الظن لا القطع ، فمثلا يقال انها : مستحبة أو سنة أو واجبة إلا أننا لانقول بعدم الاجزاء بدونها (٢) .

وبالامثلة يتضح قول الحنفية :

أولا :

مثال الزيادة الرافعة لمقتضى النص المزيده عليه ، من الاقتصار على ما ورد فيه ، وترك الزيادة :

قال تعالى :

"وَأَسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رَجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى ... الآية " (٣)

فمقتضى هذه الآية أن الشهادة لا تكون إلا برجلين ، أو برجل وامرأتين ، فالأخذ بشهادة رجل واحد ويمين الطالب ، ترك لهذا المقتضى وتركه نسخ له . (٤)

-
- (١) البزدوي : الاصول ١٩٢/٣ ، ١٩٣ ، السرخسي : الاصول ٨٣/٢ ، ٨٥ ، النسفي : كشف الاسرار ١٥٨/٢ ، البخاري : كشف الأسرار ١٩٣/٣ ، ١٩٤ ، ابن ملك : الشرح على المنار ص ٧٢٣ ، ابن العيني : الشرح على المنار ص ٢٤٨ ، المحلاوي : تسهيل الوصول ص ١٣٧ ، محمد امان : نزهة المشتاق ص ٣٥٢ ، ابن الهممام : فتح القدير ٢٧/٥ ، ابن نجيم : فتح الغفار ١٣٥/٢ .
- (٢) محمد امان : نزهة المشتاق ص ٣٥٤ .
- (٣) البقرة : آية ٢٨٢ .
- (٤) الجصاص : الاصول ورقة ١٣٤ أ ، ١٣٤ ب ، الجصاص : أحكام القرآن ٥١٤/١ ، ٥١٥ ، ٥١٨ ، البخاري : كشف الاسرار ٧٣٢/٣ ، ظفر احمد العثماني : اعلاء السنن ٢٣٤/٢ .

مثال آخر :

قال تعالى : "الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةً جَلْدَةً ... الآية " (١)

فالثابت بهذه الآية ان حد الزاني أو الزانية جلد مائة . ومقتضى هذه الآية أن الجلد كل الحد ، فإذا زدنا فيه النفي ، كان الجلد حينئذ بعض الحد ، وبعض الحد ليس بحد ، فالقول بأن النفي من الحد نسخ (٢) .

ثانيا :

مثال الزيادة الرافعة لمقتضى النص المزيد عليه من الاطلاق في الحكم : قال تعالى : " ... فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِّن قَبْلِ أَن يَتَمَاسَا ... الآية " (٣)

ثبت بمطلق هذه الآية أن الكفارة تجزىء بتحرير رقبة ، أى رقبة كانت ، فإذا قيد الجواز برقبة مؤمنة كان تحرير رقبة بعض ما تتأدى به الكفارة فكان هذا نسخا (٤)

فنخلص الى أن الزيادة على النص انما كانت نسخا عند الحنفية ، لأنها ترفع مقتضى النص الدال على المزيد عليه ، وبهذا يتضح أن النسخ

-
- (١) النور ، آية ٠٢
 - (٢) الجصاص : الاصول ورقة ١٣٤ أ - ١٣٤ ب ، الجصاص : احكام القرآن ٢/٢٥٥ ، السرخسي : الاصول ٨٣/٢ ، النسفي : كشف الاسرار ١٥٩/٢ ، البخاري : كشف الاسرار ١٩٥/٣ ، ابن العيني : الشرح على المنار ص ٢٤٨ ،
 - (٣) المجادلة : آية ٠٣
 - (٤) السرخسي : الاصول ٨٣/٢ ، النسفي : كشف الاسرار ١٥٨/٢ ، المحلاوي : تسهيل الوصول ص ١٣٧-١٣٨ ، ابن عقيل : الواضح ورقة ١٣٤ أ ، الزركشي : البحر المحيط ج ٢ ورقة ٢٣٩ ب .

في الزيادة لايراد به نسخ المزيد عليه ، انما نسخ الاعتداد بسـه
وحده ، حيث أصبحت الزيادة تشاركه في الحكم ، ولهذا كانت الزيادة
عند الحنفية من قبيل نسخ الوصف مع بقاء الاصل .

أما جمهور الأصوليين فانهم يقولون :

الزيادة على النص لاتعد نسخا ، لرفعها مقتضى البراءة الاصلية ،
فالنص الدال على المزيد عليه لا يقتضي ترك الزيادة لا بمنطوقه ولا بمفهومه
وانما المقتضي لذلك البراءة الاصلية ورفعها لا يعد نسخا . فاية الشهادة
مثلا : انما تدل على جواز الحكم بالشاهدين ، والرجل والمرأتين ، وأن شهادتهم
حجة ، وليس فيها الامتناع عن الحكم بحجة أخرى (١) .

ثم لو سلم بأن النص الدال على المزيد عليه يقتضي ترك الزيادة
فانما يقتضي ذلك بمفهومه لا بمنطوقه ، والحنفية لا يقولون بالمفهوم
مطلقا ، والجمهور لا يقولون به هنا ، فأخذ الحنفية به هنا مخالـف
لأصولهم (٢) ، وفي هذا يقول الجويني كما نقل عنه ابن برهان : " جميع
أصحاب ابي حنيفة بين متناقضين ، فقالوا : تخصيص الشيء بالذكر لا يدل على
نفي ما عداه ، والزيادة عليه نسخ له ، وهذا تناقض ظاهر " (٣) .

(١) الشيرازي : التبصرة ص ٢٧٨ ، ابن السمعاني : قواطع الادلـة
ورقة ١٤٧- ١٥٠ أ ، الانصاري : غاية الوصول ص ٩٠ ، محمد الشنقيطي
شرح مراقي السعود ص ١٢١ ، عبد الله الشنقيطي : نشر البنود ٣٠٢/١
الشربيني : التقريرات ٩١/٢ ، المحلاوي : تسهيل الوصول ص ١٣٧ ، ١٣٨
البناني : الحاشية على المحلي على جمع الجوامع ٩٢/٢ ، أبو الخطاب
التمهيد ٤٠٥/٢ ، الامدي : الاحكام ٢٥١/٣ ، ابن الحاجب : مختصر
المنتهى ٢٠١/٢

(٢) الغزالي : المستصفى ١١٨/١ ، ابن قدامة : روضة الناظر ص ٨٠

(٣) الوصول الى الاصول ٣٣/٢ .

قال أمير بادشاه : قال الكردي : " تخصيص الشيء بالذكر لا يدل على (=)

ثم ان رفع المفهوم كتخصيص العموم ، فانه رفع بعض مقتضى اللفظ ، فيجوز بخبر الواحد (١) .

وعلى فرض قول الحنفية بالمفهوم هنا لا يستقيم قولهم بالنسخ ، وانما يستقيم فيمالو ثبت أنه ورد حكم المفهوم واستقر ، فرفعـــــــــــــــــه حينئذ بالزيادة يكون نسخا ، ولا سبيل الى معرفة هذا ، فلعل الزيادة وردت بيانا لاسقاط المفهوم متصلا به أو قريبا منه (٢) .

وقول الحنفية بعدم رد اخبار الاحاد ، وانما يؤخذ بما دلت عليه فسي درجة دون درجة المزيد ، قول غير مطرد ، حيث ردوا بعض أخبار الآحاد ردا كليا ، كخبر المسح على العمامة ، وخبر القضاء بشاهد ويمين ، ثم ان عدم الاخذ بما دلت عليه في درجة المزيد عليه يعتبر ردا لها . قال الزركشي : " ٠٠٠ وقد ردوا - اي الحنفية - بذلك اخبارا صحيحة اقتضت زيادة على القرآن ، والزيادة نسخ ، ولا يجوز نسخ القرآن بخبر الاحاد ، فردوا احاديث تعيين الفاتحة في الصلاة ، والشاهد واليمين ، وايمان الرقبة ، واشترائط النية في الوضوء ٠٠٠ " (٣) .

(=) نفي الحكم عما عداه في خطابات الشرع ، فأما في متفاهم الناس وعرفهم وفي المعاملات والعقليات فيدل ٠ انتهى " تيسير التحرير ١٠١/١ .

وكذلك انظر: السرخسي : الأصول ٢٥٥/١ ، البخاري : المغني ص ١٦٤ ، ١٦٥ ، النسفي : المنار ٤٠٦/١ - ٤٠٨ .

(١) الغزالي : المستصفى ١١٨/١ ، ابن قدامة : روضة الناضر ص ٨٠ .

(٢) المرجعان نفساهما .

(٣) البحر المحيط ج ٢ ورقة ٢٣٩ بـ .

وقال ابن القيم:

رد الحنفية السنة الثابتة عن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) في وجوب الموالة ، وقالوا: هو زائد على كتاب الله (١)
وقال أيضا : رد الحنفية السنن الثابتة عن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) في المسح على العمامة ، وقالوا: انها زائد على نص الكتاب فتكون ناسخة له فلا تقبل (٢).

أما جعل تقييد المطلق نسخا فغير مسلم ، فما هو الا تخصيص عموم لانه كان يجرى في الكفارة بالرقية مثلاً: المؤمنة ، والكافرة ، والمعيبة ، والسليمة ، فخصنا المجزئة بالمؤمنة دون غيرها (٣) .

كما لا يسلم للحنفية القول بأن اشتراط الايمان في الرقية المعتقدة والطهارة في الطواف ، والنسبة في الوضوء ، زيادة على النص ، ذلك أنه نقص من النص وليس زيادة عليه (٤) ، ثم لو سلم بان هذه الشروط زيادة

(١) اعلام الموقعين ٣٠٨/٢ ، ٣٠٩ .

(٢) اعلام الموقعين ٣٠٣/٢ .

(٣) امام الحرمين : البرهان ١٣١٠/٢ ، الغزالي : المنحول ص ١٧٧ ، ٢٩٩ ، ابن عقيل : الواضح ورقة ١٢٤ أ ، ابن السمعاني : قواطع الادلة ١٧٤ أ - ١٥٠ أ ، آل تيمية : المسودة ص ٢١٠ .

(٤) اي زيادة هذه الشروط تنقص من حكم المزيد عليه ، فأية الطواف مثلا يقتضي عمومها الاجزاء في الطواف بالطهارة وبدونها فاشتراط الطهارة بخبر الواحد يخرج الطواف بلا طهارة عن الاجزاء فكان هذا الشرط زيادة في اللفظ ، ولكنه نقص في المعنى أي الحكم . انظر : الباجي : احكام الفصول ص ٤١٧ ، الغزالي : المستصفى ١١٨/١ ، ١١٩ ، ابن عقيل : الواضح ورقة ١٢٤ أ ، آل تيمية : المسودة ص ٢٠٩ ، الزركشي : البحر المحيط ج ٢ ورقة ٢٣٩ أ .

على النص لما سلم بأن الأخذ بها يعد نسخا (١) .

وكون الجلد أصبح بعض الحد بالزيادة بعد أن كان كله ، لا يضر في هذا ، فالكلية والبعضية من قضايا العقول ، وليست من قضايا الشرع فرفعها لا يعد نسخا ، فكون الجلد مثلا : حدا كاملا قبل الزيادة ، وكونه بعضه بعدها لم يثبت بنصية الآية ، فلو لم يرد دليل على وجوب التغريب لقلنا أن الجلد كمال الحد ضرورة لعدم الدليل (٢) .

فالزيادة على النص قد تكون تخصيصا ، وقد تكون غير ذلك ، كما أن تكون بيانا ، فالبيان يشمل التخصيص وغيره . ولكن الزيادة لا تكون عند الجمهور نسخا بحال (٣) .

وأجاب الحنفية عن بعض اعتراضات الجمهور بقولهم :

لا يسلم أن الزيادة كتخصيص العام ، لأن العموم اذا خص بقسمي الحكم فيما لم يخص بخطاب العام نفسه لا بشيء آخر ، بخلاف الزيادة ، فانه لا يبقى للخطاب الأول حكم (٤) .

(١) ابن عقيل: الواضح ورقة ١٢٤ أ ، ابن السمعاني : قواطع الادلة ١٤٧ أ - ١٥٠ أ .

(٢) أبو الحسين البصري : المعتمد ٤٠٧/١ ، أبو الخطاب : التمهيد ٤٠١/٢ ، ابن السمعاني : قواطع الادلة ورقة ١٤٧ أ - ١٥٠ أ ، التبريزي : تنقيح محمول ابن الخطيب ٣٤٦/٢ .

(٣) "بتصرف" ابن السمعاني : قواطع الادلة ورقة ١٤٧ أ - ١٥٠ أ .

(٤) أبو زيد الدبوسي : تقويم الادلة ورقة ١٣٠ أ ، السرخسي : الاصول ٨٣/٢ ، البخاري : كشف الأسرار ١٩٤/٣ .

ثم لو سلمنا أن الزيادة تخصيص فانما تكون كذلك اذا كانت حكما مستقلا بنفسها ، لعدم التغيير (١) .

أما الكلية او البعضية في الحكم ، فهي حكم شرعي ،حيث أن الحكم الشرعي ما لا يثبت الا بالشرع ، وتقدير الحد لا يعرف الا بالشرع فكان شرعيا (٢)

ونسلم أن الزيادة على النص بيان ، ولكنها بيان صورة ، ونسخ معنى (٣) .

وبعد عرض الخلاف بين الجمهور والحنفية فيما ذا ترفع الزيادة ، أقول ملخصا :

يقرر الجمهور أن :

الزيادة لم ترفع حكما شرعيا ، وانما هي رافعة لموجب استصحاب البراءة الأصلية ، وهي أمر عقلي ، فلا يعد رفعها حينئذ نسخا .

بينما يقول الحنفية :

أن الزيادة رفعت حكما شرعيا ، حيث أن النص المزيد عليه يتقضي ترك الزيادة ، كما انه يقتضي الاطلاق في الحكم ، فالأخذ بالزيادة يعد رفعاً لهذا المقتضى ورفع رفع الأمر شرعي فكان نسخا .

-
- (١) العيني : عمدة القاري ٢٤٤/١٣ ، ٢٤٥ .
(٢) علاء الدين السمرقندي : ميزان الاصول ج٢ / ١٠٩٠ ، النسفي : كشف الاسرار ١٥٩/٢ .
(٣) أبوزيد الدبوسي : تقويم الادلة ورقة ١٢٩ ب ، السرخسي : الاصول ٨٢/٢ ، البخاري : كشف الاسرار ١٩١/٣ ، ١٩٢ .

الفصل الخامس

الأدلة وثمره الخلاف

ويندرج تحته أربعة مباحث :-

المبحث الأول : أدلة الحنفية .

المبحث الثاني : أدلة القاضي عبد الجبار ومن وافقه .

المبحث الثالث : أدلة الجمهور .

المبحث الرابع : ثمره الخلاف .

المبحث الأول

أدلة الحنفية

استدل الحنفية بوجوه من الكلام ترجع الى معنى واحد ، وهو أن حقيقة النسخ متوفرة في الزيادة على النص ، ومنها :

الوجه الأول :

أن الأخذ بالزيادة ينهي حكم المزيد عليه من الاقتصاص — على ما ورد فيه وترك الزيادة ، كما أنه ينهي حكم المزيد عليه من الإطلاق في الحكم فالإطلاق معنى مقصود من الكلام ، وله حكم معلوم ، وهو الاتيان به على إطلاقه من غير نظر الى قيد ، والتقيد معنى آخر من الكلام ، وهو يضاد الإطلاق ، لأن التقيد اثبات القيد والإطلاق رفعه فمن ضرورة ثبوت التقيد انعدام صفة الإطلاق ، وذلك لا يكون إلا بعد انتهاء مدة حكم الإطلاق ، وإثبات حكم هو ضده ، وهو التقيد ، وهذه حقيقة النسخ فهو : بيان انتهاء الحكم (١)

الوجه الثاني :

أن الزيادة تمنع أن يلزم في المستقبل مثل ما كان لازماً قبلاً الزيادة ألا ترى أن زيادة إيجاب النية في الطهارة يمنع أن يلزم في المستقبل مثل ما كان لازماً فيما مضى (٢) .

-
- (١) "بتصرف" الجصاص ، الأصول ورقة ١٣٤ أ ، البزدوي : الأصول ١٩٢/٣ ، ١٩٣ ، السرخسي : الأصول ٨٣/٢ ، النسفي : كشف الأسرار ١٥٩/٢ ، البخاري : كشف الأسرار ١٩٣/٣ ، ١٩٤ ، ابن ملك : الشرح على المنازع ٧٢٣ ، الجلال المحلي : الشرح على جمع الجوامع ٩٢/٢ ، الانصاري : غاية الوصول ص ٩٠ ، محمد الشنقيطي : شرح مراقبي السعود ص ١٢١ ، عبد الله الشنقيطي : نشر البنود ٣٠٢/١ .
- (٢) الصيمري : مسائل الخلاف ص ٢٢ .

الوجه الثالث :

أن الزيادة تجعل المزيد عليه غير مجزئ بمفرده ، والاجزاء
حكم شرعي فرفعه يعد نسخا (١)

ونوقشت هذه الالوجه بمايلي :

لايسلم أن المزيد عليه يقتضي ترك الزيادة وانما المقتضي
لذلك هو البراءة الأصلية ، ورفع مقتضى البراءة لا يعد نسخا (٢)

وقول الحنفية : ان بالزيادة يتغير اللازم يلزمهم عليه زيـادة
عبادة الزكاة مثلا على الصلاة ، فان اللازم قبل الزيادة يختلف عن اللازم
بعدها ، ومع هذا لا يقال بالنسخ .

أما الوجه الثالث :

فلانسلم ان الاجزاء حكم شرعي ، لان معناه انه لم يبق شيء آخر
يجب على المكلف ، وعدم الوجوب يعني عدم التكليف ، وعدم التكليف حكم
عقلي لا شرعي فرفعه ليس نسخا (٣) .

...

-
- (١) ابن نجيم : فتح الغفار ٢/١٣٥ .
(٢) الانصاري : غاية الوصول ص ٩٠ ، محمد الشنقيطي : شرح مراقبي
السعود ص ١٢١ ، وانظر كلام الجمهور في : مشار الخلاف في
الزيادة على النص حيث فصل الكلام هناك ص ٤٤ - ٥١ .
(٣) "بتصرف" الامدي : الاحكام ٢٤٨/٣ ، القرافي : شرح تنقيح
الفصول ص ٣١٨ .

المبحث الثاني

أدلة القاضي عبد الجبار ومن وافقه

استدل القاضي ومن وافقه بدليين عقليين :

الأول :

أن زيادة ركعة على ركعتين ، تجعل المزيد عليه وجوده كعدمه بدونها ، وغير مجزئ بعد أن كان مجزئاً ، وأوجب الاستئناف ، وقد كان المزيد عليه قبل هذه الزيادة فرضاً شرعياً متعبداً به . وهذا معنى النسخ . (١)

نوقش :

بأنه يلزم على هذا ، أن زيادة عضو في إظهاره يكون نسخاً لانفسه يجعل المزيد عليه وجوده كعدمه إذا لم يغسل ذلك العضو ، وغير مجزئ بعد أن كان مجزئاً ، ويوجب الاستئناف وهذه الزيادة ليست بنسخ عنده المستدل . (٢)

ومعنى الاجزاء بالركعتين قبل الزيادة ، أنه لم يبق في الذممة شيء آخر يجب على المكلف وعدم الوجوب إشارة الى عدم التكليف ، وعدم التكليف حكم عقلي لا شرعي ، فرفعه لا يعد نسخاً (٣) .

(١) أبو الحسين البصري : المعتمد ٤٠٨/١ ، ٤٠٩ ، الباجي : أحكام الفصول ص ٤١١ ، أبو الخطاب : التمهيد ٤٠٦/٢ ، الشيرازي : شرح اللمع ٥٢٣/١

(٢) أبو الحسين البصري : المعتمد ٤٠٩/١ ، أبو الخطاب : التمهيد ٤٠٦/٢ ، الشيرازي : شرح اللمع ٥٢٤/١

(٣) الأمدى : الأحكام ٢٤٨/٣ ، القرافي : شرح تنقيح الفصول ص ٣١٨ ، ابن القيم : إعلام الموقعين ٢٩٩/٢

الثاني :

انما تثبت الزيادة والمزيد عليه بالخطاب الثاني حيث سقط اعتبار ما ثبت بالخطاب الاول ، واستؤنف جملة فرض ثان بخطاب ثان . فوجب كون هذه الزيادة نسخا (١)

نوقش :

بأن زيادة الركعة لا تغير فعل الركعتين ، بل يفعلان على ما كانا عليه ، ويضم اليهما ركعة أخرى (٢)

أجيب :

بأننا لانسلم أن المزيد عليه ، مع الاخذ بالزيادة ، يفعل على الوجه الذى كان يفعل قبلها ، حيث ان المزيد عليه كان يفعل لوحده فيكون مجزيا ، أما بعد الزيادة ، فلا يجرى لوحده بدونها ، ثم ان العبارة في الزيادة بازالة الحكم الثابت بالنص المتقدم وهو حاصل بزيادة ركعة (٣) .

(١) الباجي: احكام الفصول ص ٤١١ ، ٤١٢ .

(٢) ابوالخطاب : التمهيد ٤٠٧/٢ .

(٣) الباجي: احكام الفصول ص ٤١٢ .

المبحث الثالث

أدلة الجمهور

استدل الجمهور بعدة أدلة ترجع في مضمونها الى دليلين :

الأول :

في حقيقة النسخ ، وما ينبغي توفره في الناسخ والمنسوخ ،
وبيانه في الآتي :

- ١ - النسخ: رفع الحكم الثابت بالخطاب . وبالزيادة لا يرتفع الحكم ،
وانما يلزم ضم حكم الى حكم ، وهذا لا يؤدي معنى النسخ (١)
- ٢ - لا يصار الى النسخ الا عند التنافي بين الناسخ والمنسوخ ، وعدم
امكان الجمع بينهما . وفي الزيادة على النص يمكن الجمع بين
الزيادة والمزيد عليه ، فيجب الجمع بينهما ، ولاية —————
بالنسخ (٢)
- ٣ - من شرط النسخ أن يرد الناسخ والمنسوخ على محل واحد . وفي
الزيادة على النص لا يتحقق هذا الشرط ، فان الزيادة تتناول أمرا
آخر غير الذي تناوله المزيد عليه (٣) .

-
- (١) ابو يعلى : العدة ٨١٦/٣ ، الباجي : احكام الفصول ص ٤١٢ ،
الشيرازي : التبصرة ص ٢٧٧ ، الشيرازي : شرح اللمع ٥٢٠/١ ،
ابو الخطاب : التمهيد ٤٠٠/٢ ، ابن برهان : الوصول ٣٣/٢ ، ابن
السمعاني : قواطع الادلة ورقة ١٤٧ أ - ١٥٠ أ ، ابن قدامسة :
روضة الناظر ص ٨٠ ، علاء الدين العسقلاني : سواد الناظر ٢٩٧/١
 - (٢) الباجي : احكام الفصول ص ٤١٣ ، الشيرازي : شرح اللمع ٥٢١/١ ،
الشيرازي : التبصرة ص ٢٧٧ ، ابو الخطاب : التمهيد ٤٠١/٢ ،
القرافي : شرح تنقيح الفصول ص ٣١٨ ، ابن القيم : اعلام الموقعين
٣٠٠/٢
 - (٣) الباجي : احكام الفصول ص ٤١٣ ، الشيرازي : التبصرة ص ٢٧٧ ،
الشيرازي : شرح اللمع ٥٢١/١ ، ابن القيم : اعلام الموقعين ٣٠١/٢
ابن حجر : فتح الباري ٢٨١/٥

ونوقش هذا الدليل :

بأنالو سلمنا ان النسخ رفع للحكم، لما سلمنا ان حقيقة ———
تقتصر على هذا فللنسخ أقسام أربعة هي : نسخ التلاوة والحكم معاً ،
ونسخ التلاوة دون الحكم ، ونسخ الحكم دون التلاوة ، ونسخ وصف الحكم ———
(وهي الزيادة على النص) (١) .

ثم لو سلم للجمهور بان الرفع حقيقة النسخ لما سلم لهم ———
أن الزيادة على النص لا ترفع حكماً شرعياً فإنها رافعة ومزيلة لحكم المزيد
عليه من الاعتماد به ، واجزائه ، وصحته بدون الزيادة ، فوجب أن تكون
نسخاً (٢)

وبأننا لانسلم عدم امكان الجمع بين الناسخ والمنسوخ في لفظة
واحد ، بل ان الجمع بينهما ممكن ، كما لو فرض الشارع صلاة ركعتين ———
ثم قال للمكلف : " صل ركعتين وركعتين ، فان لم تفعل ذلك لم تجزئك
صلاة ركعتين " . فان هذا يكون نسخاً (٣) .

(١) العيني : عمدة القاري ١٣/٢٤٤ .

(٢) الباجي : أحكام الفصول ص ٤١٢ ، ٤١٣ العيني : عمدة القاري ١٣/٢٤٤ ،

محمد امان : نزهة المشتاق ص ٣٥٣ .

(٣) الباجي : أحكام الفصول ص ٤١٣ .

وقال الحنفية : ليس من شرط النسخ توارد النسخ والمنسوخ
في محل واحد ، فالقول بهذا دعوى لا نسلم بها (١)

الدليل الثاني :

ان الزيادة على النص لو كانت نسخا ، لكان القياس باطلا ،
لأن القياس الحاق غير المنصوص بالمنصوص ، فهو زيادة حكم لم يتناولها
النص بلفظه ، فلما كان القياس دليلا شرعيا جائزا استعماله ، علم
ان الزيادة على أصل النص ليست بنسخ (٢)

ونوقش :

بأن الزيادة التي تعد نسخا هي الرافعة لحكم شرعي ، والأخذ
بالقياس لا يرفع حكما شرعيا ، فهو لا يرفع حكم المقيس عليه أصلا ،
فلا يكون نسخا (٣) .

(١) الباجي: أحكام الفصول ص ٤١٣ ، العيني: عمدة القارى ٢٤٤/١٣ .

(٢) ابن السمعاني : قواطع الأدلة ورقة ١٤٧ أ - ١٥٠ أ .

(٣) محمد أمان : نزهة المشتاق ص ٣٥٣ .

المبحث الرابع

ثمرة الخلاف (١)

بعد ايضاح المقصود من الزيادة على النص ، واستعراض الأقوال فيها بأدلتها وتحرير محل النزاع ، هذا بيان لثمرة الخلاف المترتب على القول بالزيادة من عدمه ، حيث تظهر ثمرة الخلاف في هذه المسألة الأصولية في أن من قال أن الزيادة على النص نسخ ، لم يأخذ بزيادة خبر الواحد والقياس ، لأنه لا ينسخ المتواتر بخبر الواحد والقياس ، إلا أن يكون طريق ثبوت الزيادة مثل طريق المزيد عليه في القوة والمعنى .

وأما من قال أن الزيادة لا تعتبر نسخا ، فقد قبل الزيادة بخبر الواحد والقياس على النص ، لأنه ضم حكم الحكم .

وقد ظهر ذلك الخلاف جليا في كثير من الفروع ، حيث رد الحنفية أخبارا اقتضت زيادة على القرآن ، مثل: خبر القضاء بشاهد ويمين . وخبر المسح على العمامة .. وغيرهما . أما الجمهور فقد قبل تلك الأخبار .

وسوف تتعرض هذه الرسالة لهذا الموضوع بالتفصيل ، وتحرر المسائل المنتسبة الى هذه المسألة الأصولية ، ومدى أخذ الفقهاء بها ، ولا سيما الحنفية ، كما هو ظاهر في استعراض خطة البحث .

(١) أبو يعلى : العدة ٨١٤/٣ ، الشيرازي : التبصرة ص ٢٧٧ ، الغزالي : المستصفى ١١٨/١ ، أبو الخطاب : التمهيد ٤٠٠/٢ ، الزركشي : البحر المحيط ج ٢ ورقة ٢٣٩ أ ، ٢٣٩ ب ، الشوكاني : ارشاد الفحول ص ١٩٦ .

الراجع

بعد استعراض الأدلة ومناقشتها ، وتحريير محل النزاع ، وثمرته ،
تبين - والله أعلم - رجحان ماذهب اليه جمهور أهل الأصول ، وذلك
لأن الزيادة على النص لا ترفع حكما شرميا ، وإنما هي رافعة لموجب
استصحاب البراءة الأصلية ، وهي أمر عقلي . وأما الدعوى بأن المزيد
عليه يقتضي ترك الزيادة فغير مسلمة ، فإن نص المزيد عليه لا يتعرض
للزيادة بنفي ولا اثبات . ثم لو سلمنا للحنفية بان الاطلاق معنى مقصود
لما سلم لهم أن رفعه نسخ لمجرد الزيادة ، وإنما لمعنى آخر (١)

ولو سلم بأن المزيد عليه يقتضي ترك الزيادة ، لما دل على ذلك
الا بالمفهوم ، والمفهوم لا يعتبر حجة عند المخالف ، ولعلنا نستعيـد
مقولة امام الحرمين حيث قال : أن : " جميع أصحاب أبي حنيفة بين
متناقضين ، فقالوا : تخصيص الشيء بالذكر لا يدل على نفي ما عداه ، والزيادة
عليه نسخ له ، وهذا تناقض ظاهر " (٢) وهو أمر بين الاضطراب فسي
هذا القول .

(١) آل تيمية : المسودة ص ٢١٠ .

(٢) ابن برهان : الوصول ٣٣/٢ .

الباب الثاني

الأحكام المردودة تمسكاً بأصل الزيادة وموقف المذاهب الأخرى

ويتكوّن من مقدمة ، وأربعة فصول :-

المقدمة :

الفصل الأول : في الطهارة .

الفصل الثاني : في الصلاة والحج .

الفصل الثالث : في أحكام الأسرة والجنايات .

الفصل الرابع : في الحدود والشهادات .

المقدمة :

يحتوي هذا الباب على مسائل تطبيقية مما يعده الحنفية من قبيل الزيادة على النص بخبر الواحد ، والزيادة عندهم نسخ ، لذا كان من المثبت عدم قبول هذه الزيادات ، حيث لم يأخذوا بها أما أصلاً كالمسح على العمامة ، والقضاء بشاهد ويمين . وأما لم يأخذوا بها في درجة المزيد عليه ، ولكن أخذوا بها في درجة دونها ، كقراءة الفاتحة في الصلاة ، والطهارة في الطواف ، وفي هذا يقول الزركشي:

" ... وقد ردوا - أي الحنفية - بذلك أخباراً صحيحة لما أقتضت زيادة على القرآن ، والزيادة نسخ ، ولا يجوز نسخ القرآن بخبر الواحد ، فردوا أحاديث تعيين الفاتحة في الصلاة ، والشاهد واليمين ، وإيمان الرقبة ، واشترطوا النية في الوضوء ... الخ " . (١)

ومن الأحكام الثابتة بأخبار الآحاد :

النية في الوضوء والغسل ، التسمية في الطهارة ، المضمضة والاستنشاق وذلك الأعضاء والترتيب والمواالة في الوضوء ، المسح على العمامة ، تعيين قراءة الفاتحة والطمأنينة في الصلاة ، فرضية صلاة الجماعة والتسبيح في الركوع والسجود ، عدم الاجزاء بدون وضع الأنف مع الجبهة في السجود ، الطهارة والترتيب وستر العورة في الطواف ، اشتراط الايمان في كفارة الظهار ، تأييد الحرمة

(١) البحر المحيط ج ٢ ورقة ٢٣٩ ب .

بين المتلاعنين ، اشتراط خمس رضعات في ثبوت الحرمة بالرضاع ،
تخيير ولي الدم بين القصاص والدية والعفو ، الكفارة في القتل
العمد ، تغريب الزاني البكر ، ضمان العين المسروقة ، القضاء
بشاهد وبمين .

وهذه الأحكام ردها الحنفية صراحة بقولهم أن الأخذ بها يعد
زيادة على النص . ومما ينبغي النظر فيه أنه قد ينازع في دلالة هذه
الأحاديث أو بعضها ، ولكن محل النزاع في وجه الدلالة من حيث كون
الأمر للوجوب أو ثبوت الحديث ، أو وجود ما يعارضه . ولكن
لم يقل أحد بردها بحجة الزيادة على النص سوى الحنفية .

أما وجه اختيار مباحث هذا الباب فقد اقتضت فيه على ما صرح
الحنفية بأنه من قبيل الزيادة على النص ، وتركت ما لم يصرح فيه
بأنه من هذا القبيل ، حتى لا ألزمهم بما لم يقولوا به .

الفصل الأول

في الطهارة

وفيه ستة مباحث :-

المبحث الأول : النية في الوضوء والغسل .

المبحث الثاني : التسمية في الطهارة .

المبحث الثالث : المضمضة والاستنشاق في الوضوء .

المبحث الرابع : الترتيب في الوضوء .

المبحث الخامس : الموالاة في الوضوء .

المبحث السادس : المسح على العمامة .

المبحث الأول

النية في الوضوء والغسل

لاخلاف بين الحنفية وجمهور الفقهاء (رحمهم الله تعالى) ، في أن الوضوء والغسل لا يقعان عبادة الا بالنية .

ولكن وقع الخلاف بينهم فيما اذا لم ينو المتوضوء أو المغتسل بعمله هذا نية العبادة ، هل يقع الشرط المعتبر للعبادة أم لا .

فالحنفية يقولون : ان معنى القربة والعبادة غير لازم في الوضوء أو الغسل ليحصل بهما رفع الحدث ، فالحدث يرتفع بمجرد الوضوء أو الغسل وان لم يكونا عبادة .

أما جمهور الفقهاء فيرون : أن ذلك المعنى لازم في الوضوء أو الغسل ، فلا يرتفع الحدث الا بوضوء أو غسل هو عبادة .

فكان خلاف الفقهاء (رحمهم الله) في النية في الوضوء والغسل على قولين :

أحدهما :

النية غير لازمة في الوضوء والغسل ، وذهب الى هذا القول : الثوري والأوزاعي ، والحسن بن حي (١) ، والحنفية (٢) ، والامام مالك بن أنس

(١) ابن المنذر: الاوسط ٣٧٠/١ ، العيني: البناية ١٧٣/١ .

هو : الحسن بن صالح بن صالح بن حي ، أبو عبد الله الهمداني . فقيه الكوفة وعابدها . وثقه ابن معين ، وأبو حاتم ، وقال أبو زرعة : اجتمع فيه اتقان وفقه وعبادة وزهد . ولد سنة مائة وتوفي سنة سبع وستين ومائة ، وقيل غير ذلك .

انظر: ابن سعد: الطبقات الكبرى ٢٧٥/٦ ، ابن أبي حاتم: الجرح والتعديل ١ ق ١٨/٢ ، ابن معين: التاريخ ١١٤/٢ ، البخاري: التاريخ الكبير ١ ق ٢٩٥/٢ ، ابن قتيبة: المعارف ص ٥٠٩ ، الشيرازي: طبقات الفقهاء ص ٨٦ ، أبونعيم: حلية الأولياء ٣٢٧/٧ ، الذهبي: ميزان الاعتدال ٤٩٦-٤٩٩ ، الذهبي: العبر ١٩١/١ ، السيوطي: طبقات الحفاظ ص ٩٢ .

(٢) الا أن النية عند الحنفية سنة في الأصح ، لمواظبة الرسم ———— قول (=)

في رواية عنه في الوضوء فقط (١) .

الثاني :

النية لازمة في الوضوء والغسل ، وذهب الى هذا القول: على بن أبي طالب (رضي الله عنه) ، والزهرى ، وربيعه ، والليث ، واسحاق وأبو ثور ، وأبو عبيد ، وابن المنذر ، وداود (٢) ، والمالكية (٣) والشافعية (٤)

(=) (صلى الله عليه وسلم) . وهناك قول آخر وهو : أنها مستحبة ، وقال به القدوري في الكتاب ، والموصلي في المختار . انظر: القدوري الكتاب وهو مع الباب ١٠/١ ، السرخسي : المبسوط ٧٢/١ ، علاء الدين السمرقندي : تحفة الفقهاء ١١/١ ، الكاساني : بدائع الصنائع ١٩/١ ، المرغيناني : الهداية مع البناية ١٧٣/١ ، الموصلي : المختار والاختيار ٩/١ ، الزيلعي : تبیین الحقائق ٥/١ ، ابن نجيم : البحر الرائق ٢٥/١ .

(١) وهي رواية الوليد بن مسلم عن مالك ، حكاه ابن المنذر ، والمازري نصا في الوضوء . انظر: ابن المنذر : الاوسط ٣٧٠/١ ، الحطاب : مواهب الجليل ٢٣٠/١ ، محمد مياره : الدر الثمين ص/١٠٣ ، العيني : البناية ١٧٣/١ .

(٢) الموفق ؟ المغني ٩١/١ ، شمس الدين : الشرح الكبير مع المغني ١٢١/١ ، النووي : المجموع ٣١٢/١ ، ٣١٣ ، العيني : البناية ١٧٤/١ ، الشوكاني : نيل الأوطار ١٣٢/١ .

(٣) ابن الجلاب : التفريع ١٩٢/١ ، ابن رشد : المقدمات مع المدونة ١٦/١ ، خليل : المختصر ص ١٤ ، ابن عبد البر : الكافي ١٣٦/١ ، الحطاب : مواهب الجليل ٢٣٠/١ ، الخريشي : الشرح على المختصر ١٢٨ / ١ ، ١٢٩ ، الدردير : الشرح الصغير ٤٥/١ ، المواقي : التاج والاكلیل مع المواهب ٢٣٠/١ ، محمد مياره : الدر الثمين ص/١٠٣ .

ويقول المالكية : النية فرض في الوضوء والغسل ، وقولهم ————— بالفرضية هنا على خلاف بينهم هل هو على الاتفاق في المذهب كما يقول ابن رشد وابن حارث ، أو على الأشهر كما يقول المازري ، أو على الأصح كما يقول ابن الحاجب .

(٤) الشيرازي : المذهب مع المجموع ٣١١/١ ، الشيرازي : التنبيه ص ١٦ ، الغزالي : الوجيز ١١/١ ، الرافعي : فتح العزيز مع المجموع ٣١٠/١ ، ٣١١ ، النووي : المنهاج مع مغني المحتاج ٤٧/١ ، النووي : روضة الطالبين ٤٧/١ .

ويقول الشافعية : النية فرض في الوضوء والغسل .

والحنابلة (١) .

الأدلة :

أدلة القائلين بعدم لزوم النية ومناقشتها :

ولقد استدل أصحاب هذا القول بأدلة من الكتاب ، والسنة ،

والمعقول :

أولاً : من الكتاب :

١ - قال تعالى : " يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ... الآية " (٢)

وجه الاستدلال :

نصت آية الوضوء على الغسل والمسح ، وذلك يتحقق بامرار الماء
أو اليد المبتلة على أعضاء الوضوء بدون نية ، اذ ليس فسي
لفظ هذه الآية ما يدل عليها . (٣)

- (١) الموفق : المغني ٩١/١ ، الموفق : المقنع ٣٧/١ ، ٣٨ ، الموفق :
الكافي ٢٣/١ ، شمس الدين الشرح الكبير ١٢١/١ ، ابن مفلح :
الفروع ١٣٨/١ ، المجدي ابن تيمية : المحرر ١١/١ ، المرداوي :
الانصاف ١٤٢/١ ، الرحيباني : مطالب أولي النهى ١٠٥/١ ، البهوتي :
شرح منتهى الارادات ٤٧/١ ، البهوتي كشاف القناع ٨٥/١
والنية شرط لصحة الوضوء والغسل عند الحنابلة في المذهب
المجزوم به عند جماهير الأصحاب ، وقال بعض أصحابهم أن النية
فيهما فرض ، وذهب اليه : ابن تميم ، والخرقي ، والمجد ابن تيمية .
(٢) الماعدة : آية ٦ .
(٣) الجصاص : أحكام القرآن ٣٣٣-٣٣٤ ، الموصلي : الاختيار
٩/١ ، السرخسي : المبسوط ٧٢/١ ، الكاساني : بدائع الصنائع
١٩/١

وقالت الحنفية :

القول باشتراط النية في الوضوء يعتبر زيادة على النص ، والزيادة على النص نسخ ، ولا يجوز نسخ الكتاب بخبر الواحد ، ولا بالقياس^(١) .
ونوقش :

بأننا لانسلم أن آية الوضوء لم تدل على اشتراط النية في الوضوء ، فان الله تعالى طلب الفعل (وهو غسل أعضاء الوضوء)
لاجل فعل أمر آخر هو (القيام للصلاة) ، ولا معنى للنية الا هذا ، فانها فعل أمر لاجل فعل أمر آخر^(٢) .

وبهذا لا يكون هناك زيادة على النص بخبر الواحد أو القياس ، وذلك لأن النية عندئذ ثبتت بآية الوضوء .

أجيب بأن :

" هذا مسلم فيما كان ذلك حكما غير شرط لحكم آخر ، واما اذا كان هذا الحكم شرطا لحكم آخر ، لا يشترط النية في هذا الشرط ، لأن الشرط يراعى وجوده مطلقا لا وجوده قصدا ، وذلك كالسمعي لصلاة الجمعة فانه لا يشترط فيه نية السمي للصلاة .. الخ " ^(٣) .

واعترض :

بأن من أنواع الشروط والمطلوبات ، هي عبادة بنفسها مثل الوضوء ، فهو عبادة بذاته ، وان كان شرطا لغيره ، وهو الصلاة ، فمن توطأ بقصد التقرب والامتثال يشاب بمجرد الوضوء كما تدل عليه السنن .

-
- (١) الجصاص: أحكام القرآن ٣٣٤/٢ ، الموصلي: الاختيار ٩/١ ، السرخسي: المبسوط ٧٢/١ ، الزيلعي: تبیین الحقائق ٥/١ ، ابن نجيم : البحر الرائق ٢٧/١ ، الخوارزمي: الكفاية مع فتح القدير ٢٩/١ .
(٢) بتصرف: الحطاب: مواهب الجليل ٢٣٠/١ ، الموفق: المغني ٩٢/١ ، النووي : المجموع ٣١٣/١ .
(٣) الخوارزمي : الكفاية ٢٩/١ .

٢ - قال تعالى : " يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ وَلَا جُنْبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُوا الآية " (١) .

وجه الاستدلال :

" نهى الجنب عن قربان الصلاة اذا لم يكن عابر سبيل السبيل غاية الاغتسال مطلقا عن شرط النية ، فيقتضي انتهاء حكم النهي عند الاعتسال المطلق " (٢) .

اعتراض :

بأن هذه الآية مطلقة مصرحة بوجوب الغسل من الجنابة ، غير متعرضة للنية . وقد ثبت وجوب النية بالآية والحديث والأقيسة (٣) .

ثم ان الاغتسال المطلوب ، هو لرفع الحدث ، ومادام انه اغتسال لأجل هذا فهذا هو معنى النية ومقصودها .

٣ - قال تعالى : " ... وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ " (٤) .

وجه الاستدلال :

أمر الله تعالى بالوضوء لحصول الطهارة ، وحصولها لا يقف على النية ، بل على استعمال المطهر في المحل القابل للطهارة ، والماء مطهر لقوله تعالى : " ... وَيُنْزِلُ عَلَيْكُمْ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً لِيُطَهِّرَكُمْ بِهِ ... الآية " (٥) فهو يحمل صفة التطهير بأصل خلقتهم

-
- | | |
|-----|---------------------------------|
| (١) | النساء : آية (٤٣) . |
| (٢) | الكاساني : بدائع الصنائع ١٩/١ . |
| (٣) | انظر: النووي : المجموع ٣١٥/١ . |
| (٤) | المائدة : آية (٦) . |
| (٥) | الأنفال : آية (١١) . |

وبملاقاته لموضع الحدث فإنه يظهره ولاداعي للنية (١) .

أجيب عن هذا الاستدلال :

بأننا نسلم أن الماء الطهور هو الطاهر في ذاته المطهر لغيره . ولكن لانسلم بأنه لا يحتاج إلى النية في رفع الحدث لكون الماء موصوفا بهذا الوصف ، وذلك لأن التراب أيضا موصوف بأنه طهور . يقول الرسول (صلى الله عليه وسلم) : " جعلت لي الأرض مسجدا وطهورا " (٢) ومع ذلك قلتم أن النية شرط في التيمم ، فلو كان وصف الطهوية كافيا لرفع الحدث بدون النية ، لما قلتم باشتراطها في التيمم .

(١) الكاساني : بدائع الصنائع ٢٠/١ .

(٢) أخرجه البخاري ، والنسائي من حديث جابر بن عبد الله (رضي الله عنهما) . وأخرجه ابن ماجه ، وأحمد من حديث أبي هريرة .

البخاري : الصحيح ٥٣٣/١ ، النسائي : السنن ٢٠٩/١ ، ٢١٠ ، ابن ماجه : السنن ١٨٨/١ ، أحمد : المسند ٤١٢/٢ .

ثانيا : من السنة :

١ - مرواه أبوداود، والنسائي، وابن ماجه ، وغيرهم من حديث
رفاعة بن رافع أن النبي (صلى الله عليه وسلم) قال: " انه لا
لاتتم صلاة أحدكم حتى يسبغ الوضوء كما أمره الله ، فيغسل
وجهه ويديه الى المرفقين ، ويمسح برأسه ورجليه الى الكعبين " (١)

وجه الاستدلال :

عَلَّمَ النَّبِيُّ (صلى الله عليه وسلم) الأعرابي الوضوء فبين
له فروضه ، ولم يبين له النية ، ولو كانت من فروض الوضوء
لبينها له ، لأنه يجهل أحكام الطهارة ، وتأخير البيان عن
وقت الحاجة لا يصح (٢) .

نوقش :

بأن النبي (صلى الله عليه وسلم) لم يتعرض للنية في هذا
الحديث ، وعدم تعرضه لها فيه لا يدل على عدم فرضيتها أو كونها
شرطا ، فقد ثبتت الفرضية أو الشرطية بآية الوضوء والأحاديث
والأقضية (٣) .

٢ - ما أخرجه ابن ماجه ، والدارقطني ، والبيهقي ، وغيرهم من حديث
عبد الله بن عمر بن الخطاب قال: توضأ رسول الله (صلى الله
عليه وسلم) واحدة واحدة . فقال: " هذا وضوء من لا يقبل الله
منه صلاة الا به ... الحديث " (٤) .

(١) أبوداود : السنن ١٠٠/٣ - ١٠١ ، النسائي : السنن ٢٢٥/٢ - ٢٢٦ ، ابن
ماجه : السنن ١٥٦/١

(٢) "بتصرف" الجصاص : أحكام القرآن ٣٣٦/٢ ، الزيلعي : تبیین
الحقائق ٥/١ ، ابن نجيم : البحر الرائق ٢٨/١

(٣) "بتصرف" النووي : المجموع ٣١٥/١

(٤) ابن ماجه : السنن ١٤٥/١ ، الدارقطني : السنن ٨٠/١ ، البيهقي :
السنن الكبرى ٨٠/١

٤ - مارواه أبوداود ، والترمذي ، والدارقطني عن أبي ذر (رضي الله عنه) أن النبي (صلى الله عليه وسلم) قال : الصعيد الطيب وضوء المسلم ولو العشر سنين . فإذا وجدت الماء فأمسسه جلدك ، فإن ذلك خير (١) .

وجه الاستدلال :

ظاهر من الحديث أن النبي (صلى الله عليه وسلم) لم يذكر النية مما يدل على عدم لزومها .

نوقش :

بأن النبي (صلى الله عليه وسلم) إنما تعرض لحكم الغسل من الجنابة عموماً ، ولم يفصل حكم هذا الغسل حتى يذكر شرطيه النية أو عدم شرطيتها .

٥ - ما أخرجه أبوداود واللفظ له ، والترمذي ، وابن ماجة عن أبي هريرة (رضي الله عنه) قال : قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : " أن تحت كل شعرة جنابة ، فاعسلوا الشعر وانقوا البشر " (٢) .

وجه الدلالة :

حيث لم يذكر النبي (صلى الله عليه وسلم) النية في الغسل دل على عدم لزومها .

أعترض :

بأن في سند هذا الحديث الحارث بن وجيه ، وقد قال فيه أبوداود : حديثه منكر وهو ضعيف (٣) ، وقال فيه الترمذي : حديث الحارث بن وجيه حديث غريب لا نعرفه إلا من حديثه (٤) .

وإنما لم يتعرض النبي (صلى الله عليه وسلم) للنية هنا ، لأنه ذكر حكماً عاماً وهو وجوب الغسل على الجنب ، ولم يفصل في الحكم حتى يتعرض لحكم النية .

(١) أبوداود : السنن ٥٢٤/١ - ٥٢٧ ، الترمذي : السنن ٣٨٧/١ ، الدارقطني : السنن ١٨٦/١ - ١٨٧ .

(٢) أبوداود : السنن ٤٢١/١ - ٤٢٢ ، الترمذي : السنن ٣٥٧/١ - ٣٥٨ ، ابن ماجة : السنن ١٩٦/١ .

(٣) السنن ٤٢٣/١ .

(٤) السنن ٣٥٩/١ .

ثالثا : من المعقول :

- ١ - الطهارة من الحدث شرط من شروط الصلاة ، لا على طريق البدل ، فلا يفتقر الى النية كستر العورة (١) .

نوقش :

بأن ستر العورة من شروط الصلاة ، ولكن لا تشترط له النية ، لأن نية الصلاة تضمنته فهو موجود فيها حقيقة ، بخلاف الوضوء ، فإن الموجود منه في الصلاة حكمه لاحقيقته فاحتاج الى النية (٢) .

ثم ان ستر العورة وان كان من شروط الصلاة الا انه ليس عبادة محضة ، بل المقصود منه صيانة العورة عن النظر اليها ، فلم يحتاج الى النية ، بخلاف الوضوء فانه عبادة محضة . ولهذا يطلب ستر العورة ممن ليس أهلا للتكليف كالمجنون ، والصبي حيث يؤمر وليه بستر عورته مع عدم تكليفه بالصلاة ولا بغيرها من العبادات (٣) .

- ٢ - الوضوء والغسل طهارة بالماء فأشبهت ازالة النجاسة ، فلا تحتاج الى نية ، وذلك أن النجاسة العينية أشد وأغلظ من الحدث الحكمي ، فاذا أزال الماء الظهور النجاسة العينية بدون نية فمن باب أولى أن يزيل ما هو أخف منها ، وهو الحدث الحكمي بدونها (٤) .

-
- (١) الجصاص : أحكام القرآن ٣٣٦/٢ ، الزيلعي : تبیین الحقائق ٥/١ .
 (٢) ابن مفلح : المبدع ١١٧/١ ، الرحيباني : مطالب أولي النهى ١٠٥/١ ، البهوتي : شرح منتهى الإرادات ٤٧/١ .
 (٣) النووي : المجموع ٣١٥/١ ، الرملي : نهاية المحتاج ١٥٧/١ .
 (٤) السرخسي : المبسوط ٧٢/١ ، الجصاص : أحكام القرآن ٣٣٦/٢ .

نوقش :

بأن الوضوء والغسل طهارة بالماء ، ولكن تختلف هذه الطهارة عن ازالة النجاسة العينية في أنها عبادة^(*) ، والعبادة لا تكون الا منوية (١) .

ثم ان قياس الوضوء والغسل على ازالة النجاسة ، ليس بأولى من قياسهما على التيمم الذى هو طهارة في بعض الأحوال ، فهـلا قسمـتـ الوضوء على التيمم في اشتراط النية فيه (٢) .
ثم الوضوء هيئة خاصة وصفة مخصوصة لا يقوم غيرها مقامها عند القدرة عليها ، بخلاف ازالة النجاسة فهي تتم بأى كيفية تزول بها النجاسة .

والنجاسة العينية لا تحتاج الى النية عند ازالتها ، لأنها ظاهرة محسوسة ، فمرور الماء الطهور بها وملاقاته لها كفى لـبـازالتـها . بخلاف الحدث الحكمي فانه أمر معنوى يقوم بالبدن ، ولا يرد عليه الماء ، ولا يقابله فاحتاج الى النية لرفع حكمه .

وقياس الوضوء والغسل على ازالة النجاسة قياس غير صحيح ، لأن ازلتها من قبيل التروك ، فترك الزنا وترك شرب الخمر ، وغيرهما لا يحتاج في تركه الى نية ، بخلاف الوضوء والغسل فانهما من قبيل الأفعال (٣) .

ثم ان عدم احتياج ازالة النجاسة الى النية لم يقل به عامة فقهاء أهل السنة والجماعة ، بل ان الظاهرية يقولون ازالة النجاسة تحتاج الى نية (٤) .

-
- (١) الموفق : المفني ٩٢/١ ، شمس الدين : الشرح الكبير ١٢٢/١ .
(٢) ابن حزم : المحلى ٧٤/١ .
(٣) الرافعي : فتح العزيز ٣١١/١ ، النووي : المجموع ٣١٥/١ .
(٤) ابن حزم : المحلى ٧٤/١ .
(*) نسلم أن العبادة لا تكون الا منوية ، ولكن كون الوضوء والغسل عبادتين هذا محل النزاع .

أدلة القائلين بلزوم النية ومناقشتها :

استدل أصحاب هذا القول بأدلة من الكتاب ، والسنة ، والمعقول :

أولاً: من الكتاب :

١ - قال الله تعالى : " يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ... الآية " (١) .

وجه الاستدلال :

أمر الله تعالى بغسل أعضاء الوضوء لأجل الصلاة وهذا هو معنى النية ، فعل أمر لأجل فعل أمر آخر . (٢)

نوقش :

بأننا لانسلم أن آية الوضوء تدل على شرطية النية في الوضوء ، وذلك لأن الوضوء شرط لصحة الصلاة ، والشرط يراعى وجوده مطلقاً لا وجوده قصداً (٣) .

اعترض :

بأن قولكم هذا معارض بالتيمة ، فانه شرط لحكم آخر وليس حكماً مستقلاً بذاته ، ومع ذلك قلتم بأن النية شرط فيه .

٢ - قال الله تعالى : " وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ ... الآية " (٤)

وجه الدلالة :

أمر الله تعالى بالاخلاص في العبادة ، والاخلاص محض النية ،

(١) المائدة: آية (٦) .

(٢) الموفق: المغني ٩٢/١ ، شمس الدين : الشرح الكبير ١٢١/١ ،

النووي : المجموع ٣١٣/١ ، الحطاب : مواهب الجليل ٢٣٠/١ .

(٣) "بتصرف" الخوارزمي : الكفاية ٢٩/١ .

(٤) البينة: آية (٥) .

والأمر يقتضي الوجوب ، وبهذا تكون النية واجبة في كل عبادة (١) .

نوقش :

بأن الوضوء لا يقع عبادة إلا بالنية هذا مسلم ، ولكن ليس الخلاف في هذا ، بل فيما إذا لم يقع عبادة هل يقع مفتاحاً للصلاة أم لا . (٢)

ثم إن النية لا تشترط فيما جعل شرطاً لغيره ، لأن الشرط مقصود التحصيل لغيره لا لذاته ، فكيف حصل الشرط اجزأً ، ومن ادعى أن الشرط وضوء هو عبادة فعليه البيان (٣)

وأجاب الكيا الهراسي عن هذا بقوله :

" وهذا الذي ذكره باطل ، فإن كونه شرطاً لغيره معناه توقف وجوبه على وجوب فعل آخر ، وذلك لا يدل على عدم وجوبه ، ووجوب فعله ، وقصد الامتثال فيه " (٤) .

-
- (١) النووي : المجموع ٣١٣/١ ، ابن مفلح : المبدع ١١٦/١ .
(٢) ابن الهمام : فتح القدير ٢٨/١ ، العيني : البناء ١٧٤/١ ،
الخوارزمي : الكفاية ٢٨/١ ، البابرتي : العناية مع فتح
القدير ، ٢٨-٢٧/١ ، ابن نجيم : البحر الرائق ٢٧/١ .
(٣) ابن الهمام : فتح القدير ٢٨/١ ، العيني : البناء ١٧٥/١ .
(٤) أحكام القرآن ٣٣/٣ .

ثانياً : من السنة :

١ - ما أخرجه البخاري ، ومسلم ، وغيرهما من حديث عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) قال : قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) :
" إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى .. الحديث " (١)

وجه الاستدلال :

" إنما " لفظة تفيد الحصر ، فحصر النبي (صلى الله عليه وسلم) صحة العمل الشرعي بوجود النية فيه (٢) .

اعتراض :

بأن حقيقة هذه اللفظة (إنما) متروكة فلا تحمل على العموم ،
وذلك لأن كثيراً من الأعمال توجد بلانية ، فعلم أن هناك مقدراً (٣) .

وتقدير صحة العمل دون غيره مع أن اللفظ يحتمل تقديرين
نفي الصحة ونفي الكمال ، اختيار بلامرجح ، والدليل إذا تطرق إليه
الاحتمال يبطل به الاستدلال .

ونسلم أن الوضوء لا يعد عملاً شرعياً ويثاب عليه المتوضئ
إلا بوجود النية ، ولكن ليس الخلاف في هذا بل في أنه إذا لم ينو
المتوضئ ولم يقع عبادة هل يصح أن يقع مفتاحاً للصلاة أم لا وليس
في هذا الحديث دلالة على نفي هذا أو اثباته (٤) .

(١) البخاري : الصحيح ٩/١ ، مسلم : الصحيح ٣/١٣-٥٤ ، أبوداود :
السنن ٦/٢٨٤ ، النسائي : السنن ١/٥٨ ، ابن ماجه : السنن
٢/١٤١٣

(٢) "بتصرف" النووي : المجموع ١/٣١٣ ، الرملي : نهاية المحتاج ١/١٥٧ ،
الموفق : المغني ١/٩٢ ، شمس الدين : الشرح الكبير ١/١٢١ ، الشربيني :
مغني المحتاج ١/٤٧ ، الرحيباني : مطالب أولي النهى ١/١٠٥ ، البهوتي :
كشاف القناع ١/٨٥ ، عثمان النجدي : هداية الراغب (٤٣) .

(٣) الجصاص : أحكام القرآن ٢/٣٣٧ ، ابن نجيم : البحر الرائق ١/٢٦٠

(٤) السرخسي : المبسوط ١/٧٢ ، ابن نجيم : البحر الرائق ١/٢٧ ، ابن
الهام : فتح القدير ١/٢٨

ثم ان الوضوء شرط من شروط الصلاة ، والشرط مقصود التحصيل لغيره
لا لذاته ، فكيف حصل هذا الشرط اجزأ ، وذلك كبقية شروط الصلاة (١) .

أجيب :

بأننا لم نقل حقيقة هذه اللفظة مراده ، وذلك لان كثيــــرا
من الاعمال توجد بلانية ، وانما قلنا المراد حكم العمل لايثبت
الا بالنية (٢) .

وأما اختيارنا لفظة الصحة عند التقدير دون غيرها من
الألفاظ ، لأن نفي الصحة أقرب الى نفي الوجود من اي لفظ آخر ،
وهذا يكفي مرجحا لهذا اللفظ دون غيره من الألفاظ .

٢ - مارواه أحمد ، ومسلم ، وابن ماجه من حديث أبي مالك الأشعــــري
(رضي الله عنه) قال : قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) :
" الطهور شرط الايمان ... الحديث " (٣)

وجه الدلالة :

" الشرط هنا النصف ، ولا خلاف في وجوبها - أي النية - في الايمان
واذا وجبت في الكل وجبت في الشرط " (٤) .

نوقش :

بأن هذا الحديث ليس على ظاهره بل هو مؤول ، فليس المراد بالايمان
هنا حقيقته بل المراد به الصلاة ، وذلك لان الطهور ليس شرطاً
في الايمان ، ولا شرطاً له لان الايمان هو التصديق ، والطهور ليس من التصديق
في شيء فكان المراد أن الطهور شرط الصلاة ، ويطلق الايمان ويــــراد
الصلاة ، لأن قبولها من لوازم الايمان كما قال تعالى : " وَمَا كَانَ
اللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ .. " (٥) أي صلاتكم الى بيت المقدس (٦) .

(١) ابن نجيم : البحر الرائق ٢٧/١ ، ابن الهمام : فتح القدير ٢٨/١ .

(٢) اسطر : النووي : المجموع ٣١٣/١ .

(٣) أحمد : المسند ٣٤٢/٥ ، مسلم : الصحيح ١٠٠، ٩٩/٣ ، ابن ماجه : السنن

١٠٢/١ ، ١٠٣ .

(٤) الخطاب : مواهب الجليل ٢٣٠/١ .

(٥) البقرة : آية ١٤٣ .

(٦) الكاساني : بدائع الصنائع ٢٠/١ .

أجيب :

بأن الايمان عند السلف تصديق بالجنان ، واقترار باللسان ،
وعمل بالأركان ، وليس تصديقا فقط (١) .
ثم لو حملنا الايمان على الصلاة وكان الطهور شرطها فلأيـــــــــــــــــزال
الاستدلال قائما إذ ما اشترط في الكل يشترط في الجزء .

(١) ابن أبي العز: شرح العقيدة الطحاوية ص ٣٧٣ ، ٣٧٤ .

ثالثا: من المعقول :

١- الوضوء والغسل طهارة من حدث تستباح بهما الصلاة ، فلم يصحـــــــــــــــــا
بغير نية كالتيمة (١) .

نوقش :

بانه اما ان يقصد بهذا الدليل العقلي القياس حقيقة ، واما
ان يقصد به انه لافارق بين الوضوء والتيمة ، فاذا وجبت في التيمم
فلا بد ان تجب في الوضوء .

فان كان المقصود حقيقة القياس فهو مردود :

لأن القياس يشترط فيه تقدم الاصل على الفرع في الشرعية ،
وفي قياسهم هذا لا يتوفر هذا الشرط ، حيث أن الوضوء شرع قبل الهجرة
بينما التيمم لم يشرع الا بعدها (٢) .

أما ان كان المقصود عدم الفارق بين الوضوء والتيمة فهو
أيضا مردود لأمرين : (٣)

الأول : أن التراب لم يعقل مطهرا ، فلا يكون مزيلا للحدث أصلا ،
فلم يبق فيه الا معنى التعبد ، وذلك لا يحصل بدون النية
بخلاف الوضوء .

الثاني: أن التيمم ينبئ عن النية ، بخلاف الوضوء .
وبهذين الأمرين يتضح أن هناك فارقا بين الوضوء والتيمة .

-
- (١) الموفق : المغني ٩٢/١ ، شمس الدين : الشرح الكبير ١٢١/١ ، النووي:
المجموع ٣١٣/١ .
- (٢) ابن الهمام : فتح القدير ٢٩/١ ، ابن نجيم : البحر الرائق ٢٧/١ .
- (٣) السرخسي : المبسوط ٧٢/١ ، المرغيناني : الهداية مع البنايــــــــــــــــة
١٧٥/١ ، الزيلعي : تبیین الحقائق ٥/١ ، ابن الهمام : فتـــــــــــــــــح
القدير : ٢٨-٢٩ ، البابرتي : العناية ٢٨/١ ، العيني : البنايــــــــــــــــة
١٧٥/١ ، الخوارزمي : الكفاية ٢٨-٢٩ .

٣ - "إن النص دل على الشواب في كل وضوء ولا شواب في غير منــــــــــــــــــــــــوي
اجماعاً" (١)

نوقش :

بأننا سلم بهذا ، وليس الخلاف فيه ، وإنما الخلاف في وقوع الشرط
المعتبر بدون نية أم لا .

٤ - الوضوء طهارة في محل غير المحل الذي كان سبباً في إيجابــــــــــــــــــــــــه
فأشبه التيمم . (٢)

الترجيــــــــــــــــح

أرى - والله أعلم - أن الراجح ما ذهب إليه جمهور الفقهاء (رحمهم
الله تعالى) من القول بلزوم النية في الوضوء والغسل ، لقوة أدلتهم
على ما ذهبوا إليه ، فالآية دالة على النية ، وحينئذ لا وجه لمن قال
بعدم لزومها بحجة أنها من قبيل الزيادة على النص بخبر الواحد ، فخير
" إنما الأعمال بالنيات " إنما هو مؤكد للزومها لا مثبت لها ابتداءً .
فالوضوء عبادة خاصة لأعضاء مخصوصة ، والأحداث أمور اعتبارية . ليست
كالنجاسات فاحتاجت إلى النية .
وما استدل به الحنفية على عدم لزوم النية لا ينهض حجة لدعواهم ،
حيث ثبت من خلال المناقشات السابقة لهذه الأدلة عدم سلامتها ، ومن ثم
دلالتها على دعواهم .

(١) الرحيباني : مطالب أولي النهى ١/١٠٥ ، البهوتي : كشف القناع ١/٨٥ ،

ابن مفلح : الفروع ١/١٣٨ .

(٢) الرملي : نهاية المحتاج ١/١٥٧-١٥٨ .

المبحث الثاني

التسمية في الطهارة

ذهب أهل العلم الى أن التسمية مشروعة في الأكل والشرب والجماع ،
والذبح وكل أمر ذي بال ، وهي قول بسم الله لا يقوم غيرها مقامها (١) .

وقد اختلف الفقهاء (رحمهم الله تعالى) في حكم التسمية في
الطهارة على ثلاثة أقوال :

القول الأول :

ان التسمية سنة في الطهارة ، وذهب الى هذا القول : الثوري ، وأبو
عبيد ، وابن المنذر (٢) ، والاحناف (٣) والشافعية (٤) وأحمد بن
حنبل في رواية عنه حتى جعلها الموفق ظاهر المذهب (٥) .

-
- (١) ابن المنذر : الاوسط ٣٦٧/١ ، الموفق : المغني ٨٥/١ ، شمس الدين : الشرح
الكبير ١١١/١ ، خليل : المختصر ص ١٥ ، الشرييني : مغني
المحتاج ٥٧/١ ، الخرشي : الشرح على المختصر ١٣٩/١ .
- (٢) ابن المنذر : الاوسط ٣٦٧/١ ، ٣٦٨ ، الموفق : المغني ٨٤/١ ،
شمس الدين : الشرح الكبير ١١١/١ .
- (٣) القدوري : الكتاب ٩/١ ، الموصلي : المختار والاختيار ٨/١ ، السرخسي :
المبسوط ٥٥/١ ، الكاساني : بدائع الصنائع ٢٠/١ ، علاء الدين
السمرقندي : تحفة الفقهاء ١٢/١ ، الزيلعي : تبين الحقائق
٤/١ .
- (٤) الشافعي : الام ٤٧/١ ، الشيرازي : التنبيه ص ١٦ ، الشيرازي :
المهذب ٣٤٢/١ ، النووي : المنهاج ٥٧/١ ، النووي : روضة
الطالبين ٥٧/١ ، النووي : المجموع ٣٤٥/١ ، ٣٤٦ ، الشرييني :
مغني المحتاج ٥٧/١ ، الرملي : نهاية المحتاج ١٨٣/١ .
- (٥) الموفق : المغني ٨٤/١ ، الموفق : المقنع ٣٤/١ ، المجدا بن تيمية
المحرر ١١/١ ، شمس الدين : الشرح الكبير ١١١/١ ، ابن مفلح : الفروع
١٤٤/١ ، المرداوي : الانصاف ١٢٨/١ ، وقال الموفق في المغني
٨٤/١ : أن هذه الرواية هي ظاهر مذهب الامام احمد ، وعلى كل فانها
رواية مرجوحة في المذهب حسب ما قرره الاصحاب في كتبهم كما ستري
في القول الثالث .

القول الثاني :

أن التسمية مستحبة في الطهارة ، وذهب الى هذا القول: المالكية
في المشهور من المذهب (١) والمرغيناني من الحنفية (٢) .

(١) خليل: المختصر ص ١٥ ، ابن رشد : المقدمات ١٨/١ ، الحطاب :
مواهب الجليل ٢٦٦/١ ، الخرشي : الشرح على المختصر ١٣٩/١ ، المواق:
التاج والاكلیل ٢٦٦/١ ، الدسوقي: الحاشية على الشرح الكبير ١٠٣/١ .

وروي عن الامام مالك روايات اخرى في ذلك : حتى قيل انه أنكر
التسمية على الوضوء . وقال: ماسمت بهذا أريد ان يذبح .

انظر: الخرشي : الشرح ١٣٩/١ ، المواق : التاج ٢٦٦/١ ، الدسوقي
الحاشية ١٠٣/١ ،

كما نقل عنه القول باباحتها .

انظر : الخرشي : الشرح على المختصر ١٣٩/١ .

ونسب الكاساني في بدائع الصنائع الى الامام مالك بن انس القول
بفرضية التسمية الا على الناسي ، البدائع ٢٠/١ ، والذي في
كتب المذهب هو كما ترى مما دون في الصلح والهامش .

بل قد جعل المالكية التسمية من فضائل الوضوء (اي مستحباته)
وميزوا في الوضوء بين الفروض ، والسنن ، والمستحبات ، وقد أشار
صاحب مواهب الجليل اشارة يسيرة تفيد بان المالكية يفرقون
بين السنة والاستحباب . فالسنة : ما واظب عليه الرسول (صلى
الله عليه وسلم) والمستحب : ما لم يواظب عليه بحيث يفعله مرة
دون اخرى . انظر المواهب ٢٦٤/١ .

(٢) المرغيناني : الهداية مع فتح القدير ٢٠/١ .

وذكر المرغيناني ان القول باستحباب التسمية هو الاصح ، مخالفسا
بذلك ما ذهب اليه أئمة المذهب . فالقول بالسنية هو المعتمد في
مذهب الحنفية لاسيما اذا علمت ان الحنفية يفرقون بين السنة
والاستحباب . فالسنة : ما واظب عليه الرسول (صلى الله عليه وسلم)
اما المستحب : فما لم يواظب عليه بحيث فعله مرة دون اخرى .

انظر : البابرتي : العناية ١٩/١ ، الخوارزمي : الكفاية ١٩/١ ، ٢٠٠ .

القول الثالث :

أن التسمية واجبة في الطهارة ، وانقسم أصحاب هذا القول

الى فريقين :

الأول :

قال بعدم سقوطها مطلقا ، عمدا ولا سهوا ، وهم أحمد بن حنبل
في رواية عنه (١) ، وداود الظاهري (٢) .

الثاني :

قال بسقوط التسمية سهوا لا عمدا وهم :
أحمد بن حنبل في المعتمد من المذهب (٣) واسحاق بن راهويه (٤) .

-
- (١) الموفق : المغني ٨٥/١ ، شمس الدين : الشرح الكبير ١١١/١ ، ابن
مفلح : الفروع ١٤٣/١ ، المرداوي : تصحيح الفروع ١٤٤/١ ،
المرداوي : الانصاف ١٢٩/١ .
- (٢) السرخسي : المبسوط ٥٥/١ ، النووي : المجموع ٣٤٦/١ ، ابو عبد الله
العثماني : رحمة الامة ص ١٧ .
- (٣) البهوتي : كشاف القناع ٩٠/١ ، ٩١ ، البهوتي : شرح منتهى الارادات ٤٥/١ ،
المرداوي : تصحيح الفروع ١٤٣/١ ، المرداوي : الانصاف ١٢٩/١ ،
ابن مفلح : الفروع ١٤٣/١ ، الموفق : المغني ٨٥/١ ، الموفق :
المقنع ٣٥/١ ، شمس الدين : الشرح الكبير ١١١/١ ، المجتهد ابن
تيمية : المحرر ١١/١ .
- (٤) الترمذي : السنن ١١٧/١ ، الموفق : المغني ٨٤/١ ، شمس الدين :
الشرح الكبير ١١٠/١ ، النووي : المجموع ٣٤٦/١ .

الأدلة

أدلة أصحاب القول الأول ومناقشتها :

ذهب أصحاب هذا القول الى الاستدلال بالكتاب والسنة والمعقول :

أ- من الكتاب :

قالتعالى: " يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا
وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ
... الآية " (١)

وجه الدلالة من الآية :

جاءت هذه الآية مبينة لواجبات الوضوء ، ولم تذكر التسمية

فيها ، فدل هذا على أنها ليست من واجباته والا لذكرت فيها كغيرها
من الواجبات (٢)

وقالت الحنفية: القول بوجوب التسمية في الوضوء يعد زيادة

على النص ، والزيادة على النص نسخ ، والكتاب لا ينسخ بخبر الواحد (٣) .

(١) المائدة : آية (٦) .

(٢) انظر :

السرخسي : المبسوط ٥٥/١ ، الكاساني : بدائع الصنائع ٢٠/١ ،
النووي: المجموع ٣٤٦/١ ، ٣٤٧ ، الشربيني : مغني المحتاج ٥٧/١ ،

(٣) البابر تي : العناية ١٩/١ ، الخوارزمي : الكفاية ١٩/١ ، العيني:
البنية ١٣٩/١ ، الكاساني : بدائع الصنائع ٢٠/١ .

وقد خالف ابن الهمام قول الحنفية هذا ، حيث قال ان الزيادة
بالتسمية لا تكون الا اذا قلنا بفرضيتها لا بوجوبها .
فتح القدير ٢١/١ .

المناقشة :

عدم النص في الآية على وجوب التسمية ، لا يفيد عدم وجوبها مطلقا ،
وذلك لأن كثيرا من واجبات الوضوء لم تذكر فيها . فالسنة النبوية
المطهرة مكملية وشارحة ومفصلة للكتاب الكريم .

ب - من السنة :

١ - مارواه ابوداود ، والترمذي من حديث رفاع بن رافع وفيه أن الرسول
(صلى الله عليه وسلم) قال : " إذا قمت إلى الصلاة فتوضأ كما
أمرك الله " (١) .

قال الترمذي : حديث رفاع بن رافع حسن .

وجه الاستدلال :

أحال النبي (صلى الله عليه وسلم) الأعرابي في هذا الحديث
عند تعليمه كيفية الوضوء إلى أمر الله تعالى به . وما أمر به
تعالى في آية الوضوء لم يرد فيه ذكر التسمية ، فكان هذا دليلا
على عدم وجوبها ، والا لذكرت كيفية الفروض والواجبات (٢)
نوقش :

بأن قوله (صلى الله عليه وسلم) : (توضأ كما أمرك الله)
أن أمر الله في هذا الحديث يحتمل ما هو أعم من آية الوضوء ،
فيشمل كل أمر سواه كان عن الله تعالى أو عن رسول الله (صلى الله
عليه وسلم) .

-
- (١) ابوداود : السنن ١٠٣/٣ ، الترمذي : السنن ٢٠٥/٢ - ٢٠٨ .
(٢) (بتصرف) مقتبس من عدة مواضع . النووي : المجموع ٣٤٦/١ ، ٣٤٧ ، ٣٦٤ .
ابن حجر : فتح الباري ٢٦٢/١ .

ثم ان الله (سبحانه وتعالى) أمرنا باتباع نبيه (عليه السلام) وهو المبين عن الله أمره ، حيث قال تعالى : " وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا ... الآية " (١) . وقال تعالى : " قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ ... الآية " (٢) .

والتسمية في الطهارة انما جاءت عن المصطفى (صلى الله عليه وسلم) والأمر منه أمر من الله (٣) .

٢ - ما أخرجه الدارقطني ، والبيهقي من حديث أبي هريرة (رضي الله عنه) قال : قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : (من توضأ وذكر اسم الله تطهر جسده كله ، ومن توضأ ولم يذكر اسم الله لم يتطهر الا موضع الوضوء " (٤) .

وجه الاستدلال :

يدل هذا الحديث على أن من ذكر التسمية على وضوئه . يطهر جسده كله ، ومن لم يذكرها طهر موضع الوضوء فيه ، فلو كانت التسمية واجبة في الوضوء لما صح وضوءه بدونها . (٥)

-
- (١) الحشر: آية (٧) .
 - (٢) العمران: آية (٣١) .
 - (٣) (بتصرف) مقتبس من : ابن حجر : فتح الباري ٢٦٢/١ ، الشوكاني: نيل الأوطار ١٤٠/١ .
 - (٤) الدارقطني : السنن ٧٤/١ ، البيهقي : السنن الكبرى ٤٥/١ ، وقد أخرجه أيضا من طريق عبد الله بن مسعود ، وطريق عبد الله بن عمر وقد حكم أيضا بضعف هذين الطريقين . انظر: الدارقطني: السنن ٧٤/١ ، والبيهقي : السنن الكبرى ٤٤/١ ، وابن حجر : تلخيص الحبير ٧٦/١ .
 - (٥) (بتصرف) الزيلعي : تبیین الحقائق ٤/١ ، الخوارزمي : الكفاية ١٩/١ .

نوقش :

بأن هذا الحديث ضعيف ، ولا ينهض حجة لدعواهم ، وقد حكم بضعفه البيهقي ، والنووي (١) . وقال ابن حجر: ان في سنده مرداس بن محمد ، ومحمد بن ابان (٢) .

٣ - مارواه أبوداود والنسائي ، وابن ماجه ، والبيهقي عن رفاع بن رافع بلفظ آخر ، قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) " انها لاتتم صلاة أحدكم حتى يسبغ الوضوء كما أمره الله تعالى فيغسل وجهه ويديه الى المرفقين ويمسح برأسه ورجليه الى الكعبين ... الحديث " واللفظ لأبي داود (٣) .

وجه الدلالة:

أن النبي (صلى الله عليه وسلم) علم الاعرابي الطهارة ولم يذكر له التسمية مع جهله ، فلو كانت واجبة فيها لذكرها له مع بقية الواجبات (٤) .

اعترض على وجه الدلالة :

بأن عدم ذكر التسمية في حديث المصطفى صلى الله عليه وسلم لا يدل على عدم وجوبها ، وذلك لأن هذا الحديث لا يشمل على جميع الواجبات فلا يكون الاقتصار على البعض في مبادئ التعليم ونحوها موجبا لصرف ماورد بهـ و اخراجه عن الوجوب ، والا للزم قصر واجبات الشريعة بأسرها على

-
- (١) البيهقي : السنن الكبرى ٤٤/١ ، النووي: المجموع ٣٤٣/١ ، ولم يذكر البيهقي سبب ضعف هذا الحديث . وكذلك فعل النووي الا انه قال: انه حديث ضعيف عند أئمة الحديث .
- (٢) تلخيص الحبير ٧٦/١ .
- (٣) ابوداود : السنن ١٠٠/١ ، النسائي: السنن ٢٢٥/٢ ، ابن ماجه : السنن ١٥٦/١ ، البيهقي : السنن الكبرى ٤٤/١ .
- (٤) انظر: الجصاص : احكام القرآن ٣٥٧/٢ ، السرخسي : المبسوط ٥٥/١ ، العيني : البناية ١٣٩/١ .

ما ورد ذكره في حديث ضمام بن ثعلبة مثلاً (١) لاقتصاره على بعض الأمور فيه .

بل قد قال ابن حجر: أنه لادلالة صريحة في حديث المسء صلاته على قولهم بعدم وجوب التسمية (٢).

ويمكن القول بأن النبي (صلى الله عليه وسلم) اقتصر في تعليم الأعرابي على ما كان يجهله دون غيره .

وما سبق من الأدلة إنما يدل على عدم وجوب التسمية ، أما أدلة أصحاب هذا القول على سنيته فمنها :

٤ - مارواه النسائي ، وابن خزيمة ، والبيهقي من حديث أنس بن مالك (رضي الله عنه) قال :

" طلب بعض أصحاب النبي (صلى الله عليه وسلم) وضوءاً فقَالَ رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : هل مع أحد منكم ماء ؟ فوضع يده في الماء ، ويقول : توضؤوا بسم الله فرأيت الماء يخرج مـمن بين أصابعه حتى توضؤوا من عند آخرهم ... الحديث " واللفظ للنسائي (٣) .

وجه الدلالة :

قوله (صلى الله عليه وسلم) : توضؤوا بسم الله ، أي قائلين ذلك أثناء وضوءكم ، فليس في هذا الحديث توجيه الأمر بالتسمية (٤) .

-
- (١) هذا الحديث أخرجه البخاري في الصحيح ١٠٦/١ ، من طلحة بن عبيد الله وأخرجه مسلم في الصحيح ١٦٩/١-١٧١ ، عن أنس بن مالك . وفيه أن أعرابياً سأل النبي (صلى الله عليه وسلم) عن الإسلام . وفي آخره قال : والله لا أزيد على هذا ولا أنقص . فقال الرسول (عليه السلام) : أفلح ان صدق . واسم هذا الأعرابي : ضمام بن ثعلبة .
- (٢) تلخيص الحبير ٧٦/١ .
- (٣) النسائي : السنن ٦١/١ ، ابن خزيمة : الصحيح ٧٤/١ ، البيهقي : السنن الكبرى ٤٣/١ .
- (٤) (بتصرف) الشربيني : مغني المحتاج ٥٧/١ ، الرملي : نهاية المحتاج ١٨٤/١ .

حكى الحافظ ابن حجر (رحمه الله) :

أن النسائي ، وابن خزيمة والبيهقي ، استدلوا بحديث أنس (رضي الله عنه) على سنية التسمية في الوضوء (١) .

أجيب :

بأن قوله (صلى الله عليه وسلم) توضحوا ليس فيه دلالة صريحة على سنية التسمية وعدم وجوبها . وفي هذا يقول الحافظ ابن حجر :
" وأصله - أي حديث أنس هذا - في الصحيحين بدون هذه اللفظة - أي توضحوا بسم الله - ولا دلالة فيها صريحة لمقصودهم " (٢) .

وقال الشوكاني بعد ذكر أدلة القائلين بالسنية ، ومنها حديث أنس هذا : " لا يخفى على الفطن ضعف هذه المستندات ، وعدم صراحتها وانتفاء دلالتها على المطلوب " (٣) .

هـ - مواظبة الرسول (صلى الله عليه وسلم) على التسمية في الطهارة (٤)
حيث روى الدارقطني عن أم المؤمنين عائشة (رضي الله عنها) قالت : " كان رسول الله (صلى الله عليه وسلم) إذا مس ظهوره يسمي الله " (٥) .

ج - من المعقول :

واستدل بالمعقول من عدة أوجه :

الأول :

" أن الطهارة عبادة لا يجب في آخرها ذكر ، فلا يجب في أولها

(١) تلخيص الحبير ٧٦/١ .

(٢) المرجع نفسه .

(٣) نيل الأوطار ١٣٦/١ .

(٤) الكاساني : بدائع الصنائع ٢٠/١ ، الموصلي : الاختيار ٨/١ .

(٥) السنن : ٧٢/١ .

كالطواف " (١) .

أجيب :

بأنه قياس مع النص .

الثاني :

" ان الوضوء والغسل والتيمم طهارة ، فلاتفتقر الى التسمية
كالطهارة من النجاسة " (٢) .

اعترض :

بأنه قياس مع الفارق . فالوضوء والغسل والتيمم من قبيل الأفعال
أما إزالة النجاسة فهي من قبيل التروك . والتسمية إنما تعتبر
في الأفعال دون التروك . وأيضا فإن رفع الحدث الأصغر أو الأكبر
رفع لأمر معنوي . أما رفع الخبث فإنه رفع لأمر حسي . فكانت التسمية
لهذا محتاجا اليها في الأول دون الثاني .

الثالث :

" الوضوء والغسل والتيمم عبادة ، فلاتجب فيها التسمية
كسائر العبادات " (٣) .

نوقش :

بأنه قياس مع النص .

الرابع :

" ان المطلوب من المتوضئ هو الطهارة ، وترك التسمية لا يقدح
فيها ، لأن الماء خلق طهورا في الأصل ، فلاتقف طهوريته على صنع
العبد " (٤) .

-
- (١) النووي : المجموع ٣٤٧/١
(٢) الموفق: المغني ٨٤/١ ، شمس الدين : الشرح الكبير ١١١/١ ، ابن مفلح
المبدع ١٠٧/١
(٣) الموفق: المغني ٨٤/١ ، شمس الدين : الشرح الكبير ١١١/١
(٤) الكاساني: بدائع الصنائع ٢٠/١

ويجاب :

بأنه في غير محل النزاع ، اذ النزاع في التسمية في الوضوء ، وليس في أثرها على طهورية الماء أو عدمه .

أدلة أصحاب القول الثاني :

لم تورد كتب المالكية دليلاً واحداً على كون التسمية في الوضوء مستحبة .
وليست سنة ولا واجبة ، ولكن يفهم من تفريقهم بين السنة والمستحب ،
أن دليلهم على استحباب التسمية في الوضوء هو عدم ثبوت مواظبة
الرسول (صلى الله عليه وسلم) على التسمية في الوضوء عندهم ، لا سيما
وأن ابن رشد قال في حديث التسمية : " وهذا الحديث لم يصح عند أهل
النقل " (١) .

وأيضاً لما كانت التسمية مستحبة في كل أمر ذي بال من أكل وشرب
وجماع كانت كذلك في الوضوء .

أما المرغيناني من الحنفية فقد استدلل له ابن الهمام ، حيث
قال :

أولاً :

قد يكون مستنده ضعف أحاديث التسمية في الوضوء .

والجواب عن هذا :

أن الضعف منتف ببناء على أن كثرة طرق الضعيف ترقيه إلى الحسن
بل أن بعضها حسن بخصوصه لمن تأمل كلام أهل الشأن عليها (٢) .

(١) بداية المجتهد ١/١٨٠

(٢) فتح القدير ١/٢٠٠

ثانيا :

مارواه أبوداود وابن ماجه من حديث المهاجر بن قنفذ ،
"قال: أتيت النبي (صلى الله عليه وسلم) وهويتوضأ فسلمت عليه
فلم يرد علي السلام . فلما فرغ من وضوئه قال : انه لم يمنعني
من أن أرد اليك ، الا أني كنت على غير وضوء " . واللفظ
لابن ماجة (١)

ووجهه :

أن النبي (صلى الله عليه وسلم) لم يذكر اسم الله تعالى
على غير طهارة . ومقتضاه انتفاؤه في أول الوضوء الكائن
عن حدث (٢) .

وأجيب عن هذا :

"ان المعارضة غير متحققة ، لان كراهة ذكر لا يكون من متممات
الوضوء ، لا يستلزم كراهة ما جعل شرعا من ذكر الله تعالى تكميلا
له بعد ثبوت جعله كذلك بالحديث الحسن ، فذلك الذكر ضروري للوضوء
الكامل شرعا فلا تعارض للاختلاف " (٣) .

أدلة أصحاب القول الثالث :

احتج اصحاب هذا القول على مذهبهم بأدلة من السنة النبوية المطهرة :

- ١ - روى أحمد ، وأبوداود ، وابن ماجه أن أبا هريرة : (رضي الله عنه)
قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : " لا صلاة لمن لا وضوء
له ، ولا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه " (٤) .

(١) ابوداود : السنن ٣٤/١ ، ابن ماجه : السنن ١٢٦/١ .

(٢) ابن الهمام : فتح القدير ٢٠/١ .

(٣) المرجع نفسه .

(٤) احمد : المسند ٤١٨/٢ ، ابوداود : السنن ١٧٤/١ ، ١٧٥ ، ابن ماجه :

السنن ١٤٠/١ .

٢ - روى أحمد ، وابن ماجه والدارقطني ، ان سعيد بن زيد قال :
قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : " لا صلاة لمن لا وضوء له
ولا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه " (١) .

ورواه الترمذى بلفظ : " لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه " (٢)

٣ - مرواه احمد وابن ماجه والدارقطني من حديثابي سعيد الخـدري
أن النبي (صلى الله عليه وسلم) قال: " لا وضوء لمن لم يذكر
اسم الله عليه " (٣) .

وجه الدلالة من هذه الأحاديث :

وجه الدلالة عند الفريق الأول :

أحاديث التسمية في الوضوء صريحة في نفي صحة وضوء تشارك
التسمية في الوضوء وهي نكرة في سياق النفي فتعم ، فيشمل العامد
والناسي (٤) .

وجه الدلالة عند الفريق الثاني :

أحاديث التسمية في الوضوء صريحة في عدم صحة وضوء تشارك
التسمية ولكن هذا في حق العامد دون الناسي ، اما الناسي فمعفو عنه
لعموم الاحاديث في ذلك مثل قوله (صلى الله عليه وسلم) : " ان الله
تجاوز عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكروها عليه " (٥) .

-
- (١) احمد: المسند ٧٠/٤ ، ٣٨١/٥ ، ٣٨٢ ، ٣٨٢/٦ ، ابن ماجه: السنن ١٤٠/١ ،
الدارقطني : السنن ٧٣/١ ،
(٢) السنن ١١٣/١ ، ١١٤٠ .
(٣) احمد: المسند ٤١/٣ ، ابن ماجه: السنن ١٤٠/١ ، الدارقطني : السنن ٧١/١ .
(٤) (بتصرف) الموفق: المغني ٨٤/١ ، شمس الدين: الشرح الكبير ١١٠/١ .
(٥) أخرجه ابن ماجه في السنن : ٦٥٩/١ ، من حديث أبي ذر الغفاري وكذلك
أخرجه من حديث أبي هريرة وحديث ابن عباس (رضي الله تعالى عنهم) .

ابن الهمام قال: ان بعض الطرق بخصوصه حسن لمن تامل كـلام
أهل الشأن عليها.

٢- الحمل على نفي الصحة هو اقرب الى الحقيقة اذ يتعذر حمل النفي
على الذات فيحمل عليه (١)

٣- أما قولهم: ان المراد بالذكر في هذا الحديث هو النية فمردود
أيضا ، حتى قال العيني :
" ... فيه تعسف وتأويل بعيد ، لاتدل عليه قرينة من القرائن
اللفظية ولا من القرائن الحالية ، فلا حاجة الى هذا التكلف ... " (٢)

الترجيح

ماذهب اليه القائلون بأن التسمية واجبة مع الذكر هو الراجح
لشبهات حديث التسمية ، كما قرر ذلك امام أهل الحديث أبي بكر بن
أبي شيبه ، وصرح به ابن الهمام ، وابن نجيم من الحنفية ، فحديث التسمية
ارتقى الى درجة الحسن بطرقه المتعددة ، بل ان بعض الطرق حسن بعينه
كما قرر ذلك ابن الهمام في فتح القدير . وبشبهات حديث التسمية
يثبت القول بوجوبها ، ولهذا قال الشافعي: اذا ثبت الحديث فهو مذهبي .
وكذلك بقية الأئمة ، فالقول بالوجوب لا يعد مخالفة لأصول مذهبهم
فانه لم يثبت ذلك عندهم ، ولكنه ثبت عند غيرهم ، فكان ينبغي على اتباعهم
التأكد من ذلك ثم مجاراة أصول أئمتهم . والله أعلم بالصواب .

(١) (بتصرف) الشوكاني : نيل الأوطار ١/١٣٥ .

(٢) البناية ١/١٤٠ .

المبحث الثالث

المضمضة والاستنشاق في الوضوء

المضمضة: تحريك الماء في الفم ثم مجه . والاستنشاق : جذب الماء الى الأنف بالنفس ثم نثره (١) .

والمضمضة والاستنشاق ، سواء كانتا على هذه الكيفية او دونها فقد وقع فيها الخلاف بين الفقهاء (غفر الله لهم) على عدة أقوال :

القول الأول :

المضمضة والاستنشاق سنتان من سنن الوضوء . وحكى ابن المنذر هذا القول عن : الحسن البصري ، وعطاء ، والحكم (٢) ، وقتادة ، والزهرري ، وربيعه ، ويحيى بن سعيد الانصاري (٣) ، والأوزاعي

(١) ابن عابدين : حاشية رد المحتار ١١٥/١ ، الشلي : الحاشية على تبیین الحقائق ٤/١ ، القنوي : انيس الفقهاء ص ٥٣ ، الدردير الشرح الكبير ٩٧/١ ، الخري : الشرح على المختصر ١٣٣/١ ، المواق التاج والاكلیل ٢٤٥/١ ، النووي : المجموع ٣٥٥/١ ، الرملي : نهاية المحتاج ١٨٦/١ ، الموفق : المقني ١٠٤/١ ، شمس الدين : الشرح الكبير ١٢٤/١ ، الحجاوي : الاقناع مع الكشاف : ٩٤/١ ، ابن النجار : المنتهى مع الشرح للبهوتي ٤٣/١ ، البعلي : المطلع ص ١٧ .
(٢) هو : ابو محمد الحكم بن عتيبة الكوفي تابعي ثقة حجة ، وأفقسه اهل الكوفة بعد النخعي ، والشعبي ، ولد سنة خمسين . وتوفي سنة خمس عشرة ومائة .

انظر : ابن معين : التاريخ ١٢٥/٢ ، البخاري : التاريخ الكبير اق ٣٣٢/٢ ، ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل اق ١٢٣/٢-١٢٥ ، ابن قتيبة : المعارف ص ٤٦٤ ، الشيرازي : طبقات الفقهاء ص ٨٣ ، الذهبي : العبر ١٠٩-١١٠ ، الذهبي : سير اعلام النبلاء ٢٠٨/٥ .
(٣) هو : ابو سعيد يحيى بن سعيد بن قيس الانصاري ، أحد الاعلام قاضي المدينة ، ثم قاضي العراق بالهاشمية . من رواة الستة روى عن ابن المسيب وخلق . وعنه السفيايان ، وأمم من التابعين المعروفين بالعلم والفضل . مات سنة ثلاث وأربعين ومائة .

انظر : الخطيب البغدادي : تاريخ بغداد ١٠١/١٤ - ١٠٦ (=)

والليث (١) ، وقال به أيضا الحنفية (٢) والمالكية (٣) والشافعية (٤)
وأحمد بن حنبل في رواية عنه (٥) .

القول الثاني :

المضمضة والاستنشاق واجبتان في الوضوء ، ويجب على من تركهما
أو أحدهما سهوا أو عمدا الامادة .

-
- (=) البخاري : التاريخ الكبير ٤ ق ٢٧٥/٢ ، ابن أبي حاتم : الجرح
والتعديل ٤ ق ١٤٧-١٤٩ ، ابن قتيبة : المعارف ص ٤٨٠ ، الشيرازي :
طبقات الفقهاء ص ٥١ ، النووي : تهذيب الاسماء واللغات ١ ق ١٥٣-١٥٤ ،
الذهبي : الكاشف ٢٢٥/٣ ، الذهبي : سير أعلام النبلاء ٤٦٨/٥ .
- (١) ابن المنذر : الاوسط ٣٧٨/١ ، النووي : المجموع ٣٦٢/١ .
- (٢) القدوري : الكتاب ٩/١ ، الموصلي : المختار ٨/١ ، السرخسي :
المبسوط ٦٢/١ ، المرغيناني : الهداية مع البناية ١٥٠/١ ، ١٥١ ،
الزيلعي : تبیین الحقائق ٤/١ ، الكاساني : بدائع الصنائع ٢١/١ .
- (٣) سحنون : المدونة ١٥/١ ، ابن عبد البر : الكافي ١٤١/١ ، ابن الجلاب :
التفريع ١٩١/١ ابن أبي زيد القيرواني : الرسالة الفقهية
ص ٩٣ ، خليل : المختصر ص ١٤ ، الدردير : الشرح المصغير
٤٦/١ ، الحطاب : مواهب الجليل ٢٤٥/١ ، المواق : التاج والاكلیل
٢٤٥/١ ، ٢٤٦ ، الكشناوي : أسهل المدارك ٤٦/١ .
- (٤) الشافعي : الام ٣٩/١ ، الشيرازي : التنبيه ص ١٦ ، النووي : المنهاج
٥٧/١ ، النووي : المجموع ٣٦٢/١ ، الشربيني : مغني المحتاج ٥٧/١ ،
الجلال المحلي : الشرح على المنهاج ٥٣/١ .
- (٥) المجد ابن تيمية : المحرر ١١/١ ، ابن مفلح : الفروع ١٤٥/١ ، ابن
مفلح : المبدع ١٢٣/١ ، المرداوي : الانصاف ١٥٣/١ .

وذهب الى هذا القول :

ابن المبارك ، وابن أبي ليلى ، وحسان ، واسحاق ، ورواية
عن عطاء (١) ، و أحمد بن حنبل في المشهور المعتمد من
المذهب (٢) .

القول الثالث :

الاستنشااق واجب في الوضوء وحده ، ويجب على من تركه سهوا

أو عمدا الاعادة . أما المضمضة فهي سنة .

وأخذ بهذا القول :

أبو ثور ، وأبو عبيد ، وابن المنذر ، وداود (٣) ، وأحمد بن
حنبل في رواية عنه (٤) ، وابن حزم (٥) .

-
- (١) الموفق : المغني ١٠٢/١ ، شمس الدين : الشرح الكبير ١٢٦/١ ،
النوي : المجموع ٣٦٣/١ ،
(٢) الموفق : المقنع ٣٩/١ ، الموفق : المغني ١٠٢/١ ، شمس الدين :
الشرح الكبير ١٢٦/١ ، المجدا بن تيمية : المحرر ١١/١ ، المرداوي :
الانصاف ١٥٢/١ ، ١٥٣ ، ابن مفلح : المبدع ١٢٢/١ ، البهوتي :
كشاف القناع ٩٦/١ ، البهوتي : شرح منتهى الارادات ٥١/١ ، ابن
مفلح : الفروع ١٤٤/١ ، المرداوي : تصحيح الفروع ١٤٥/١ ،
وللامام احمد عدة روايات اخرى في المضمضة والاستنشااق . انظر
المراجع نفسها .
(٣) ابن المنذر : الاوسط ٣٧٨/١ ، ٣٧٩ ، الموفق : المغني ١٠٢/١ ،
شمس الدين : الشرح الكبير ١٢٦/١ ، النوي : المجموع ٣٦٣/١ ،
ابن مفلح : المبدع ١٢٢/١ ، ابن حزم : المحلى ٥٠/٢ .
(٤) الموفق : المقنع ٣٩/١ ، الموفق : المغني ١٠٢/١ ، شمس الدين :
الشرح الكبير ١٢٦/١ ، المجدا بن تيمية : المحرر ١١/١ ، ابن مفلح :
الفروع ١٤٤/١ ، ابن مفلح : المبدع ١٢٢/١ ، المرداوي : الانصاف
١٥٢/١ ، ١٥٣ .
(٥) المحلى : ٤٩ / ٢ ، ٥٠ .

الأدلة

أدلة القول الأول :

انتصر أصحاب هذا القول بأدلة من الكتاب ، والسنة ، والمعقول .

١- من الكتاب :

قوله تعالى : " يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ... الآية " (١)

وجه الدلالة :

ذكر الله تعالى المواضع التي يجب تطهيرها عند الوضوء ، ولم يذكر الفم والانف ، فدل هذا على أن المضمضة والاستنشاق ليستا من فروض الوضوء ، والا لذكرهما كبقية الفروض (٢)

ويقول الحنفية :

ان القول بوجوب المضمضة والاستنشاق ، يعد زيادة على النص ، والزيادة على النص نسخ ، والكتاب لا ينسخ الا بما كان في درجته (٣) .

نوقش :

بأن الله تعالى أمر بغسل الوجه . والفم والانف جزء من الوجه فبالأمر بغسله أمر بغسلهما وغسلهما يكون بالمضمضة والاستنشاق (٤) .

(١) المائدة : آية (٦) .

(٢) السرخسي : المبسوط ٦٢/١ ، الخوارزمي ، الكفاية ٢٢/١ ، العيني : البناية ١٥١/١ ، الشربيني : مغني المحتاج ٥٧/١ .

(٣) السرخسي : المبسوط ٦٢/١ ، الخوارزمي : الكفاية ٢٢/١ ، العيني : البناية ١٥١/١ .

(٤) انظر : البهوتي : شرح منتهى الارادات ٤٥/١ ، الشوكانسي :

نيل الاوطار ١٣٩/١ .

أجيب :

بأننا لانسلم أن الأمر بغسل الوجه أمر بغسل الفم والأنف ، وذلك لان الوجه عند العرب ما حصلت به المواجهة . و داخل الفم والانف لاتحصل به المواجهة (١) .

اعترض :

بأنه لا موجب لتخصيص الوجه بالظاهر دون الباطن ، فان الجميع فـي لغة العرب يسمى وجهها (٢) .

٢ - من السنة :

١ - روى الدارقطني عن عبد الله بن عباس (رضي الله عنهما) قال : قال رسول الله (عليه افضل الصلاة والسلام) : " المضمضة والاستنشاق سنة " (٣) .

اعترض على هذا الحديث :

بأن في سنده اسماعيل بن مسلم . وقال فيه الدارقطني : ضعيف (٤) وقال الحافظ ابن حجر : حديث ابن عباس مرفوعا : " المضمضة والاستنشاق سنة " حديث ضعيف (٥) .

ب - روى مسلم وابوداود وغيرهما عن ام المؤمنين عائشة (رضي الله عنها) قالت : قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : عشر من الفطرة وعد منها المضمضة والاستنشاق (٦) .

-
- (١) انظر : الكاساني : بدائع الصنائع ٢١/١ ، النووي : المجموع ٣٦٤/١ .
 - (٢) الشوكاني : نيل الاوطار ١٤٠/١ .
 - (٣) السنن ٨٥/١ .
 - (٤) المرجع نفسه .
 - (٥) تلخيص الحبير ٧٨/١ .
 - (٦) مسلم : الصحيح ١٤٧/٣ ، أبوداود : السنن ٧٩/١ - ٨١ ، ابن ماجه : السنن ١٠٧/١ ، البيهقي : السنن الكبرى ٥٢/١ .

وجه الدلالة :

(*)

الفطرة السنة . وذكر المضمضة والاستنشاق في عدادها دليل سنتيهما ومخالفتهما لسائر الوضوء (١) .

نوقش وجه الدلالة :

بأن ورود هذا الحديث بلفظ الفطرة أو السنة لا دلالة فيه على عدم الوجوب لأن المراد بالسنة الطريقة . وليس السنة بالمعنى الاصطلاحي الاصولي . ولهذا اشتمل هذا الحديث على أمور مسنونة وأخرى واجبة حيث لا مانع من اجتماعهما في آية واحدة أو حديث (٢) .

ج - روى ابوداود ، والترمذي، عن رفاعه بن رافع (رضي الله عنه) في حديث المسء صلاته ان رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قال فيه " فتوضأ كما امرك الله .. الحديث " (٣) . قال الترمذي : حديث رفاعه بن رافع حديث حسن .

وجه الدلالة :

أحال النبي (صلى الله عليه وسلم) الاعرابي عند تعليمه الوضوء الى ما امر الله تعالى به . والمأمور به في آية الوضوء ، غسل الاعضاء الاربعة - الوجه ، واليدين ، ومسح الرأس ، وغسل الرجلين - وليس فيهما المضمضة والاستنشاق ، فلو كانتا واجبتين لذكرهما كبقية الواجبات (٤) .

(١) الموفق: المغني ١/١٠٣ ، شمس الدين: الشرح الكبير ١/١٢٦ ، النووي: الشرح على الصحيح ٣/١٤٧ ، ١٤٨٠ .

(٢) الموفق: المغني ١/١٠٣ ، شمس الدين: الشرح الكبير ١/١٢٧ ، النووي : الشرح على الصحيح ٣/١٤٨ ، ابن حجر: تلخيص الحبير ١/٧٧ ، ٧٨٠ .

(٣) ابوداود: السنن ٣/١٠٣ ، الترمذي : السنن ٢/٢٠٥-٢٠٨ ، ولحديث المسء صلاته روايات اخرى ورد فيها :

تعليم الرسول (صلى الله عليه وسلم) للاعرابي الوضوء ، ولكنه (عليه السلام) لم يذكر له المضمضة والاستنشاق . وقد استشهد بتلك الروايات : السرخسي في المبسوط ١/٦٢ ، والخوارزمي في الكفاية ١/٢٢ ، وقال : لو كانتا واجبتين لذكرهما له . ويرد عليهما بما قاله العيني في البناية ١/١٥٢ : ان عدم ورود المضمضة والاستنشاق في بعض تلك الروايات انما هو من قبيل الاختصار .

(٤) "بتصرف" النووي : المجموع ١/٣٦٤ ، ابن حجر : فتح الباري ١/٢٦٢ .

(*) ابن منظور : لسان العرب ٥/٥٨٠ .

ويجاب :

بأنه على احتمال أن المقصود بأمر الله تعالى في هذا الحديث هو ماورد في آية الوضوء ، فلا تسلم أنها لم تدل على المضمضة والاستنشاق ، وذلك لان الله تعالى أمر بغسل الوجه ، والفم ، والانسف جزء من الوجه . فيكون الامر بغسله امر بغسلهما . وبهذا تكون المضمضة والاستنشاق واجبتين (١) .

ويحتمل أيضا ان المراد بأمر الله ليس آية الوضوء فحسب ولكن ما هو اعم من ذلك ، فان الله تعالى أمر باتباع نبيه (صلى الله عليه وسلم) واخذ كل ما جاء عنه حيث قال تعالى : " وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ الآية " (٢)

والمضمضة والاستنشاق مما جاء عنه (عليه السلام) مع مواظبته عليهما حيث لم ينقل عنه أنه تركهما في وضوئه ولو لمرة واحدة . وبهذا تكون المضمضة والاستنشاق مما أمر بهما الله تعالى (٣) .

٣ - من المعقول :

ان الفم والانسف عضوان باطنان دونهما حائل معتاد ، فلم يجب غسلهما كد اخل العينين (٤) .

(١) "بتصرف" الشوكاني: نيل الأوطار ١/١٤٠.

(٢) الحشر: آية (٧) .

(٣) "بتصرف" :

ابن حجر : فتح الباري ١/٢٦٢ ، الشوكاني : نيل الاوطار ١/١٤٠.

(٤) الشيرازي : المهذب ١/٣٥٢ ، النووي : المجموع ١/٣٦٥.

أعترض :

بأنه لا يصح قياس غسل الفم والأنف على غسل داخل العينين ، لسورود النصوص في الأولى دون الثانية ، وأيضا فان كل من حكى وضوء النبي (صلى الله عليه وسلم) ذكر انه تمضمض واستنشق ولم يترك ذلك ولو لمرة .

وفي المقابل لم ينقل عن الرسول (صلى الله عليه وسلم) انه غسل داخل عينيه ولا امر به كما لم ينقل عن اصحابه عدا عبد الله بن عمر (رضي الله عنهما) . (١) .

أدلة القول الثاني :

أيد أصحاب هذا القول مذهبهم بأدلة من الكتاب والسنة والمعقول .

١- من الكتاب :

قوله تعالى : " يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ ... الآية " (٢)

وجه الدلالة :

أمر تعالى بغسل الوجه ، والفم والأنف من حده ، فكان غسلهما مأمورا به والأمر يفيد الوجوب (٣) .

نوقش :

بأن الفم والأنف ليسا من الوجه ، لان الوجه ما تحصل به المواجهة وهما عضوان باطنان لا يواجه بهما (٤) .

(١) انظر: شمس الدين : الشرح الكبير ١/١٢٧ ، الشوكاني: نيل الاوطار ١/١٤١ .

(٢) المائدة : آية (٦) .

(٣) الشوكاني : نيل الاوطار ١/١٣٩ ، البهوتي : شرح منتهى الارادات ١/٤٥ ،

ابن مفلح : المبدع ١/١١٣ ، المرداوي: تصحيح الفروع ١/١٤٥ ، البهوتي: الروض المربع ١/٣٠ ، ٣١ .

(٤) الكاساني: بدائع الصنائع ١/٢١ ، النووي: المجموع ١/٣٦٤ .

٢- من السنة :

أ- مارواه الدارقطني ، والبيهقي عن أم المؤمنين عائشة (رضي الله عنها) ان رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قال : " المضمضة والاستنشاق من الوضوء الذي لا بد منه " (١)

نوقش :

بأنه قد أعل حديث أم المؤمنين من جهتين :

الاولى : الضعف ، اذ في سنده محمد بن الازهر ، وهو ضعيف (٢) .

الثانية : الارسال ، اذ صوب الدارقطني ارساله (٣)

ثم لو صح ، فانه لا يدل على وجوب المضمضة والاستنشاق وذلك لانه يمكن حمله على كمال الوضوء (٤) .

وأجاب الشوكاني :

بأنه قد رواه البيهقي من غير هذا الطريق :

" عن ابي سعد احمد بن محمد الصوفي عن ابن عدي الحافظ عن عبد الله بن سليمان بن الاشعث عن الحسين بن علي بن مهران عن عصام بن يوسف عن ابن المبارك عن ابن جريج عن سليمان بن يسار عن الزهري عن عروة عنها (٥) . وعليه فقد انتفى ماورد على الرواية الاولى من ضعف وارسال وصح الاستدلال به لمدعانا .

-
- (١) الدارقطني : السنن ٨٤/١ ، البيهقي : السنن الكبرى ٥٢/١ .
 - (٢) الدارقطني : السنن ٨٤/١ ، النووي : المجموع ٣٦٥/١ .
 - (٣) المرجعان نفساهما .
 - (٤) النووي : المجموع ٣٦٥/١ .
 - (٥) نيل الأوطار ١٤١/١ ، السنن الكبرى ٥٢/١ .

ب - مارواه الدارقطني ، والبيهقي عن أبي هريرة (رضي الله عنه) قال: " أمرنا رسول الله (صلى الله عليه وسلم) بالمضمضة والاستنشاق " (١) .

وهو صريح في الدلالة على الوجوب إذ الأصل في الأمر الوجوب .

اعترض :

بأن هذا الحديث زوي شارة موصولا وأخرى مرسلا . وممن وصله : هدية بن خالد وداود بن المحبر وأرسله : غيرهما .

وخالف هدية بن خالد وداود بن المحبر، إبراهيم بن سليمان الخلال شيخ يعقوب بن سفيان حيث وصل هذا الحديث عن عبد الله بن عباس (رضي الله عنهما) فقال: عن حماد عن عمار عن ابن عباس (٢)

قال البيهقي : وكلاهما غير محفوظ (٣) .

أجيب :

بأن وصل هدية بن خالد ، وأرسال غيره لا يقدح في الحديث ، وذلك لأن هدية ثقة مخرج عنه في الصحيحين فيقبل رفعه وما تفرد به (٤)

ثم انه لو كان في حديث أبي هريرة هذا ما يقدح فيه لذكره ابن سيد الناس عندما ذكره في شرح الترمذي ، لان من عادة ابن سيد الناس أن يتكلم على ما فيه وهن (٥) .

ج - مارواه ابوداود ، والبيهقي عن لقيط بن صبرة مرفوعا :

" إذا توضأت فمضمض " (٦) .

(١) الدارقطني : السنن ١١٦/١ ، البيهقي : السنن الكبرى ٥٢/١ .

(٢) "المرجعان تفساهما" .

(٣) السنن الكبرى ٥٢/١ .

(٤) الشوكاني: نيل الاوطار ١٤٣/١ .

(٥) المرجع نفسه .

(٦) ابوداود : السنن ٢٤٢/١ ، البيهقي : السنن الكبرى ٥٢/١ .

قال الحافظ ابن حجر:

" وقد ثبت الأمر بالمضمضة في سنن أبي داود بإسناد صحيح " (١)

د- المواظبة :

نقل صفة وضوء الرسول (صلى الله عليه وسلم) ما يزيد عن عشرين صاحبيا . وكلهم حكوا أنه تمضمض واستنشق (٢) .
فمداومة الرسول (صلى الله عليه وسلم) عليهما مع عدم الترك ولو مرة واحدة يدل على الوجوب . وذلك لأنهما لو لم تكونا واجبتين لتركهما ولو لمرة واحدة لبيان الجواز كما فعل في الوضوء حيث ترك غسل الاعضاء ثانية وثالثة في بعض وضوئه (٣)

نوقش :

بأن مواظبة النبي (صلى الله عليه وسلم) بمجرد ما لاتصلح مستمسكا للقول بالوجوب ، اذ كان (عليه الصلاة والسلام) يواظب على السنن (٤)

٣ - من المعقول :

يأخذ الفم والأنف حكم الظاهر حيث لا يفطر الصائم بوضع الطعام فيهما ولا يجب الحد بوضع الخمر فيهما ، ويجب غسلهما من النجاسة اذا وقعت فيهما . فكذا ان حكم الظاهر في وجوب غسلهما عند الوضوء (٥) .

-
- (١) فتح الباري ١/٢٦٢ .
 - (٢) الزيلعي : نصب الراية ١/١٠٠ ، العيني : البناية شرح الهداية ١/١٥١ .
 - (٣) انظر : الموفق : المغني ١/١٠٣ ، شمس الدين : الشرح الكبير ١/١٢٧ ، ابن مفلح : المبدع ١/١٢٢ ، البهوتي : شرح منتهى الارادات ١/٥١ ، البهوتي : كشاف القناع ١/٩٦ .
 - (٤) انظر : السرخسي : المبسوط ١/٦٢ ، الكاساني : بدائع الصنائع ١/٢١ الخوارزمي : الكفاية ١/٢٢ ، النووي : المجموع ١/٣٦٥ .
 - (٥) شمس الدين : الشرح الكبير ١/١٢٧ ، ابن مفلح : المبدع ١/١٢٢ ، البهوتي : شرح منتهى الارادات ١/٤٥ ، البهوتي : كشاف القناع ١/٩٦ .

نوقش :

بأنه لا يلزم من كونهما يأخذان حكم الظاهر في بعض الامور ،
أن يأخذا حكمه في جميعها ، فان داخل العين يأخذ حكم الظاهر
فيما سبق ، ولكن لا يجب غسل داخلها عند الوضوء (١)

أجيب :

بأن الذي جعل الفم والأنف يأخذان حكم الظاهر هنا هو وجـود
النص بخلاف العينين .

أدلة القول الثالث ومناقشتها :

ولقد أُسْتُدِلَ لهؤلاء بأدلة من السنة النبوية المطهرة ، وممن
المعقول (٢) :

١- من السنة :

أ- مارواه ابوداود ، والنسائي ، وابن ماجه عن لقيط بن صبرة عن أبيه
قال: قلت لرسول الله اخبرني عن الوضوء ، قال: " أسبع الوضوء
وبالغ في الاستنشاق الا أن تكون صائما " واللفظ للنسائي (٣) .

ب- مارواه ابوداود وابن ماجه عن عبد الله بن عباس (رضي الله عنهما)
قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : " استنشوا مرتين بالفتين
او ثلاثا " (٤)

(١) "بتصرف" النووي: المجموع ٣٦٦/١ .

(٢) وممن ذكر ادلة هؤلاء : الموفق : المغني : ١٠٢/١ ، شمس الديين :

الشرح الكبير ١٢٦/١ ، ابن مفلح : المبدع ١٢٢/١ ، النووي: المجموع

٣٦٤/١

(٣) ابوداود: السنن ٢٣٦/١ - ٢٤١ ، النسائي: السنن ٦٦/١ ، ابن ماجه:

السنن ١٤٢/١

(٤) ابوداود : السنن ٢٣٥/١ ، ابن ماجه : السنن ١٤٣/١

وجه الدلالة :

وهذا أمر من الرسول (صلى الله عليه وسلم) . والأمر يقتضي الوجوب .

نوقش الحديثان :

بأن الأمر بالاستنشاق والاستنثار هنا لا يفيد وجوبهما ، بل الأمر محمول على الندب ، لأنه أمر بالمبالغة مع الاستنشاق والاستنثار وهي غير واجبة بالاتفاق (١) .

ج - مارواه الترمذي ، والنسائي ، وابن ماجه وغيرهم عن سلمة بن قيس قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) :
" اذا توضأت فاستنثر واذا استجمرت فاوتر " (٢) .
قال الترمذي : حسن صحيح .

د - مارواه البخاري ، ومسلم ، وابوداود ، والنسائي عن ابي هريرة (رضي الله عنه) أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قال :
" اذا توضأ أحدكم فليجعل في أنفه ماء ثم لينثر ... الحديث " (٣) .

ه - مارواه مسلم عن أبي هريرة (رضي الله عنه) من طريق آخر : أن النبي (صلى الله عليه وسلم) قال : (اذا توضأ أحدكم فليستنشق بمنخريه من الماء ثم لينثر " (٤) .

وأنت ترى أنها كلها الفاظ بصيغ الأمر والامل في الامر الوجوب .

-
- (١) "بتصرف" النووي : المجموع ٣٦٧/١ .
(٢) الترمذي : السنن ١١٨/١ ، ١١٩ ، النسائي : السنن ٦٧/١ ، ابن ماجه : السنن ١٤٢/١ .
(٣) البخاري : الصحيح ٢٦٣/١ ، مسلم : الصحيح ١٢٥/٣ ، ابوداود : السنن ٢٣٤/١ ، النسائي : السنن ٦٦/١ .
(٤) الصحيح ١٢٦/٣ .

اعترض :

بأن الامر الوارد في هذه الاحاديث لا يفيد الوجوب ، بل هو محمول على الاستحباب لأنه أمر بالتنشر والتنشر مجمع على كونه مستحب (١).

أجيب :

بأننا لانسلم لهم الاجماع على ان التنشر مستحب ، فقد نقل ابن حجر في الفتح قول ابن بطلال : ان بعض العلماء قال بوجوب الاستنثار وقال ابن حجر : ان قول ابن بطلال هذا فيه تعقب على من نقل الاجماع على عدم وجوبه . (٢)

٢- من المعقول :

يختلف الأنف عن الفم ، حيث لا يزال مفتوحا ، وليس له غطاء يستتره بخلاف الفم ، ولهذا افرقت الممضضة عن الاستنشاق في الحكم (٣)

الترجيح

القول بوجوب الممضضة والاستنشاق هو القول الراجح ، فالأمر بغسل الوجه أمر بغسل الفم والأنف ، وغسلهما يكون بالممضضة والاستنشاق فلا وجه بعد هذا لمن أنكر وجوبهما بحجة أنهما من قبيل الزيادة على النص بخبر الواحد . ومما يؤكد وجوبهما السنة القولية الثابتة في الممضضة والاستنشاق ، والسنة الفعلية المتمثلة في مواظبته (صلى الله عليه وسلم) عليهما ، فلم ينقل عنه أنه تركهما ولو لمرة واحدة كما فعل

(١) "بتصرف" النووي : المجموع ٣٦٦/١ .

(٢) فتح الباري ٢٦٢/١ .

(٣) الموفق : المغني ١٠٢/١ ، شمس الدين : الشرح الكبير ١٢٦/١ ، ابن

مفلح : المبدع ١٢٢/١ .

في غسل الأعضاء حيث غسل مرة ومرتين وثلاث ، لبيان الجواز .

وأدلة القائلين بالسنية لاتنهض حجة لدعواهم ، فهي مترددة بين الضعف والاحتمال ، فكون المضمضة والاستنشاق من الفطرة لا يدل على سنتيهما لامكان الجمع بين أمور مسنونة وأخرى واجبة في آية او حديث ، ومن ذلك قوله تعالى : " ... كُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ ... الآية " (١) فالإيتاء واجب ، والأكل ليس بواجب .

أما أدلة أصحاب القول الثالث فهي تدل على وجوب الاستنشاق ، وهذا ما نقول به ، ولكن قصر الوجوب عليها دون المضمضة لا نسلمه . وقد ذهب بعض أهل العلم إلى ترجيح القول بوجوب المضمضة والاستنشاق ، ومنهم الشوكاني . (٢)

(١) الأنعام : آية (١٤١) .

(٢) نيل الأوطار ١/١٤١ .

المبحث الرابع

الترتيب في الوضوء

والترتيب هو أن يبدأ المتوضيء في وضوئه بما بدأ الله تعالى به في آية الوضوء ، فيغسل وجهه ثم يديه الى المرفقين ، ثم يمسح رأسه ، ثم يغسل رجليه الى الكعبين .

لكن الفقهاء (رحمهم الله تعالى) اختلفوا في حكم الترتيب في الوضوء ، على الكيفية الواردة في الآية على قولين :

أحدهما :

الترتيب سنة ، وهو مذهب :

علي بن أبي طالب ، وعبدالله بن مسعود (رضي الله عنهما) ، وعطاء ، ومكحول ، والزهري ، وإبراهيم النخعي ، والأوزاعي ، وسعيد بن المسيب ، والحنن البصري ، والليث ، والثوري ، والمزني ، وربيعه ، وداود ، وابن المنذر. (١) والحنفية (٢).....

(١) ابن أبي شيبة : المصنف ٣٩/١ ، ابن المنذر : الأوسط ٤٢٢/١ ، الموفق : المغني ١٢٥/١ ، النووي : المجموع ٤٤٣/١ ، العيني : البناية ١٨٢/١ ، المنجي : الباب في الجمع بين السنة والكتاب ١٣٥/١ .

(٢) السرخسي : المبسوط ٥٥/١ ، الموصلي : الاختصار ٩/١ ، المرغيناني : الهداية مع الفتح ٣٠/١ ، الكاساني : بدائع الصنائع ٢١/١ ، ٢٢ ، الزيلعي : تبين الحقائق ٦/١ ، علاء الدين السمرقندي : تحفة الفقهاء ١٣/١ .

وقول الحنفية بسنية الترتيب هو المعتمد في المذهب عندهم . ولكن هناك قول آخر للقدوري : وهو أن الترتيب في الوضوء مستحب وليس سنة . الكتاب ١١/١ ، ورد الكمال ابن الهمام على القدوري فقال : " لا سند للقدوري في الرواية ولا في الدراية في جعل الترتيب مستحبا غير سنة " . أنظر: فتح القدير ٢٨، ٢٧ . وأنظر: الفرق بين السنة والمستحب عند الحنفية في مبحث: " التسمية في الطهارة " .

والمالكية في المشهور من المذهب . (١)

الثاني :

الترتيب فرض من فروض الوضوء ، لا يسقط سهوا ولا عمدا ، وذهب
الى هذا القول :

عثمان بن عفان ، وعلي بن أبي طالب في رواية عنه ، وعبدالله
ابن عباس ، (رضي الله عنهم) ، وقتادة ، وأبو ثور ، وأبو عبيد ،
واسحاق (٢) ، ومالك بن أنس في رواية عنه (٣) ،

(١) سحنون : المدونة ١٤/١ ، ١٥ ، ابن رشد : المقدمات ١٦/١ ،
القرافي : الذخيرة ٢٧٥/١ ، خليل : المختصر ١٤/١ ،
الخطاب : مواهب الجليل ٢٦٣/١ ، المواع : التاج والاكليـل
٢٦٣/١ ، الدردير : الشرح الكبير ٩٩/١ ، الخرشي : الشرح
علي المختصر ١٣٥/١ .

والقول بسنية الترتيب عند المالكية بين الفرائض فقط ،
أما الترتيب بين الفرائض والسنن ، وبين السنن ذاتها ، فهو
مستحب وليس بسنة .
وأنظر : الفرق بين السنة والمستحب في مبحث : " التسمية في
الطهارة " .

(٢) ابن المنذر : الأوسط ٤٢٣/١ ، الموفق : المغني ١٢٥/١ ،
ابن حزم : المحلى ٦٦/٢ ، ابن رشد : بداية المجتهد ١٧/١ ،
شمس الدين : الشرح الكبير ١١٩/١ ، النووي : المجموع ٤٤٣/١ ،

(٣) ابن رشد : المقدمات ١٦/١ ، القرافي : الذخيرة ٢٧٥/١ ،
الخطاب : مواهب الجليل ٢٦٣/١ ،

وقول مالك بالوجوب في هذه الرواية على إطلاقه
بين الفرائض ، وبين الفرائض والسنن .

والشافعية (١) ، والحنابلة (٢) ، وابن حزم (٣) .

الأدلة :

أدلة القائلين بالسنية :

احتج القائلون بالسنية بالكتاب ، والسنة ، والأثر ،
والمعقول . (٤)

(١) الشيرازي : المذهب ٤٤١/١ ، الشيرازي : التنبيه ص / ١٦ ،
النووي : المجموع ٤٤٣/١ ، النووي : المنهاج ٥٤/١ ،
النووي : روضة الطالبين ٥٥/١ ، الشربيني : مغني المحتاج
٥٤/١ ، الرملی : نهاية المحتاج ١٧٥/١ .

" وحكى أبو العباس ابن القاص قولاً آخر : انه ان نسي الترتيب
جاز " : ويفهم من هذا أن الترتيب واجب مع الذكر فقط .
الشاشي : حلية العلماء ١٣٧/١ ، الشيرازي : المذهب ٤٤١/١ ، وهناك
قول ضعيف للشافعية : بأن الشرط عدم التنكيس لا الترتيب
وجه ضعفه ذكره بصيغة التضعيف . انظر : مغني المحتاج ٥٤/١ .

(٢) المرداوي : الانصاف ١٣٨/١ ، ابن مفلح : الفروع ١٥٤/١ ،
المجد ابن تيمية : المحرر ١٢/١ ، الموفق : المقنع ٣٧/١ ،
البهوتي : شرح منتهى الارادات ٤٦/١ ، البهوتي : كشف القناع
٨٣/١ ، الموفق : المغني ١٢٥/١ ، شمس الدين : الشرح الكبير
١١٩/١ .

وروي عن الامام أحمد القول : بعدم وجوب الترتيب بين المضمنة
والاستنشاك وبين بقية أعضاء الوضوء .
انظر : الانصاف ١٣٨/١ ، الفروع ١٥٤/١ .

(٣) المحلى ٦٦/٢

(٤) قال ابن نجيم : " انه لا حاجة الى اقامة الدليل على عدم الافتراض
لأنه الأصل ومدعي الفرضية مطالب باقامة الدليل " .
البحر الرائق ٢٨/١ .

أولاً : من الكتاب :

قال تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ
فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ
إِلَى الْكَعْبَيْنِ الآية ﴾ (١).

وجه الاستدلال :

نصت هذه الآية على فروض الوضوء ، ولم تذكر الترتيب، فلو كان
الترتيب من فروض الوضوء لذكرته الآية كبقية الفروض . (٢)

ثم ان الله (سبحانه وتعالى) عدل في هذه الآية عن حرفي
الترتيب ، وهما الفاء وثم ، الى حرف الواو وهو لمطلق الجمع
وهذا يدل على عدم وجوب الترتيب . (٣)

وقال الحنفية : القول بفرضية الترتيب في الوضوء زيادة على النص
بخبر الواحد ، وهي نسخ . (٤)

ونوقش وجه الاستدلال:

بأننا لا نسلم أن آية الوضوء لا تدل على الترتيب ، بل تدل
عليه من وجهين :

(١) المائدة : آية (٦) .

(٢) أنظر : الموصلي : الاختيار ٩/١ .

(٣) أنظر : الموصلي : الاختيار ٩/١ ، القرافي : الذخيرة ٢٧٥/١ ،

الزيلعي : تبين الحقائق ٦/١ ، البابرقي : العناية ٣٠/١ ،

الخرشي : الشرح على المختصر ١٣٥/١ .

(٤) الموصلي : الاختيار ٩/١ .

الوجه الأول :

جرت عادة العرب على ضم الأمور المتجانسة بعضها الى بعض ،
ثم يعطف عليها غيرها ، لا يخالفون ذلك الا لفائدة ، وفي آية الضوء
قُطِعَ النظير عن نظيره ، حيث أدخل الممسوح بين المفصولات ، ولا فائدة
لهذا الا وجوب الترتيب (١)

الوجه الثاني :

من أسلوب العرب في الأمور المعطوفة على بعضها ، أن تبتدىء
بالأقرب فالأقرب ، ولا يخالفون ذلك الا لغاية ، وفي آية الوضوء
خولف هذا الأسلوب ، ولا غاية لهذا الا الترتيب . (٢)

ثانيا : من السنة :

١ - ما رواه أبو داود . من حديث عمار بن ياسر (رضي الله
عنهما) ، أن النبي (صلى الله عليه وسلم) قال : " يا عمار ، انما
كان يكفيك هكذا ، ثم ضرب بيديه الأرض ، ثم ضرب إحداهما على الأخرى ،
ثم مسح وجهه والذراعين الحديث " . (٣)

-
- (١) الشيرازي : المذهب ٤٤١/١ ، الموفق المغنني ١٢٦/١ ،
النسوي : المجموع ٤٤٤/١ ، شمس الدين : الشرح الكبير ١١٩/١ ،
الشربيني : مغني المحتاج ٥٤/١ ، الرملي : نهاية المحتاج ١٧٥/١ ،
البهوتي : كشف القناع ٨٣/١ ، البهوتي : شرح منتهى الإرادات
٥٤٦/١
(٢) النسوي : المجموع ٤٤٤/١ ، ٤٤٥ ، الرملي : نهاية المحتاج ١٧٥/١
(٣) السنن ٥١٧/١

وجه الدلالة :

تقديم المصطفى (صلى الله عليه وسلم) ليديه في التيمم على الوجه ، دليل على عدم فرضية الترتيب فيه ، وإذا ثبت هذا في التيمم فكذلك في الوضوء لعدم وجود الفارق بينهما. (١)

أجيب :

بأن سند هذا الحديث مضطرب ، فلقد أخرجه أبوداود . من حديث سلمة بن كهيل عن عبد الرحمن بن أبزي عن عمار (رضى الله عنه) وأخرجه أيضا عن سلمة بن كهيل عن أبي مالك عن عبد الرحمن بن أبزي عن عمار. (٢)

٢ - ما رواه الدارقطني عن بسر بن سعيد ، قال : " أتى عثمان المقاعد (٣) فدعا بوضوء فمضمض واستنشق ، ثم غسل وجهه ثلاثا ويديه ثلاثا ، ورجليه ثلاثا ، ثم مسح برأسه ، ثم قال : رأيت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) هكذا يتوضأ الحديث " (٤)

-
- (١) ابن نجيم : البحر الرائق ٢٨/١ ، العيني : البناية ١٨٥/١ ،
السرخسي : المبسوط ٥٦/١ ، الخوارزمي : الكفاية ٣١/١ ،
المنبجي : اللباب ١٣٥/١ .
- (٢) ابن التركماني : الجوهر النقي ٢١٣/١ .
- (٣) هي : جمع مقعد ، عند باب الأقبر بالمدينة ، وقيل : مساقسف حولها ، وقيل : هي دكاكين عند دار عثمان بن عفان (رضى الله عنه) . وقال الداودي : هي الدرج .
- أنظر : ياقوت الحموي : معجم البلدان ١٦٤/٥ ، وفي الدين البغدادي : مراد الاطلاع ١٢٩٥/٣ .
- (٤) السنن ٨٥/١

وجه الاستدلال :

مسح النبي (صلى الله عليه وسلم) على رأسه بعد أن غسل رجليه ،
فلو كان الترتيب في أفعال الوضوء واجبا لما مسح رأسه بعد أن غسل
رجليه .

المناقشة :

تأخير النبي (صلى الله عليه وسلم) مسح الرأس عقب غسل
الرجلين ، زيادة غير محفوظة تفرد بها ابن الأشجعي عن أبيه عن سفيان
الثوري .

ولقد روى هذا الحديث عن سفيان الثوري كل من : عبدالله بن
الوليد العدني ، ويزيد بن أبي حكيم العدني ، والفريابي ، وأبو أحمد
وأبو حذيفة . ولم يذكروا هذه الزيادة . (١)

وما سبق من أدلة إنما هي على عدم فرضية الترتيب، أما دليل
سنيته فهو:

٢ - مواظبة الرسول (صلى الله عليه وسلم) على الترتيب
فيوضوئه ، حيث نقل عنه ذلك كل من حكى صفة وضوئه (عليه الصلاة
والسلام) . (٢)

(١) الدارقطني : السنن ٨٥/١ .

(٢) " بتمصرف" الموصلي : الاختيار ٩/١ ، العدوي : الحاشية على
الخرشي ١٣٥/١ ، ابن رشد : بداية المجتهد ١٧/١ ، السرخسي :

المبسوط ٥٦/١ .

ثالثا : من الأثر :

١ - ما رواه الدارقطني عن علي بن أبي طالب (رضي الله عنه)
أنه قال : " ما أبالي اذا أتممت وضوئي بأي أعضائي بدأت " (١).

نوقش :

بأنه نقل عن الامام أحمد بن حنبل أنه قال : " انما عني به
اليسرى قبل اليمنى ، لأن مخرجهما في الكتاب واحد " . (٢)

٢ - وصارواه ابن أبي شيبة ، والدارقطني عن عبدالله بن
مسعود (رضي الله عنه) أنه قال : " لا بأس أن تبدأ برجليك قبل
يديك " وزاد ابن أبي شيبة : في الوضوء . (٣)

نوقش :

بما قاله الدارقطني : " هذا مرسل ، ولا يثبت " . (٤)

(١) السنن ٨٩/١ .

(٢) الموفق : المغني ١٢٦/١ ، شمس الدين : الشرح الكبير ١١٩/١ ،
البهوتي : كشف القناع ٨٣/١ ، ٨٤ ، البهوتي : شرح منتهى الإرادات
٤٦/١ .

(٣) ابن أبي شيبة : المصنف ٣٩/١ ، الدارقطني : السنن ٨٩/١ .

(٤) السنن ٨٩/١ .

رابعاً : من المعقول :

وَأَسْتَدِلُّ بِالْمَعْقُولِ مِنْ أَرْبَعَةِ أَوْجِهٍ :

الوجه الأول:

الأمر بالوضوء للتطهير ، والتطهير لا يتوقف على الترتيب (١) .

نقش :

بأن المأمور به الوضوء كما في الآية ، والآية قد ذكرته مرتباً
ولا يصدق الاتيان به كما في الآية الا مرتباً .

الوجه الثاني :

وضع الفاء للترتيب مع الوصل ، فالقول بأن الواو يوجب الترتيب
يحدث في الآية تكرار ، وهو خلاف الأصل ، اذ الاصل أن تكون كلمة موضوعاً
لمعنى خاص (٢)

الوجه الثالث :

الترتيب بين أَعْضَاءِ الوضوء غير واجب قياماً على غسل العضو
الواحد ، فان الله تعالى نص على غسل العضو بصيغة (الى) وهي تدل
على البداية والنهاية ، فلم يَرْتَبْ في غسله ، فمن باب أولى أن لا يَرْتَبْ
بين أَعْضَاءِ الوضوء لعدم ورود دليل في ذلك . (٣)

(١) السرخسي : المبسوط ٥٦/١ ، الكاساني: بدائع الصنائع ٢٢/١ .

(٢) الخوارزمي: الكفاية ٣١/١ ، العيني : البناية ١٨٣/١ .

(٣) القرافي : الذخيرة ٢٧٥/١ ، ٢٧٦ .

الوجه الرابع :

المحدث اذا انغمس في الماء بنية الوضوء صح وضوءه ، وان لم يرتب ، فلو كان الترتيب واجبا لما صح وضوء هذا المحدث . (١)

نوقش :

بأننا نسلم أن الترتيب لم يحصل لهذا المحدث ، بل ان الترتيب يحصل في لحظات لطيفة . ثم ان الانغماس في الماء مع النية يرفع الحدث الأكبر فالأصغر من باب أولى . (٢)

أدلة القائلية بالفرضية :

لهؤلاء أدلة من الكتاب ، والسنة ، والمعقول :

أولا : من الكتاب :

قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ... آيَةٌ (٣)﴾

دلت هذه الآية الكريمة على وجوب الترتيب في الوضوء من وجهين:

الوجه الأول :

ذكر الله (سبحانه وتعالى) الممسوح بين المغسولات وهذا على خلاف عادة العرب فقد جرت عادتهم أن يضم النظير الى نظيره ، وما قُطِعَ

(١) الخوارزمي: الكفاية ٣١/١ ، العيني : البناية ١٨٥/١ .

(٢) النووي: المجموع ٤٤٧/١ .

(٣) المائدة : آية (٦) .

النظير من نظيره هنا الا لفائدة وهي وجوب الترتيب (١)

الوجه الثاني :

أن العادة جارية بعطف الأمور المتقاربة والمتجاورة بعضها على بعض ، ولو أُريدَ عدم الترتيب لجاءت آية الوضوء على حسب هذه العادة ، ولما كان الترتيب مراداً خولفت هذه العادة ، فذكر الوجه أولاً ثم اليدين ثم مسح الرأس ثم غسل الرجلين . (٢)

ونوقش استدلالهم بالآية من وجهين :

الأول :

لا نسلم أن في هذه الآية تفريقاً بين المتناسبات ، فإن أعضاء الوضوء منها ما هو مكشوف ، ومنها ما هو مستور ، فبدأت الآية أولاً بالمكشوف وهو الوجه واليدين ثم عقت بالمستور وهو الرأس والرجلين . (٣) وأيضاً فإن هذه الآية تدل على مسح الخفين بقراءة الخفض ، وذلك حالة لبس الخفين ، فإن لابس الخف يصدق في حقه القول بمسح قد ميه ، وحينئذ لا يكون هناك تفريق بين المتناسبات . (٤)

(١) الشيرازي : المذهب ٤٤١/١ ، المؤلف : المغني ١٢٥/١ ، شمسا الدين : الشرح الكبير ١١٩/١ ، النووي : المجموع ٤٤٤/١ ، الشربيني : مغني المحتاج ٥٤/١ ، الرملي : نهاية المحتاج ١٧٥/١ ، البهوتي : كشف القناع ٨٣/١ ، البهوتي : شرح منتهى الإرادات ٤٦/١ .

(٢) النووي : المجموع ٤٤٥، ٤٤٤/١ ، الرملي : نهاية المحتاج ١٧٥/١ .

(٣) العيني : البناية ١٨٦/١ ، المنبجي : اللباب ١٣٥/١ .

(٤) القرافي : الذخيرة ٢٧٦/١ .

الثاني :

وعلى فرض التسليم بأن هناك تفريقاً بين المتناسبات ، فإننا لا نسلم بأن القاعدة من هذا التفريق تنحصر في الدلالة على وجوب الترتيب ، بل إن فاعلته الدلالة على استحباب الترتيب بين أعضاء الموضوع (١) .

ومن فوائد هذا التفريق أيضاً التنبيه على عدم الاسراف ، فإن غسل الرجلين عادة ما يكون مظنة الاسراف لذلك عطفه على مسح الرأس . (٢)

أجيب :

بأن القول أن قاعدة التفريق بين المتناسبات الاستحباب مردود من وجهين :

الأول :

أن آية الوضوء ما سقت الا لبيان واجبات الوضوء ، فليس فيها شيء من المسنونات . (٣)

الثاني :

أن الأمر يفيد الوجوب على المختار ، وهو مذهب جمهور الفقهاء (*) فمتى اقتضى اللفظ الترتيب كان مأموراً به . (٤)

-
- (١) العيني : البناية ١/ ١٨٦ .
(٢) المرجع نفسه .
(٣) أنظر : الموفق : المغني ١/ ١٢٦ ، شمس الدين : الشرح الكبير ١/ ١١٩ ، النووي : المجموع ١/ ٤٤٤ .
(٤) المراجع نفسها .
(*) عند جمهور الأصوليين (من حنفية ، ومالكية ، وشافعية ، وحنابلة) .
انظر : الخبازي : المغني ص ٣٠ ، ٣١ ، القرافي : شرح تنقيح الفصول ص ١٢٧ ، الشيرازي : التبصرة ص ٢٦ ، ابوالخطاب : التمهيد ١/ ١٤٥ .

ثانيا : من السنة :

١ - روى أحمد ، والنسائي والبيهقي من حديث جابر بن عبد الله (رضي الله عنهما) أن النبي (صلى الله عليه وسلم) قال : " ابدءوا بما بدأ الله عز وجل به " . واللفظ لأحمد (١) .

وجه الاستدلال :

إذا كان الترتيب في السعي بين الصفا والمروة واجبا ،
فكذلك يجب الترتيب في الوضوء ، لأن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص
السبب . (٢)

اعتراض :

بأن الترتيب إنما كان واجبا في السعي بين الصفا والمروة
لأن السعي لا يتصور بلا ترتيب مطلقا . بخلاف الوضوء فإنه يمكن
أن يحصل بلا ترتيب ، وذلك ما لو انغمس المتوضئ في الماء . (٣)

٢ - كل من حكى صفة وضوء رسول الله (صلى الله عليه وسلم)
حكاه مرتبا ولم يخالف في ذلك أحدا مع كثرتهم ، ومع كثرة المواطن
التي رأوه فيها ، ومع اختلاف صفة وضوء الرسول (صلى الله عليه وسلم)
بين غسل العضو مرة ومرتين وثلاثا .

(١) أحمد : المسند ٣/٣٩٤ ، النسائي : السنن ١/٢٣٦ ،

البيهقي : السنن الكبرى ١/٨٥ .

(٢) أنظر : الشربيني : مغني المحتاج ١/٥٤ ، الرملي : نهائية

المحتاج ١/١٧٥ .

(٣) أنظر : العيني : البناية ١/١٨٥ .

ولو كان الترتيب بين أعضاء الوضوء غير واجب لما داوم عليه الرسول (صلى الله عليه وسلم) في وضوئه ، ولتركه في بعض الأوقات لبيان الجواز بدونه كما ترك التكرار في غسل أعضاء الوضوء ، وفعل الرسول (صلى الله عليه وسلم) بيان للوضوء المأمور به . (١)

نوقش :

بأن مواظبة الرسول (صلى الله عليه وسلم) على الترتيب في الوضوء لا تدل على فرضيته ، وذلك لأنه كان يواظب على غسل اليدين في بداية الوضوء ، وعلى المضمضة والاستنشاق ، وعلى تقديم اليد اليمنى على اليسرى وكل هذه من السنن . (٢)

أجيب :

بأنه لا يسلم القول بسنية المضمضة والاستنشاق ، حيث إن الحنابلة وأهل الظاهر ذهبوا إلى القول بأنهما فرضان لا يسقطان سهوا ولا عمدا . (٣)

ثم إن وجوب الترتيب في الوضوء ، لم يثبت بمواظبة الرسول (صلى الله عليه وسلم) عليه فقط ، بل هناك أدلة أخرى كدلالة الآية عليه ، ودلالة حديث (ابدؤا بما بدأ الله عز وجل به) ودلالة المعقول ، فكلها أدلة تشد من أزر القائلين بالوجوب .

(١) النووي : المجموع ٤٤٥/١ ، ٤٤٦ ، البهوتي : كشف القناع ٨٣/١ ،

(٢) العيني : البناية ١٨٦/١ ، السرخسي : المبسوط ٥٦/١ .

(٣) البهوتي : كشف القناع ٩٦/١ ، ابن حزم : المحلى ٤٩/٢ .

ثالثا : من المعقول :

استدل أصحاب هذا القول بوجهين من المعقول :

الوجه الأول :

" أن الوضوء عبادة تشتمل على أفعال متغايرة يرتبط بعضها ببعض ، فوجب فيها الترتيب كالصلاة والحج ". (١)

الوجه الثاني :

" أن الوضوء عبادة تشتمل على أفعال يبطلها الحدث فوجب ترتيبها كالصلاة ". (٢).

نوقش :

بأن قياس الوضوء على الصلاة قياس مع وجود الفارق ، فإن الصلاة تفترق عن الوضوء في ثلاثة أمور :

الأول :

" الصلاة مقصد ، والطهارة وسيلة ، والمقاصد أعلى رتبة من الوسائل ، فلا يلزم اللاحق ". (٣)

(١) الشيرازي : المذهب ١/٤٤٤.

(٢) النسوي : المجموع ١/٤٤٦.

(٣) القرافي : الذخيرة ١/٢٧٦.

الثاني :

" المصلي يناجي ربه ، فيشبهه بقارع باب على ربه لمناجاته ، فكان الواجب أن يقف بين يديه ولا يستفتح أمره بالجلوس ، ولكن بالقيام ، ويشني بالركوع ، لأنه أقرب إلى حالة القيام ، ثم إذا تقرب إلى ربه بالشناء على جلاله والتذلل بركوعه لعظيم علائه ، حسن منه حينئذ هيئة الجلوس ، وأما الوضوء فالمقصود منه طهر واحد ، وهو رفع الحدث ، وذلك حاصل باستعمال الماء في الأعضاء " . (١)

الثالث :

" أن الصلاة لو لم تكن مرتبة لبطلت الإمامة ، لأنه لا يبقى للمأموم ضابط يستدل به على أي ركن شرع فيه الإمام ، فتبطل مصالح الإمامة ، بخلاف الوضوء " . (٢)

(١) القرافي : الذخيرة ٢٧٦/١ ، ٢٧٧ .

(٢) القرافي : الذخيرة ٢٧٧/١ .

الترجيح :

أرى أن الراجح ما ذهب اليه القائلون بفرضية الترتيب في الوضوء ، حيث دلت آية الوضوء عليه ، وواظب الرسول (صلى الله عليه وسلم) عليه ، ولم يتركه ولو لمرة واحدة ، كما كان يفعل في بيان القدر المجزئ من الطهارة .

ثم أن النبي (صلى الله عليه وسلم) أمر بمراعاة ما بدأ الله به في آية السعي . وأمره بمراعاة البداية بما بدأ الله به ، أمــــر بمراعاة ذلك هنا .

وبشوت الترتيب بآية الطهارة لا يكون هناك حجة لمن رد ذلك بحجة أنه زيادة على النص .

والله أعلم بالصواب .

المبحث الخامس

الموالة في الوضوء

الأصل في الموالة المتابعة (١) والمقصود بها في الوضوء: ان لا يؤخر غسل عضو حتى يجف ما قبله بزمان معتدل أو قدره من غيره (٢) .

اتفق الفقهاء (رحمهم الله تعالى) على أن التفريق اليسير في الوضوء لا يضر ولو كان عمداً (٣) إلا أن الخلاف وقع بينهم فيما لو كان التفريق فاحشاً ، فأختل التوالي في أعضاء الوضوء بحيث يكون بين غسل العضو والعضو الذي يليه زمن يجف فيه العضو المفصول في الزمن المعتدل أو قدره وكان خلافهم على قولين :

أحدهما :

الموالة سنة ، فلو حدث تفريق كبير بين أعضاء الوضوء ، فالوضوء صحيح . ومن ذهب الى هذا القول : عمر بن الخطاب ، وعبد الله بن عمر ، والحسن البصري ، وعطاء و ابراهيم النخعي ، وسعيد بن المسيب ، وظاوس ، والثوري ، وداود ، وابن المنذر (٤) ، والحنفية (٥) وأصح القولين

-
- (١) ابن منظور: لسان العرب ٤١٢/١٥ ، الفيومي : المصباح المنير ٦٧٢/٢ ، الفيروز آبادي : القاموس المحيط ٤٠٤/٤ ،
 - (٢) ابن النجار : منتهى الارادات ٤٧/١ ، الموفق : المغنى ١٢٨/١ ، البيهوتي : السروض المربع ٣١/١ .
 - (٣) النووي : المجموع ٤٥٤/١ ، النووي : روضة الطالبين ٩٤/١ .
 - (٤) ابن المنذر : الاوسط ٤٢١/١ ، النووي : المجموع ٤٥٤/١ .
 - (٥) السرخسي : المبسوط ٥٦/١ . علاء الدين السمرقندي : تحفة الفقهاء ١٣/١ ، الكاساني : بدائع الصنائع ٢٢/١ ، الموصلي : الاختيار ٩/١ ، الزيلعي : تبیین الحقائق ٦/١ ، ابن نجيم : البحر الرائق ٢٨/١ ، ٢٩ ، على القاري : فتح باب العناية ٤٧/١ ، ٤٨ .
- والقول بسنية المواظبة هو الاصح . وهناك قول بانها مستحبة . انظر الاختيار ٩/١ . وسبق ذكر الفرق بين المسنون والمستحب . فانظره .

عند الشافعية (١) وأحمد بن حنبل في رواية منه (٢) وابن حزم (٣) .

ثانيهما :

الموالاتة فرض من فروض الوضوء ، ومن ذهب الى هذا القول : قتادة والاوزاعي ، وربيعه ، والليث (٤) ومالك بن أنس بشرط الذُّكْر والقدرة (٥) والشافعي في القديم من المذهب (٦) وأحمد بن حنبل في

- (١) وهو القول الجديد للشافعي . الشيرازي : المذهب ٤٥١/١ ، النووي المنهاج ٦١/١ ، النووي : روضة الطالبين ٩٤/١ ، النووي : المجموع ٤٥٤/١ ، الشربيني : مغني المحتاج ٦١/١ ، الرملي : نهاية المحتاج ١٩٤/١ ، الجلال المحلي : الشرح على المنهاج ٥٥/١ ، ابو عبد الله العثماني : رحمة الامة ص ١٩٠ .
- (٢) ابو يعلى : الروايتين والوجهين ٧٩/١ . الموفق : المغني ١٢٨/١ ، المجد ابن تيمية : المحرر ١٢/١ ، ابن مفلح : الفروع ١٥٤/١ ، المرادي : الانصاف ١٣٩/١ ، شمس الدين : الشرح الكبير ١٢٠/١ .
- (٣) المحلي ٦٨/٢ .
- (٤) الموفق : المغني ١٢٨/١ ، شمس الدين : الشرح الكبير ١٢٠/١ ، النووي : المجموع ٤٥٤/١ ، ٤٥٥ .
- (٥) سحنون : المدونة ١٧/١ ، ابن الجلاب : التفريع ١٩١/١ ، ابن رشد : المقدمات ١٦/١ ، ابن رشد : بداية المجتهد ١٧/١ ، خليل : المختصر ص ١٤ ، الدريير : الشرح الكبير ٩٠/١ ، الخطاب : مواهب الجليل ٢٢٣/١ .
- قال الخطاب : "..... ان المعتمد في المذهب أن من فرق الطهارة عامدا أعاد الوضوء والصلاة أبدا ، ومن فرقها ناسيا أو عاجزا بني ، واختلف الاصحاب في التعبير عن هذا فمنهم من يقول : انها واجبة مسع الذُّكْر والقدرة ومنهم من يقول : انها سنة فالخلاف انما هو في التعبير الخ" مواهب الجليل ٢٢٤/١ .
- (٦) الشيرازي : المذهب ٤٥١/١ ، النووي : المنهاج ٦١/١ ، ابو عبد الله العثماني : رحمة الامة ص ١٩٠ .

المعتمد من المذهب (١) .

الأدلة

أدلة القائلين بالسنية ومناقشتها :

دلل أهل هذا القول لمذهبهم بمايلي :

أولاً : من الكتاب :

قول الله تعالى :

" يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ... الآية " (٢)

وجه الاستدلال :

أمر الله سبحانه وتعالى بغسل أعضاء الوضوء ، ولم يذكر

الموالة ، فلو كانت من فروع الوضوء لذكرها سبحانه وتعالى في هذه الآية .

والأمر يتحقق بغسل تلك الأعضاء بدون الموالة (٣) .

ويقول الحنفية : ان القول باشتراط الموالة يعد زيادة على النص ، والزيادة

على النص نسخ ، والكتاب لا ينسخ بخبر الواحد (٤) .

(١) أبو يعلى الرايتين والوجهين ٧٩/١ ، المجد ابن تيمية : المحرر ١٢/١ ،

ابن مفلح : الفروع ١٥٤/١ ، الموفق : المقنع ٣٧/١ ، المرداوي : الانصاف

١٣٩/١ ، الموفق : المغني ١٢٨/١ ، شمس الدين : الشرح الكبير ١٢٠/١ ،

ابن النجار : منتهى الارادات ٤٦/١ ، الحجاوي : الاقناع ٨٤/١ .

فالموالة عند الحنابلة : لاتسقط سهوا ولا عمدا في الصحيح من مذهب

الامام أحمد وفي المذهب قول بسقوطها . الفروع : ١٥٤/١ ، الانصاف ١٤٠/١ .

(٢) المائدة : آية (٦) .

(٣) انظر : الموصلي : الاختيار ٩/١ ، السرخسي : المبسوط ٥٦/١ ، علي

القاري : فتح باب العناية ٤٧/١ ، ٤٨ ، النووي : المجموع ٤٥٥/١ ،

الموفق : المغني ١٢٨/١ ، شمس الدين : الشرح الكبير ١٢٠/١ ، ابن

حزم : المطى ٦٨/٢ .

(٤) الموصلي : الاختيار ٩/١ . السرخسي : المبسوط ٥٦/١ .

اعترض :

بأن الآية تدل على الموالاة من ثلاثة وجوه :

الاول : " أن العطف بالفاء يقتضي الترتيب من غير مهلة . وعطف الاعضاء بعضها على بعض بالواو يقتضي جعلها في حكم جملة واحدة ، فكأنه قال : اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا هذه الاعضاء " (١) وحيثما يكون غسلها متواليا .

الثاني : " الخطاب ورد في هذه الآية بصيغة الشرط والجزاء ، ومن حقيق الجزاء ان لا يتأخر عن الشرط " (٢) وهذا لا يتأتى الا اذا كان الوضوء متواليا .

الثالث : قوله تعالى (فاغسلوا) صيغة أمر . والامر للفور (٣) .

ثانيا : من الأثر :

مارواه مالك بن أنس عن نافع أن عبد الله بن عمر (رضي الله عنهما) " بال في السوق . ثم توضأ فغسل وجهه ويديه ومسح رأسه . ثم دعي لجنساة ليصلي عليها حين دخل المسجد ، فمسح على خفيه ثم صلى عليها " (٤)

وجه الاستدلال :

تفريق عبد الله بن عمر (رضي الله عنهما) لوضوئه امام حاضري الجنازة ، وعدم الإنكار عليه ، دليل حسن على عدم فرضيتها ، والا لأنكروا عليه ذلك التفريق (٥) .

-
- (١) الخطاب : مواهب الجليل ٢٢٤/١ وكذلك انظر : القرافي : الذخيرة ٢٦٧/١ ، فقد اشار الى هذا اشارة . وكذلك انظر البهوتي : كشف القناع ٨٤/١ .
- (٢) الخطاب : مواهب الجليل ٢٢٤/١ ، وكذلك انظر : القرافي : الذخيرة ٢٦٧/١ ، فقد اشار الى هذا .
- (٣) القرافي : الذخيرة ٢٦٧/١ ، الخطاب : مواهب الجليل ٢٢٤/١ .
- (٤) مالك : الموطأ ٣٦/١ ، ٣٧ ، الشافعي : الام ٤٦/١ ، البيهقي : السنن الكبرى ٨٤/١ .
- (٥) ابن نجيم البحر الرائق ٢٩/١ ، النووي : المجموع ٤٥٥/١ ، الشربيني : مغني المحتاج ٦١/١ ، الرملي : نهاية المحتاج ١٩٤/١ .

نوقش :

(١)

بأن " فعل ابن عمر ليس فيه دليل على انه أخل بالموالاة المشترطة "

ثالثا : من المعقول :

١ - "الوضوء عبادة لا يبيطلها التفريق اليسير فكذا الكثير —————
كالحج والزكاة " (٢)

أجيب :

بأن قياس الوضوء على الحج والزكاة ليس باولى من قياسه
على الصلاة بجامع انهما عبادتان بدنيتان وان الحدث يفسد كلا منهما ،
بخلاف الحج والزكاة فانهما عبادتان بدنيتان ماليتان .

٢ - الوضوء احدى الطهارتين ، فلما لم تجب الموالاة في الطهارة من الحدث
الاكبر فكذلك لا تجب في الطهارة من الحدث الاصغر (٣)

نوقش :

بأن الموالاة لا تراعى في الغسل : من الجنابة ، لان المغسول فيه بمثابة
غسل عضو واحد بخلاف الوضوء ففيه عدة اعضاء فيراعى فيها الموالاة (٤) .

(١) شمس الدين : الشرح الكبير ١٢٠/١

(٢) الشربيني : مغني المحتاج ٦١/١ ، الرملي : نهاية المحتاج ١٩٤/١ ،
الشيرازي : المذهب ٤٥١/١

(٣) انظر : علي القاري : فتح باب العناية ٤٨/١ . الموفق : المغني
١٢٨/١ ، شمس الدين : الشرح الكبير ١٢٠/١

(٤) انظر :

الموفق : المغني ١٢٨/١ ، شمس الدين : الشرح الكبير ١٢٠/١ ، البهوتي :
شرح منتهى الارادات ٤٦/١ ، ٤٧ ، البهوتي : كشاف القناع ٨٤/١

أدلة القائلين بالفرضية ومناقشتها :

احتج القائلون بالفرضية بالكتاب، والسنة، والمعقول .

أولاً : من الكتاب :

قوله تعالى : " يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا
وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى
الْكَعْبَيْنِ ... آيَة (١) "

وجه الدلالة :

تدل آية الوضوء على وجوب الموالاة من ثلاثة أوجه :

الاول: ان آية الوضوء جملة فعلية، مركبة من فعل الشرط وجوابه، فإذا وجد
الشرط وهو القيام إلى الصلاة وجب أن لا يتأخر عنه جواب الشرط، وهو
غسل الاعضاء . وهذا لا يكون الا بتوالي أعضاء الوضوء وعدم تفريقها (٢)
الثاني: " ان العطف بالفاء يقتضي الترتيب من غير مهلة، وعطف الاعضاء
بعضها على بعض بالواو يقتضي جعلها في حكم جملة واحدة . فكانه قال :
إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا هذه الاعضاء (٣) وبهذا يكون غسلها
متواليا .

الثالث : قوله تعالى : (فاغسلوا وجوهكم ... الآية) اغسلوا صيغة أمر،
والأمر للفور (٤) (*)

-
- (١) المائدة: آية (٦) .
(٢) القرافي : الذخيرة ٢٦٧/١ ، الخطاب : مواهب الجليل ٢٢٤/١، البهوتي:
كشف القناع ٨٤/١ ،
(٣) الخطاب : مواهب الجليل ٢٢٤/١، وانظر كذلك القرافي : الذخيرة ٢٦٧/١ ،
(٤) القرافي : الذخيرة ٢٦٧/١ ، الخطاب : مواهب الجليل ٢٢٤/١ .
(*) عند المالكية ، والحنابلة في ظاهر المذهب ، وابي الحسن الكرخي من
الحنفية ، وابي بكر الصيرفي ، والقاضي ابي حامد من الشافعية ، انظر:
القرافي : شرح تنقيح الفصول ص/ ١٢٨ ، ١٢٩ ، ابو الخطاب : التمهيد
٢١٥/١ ، السرخسي : الاصول ٢٦/١ ، الشيرازي : التبصرة ص/ ٥٢ .

ثانيا : من السنة :

١ - ما أخرجه احمد ، وابوداود ، والبيهقي من حديث خالد بن معدان عن بعض اصحاب النبي (صلى الله عليه وسلم) أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) رأى رجلا وفي ظهر قدمه لمعة قدر الدرهم لم يصبها الماء ، فأمره رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أن يعيد الوضوء . وزاد ابوداود والبيهقي : والصلاة (١)

وجه الاستدلال :

أمر الرسول (صلى الله عليه وسلم) لصاحب اللعة باعادة الوضوء دليل على ان الموالاة فرض في الوضوء ، اذ لو لم تكن فرضا فيه ، لأمره بغسل اللعة دون اعادة الوضوء (٢) .

نوقش :

بأن حديث خالد بن معدان ضعيف الاسناد لان في سنده بقية بن الوليد ، وهو ليس بالقوى (٣) ثم ان في سنده رجلا مجهولين لا يدري من هم (٤) فهذا الحديث مرسل (٥)

أجيب :

بأننا لانسلم بضعف سند حديث خالد بن معدان ، فقد قال الاثرم : قلت لاحمد بن حنبل هذا اسناد جيد؟ قال : جيد (٦) .

(١) أحمد: المسند ٤٢٤/١ ، ابوداود : السنن ٢٩٦/١ ، ٢٩٧ ، البيهقي: السنن

الكبرى ٨٣/١ ،

(٢) الموفق: المغني ١٢٨/١ ، شمس الدين: الشرح الكبير ١٢٠/١ ، البهوتي:

كشاف القناع ٨٤/١ ، البهوتي : شرح منتهى الارادات ٤٦/١ .

(٣) ابن حزم: المحلى ٧١/٢ ، المنذري : مختصر سنن ابي داود ١٢٨/١ ، النووي:

المجموع: ٤٥٥/١ ، الشربيني : مغني المحتاج ٦١/١ ، الرملي : نهاية

المحتاج ١٩٤/١ .

(٤) ابن حزم: المحلى ٧١/٢ .

(٥) البيهقي : السنن الكبرى ٨٣/١ .

على أن للبيهقي اصطلاحا خاصا في هذا الباب حيث ان من المرسل عنده رواية

التابعي عن صحابي مبهم ، ولا مشاحة في الاصطلاح بعد فهم المعنى .

انظر : ابن كثير : اختصار علوم الحديث ص / ٤٩ .

(٦) ابن القيم : تهذيب سنن ابي داود ٢٩٧/١ ، ابن حجر: تلخيص الحبير ٩٦/١ .

وكذلك أنكر ضعفه الحافظ ابن حجر في التلخيص حيث قال بعد أن ساق طرقه: وفي اطلاق الضعف على حديث خالد بن معدان نظر لهذه الطرق (١).

أما بقية بن الوليد فقد قال فيه أهل العلم : بأنه ثقة في نفسه ، صدوق ، صالح ، حافظ ، وإنما يؤخذ عليه كثرة روايته عن الضعفاء وتدليسهم (٢) . والمدلس إنما يرد حديثه إذا عنع فيه . أما إذا صرح بالتحديث فإنه يقبل ويصبح حجة . وبقية بن الوليد صرح بالتحديث في حديثه هذا وأخرج له ذلك الإمام أحمد في المسند (٣) .

ثم إن بقية بن الوليد قد خرج له الإمام مسلم بن الحجاج في الصحيح وهذا دليل على ثقته (٤) .

أما الجهالة في بعض رجال السند في هذا الحديث فاجاب عنها ابن القيم بقوله :

"إن هذه العلة باطلة على أصل ابن حزم ، وأصل سائر أهل الحديث فإن عندهم جهالة الصحابي لا تقدر في الحديث لشبوت عدالتهم جميعاً" (٥) .

وحكم البيهقي على حديث خالد بالارسال غير مقبول . وقد أنكره الحافظ ابن حجر في التلخيص (٦) .

-
- (١) تلخيص الحبير ٩٦/١ .
 - (٢) ابن أبي حاتم: الجرح والتعديل ١ ق ١ / ٤٣٤ ، ٤٣٥ ، ابن حجر: تقريب التهذيب ١٠٥/١ ، ابن القيم: تهذيب سنن أبي داود ٢٩٧/١ .
 - (٣) ٤٢٤/١ .
 - (٤) البيهقي: كشف القناع ٨٤/١ ، البيهقي : شرح منتهى الإرادات ٤٦/١ .
 - (٥) تهذيب سنن أبي داود ٢٩٨/١ .
 - (٦) تلخيص الحبير ٩٦/١ .

وقال ابن التركماني : " ... وتسمية هذا مرسل ليس بجيد ، لان خالدا هذا أدرك جماعة من الصحابة وهم عدول فلا يضرهم الجهالة " (١)

٢- ما أخرجه ابن ماجه من حديث عمير بن الخطاب (رضي الله عنه) قال :
" رأى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) رجلا توضأ فترك موضع
الظفر على قدمه ، فأمره ان يعيد الوضوء والصلاة . قال : فرجع " (٢)
وجه الاستدلال :

أمرُ الرسول (صلى الله عليه وسلم) للمتوضئ باعادة الوضوء
والصلاة دليل على فرضية الموالاة والا لأمره بغسل الموضع المتروك فقط ، دون
الحاجة الى اعادته جميعه (٣) .

٣- دلت آية الوضوء على وجوب غسل اعضاء الوضوء ولم تبين الكيفية
وهذا اجمال في الآية . فجاءت السنة النبوية المطهرة ببيان
وتفسير هذا الاجمال . فالسنة الفعلية والقولية للمصطفى (صلى
الله عليه وسلم) تدل على لزوم الموالاة فانه عليه الصلاة
والسلام لم يتوضأ الا متواليا . وكذلك أمر تارك الموالاة باعادة
الوضوء والصلاة (٤)

نوقش :

بأن صوابه الرسول (صلى الله عليه وسلم) على الموالاة في الوضوء
دليل على سنيتها فيه وليست دليلا على الفرضية (٥) .

-
- (١) الجوهر النقي ٨٣/١ ، ٨٤ .
(٢) السنن ٢١٨/١ .
(٣) " بتمرفا " : الموفق : المغني ١٢٨/١ ، شمس الدين : الشرح الكبير ١٢٠/١ .
(٤) " بتمرفا " : " المرجعان نفساهما " .
(٥) السرخسي : المبسوط ٥٦/١ ، على القاري : فتح باب العناية ٤٧/١ .

أجيب :

بأنه على فرض التسليم بأن مطلق المواظبة يدل على السنية ، فانا
لانسلم أن مواظبة الرسول (صلى الله عليه وسلم) على الموالاة تدل
على السنية ، بل تؤكد الوجوب ، حيث ثبتت بالآية والسنة القولية في حديث
خالد وغيره .

ثالثا : من المعقول :

الوضوء والصلاة عبادتان يبطلان بالحدث ، والموالاة شرط لصحة الصلاة ،
فكذلك تكون شرطاً لصحة الوضوء (١)

أجيب :

بأن قياس الوضوء على الصلاة قياس مع وجود الفارق ، فان الصلاة
تبني على تكبيرة الاحرام ، والاشتغال بغير الصلاة في اثنائها مبطل للتحريمة ،
بخلاف الوضوء فانه لا يبني على تكبيرة الاحرام ، والاشتغال في اثنائه بعمل
آخر كالكلام مثلاً لا يبطله (٢) .

الترجيح

أرى - والله أعلم - أن القول الراجح هو القول بفرضية الموالاة في
الوضوء ، لقوة أدلة القائلين بالفرضية وسلامتها ، كيف وقد توضأ
رسول الله (صلى الله عليه وسلم) موالياً وثبت عنه (عليه الصلاة والسلام)
الأمر باعادة الوضوء لمن ترك جزءاً من قدمه لم يغسله في حديث خالد بن
معدان . فالرسول (صلى الله عليه وسلم) بقوله وفعله قد فسر مجمل
الآية لو فرض ان فيها اجمالاً .

(١) "بتصرف" الشيرازي : المذهب ٤٥١/١ ، الموفق : المغني ١٢٨/١ ، شمس

الدين : الشرح الكبير ١٢٠/١ ، البهوتي : شرح منتهى الارادات ٤٦/١ .

(٢) "بتصرف" : السرخسي : المبسوط ٥٦/١ .

المبحث السادس

المسح على العمامة

اتفق الفقهاء (رحمهم الله) على أن مسح الرأس من فروض الوضوء ، ولكنهم اختلفوا في مسح العمامة على الرأس بدلا منه على قولين :

القول الأول :

لا يجوز الاقتصار على مسح العمامة دون بعض الرأس ومن ذهب الى هذا القول :

علي بن أبي طالب ، وعبدالله بن عمر ، (رضي الله عنهم) وعروة^(١) ، وابراهيم النخعي ، والشعبي ، والقاسم^(٢) ، والثوري ،

(١) هو: أبو عبدالله عروة بن الزبير بن العوام بن خويلد، تابعي ثقة ثبت ، أحد الفقهاء السبعة ، ولد في أوائل خلافة عمر بن الخطاب . روى عن أم المؤمنين عائشة (رضي الله عنها) وعن أبيه ، وابن عباس ، وعبدالله بن عمرو ، وزيد بن ثابت وغيرهم كثير . توفي سنة أربع وتسعين وقيل غير ذلك .
أنظر : ابن سعد : الطبقات الكبرى ١٧٨/٥ - ١٨٢ ، ابن معين : التاريخ ٣٩٩/٢ - ٤٠٠ ، البخاري : التاريخ الكبير ٤ ق ٣١/١ ، ابن قتيبة : المعارف ص ٢٢٢ ، ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ٣ ق ١ / ٣٩٥ - ٣٩٦ ، الذهبي : العبر ٨٢/١ ، النووي : تهذيب الأسماء واللغات ١ ق ١ / ٣٣١ - ٣٣٢ ، الذهبي : الكاشف ٢٢٩/٢ ، الشيرازي : طبقات الفقهاء ص ٤٠ - ٤١ ، ابن حجر : تقريب التهذيب ١٩/٢ ، الذهبي : سير أعلام النبلاء ٤٢١/٤ .

(٢) هو: القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق ، أبو محمد أحد الفقهاء السبعة . روى عن ابن عمر ، وابن عباس ، وأبي هريرة ، وعائشة ، وآخرين من الصحابة . روى عنه جماعة من التابعين منهم : نافع مولى ابن عمر ، والزهرري ويحيى بن سعيد الأنصاري . توفي سنة إحدى ومائة . وقيل غير ذلك .

أنظر: ابن سعد: الطبقات الكبرى ١٨٧/٥ - ١٩٤ ، ابن معين : التاريخ ٤٨٢/٢ ، البخاري : التاريخ الكبير ٤ ق ١٥٧/١ ، ابن قتيبة : المعارف ص ١٧٥ ، ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ٣ ق ١١٨/٢ ، أبو نعيم : حلية الأولياء ١٨٣/٢ - ١٨٧ ، النووي : تهذيب =

وابن المبارك^(١)، وهو مذهب أبي حنيفة^(٢)، ومالك بن أنس لغير صاحب ضرورة^(٣)، والشافعي^(٤).

= الأسماء واللغات ١ ق ٥٥/٢ ، ابن حجر : تقريب التهذيب ١٢٠/١ ، السيوطي : طبقات الحفاظ ص ٣٨ ، الذهبي : سير أعلام النبلاء ٥٣/٥ .

(١) الترمذي : السنن ٣٤٦/١ ، ابن المنذر : الاوسط ٤٦٩/١ ، ٤٧٠ ، الموفق : المغني ٣٠٨/١ ، شمس الدين : الشرح الكبير ١٥٠/١ ، النووي : المجموع ٤٠٧/١ ، العيني : البناية ٦٠١/١ ، ٦٠٢ .

(٢) محمد بن الحسن : الحجة على أهل المدينة ١٥/١ ، ١٦ ، القدوري : الكتاب ٤١/١ ، السرخسي : المبسوط ١٠١/١ ، الكاساني : بدائع الصنائع ٥/١ ، المرغيناني : الهداية مع الفتح ١٤٠/١ ، الموصلي : المختار ٢٥/١ ، الزيلعي : تبیین الحقائق ٥٢/١ ، الحسكفي : الدر المختار ٢٧٢/١ .

(٣) مالك : الموطأ ٣٥/١ ، ابن عبد البر : الكافي ١٨٠/١ ، ابن رشد : المقدمات ١٤/١ ، ابن رشد : بداية المجتهد ١٣/١ ، الخطاب : مواهب الجليل ٢٠٧/١ ، الزرقاني : الشرح على الموطأ ٧٤/١ .

وأجاز المالكية الاقتصار على مسح العمامة لصاحب الضرورة . أنظر : ابن رشد : المقدمات ١٤/١ ، خليل : المختصر ص ٢١ ، الخطاب : مواهب الجليل ٣٦٤/١ ، الدردير : الشرح الكبير ١٦٣/١ ، الخرخشي : الشرح على المختصر ٢٠١/١ ، المواق : التاج والاكلیل ٣٦٢/١ ، محمد ميارة : الدر الثمين ص ١٦٢ .

(٤) الشافعي : الأم ٤١/١ ، الشيرازي : المهذب ٤٠٦/١ ، الشاشي : حلية العلماء ١٢٤/١ ، النووي : المجموع ٤٠٧/١ ، النووي : الشرح على صحيح مسلم ١٧٢/٣ ، أبو عبد الله العثماني : رحمة الأمة (١٨) .

القول الثاني :

يجوز الاقتصار على مسح العمامة دون بعض الرأس ، واخذ بهذا

القول :

أبو بكر الصديق ، وعمر بن الخطاب ، وأنس بن مالك ، وأبو
أمامة (١) ، وسعد بن أبي وقاص ، وأبو الدرداء (٢) (رضي الله عنهم) ،
وعمر بن عبدالعزيز ، ومكحول ، والحسن البصري ، وقتادة ، والأوزاعي ،
وأبو ثور ، وابن المنذر ، وداود ، والثوري في قول آخر ، وإسحاق ،

(١) هو: صدي بن عجلان ، اختلف في نسبه الى باهلة ، أبو أمامة ،
اشتهر بكنيته . سكن مصر ثم انتقل منها الى حمص فسكنها ،
ومات بها . كان من المكثرين في الرواية عن الرسول (صلى الله
عليه وسلم) . توفي سنة احدى وثمانين ، وقيل غير ذلك .
أنظر : ابن عبد البر : الاستيعاب ١٩٢/٢ ، ٤/٤ - ٥ ، ابن حجر :
الاصابة ١٧٥/٢ - ١٧٦ ، ابن الأثير : أسد الغابة ١٦/٣ - ١٣٨/٥ ،
الذهبي : تجريد أسماء الصحابة ٢٦٤/١ ، ١٤٨/٢ ، ابن معين :
التاريخ ٢٦٩/٢ ، البخاري : التاريخ الكبير ٢ ق ٢٢٦/٢ - ٣٢٧ ،
ابن قتيبة : المعارف ص ٣٠٩ ، الذهبي : العبر ٧٤/١ ، الذهبي :
سير أعلام النبلاء ٣٥٩/٣ .

(٢) هو: عويمر بن عامر ، ويقال : عويمر بن قيس بن زيد ، وقيل :
عويمر بن ثعلبة بن عامر ، أبو الدرداء الأنصاري ، مشهور
بكنيته ، شهد أحدا وما بعدها من المشاهد ، وقيل : أنه لم
يشهد أحدا ، لأنه تأخر اسلامه ، وإنما شهد الخندق وما بعدها ،
كان أحد الحكماء والفضلاء ، ولي قضاء الشام . مات في خلافة
عثمان بن عفان (رضي الله عنه) على الأصح عند أهل الحديث .
أنظر : ابن عبد البر : الاستيعاب ١٥/٣ - ١٨ ، ٥٩/٤ - ٦١ ، ابن
حجر : الاصابة ٤٦/٣ ، الذهبي : تجريد أسماء الصحابة ٤٣٠/١ ،
١٦٣/٢ ، ابن الأثير : أسد الغابة ١٥٩/٤ - ١٦٠ ، ١٨٥/٥ - ١٨٦ ،
ابن قتيبة : المعارف ص ٢٦٨ ، ابن معين : التاريخ ٧٠٣/٢ ،
البخاري : التاريخ الكبير ٤ ق ٧٦/١ - ٧٧ ، الذهبي : العبر
٢٤/١ ، الذهبي : سير أعلام النبلاء ٣٣٥/٢ .

ومحمد بن جرير الطبري ، وأبو عبيد ، وابن خزيمة^(١) ، وهو مذهب
أحمد بن حنبل^(٢) ، وابن حزم^(٣) .

-
- (١) الترمذي : السنن ٣٤٤/١ ، ابن المنذر : الاوسط ٤٦٧/١ ،
الخطابي : معالم السنن ٥٦/١ ، ابن رشد : المقدمات ١٤/١ ،
ابن رشد : بداية المجتهد ١٣/١ ، الموفق : المغني ٣٠٨،٣٠٧/١ ،
شمس الدين : الشرح الكبير ١٥٠/١ ، النووي : المجموع ٤٠٧/١ ،
ابن حجر : فتح الباري ٣٠٩/١
- (٢) الموفق : المغني ٣٠٧/١ ، الموفق : الكافي ٣٩/١ ،
الموفق : المقنع ٤٣/١ ، ٤٨ ، المجد ابن تيمية : المحرر ١٣/١ ،
شمس الدين : الشرح الكبير ١٥٠/١ ، ابن مفلح : الفروع ١٦٢/١ ،
المرداوي : الانصاف ١٨٥/١ ، البهوتي : شرح منتهى الارادات
٥٧/١ ، البهوتي : كشف القناع ١١٢/١
- ويشترط الحنابلة لجواز المسح على العمامة عدة شروط :
- ١ - أن تكون العمامة ساترة لما لم تجر العادة بكشفه .
 - ٢ - أن تكون على صفة عمام المسلمين ، بأن يكون تحت الحنك
منها شيء ، أو ذات ذؤابة .
 - ٣ - أن تكون لرجل لا لأنثى ، لأن الأنثى منهيّة عن التشبه
بالرجال .
 - ٤ - أن تكون مباحة غير مغموصة ، ولا محرمة كحريز .
 - ٥ - أن تلبس بعد كمال الطهارة .
- (٣) المحلى ٥٨/٢

الأدلة :

أدلة الجمهور:

استدل الجمهور على ما ذهبوا اليه بالكتاب ، والسنة ، والأثر ،
والمعقول .

أ - من الكتاب :

قول الله تعالى : ﴿... وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ...﴾ الآية (١).

وجه الاستدلال :

أمر الله تعالى بمسح الرأس ، والعمامة ليست برأس ، فمن مسح عليها لم يمسح على رأسه ، فلا يصح المسح عليها. (٢)

ويقول الحنفية : القول بجواز المسح على العمامة ، زيادة على النص
بخبير الواحد . والزيادة نسخ ، ونسخ الكتاب بخبر الواحد لا يجوز^(٣)

نوقش:

بأننا لا نسلم أن هذه الآية تدل على عدم جواز المسح على العمامة ، وذلك لأن النبي (صلى الله عليه وسلم) مسح على العمامة والنبي مبين ومفسر لكلام الله ، فمسحه عليها دليل على أن فرض الرأس المسح عليه أو على حائله ، ويوضح هذا أن المسح على الرأس في العادة لا يصيبه ، وإنما يصيب الشعر ، وهو حائل دونه ، ومع ذلك يقال أنه

(١) المائدة : آية (٦) .

(٢) ابن رشد : المقدمات ١٤/١ ، النووي : المجموع ٤٠٨/١ ، الحطاب :

مواهب الجليل ٢٠٧/١ ، البابر تي : العناية ١٤٠/١ ، العيني :

عمدة القاري ١٠١/٣ ، الزرقاني : الشرح على الموطأ ١/٧٤.

(٣) البابر تي : العناية ١٤٠/١ ، ابن عابدين : حاشية ردالمحتار ١/٢٧٢ .

مسح رأسه ، فكذاك الماسح على عمامته يعد مسح الرأس (١) .

ب - من السنة :

١ - روى ابن ماجه ، والدارقطني ، والبيهقي ، عن عبد الله ابن عمر (رضي الله عنهما) قال : توفأ رسول الله (صلى الله عليه وسلم) واحدة واحدة ، وقال : " هذا وضوء من لا يقبل الله منه صلاة الا به .. الحديث " . (٢)

وجه الدلالة :

علق الرسول (صلى الله عليه وسلم) الطلاة على هذا الوضوء ، ومن المعلوم أنه مسح رأسه فيه ، ولم يمسح على عمامته ، والا كان المسح عليها من فروض الوضوء ولا قائل به . (٣)

٢ - ما أخرجه أبوداود ، والنسائي ، وابن ماجه ، والبيهقي ، عن رفاعه بن رافع قال : قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) :
" انها لا تتم صلاة أحدكم حتى يسبغ الوضوء كما أمره الله تعالى فيغسل وجهه ويديه الى المرفقين ، ويمسح برأسه ورجليه الى الكعبين الحديث " (٤)

-
- (١) الموفق : المغني ٣٠٩/١ ، شمس الدين : الشرح الكبير ١٥١/١ .
(٢) ابن ماجه : السنن ١٤٥/١ ، الدارقطني : السنن ٨٠/١ ، البيهقي : السنن الكبرى ٨٠/١ .
(٣) الجصاص : أحكام القرآن ٣٥١/٢ ، الحطاب : مواهب الجليل ٢٠٧/١ .
(٤) أبوداود : السنن ١٠٠/٣ ، ١٠١ ، النسائي : السنن ٢٢٥/٢ ، ٢٢٦ ، ابن ماجه : السنن ١٥٦/١ ، البيهقي : السنن الكبرى ٤٤/١ .

وجه الاستدلال :

ذكر النبي (صلى الله عليه وسلم) ان فرض الرأس المسح عليه ،
فمن مسح على العمامة لم يؤد الفرض .

أعترض :

بان فرض الرأس المسح عليه ، كما أن فرض الرجلين الغسل ،
ولكن ثبت بالسنة الصحيحة ، أنه يجوز المسح على العمامة بدلا عن
الرأس ، كما صح المسح على الخفين بدل غسل الرجلين ، ولا فسرُق
فالسنة دليل كل .

ثم ان مداومة الرسول (صلى الله عليه وسلم) على مسح الرأس
لا تدل على عدم جواز المسح على العمامة بدليل أنه ترك المسح عليه
أحيانا ومسح على العمامة لبيان الاباحة في ذلك .

ج - من الأثر :

١ - روى ابن أبي شيبة عن لبيد ، قال رأيت عليا أتى
الغيظ^(١) على بقله له ، وعليه ازار ورداء ، وعمامة وخفاف ، فرأيته
بال ثم توشأ فحسر العمامة ، فرأيت رأسه مثل راحتي ، عليه مثل خط
الاصابع من الشعر فمسح برأسه ثم مسح على خفيه . (٢)

(١) الغيظ والغوط : مصدر أغط ، وهو المكان المتسع من الأرض مع
طمأنينة . والمراد المكان المعد لقضاء الحاجة .

أنظر : ابن مالك : اكمال الأعلام ٤٧١/٢ ، ابن منظور : لسان
العرب ٣٦٤/٧ ، ٣٦٥ ، الفيروزآبادي : القاموس المحيط ٣٩٠/٢ ،
ابن فارس : مجمل اللغة ص ٦٨٩ ، النووي : تحرير ألفاظ التنبيه
ص ٤٦٠

(٢) المصنف ٢٣/١

ونوقش :

بأنه ليس في حسر علي لعمامته ، ومسحه على رأسه ، دفعا لقولنا بجواز المسح على العمامة ، وذلك لأن المسح عليها ليس بفرض حتمي لا يجزئ غيره ، وإنما هو الجواز ، فإن اختار المسح عليها فله .
وان اختار المسح على الرأس فله فهو بالخيار بينهما كما هو الحال في المسح علي الخفين . (١)

٢ - ما رواه مالك ، وابن أبي شيبة ، والترمذي ، والبيهقي ، أن جابر بن عبد الله (رضي الله عنهما) سئل عن المسح على العمامة فقال : أمس الشعر بالماء . (٢)

٣ - ما أخرجه ابن أبي شيبة عن عبد الله بن عمر (رضي الله عنهما) : " أنه كان لا يمسح على العمامة " . (٣)

ونوقش هذان الأثران :

بأن ترك جابر بن عبد الله ، وعبد الله بن عمر (رضي الله عنهما) للمسح على العمامة ، يقابله فعل صحابة آخرين له ، كأبي بكر الصديق وعمر بن الخطاب ، وكثير من الصحابة غيرهما ، فليس في ترك من ترك المسح على العمامة حجة ، وذلك لأن أحدا لا يحيط بجميع السنن .
ثم ان بعض الصحابة ، قد ترك الأخذ بالمسح على الخفين ، ومع ذلك قال المستدل وغيره بجواز المسح عليهما ، ولم يأخذ بقول ذلك البعض من الصحابة (٤) .

(١) ابن المنذر : الاوسط ٤٦٩/١ .

(٢) مالك : الموطأ ٣٥/١ ، ابن أبي شيبة : المصنف ٢٣/١ ،

الترمذي : السنن ٣٤٦/١ ، ٣٤٧ ، البيهقي : السنن الكبرى ٦١/١ .

(٣) المصنف ٢٣/١ .

(٤) ابن المنذر : الاوسط ٤٦٩/١ .

٤ - روى مالك ، وابن أبي شيبة ، والبيهقي ، عن هشام بن عروة ، أن أباه عروة بن الزبير كان ينزع العمامة ويمسح رأسه بالماء. (١)

٥ - ما رواه ابن أبي شيبة عن أبي البختري قال : رأيت الشعبي ، توضأ فحسر العمامة . (٢)

أجيب :

بأن المسح على العمامة ليس فرضاً حتى لا يجزئ غيره ، وإنما المتوضئ بالخيار أن شاء مسح على رأسه ، وإن شاء مسح على العمامة ، كما هو الشأن في المسح علي الخفين. (٣)

د - من المعقول :

١ - إنما ثبت المسح على الخفين للضرورة ، ولا ضرورة في المسح على العمامة ، حيث بإمكان المتطهر إدخال يده من تحتها ومسح رأسه ، بخلاف الخف. (٤)

(١) مالك : الموطأ ٣٥/١ ، ابن أبي شيبة : المصنف ٢٣/١ ، البيهقي : السنن الكبرى ٦١/١ .

(٢) المصنف ٢٣/١ .

(٣) ابن المنذر : الاوسط ٤٦٩/١ .

(٤) السرخسي : المبسوط ١٠١/١ ، المرغيناني : الهداية مع الفتح ١٤٠/١ ، الزيعلي : تبیین الحقائق ٥٢/١ ، الموصلي : الاختيار ٢٥/١ .

أعترض :

بأن العمامة التي أجزنا المسح عليها ، يشق نزاعها أيضا
كالخف لأن بعضا منها يدار تحت الحنك ، وهي المحنكة . (١)

٢ - " المسح على الخف ثبت على خلاف القياس فلا يلحق
به غيره هـ " (٢)

نوقش :

بأن المسح على العمامة ثبت بما ثبت به المسح على الخفين ،
وهي السنة النبوية ، ودلالة القياس عليها من قبيل تضافر الأدلة
والا فالسنة كافية شافية .

٣ - " لا يجوز المسح على العمامة لأنها تمنع اصابة الماء
الشعر " (٣) .

٤ - فرض الرأس المسح عليه ، وانما يكون المسح على حائل
الفرض المفصول ، لا الممسوح ، فلا يصح المسح على حائل الرأس
كما أنه لا يصح المسح على حائل الوجه واليدين في التيمم ، لأن
فرضهم المسح بالاجماع . (٤)

(١) "بتصرف" الموفق : المغني ٣٠٩/١ ، شمس الدين : الشرح الكبير
١٦٧/١ ، البهوتي : كشف القناع ١١٩/١ ، البهوتي : شرح منتهى
الارادات ٦١/١ .

(٢) الزيلعي : تبين الحقائق ٥٢/١ .

(٣) الكاساني : بدائع الصنائع ٥/١ .

(٤) السرخسي : المبسوط ١٠١/١ ، النووي : المجموع ٤٠٨/١ .

أجيب:

بأن المسح على حائل الرأس وردت فيه نصوص صحيحة، بخلاف حائل الوجه واليدين فلم يرد فيه نص، وحينئذ لا قياس مع النص.

وأيضاً يمكن قلب هذا القياس على قائله بقولنا:
العمامة حائل في محل فرضه في الشرع المسح، فيجوز المسح على حائله كالخفين. (١)

هـ - الرأس عضو لا يشق اتصال الماء اليه، فلا يجوز المسح على حائله. كما أنه لا يجوز المسح على حائل اليدين والوجه، من قفاز وبرقع ونقاب. (٢)

نوقش:

بأنه يشق اتصال الماء الى الرأس اذا كانت عليه عمامة محنكة، فيجوز المسح عليها للمشقة.
أما قياس الرأس على اليدين فليس بأولى من قياس الرجلين علي اليدين، لأن اليدين بالرجلين أشبه منهما بالرأس، فيقال: كما أنه لا يجوز المسح على حائل اليدين لا يجوز المسح على حائل الرجلين، ولا قائل بذلك. (٣)

(١) الموفق: المغني ٣٠٨/١

(٢) النووي: المجموع ٤٠٨/١

(٣) "بتصرف" ابن حزم: المحلى ٦٢/٢

أدلة الحنابلة ومن وافقهم :

للحنابلة ومن وافقهم أدلة من السنة النبوية المطهرة ، والأثر ،
والمعقول .

أ - من السنة :

١ - روى البخاري عن عمرو بن أمية الضمري عن أبيه ، قال :
" رأيت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يمسح على عمامته وخفيه " . (١)

٢ - ما رواه مسلم ، وأحمد ، وابن أبي شيبة ، والترمذي ،
والنسائي ، وابن ماجه ، وابن خزيمة ، والبيهقي عن بلال بن رباح
(رضي الله عنه) أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) " مسح على
الخفين والخمار " . (٢)

أعترض :

بأن حديث بلال مضطرب السند ، والمتن . (٣)

أما اضطراب سنده :

فلروايته مرة عن كعب بن عجرة ، وسقوط بلال منه ، ومرة أخرى عن
بلال وسقوط كعب منه ، ومرة زاد بعض الرواة البراء بين ابن أبي ليلى
وبلال بن أبي رباح . (٤)

-
- (١) البخاري : الصحيح ٣٠٨/١
(٢) مسلم : الصحيح ١٧٤/٣ ، أحمد : المسند ١٣/٦ ، ابن أبي شيبة :
المصنف ٢٢/١ ، الترمذي : السنن ٣٤٦/١ ، النسائي : السنن ٧٥/١ ،
ابن ماجه : السنن ١٨٦/١ ، ابن خزيمة : الصحيح ٩٢/١ ، البيهقي :
السنن الكبرى ٦١/١
(٣) ظفر أحمد العثماني : اعلاء السنن ١٠/١
(٤) النووي : الشرح على الصحيح ١٧٤/٣ ، ١٧٥ ، ظفر أحمد العثماني : اعلاء
السنن ١٠/١ ، ١١٠

واضطراب متنه :

لمجيئه مرة بلفظ " مسح رسول الله (صلى الله عليه وسلم) على الخفين
والخمار " ، ومرة أخرى بلفظ " رأيت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يمسح
على الخفين والخمار " . وأخرى أيضا " كان يمسح على الخفين والخمار " .
ويلفظ " امسحوا على الخفين والخمار " مرة أخرى (١)

وهذا : اضطراب ، يقتضي ترك الاحتجاج به . (٢)

أجيب :

بأن الاضطراب في السند أو المتن أو كليهما . انما يكون اذا كانت
روايات الحديث متساوية ، أما اذا ترجحت احداها على الأخرى ينتفسي
الاضطراب . (٣)

وورود احدى هذه الروايات في صحيح مسلم دليل على ترجح احداها .
وحينئذ لا يوصف بالاضطراب ، ولا يأخذ حكمه .

ثم انه لو سلم ببقاء الاضطراب في هذه الحالة فلا مانع أن يكون
هذا الحديث صحيحا مع اضطرابه .

(١) ظفر أحمد العثماني : اعلاء السنن ١١/١ .

(٢) " نفس المرجع " .

(٣) انظر :

ابن الصلاح : المقدمة مع التقييد والايضاح ص / ١٢٤ .

ابن كثير : اختصار علوم الحديث ص / ٧٢ .

النسوي : التقريب مع تدريب الراوي ١/ ٢٦٢ .

٣ - ما أخرجه الترمذي عن ابن المغيرة بن شعبة عن أبيه قال:
"توضأ النبي (صلى الله عليه وسلم) ومسح على الخفين والعمامة" (١).
قال الترمذي : حديث المغيرة بن شعبة ، حديث حسن صحيح . (٢)

ونوقشت هذه الأحاديث بما يلي :

أ - قال ابن رشد :

" والآثار الواردة في ذلك - أي المسح على العمامة -
عن النبي (صلى الله عليه وسلم) مضطربة ، فقد روي أنه مسح على
عمامته ، فأدخل يده من تحتها ، وإن صح أنه مسح عليها فلعله فعل
ذلك لعذر ، أو لتجديد من غير حدث والله أعلم " (٣)

ب - أن اقتصر هذه الأحاديث على المسح على العمامة دون بعض
الرأس ، إنما هو من عمل الرواة حيث اختصروا فيها ، والافانها تدل
على المسح على الناصية والعمامة ، لتحصل سنة الاستيعاب . (٤)
وبدل على هذا حديث المغيرة بن شعبة أن النبي (صلى الله عليه
وسلم) توضأ فمسح بناصرته وعلى العمامة وعلى الخفين . (٥)

-
- (١) السنن ٠٣٤٢/١
(٢) السنن ٠٣٤٤/١
(٣) المقدمات ٠١٤/١
(٤) الخطابي : معالم السنن ٥٧/١ ، البيهقي : السنن الكبرى ٦٢٠٦١/١ ،
النووي : المجموع ٤٠٨/١ ، ٤٠٩ ، العيني : عمدة القاري ١٠١/٣ ،
ظفر أحمد : العثماني : اعلاء السنن ٠٢١/١
(٥) أخرجه مسلم في الصحيح ١٧٣/٣ ، ١٧٤ ، والنسائي في السنن
٠٧٦/١

أجيب :

بعدم تسليم الاضطراب في أحاديث المسح على العمامة ، فإنه ثبت عن النبي (صلى الله عليه وسلم) المسح على الرأس ، والمسح على العمامة ، والمسح على العمامة والناصية ، فكل ثابت عنه (عليه السلام) ولا تعارض بين هذا ، وليس من المناسب الأخذ ببعض ما ثبت وترك البعض الآخر .

والقول بالمسح على العمامة للعذر ، أو التجديد ، مجرد دعوى ، على من يقول بها اثبات ذلك . (١)

وإذا قيل هذا في المسح على العمامة ، فلماذا لم يقل في المسح على الخفين ، مع أنه لو قيل فيه لكان القائل به معذورا ، لأن ابن عباس كان يقول بالمسح على الخفين للبرد الشديد ، أما هنا فلا ، لأنه لم يقل بذلك أحد من السلف . (٢)

وقولهم المراد بهذه الأحاديث المسح على العمامة ، والناصية ، تأويل لا حاجة اليه ، لأن أحاديث المسح على العمامة ثابتة وصحيحة فتحمل على ظاهرها ولا حاجة الى تأويلها . (٣)

(١) الخطاب : مواهب الجليل ٢٠٧/١ ، ٢٠٨ .

(٢) ابن حزم : المحلى ٦٣/٢ .

(٣) المباركفوري : تحفة الأحودي ٣٤٥/١ .

ب - من الأثر:

- ١ - مارواه ابن أبي شيبة ، وابن حزم عن عبد الرحمن بن عسيلة الصناحي قال : " رأيت أبا بكر يمسح على الخمار " (١)
- ٢ - روى ابن حزم عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال : " من لم يطهره المسح على العمامة فلا طهره الله " (٢)
- ٣ - ما أخرجه ابن أبي شيبة ، وابن حزم عن نباتة قال : سألت عمر بن الخطاب عن المسح على العمامة ، قال : " ان شئت فامسح عليها وان شئت فلا " (٣)
- ٤ - ما رواه ابن أبي شيبة عن أبي غالب قال : " رأيت أبا أمامة يمسح على العمامة " (٤)
- ٥ - روى ابن أبي شيبة عن عاصم قال : " رأيت أنسا يمسح على الخفين والعمامة " (٥)

-
- (١) ابن أبي شيبة : المصنف ٢٢/١ ، ابن حزم : المحلى ٦٠/٢ وجاء في المصنف لابن أبي شيبة : أن راوي هذا الأثر هو حميد بن غسيلة ، ولكن الصواب أن اسمه " عبد الرحمن بن عسيلة " ، كما رواه ابن حزم في المحلى ، وكما ورد اسمه في تقريب التهذيب ٤٩١/١
 - (٢) المحلى ٦٠/٢ ، وذكر الموفق في المغني ٣٠٨/١ ، أن الخلاه رواه بإسناده إلى عمر .
 - (٣) ابن أبي شيبة : المصنف ٢٢/١ ، ابن حزم : المحلى ٦٠/٢
 - (٤) المصنف ٢٢/١
 - (٥) " المرجع نفسه " .

ج - من المعقول :

١ - العمامة حائل في محل فرضه في الشرع المسح ، فيجوز المسح على حائله كالحفين . (١)

٢ - الرأس والقدمان ، فرضان في الوضوء ، يسقطان في التيمم ، ويجوز المسح على حائل القدمين ، فكذاك يجوز المسح على حائل الرأس . (٢)

نوقش :

بأن قياس العمامة على الخف بعيد ، وذلك لأن المسح على الخف ثبت رخصة لدفع الحرج والمشقة في نزع ، ولا حرج ولا مشقة في نزع العمامة . (٣)

أجيب :

بأن العمامة أيضا يشق نزعها ، لأن بعضها يدار تحت الحنك ، وحينئذ لا فرق بين العمامة والخف .

والمسح على العمامة ثبت بالسنة المطهرة ، التي ثبت بها المسح على الخف ، وانما أوردنا القياس من قبيل تضافر الأدلة فقط .

(١) الموفق : المغني ٣٠٨/١

(٢) الموفق : المغني ٣٠٨/١ ، ٣٠٩ ، الموفق : الكافي ٣٩/١ ،

شمس الدين : الشرح الكبير ١٥٠/١ ، ١٥١ ،

(٣) الخطابي : معالم السنن ٥٧/١ ، النووي : المجموع ٤٠٩/١ ،

البابرتي : العناية ١٤٠/١

الترجيح :

أرى أن الراجح - والله أعلم - القول بمشروعية المسح على
العمامة ، لظهور الأدلة في ذلك ، فالسنة مثبتة للأحكام الشرعية
كالقرآن الكريم ، فعدم ورود الحكم في كتاب الله لا يبعثي عدمه مطلقا
بل قد يثبت بالسنة المطهرة ، وكم من الأحكام انفردت بها السنة ، وكم
من الاجمال جاء في كتاب الله ، فكانت سنة خير الخلق شارحة
وموضحة ومبينة له ، والمسح على العمامة من الأحكام التي جاءت
بها السنة ، كما أن المسح على الخفين ثبت بها .

أما ورود بعض هذه الأحاديث بالجمع بين المسح على العمامة
والناصية ، فلا يمنع من جواز المسح على العمامة بمفردها ، فكل
ثبت عن الرسول (صلى الله عليه وسلم) .

الفصل الثاني

في الصلاة والحج

ويتألف من خمسة مباحث :-

- المبحث الأول : تحيين الفاتحة في الصلاة .
- المبحث الثاني : الطمأنينة في الصلاة .
- المبحث الثالث : الطهارة في الطواف .
- المبحث الرابع : ستر العورة في الطواف .
- المبحث الخامس : الترتيب في الطواف .

المبحث الأول

تعين الفاتحة في الصلاة

اتفق الفقهاء على أن القراءة في الصلاة فرض من فروضها وأن الصلاة لا تصح بدون قراءة لقادر على ذلك ، إلا أنهم اختلفوا في كون تلك القراءة متعينة في سورة الفاتحة على قولين :

أحدهما :

أن قراءتها في الصلاة واجبة ، وليست بفرض ، ولا متعينة ، فمتى قرأ غيرها قام مقامها ، إلا أنه يعد مسيئاً . وقال بهذا القائل :
الحنفية (١) ، وأحمد بن حنبل في رواية عنه . (٢)

والثاني :

قراءة الفاتحة في الصلاة فريضة من فرائضها ، وهي متعينة فيها ، لا يقوم غيرها مقامها إلا لعاجز عنها .

(١) السرخسي : المبسوط ١٩/١ ، علاء الدين المسرقندي : تحفة الفقهاء ٩٦/١ ، الكاساني : بدائع الصنائع ١٦٠/١ ، الفرغيناني : الهداية مع الفتوح ٢٥٥/١ ، المنجي : الباب ٢٥١/١ ، الزيلعي : تبیین الحقائق ١٠٥/١ ، الموصلي : المختار ٥٦/١ ، ابن نجيم : البحر الرائق ٣١٢/١ ، العيني : البناية ١٦٣/١ ، الميداني : الباب شرح الكتاب ٦٩/١ .

(٢) وهذه الرواية خلاف المشهور عن الامام أحمد بن حنبل (رحمه الله تعالى) ، أنظر : أبويعلى : الروايتين والوجهين ١١٧/١ ، الموفق : المغني : ٥٢٠/١ ، شمس الدين : الشرح الكبير ٥٢١/١ ، المررداوي : الانصاف ١١٢/٢ .

(٣) ذهب الحنفية الى التفريق بين الفرض والواجب ، فالفرض ما ثبت بدليل لا شبهة فيه ، وهو موجب للعلم والعمل . أما الواجب : فهو اسم لما لزم بدليل فيه شبهة ، وهو موجب للعمل لا للعلم . انظر : السرخسي : الأصول ١١٠-١١٣ ، الخبازي : المغني ص / ٨٣ - ٨٤ .

وقال بهذا :

- عمر بن الخطاب ، وعثمان بن أبي العاص ، وخوات بن جبير (١) ،
والثوري ، واسحاق (٢) ، وهو مذهب المالكية (٣) ، والشافعية (٤) ،
والحنابلة (٥) .

-
- (١) هو : خوات بن جبير بن النعمان بن أمية الأنصاري ، أبو عبد الله ،
وأبو صالح ، صحابي ذكر في البدرين ، حيث خرج مع الرسول
(عليه السلام) فلما وصل الصفراء أصابه حجر في ساقه
فرد منها ، وضرب له بسهمه وأجره ، شهد أحداً والمشاهد بعدها .
توفي سنة أربعين ، وقيل غير ذلك . أنظر : ابن عبد البر :
الاستيعاب ٤٤٢/١ ، ٤٤٣ ، ابن حجر : الإصابة ٤٥١/١ ، ٤٥٢ ، ابن
الأثير : أسد الغابة ١٢٤/٢ ، ١٢٥ ، الذهبي : تجريد أسماء
الصحابة ١٦٣/١ ، الذهبي : سير أعلام النبلاء ٣٢٩/٢ .
- (٢) الموفق : المغني ٥٢٠/١ ، شمس الدين : الشرح الكبير ٥٢١/١ ،
النووي : المجموع ٣٢٧/٣ .
- (٣) سحنون : المدونة ٦٩/١ ، ابن رشد : المقدمات ١٠٥/١ ،
خليل : المختصر ص ٢٨ ، الخطاب : مواهب الجليل ٥١٨/١ ،
المواق : التاج والاكلیل ٥١٨/١ ، الدردير : الشرح الكبير ٢٣٦/١ .
- (٤) الشافعي : الأم ١٢٩/١ ، الشيرازي : المذهب ٣٢٦/٣ ،
الشيرازي : التنبيه ص ٣٣ ، الغزالي : الوحي ٤٢/١ ،
النووي : المنهاج ١٥٦/١ ، ١٥٥/١ ، النووي : روضة الطالبين ٢٤١/١ ،
النووي : المجموع ٣٢٦/٣ ، ٣٢٧ ، النووي : الشرح على الصحيح ١٠٢/٤ ،
الرافعي : فتح العزيز ٣٠٨/٣ ، الرملي : نهاية المحتاج ٤٧٦/١ ،
الشربيني : مغني المحتاج ١٥٦/١ ، الجلال المحلي : الشرح على المنهاج
١٤٨/١ .
- (٥) أبو يعلى : الروايتين والوجهين ١١٧/١ ، الموفق : المغني ٥٢٠/١ ،
الموفق : الكافي ١٣١/١ ، الموفق : المقنع ١٦٦/١ ،
شمس الدين : الشرح الكبير ٥٢١/١ ، ابن مفلح : الفروع ٤٦٣/١ ،
المرداوي : الانصاف ١١٢/٢ ، ابن مفلح : المبدع ٤٣٦/١ ،
البهوتي : كشف القناع ٣٣٦/١ ، البهوتي : شرح منتهى الارادات
١٧٨/١ .

الأدلة :

أدلة الحنفية ومناقشتها :

لأهل هذا القول أدلة من الكتاب ، والسنة ، والمعقول :

١ - من الكتاب :

قوله تعالى : ﴿ فَاقْرَءُوا مَا تَيَسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ ۚ ﴾ الآية (١)

وجه الاستشهاد :

أمر الله تعالى بقراءة ما تيسر من القرآن من غير تعيين الفاتحة أو غيرها فيكون المأمور به أدنى ما ينطلق عليه القرآن ، فيكون فرضاً. (٢)

وقال الأحناف :

القول بتعيين الفاتحة فرضاً في الصلاة زيادة على مطلق النص بخبر الواحد وهذا لا يجوز ، لأنه نسخ. (٣)

(١) المزمحل : آية (٢٠).

(٢) الكاساني : بدائع الصنائع ١٦٠/١ ، ابن نجيم : البحر الرائق ٣١٢/١ ،

العيني : البناية ١٦٦/٢ ، البابرتي : العناية ٢٥٥/١ .

(٣) السرخسي : المبسوط ١٩/١ ، الكاساني : بدائع الصنائع ١٦٠/١ ،

الزيلعي : تبیین الحقائق ١٠٥/١ ، الموصلي : الاختيار ٥٦/١ ،

ابن نجيم : البحر الرائق ٣١٢/١ ، العيني : البناية ١٦٦/٢ .

ونوقش وجه الاستشهاد:

بأن هذه الآية لا تدل على فرضية القراءة في الصلاة ، لأنها
واردة في قيام الليل عندما كان النبي (صلى الله عليه وسلم)
مأمورا بقيامه ، فنسخه الله تعالى عنه بها فلا تكون مبينية
لقدر القراءة . (١)

ولو سلمنا بأنها واردة في قدر القراءة ، فيمكن حملها
على الفاتحة ، لأنها متيسرة لكل أحد ، أو على العاجز عنها ،
وحينئذ نكون قد جمعنا بين الأدلة . (٢)

(١) "بتصرف" الموفق : المغني ٥٢٠/١ ، النووي : المجموع ٣٢٩/٣ ،
شمس الدين : الشرح الكبير ٥٢٣/١ ، الشرييني : مغني المحتاج
١٥٦/١ ، الرملي : نهاية المحتاج ٤٧٧/١

(٢) الموفق : المغني ٥٢٠/١ ، شمس الدين : الشرح الكبير ٥٢٣/١ ،
الشرييني : مغني المحتاج ١٥٦/١ ، الرملي : نهاية المحتاج
٤٧٧/١

٢ - من السنة :

أ - ما رواه البخاري ، ومسلم ، وغيرهما من حديث أبي هريرة
(رضي الله عنه) أن النبي (صلى الله عليه وسلم) قال للمسيء
صلاته :

" إذا قمت الى الصلاة فكبر ، ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن ،
ثم اركع حتى تطمئن راکعاً الحديث " (١)

قال الترمذي : هذا حديث حسن صحيح .

وجه الدلالة :

أمر الرسول (صلى الله عليه وسلم) الأعرابي بالقراءة مطلقاً
ولم يعين الفاتحة ، فلو كانت فرضاً في الصلاة لبينها له ، لأنه جاهل
بالأحكام حيث لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة (٢) . وإنما يدل
هذا الحديث على الوجوب ، لأنه خبر واحد ، وهو يفيد العمل لا العلم (٣)

(١) البخاري : الصحيح ٢٣٧/٢ ، مسلم : الصحيح ١٠٦/٤ - ١٠٧ ،

أبو داود : السنن ٩٣/٣ - ٩٦ ، الترمذي : السنن ٢٠٩/٢ ،

النسائي : السنن ١٢٤/٢ - ١٢٥ ، ابن ماجه السنن ٣٣٦/١ - ٣٣٧ .

(٢) الزيلعي : تبين الحقائق ١٠٥/١ ، ابن نجيم : البحر الرائق

٣١٢/١ - ٣١٣٠

(٣) السرخسي : المبسوط ١٩/١ ، الكاساني : بدائع الصنائع

١٦٠/١

نوقش :

بأن قوله (صلى الله عليه وسلم) : " ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن " محمول على الفاتحة ، وذلك لأنها متيسرة لكل أحد . (١)
وبدل على هذا ما رواه الشافعي ، وأحمد وغيرهما عن رفاع بن رافع
أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قال للأعرابي : " ... ثم اقرأ
بأم القرآن ، وما شاء الله أن تقرأ الحديث " . (٢)

وأيضا يمكن حمله على من عجز عن الفاتحة (٣) ، أو على ما زاد على
الفاتحة بعدها . (٤)

أجيب :

بأن حمل الحديث على ما زاد على الفاتحة مردود ، وذلك لأنه يلزم
منه أن قراءة السورة بعد الفاتحة فريضة ، لثبوت ذلك بالكتاب
والسنة ، ولا أحد يقول بذلك . (٥)

-
- (١) الموفق : المغني ٥٢٠/١ ، النووي : المجموع ٣٢٩/٣ ،
النووي : الشرح على الصحيح ١٠٣/٤ ، شمس الدين : الشرح الكبير
٥٢٣/١ ، الشربيني : مغني المحتاج ١٥٦/١ ، الرملي : نهاية
المحتاج ٤٧٧/١ .
- (٢) الشافعي : المسند ٧٠/١ - ٧١ ، أحمد : المسند ٣٤٠/٤ ،
أبو داود : السنن ١٠١/٣ - ١٠٢ ، الهيثمي : موارد الظمآن
ص ١٣١ .
- (٣) الموفق : المغني ٥٢٠/١ ، النووي : الشرح على الصحيح ١٠٣/٤ ،
شمس الدين : الشرح الكبير ٥٢٣/١ ، الشربيني : مغني المحتاج
١٥٦/١ ، الرملي : نهاية المحتاج ٤٧٧/١ .
- (٤) الموفق : المغني ٥٢٠/١ ، النووي : الشرح على الصحيح ١٠٣/٤ ،
شمس الدين : الشرح الكبير ٥٢٣/١ .
- (٥) المنبجي : اللباب ٢٥٢/١ .

ب- ما أخرجه أبوداود، والدارقطني، وابن حبان، عن أبي هريرة
(رضي الله عنه) قال : قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) :
" أخرج فناد في المدينة أنه لا صلاة الا بقرآن ولو بفاتحة الكتاب
فما زاد ... الحديث " ، واللفظ لأبي داود. (١)

وجه الاستدلال :

جعل النبي (صلى الله عليه وسلم) الفاتحة كسائر القرآن
وأن غيرها يقوم مقامها ، فلو كانت فرضا في الصلاة لما ساواها ببقية
القرآن .

أعترض :

بأن هذا الحديث ضعيف^(٢) ، وذلك لأن في سنده جعفر بن ميمون
البصري ، وهو متكلم فيه :
فقال أحمد بن حنبل ، أخشى أن يكون ضعيف الحديث . وقال
يحيى بن معين : ليس بثقة ، وقال أيضا : ليس هو بذاك . وقال
النسائي : ليس بثقة . وقال ابن عدي : يكتب حديثه في الضعفاء. (٣)

(١) أبوداود : السنن ٣٦/٣ - ٣٧ ، الدارقطني : السنن ٣٢١/١ ،
ابن بلبان : الاحسان في ترتيب صحيح ابن حبان ١٤١/٣ ، الهيثمي :
موارد الزمآن ص ١٢٦ .

(٢) النووي : المجموع ٣٢٩/٣ .

(٣) أحمد بن حنبل : العلل ومعرفة الرجال ١٥٩/٢ ، ابن معين :
التاريخ ٨٨/٢ ، ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ١/٤٨٩ ، ٤٩٠ ،
العقيلي : الضعفاء الكبير ١/١٨٩ - ١٩٠ ، أبو الطيب آبادي :
عون المعبود ٣٧/٣ .

ثم لو سلمنا بصحة هذا الحديث ، فإنه لا يدل على أن غير الفاتحة
يقوم مقامها ، وإنما يدل على أن أقل ما يجزئ هو فاتحة الكتاب
بدليل قوله فـمازاد. (١)

٣ - المعقول :

أنه لما كانت الفاتحة ، وسائر القرآن سواء في سائر الأحكام
كانت كسائرهم في الصلاة. (٢)

أجيب :

بأنه لا يلزم من أخذ الفاتحة لحكم سائر القرآن في بعض الأحكام ،
أن تأخذ حكمها في جميعها ، لا سيما وأنه قد وردت أحاديث صحيحة
تنص على فرضية الفاتحة دون غيرها ، فوجب المصير إليها. (٣)

وأيضا فإن الاجماع وقع على خلاف هذا ، فإن من ترك الفاتحة كان
مسيئا ، بخلاف تارك بقية السور. (٤)

-
- (١) النووي : المجموع ٣/٣٢٩ .
 - (٢) الموفق : المغني ١/٥٢٠ ، شمس الدين : الشرح الكبير ١/٥٢١ .
 - (٣) النووي : المجموع ٣/٣٢٩ .
 - (٤) الموفق : المغني ١/٥٢٠ ، شمس الدين : الشرح الكبير ١/٥٢٣ .

أدلة الجمهور ومناقشتها :

أيد الجمهور مذهبهم بأدلة من السنة ، والمعقول :

١ - من السنة :

أ - ما رواه البخاري ، ومسلم وغيرهما ، من عبادة بن الصامت (رضي الله عنه) أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قال :
" لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب " (١).

وجه الاستشهاد :

نفي رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أن تكون هناك صلاة
بغير فاتحة الكتاب ، ونفيه هنا نفي لذات الصلاة (أي لا صلاة
شرعية بدون قراءة الفاتحة) وبهذا تكون فرضا في الصلاة. (٢)

أعترض :

بأن قول الرسول (صلى الله عليه وسلم) : " لا صلاة " محمول
على نفي الفضيلة والكمال ، (أي لا صلاة فاضلة أو كاملة لمن لم
يقرأ بأم الكتاب) وبهذا يتم الجمع بين السنة والكتاب. (٣)

-
- (١) البخاري : الصحيح ٢٣٦/٢ ، مسلم : الصحيح ١٠٠/٤ ،
أبو داود : السنن ٤٢/٣ ، الترمذي : السنن ٥٩/٢ ،
النسائي : السنن ١٣٧/٢ ، ابن ماجه : السنن ٢٧٣/١ .
(٢) ابن حجر : فتح الباري ٢٤١/٢ ، الشوكاني : نيل الأوطار ٢١٠/٢ .
(٣) بتصرف ، الزيلعي : تبیین الحقائق ١٠٥/١ .

أجيب :

بأن اللفظ لا يحمل على غير حقيقته الا عند الضرورة ،
ولا ضرورة هنا ، لأنه يمكن حمل اللفظ على حقيقته (وهي نفي الذات)
وذلك لأنه كلام الرسول (صلى الله عليه وسلم) ، وكلامه يحمل على الأمور
الشرعية ، لأنه جاء لبيان الأمور الشرعية دون غيرها . (١)

ثم أنه لو سلم بتعذر الحمل على الحقيقة ، فالحمل على أقرب
المجازين الى الحقيقة أولى من الحمل على أبعدهما ، ونفي الصحة
أقرب الى نفي الحقيقة ، وهو السابق الى الفهم . (٢)

لا سيما وأن هناك أحاديث تؤكد هذا الحمل ومنها :
حديث عبادة بن الصامت (رضي الله عنه) أن النبي (صلى الله عليه وسلم) قال:
"لاتجزئ صلاة لا يقرأ الرجل فيها بفاتحة الكتاب" (٣) .
وحديث أبي هريرة (رضي الله عنه) قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم):
" لاتجزئ صلاة لا يقرأ فيها بفاتحة الكتاب" (٤)

-
- (١) ابن حجر : فتح الباري ٢/٢٤١ ، الشوكاني : نيل الأوطار ٢/٢١٠ ،
المباركفوري : تحفة الأحوذى ٢/٦٢ .
(٢) النووي : المجموع ٣/٣٢٨ ، النووي : الشرح على الصحيح ٤/١٠٢ ،
ابن حجر : فتح الباري ٢/٢٤١ ، الشوكاني : نيل الأوطار ٢/٢١٠ ،
المباركفوري : تحفة الأحوذى ٢/٦٢ .
(٣) رواه الدارقطني في السنن ١/٣٢١ ، ٣٢٢ .
(٤) رواه ابن خزيمة في الصحيح ١/٢٤٨ ، وابن حبان ،
أنظر : الهيثمي موارد الظمآن ص / ١٢٦ ، وابن بلبان :
الاحسان ٣/١٣٩ ، ١٤٠ ، ١٤٢ .

ب- روى مسلم ، وأبوداود ، وغيرهما عن أبي هريـرة
(رضي الله عنه) عن النبي (صلى الله عليه وسلم) قال : " من صلى
(١)
صلاة لم يقرأ فيها بآم القرآن فهي خداج-ثلاثا-غير تمام ٠٠ الحديث "

وجه الدلالة :

حكم الرسول (صلى الله عليه وسلم) على الصلاة التي لم يقرأ
فيها بفتحة الكتاب بأنها خداج ، والخداج : النقصان في الذات
نقص فساد وبطلان ، فلا تصح الصلاة بدون الفاتحة. (٢)

نوقش :

بأن هذا الحديث لا يدل على فرضية الفاتحة في الصلاة ، وإنما
يدل على أن الصلاة بدونها ناقصة مع جوازها ، وذلك لأن النقص
هنا نقص في الوصف لا في الذات ، ولهذا قلنا بوجوب قراءتها. (٣)

-
- (١) مسلم : الصحيح ١٠١/٤ ، أبوداود : السنن ٣٨/٣ ،
ابن ماجة : السنن ٢٧٣/١ ، ابن خزيمة : الصحيح ٢٤٧/١ ،
(٢) الخطابي : معالم السنن ٢٠٣/١ ، ابن مفلح : المبدع ٤٣٦/١ ،
البهوتي : كشف القناع ٣٣٦/١ ، أبو الطيب آبادي : عون المعبود
٣٩/٣ ، المباركفوري : تحفة الأحوذى ٠٦١/٢
(٣) الزيلعي : تبين الحقائق ١٠٥/١ ، العيني : البناية ١٦٧/٢ ،
العيني : عمدة القاري ١٤/٦ ، ظفر أحمد العثماني : املاء
السنن ١٩٨/٢

ج - ما أخرجه الدارقطني عن عبادة بن الصامت (رضي الله عنه)
أن النبي (صلى الله عليه وسلم) قال: " لا تجزئ صلاة لا يقرأ الرجل
فيها بفاتحة الكتاب " (١)

قال الدارقطني : هذا اسناد صحيح. (٢)

وقال ابن القطان : صحيح. (٣)

د - روى ابن خزيمة ، وابن حبان عن أبي هريرة (رضي الله عنه)
قال : قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : " لا تجزئ صلاة
لا يقرأ فيها بفاتحة الكتاب " . (٤)

قال النووي : اسناده صحيح . (٥)

وجه الاستشهاد:

هذان الحديثان ينفيان صحة الصلاة وأجزائها بدون الفاتحة
وما يتوقف عليه صحة الشيء يكون فرضاً عليه .

(١) السنن ٣٢١/١ ، ٣٢٢ .

(٢) المرجع نفسه .

(٣) ابن حجر : تلخيص الحبير ٢٣١/١ ، أبو الطيب آبادي : التعليق
المفني ٣٢٣/١ .

(٤) ابن خزيمة : الصحيح ٢٤٨/١ ، ابن بلبان : الاحسان ١٣٩/٣ ، ١٤٠ ،
١٤٢ ، الهيثمي : موارد الظمآن ص / ١٢٦ .

(٥) المجموع ٣٢٩/٣ .

نوقش:

بعدم تسليم دلالة هذين الحديثين على فرضية الفاتحة ، وذلك لأن الاجزاء في اللغة بمعنى الكفاية والافناء ، ولهما درجتان أعلى وأدنى ، ولا دلالة في هذين الحديثين على الفرضية حتي يثبت أن مراده (صلى الله عليه وسلم) نفي مطلق الكفاية لا أعلاها ، ولا دليل على هذا . وإذا جاء الاحتمال بطل الاستدلال . (١)

٢ - من المعقول :

أنه لما كانت القراءة ركنا في الصلاة ، كانت معينة ، كالركوع والسجود . (٢)

الراجع :

أرى - والله أعلم - أن ما ذهب اليه جمهور الفقهاء (رحمهم الله) هو الراجع ، لقوة موقفهم ، وسلامة أدلتهم من معارض راجح .
بينما أدلة المخالف كما لوحظ في المناقشة متردة بين الاحتمال والضعف ، فالآية محتملة لمعان كثيرة ، وكذلك حديث المسئ صلاته ، كما أنه يحتمل أن النبي (صلى الله عليه وسلم) لم يعلم المسئ إلا ما كان محتاجا اليه أو كان قد نقص فيه .
أما الحديث الآخر لأبي هريرة " ١٠٠٠٠٠ لا بقرآن ولو بفاتحة الكتاب " فقد حكم أهل الشأن بضعفه على ما علمت فيه من توجيه على فرض صحته ، ومن ثم لم يبق لهم دليل سالم من معارض . والله أعلم بالصواب .

(١) ظفر أحمد العثماني : أعلاء السنن ١٩٩/٢ .

(٢) الموفسق : المغني ٥٢٠/١ .

شمس الدين : الشرح الكبير ٥٢٢/١ .

المبحث الثاني

الطمأنينة في الصلاة

ذهب الفقهاء (رحمهم الله) الى أن الطمأنينة في الصلاة لازمة ، الا أنهم اختلفوا في مرتبة هذا اللزوم على قولين :

الأول :

أن الطمأنينة في الركوع والسجود واجبة وليست بفرض ، ويلزم من تركها سهوا سجود السهو ، ويكره تركها عمدا أشد الكراهة ، ويلزمه الاعادة ، وان لم يعد فطلاته صحيحة .
وذهب الى هذا القول : أبو حنيفة ، ومحمد في الصحيح عنهما .
وهو مذهب الحنفية . (١)

(١) السرخسي : المبسوط ١٨٨/١ ، علاء الدين السمرقندي : تحفة الفقهاء ١٣٣/١ ، الكاساني : بدائع الصنائع ١٦٢/١ ، المرغيناني الهداية مع الفتوح ٢٦١/١ ، ٢٦٢ ، المنبجي : الباب ٢٦٤/١ ، الموصلي : الاختيار ٥٣/١ ، الزيلعي : تبين الحقائق ١٠٦/١ ، البابرتي : العناية ٢٦٢/١ ، العيني : البناية ١٨٩/٢ ، ابن نجيم : البحر الرائق ٣١٦/١ .
والقول بالوجوب هنا على تخريج الكرخي : " أن ما شرع لاكمال ركن مقصود لذاته فهو واجب . . . " . فالطمأنينة من باب اكمال الركن ، واكماله واجب ، كاكمال القراءة بالفاتحة .
ويؤكد القول بالوجوب مواظبة الرسول (صلى الله عليه وسلم) على الطمأنينة ، لذا صرح الكاساني في البدائع وابن نجيم في البحر ، بأن الصحيح عند الحنفية القول بالوجوب ، ويقابل الصحيح عند الحنفية قول آخر لأبي حنيفة ، ومحمد ، وهو أن الطمأنينة في الركوع والسجود سنة ، وهذا على تخريج الجرجاني : " أن هذه طمأنينة مشروعة لاكمال ركن ، وكل ما هو كذلك فهو سنة . . . " .

أما الطمأنينة في الاعتدال من الركوع ، وفي الجلوس بين السجدين فهي سنة على كلا التخييين .

الثاني :

الطمأنينة في أركان الصلاة فرض من الفروض لا تصح الصلاة بدونها لا سهوا ولا عمدا ، وممن أخذوا بهذا القول : أبو يوسف من الحنفية (١) ، والمالكية في الصحيح من المذهب (٢) ، والشافعية (٣) ، والحنابلة (٤)

(١) السرخسي : المبسوط ١/١٨٨ ، علاء الدين السمرقندي : تحفة الفقهاء ١/١٣٣ ، الكاساني : بدائع الصنائع ١/١٦٢ ، المرغيناني : الهداية مع الفتح ١/٢٦١ ، الموصلي : الاختيار ١/٥٢ ، الزيلعي : تبين الحقائق ١/١٠٦ ، ابن نجيم : البحر الرائق ١/٣١٦ .

ونقل الطحاوي: عن أبي حنيفة ومحمد القول بفرضية الطمأنينة في الركوع والسجود . شرح معاني الآثار ١/٢٣٢ - ٢٣٣ .

(٢) ابن الجلاب: التفريع ١/٢٤٣ ، خليل : المختصر ص/٢٩ ، الدردير : الشرح الكبير ١/٢٤١ ، الخرشي: الشرح على المختصر ١/٢٧٤ ، المواق : التاج والاكلیل ١/٥٢٣ ، محمد عيش: منح الجليل ١/١٥١ ، الدسوقي : الحاشية على الشرح الكبير ١/٢٤١ ، العدوي: الحاشية على الخرشي ١/٢٧٤ .

ويقابل هذا قولان آخران : أن الطمأنينة سنة . والآخر : أنها فضيلة .

(٣) الغزالي : الوجيز ١/٣٩ ، ٤٠ ، البغوي : شرح السنة ٣/٩٨ ، الشاشي : حلية العلماء ١/٩٧ ، ١٠٢ ، الشيرازي : التنبيه ص/٣٣ ، الرافعي : فتح العزيز ٣/٣٦٨ - ٤٠٣ ، النووي : روضة الطالبين ١/٢٥٠ - ٢٦٠ ، النووي : المجموع ٣/٤١٠ ، ابن حجر : فتح الباري ٢/٢٧٩ .

(٤) الموفق : المغني ١/٥٤١ ، ٦٥٨ ، ٦٥٧ ، ٥٥٣ ، الموفق : المقنع ١/١٦٦ ، المجدا بن تيمية : المحرر ١/٦٨ ، شمس الدين : الشرح الكبير ١/٦٤١ ، ابن مفلح : القروع ١/٦٤٣ ، ابن مفلح : المبدع ١/٤٩٥ ، المرداوي : الانصاف ٢/١١٣ ، البهوتي : كشف القناع ١/٣٨٧ ، البهوتي : شرح منتهى الارادات ١/٢٠٥ .

الأدلة :

أدلة القائلين بالوجوب :

استدل القائلون بالوجوب بالكتاب ، والسنة ، والمعقول .

أولا : من الكتاب :

قال الله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا...
الآية ١٤ (١) .

وجه الاستدلال :

أمرنا الله تعالى بالركوع والسجود ، وهما لفظان خاصان معلوم
معناهما ، فتتعلق الركنية بالأدنى فيهما . (٢)
ثم ان الأمر بالفعل لا يقتضي الدوام عليه ، والطمأنينة دوام على
الفعل ، فلا يدل عليها النص هنا . (٣)

وقالت الحنفية :

أن القول بفرضية الطمأنينة في الطلاة ، زيادة على النص ،
وهي نسخ ، ولا يجوز نسخ الكتاب بخبر الواحد . (٤)

-
- (١) الحجج : آية (٧٧)
(٢) السرخسي : المبسوط ١٨٩/١ ، المنبجي : الباب ٢٦٤/١ ، الكاساني :
بدائع الصنائع ١٦٢/١ ، الزيلعي : تبیین الحقائق ١٠٦/١ ، الموصلي :
الاختيار ٥٢/١ ، المرغيناني : الهداية مع الفتح ٢٦١/١ ، ٢٦٢ .
ابن نجيم : البحر الرائق ٣١٦/١ ، العيني : البناية ١٨٩/٢ ،
البابرتي : العناية ٢٦١/١ .
(٣) الكاساني : بدائع الصنائع ١٦٢/١ ، الموصلي : الاختيار ٥٣/١ ،
ابن الهمام : فتح القدير ٢٦٢/١ .
(٤) الكاساني : بدائع الصنائع ١٦٢/١ ، الموصلي : الاختيار ٥٣/١ ،
ابن نجيم : البحر الرائق ٣١٦/١ ، ابن الهمام : فتح القدير
٢٦٢/١ ، البابرتي : العناية ٢٦١/١ .

نوقش :

بأن المعنى المعلوم لدى الحنفية من الآية هو المعنى اللغوي، وليس هو المراد في الآية ، وإنما المراد المعنى الشرعي ، وذلك لأن (النبي صلى الله عليه وسلم) ما جاء الا لبيان الأمور الشرعية لا اللغوية ، ونحن متعبدون بالأمور الشرعية دون اللغوية . وطريق هذا المعنى هو النصوص الشرعية ، فجاءت السنة ببيان ذلك المعنى ، وهو الركوع والسجود بطمأنينة . (١)

أما القول بفرضية الطمأنينة في الركوع والسجود ، فلا يسلم لهم أنه من قبيل الزيادة على النص ، ولكنه بيان للمراد بالركوع والسجود ، وأنهما خالفا للركوع والسجود اللغويين . (٢)

ثانيا : من السنة :

١ - روى أبوداود عن أبي هريرة (رضي الله عنه) أن الرسول (عليه صلاة الله وسلامه) قال للمساء صلاته : " ... فإذا فعلت هذا فقد تمت صلاتك ، وما انتقصت من هذا شيئا فإنما انتقصته من صلاتك الحديث " (٣)

-
- (١) " بتصرف " الموفق : المغني ٥٤١/١ ، النووي : المجموع ٤١١/٣ ، ابن حجر : فتح الباري ٢٨٠/٢ .
- (٢) ابن حجر : فتح الباري ٢٨٠/٢ .
- (٣) السنن ٩٨/٣ ، ٩٩ .

وأخرجه أيضا :

الترمذي ، والنسائي عن رفاعه بن رافع (رضي الله عنه) . (١)

وجه الاستدلال : من وجوه :

الأول :

سمى النبي (صلى الله عليه وسلم) ما قام به الأعرابي صلاة ، ولو كان ترك الطمأنينة في الصلاة مفسدا لها ، لما سمي عمله ذلك صلاة ، كما لو ترك الركوع والسجود . (٢)

الثاني :

وأياها فإن الرسول (عليه أفضل الصلاة والتسليم) ، إنما وصف الصلاة التي بدون الطمأنينة بالنقص ، فلو كان تركها مفسدا للصلاة ، لوصفها بالانعدام أو الزوال . (٣)

الثالث :

ترك الرسول (صلى الله عليه وسلم) الأعرابي يتم صلاته بعد أول ركعة ، ولو كان ترك الطمأنينة مفسدا للصلاة لنهاه عن اكمالها ، لأن المضي فيها مع فسادها عبث لا يحل . (٤)

(١) الترمذي: السنن ٢/٢٠٥ - ٢٠٨ ، النسائي: السنن ٢/١٩٣ - ٢٢٥ - ٢٢٦ ، ٥٩/٣ - ٦٠ .

(٢) ابن الهمام : فتح القدير ١/٢٦٢ ، ابن نجيم : البحر الرائق ١/٣١٦ - ٣١٧ ، البابرتي : العناية ١/٢٦٢ ، العيني: البناية ٢/١٩٣ .

(٣) ابن الهمام : فتح القدير ١/٢٦٢ ، الزيلعي : نصب الراية ١/٣٧٩ .

(٤) المنبجي : اللباب ١/٢٦٥ ، ابن نجيم : البحر الرائق ١/٣١٦ ، ٣١٧ ، البابرتي : العناية ١/٢٦٢ ، العيني : البناية ٢/١٩٣ ، الكاساني :

نوقش :

بأن ما سماه الرسول (صلى الله عليه وسلم) صلاة من عمس
الأعرابي ، إنما هو ما كان بعد تعليمه كيفية الصلاة ، وليس ما قام
به أولا .

ثم لو سلم بأنها تصدق على ما صلاه أولا ، فلا دليل فيها على جواز
الصلاة بدون الطمأنينة ، وذلك لأنه يجوز أن يكون تسميتها صلاة
باعتبار ما عند الأعرابي من زعمه أنها صلاة .

أما ترك الطمأنينة في الصلاة فإنه مفسد لها ، بدليل أن
الرسول (صلى الله عليه وسلم) أمر الأعرابي بإعادة الصلاة ، ولا يعاد
العمل إلا إذا كان فاسدا .

ووصف الرسول (صلى الله عليه وسلم) للصلاة بدون الطمأنينة
بالنقص ، لا يدل على عدم فرضيتها ، بل على العكس ، وذلك لأن النقص
يستلزم عدم الصحة ، فالله تعالى تعبدنا بصلاة كاملة لا نقص فيها ،
والناقصة غير صحيحة ومن ادعى صحتها فعليه البيان . (١)

وترك الأعرابي يمضي في طلاته ليس تقريراً من النبي (صلى الله
عليه وسلم) له بصحتها ، وإنما كان يرمقه لينظر كيف يصلي ، فلعلنه
يهتدي إلى الصلاة الصحيحة . ولم ينكر الرسول (عليه السلام)
عليه صلاته ابتداءً ، لأنه كان من أهل البادية ، وفيهم جفاء وغلظة
فلو أمره ابتداءً فقد يقع في نفسه شيء ، والمقام مقام تعليم
وارشاد .

(١) الشوكاني : نيل الأوطار ١٧٤/٢ .

٢ - ما رواه البخاري ، ومسلم وغيرهما عن أبي هريرة (رضي الله عنه) من حديث المسئء صلاته ، أن النبي (صلى الله عليه وسلم) قال له :

" ... ثم اركع حتى تطمئن راکعاً ، ثم ارفع حتى تعتدل قائماً ثم اسجد حتى تطمئن ساجداً ، ثم ارفع حتى تطمئن جالساً ، ثم اسجد حتى تطمئن ساجداً ... الحديث " . (١)

وجه الدلالة :

أمر الرسول (صلى الله عليه وسلم) بالطمأنينة في الركوع والطمأنينة في السجود ، يدل على وجوبها فيهما ، وذلك لمواظبته (صلى الله عليه وسلم) عليها فيهما مع أمره بهافي هذا الحديث ، ولأن ما شرع لاكمال ركن كان واجباً . (٢)

أما الطمأنينة في الرفع من الركوع ، وفي الجلسة بين السجدين ، فسنة ، وذلك لأنهما غير مقصودين لذاتهما ، وانما المقصود هو أداء الركن . (٣)

أجيب :

بأن النبي (صلى الله عليه وسلم) أمر المسئء في ملاته بالاعادة ، والاعادة لا تجب الا عند فساد الصلاة ، وفسادها انما يكون بفوات ركن من أركانها . ثم أن النبي (صلى الله عليه وسلم) أمره بالطمأنينة ومطلق الأمر يفيد الافتراض .

-
- (١) البخاري : الصحيح ٢٧٦/٢ - ٢٧٧ ، مسلم : الصحيح ١٠٦/٤ - ١٠٧ ،
أبوداود : السنن ٩٣/٣ - ٩٦ ، الترمذي : السنن ٢٠٩/٢ ،
ابن ماجة : السنن ٣٢٦/١ - ٣٢٧ .
(٢) الكاساني : بدائع الصنائع ١٦٢/١ ، ابن الهمام : فتح القدير
٢٦٢/١ ، ابن نجيم : البحر الرائق ٣١٦/١ ، ٣١٧ .
(٣) البابرقي : العناية ٢٦٢/١ .

ثالثا : من المعقول :

١ - " ولأن الركنية لا تثبت الا باليقين ، وانما ورد النسي بالركوع والسجود ، ومطلق الاسم يتناول الأدنى فبقيت الركنية بذلك القدر ، والزيادة على ذلك لا كمال ، ولكن ترك ما هو لا كمال الفريضة مما ليس بركن لا يفسده " . (١)

٢ - أن الطمأنينة في الركوع والسجود من باب اكمال الركن ، واكمال الركن واجب ، كاكمال القراءة بالفتحة ، فتكون الطمأنينة فيهما واجبة . (٢)

أدلة القائلين بالفريضة :

ذهب القائلون بالفريضة الى الاحتجاج بالسنة النبوية المطهرة .

من السنة :

١ - روى البخاري ، ومسلم وغيرهما عن أبي هريرة (رضي الله عنه) أن النبي (صلى الله عليه وسلم) قال للمسيء صلاته : " ... ثم اركع حتى تطمئن راکعاً ، ثم ارفع حتى تعتدل قائماً ، ثم اسجد حتى تطمئن ساجداً ، ثم ارفع حتى تطمئن جالسا ، ثم اسجد حتى تطمئن ساجداً الحديث " . (٣)

(١) السرخسي : المبسوط ١/١٨٩ .

(٢) الكاساني : بدائع الصنائع ١/١٦٢ .

(٣) البخاري : الصحيح ٢/٢٧٦ - ٢٧٧ ، مسلم : الصحيح ٤/١٠٦ - ١٠٧ ،

أبو داود : السنن ٣/٩٣ - ٩٦ ، الترمذي : السنن ٢/٢٠٩ ،

ابن ماجه : السنن ١/٣٣٦ - ٣٣٧ .

ورواه أيضا أبوداود ، والترمذي ، والنسائي عن رفاعه بن رافع
الزرقني (رضى الله عنه) . (١)

وجه الاستشهاد:

أمرُ الرسول (صلى الله عليه وسلم) للمسيء صلاته بالطمأنينة
فيها يفيد فرضيتها ، وأنها لا تسقط بحال ولا لسقطت عن المسيء
لجهله ، والجاهل كالناسي . (٢)

نوقش:

بأن الأمر بالطمأنينة هنا يحمل على وجوبها في الصلاة ، وليس
على فرضيتها . (٣)

أجيب :

بأن النبي (صلى الله عليه وسلم) حكم على صلاة الأعرابي بدون
الطمأنينة بأنها ليست صلاة ، ولا يحكم بفسادها الا لكون الطمأنينة
فيها فرضا ، وحمل الأمر هنا على الوجوب دون الفرضية لا قرينة تعدل
عليه ، لا سيما وأن مطلق الأمر يفيد الافتراض .

٢ - ما أخرجه البخاري عن سليمان قال : سمعت زيد بن وهب

قال : " رأى حذيفة رجلا لا يتم الركوع والسجود . قال : ما صليت
ولو مت على غير الفطرة التي فطر الله محمدا . (صلى الله عليه وسلم) " (٤)

(١) أبوداود: السنن ٩٩/٣-١٠٠ ، الترمذي : السنن ٢/٢٠٥ - ٢٠٨ ،

النسائي: السنن ٢/١٩٣

(٢) الموفق : المغني ١/٦٥٨ ، شمس الدين : الشرح الكبير ١/٦٤١ ،

النووي : الشرح على الصحيح ٤/١٠٨ ، ابن حجر : فتح الباري ٢/٢٧٩ ،

البهوتي : كشف القناع ١/٣٨٧

(٣) الكاساني : بدائع الصنائع ١/١٦٢ ، ابن نجيم : البحر الرائق ١/٣١٦

(٤) الصحيح ٢/٢٧٤ ، ٢٧٥

وجه الاستدلال :

يفيد هذا الحديث بأن الطمأنينة لازمة في الركوع والسجود ،
وأن الاخلال بها مبطل للصلاة ، ولا تبطل الصلاة الا بترك فرض فيها . (١)

٣ - ما رواه أبوداود ، والترمذي ، والنسائي ، وابن ماجه ،
وغيرهم عن أبي مسعود البصري قال : قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم)
: " لا تجزئ صلاة الرجل حتى يقيم ظهره في الركوع والسجود " . (٢)

وجه الدلالة :

دلالة هذا الحديث على فرضية الطمأنينة في الركوع والسجود ،
ظاهرة ، فبعد ما فيها لا تصبح الصلاة مجزية .

أعترض :

بأن نفي الاجزاء في هذا الحديث يحمل على نفي الاجزاء الكامل (٣)
بدليل قوله (صلى الله عليه وسلم) للمسيء صلاته : " ... فإذا
فعلت هذا فقد تمت صلاتك ، وما انتقصت من هذا شيئا فانما انتقصته
من صلاتك .. الحديث " (٤)

(١) " بتصرف " ابن حجر : فتح الباري ٢/٢٧٥ ، الشوكاني : نيل الأوطار
٢/٢٦٨ .

(٢) أبوداود : السنن ٣/٩٣ ، الترمذي : السنن ٢/١٢٤ ، النسائي : السنن
٢/١٨٣ ، ابن ماجه : السنن ١/٢٨٢ ، ابن خزيمة : الصحيح ١/٣٠٠ ،
الدارقطني : السنن ١/٣٤٨ .

(٣) ابن نجيم : البحر الرائق ١/٣١٦ .

(٤) هذا جزء من حديث أخرجه أبوداود في السنن ٣/٩٨ - ٩٩ عن
أبي هريرة (رضي الله عنه) . وأخرجه الترمذي : في السنن
٢/٢٠٥ - ٢٠٨ ، والنسائي : في السنن ٢/١٩٣ عن رفاعة بن رافع .
(رضي الله عنه) . قال الترمذي : حديث رفاعة بن رافع
حديث حسن .

٤ - مواظبة الرسول (صلى الله عليه وسلم) على الطمأنينة
في صلاته ، مع قوله : " ... صلوا كما رأيتموني أصلي .. الحديث " (١)
يدلان على فرضيتها في الصلاة . (٢)

الترجيح :

أرى - والله أعلم - أن الراجح ما ذهب اليه جمهور الفقهاء
(رحمهم الله تعالى) من القول بفرضية الطمأنينة في الصلاة ،
لدلالة الأحاديث عليها نصا ، مع الاتفاق على صحة بعض تلك
الأحاديث لورودها في الصحيحين ، ولدلالة بعض تلك الأحاديث على نفي
الصلاة عن ترك الطمأنينة ، ولا تبطل الصلاة الا بترك فرض فيها ،
ولدلالة بعضها على عدم الاجزاء بدون طمأنينة ، ولا تصبح الصلاة غير
مجزية الا بترك فرض فيها .

ثم ان أدلة المخالفين في توجيهها نظر ، فالمعلوم من الآية عندهم
انما هو المعنى اللغوي ، والمراد انما هو المعنى الشرعي ، لأن
الرسول (صلى الله عليه وسلم) ما جاء الا لبيان الأمور الشرعية
لا اللغوية ، ونحن متعبدون بالأمور الشرعية دون اللغوية ، ولا تعرف
هذه الأمور الا عن طريق النصوص الشرعية ، حيث جاءت السنة ببيانها ،
فيكون المعنى المقصود في الآية انما هو الركوع والسجود بطمأنينة .
أما أدلتهم من السنة ، فقد سبق نقاشها ، حيث لم يسلم لهم توجيههم
لتلك الأحاديث ، فهي تدل على لزوم الطمأنينة في الصلاة وأنها
لا تصح بدونها . والله أعلم .

-
- (١) هذا جزء من حديث أخرجه البخاري في الصحيح ٤٣٧/١٠ - ٤٣٨ عن مالك
بن الحويرث (رضي الله عنه) .
(٢) البهوتي : كشف القناع ٣٨٧/١ .

المبحث الثالث

الطهارة في الطواف

أجمع أهل العلم على أن الطهارة ليست شرطا لصحة السعي بين الصفا والمروة (١)، كما أجمعوا على أن الطهارة من سنة الطواف (٢) إلا أنهم اختلفوا في كونها شرطا لصحة الطواف على قولين :

القول الأول :

الطهارة واجبة في الطواف ، وليست شرطا لصحته ، وهو قول :
الحنفية في الصحيح من المذهب (٣) وأحمد في رواية (٤) وداود الظاهري (٥)

-
- (١) ابن المنذر : الإجماع ص ٦٣ .
 - (٢) ابن رشد : بداية المجتهد ٣٤٢/١ ، ٣٤٣ .
 - (٣) السرخسي : المبسوط ٣٨/٤ ، علاء الدين السمرقندي : تحفة الفقهاء ٣٩١/١ ، المرغيناني : الهداية مع البناية ٧٠٢/٣ ، الكاساني : بدائع الصنائع ١٢٩/٢ ، الزيلعي : تبیین الحقائق ٥٩/٢ ، ابن نجيم : البحر الرائق ١٩/٣ ، ويقابل هذا القول قول آخر أخذ به ابن شجاع وهو أن الطهارة في الطواف سنة .
 - أما الطهارة من النجاسة فهي سنة قولاً واحداً ، وذلك في القدر الذي لا يعنى عنه عادة ، وهو ما زاد على قدر الدرهم ، ولكن يكره للطائف أن يطوف وعليه نجاسة .
 - (٤) أبو يعلى : الروايتين والوجهين ٢٨٢/١ ، ٢٨٣ ، الموفق : المغني ٣٩٠/٣ ، شمس الدين : الشرح الكبير ٣٩٨/٣ ، ابن مفلح : الفروع ٥٠١/٣ ، ٥٠٢ ، المرداوي : الانصاف ١٦/٤ ، ابن مفلح : المبدع ٢٢١/٣ ، وما بعدها .
 - وقال الموفق : " فمتى طاف للزيارة غير متطهر أعاد ما كان بمكة فان خرج الى بلده جبره بدم . وكذلك يخرج في الطهارة من النجس " المغني ٣٩٠/٣ ، وانظر كذلك : شمس الدين : الشرح الكبير ٣٩٨/٣ .
 - (٥) النووي : المجموع ١٧/٨ ، النووي : الشرح على الصحيح ١٤٧/٨ .

وإذا كانت الطهارة ليست شرطا لصحة الطواف ، فإن الحنفية يقولون :
من طاف وهو محدث فإن طوافه صحيح . ولكن يستحب له الاعادة مادام بمكة
في الحدث الأصغر ، ويجب عليه الاعادة في الحدث الأكبر ، والحيض والنفاس ،
وذلك ليحصل الجبر بما هو من جنسه ، أما إذا لم يعد الطواف فعليـــــــــــــــــه
جابر (١) .

ويقول الحنابلة على هذه الرواية :
أن من طاف للزيارة على حدث عليه الاعادة مادام بمكة . أما إذا عاد
إلى بلده فعليه دم ليجبر ذلك النقص (٢) .

(١) وهذا الجابر يختلف باختلاف الطواف ، من قدوم ووداع وزيارة ،
وباختلاف الحدث من أصغر وجنابة وحيض ونفاس ، فإذا طــــــــــــــــاف
الطائف للقدوم أو الوداع على حدث أصغر عليه صدقة نصف صاع
من بر أو صاع من غيره . وإذا طاف على جنابة أو حيض ونفاس
عليه شاة . وخالف الطحاوي والسرخسي في طواف القدوم حيث قالوا :
لا شيء على من طاف للقدوم على حدث أصغر ، أو أكبر ، لأن من تركه
لا شيء عليه . فكذا إذا فعله على غير طهارة .

انظر: الخوارزمي : الكفاية ٤٥٩/٢ وما بعدها . ابن الهمام : فتح
القدير ٤٥٨/٢ ، البابرتي : العناية ٤٥٩/٢ .

ولأبي حنيفة رواية أخرى في طواف الوداع على حدث أصغر وهي أن عليه
شاة وهي رواية الكرخي ، والاصح ما تقدم من القول بمطلق الصدقة .
البنية ٧٠٦/٢ .
أما من طاف للزيارة على حدث أصغر فعليه شاة . ومن طاف على حدث
أكبر أو حيض أو نفاس فعليه بدنة .

(٢) أبو يعلى : الروايتين والوجهين ٢٨٢/١ ، الموفق : المغني ٣٩٠/٣ ،
شمس الدين : الشرح الكبير ٣٩٨/٢ .

وجه الاستدلال :

المأمور به في هذه الآية الطواف ، وهو لفظ ظاهر —
المعنى بين المراد ، يتحقق بمجرد الدوران حول البيت العتيق ، — من
المحدث والظاهر ، والطهارة ليست لازمة فيه ، والا لذكرت معه (١)

ويقول الأحناف :

اشتراط الطهارة لصحة الطواف ، يعد زيادة على النص ، والزيادة
على النص نسخ ، والكتاب لا يجوز نسخه بخبر الواحد ولا بالقياس . (٢)

ونوقش هذا الاستدلال من وجهين :

الأول :

آية الطواف هذه عامة يجب تخصيصها بالادلة الدالة على اشتراط
الطهارة في الطواف (٣)

(١) "بتصرف " : الجصاص : أحكام القرآن ٢٤٠/٣ ، السرخسي : المبسوط
٣٨/٤ ، الكاساني : بدائع الصنائع ١٢٩/٢ ، الزيلعي : تبیین
الحقائق ٥٩/٢ ، الخوارزمي : الكفاية ٤٥٨/٢ ، العيني : البناية
٧٠١/٣ .

ودلالة هذه الآية — عند الحنفية — على عدم اشتراط الطهارة في طواف
الزيارة ظاهرة وذلك لان الآية وردت في طواف القرض . أما دلالتها
على عدم اشتراط الطهارة في طواف القدوم انما هو بطريق الاولوية .
انظر: سدي جلي: الحاشية على الهداية والعناية (مع فتح القدير)
٤٥٩/٢ .

(٢) الجصاص : أحكام القرآن ٢٤٠/٣ ، السرخسي : المبسوط ٣٨/٤ ،
الكاساني : بدائع الصنائع ١٢٩/٢ ، الزيلعي : تبیین الحقائق
٥٩/٢ ، الخوارزمي : الكفاية ٤٥٨/٢ .
(٣) النووي: المجموع ١٨/٨ .

الثاني :

" أن الطواف بغير طهارة مكروه عند أبي حنيفة ، ولا يجوز حمل الآية على طواف مكروه لأن الله تعالى لا يأمر بالمكروه " (١)

ب - من السنة :

ما ثبت في الصحيحين وغيرهما من أمر النبي (صلى الله عليه وسلم) أم المؤمنين عائشة ، بأن تفعل ما يفعله الحاج ، ومنعها من الطواف ولفظه : " افعلي كما يفعل الحاج غير أن لا تطوفي بالبيت حتى تطهري " (٢) .

وجه الاستشهاد :

" رتب النبي (صلى الله عليه وسلم) منع الطواف على انتفاء الطهارة ، وهذا حكم وسبب ، وظاهره أن الحكم يتعلق بالسبب ، فيكون المنع لعدم الطهارة لا لعدم دخول المسجد ، وإنما لم يكن شرطاً كما قال الشافعي ، لأنه يلزم تقييد مطلق القطعي وهو وليطوفوا - بخبر الواحد ، وهو نسخ عندنا فلا يجوز " (٣) .
وإنما يثبت بخبر الواحد الوجوب ، لأنه يوجب العمل ، ولا يوجب علم اليقين (٤) .

(١) النووي: المجموع ١٨/٨ .

(٢) البخاري: الصحيح ٥٠٤/٣ ، ، مسلم: الصحيح ١٤٧/٨ ، ابن بلبان: الاحسان ٥٤/٦ .

(٣) ابن نجيم: البحر الرائق ١٩/٣ .

(٤) السرخسي: المبسوط ٣٨/٤ .

المناقشة :

لانسلم أن حديث أم المؤمنين عائشة (رضي الله عنها) يدل على وجوب الطهارة دون شرطيتها في الطواف ، بل فيه تصريح بكونها شرطا فيه ، حيث نهى النبي (عليه الصلاة والسلام) أم المؤمنين عن الطواف مادامت حائضا حتى تطهر ، والنهي يقتضي الفساد (١).

ج - من المعقول :

واستدلوا بالمعقول من وجهين :

الأول: يدل على عدم شرطية الطهارة :

الطواف والسعي ، والوقوف بعرفة عبادات لا يشترط فيها الاستقبال ، فذلك لا يشترط فيها الطهارة من الحدث (٢)

الثاني : يدل على وجوب الطهارة :

أن الطواف لما كان متريدا بين أصليين أحدهما : كونه ركنا من أركان الحج ، وأركانه لا يشترط لها الطهارة . والآخر : كونه متعلقا بالبيت ، وهذا يستدعي الطهارة كالملاة . ألحقناه بركن الحج فيكونه مجزئا بغير طهارة ، ألحقناه بالملاة فقلنا ان الطهارة واجبة فيه (٣)

(١) النووي : المجموع ١٨/٨ ، ابن حجر : فتح الباري ٥٠٥/٣ .

(٢) انظر : الموفق : الكافي ٤٣٤/١ ، ابن مفلح : المبدع ٢٢١/٣ .

(٣) السرخسي : المبسوط ٣٨/٤ ، الخوارزمي : الكفاية ٤٦٠/٢ .

ونوقش قياسهم الطواف على سائر أركان الحج :
بأنه قياس في مقابل النص ، فالطواف ورد فيه نص بخلاف بقية
الأركان ، ولا عبرة بهذا القياس .

ثم ان الطواف يختلف عن بقية أركان الحج بدليل أن الحنفية
قالوا بوجوب الطهارة فيه دون غيره من الأركان ، فقياسهم الطواف على
بقية الأركان قياس مع وجود الفارق (١) .

أدلة أصحاب القول الثاني :

استدل أصحاب هذا القول بأدلة من السنة النبوية المظهرة ،
والمعقول .

أ- من السنة :

١- روى البخارى ومسلم من حديث أم المؤمنين عائشة (رضي الله
عنها) أنها قالت : " أن أول شيء بدأ به النبي (صلى
الله عليه وسلم) حين قدم مكة أنه توضأ ثم طاف بالبيت
... الحديث " (٢) .

وما رواه مسلم عن جابر بن عبد الله (رضي الله عنهما)
أن النبي (صلى الله عليه وسلم) قال : " لتأخذوا مناسككم
فاني لا أدري لعلي لا أحج بعد حجتي هذه " (٣) .

(١) "بتصرف" النووي : المجموع ١٨/٨ .

(٢) البخاري : الصحيح ٤٩٦/٣ ، مسلم : الصحيح ٢١٩/٨ ، ٢٢٠٠ .

(٣) الصحيح ٤٤/٩ ، ٤٥ .

وجه الدلالة :

طواف الرسول (صلى الله عليه وسلم) بالبيت العتيق
على طهارة ، بيان لمجمل الكتاب بالسنة الفعلية ، وفعل الرسول
(عليه الصلاة والسلام) للطهارة قبل الطواف ، وقوله - لتأخذوا
عني مناسككم - دليل على وجوبها ، فان كل فعل فعله (عليه الصلاة
والسلام) في حجة الوداع واجب الا مقام الدليل فيه على عدم
وجوبه . (١)

نوقش :

بعدم تسليم الاجمال في الآية ، وذلك لأن الطواف اسم للدوران
حول البيت العتيق (٢)

وأىضا لا يسلم بدلالة حديث أم المؤمنين عائشة (رضي الله عنها)
على شرطية الطهارة ، وذلك لأن كل ما فيه أن الرسول (عليه الصلاة
والسلام) توضأ قبل أن يطوف ، وفعله ذلك يحتمل أن يكون على وجه
الاستحباب (٣) .

(١) النووي : المجموع ١٨/٨ .

وقول النووي بوجوب الطهارة هنا مخالف لقول الحنفية ،
فان الطواف لا يصح بدون الطهارة في مذهبه ، بخلاف الحنفية
فان الطواف يصح عندهم بدونها ، فيكون مراده بالوجوب الشرطية ،
وان تجوز في العبارة .

(٢) العيني : عمدة القاري ٢٨٥/٩

(٣) " المرجع نفسه " .

أجيب :

بأننا لانسلم أن الطواف ما هو الا دوران حول البيت العتيق ، بل ان هذا القول أقرب الى اللفظة منه الى الشرع . والطواف المراد في الآية هو الطواف الشرعي أي الحقيقة الشرعية ، وهي لا تتحقق الا باستكمال مطلوباتها شرعا من طهارة وغيرها كالصلاة .

ثم انا لاندعي أن حديث أم المؤمنين عائشة (رضي الله عنها) يدل بمفرده على شرطية الطهارة . ولكن مع قوله (صلى الله عليه وسلم) - لتأخذوا مناسككم - يدل على ذلك (١) .

٢- ما أخرجه البخاري ومسلم عن أم المؤمنين عائشة (رضي الله عنها) أن النبي (صلى الله عليه وسلم) قال لها حينما حاضت في الحيض : " ... فاقضي ما يقضي الحاج غير أن لا تطوفي بالبيت حتى تغتسلي ... الحديث " واللفظ لمسلم (٢)

وجه الاستدلال :

نهى النبي (صلى الله عليه وسلم) أم المؤمنين عن الطواف حتى تغتسل ، والنهي في العبادات يقتضي الفساد ، وهذا تصريح باشتراط الطهارة من الحيض عند الطواف وفي معناه الجنابة والحائض لا تصلي الا بماء (٣) .

(١) النووي: المجموع ١٨/٨ ، ابن حجر: فتح الباري ٤٩٧/٣ .

(٢) البخاري : الصحيح ٥٠٤/٣ ، مسلم : الصحيح ١٤٦/٨ ، ١٤٧ .

(٣) النووي: المجموع ١٨/٨ ، ابن حجر : فتح الباري ٥٠٥/٣ .

أعترض:

يَأْن "الحائض إنما منعت من الطواف على غير طهارة تنزيهاً
للمسجد عن النجاسات - ولأمره (صلى الله عليه وسلم) الحيض
بالاعتزال في العيدين " (١)

أجيب :

بأن منع النبي (صلى الله عليه وسلم) للحائض عن دخول المسجد
انما هو لعدم الطهارة لاخشية تلويثالمسجد بدليــــــــــــــل
أن النبي (صلى الله عليه وسلم) قال للحائض : حتى تغتسلـــــــــــــي
ولم يقل حتى ينقطع دمك (٢) .

٣ - مارواه الترمذي والدارمي ، وابن خزيمة ، وأبو عبد الله
الحاكم ، وأبونعيم ، والبيهقي ، عن عبد الله بن عباس (رضي
الله عنهما) : " أن النبي (صلى الله عليه وسلم) قال :
" الطواف حول البيت مثل الصلاة إلا أنكم تتكلمون فيه ، فمن تكلم
فيه فلا يتكلم إلا بخير " . واللفظ للترمذي (٢) .

(١) العيني : عمدة القاري ٢٩٢/٩ ، ٢٩٣ .

وما ذكره العيني هنا مخالف لما قاله ابن نجيم في البحر الرائق ١٩/٢ حيث قال : " ... فيكون المنع لعدم الطهارة ، لا لعدم دخول المسجد ... الخ " وهذا الذي ارى أن الحنفية يقولون به . لان قولهم بوجوب الطهارة انما هو نتيجة لأخذهم بهذا الخبر . وخبر الواحد يوجب العمل لا العلم عندهم .

(٢) النووي: المجموع ١٨/٨.

(٣) الترمذي: السنن ٣٣/٤ ، الدارمي : السنن ٤٤/٢ ، ابن خزيمة :
الصحيح ٢٢٢/٤ ، ابو عبد الله الحاكم : المستدرک ٤٥٩/١ ، أبو نعیم :
حلیة الأولیاء ١٢٨/٨ ، البیهقی : السنن الکبری ٨٧/٥ .

وجه الاستشهاد :

شبه النبي (صلى الله عليه وسلم) الطواف بالصلاة وليس بـ
ذاتينهما مشابة ، فان ذات الطواف مناف للصلاة ، فكان الشبه بينهما
في الحكم ، بدليل قوله (صلى الله عليه وسلم) - الا أنكم تتكلمون
فيه - ومن أحكام الصلاة عدم صحتها الا بطهارة ، فيكون الطواف
كذلك .

ونوقش من عدة أوجه :

الأول :

هذا الحديث لم يصح مرفوعا ، حيث حكى العيني : أن يحيى
ابن معين ضعف هذا الحديث وقال أنه منقطع (١) وضعفه أيضا النووي (٢)
وابن التركماني حيث قال: ان في سنده عطاء بن السائب ، وهو متكلم
فيه حيث اختلط آخر عمره (٣) .
ورجح وقفه : النسائي ، والبيهقي ، وابن الصلاح والمنذرى (٤) ،
والنووي (٥) .

-
- (١) البناية ٧٠٢/٣
 - (٢) المجموع ١٤/٨ ، ١٨
 - (٣) الجوهر النقي : ٨٥/٥
 - (٤) ابن حجر: تلخيص الحبير ١/١٢٩
 - (٥) المجموع ١٤/٨ ، ١٨ ، ابن حجر : تلخيص الحبير ١/١٢٩

الوجه الثاني :

وعلى التسليم بصفة هذا الحديث فانا لانسلم أن الشبه بينهما في الحكم . بل الشبه في الثواب ، بدليل أن الكلام يفسد الصلاة ، دون الطواف ، والمشي الذي لا يحصل الطواف الا به يفسد الصلاة (١) .

أما قوله (الا أنكم تتكلمون فيه) كلام مستأنف قاله (صلى الله عليه وسلم) لبيان أن الكلام مباح في الطواف (٢) .

الوجه الثالث :

وعلى التسليم بان الشبه بينهما في الحكم ، فلا يدل هذا الحديث على شرطية الطهارة ، وذلك لأن القول بشرطيتها يعد نسخا لاطلاق الكتاب بخير الواحد ، وهذا لا يجوز (٣) .

وأجيب عن هذه المناقشة :

عن الوجه الأول :

صح حديث عبد الله بن عباس (رضي الله عنهما) ابن السكن ، وابن خزيمة ، وابن حبان ، كما نقل عنهم الحافظ ابن حجر (٤) .

-
- (١) السرخسي : المبسوط ٣٨/٤ ، الكاساني : بدائع الصنائع ١٢٩/٢ ، ابن الهمام : فتح القدير ٤٦٠/٢ ، ابن نجيم : البحر الرائق ١٩/٣ ، الخوارزمي : الكفاية ٤٦٠/٢ ، ٤٦١ ، العيني : البناية ٧٠١/٣ ، الزيلعي : تبیین الحقائق ٥٩/٢ ، العيني : عمدة القاري ٢٨٥ / ٩ ، ابن التركماني : الجوهر النقي ٨٧/٥ .
- (٢) ابن الهمام : فتح القدير ٤٦٠/٢ .
- (٣) المرجع نفسه ٤٥٩/٢ .
- (٤) تلخيص الحبير ١٢٩/١ .

والسائب انما اختلط آخر عمره ، وسفيان الثوري روى عنه قبل
اختلاطه بالاتفاق ، وأخرجه ابو عبد الله الحاكم ، وقال: صحيح الاسناد (١)
ووافقه الذهبي على ذلك (٢) .

ثم ان السائب بن عطاء لم ينفرد برفع هذا الحديث كما قال
الترمذي ، بل وافقه في ذلك ثقتان هما ، ابراهيم بن ميسرة (٣) ،
والحسن (٤) بن مسلم (٥) .

-
- (١) ابن حجر : تلخيص الحبير ١/١٣٠ ، المستدرك ١/٤٥٩ .
(٢) تلخيص المستدرك مع المستدرك ١/٤٥٩ .
(٣) هو : ابراهيم بن ميسرة الطائفي ، روى عن أنس بن مالك ،
وطاوس . روى عنه ايوب ، وابن جريج ، والثوري ، وابن عيينة ،
وثقه ابن عيينة ، واحمد بن حنبل ، ويحيى بن معين ، توفسي
سنة اثنتين وثلاثين ومائة . انظر :
ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ١ ق ١٣٣/١ ، ١٣٤ ، ابن شاهين :
تاريخ أسماء الثقات ص ٥٩ ، العجلي : تاريخ الثقات ص ٥٥ ، خليفة
الطبقات ص ٢٨٢ ، البخاري : التاريخ الكبير ١ ق ٢٢٨/١ ، ابن
حجر : تقريب التهذيب ١/٤٤ ، الذهبي : العبر ١/١٣٥ ، الذهبي :
سير اعلام النبلاء ٦/١٢٣ .
(٤) هو : الحسن بن مسلم بن يناق المكي ، سمع مجاهد ، وطاوس ، وابن
جبير . سمع منه الحكم بن عتيبة ، وابن جريج ، وسليم بن
التيمي . وثقه يحيى بن معين ، وأبو زرعة ، وقال فيه ابو حاتم :
صالح الحديث . توفي بعد المائة بقليل . انظر :
ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ١ ق ٣٦/٢ ، ابن شاهين : تاريخ أسماء
الثقات ص ٩٢ ، البخاري : التاريخ الكبير ١ ق ٣٠٦/٢ ، ابن حجر :
تقرير التهذيب ١/١٧١ .
(٥) ابن حجر : تلخيص الحبير ١/١٣٠ ، اللباني : ارواء الغليل
١/١٥٦ .

وترجيح من رجح الوقف على الرفع ، مخالف لما جرت عادتهم عليه ،
من الحكم بالرفع ، لاسيما وان الرافع ثقة صدوق (١) .

فحديث ابن عباس صحيح مرفوعا ، ولا يعمله أنه جاء موقوفاً في
بعض الطرق (٢) .

وعلى التسليم بأنه لم يصح الا موقوفاً ، فإنه يدل على شرطية
الطهارة ، لانه قول صحابي اشتهر ، ولم يخالفه أحد من الصحابة (٣)

الوجه الثاني :

الكلام لا يفسد الطواف لاستثنائه من الحكم بالنص ، أما المشي
فانه ذات الطواف ، ونحن لم نقل الشبه بينهما في الذات ، بل الشبه
في الحكم . أما قولهم أنه استثناء منقطع مستأنف ، لا يسلم لهم . ونحن
نقول لو لم يستثن اباحة الكلام فيه لقلنا بالمنع تشبيهاً بالصلاة .

الوجه الثالث :

قولكم هذا على أصلكم في الزيادة على النص ، ولا نسلم به .

ب - من المعقول :

لما كان الطواف عبادة تتعلق بالبيت ، كانت الطهارة شرطاً فيه
كالصلاة (٤) .

-
- (١) ابن حجر: تلخيص الحبير ١/١٢٩ .
 - (٢) اللباني : ارواء الغليل ١/١٥٨ .
 - (٣) النووي: المجموع ٨/١٨ .
 - (٤) الموفق : المغني ٣/٣٩٠ ، شمس الدين : الشرح الكبير ٣/٣٩٨ ،
ابن مفلح : المبدع ٣/٢٢١ .

الراجع

أرى أن الرأج - والله أعلم - مذهب اليه الجمهور ، لقوة أدلتهم ، فالطهارة في الطواف أخذت عن النبي (صلى الله عليه وسلم) فعلا وقولا ، حيث تطهر قبل أن يطوف ، وجاء في الصحيح (لتأخذوا عنى مناسككم) فكل عمل قام به (عليه الصلاة والسلام) في حجة الوداع لازم الا ما قام دليل على عدم لزومه ، وحديث أم المؤمنين عائشة الوارد في نهى الحائض عن الطواف حتى تغتسل يؤكّد شرطية الطهارة ، وقوله (عليه السلام) : الطواف مثل الصلاة ... الخ ثبت أنه صحيح مرفوعا ، ثم ان الطواف المعتبر هو الطواف الشرعي لامطلق الطواف ، وقد تضافرت الأدلة على طلب الطهارة فيه فصح أنه لا يكون طواف شرعا الا بالطهارة .

أما أدلة الحنفية ، فان في الآية عموما مخصصا بالاحاديث الدالة على اشتراط الطهارة ، أما قصرهم دلالة حديث أم المؤمنين في الحيض على الوجوب دون الشرطية ، مخالف لصريح الحديث حيث دل على الشرطية ، لأن النبي (صلى الله عليه وسلم) نهى عائشة عن الطواف حتى تغتسل ، والنهي في العبادات يقتضي الفساد .

المبحث الرابع

ستر العورة في الطواف

ذهب الفقهاء (رحمهم الله تعالى) الى أن ستر العورة لازم في الطواف بالبيت العتيق ، الا أنهم اختلفوا في مرتبة هذا اللزوم على قولين :

أحدهما :

ستر العورة واجب ، وليس بشرط ، فلو طاف الطائف عاريا ، فطوافه صحيح ، ولكن عليه الاعادة مادام بمكة ، وان عاد الى أهله جبره بدم .
وقال بهذا القول : الحنفية (١) وأحمد بن حنبل في رواية عنه (٢)

والثاني :

ستر العورة شرط لصحة الطواف ، وهذا ما أخذ به : المالكية (٣) والشافعية (٤) والحنابلة في المشهور عن أحمد (٥) .

-
- (١) الجصاص : أحكام القرآن ٢٤٠/٣ ، السرخسي : المبسوط ٣٩/٤ ،
الكاساني : بدائع الصنائع ١٢٩/٢ ، الزيلعي : تبیین الحقائق ٥٩/٢ ،
ابن نجيم : البحر الرائق ٢٠/٣ ، العيني : عمدة القاري ٢٦٦/٩ ،
ظفر احمد العثماني : اعلاء السنن ٨٧/١٠ .
- (٢) الموفق : المغني ٣٩٠/٣ ، الموفق : المقنع ٤٤٥/١ ، الموفق : الكافي ٤٣٣/١ ، ٤٣٤ ، شمس الدين : الشرح الكبير ٣٩٨/٣ ، ابن مفلح :
المبدع ٢٢١/٣ ، المرداوي : الانصاف ١٧/٤ .
- (٣) خليل : المختصر ص ٧٧ ، الخطاب : مواهب الجليل ٦٨/٣ ، الخرشي :
الشرح على المختصر ٣١٣/٢ ، الدردير : الشرح الكبير ٣١/٢ ،
المواق : التاج والاكلیل ٦٧/٣ ، الآبي الازهري : جواهر —
الاكلیل ١٧٣/١ ، الزرقاني : الشرح على المختصر ٢٦٢/٢ .
- (٤) الشيرازي : المذهب ١٤/٨ ، النووي : المجموع ١٩/٨ ، النووي :
الشرح على الصحيح ١١٦/٩ ، النووي : المنهاج ٤٨٥/١ ، ابن حجر :
فتح الباري ٤٨٣/٣ ، الشرييني : مغني المحتاج ٤٨٥/١ ، الرملی :
نهاية المحتاج ٢٧٨/٣ ، الجلال المحلي : الشرح على المنهاج ١٠٣/٢ ،
ابو عبد الله العثماني : رحمة الامة ص ١٤١ .
- (٥) الموفق : المغني ٤٤٥/١ ، الموفق : الكافي ٤٣٣/١ ، الموفق : (=)

الأدلة :

أدلة الحنفية ومن وافقهم :

انتصر أصحاب هذا القول بأدلة من الكتاب ، والسنة ،

والمعقول :

أولاً : من الكتاب :

قال تعالى : ﴿ ... وَلِيَطُوفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ ﴾ (١)

وجه الدلالة :

أن هذه الآية دلت على فرضية طواف الافاضة على أى وجه حصل ،
فالطائف عريانا يقال له طائف بالبيت ، فلا يصح اشتراط ستر العورة فيه ،
لعدم وروده فيها (٢)

يقول الحنفية :

أن القول باشتراط ستر العورة في الطواف زيادة على النص ، وهي

نسخ ، فلا يثبت بخبر الواحد (٣) .

(=) المغني ٣/٣٩٠ ، شمس الدين: الشرح الكبير ٣/٣٩٨ ، المجد ابن

تيمية : المحرر ١/٢٤٣ ، ابن مفلح : المبدع ٣/٢٢١ ، ابن

هيبيرة : الافصاح ١/١٨٤ ، المرداوي : الانصاف ٤/١٦ ، ١٧ ،

البهوتي : شرح منتهى الارادات ٢/٥٣ ، البهوتي : كشف القناع

٢/٤٨٣ ، ٤٨٥ .

(١) الحج : آية (٢٩) .

(٢) الجصاص : أحكام القرآن ٣/٢٤٠ ، الكاساني : بدائع الصنائع

٢/١٢٩ ، ظفر أحمد العثماني : اعلاء السنن ١٠/٨٨ .

(٣) الجصاص : أحكام القرآن ٣/٢٤٠ ، الكاساني : بدائع الصنائع

٢/١٢٩ ، الزيلعي : تبیین الحقائق ٢/٥٩ ، ظفر احمد العثماني :

اعلاء السنن ١٠/٨٨ .

نوقش وجه الدلالة :

يأن المراد بالطواف في الآية الطواف الشرعي أي الحقيقة الشرعية ، والحقيقة الشرعية لا تتحقق إلا باستكمال مطلوباتها شرعاً من ستر العورة وغيره كالصلاة . فالطواف الذي يستدلون له هنا هو أقرب إلى اللغة منه إلى الشرع .

وأيضا فإن آية الطواف هذه عامة يجب تخصيصها بالأدلة الواردة في ستر العورة من السنة (١) .

وأيضا فإن طواف الطائف وهو عريان مكروه عند الحنفية ، ولا ينبغي حمل الطواف في هذه الآية على الطواف المكروه ، لأن الله تعالى لا يأمر بالمكروه (٢) .

ثانياً : من السنة :

مارواه البخاري ، ومسلم وغيرهما من حديث أبي هريرة (رضي الله عنه) أن النبي (صلى الله عليه وسلم) أمر أبابكر حين بعثه في الحجة التي قبل حجة الوداع ، ألا يحج بعد العام مشرك ولا يطوف بالبيـت عريان (٣)

وجه الاستدلال :

أن حديث أبي هريرة (رضي الله عنه) هذا يفيد وجوب ستر العورة في الطواف لأنه خبر واحد ، وهو يفيد العمل لا العلم (٤) .

(١) النووي: المجموع ١٨/٨ .

(٢) نفس المرجع .

(٣) البخاري: الصحيح ٤٨٣/٣ ، مسلم: الصحيح ١١٥/٩-١١٦ ، ابوداود :

السنن ٤٢١/٥ ، النسائي : السنن ٢٣٤/٥ .

(٤) ابن نجيم: البحر الرائق ٢٠/٣ ، ظفر احمد العثماني: اعلاء

السنن ٨٧/١٠

أجيب :

بأن النبي (صلى الله عليه وسلم) نهى عن الطواف والطائف عريان ،
والنهى في العبادات يقتضي الفساد ، فلا يصح طواف العريان .

ثالثا : من المعقول :

الطواف عبادة لا يشترط فيها الاستقبال ، فلا يشترط فيها الستر ،
كالوقوف بعرفة ، والسعي (١) .

أدلة الجمهور :

وللجمهور أدلة على شرطية ستر العورة من السنة ، والمعقول .

أولا : من السنة :

١- مارواه البخاري ، ومسلم وغيرهما عن أبي هريرة (رضي الله عنه)
أن النبي (صلى الله عليه وسلم) أمر أبا بكر حين بعثه فـي
الحجة التي قبل حجة الوداع ألا يحج بعد العام مشرك ، ولا يطوف
بالبیت عريان (٢) .

وجه الدلالة :

نهى النبي (صلى الله عليه وسلم) عن الطواف بالبیت عريان
والنهى في العبادات يقتضي الفساد ، فكان الستر شرطا لصحة
الطواف .

أجيب :

بعدم تسليم دلالة هذا الحديث على شرطية ستر العورة في الطواف ،

(١) انظر: الموفق : الكافي ٤٣٤/١ ، ابن مفلح : المبدع ٢٢١/٣ .

(٢) البخاري : الصحيح ٤٨٣/٣ ، مسلم : الصحيح ١١٥/٩ ، ١١٦ ،

ابوداود : السنن ٤٢١/٥ ، النسائي : السنن ٢٣٤/٥ .

وانما يدل على وجوب الستر وان كشفها محرم ، ومن ادعى الشرطية فعليه الدليل (١) .

٢ - ما أخرجه الترمذي عن عبد الله بن عباس (رضي الله عنهما)
أن النبي (صلى الله عليه وسلم) قال: " الطواف بالبيت مثل
الصلاة إلا أنكم تتكلمون فيه ، فمن تكلم فيه فلا يتكلم إلا بخير " (٢)

وجه الاستشهاد :

شبه الرسول (صلى الله عليه وسلم) الطواف بالصلاة
 في جميع الأحكام ، ولم يستثن منها الا اباحة الكلام في الطواف
 دون الصلاة ، ومن أحكام الصلاة عند الحنفية وغيرهم اشتراط ستر
 العورة فيها ، فكذاك تكون شرطا لصحة الطواف .

ونوقش من ثلاث وجوه (۳):

الاول :

آن حدیث عبد اللہ بن عباس لم یصح مرفوعا ، وانما صح
موقوفاً علی عبد اللہ بن عباس (۴) .

- (١) ظفر احمد العثماني: اعلاء السنن ٨٧/١٠.
- (٢) الترمذي: السنن ٣٣/٤ .
- (٣) سبق ايراد هذه المناقشة ، والاجابة عليها بالتفصيل في مبحث الطهارة في الطواف . انظر ١٩٥ - ١٩٨ من هذه الرسالة .
- (٤) ابن التركماني : الجوهر النقي ٨٥/٥ ، النووي: المجموع ١٤/٨ ، ١٨٠ ، العين: البناية ٧٠٢/٣ .

الثاني :

لو سلم بصفة رفع حديث ابن عباس ، فانا لانسلم أن الشبه —
بينهما في الاحكام ، بل الشبه في الثواب ، وذلك لأن التشبيه لاعموم له ،
والا لاحتيج الى التحليل والتسليم (١) .

الثالث :

وعلى القول بأن الشبه بينهما في الحكم فلا يدل على شرطية
الستتر ، لان القول بشرطيته يعد نسخا لاطلاق الكتاب بخبر الواحد ،
وهذا لا يجوز (٢) .

وأجيب عن هذه المناقشة :

عن الأول :

بأن الحافظ ابن حجر قد نقل من ابن السكن ، وابن خزيمة ،
وابن حبان قولهم بصفة رفعه (٣) .

وعن الثاني :

بأن الشبه بينهما في الحكم بدليل استثناء الكلام ، ولولم
يستثنه المصطفى (صلى الله عليه وسلم) لقلنا بعدم جوازه .

وعن الثالث :

بأن هذا على قول الحنفية في الزيادة على النص ، ولانسلم به .

-
- (١) السرخسي : المبسوط ٣٨/٤ ، الكاساني : بدائع الصنائع ١٢٩/٢ ،
الزيلعي : تبیین الحقائق ٥٩/٢ ، ابن الهمام : فتح القدير ٤٦٠/٢ ،
ابن نجيم : البحر الرائق ١٩/٣ ، الخوارزمي : الكفاية ٤٦١، ٤٦٠/٢ ،
العينی : البناية ٧٠١/٣ ، ابن التركماني : الجوهر النقي ٨٧/٥ ،
العينی : عمدة القاري ٢٨٥/٩ .
(٢) ابن الهمام : فتح القدير ٤٥٩/٢ .
(٣) تلخیص الحبير ١٢٩/١ .

ثانياً: من المعقول :

لما كان الطواف عبادة تتعلق بالبيت ، والبدن ، كان ستر العورة فيه شرطاً لصحته كالصلاة (١) .

الترجيح

القول باشتراط ستر العورة في الطواف ، وان طواف العريان القادر على الستر غير مجزئ* هو الأولى ، فقد ثبت في الصحيحين ان النبي (عليه الصلاة والسلام) نهى ان يطوف الطائف بالبيت عريانا ، والنهي في العبادات يقتضي الفساد . ثم انه ثبت أن النبي (صلى الله عليه وسلم) شبه الطواف بالصلاة الا أنه اباح الكلام فيه . ومن أحكام الصلاة عند المخالف اشتراط ستر العورة لها فكذلك الحال في الطواف . والعلم عند الله .

(١) الموفق : المغني ٣/٣٩٠ ، شمس الدين : الشرح الكبير ٣/٣٩٨ ، ابن مفلح : المبدع ٣/٢٢١ ، الموفق : الكافي ١/٤٣٣ .

المبحث الخامس

الترتيب في الطواف (١)

الأصل أن يجعل الطائف البيت عن يساره في الطواف . هذا هو المنقول من فعل النبي (صلى الله عليه وسلم) وقوله . ، وفعل أصحابه من بعده ، وهو المتعارف عليه عملا ونقلًا لدى المسلمين أجيالا تلو الأجيال .
أما إذا خالف الطائف هذه الهيئة ، وجعله عن يمينه أو طاف القهقري فهذا مما تنازع فيه أهل العلم على قولين :

الأول :

الترتيب في الطواف واجب ، وليس بشرط ، وأخذ بهذا الحنفية في الصحيح عندهم (٢) .

فلو طاف الطائف منكسا بأن جعل البيت الحرام عن يمينه ، ثم اتجه نحو الركن اليماني ، وأكمل سبعا ، كان طوافه معتدا به في حكم التحلل ، ولكن عليه الاعادة مادام بمكة ، فإن رجع إلى أهله ولم يعد فعليه دم (٣) .

(١) الأصل في لفظ الترتيب ، أنه يعني متقدما ومتأخرا ولكن مرادهم هنا هو بيان موقف الطائف من الكعبة هل يجعلها عن يساره أو عن يمينه .

(٢) الجصاص : أحكام القرآن ٣/٢٤٠ ، السرخسي : المبسوط ٤/٤٤ ، الكاساني : بدائع الصنائع ٢/١٣٠ ، الزيلعي : تبیین الحقائق ٢/٥٩ ، الموصلي : الاختيار ١/١٥٤ ، الحصكفي : الدر المختار ٢/٤٦٨ .
ويقابل هذا القول قولان آخران :
قول بسنية الترتيب . انظر الكاساني : بدائع الصنائع ٢/١٣١ ، ابن عابدين حاشية رد المحتار ٢/٤٦٨ .

وقول بفرضيته : انظر : ابن عابدين حاشية رد المحتار ٢/٤٦٨ .

(٣) السرخسي : المبسوط ٤/٤٤ ، الكاساني : بدائع الصنائع ٢/١٣١ ، الزيلعي : تبیین الحقائق ٢/٥٩ ، الموصلي : الاختيار ١/١٥٤ .

القول الثاني :

الترتيب شرط لصحة الطواف . وهذا ماذهب اليه : المالكية (١)
والشافعية (٢) والحنابلة (٣) .

الأدلة

أدلة القول الأول ومناقشتها :

لهؤلاء أدلة من الكتاب ، والسنة ، والمعقول .

١- من الكتاب :

قوله تعالى : " ... وَلِيَطُوفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ " (٤) .

-
- (١) سحنون : المدونة ٣١٧/١ ، خليل: المختصر (٧٧) الحطاب :
مواهب الجليل ٦٩/٣ ، الدردير : الشرح الكبير ٣١/٢ ، المواق :
التاج والاكلیل ٦٩/٣ ، الخرشي : الشرح على المختصر ٣١٤/٢ ،
الزرقاني : الشرح على المختصر ٢٦٣/٢ ، الابي الازهري: جواهر
الاکلیل ١٧٣/١
- (٢) الشافعي: الام ١٩٤/٢ ، الثاشي : حلية العلماء ٢٨١/٣ ، الشيرازي
المهذب ٣٠/٨ ، الشيرازي: التنبيه ص ٧٥ ، النووي: روضة
الطالبين ٧٩/٣ ، النووي : المنهاج ٤٨٥/١ ، النووي: المجموع
٣٢/٨ ، الشربيني : مغني المحتاج ٤٨٥/١ ، الرملي : نهاية
المحتاج ٢٨٠/٣
- (٣) الموفق : المغني ٣٩٩/٣ ، الموفق : الكافي ٤٣٤/١ ، الموفق:
المقنع ٤٤٤/١ ، ٤٤٥ ، شمس الدين: الشرح الكبير ٤٠٢/٣ ، ٣٨٥ ، ٣٩٦ ،
المجد ابن تيمية : المحرر ٢٤٣/١ ، ابن مفلح : الفروع : ٤٩٩/٣ ، ٥٠٠ ،
المرداوي : الانصاف ٧/٤ ، ١٥٠ ، ابن مفلح: المبدع ٢٢٠/٣ ، البهوتي:
كشاف القناع ٤٨٢/٢ ، ٤٨٥ ، البهوتي: شرح منتهى الارادات ٥٣/٢
- (٤) الحج : آية (٢٩) .

وجه الاستدلال :

دلت هذه الآية على فرضية طواف الزيارة ، وأنه يقع موقع الجواز على أيوجه حصل ، سواء جعل البيت عن يساره أو يمينه (١)

قال الاحناف :

أن القول باشتراط الترتيب في الطواف زيادة على النص ، والزيادة على النص غير جائزة الا بمثل مايجوز به النسخ (٢) .

نوقش وجه الاستدلال :

بأن هذه الآية " مجملة " وجاءت السنة النبوية ببيانها ، حيث طاف الرسول (صلى الله عليه وسلم) مرتبا فجعل البيت عن يساره ، وقد قال (صلى الله عليه وسلم) : لتأخذوا مناسككم (٣) فكان الترتيب متعينا (٤) .

٢- من السنة :

مارواه مسلم والنسائي والبيهقي عن جابر بن عبد الله (رضي الله عنهما) أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) لما قدم مكة أتى الحجر فاستلمه ثم مشى على يمينه فرمل ثلاثا ومشى أربعاً (٥) .

-
- (١) الجصاص : احكام القرآن ٢٤٠/٣ ، السرخسي : المبسوط ٤٤/٤ ، الكاساني بدائع الصنائع ١٣١/٢ ، الزيلعي : تبیین الحقائق ٥٩/٢ .
- (٢) الجصاص : احكام القرآن ٢٤٠/٣ ، الزيلعي : تبیین الحقائق ٥٩/٢ .
- (٣) هذا جزء من حديث جابر بن عبد الله (رضي الله عنهما) أخرجه مسلم في الصحيح ٤٤/٩ ، واللفظ له وأبو داود في السنن ٤٤٥/٥ ، ٤٤٦ ، والنسائي في السنن ٢٧٠/٥ ، وابن ماجه في السنن ١٠٠٦/٢ ، والبيهقي في السنن الكبرى ١٣٠/٥ .
- (٤) شمس الدين الشرح الكبير ٣٨٥/٣ ، ابن مفلح : المبدع ٢٢٠/٣ .
- (٥) مسلم : الصحيح ١٩٦/٨ ، النسائي : السنن ٢٢٨/٥ ، البيهقي : السنن الكبرى ٩٠/٥ .

وجه الدلالة :

طواف الرسول (عليه الصلاة والسلام) على هذه الكيفية دليـــــــــــــــــل
على وجوب الترتيب في الطواف (١)

أجيب :

بأن طواف الرسول (عليه السلام) مرتباً مع قوله : " لتأخذوا
مناسككم " (٢) يدل على شرطية الترتيب في الطواف إلا أن يقيــــــــــــــــوم
دليل على خلاف ذلك .

٣ - من المعقول :

أن العلة من الطواف بالبيت العتيق تعظيم البقعة . والتعظيم
يحصل سواء بدأ الطائف من يسار الحجر أو يمينه (٣) .

أعترض :

بأن هذا التعظيم أمر شرعي ولا يعرف إلا من طريق الشرع .
والشرع جاء بكيفية التعظيم المقبول . وهو أن يبدأ من يمين الحجر
الأسود لا يساره .

أدلة القول الثاني :

ذهب أصحاب هذا القول إلى الاستدلال بالسنة المطهرة ، والمعقول .

١- من السنة :

مارواه مسلم ، والنسائي ، والبيهقي ، عن جابر بن عبد الله
(رضي الله عنهما) أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) لما قدم

(١) السرخسي : المبسوط ٤/٤٤ ، الكاساني : بدائع الصنائع ٢/١٣١ .

(٢) سبق تخريجه ص / ١٩١ ، ٢٠٩ .

(٣) السرخسي : المبسوط ٤/٤٤ .

مكة أتى الحجر فاستلمه ثم مشى على يمينه ، فرمل ثلاثا ومشى
أربعاً (١) .

ما أخرجه مسلم ، وأبو داود ، والنسائي وابن ماجه والبيهقي
عن جابر بن عبد الله (رضي الله عنهما) ان رسول الله (صلى الله
عليه وسلم) قال : " لتأخذوا مناسككم فاني لا أدري لعلي لا أحج
بعد حجتى هذه " (٢)

وجه الاستشهاد :

طواف الرسول (صلى الله عليه وسلم) على هذه الكيفية
مع قوله (لتأخذوا مناسككم) يدل على ان الترتيب في الطواف شرط .

نوقش :

بأن فعل الرسول (صلى الله عليه وسلم) للطواف على هذه الكيفية
يحمل على الوجوب لا الشرطية . وكونه واجبا لا يمنع وقوعه مجزئاً ،
بدون الترتيب وانما يجبر ذلك النقص باعادته مادام بمكة ، وبدء
ان عاد الى أهله (٣) .

٢ - من المعقول :

أن الطواف عبادة تتعلق بالبيت والبدن كالصلاة ، فيشترط الترتيب
لصحته كالصلاة (٤)

(١) مسلم : الصحيح ١٩٦/٨ ، النسائي : السنن ٢٢٨/٥ ، البيهقي : السنن
الكبرى ٩٠/٥ ،

(٢) مسلم : الصحيح ٤٤/٩ ، أبو داود : السنن ٤٤٦-٤٤٥/٥ ، النسائي : السنن
٢٧٠/٥ ، ابن ماجه : السنن ١٠٠٦/٢ ، البيهقي : السنن الكبرى ١٣٠/٥ .

(٣) الكاساني : بدائع الصنائع ١٣١/٢ .

(٤) الشيرازي : المذهب ٣٠/٨ ، الموفق : الكافي ٤٣٤/١ ، شمس الدين :

الشرح الكبير ٣٩٧/٣ ، ابن مفلح : المبدع ٢٢٠/٣ .

الراجع

المصواب - والله أعلم - هو القول باشتراط الترتيب في الطواف ،
وهو ما ذهب اليه جمهور الفقهاء (رحمهم الله تعالى) فالطواف عبادة ،
والمرجع في فرضيتها وصفتها وهيئتها هو الشارع ، فلا تعرف الحقائق
الشرعية الا عن طريقه ، فلا يعتد بالطواف شرعا الا اذا وقع على نحو
ما فعله الشارع وأمر به وأقره ، وقد طاف (صلى الله عليه وسلم) جاعلا
البيت عن يساره وقال : "لتأخذوا مناسككم ، " وتناقل ذلك أهـل
الاسلام خلفا عن سلف . فكان طوافه (عليه الصلاة والسلام) مع قوله بيانا
لمجمل آية الطواف حيث اقتضت على بيان حكم الطواف ولم تتعرض لكيفيته
من عدد أشواطه ومن أين يبدأ الطائف فيه ، وبهذا لا يكفي في الطواف حصوله
على أي وجه كان كما ذهب اليه المخالف . والعلم عند الله .

الفصل الثالث

في أحكام الأسرة والجنايات

ويندرج تحته خمسة مباحث :-

المبحث الأول : إشتراط الإيمان في كفارة الظهار .

المبحث الثاني : تأييد الحرمة باللعان

المبحث الثالث : الرضاع المحرم .

المبحث الرابع : الواجب بالقتل العمد

المبحث الخامس : الكفارة في القتل العمد .

المبحث الأول

اشتراط الايمان في كفارة الظهار

لاخلاف بين أهل العلم في أن من أعتق عبدا مسلما كفارة لظهاره أن ذلك يجزئ^(١) ولكنهم اختلفوا في عتق غير المسلم كاليهودي والنصراني على قولين :

القول الأول :

لايشترط الايمان في الرقبة المعتقة في كفارة الظهار، بل يجزئ^٢ عتق الكافرة . وممن ذهب الى هذا :

عطاء ، ومجاهد ، وابراهيم النخعي ، والحسن البصري فــــي
احدى الروايتين عنه ، والثوري ، والحسن بن حي ، وابن المنذر^(٢) ،
والحنفية^(٣) وأحمد بن حنبل في رواية عنه^(٤) ، وابن حزم^(٥) .

-
- (١) ابن المنذر : الاشراف م٤/٢٤٥ ، الموفق : المغني ٨/٥٨٥ .
(٢) المرجعان نفساهما ، وانظر كذلك : الجصاص : احكام القرآن ٣/٤٢٥ ،
شمس الدين : الشرح الكبير ٨/٥٩٠ ،
(٣) الجصاص : احكام القرآن ٣/٤٢٥ ، القدوري : الكتاب ٣/٧٠ ، الزمخشري
رؤوس المسائل ص ٤٢٦ ، علاء الدين السمرقندي : تحفة الفقهاء
٢/٣٤٣ ، الموصلي : المختار والاختيار ٣/١٦٣ ، المرغيناني : الهداية
مع البنائة ٤/٧٠٢ ، الزيلعي : تبين الحقائق ٣/٦٠ .
(٤) ابويعلى : الروايتين والوجهين ٢/١٨٥ ، الموفق : المغني ٨/٥٨٥ ،
الموفق : المقنع ٣/٢٤٧ ، الموفق : الكافي ٣/٢٦٥ ، شمس الدين :
الشرح الكبير ٨/٥٩٠ ، ابن مفلح : المبدع ٨/٥٢ ، المجداين تيمية
المحرر ٢/٩٢ ، ابن مفلح : الفروع ٥/٤٩٧ ، المرداوي : الانصاف
٩/٢١٤ .
وينبغي أن تعلم أن للحنابلة في عتق الكافرة ثلاث أوجه : الاول :
تجزئ الكافرة مطلقا . الثاني : يشترط أن تكون كتابية . الثالث :
يشترط أن تكون ذمية . وصوب كونها ذمية . المرداوي : في تصحيح
الفروع ٥/٤٩٧ واختاره صاحب المغني والشرح الكبير .
(٥) المحلى ١٠/٤٩ ، ٥٠ .

القول الثاني :

يشترط الايمان في الرقبة المعتقدة في كفارة الظهار . وممن
أخذ بهذا : الحسن البصري في الرواية الأخرى عنه ، وإسحاق ، وأبو عبيد (١)
والمالكية (٢) والشافعية (٣) ، والحنابلة في ظاهر المذهب (٤) .

-
- (١) الموفق : المغني ٥٨٥/٨ ، شمس الدين : الشرح الكبير ٥٩٠/٨ ،
ابن مفلح : المبدع ٥٢/٨ .
- (٢) سحنون : المدونة ٣١٤/٢ ، ابن الجلاب : التفريع ٩٦/٢ ، ابن
أبي زيد القيرواني : الرسالة الفقهية ص ٢٠٤ ، ابن رشد :
بداية المجتهد ١١١/٢ ، خليل المختصر ص ١٥١ ، الخري : الشرح
على المختصر ١١٢/٤ ، الحطاب : مواهب الجليل ١٢٥/٤ وما بعدهما ،
الدردير : الشرح الكبير ٤٤٨/٢ ، المواق : التاج والاكلیل ١٢٥/٤ .
ولكن المالكية جوزوا اعتناق المجوسي الصغير اتفاقاً ، لأنه مسلم
حكماً ، والمجوسي الكبير أجروا فيه القولين ، والكتابي الصغير
رجحوا فيه القول بالأجزاء نظراً لجبره مع صغره فشأنه الايمان .
انظر : الدردير : الشرح الكبير ٤٤٨/٢ ، الخري : الشرح
على المختصر ١١٢/٤ .
- (٣) الشيرازي : المذهب ٣٦٨/١٧ ، الشيرازي : التنبيه ص ١٨٧ ،
النووي : المنهاج ٣٦٠/٣ ، الشربيني : مغني المحتاج ٣٦٠/٣ ،
الرملي : نهاية المحتاج ٩٢/٧ ، الجلال المحلي : الشرح على
المنهاج ٢١/٤ ، أبو عبد الله العثماني : رحمة الأمة ٢٩٤ .
- (٤) أبو يعلى : الروايتين والوجهين ١٨٥/٢ ، الموفق : الكافي ٢٦٥/٣ ،
الموفق : المقنع ٢٤٧/٣ ، المغني ٥٨٥/٨ ، شمس الدين :
الشرح الكبير ٥٨٩/٨ ، المجد ابن تيمية : المحرر ٩٢/٢ ، ابن
مفلح : الفروع ٤٩٧/٥ ، ابن النجار : منتهى الإرادات ٢٠١/٣ ، الحجاوي
الاقناع ٣٧٩/٥ ، ابن ضويان : منار السبيل ٢٦٧/٢ .

الأدلة

أدلة الحنفية ومن وافقهم :

احتج الحنفية على مذهبيهم بأدلة من الكتاب والسنة .

أ- من الكتاب :

قال جل ذكره : ﴿ وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ ... الآية ﴾ (١)

وجه الاستدلال :

أوجب تعالى على من أراد أن يكفر عن ظهاره أن يعتق رقبة ، والرقبة اسم يطلق على الكبيرة والصغيرة ، والكافرة والمسلمة ، فمن أعتق كافرة فقد أعتق رقبة ، فوجب أن يجزيه كما لو أعتق عبدا مسلما (٢)

وقالت الحنفية :

اشتراط الايمان في الرقبة المعتقة في كفارة الظهار زيادة على النص ، والزيادة نسخ ، والكتاب لا ينسخ بخبر الواحد (٣) .

نوقش :

بأن " المطلق يحمل على المقيد من جهة القياس إذا وجد المعنى فيه ، ولا بد من تقييده ، فانا أجمعنا على أنه لا يجزئ الا رقبة سليمة من العيوب

(١) المجادلة : آية (٣) .

(٢) الجصاص : أحكام القرآن ٤٢٥/٣ ، الزمخشري : رموس المسائل

ص ٤٢٦ ، ٤٢٧ ، المرغيناني : الهداية مع البناية ٧٠٢/٤ ، الموصلي :

الاختيار ١٦٣/٣ ، الزيلعي : تبين الحقائق ٦/٣ ، الموفق

المغني ٥٨٥/٨ ، شمس الدين : الشرح الكبير ٥٩٠/٨ ، ابن مفلح :

المبدع ٥٢/٨ ، ابن حزم : المحلى ٥٠/١٠ .

(٣) انظر : الجصاص : أحكام القرآن ٤٢٥/٣ ، الموصلي : الاختيار

١٦٣/٣ ، الزيلعي : تبين الحقائق ٦/٣

المضرة بالعمل ضررا بينا ،فالتقييد بالسلامة من الكفر أولى" (١)

ب - من السنة :

ما أخرجه ابوداود ، والترمذي من حديث سلمة بن صخر عندهما
ظاهر من امراته ، فجاء الى الرسول (صلى الله عليه وسلم) فذكر لـه
قصته ، قال له (صلى الله عليه وسلم) : " اعتق رقبة ... الحديث " واللفظ
للترمذي (٢) .

وجه الاستشهاد :

أمر الرسول (صلى الله عليه وسلم) المظاهر باعتاق رقبة كفارة
عن ظهاره ولم يشترط أن تكون مؤمنة ، بل أطلق ، والرقبة المطلقة تصدق
على المؤمنة والكافرة (٣) .

أجيب :

بأن في سندهذا الحديث انقطاعا فان سليمان بن يسار لم يسمع من
سلمة بن صخر (٤) .

وأیضا في سنده " محمد بن اسحق " وهو متكلم فيه (٥)

-
- (١) الموفق : المغنى ٥٨٦/٨ ، وانظر كذلك: شمس الدين : الشرح الكبير ٥٩٠/٨ ، ابن مفلح: المبدع ٥٢/٨
 - (٢) ابوداود: السنن ٢٩٨/٦ ، وما بعدها . الترمذي : السنن ٣٨١/٤ وما بعدها .
 - (٣) الجصاص : احكام القران ٤٢٥/٣ .
 - (٤) الترمذي: السنن ١٩٠/٩ ، ١٩١ .
 - (٥) الشوكاني: نيل الاوطار ، ٢٥٩/٦ ، أبو الطيب ابادي: عون المعبود ٣٠١/٦

أدلة الجمهور :

استدل القائلون بالشرعية وهم جمهور الفقهاء بالسنة ، والمعقول :

أ- من السنة :

مارواه مسلم ، وأبوداود ، والنسائي عن معاوية بن الحكم أنه ضرب جارية له ، فأخبر النبي (صلى الله عليه وسلم) فعظم عليه ذلك ، فقال معاوية : " يا رسول الله أفلا أعتقها ، قال : اثنتي بها ، فأتيته بها ، فقال لها : أين الله ، قالت : في السماء ، قال : ومن أنا ، قالت : أنت رسول الله ، قال : أعتقها فإنها مؤمنة " (١)

وجه الاستدلال :

جعل النبي (صلى الله عليه وسلم) الايمان علة لجواز اعتساق الأمة كفارة لمعاوية بن الحكم عن ضربها ، فاعتبر الايمان في كل كفارة (٢)

نوقش :

بأن هذا الحديث محمول على كفارة القتل . والايمان شرط فيها بلا خلاف (٣) ويؤيد هذا ورود رواية أخرى له " ... ان علي رقبة مؤمنة " (٤)

(١) مسلم : الصحيح ٢٠/٥-٢٤ ، أبوداود : السنن ١٠٦/٩-١٠٧ ، النسائي :

السنن ١٤/٣-١٨ ،

(٢) الخطابي : معالم السنن ٥٠/٤-٥١ ، الموفق : المغني ٥٨٥/٨-٥٨٦

شمس الدين : الشرح الكبير ٥٩٠/٨

(٣) العيني : البناية ٧٠٥/٤

(٤) أخرج هذه الرواية أبوداود في السنن ١٠٨/٩

ب - من المعقول :

١- يشترط الايمان في كفارة الظهار قياسا على اشتراطه في كفارة القتل بجامع أن الكل كفارة ، وحرمة السبب فيهما (١)

نوقش :

بأن اشتراط الايمان بالقياس زيادة على النص ، وهي نسخ الكتاب لايحوز نسخه بالقياس (٢)

ثم ان في هذا القياس الحاق المنصوص عليه بالمنصوص عليه ، وهذا لايمح ، لأنه يوهم اعتقاد النقص فيما تولى الله (سبحانه وتعالى) بيانه ، ولأن من شروط القياس أن يتعدى الحكم الشرعي الثابت بعينه الى فرع هو نظيره ولانص فيه ، وفي الظهار نص يمكن العمل به ، ولأن الفرع ليس نظير الأصل ، حيث أن القتل أعظم من مظاهره الرجل وزوجه (٣) .

٢ - عتق الرقبة في كفارة الظهار ، اعتاق على وجه القرية ، فيشترط أن تكون مسلمة ، لأن الكفر ينافي التقرب (٤) .

(١) الشيرازي : المذهب ٣٦٨/١٧ ، الموفق : المغني ٥٨٦/٨ ، شمس الدين : الشرح الكبير ٥٩٠/٨ ، الشربيني : مغني المحتاج :

٣٦٠/٣ ، البهوتي : شرح منتهى الارادات ٢٠١/٣ ، البهوتي : كشف القناع ٣٧٩/٥ ، ابن ضويان : منار السبيل ٢٦٧/٢ .

(٢) الجصاص : أحكام القرآن ٤٢٥/٣ ، العيني : البناية ٧٠٥/٤ ، الزيلعي : تبين الحقائق ٦/٣ .

(٣) "المراجع نفسها" .

(٤) ابن رشد : بداية المجتهد ١١١/٢ ، الخري : الشرح على المختصر ١١٢/٤ ، الدردير : الشرح الكبير ٤٤٨/٤ .

أجيب :

بأن الله (سبحانه وتعالى) لم ينفه عن الاحسان الى الكافر، حيث قال : ﴿ لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي سَبِيلِ الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ ﴾ (١) . وعنى الكافر يعد من باب الاحسان اليه ، فالقول بأن اعتاق الكافر مناف للقربة مخالف لهذا النص (٢) .

ثم أنه وقع الاتفاق على جواز الصدقة النافلة على غير المسلم، مع أن المقصود بها التقرب الى الله تعالى ، فلو لم يحصل التقرب بذلك لما شرع أصلاً ، ولا أثر لكون العتق مأموراً به دون الصدقة بعدما ثبت أن الكفر لا ينافي التقرب (٣) .

٣ - لا يجوز دفع الزكاة الى الكافر شرعاً ، فكذا لا يجوز أن يكون كفارة في الظهار (٤) .

أعترض :

بأن عدم جواز صرف الزكاة اليه انما ثبت بقوله (صلى الله عليه وسلم) : " ... أعلمهم أن الله افترض عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم وترد على فقراءهم " (٥) والا فان من القياس جواز دفع الزكاة الى الكافر ، لأن فيه مواساة عباد الله بعضهم ببعض (٦) .

(١) الممتحنة ، آية (٨) .

(٢) الزيلعي : تبين الحقائق ٣ / ٦ ، ٧ ، العيني : البناية ٧٠٥ / ٤ .

(٣) ابن الهمام : فتح القدير ٩٦ / ٤ .

(٤) الشريبي : مغني المحتاج ٣٦٠ / ٣ .

(٥) هذا جزء من حديث لمعاذ بن جبل (رضي الله عنه) أخرجه البخاري ،

في الصحيح ٢٦١ / ٣ .

(٦) البابرتي : العناية ٩٦ / ٤ ، ابن الهمام : فتح القدير ٩٦ / ٤ .

الترجيح

قول النبي (صلى الله عليه وسلم) لمعاوية بن الحكم: أعتقها
فإنها مؤمنة ، يخرج مخرج التعليل للحكم ، فيشترط الايمان في كل
كفارة ، ومنها كفارة الظهار . لاسيما وأن التكفير بالعتق يتضمن
تفريغ المعتق للعبادة ، والمسلم أولى بذلك من غيره . لذا أرى أن
الراجح مذهب اليه جمهور الفقهاء . كيف لا ، وأدلة الحنفية
ومن وافقهم مترددة بين الاطلاق والضعف ، فالآية مطلقة في الحكم
فيحمل الاطلاق فيها على المقيد من سنة الرسول (صلى الله عليه وسلم)
لوجود المعنى فيهما ، ولاتحاد الحكم ، أما استدلالهم بحديث سلمة بن
صخر فقد سبق نقاشه حيث لم يسلم سنده من الكلام فيه . والله
أعلم بالصواب .

...

المبحث الثاني

تأبيد الحرمة باللعان

اللعان والملاعنة بمعنى واحد ، وهما مأخوذان من اللعن ، وهو :
الطرد والابعاد . (١)

وشرعا : مختص بملاعنة تجرى بين الزوجين بسبب مخصوص بصفة
مخصوصة (٢)

لأخلاف بين أهل العلم فيكون الحرمة بين المتلاعنين مؤبدة
إذا لم يكذب الملعان نفسه (٣) .

أما إذا أكذب الملعان نفسه فقد اختلف أهل العلم في بقاء الحرمة
مؤبدة بين المتلاعنين على أقوال تفصيلها كالتالي:

(١) ابن فارس : مجمل اللفظة ص ٨٠٩ ، ابن فارس : حلية الفقهاء ص ١٨٢ ،
الزمخشري : أساس البلاغة ص ٤١٠ ، النووي : تهذيب الاسماء واللغات
٢ ق ١٢٦/٢ ، البعلبي : المطلع ص ٣٤٧ ، الفيومي : المصباح المنير
٥٥٤/٢ ، ابن منظور : لسان العرب ٣٨٧/١٣ ، القونوي : أنيس
الفقهاء ص ١٦٢ .

(٢) الموصلي : الاختيار ١٦٧/٣ ، وانظر كذلك تعريفه في : الرملبي
نهاية المحتاج ١٠٣/٧ ، الخرخشي : الشرح على المختصر ١٢٣/٤ ، ١٢٤ ،
ابن النجار : منتهى الارادات ٢٠٦/٣ ،
وسبب اللعان : اما قذف الزوجة بالزنا أو بنفي الولد منها ،
وانه ليس من الزوج بل من غيره .

وصفته : أن يقول الزوج اربع مرات : اشهد بالله اني لمن الصادقين
فيما رميت به زوجتي من الزنا أو نفي الولد ، والخامسة أن لعنة الله
عليه ان كان من الكاذبين فيما رماها به من الزنا أو نفي الولد .
ثم تقول الزوجة : أشهد بالله انه لمن الكاذبين فيما رماها به
من الزنا اربع مرات ثم في الخامسة تقول : أن غضب الله عليهما ان
كان من الصادقين .

وسميت هذه الألفاظ لعانا : اما لما فيه من قول الرجل باللعان
على نفسه في الخامسة واما لما فيه من الطرد والابعاد حيث يحرم
اجتماع الزوجين المتلاعنين أبدا .

(٣) الموفق : المغني ٣٣/٩ ، شمس الدين : الشرح الكبير ٤٨/٩

الأول :

إذا أكذب الملاعن نفسه يحد للقفذ ، ولاتبقى الحرمة بينه وبين ملاعنته ، بل تحل له بنكاح جديد ، وذهب الى هذا القول : سعيد بن المسيب ، وابراهيم النخعي ، والشعبي (١) وأبوحنيفة ومحمد بن الحسن (٢) وأحمد بن حنبل في رواية عنه (٣) .

الثاني : إذا أكذب الملاعن نفسه يحد للقفذ ، وتبقى الحرمة مؤبدة بينه وبين ملاعنته ، وهو مذهب :

عمر بن الخطاب ، وعلي بن أبي طالب ، وعبدالله بن مسعود (رضي الله عنهم) والحسن البصري ، وعطاء ، وجابر بن زيد (٤) ، والزهرى

-
- (١) الجصاص : أحكام القرآن ٣/٣٠٢ ، ابن المنذر : الاشراف م ٤/٢٦٩ ، الموفق : المغني ٩/٣٤ ، شمس الدين : الشرح الكبير ٩/٤٨ ، ابن مفلح : المبدع ٨/٩٣ .
- (٢) الجصاص : أحكام القرآن ٣/٣٠٢ ، القدوري : الكتاب ٣/٧٨ ، السرخسي : المبسوط ٧/٤٣ ، ٤٤ ، الزمخشري : رموس المسائل ص ٤٣٥ ، علاء الدين السمرقندي : تحفة الفقهاء ٢/٢٢٢ ، الكاساني : بدائع الصنائع ٣/٢٤٥ ، الموصلي : المختار والاختيار ٣/١٦٩ ، ١٧٠ ، الزيلعي : تبیین الحقائق ٣/١٩ .
- (٣) المجد ابن تيمية : المحرر ٢/٩٩ ، المرداوي : الانصاف ٩/٢٥٢ .
- (٤) هو : جابر بن زيد ، أبو الشعثاء ، مشهور بكنيته ، تابعي فقيه ، محدث ثقة . شهد له ابن عمر وابن عباس بالعلم . ولد سنة ١٠٠ هـ . احدى وعشرين . وتوفي سنة ثلاث وتسعين . وقيل غير ذلك . انظر : ابن معين : التاريخ ٢/٧٣ ، ابن قتيبة : المعارف ص ٤٥٣ ، البخاري : التاريخ الكبير ١ ق ٢/٢٠٤ ، الشيرازي : طبقات الفقهاء ص ٩٢ ، ابونعيم : حلية الاولياء ٣/٨٥-٩٢ ، النووي : تهذيب الاسماء واللغات ١ ق ١/١٤١ ، الذهبي : العبر ١/٨٠ ، ابن حجر : تقريب التهذيب ١/١٢٢ ، السيوطي : طبقات الحفاظ ص ٢٨ ، الذهبي : سير أعلام النبلاء ٤/٤٨١ .

والحكم ، والأوزاعي ، والثوري ، وابوشور ، وأبو عبيد ، واسحاق ، وإبراهيم
النخعي في قول آخر ، وداود (١) ، وأبي يوسف ، وزفر صاحب
أبي حنيفة (٢) ، ومالك بن أنس (٣) ، والشافعي (٤) وأحمد بن حنبل في
ظاهر المذهب (٥) وابن حزم (٦) .

-
- (١) ابن رشد: بداية المجتهد ١٢٠/٢ ، ابن المنذر: الاشراف م ٢٦٩/٤ ،
الموفق : المغني ٣٣/٩ ، شمس الدين: الشرح الكبير ٤٨/٩ ، ٤٩ .
- (٢) الجصاص : احكام القرآن ٣٠٢/٣ ، القدوري : الكتاب ٧٧/٣ ،
السرخسي : المبسوط ٤٤/٧ ، الكاساني : بدائع المنازع ٢٤٥/٣ ،
الزمخشري : رؤوس المسائل ص ٤٣٥ ، الفرغيناني : الهداية
مع الفتح ١٢٠/٤ ، الموصلي : الاختيار ١٦٩/٣ ، الزيلعي: تبیین
الحقائق ١٩/٣ .
- (٣) سحنون: المدونة ٣٣٧/٢ ، ابن رشد: المقدمات ٣٩٣/٢ ، ابن رشد:
بداية المجتهد ١٢٠/٢ ، خليل : المختصر ص ١٥٥ ، الدرديجر:
الشرح الكبير ٤٦٧/٢ ، الخرخشي : الشرح على المختصر ١٣٥/٤ ،
الخطاب : مواهب الجليل ١٣٩/٤ ، المواق: التاج والاكليـل
١٣٨/٤ .
- (٤) ابن المنذر: الاشراف م ٢٦٩/٤ ، الشيرازي : التنبيه ص ١٨٩ ،
الشيرازي : المذهب ٤٥١/١٧ ، الغزالي : الوحي ٩٢/٢ ،
النووي : المنهاج ٣٨٠/٣ ، أبو عبد الله العثماني: رحمة
الامة ص ٢٩٦ .
- (٥) أبو يعلى : الروايتين والوجهين ١٩٨/٢ ، الموفق : المغني ٣٣/٩ ، الموفق :
المقنع ٢٦١/٣ ، شمس الدين : الشرح الكبير ٤٨/٩ ، ابن القيم : زاد
المعاد ٣٩١/٥ ، المجد ابن تيمية : المحرر ٩٩/٢ ، المرداوي :
الانصاف ٢٥٢/٩ ، البهوتي: شرح منتهى الارادات ٢١٠/٣ ، البهوتي :
كشاف القناع ٤٠٢/٥ ، ابن زويان : منار السبيل ٢٧٣/٢ .
- (٦) المحلى ١٤٤/١٠

الثالث :

إذا أكذب الملاعن نفسه يحد للكدف ، وترد اليه امرأته

صادمت في العدة . وهو قول :

سعيد بن جبير (١) وأحمد بن حنبل في رواية عنه (٢) .

الأدلة

أدلة أصحاب القول الأول :

أولاً : من الكتاب :

- ١ - قوله جل ذكره : " ... وَأَجَلٌ لَكُمْ مَّأْوَرَاءَ ذَلِكَ ... الآية " (٣)
وقوله تعالى : " ... فَأَنْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ ... الآية " (٤)
وقوله سبحانه : " ... وَأَنْكِحُوا الْأَيَامَى مِنْكُمْ ... الآية " (٥)

وجه الاستشهاد :

أباح تعالى عقود المناكحات بعموم هذه الآيات ، والعقد على الملاعنة داخل في هذا العموم (٦) .

-
- (١) الجصاص : أحكام القرآن ٣/٣٠٢ ، ابن رشد : بداية المجتهد ٢/١٢١ ،
ابن المنذر : الإشراف م ٤/٢٦٩ ، الموفق : المغني ٩/٣٤ ، شمس
الدين : الشرح الكبير ٩/٤٩ ، ابن القيم : زاد المعاد ٥/٣٩٢ .
- (٢) أبو يعلى : الروايتين والوجهين ٢/١٩٨ ، الموفق : المقنع
٣/٢٦١ ، ٢/٢٦٢ ، الموفق : المغني ٩/٣٣ ، شمس الدين : الشرح
الكبير ٩/٤٩ ، المرداوي : الانصاف ٩/٢٥٢ ،
وهي رواية شذ بها حنبل عن بقية الأصحاب ، قال أبو بكر : لانعلم
أحد رواها غير حنبل . انظر المراجع نفسها .
- (٣) النساء : آية (٢٤) .
- (٤) النساء : آية (٣) .
- (٥) النور : آية (٣٢) .
- (٦) الجصاص : أحكام القرآن ٣/٣٠٢ .

٢ - قال تعالى : " وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُن لَّهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ ... الآية " (١)

وجه الاستدلال :

الثابت بنص هذه الآية اللعان بين الزوجين ، وليس فيها ذكر
لتأييد الحرمة بينهما أو عدمه (٢)

ويقول الحنفية :

ان القول بتأييد الحرمة ، زيادة على النص ، والزيادة نسخ ،
والكتاب لا ينسخ بخبر الواحد (٣) .

ثانيا : من السنة :

حديث سهل بن سعد الساعدي أن النبي (صلى الله عليه وسلم) لما
لاعن بين عويمر العجلاني وبين امرأته ، قال عويمر : كذبت عليهما
يارسول الله ان أمسكتها ، فطلقها ثلاثا قبل أن يأمره رسول الله
(صلى الله عليه وسلم) . قال ابن شهاب : فكانت سنة المتلاعنين .
رواه البخاري ومسلم ، وأبوداود (٤) .

وفي طريق آخر :

"فطلقها ثلاث تطليقات عند رسول الله (صلى الله عليه وسلم)
فأنفذه رسول الله (صلى الله عليه وسلم) الخ" رواه أبوداود (٥) .

(١) النور: آية (٦) .

(٢) السرخسي : المبسوط ٤٤/٧ ، العيني : البناية ٧٤٢/٤ .

(٣) "المرجعان نفساهما" .

(٤) البخاري : الصحيح ٤٥٢/٩ ، مسلم : الصحيح ١٢١/١٠ ، أبوداود :

السنن ٣٣٥/٦

(٥) السنن ٣٣٧/٦

وجه الدلالة :

أن عويمرا طلق ملاعنته بحضرة الرسول (صلى الله عليه وسلم) ولم ينكر عليه طلاقه ، بل أنفذه ، ولو كانت الفرقة بين المتلاعنين فسحا لأنكر عليه الرسول الطلاق ، ولما وقع الطلاق موقعه ، وإذا كانت الفرقة طلاقا فلا تحرم عليه أبدا . بل تحل له بعقد جديد (١) .

نوقش :

بأن الانفاذ في الحديث يحتمل انفاذ الطلاق ، كما انه يحتمل انفاذ الفرقة (٢) . وليس حمل الانفاذ هنا على الطلاق بأولى من حمله على الفرقة المؤيدة ، فهما احتمالان متساويان .

أما طلاق عويمر لملاعنته ، فلأنه ظن أن اللعان لا يحرمها فأراد تحريمها به . ويؤيد هذا قول الرسول (صلى الله عليه وسلم) له :
لا سبيل لك عليها ، أى لا يقع طلاقك (٣) .

ثالثا : من الأثر :

- ١ - قال ابراهيم النخعي : " اللعان تطليقة بائنة " رواه ابن أبي شيبة (٤) .
- ٢ - قال سعيد بن المسيب : " اللعان تطليقة بائنة " رواه ابن أبي شيبة (٥) .

(١) الكاساني : بدائع الصنائع ٢٤٥/٣ ، ٢٤٦ .
(٢) الخطابي : معالم السنن ٢٦٦/٣ .
(٣) النووي : الشرح على الصحيح ١٢٢/١٠ .
(٤) المصنف ١٠١/٥ .
(٥) المرجع نفسه .

رابعاً : من المعقول :

- ١ - انما حرمت الزوجة على الزوج بعد الملاءنة ، فالحرمة ناشئة عن اللعان فاذا ارتفع حكم اللعان ، ارتفعت الحرمة بينهما ، وحكم اللعان مرتفع هنا ، لأن الملاءنة لما أكذب نفسه حــــــد للقذف ، واللعان في حد ذاته حد ، لانه قائم مقام جــــــد قاذف الأجنيــــــــات ، ولا يجمع حدان في قذف واحد ، فارفع حد اللعان ولم يبق حد ، وزال أثره وهو حرمة اجتماع الزوجين (١)

أجيب :

بأن ما وقع لا يرتفع ، فبأكذاب الملاءنة نفسه لا يحصل هذا الارتفاع ، ولذلك تبقى الحرمة الناشئة عنه بين المتلاعنين (٢)

- ٢ - اللعان شهادة ، واذا أكذب الملاءنة نفسه يحد للقذف ، وبذلك تزول أهلية اللعان ، واذا زالت الاهلية زال حكمها فلم يبق ملاءنة ، وبذلك تزول الحرمة الناشئة عنه (٣) .

-
- (١) الجصاص : أحكام القرآن ٣/٣٠٣ ، الزيلعي : تبیین الحقائق ١٩/٣ ، الخوارزمي : الكفاية ٤/١٢١ ، ١٢٢ .
- (٢) ويؤيد هذا قول ابن الهمام من الحنفية ، ومفاد عبارته : أن ارتفاع حكم اللعان وقطع اعتباره عند اكذاب الملاءنة نفسه لا يوجب ارتفاع كونه قد تحقق له وجود في الخارج . ثم ان ابن الهمام جعل ما ذهب اليه الجمهور احتمالاً وما ذهب اليه الحنفية احتمالاً آخر . الا أنه علق على رأى الجمهور بقوله : وأظنه أسـرع الى الفهم . انظر : فتح القدير ٤/١٢١ .
- (٣) الرمخشري : رموس المسائل ص ٤٣٥ ، المرغيناني : الهداية مع الفتح ٤/١٢٠ ، الموصلي : الاختيار ٣/١٧٠ ، الزيلعي : تبیین الحقائق ٣/١٩ ، البابرتي : العناية ٤/١٢٠ ، الخوارزمي : الكفاية ٤/١٢٠ ، العيني : البناية ٤/٧٤٣ ، الميداني : الباب ٣/٧٧ .

وقد ناقش الحافظ ابن حجر هذا : بأن اللعان عند الحنيفة شهادة ، والشاهد إذا رجع بعد الحكم لم يرتفع الحكم ، وأما عند غيرهم فيمين ، واليمين إذا صارت حجة وتعلق بهما الحكم لا ترتفع ، فإذا أكذب نفسه فقد زعم أنه لم يوجد منه ما يسقط الحد عنه فيجب عليه الحد ولا يرتفع موجب اللعان (١)

٣ - اللعان فرقة لاتتم الا بتفريق الحاكم ، وكل فرقة تعلق بتفريق الحاكم لاتوجب تحريما مؤبدا ، كفرقة العنين ، وخيــــــــــــــــار الصغيرين ، وفرقة الايلاء (٢)

المناقشة :

لانسلم أن فرقة اللعان لا تتم الا بتفريق الحاكم لما يلي :

أ - " اللعان معنى يقتضي التحريم المؤبد ، فلم يتوقف على حكم حاكم كالرضاع " (٣) .

ب - ولو كانت فرقة اللعان لا تتم الا بتفريق الحاكم ، لجاز ترك التفريق اذا كرهه المتلاعنان ، كالتفريق للعييب والاعسار (٤) .

ج - وأيضا لو كانت الفرقة كذلك ، لوجب بقاء نكاحهما على حاله اذا لم يفرق بينهما الحاكم ، وهيئات ذلك (٥) .

- (١) فتح الباري ٥٦٠/٩
- (٢) الجصاص : أحكام القرآن ٣٠٢/٣
- (٣) الموفق : المغني ٢٩/٩ ، شمس الدين : الشرح الكبير
- (٤) الموفق : المغني ٢٩/٩ ، شمس الدين : الشرح الكبير ٤٤/٩
- (٥) الموفق : المغني ٢٩/٩ ، شمس الدين : الشرح الكبير ٤٤/٩ ، ابن حزم : المحلى ١٤٦/١٠

- ٤ - كل فعل يوجب تحريماً مؤبداً ، يوجب عند الحاكم وعند غير الحاكم كالنكاح الموجب لتحريم الأم ، والوطء الموجب للتحريم ، والرضاع والنسب .
- أما اللعان فلا يوجب تحريماً مؤبداً عند غير الحاكم ، فلا يوجب عند الحاكم (١) .
- ٥ - ملاعنة الزوج لزوجته ، سبب في الفرقة بينهما وكل فرقة سببها الزوج تكون طلاقاً كما في العنين ، والخلع ، والايلاء (٢)

المناقشة :

- أ - اللعان لا يتم الا بتلاعن الزوجين ، ولو كان اللعان صريحاً في الطلاق او كناية فيه لما احتيج فيه الى ملاعنة الزوجة لان الطلاق من حق الرجل فقط (٣) .
- ب - لو كان اللعان طلاقاً لكان من حق الزوج مراجعتها بعد الملاعنة ، لأنه طلاق من مدخول بها بغير عوض لم ينوب عنه الثلاث (٤) .
- ج - ثم ان الفرقة بين المتلاعنين تكون بدون رضا الملاءن ، ولو كان اللعان طلاقاً لكان من حقه قبول الفرقة أو عدم قبولها (٥) .
- د - اذا كانت الفرقة في المخالعة فسخا مع تراضي الزوجين عند الخلع فكيف لا تكون فسخا في اللعان مع عدم اعتبار تراضي المتلاعنين عند تفريقهما (٦) .

-
- (١) الجصاص : أحكام القرآن ٣/٣٠٢ .
- (٢) الكاساني : بدائع الصنائع ٣/٢٤٦ .
- (٣) ابن القيم : زاد المعاد ٥/٣٩١ ، "بتصرف" .
- (٤) المرجع نفسه .
- (٥) المرجع نفسه .
- (٦) المرجع نفسه .

أدلة أصحاب القول الثاني :

للقائلين بالتأبيد أدلة على قولهم من السنة ، والأثر ،

والمعقول :

أولاً : من السنة :

١- حديث عبد الله بن عمر (رضي الله عنهما) قال : قال النبي (صلى الله عليه وسلم) للمتلاعنين : " حسابكما على الله أحكمهما كاذب ، لاسبيل لك عليها ، قال : مالى . قال : لا مال لك . ان كنت صدقت عليها فهو بما استحللت من فرجها ، وان كنت كذبت عليها فذاك أبعد لك " رواه البخاري ، واللفظ له ، ومسلم ، وأبوداود ، والنسائي ، والشافعي ، وسعيد بن منصور (١) وجه الاستدلال :

حرم الرسول (صلى الله عليه وسلم) الملاعة على ملاعنها ولم يستثن في التحريم . والتحريم اذا أطلق يحمل على التأبيد لذلك لما حرم الله تعالى المطلقة ثلاثاً على مطلقها تحريماً غير مؤبد قيد ذلك حيث قال : " ... فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجاً غَيْرَهُ ... الآية (٢) " (٣) .

نوقش :

بأن قول الرسول (صلى الله عليه وسلم) : لاسبيل لك عليها ، لا يفيد تحريم العقد على الملاعة بعد الاكذاب ، وانما يدل على انكار المصطفى (صلى الله عليه وسلم) على المستفتي طلب ماله بعد اللعان ،

(١) البخاري : الصحيح ٤٥٧/٩ ، مسلم : الصحيح ١٢٦/١٠ ، ابوداود : السنن ٣٤٧/٦ ، النسائي : السنن ١٧٧/٦ ، الشافعي : المسند ٤٩/٢ ،

سعيد بن منصور : السنن م ٣ ق ١/٣٥٩ ، ٣٦٠ .

(٢) البقرة : آية (٢٣٠) .

(٣) ابن رشد : المقدمات ٣٩٤/٢ ، ٣٩٥ ، ابن رشد : بداية المجتهد

١٢١/٢ ، البغوي : شرح السنة ٢٥٨/٩ ، ابن حزم : المحلى ١٤٦/١٠ .

بدلالة تنمة الحديث حيث قال المستفتي : مالي ، فقال لــــه
الرسول (صلى الله عليه وسلم) : لا مال لك ... الخ (١)

وأيضا قول الرسول (صلى الله عليه وسلم) هذا ، لا يفيد
تحريم العقد على الملاعة بعد الاكذاب ، وانما يفيد الاخبار
بوقوع الفرقة بين المتلاعنين ، وذلك لأنه لا يصح اطلاق القول بأنه
لاسبيل لاحد على الأجنيات (٢)

٢ - عن سهل بن سعد الساعدي (رضي الله عنه) في حديث المتلاعنين
قال : " فمضت السنة بعد في المتلاعنين أن يفرق بينهما ثم
لا يجتمعان أبدا . " رواه ابوداود ، والدارقطني ، والبيهقي (٣)

٣ - حديث علي وعبد الله قالا :
" مضت السنة في المتلاعنين أن لا يجتمعان أبدا ، " رواه الدارقطني
والبيهقي (٤) .

أجيب :

بأن قول الراوي - مضت السنة بكذا - ليس فيه أن النبي (صلى
الله عليه وسلم) سنّها أو حكم بها ، والسنة تكون من النبي
(عليه الصلاة والسلام) وتكون من غيره ، فلاحجة في قولهم هذا
على تأكيد الحرمة بين المتلاعنين (٥) .

ولو سلم برفعه فانما هو في حق من بقي على حكم اللعان ، أما
من أكذب نفسه فقد زالت صفة اللعان عنه ، ولا يدخل تحت هذا (٦)

-
- | | |
|-----|-----------------------------------------------------------------------------------|
| (١) | ابن الهمام : فتح القدير ١١٩/٤ |
| (٢) | الجصاص : أحكام القرآن ٣٠٤/٣ |
| (٣) | ابوداود : السنن ٣٣٧/٦ ، الدارقطني : السنن ٢٧٥/٣ ، البيهقي :
السنن الكبرى ٤١٠/٧ |
| (٤) | الدارقطني : السنن ٢٧٦/٣ ، البيهقي : السنن الكبرى ٤١٠/٧ |
| (٥) | بتمصرف : الجصاص : أحكام القرآن ٣٠٣/٣ |
| (٦) | " المرجع نفسه " |

وأعترض :

بأن قول الصحابي من السنة كذا ، له حكم المسند المرفوع ،
على المذهب الصحيح ، وهو مذهب اصحاب الحديث . وأكثر أهل
العلم لان الظاهر ان الصحابي لا يريد الا سنة من يجب اتباع
سنته ، وهو المصطفى (صلى الله عليه وسلم) (١)

٤ - حديث عبد الله بن عمر (رضي الله عنهما) عن النبي (صلى
الله عليه وسلم) قال : " المتلاعنان اذا تفرقا لا يجتمعان
أبدا . " رواه الدارقطني ، والبيهقي (٢)

٥ - حديث سهل بن سعد الساعدي (رضي الله عنه) في قصة المتلاعنين ،
قال : " فتلاعنا عند رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ، ففرق
رسول الله (صلى الله عليه وسلم) بينهما وقال : " لا يجتمعان
أبدا . " رواه الدارقطني ، والبيهقي واللفظ له (٣) .

المناقشة :

" ما نعلم أحداً روى ذلك بهذا اللفظ ، وانما روي ما ذكرنا من
حديث سهل بن سعد - أي فمضت السنة بعد في المتلاعنين أن يفرق
بينهما ثم لا يجتمعان أبدا - (٤) وهو اصل الحديث ، فان صح
هذا اللفظ فانما اخذه الراوي من حديث سهل ، وظن أن هذه
العبارة مبينة عما في حديث سهل " (٥) .

-
- (١) ابن الصلاح : المقدمة ص ٦٩ ، النووي : الشرح على الصحيح ٣٠/١ ،
النووي : التقريب ١٨٨/١ ، السيوطي : تدريب الراوي ١٨٨/١ ،
الخطيب البغدادي : الكفاية في علم الرواية ص ٥٩٢ .
- (٢) الدارقطني : السنن ٢٧٦/٣ ، البيهقي : السنن الكبرى ٤٠٩/٧ ،
- (٣) الدارقطني : السنن ٢٧٥/٣ ، البيهقي : السنن الكبرى ٤١٠/٧ .
- (٤) أخرجه ابوداود : السنن ٣٣٧/٦ ، الدارقطني : السنن ٢٧٥/٣ ، البيهقي :
السنن الكبرى ٤١٠/٧ .
- (٥) الجصاص : أحكام القرآن ٣٠٤/٣ .

وعلى هذا يكون لفظا هذين الحديثين موقوفاً عليهما ، وليس مرفوعاً
الى النبي (صلى الله عليه وسلم) (١)

ثم انه لو صح رفع هذين الحديثين الى الرسول (صلى الله عليه وسلم)
فانهما لا يفيدان نفي النكاح بعد زوال حكم اللعان ، وانما يفيدان منع
اجتماع المتلاعنين ماداماً على لعانتهما ، وبذلك لا يكون هناك منافاة بين نص
التأبيد وجواز عود الملاعن خاطباً بعد الاكذاب لزوال اللعان بينهما (٢)
ونظير هذا قوله تعالى : " وَلَا تَصِلْ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ مَّتَّ أَبَدًا ..."
الآية (٣) . فمنع الرسول (صلى الله عليه وسلم) من الصلاة على المنافقين
مداوموا على نفاقهم ، لكن اذا تابوا تجوز الصلاة عليهم (٤) .

ويجاب عن هذه المناقشة :

بأن عدم علم الجصاص بذلك ، لا ينفي وروده بهذا اللفظ ، فقد رواه
الدارقطني ، والبيهقي (٥)

وقوله : انما اخذ من حديث سهل ... الخ يمكن ان يسلم له لو أن
راويه عبد الله بن عمر (رضي الله عنهما) فقط ، ولكن رواه ايضا بهذا
اللفظ سهل بن سعد ، فيدل على انه ورد هكذا عن الرسول (صلى الله عليه وسلم)
وليس من اجتهاد الراوي .

-
- (١) العيني : البناية ٧٤٠/٤ ، ٧٤٣ .
(٢) الجصاص : احكام القرآن ٣٠٤/٣ ، المرغيناني : الهداية مع
الفتح ١٢٠/٤ ، الكاساني : بدائع الصنائع ٢٤٦/٣ ، العيني :
البناية ٧٤٣/٤ ، الزيلعي : تبیین الحقائق ١٩/٣ ، الباجرتي : العناية
١٢٠/٤ ، ١٢١ .
(٣) التوبة : آية (٨٤) .
(٤) الزيلعي : تبیین الحقائق ١٩/٣ .
(٥) الدارقطني : السنن ٢٧٥/٣ ، ٢٧٦ ، البيهقي : السنن الكبرى
٤٠٩/٧ - ٤١٠ .

ولو سلم ان هذين الحديثين أخذوا من قول سهل - فمضت السنة -
فقول سهل له حكم المسند المرفوع على الصحيح عند اهل الحديث ، وأكثر
أهل العلم كما ورد سلفا .

ولا يسلم وقف حديث عبد الله بن عمر وسهل بن سعد ، وذلك لانهم
رويا مرفوعين الى النبي (صلى الله عليه وسلم) عند الدارقطني
والبيهقي . بل ان ابن الهمام و ابا الطيب أبادي نقلوا عن صاحب
التنقيح قوله بصحة اسناد حديث ابن عمر (رضي الله عنهما) (١)
وأيا لا يسلم ان اللعان يرتفع باكذاب الملاعن نفسه ، وذلك
لان ما وقع لا يرتفع .

ثانيا : من الأثر :

- ١- عن عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) قال :
" المتلاعنان يفرق بينهما ولا يجتمعان أبدا . " رواه سعيد
ابن منصور واللفظ له . والبيهقي (٢)
- ٢ - عن ابراهيم النخعي قال :
" يجلد قاذف ابن المتلاعنة ، ولاتنكح الملاعنة الملاعن أبدا . "
رواه سعيد بن منصور (٣) .

(١) ابن الهمام : فتح القدير ١٢١/٤ ، ابو الطيب ابادي : التعليق
المغني ٢٧٦/٣ ،
(٢) سعيد بن منصور : السنن ٣م ق ٣٦٠/١ ، البيهقي : السنن الكبرى
٤١٠/٧
(٣) السنن ٣م ق ٣٦١/١

- ٣ - من ابراهيم النخعي قال :
" اذا اكذب نفسه بعد . اللعان ضرب والزق به الولد ولا يجتمعان
أبدا " . رواه البيهقي (١)

ثالثا : من المعقول :

- ١- كما أن الحرمة باقية بين المتلاعنين قبل الحد والتكذيب ،
فكذلك تبقى الحرمة بعد التكذيب والحد ، كتحريم الرضاع (٢)
- ٢ - لابد ان يكون احد المتلاعنين كاذبا ، فان كان الزوج فلا ينبغي
أن يسلط عليها مع بهتانها اياها بالزنا ، وان كانت الزوجة
فلا ينبغي أن يرضى لنفسه أن يكون زوج بغي (٣) .
- ٣ - باكذاب الملاعن نفسه لا يعود الفراش ولا ترتفع الحرمة بـ
المتلاعنين ، لانهما حقان له ، ولكن يعود بذلك الحد والنسب
لانهما حقان عليه (٤)
- ٤ - لقد حدث بين الزوجين المتلاعنين من التنافر والوحشة وسوء الظن
ما لا يمكن بعده دوام مقصد الزوجية من السكن والمودة والرحمة
لذا اقتضت حكمة من شرعه كله حكمة تأبيد الفرقة بينهما (٥) .

-
- (١) السنن الكبرى ٤١٠/٧ .
(٢) ابو يعلى : الروايتين والوجهين ١٩٨/٢ ، ١٩٩ ، الموفق : المغنبي
٣٤/٩ ، شمس الدين : الشرح الكبير ٤٩/٩ . ابن مفلح : المبدع ٢٦١/٣
البهوتي : كشف القناع ٤٠٢/٥ .
(٣) ابن القيم : زاد المعاد ٣٩٤/٥ .
(٤) الشيرازي : المذهب ٤٥١/١٧ ، الشربيني : مغني المحتاج ٣٨٠/٣
(٥) ابن القيم : زاد المعاد ٣٩٣/٥ " بتصرف " .

المناقشة :

" قولهم هذا ليس بقطعي في ذلك ، بل ولا ظاهر ، بل يجوز حدوث الألفة بعد غاية العداوة ، كما يجوز بقاء العداوة " (١)

أدلة أصحاب القول الثالث :

واستدل أصحاب هذا القول بدليل عقلي مفاده :
أن اللعان تحريم يختص بالزوجية فيجب أن لا يكون مؤبدا كالطلاق (٢)
وأعترض :
بأن فرقة اللعان لا تكون كالطلاق ، لأنه لو كان كالطلاق لأخذ
أحكامه ومنها :
حق الزوج فيمراجعة ملامنته بعد اللعان ، ولا قائل به • ولاكتفي
بلعان الزوج دون الزوجة ، لان الطلاق من حق الزوج •

" الترجيح ————— ح "

أرى الراجح ما ذهب اليه جمهور الفقهاء من القول بتأبيد الحرمة
وذلك لسلامة أدلتهم :
فلقد صح ورود حديث - المتلاعنان اذا تفرقا لا يجتمعان أبدا -
مرفوعا الى النبي (صلى الله عليه وسلم) من طريق صاحبيي جليلين
هما : عبد الله بن عمر ، وسهل بن سعد •

(١) ابن الهمام : فتح القدير ١٢١/٤ •
(٢) ابو يعلى : الروايتين والوجهين ١٩٩/٢ •

وقول الحنفية أن هذين الحديثين إنما اخذا من حديث سهل بن سعد ورفعوا إلى النبي (عليه الصلاة والسلام) لا يمكن أن يصدر عن صحابي أو تابعي . فكيف والحديث ورد مرفوعا عن عبد الله وسهل بن سعد .

وأما مناقشة الحنفية من أن هذين الحديثين إنما يفيدان منع اجتماع المتلاعنين ماداما على لعانهما، فهو محل نظر .
أذ يقال ان تحريم اجتماعهما هنا الاصل فيه ان يبقى مؤبدا ما لم يأت ما يقيده ، كما هو الحال في تحريم الطلاق الثلاث، حيث قيـدت حرمتها ، فقال تعالى : " ... فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ ... الآية " (١)

فتحصل من كل ذلك أن الأدلة الصحيحة الصريحة قاضية بالتحريم المؤبد ، وهو الذي يقتضيه حكم اللعان ، ولا يقتضي سواه ، فان لعنة الله وغضبه قد حلت باحدهما لامحالة (٢)

ويشهد لهذا التأبيد تسمية هذه الالفاظ التي يرددها كل من الزوج والزوجة لعانا لما فيها من الطرد والابعاد لكل واحد منهما عن الآخر . (٣) .

(١) البقرة : آية (٢٣٠) .

(٢) الشوكاني : نيل الأوطار ٢٧٢/٦ .

(٣) "بتصرف" ابن فارس : حلية الفقهاء ص ١٨٢ .

المبحث الثالث

الرضاع المحرم

ثبتت الحرمة بالرضاعة بكتاب الله تعالى حيث قال سبحانه وتعالى : ﴿... وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُم مِّنَ الرَّضَاعَةِ...﴾ الآية (١). وبسنة رسول الله (صلى الله عليه وسلم) حيث قال : " يحرم من الرضاعة ما يحرم من النسب " (٢)، وقال أيضا (صلى الله عليه وسلم) : " يحرم من الرضاعة ما يحرم من الرحم " (٣).

فلا خلاف بين الفقهاء أن الحرمة بالرضاعة كالحرمة بالنسب والرحم في المحرمية ، والخلوة ، والنظر ، ولكنهم اختلفوا في القدر الذي يثبت به حكم الرضاع على عدة أقوال هي :

الأول :

ثبتت الحرمة بالرضاع اذا وجد في المدة (٤)، قليلا كان

-
- (١) النساء : آية (٢٣) .
 - (٢) أخرجه مسلم في الصحيح ٢٢/١٠ ، عن أم المؤمنين عائشة (رضي الله عنها) .
 - (٣) أخرجه مسلم في الصحيح ٢٣/١٠ ، عن عبد الله بن عباس (رضي الله عنهما) .
 - (٤) والمدة التي يثبت فيها حكم الرضاع مختلف فيها بين الفقهاء على مايلي :
- ذهب الجمهور (الشافعية ، والحنابلة ، وصاحب أبي حنيفة أبو يوسف ومحمد) : الى أن المدة سنتان . بينما ذهب أبو حنيفة الى القول : بأن المدة سنتان ونصف . وقال مالك بن أنس : المدة سنتان وشهر أو شهران . أما زفر من الحنفية فذهب الى أن المدة : ثلاث سنوات . أنظر : سخون : المدونة ٢/٢٨٩ ، الشافعي : الأم ٣١/٥ ، الخرقى : المختصر ص ١١١ ، السرخسي : المبسوط ١٣٦/٥ ، القدوري : الكتاب ٣١/٣ ، أبو يعلى : الروايتين =

الرضاع أو كثيرا . وهذا ما أخذ به : عمر بن الخطاب ، وعلي بن أبي طالب ، وعبد الله بن عباس ، وعبد الله بن عمر ، وعبد الله بن مسعود ، (رضي الله عنهم أجمعين) ، والحسن البصري ، وسعيد بن المسيب ، وطاوس ، وإبراهيم النخعي ، والزهري ، والشعبي ، وعطاء ، ومكحول ، وقتادة ، وعمرو بن دينار ، والحكم ، وحمام ، ووكيعة ، ومجاهد ، وابن المبارك ، والأوزاعي ، والثوري ، والليث^(١) . وهو مذهب الحنفية^(٢) ، ومذهب المالكية^(٣) ، ورواية عن أحمد بن حنبل^(٤) .

= والوجهين ٢/٢٣٢ ، ٢٣٣ ، الشيرازي : التنبيه ص/ ٢٠٤ ، ابن رشد المقدمات ٢/٦٨ ، ابن مفلح : الفروع ٥/٥٧٠ ، خليل : المختصر ص/ ١٦٢ ، النووي : المنهاج ٣/٤١٦ ، الكاساني : بدائع الصنائع ٦/٤ .

(١) سحنون : المدونة ٢/٢٨٨ ، الجصاص : أحكام القرآن ٢/١٢٤ ، ابن المنذر : الاشراف م ٤/١١٠ ، ابن رشد : بداية المجتهد ٢/٣٥ ، الموفق : المغني : ٩/١٩٢ ، شمس الدين : الشرح الكبير ٩/٢٠٠ ، النووي : الشرح على الصحيح ١٠/٢٩ ، ابن مفلح : المبدع ٨/١٦٧ ، العيني : البناية ٤/٣٣٨ .

(٢) الجصاص : أحكام القرآن ٢/١٢٤ ، القدوري : الكتاب ٣/٣١ ، المرغيناني : الهداية مع الفتح ٣/٣٠٤ ، السرخسي : المبسوط ٥/١٣٦ ، الموصلي : المختار ٣/١١٧ ، ١١٨ ، الكاساني : بدائع الصنائع ٤/٧ ، الزيلعي : تبين الحقائق ٢/١٨١ ، ابن نجيم البحر الرائق ٣/٢٣٨ ، علاء الدين السمرقندي : تحفة الفقهاء ٢/٢٣٧ .

(٣) مالك : الموطأ ٢/٦٠٤ ، سحنون : المدونة ٢/٢٨٨ ، ابن رشد المقدمات ٢/٦٩ ، ابن رشد : بداية المجتهد ٢/٣٥ ، ابن العربي : أحكام القرآن ١/٣٧٤ ، خليل : المختصر ص/ ١٦٢ ، الخرشبي : الشرح على المختصر ٤/١٧٧ ، المواق : التاج والاكلیل ٤/١٧٨ ، ابن الجلاب : التفریع ٢/٦٨ ، ابن أبي زيد القيرواني : الرسالة الفقهية ص/ ٢٠٥ .

(٤) أبو يعلى : الروايتين والوجهين ٢/٢٣٢ ، ٢٣٣ ، الموفق : المغني ٩/١٩٢ ، الموفق : المقنع ٣/٢٩٩ ، شمس الدين : الشرح الكبير ٩/١٩٩ ، المجد ابن تيمية : المحرر ٢/١١٢ ، ابن مفلح : الفروع ٥/٥٧١ ، المرادوي : الانصاف ٩/٣٣٤ .

الثاني :

تثبت الحرمة بالرضاع بثلاث رضعات فصاعدا ، اذا وجدت في المدة ،
وهذا ما ذهب اليه :

زيد بن ثابت ، والمغيرة بن شعبة ، وعبدالله بن مسعود . في
قول آخر ، وأم المؤمنين عائشة في أحد أقوالها ، (رضي الله عنهم)
وسليمان بن يسار ، وسعيد بن جبير ، واسحاق ، وابن المنذر ، وداود ،
وأبو ثور ، وأبو عبيد (١) ، وأحمد بن حنبل في رواية عنه (٢) .

القول الثالث :

لا تثبت الحرمة بالرضاع الا اذا كان بخمس رضعات فصاعدا ، وكان
في مدة الرضاع . وهذا هو مذهب :

أم المؤمنين عائشة في أحد أقوالها ، وعبدالله بن مسعود ، وابن
الزبير ، (رضي الله عنهم) ، وعطاء ، وطاوس (٣) ، والشافعية (٤) ،

(١) ابن المنذر : الاشراف م ١١٠/٤ ، ١١١ ، الجصاص : أحكام القرآن
١٢٤/٢ ، ابن رشد : بداية المجتهد ٣٥/٢ ، الموفق : المغني
١٩٣/٩ ، شمس الدين : الشرح الكبير ٢٠٠/٩ ، ابن مفلح : المبدع
١٦٧/٨ ، العيني : البناية ٣٣٩/٤ .

(٢) أبو يعلى : الروايتين والوجهين ٢٣٣/٢ ، الموفق : المغني
١٩٣/٩ ، الموفق : المقنع ٢٩٩/٣ ، شمس الدين : الشرح الكبير
٢٠٠/٩ ، المجدا بن تيمية : المحرر ١١٢/٢ ، ابن مفلح : الفروع
٥٧٠/٥ ، المرداوي : الانصاف ٣٣٤/٩ ، ابن مفلح : المبدع
١٦٧/٨ .

(٣) الموفق : المغني ١٩٢/٩ ، شمس الدين : الشرح الكبير ١٩٩/٩ ،
ابن مفلح : المبدع ١٦٦/٨ ، البهوتي : كشف القناع ٤٤٦/٥ .

(٤) الشافعي : الأم ٣١/٥ ، ابن المنذر : الاشراف م ١١١/٤ ، الشيرازي :
المهذب ٢١٣/١٨ ، الشيرازي : التنبيه ص ٢٠٤ ، الغزالي : الوجيز
١٠٥/٢ ، النووي : المنهاج ٤١٦/٣ ، النووي : روضة الطالبين ٧/٩ ،
النووي : الشرح على الصحيح ٢٩/١٠ ، أبو عبدالله العثماني : رحمة
الأمة ص ٣١٧ .

والحنابلة في الظاهر من المذهب (١) ، وابن حزم (٢) .

الأدلة:

أدلة القائلين بالتحريم بمطلق الرضاع :

قال تعالى: ﴿... وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُم مِّنَ الرَّضَاعَةِ ...﴾ الآية (٣) .

وجه الاستدلال :

جعل الله تعالى المرفعة أمًّا يحرم نكاحها بمجرد فعل الارضاع من غير تقييد عدد الرضعات ، فاقضى ظاهر الآية التحريم بالرضاع مطلقا قليلا كان الرضاع أو كثيرا . (٤)

(١) الخري : المختصر ص/ ١١١ ، أبو يعلى : الروايتين والوجهين ٢٣٢/٢ ، الموفق : المغني ١٩٢/٩ ، الموفق : المقنع ٢٩٨/٣ ، ٢٩٩ ، شمس الدين : الشرح الكبير ١٩٩/٩ ، المجدابن تيمية : المحرر ١١٢/٢ ، ابن مفلح : الفروع ٥٧٠/٥ ، ابن مفلح : المبدع ١٦٦/٨ ، البرداوي : الانصاف ٣٣٤/٩ ، الحجاوي : الاقناع ٤٤٥/٥ ، ابن النجار : منتهى الارادات ٢٣٧/٣ .

(٢) المحلى ٩/١٠ .

(٣) النساء : آية (٢٣) .

(٤) الجصاص : أحكام القرآن ١٢٤/٢ ، السرخسي : المبسوط ١٣٤/٥ ، ابن رشد : المقدمات ٦٩/٢ ، الكاساني : بدائع الصنائع ٧/٤ ، الموصلي : الاختيار ١١٧/٣ ، الزيلعي : تبیین الحقائق ١٨١/٢ ، المرغيناني : الهداية مع الفتح ٣٠٧/٣ ، ابن نجيم : البحر الرائق ٢٣٩/٣ ، البابر تي : العناية ٣٠٧/٣ ، الخوارزمي : الكفاية ٣٠٥/٣ ، العيني : البناية ٣٤١/٤ .

ويقول الأحناف :

أن اشتراط العدد في الرضاع لتحصل به الحرمة ، يعد زيادة على النص بخبر الواحد ، وهي لا تجوز. (١)

أجيب :

بأن دلالة الآية الكريمة على أن مطلق الرضاع يحرم كما يحرم النسب ليس محل نزاع ، ولكن لما جاءت رواية الثقات بأنه لا تحرم الرضعة ولا الرضعتان ، وأنه لا بد من عدد من الرضعات ، كانت هذه الأخبار زائدة على ما في هذه الآية ، فنأخذ بهذه الروايات ، لأنها تفسير للآية ، وتبين للقدر المحرم من الرضاع. (٢)

أما قول الحنفية بعدم قبول خبر الواحد في اثبات أن الرضاع المحرم خمس رضعات لكونه زيادة على النص ، منقوض بفعلهم حيث أخذوا بخبر الواحد في جواز الوضوء بالنبيذ ، مع أنه زيادة على ما جاء في آية الوضوء ، ومع أن الخبر الوارد فيه ضعيف ولا ينهض حجة لهم ، وغير هذا كثير وليس هذا محله. (٣)

(١) السرخسي : المبسوط ١٣٤/٥ ، الزيلعي : تبیین الحقائق ١٨١/٢ ، البابرتي : العناية ٣٠٧/٣ ، الخوارزمي : الكفاية ٣٠٥/٣

(٢) " بتمصرف " ابن حزم : المحلى ١٦/١٠ ، الموفق : المغني ١٩٣/٩ ، شمس الدين : الشرح الكبير ٢٠١/٩ ، ابن مفلح : المبدع ١٦٧/٨ ، الشربيني : مغني المحتاج ٤١٦/٣ ، البهوتي : شرح منتهي الارادات ٢٣٧/٣

(٣) " بتمصرف " ابن حزم : المحلى ١٦/١٠

ب - من السنة :

١ - روى البخاري ، ومسلم وغيرهما عن عبدالله بن عباس (رضي الله عنهما) أن النبي (صلى الله عليه وسلم) أريد علي ابنة حمزة ، فقال : " لا تحل لي ، يحرم من الرضاعة ما يحرم من النسب هي ابنة أخي من الرضاعة " واللفظ للبخاري ، ولفظ مسلم : " ما يحرم من الرحم " . (١)

٢ - ما رواه البخاري ، ومسلم واللفظ له ، وغيرهما ، عن أم المؤمنين عائشة (رضي الله عنها) ، أن عمها من الرضاعة ، استأذن عليها فحجبت فآخبرت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) فقال لها : " لا تحتجبي منه ، فإنه يحرم من الرضاعة ما يحرم من النسب " . ولفظ البخاري : " الرضاعة تحرم ما تحرم الولادة " . وعند غير البخاري : " يحرم من الرضاعة ما يحرم من الولادة " . (٢)

وجه الدلالة في الحديثين :

سوى النبي (صلى الله عليه وسلم) بين الحرمة بالنسب ، والحرمة بالرضاع من غير تقييد بعدد معين ، فمتى ثبت النسب ثبتت الحرمة ،

(١) البخاري : الصحيح ٢٥٣/٥ ، مسلم : الصحيح ٢٣/١٠ ، أحمد : المسند ٢٩٠/١ ، ٣٢٩ ، النسائي : السنن ١٠٠/٦ ، ابن ماجه : السنن ٦٢٣/١

(٢) البخاري : الصحيح ١٤٠/٩ ، مسلم : الصحيح ٢٢/١٠ ، أحمد : المسند ٤٤/٦ ، ٥١ ، ٦٦ ، الدارمي : السنن ١٥٦/٢ ، أبوداود : السنن ٥٣/٦ ، الترمذي : السنن ٣٠٤/٤ ، النسائي : السنن ٩٩/٦ ، ابن ماجه : السنن ٦٢٣/١

وكذلك متى ثبت الرضاع ثبتت الحرمة سواء كان الرضاع قليلاً أو كثيراً (١).

٣ - ما أخرجه البخاري ، ومسلم ، وغيرهما عن أم المؤمنين عائشة (رضي الله عنها) أن النبي (صلى الله عليه وسلم) وجد عندهما رجلاً ، فرأت الكراهة في وجهه (عليه السلام) ، فقالت : انه أخي ، فقال : " أنظرن ما أخوانكن ، فانما الرضاعة من المجاعة " (٢).

وجه الاستشهاد:

لم يفرق الرسول (صلى الله عليه وسلم) في الرضاعة المحرمة بين القليل والكثير ، فيحمل التحريم بالرضاع على الرضاعة قليلة كانت أو كثيرة (٣).

ونوقشت هذه الأحاديث :

بأنها أحاديث ثابتة وصحيحة ، وأن دلالتها على أن الرضاع يحرم كما يحرم النسب لا خلاف فيه (٤).

(١) (بترمرف) الجصاص : أحكام القرآن ١٢٥/٢ ، المرغيناني :

الهداية مع الفتح ٣٠٧/٣ ، ابن نجيم : البحر الرائق ٢٣٨/٣ ،
العيني : البناية ٣٤١/٤ .

(٢) البخاري : الصحيح ١٤٦/٩ ، مسلم : الصحيح ٣٤/١٠ ، أبو داود :
السنن ٦٠/٦ ، النسائي : السنن ١٠٢/٦ ، ابن ماجه : السنن
٦٢٦/١ .

(٣) الجصاص : أحكام القرآن ١٢٤/٢ .

(٤) ابن حزم : المحلى ١٦/١٠ .

ولكن هذه الأحاديث مبينة بما رواه الامام مسلم من أم المؤمنين عائشة (رضي الله عنها) أن النبي (صلى الله عليه وسلم) قال: "لا تحرم المصاة والمصتان"، وعن أم الفضل (رضي الله عنها) أن النبي (صلى الله عليه وسلم) قال: "لا تحرم الا ملاءة والاملاجان"، وعن أم الفضل أيضا، أن رجلا من بني عامر بن صعصعة قال: "يا نبي الله هل تحرم الرضعة الواحدة"، قال: لا. (١) وبهذا يتبين أنه ليس كل رضاع يحرم، وانما المحرم منه ما كان بعدد معين.

فهذه الأحاديث أحاديث عامة، سيقت لبيان الحرمة بالرضاع، وأنها كالحرمة بالنسب، وهذا العموم مخصص بما روته أم المؤمنين عائشة (رضي الله عنها) (٢): "كان فيما أنزل من القرآن عشر رضعات معلومات يحرمن ثم نسخن بخمس معلومات، فتوفي رسول الله (صلى الله عليه وسلم) وهن فيما يقرأ من القرآن". (٣)

٤ - روى أحمد واللفظ له، وأبو داود، والبيهقي عن عبد الله ابن مسعود (رضي الله عنه) أن النبي (صلى الله عليه وسلم) قال: "لا يحرم من الرضاع الا ما أنبت اللحم وأنشز العظم" (٤).

(١) الصحيح ٢٧/١٠، ٢٨٠.

(٢) "بتصرف" البهوتي: شرح منتهي الارادات ٢٣٧/٣.

(٣) رواه الامام مسلم في الصحيح ٢٩/١٠.

(٤) أحمد: المسند ٤٣٢/١، أبو داود: السنن ٦١/٦، ٦٢.

البيهقي: السنن الكبرى ٤٦٠/٧، ٤٦١.

وجه الدلالة :

علق المصطفى (صلى الله عليه وسلم) الحرمة بالارضاع بانبات
اللحم وانشاز العظم ، واللبن القليل متى وصل الى جوف الصبي أنبت
اللحم وأنشز العظم ، فتحصل به الحرمة (١)

أعترض :

بأن في سند هذا الحديث أبا موسى الهلالي وأباه ، وهما
مجهولان كما قال أبو حاتم الرازي (٢) ، وفي سنده أيضا ابن
لعبد الله بن مسعود (رضي الله عنه) مجهول عند البيهقي، فالسند
ضعيف لتسلسله بالمجاهيل (٣)

ثم لو سلم ب صحة هذا الحديث ، فلا نسلم بدلالته على ثبوت الحرمة
بالرضاع القليل ، وذلك لأن الانبات والانشاز ان كانا يحملان بسدود
الخمس رفعات ، ففي حديث الخمس زيادة يجب قبولها والعمل بها .
وان كانا لا يحملان الا بزيادة على الخمس فلا ينهض هذا الحديث
لتقييد حديث الخمس لضعفه كما سبق . (٤)

(١) الموصلي : الاختيار ٣/٣١٠

(٢) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ٤ ق ٢/٤٣٨

(٣) الألباني : ارواء الغليل ٧/٢٢٤

(٤) الشوكاني : نيل الأوطار ٦/٣١٣

ج - من الآثار :

١ - ما رواه النسائي ، والبيهقي عن ابراهيم النخعي
أن شريحا حدث أن عليا وابن مسعود (رضي الله عنهما) كانا
يقولان : " يحرم من الرضاع قليله وكثيره " . (١)
ورواه أيضا ابن أبي شيبه ، والطبراني عن ابراهيم النخعي
بدون شريح . (٢)

٢ - ما أخرجه ابن أبي شيبه عن عبدالله بن مسعود (رضي
الله عنه) قال : " يحرم قليل الرضاع ، كما يحرم كثيره " (٣)

٣ - روى البيهقي عن عبدالله بن عمر (رضي الله عنهما) أنه
سئل عن المرأة ترفع الصبي في المهد أو الجارية رضعة واحدة قال:
" هي عليه حرام ... الخ " (٤)

٤ - ما رواه البيهقي عن عبيد الله بن عبدالله بن عتبة
أن عبدالله بن عباس (رضي الله عنهما) كان يقول : " قليل الرضاع
وكثيره يحرم في المهد " . (٥)

-
- (١) النسائي: السنن ١٠١/٦ ، البيهقي : السنن الكبرى ٤٥٨/٧ ،
(٢) ابن أبي شيبه : المصنف ٢٨٦/٤ ، الهيثمي : مجمع الزوائد ٢٦٤/٤ .
(٣) المصنف ٢٨٦/٤ .
(٤) السنن الكبرى ٤٥٨/٧ .
(٥) المرجع نفسه .

أجيب :

بأن هذه أقوال وآثار للمصاحبة والتابعين لا تعارض السنة الصحيحة القاضية بالخمس ، لأن الخمس حينئذ زيادة يجب قبولها والعمل بها .

د - من المعقول:

١ - لما كانت الحرمة في الرضاعة لشبهة البعضية الثابتة بنشوز العظم ، وانبات اللحم ، وهي أمر مبطن ، تعلقت الحرمة بفعل الارضاع قل أو كثر. (١)

أجيب : بأن الأصل هو عدم المحرمية ، فلا تثبت الا بيقين ، واليقين هو الأخذ بالأحوط.

٢ - الارضاع سبب من أسباب التحريم المؤبد ، فلا يعتبر فيه العدد ، كتحريم أم الزوجة بمجرد الوطء. (٢)

-
- (١) المرفئيناني : الهداية مع الفتح ٣/٣٠٧ ، الزيلعي : تبیین الحقائق ٢/١٨١ ، ١٨٢ ، البابر تي : العناية ٣/٣٠٧ ، العيني : البناية ٤/٣٤٢ .
- (٢) أبو يعلى : الروايتين والوجهين ٢/٢٣٥ ، الجصاص : أحكام القرآن ٢/١٢٦ ، السرخسي : المبسوط ٥/١٣٤ ، الموفق : المغني ٩/١٩٣ ، شمس الدين : الشرح الكبير ٩/٢٠٠ ، ابن مفلح : المبدع ٨/١٦٧ ، الخوارزمي : الكفاية ٣/٣٠٥ ، الزيلعي : تبیین الحقائق ٢/١٨١ .

أدلة القائلين بالتحريم بثلاث رضعات فصاعدا :

دلل القائلون بالثلاث رضعات لمذهبهم بأدلة من السنة المطهرة ،
والمعقول .

أ - من السنة :

١ - روى مسلم ، وسعيد بن منصور ، والدارمي وغيرهم عن أم المؤمنين عائشة (رضي الله عنها) قالت : قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : " لا تحرم المصاة والمصتان " . (١)

٢ - ما رواه مسلم ، وابن أبي شيبة وغيرهما عن أم الفضل أن نبي الله (صلى الله عليه وسلم) قال : " لا تحرم الرضعة أو الرضعتان أو المصاة أو المصتان " (٢) .

٣ - ما أخرجه مسلم ، وسعيد بن منصور ، والدارمي وغيرهم عن أم الفضل عن النبي (صلى الله عليه وسلم) قال : " لا تحرم الاملاجة والاملاجتان " . (٣)

-
- (١) مسلم : الصحيح ٣٧/١٠ ، سعيد بن منصور : السنن م ٣ ق ٢٤١/١ ،
الدارمي : السنن ١٥٧/٢ ، أبوداود : السنن ٦٩/٦ ،
الترمذي : السنن ٣٠٧/٤ ، النسائي : السنن ١٠١/٦ ،
ابن ماجة : السنن ٦٢٤/١ ، البيهقي : السنن الكبرى ٤٥٥/٧ .
- (٢) مسلم : الصحيح ٢٨/١٠ ، ابن أبي شيبة : المصنف ٢٨٥/٤ ،
ابن ماجة : السنن ٦٢٤/١ ، البيهقي : السنن الكبرى ٤٥٥/٧ .
- (٣) مسلم : الصحيح ٢٩٠٢٨/١٠ ، سعيد بن منصور : السنن م ٣ ق ٢٤١/١ ،
الدارمي : السنن ١٥٧/٢ ، النسائي : السنن ١٠١، ١٠٠/٦ ،
البيهقي : السنن الكبرى ٤٥٥/٧ .

وجه الاستدلال :

نفس النبي (صلى الله عليه وسلم) في هذه الأحاديث
أن تكون المصة و المصتان ، والاملاجة والاملاجان محرمتين ، وأدنى
ما يكون العدد بعد الاثنین الثلاث ، فكان هو العدد المحرم فـ في
الرضاع . (١)

ونوقشت هذه الأحاديث من عدة أوجه :

الوجه الأول :

أن هذه الأحاديث منسوخة ، وصرح بالقول بالنسخ عبدالله بن
عباس ، وعبدالله بن مسعود ، وطاوس . (٢)
روى أبو بكر الجصاص عن أبي الحسن الكرخي قال : حدثنا عبدالله
بن سعيد قال حدثنا أبو خالد عن حجاج عن حبيب بن أبي ثابت عن
طاوس عن ابن عباس أنه سئل عن الرضاع ، فقلت ان الناس يقولون :
لا تحرم الرضعة ولا الرضعتان ، قال : قد كان ذاك ، فأما اليوم
فالرضعة الواحدة تحرم . (٣)
وروي عن عبدالله بن مسعود (رضي الله عنه) مثل هذا . (٤)

(١) ابن المنذر : الاشراف ١١١/٤ ، أبو يعلى : الروايتين والوجهين
٢٣٦/٢ .

(٢) الجصاص : أحكام القرآن ١٢٥/٢ ، الزيلعي : تبیین الحقائق
١٨٢/٢ ، ابن الهمام : فتح القدير ٣٠٦/٣ ، ابن نجيم : البحر
الرائق ٣٣٩/٣ ، الخوارزمي : الكفاية ٣٠٧/٣ ، ٣٠٨ ، العيني :
البنایة ٣٤٢/٤ .

(٣) الجصاص : أحكام القرآن ١٢٥/٢ .

(٤) الزيلعي : تبیین الحقائق ١٨٢/٢ ، ابن الهمام : فتح القدير ٣٠٦/٣ .

وروى سعيد بن منصور عن أبي أمية عن طاوس قال : " كان الذي قالوا ،
ثم المزة الواحدة تحرم . (١)

أعترض :

بأن النسخ لا يثبت بمجرد الدعوى (٢) ، أما ما روي عن طاوس فإنه
لم يسنده الى صاحبي فظلا عن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ، ومثل
هذا لا يحتج به ، ولا يحل القطع بالنسخ بظن تابعي . (٣)

الوجه الثاني :

ولو ثبت أنها غير منسوخة لما كان فيها حجة لمن استدل بها ،
وذلك لأنها مضطربة السند والمتن . أما اضطراب السند فلأنها تسروى
تارة عن عبد الله بن الزبير عن النبي (صلى الله عليه وسلم) وأخرى
عن ابن الزبير عن أبيه عن النبي (عليه السلام) ، وأخرى عن ابن الزبير
عن عائشة عن النبي (عليه الصلاة والسلام) . ومثل هذا يسقط ولا يحتج
به . (٤)

أما اضطراب المتن فلروايته تارة بلفظ : " لا تحرم المصاة والمصتان
وأخرى بلفظ : " لا تحرم الاملاجة والاملاجتان " ، وثالثة بلفظ : " لا تحرم
المجة والمجتان " . فوجب أن يسقط لهذا الاختلاف . (٥)
وإذا سقطت هذه الأحاديث وجب الرجوع الى كتاب الله تعالى ،
والأخذ بما جاء في الكتاب يحرم قليل الرضاع وكثيره .

(١) السنن م ٣ ق ٣٤٣/١ ، ٣٤٤

(٢) النووي : الشرح على الصحيح ٣٠/١٠

(٣) ابن حزم : المحلى ١٦/١٠

(٤) ابن رشد المقدمات ٦٩/٢ ، الكاساني : بدائع الصنائع ٨/٤ ،

الزيلعي : تبیین الحقائق ١٨٢/٢ ، العيني : البناية ٣٤٢/٤ ، ٣٤٣

(٥) ابن رشد : المقدمات ٦٩/٢

وأجيب :

بأن رواية الخبر من عدة طرق لا تقدر فيه بل هي قوة له ، ولا يصح الاعتراض بمثل هذا على رد السنن وتوهين صحيحها لنصرة المذاهب . (١)

الوجه الثالث :

ثم لو سلم بصحة هذه الأحاديث فلاحجة فيها لمن استدل بها ، وذلك لما يأتي :

١ - أن هذه الأحاديث مردودة بالكتاب ، وذلك لأن العمل به أقوى (٢) ، ويؤكد هذا الرد قول عبد الله بن عمر (رضي الله عنهما) - عندما سئل عن قول ابن الزبير : لا تحرم الرضعة ولا الرضعتان ، ولا الممة ولا الممتان - قضاء الله خير من قضائك وقضاء ابن الزبير معك . (٣)

٢ - هذه الأحاديث أخبار أحاد ، ولا يجوز قبولها في تخصيص حكم الآية الموجبة للتحريم بقليل الرضاع ، وذلك لأنها آية محكمة ظاهرة المعنى بينة المراد ، ولم يسبق تخصيصها بالاتفاق ، فلا يجوز حينئذ تخصيصها بخبر الواحد ولا بالقياس . (٤)

ويجاب عليه :

بأن هذا على أصل الحنفية ، ولا يلزم غيرهم .

-
- (١) ابن حزم : المحلى ١٧/١٠ ، النووي : الشرح على الصحيح ٣٠/١٠
(٢) المرغيناني : الهداية مع الفتوح ٣٠٧/٣ ، البابرتي : العناية ٣٠٧/٣ ،
العيني : البناية ٣٤٢/٤
(٣) رواه سعيد بن منصور : السنن م ٣ ق ٢٤٤/١ ، والدارقطني : السنن
١٧٩/٤ ، والبيهقي : السنن الكبرى ٤٥٨/٧
(٤) الجصاص : أحكام القرآن ١٢٤/٢

٣ - أن من الجائز أن هذا التحديد كان مشروطا في رضاع الكبير حين كان محرما ، فلما نسخ رضاع الكبير نسخ معه التحديد. (١)

اعترض :

بأن هذه افتراضات ليس لها ما يسندها فلا ترد بمثلها الأدلة .

٤ - إنما لم تحرم المصّة والمصتان ، والاملاجة والاملاجتان فسي هذه الأحاديث لأن اللبن لا ينفصل بها لضعف الصبي حتى يتكرر منه المص ، وبذلك يتحقق وصول اللبن الى جوفه. (٢)

وأجيب

بأن القليل يصدق بأدنى جزء من اللبن ، وتسليمهم بعدم التحريم بالمصّة والاملاجة دليل على ضعف المسلك ، اذ لو كان ما سلكوه ظاهرا لقالوا بأن المعتبر في الشرع هو المظنة ، وهذا يصدق بمجرد التقام الصبي للثدي كما قيل يصدق الوطء بمجرد الايلاج .

٥ - هذه الأحاديث مبيحة ، وما تلونا من قوله تعالى : ﴿..... وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُم مِّنَ الرَّضَاعَةِ ...﴾ الآية (٣) محرم ، والمحرّم يقضي على المبيح احتياطا. (٤)

وأجيب:

بأن الاحتياط هو باتباع الثابت فتحليل الحرام كتحريم الحلال.

-
- (١) الجصاص : أحكام القرآن ١٢٥/٢ ، الكاساني : بدائع الصنائع ٨/٤ .
(٢) الكاساني : بدائع الصنائع ٨/٤ ، الزيلعي : تبیین الحقائق ١٨٢/٢ ، ابن العربي : أحكام القرآن ٣٧٤/١ .
(٣) النسائي : آية (٢٣) .
(٤) الكاساني : بدائع الصنائع ٨/٤ .

الوجه الرابع :

هذه الأحاديث في غاية الصحة ، ولو لم يرد غيرها لما كان القول الابهى ، ولكن لما ورد غيرها ينص على أن المحرم من الرضاع خمس رضعات فصاعدا ، وجب الأخذ بها ، لصحتها ولأن فيها زيادة على أخبار الثلاث ، ولاعتضادها بالأصل وهو عدم التحريم .

ثم ان دلالة هذه الأحاديث على الثلاث دلالة مفهوم ، ودلالة أحاديث الخمس عليها دلالة منطوق ، ودلالة المنطوق مقدمة على دلالة المفهوم . (١)

(١) ابن حزم : المحلى ١٤/١٠ ، ١٦ ، الشيرازي : المذهب ٢١٤/١٨ ،
الموفق : المغني ١٩٣/٩ ، شمس الدين : الشرح الكبير ٢٠١/٩ ،
ابن مفلح : المبدع ١٦٧/٨ ، الشربيني : مغني المحتاج ٤١٦/٣ ،
الرملي : نهاية المحتاج ١٧٦/٧ ، قليوبي : الحاشية على الجلال
المحلي ٦٣/٤ ، الموفق : الكافي ٣٤٢/٣ .

ب - من المعقُول :

١ - إنما كانت الثلاث رضعات محرمة دون غيرها، لأن هذا العدد يعتبر فيما يعتبر فيه العدد، كالعادة في الحيض. (١)

٢ - " الرضاع سبب يوقع تحريماً لا يختص وجوده من الزوجين ، فوقف على الثلاث كالطلاق " (٢)

(١) الموفق : المغني ١٩٣/٩ ، شمس الدين : الشرح الكبير ٢٠٠/٩

ابن مفلح : المبدع ١٦٧/٨

(٢) أبو يعلى : الروايتين والوجهين ٢٣٦/٢

أدلة القائلين بالتحريم بخمس رضعات :

ولقد استدل القائلون بالخمس بأدلة من السنة النبوية
المشرفة على صاحبها أفضل الصلاة والسلام .

من السنة :

١ - ما رواه مالك ، والشافعي ، ومسلم وغيرهم عن أم المؤمنين
عائشة (رضي الله عنها) قالت : " كان فيما أنزل من القرآن
عشر رضعات معلومات يحرمن ، ثم نسخن بخمس معلومات ، فتوفي رسول
الله (صلى الله عليه وسلم) وهن فيما يقرأ من القرآن". (١)

وجه الدلالة :

هذا الحديث نص في أن المحرم في الرضاع خمس رضعات ، وأن هذا
القدر هو الذي ثبت عليه الحكم في الرضاع ، حيث توفي الرسول
(صلى الله عليه وسلم) عليه دون غيره ، حتى أن من لم يبلغه
نسخ تلاوته كان يتلوه مع القرآن لقرب ذلك النسخ . (٢)

-
- (١) مالك: الموطأ ٦٠٨/٢ ، الشافعي : المسند ٢١/٢ ، مسلم : الصحيح
٢٩/١٠ ، أبوداود : السنن ٦٧/٦ ، النسائي : السنن ١٠٠/٦ ،
الترمذي : السنن ٣٠٨/٤ ، ابن ماجه : السنن ٦٢٥/١ ، سعيد بن منصور :
السنن م ٣ ق ٢٤٢/١ ، الدارمي : السنن ١٥٧/٢ ، البيهقي : السنن
الكبرى ٤٥٤/٧ .
- (٢) الموفق : المغني ١٩٣/٩ ، شمس الدين : الشرح الكبير ٢٠١/٩ ،
الشيرازي : المذهب ٢١٤/١٨ ، النووي : الشرح على الصحيح ٢٩/١٠ ،
ابن مفلح : المبدع ١٦٧/٨ ، الشربيني : مغني المحتاج ٤١٦/٣ ،
الصنعاني : سبل السلام ١١٥١/٣ .

ثم ان بعض علماء البيان - كالزمخشري - ذهبوا الى أن الاخبار بالجملة الفعلية المضارعية يفيد الحصر ، والاخبار عن الخمس هنا من هذا القبيل ، فيفيد أن التحريم في الرضاع محصورا في الخمس دون غيرها. (١)

ونوقش هذا الحديث من عدة أوجه :

الوجه الأول :

أن التقدير بعدد معين منسوخ ، صرح بنسخه عبد الله بن عباس (رضي الله عنهما) ، وذلك عندما قيل له : أن الناس يقولون : أن الرضعة الواحدة لا تحرم ، قال : كان ذلك ثم نسخ. (٢)

الوجه الثاني :

ولو سلم بأن التقدير ليس منسوخا ، لما كان في هذا الحديث حجة على أن المحرم من الرضاع خمس رضعات ، لأنه حديث ضعيف جدا لا يجوز اعتقاد صحته ، حيث أحالت فيه أم المؤمنين عائشة (رضي الله عنها) الرضعات الخمس على أنهن قرآنا يتلى ، وقد ثبت أنهن لسن من القرآن لعدم وجودهن فيه ، فما الذي نسخهن ولا نسخ بعد وفاة الرسول (صلى الله عليه وسلم) ، فاعتقاد صحته حينئذ يجعل للرافضة قولا بأن بعض القرآن

(١) الشوكاني : نيل الأوطار ٢١٣/٦ .

(٢) ابن الهمام : فتح القدير ٣٠٦/٣ .

ذهب ولم يشبته الصحابة ، وهذا مردود بقول الله تعالى : ﴿ إِنَّا نَحْنُ
نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ١٠٠ الآية ﴾ (١) . فلم يبق بعد هذا الا أن
نقول أنه نسخ في حياة الرسول (صلى الله عليه وسلم) ، وما كان كذلك
لا يحتج به . (٢)

ويجاب :

بأن حديث أم المؤمنين عائشة (رضي الله عنها) صحيح أخرجه
الامام مسلم ، وغيره بأسانيد صحيحة .
وعدم وجود الرضعات الخمس في المصحف لا يدل على نفيها ، وذلك لأن
النسخ أنواع ، ومنه نسخ التلاوة وبقاء الحكم ، والشأن في الرضعات
أنها نسخت ، ونسخها من هذا القبيل . (٣)
أما قول أم المؤمنين أن الرسول (صلى الله عليه وسلم) توفي وهن
فيما يقرأ من القرآن ، فما هذا الا لأن نسخ تلاوتها كان قبيل وفاته
الرسول (عليه السلام) فمن لم يبلغه النسخ كان يتلوها مع القرآن
فلما بلغهم ذلك كفوا عنه جميعا .

أعترض :

بأن الاسناد صحيح ولكنه منقطع باطنا (٤) ، وبعد م تسليم نسخ
تلاوته دون حكمه ، لأمرين :

-
- (١) الحجر : آية (٩) .
 - (٢) الجصاص : أحكام القرآن ١٢٥/٢ ، السرخسي : المبسوط ١٣٤/٥ ،
ابن رشد : المقدمات ٧٠/٢ ، الكاساني : بدائع الصنائع ٨٠ ٧/٤ ،
الزيلعي : تبیین الحقائق ١٨٢/٢ ، ابن الهمام : فتح القدير ٣٠٦/٣ ،
ابن العربي : أحكام القرآن ٣٧٤/١ .
 - (٣) ابن حزم : المحلى ١٦/١٠ ، ابن القيم : زاد المعاد ٥٧٤/٥ .
 - (٤) ابن الهمام : فتح القدير ٣٠٦/٣ .

الأول :

أن نسخ القرآن لا يكون إلا بأمر الله ، وفي حياة رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ، أما بعد موته (عليه السلام) فلا يصح أن يقال : نسخ بعض القرآن ، لأن القول بهذا يجعل للرافضة مدخلا للقول بذهاب بعض القرآن وعدم اثباته في المصحف من قبل الصحابة (رضوان الله عليهم) (١)

أجيب :

بأننا لا نقول أنه نسخ بعد عهد الرسول (صلى الله عليه وسلم) ولكن النسخ في عهده في آخر حياته .

الثاني :

أن القول بنسخ التلاوة دون الحكم يحتاج الى دليل يدل عليه ، ولا دليل هنا ، لا سيما وأن نسخ الدال يرفع حكمه في الأصل . وأما نسخ تلاوة آية الرجم وبقاء حكمها ، فانما قلنا به لقيام الأدلة على ذلك من السنة والاجماع ، والا لما قلنا به . (٢)

الوجه الثالث :

ثم لو ثبت صحة هذا الحديث ، فلا دلالة فيه على أن المحرم من الرضاع خمس رضعات ، لاحتمال أنه كان في رضاع الكبير عندما كان محرما ، فلمّا نسخ التحريم في رضاع الكبير نسخ معه العدد (٣)

(١) ابن رشد : المقدمات ٧٠/٢ .

(٢) ابن الهمام : فتح القدير ٣٠٦/٣ .

(٣) الجصاص : أحكام القرآن ١٢٥/٢ ، السرخسي : المبسوط ١٣٤/٥ ،

الكاساني : بدائع الصنائع ٨/٤ ، الزيلعي : تبیین الحقائق

١٨٢/٢ ، الخوارزمي : الكفاية ٣٠٥/٣

أعترض :

بأن هذه افتراضات ليس لها ما يسندها ، فلا ترد بمثلها الأدلة .

الوجه الرابع :

ولو قدر سلامة هذا الحديث من الاعتراضات السابقة لما كان فيه دلالة لمن استدل به ، لأمرين :

الأول :

(١)

أنه مبيح ، وما تلونا محرم ، والمحرم يقضي على المبيح احتياطاً .

الثاني :

أنه خبر واحد ، ولا يعارض ظاهر القرآن . (٢)

ويجاب :

بأن الاحتياط هو باتباع الثابت ، فتحليل الحرام ، كتحريم الحلال .
أما كونه خبر واحد ، فذلك على أصلكم ولا يلزم غيركم .

٢ - روى أحمد ، والبيهقي عن عروة بن الزبير عن عائشة (رضي الله عنها) ، أن سهلة بنت سهيل امرأة أبي حذيفة جاءت إلى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ، فقالت : يا رسول الله ، كنا نرى سالمًا ولداً ، وكان يدخل عليّ وأنا فضل وليس لنا إلا بيت واحد فماذا ترى في شأنه ؟ فقال لها رسول الله (عليه السلام) : " أرضعيه خمس رضعات فيحرم بلبنها " (٣) . ورواه مالك ، والشافعي (رحمهما الله تعالى) عن عروة بن الزبير . (٤)

(١) الكاساني : بدائع الصنائع ٠٨/٤

(٢) الجصاص : أحكام القرآن ٠١٢٥/٢

(٣) أحمد : المسند ٢٠١/٦ ، البيهقي : السنن الكبرى ٠٤٥٦/٧

(٤) مالك : الموطأ ٦٠٥/٢ ، الشافعي : المسند ٠٢٣/٢

وجه الدلالة:

الحديث صريح في دلالتـه على اشتراط خمس رضعات للتحريم
بالرضاع .

نوقش من عدة أوجه :

الوجه الأول :

أن التقدير بعدد معين منسوخ . (١)

أعترض :

بأن النسخ لا يثبت بمجرد الدعوى . (٢)

الوجه الثاني:

روى الامام مسلم هذا الحديث عن أم المؤمنين عائشة (رضى الله عنها)
من غير ذكر لعدد معين من الرضاع ، وكذلك أصحاب السنن المشهورة . (٣)

وأجيب :

بأنه لا يلزم لصحة الأحاديث أن تكون واردة في صحيح مسلم أو في
السنن المشهورة ، وإنما المدار في الصحة على قوة السند وسلامة المتن
من الشذوذ والعلّة ، وإذا توفر هذا في الحديث حكم بصحته أينما وجد .
ثم أن هذه الزيادة جاءت عن مالك بن أنس ، وابن جريج (٤) ، وهما ثقتان ،

(١) سبق إيراد هذا الوجه مفصلاً ، وللمزيد أنظر: ابن الهمام :

فتح القدير ٣/٣٠٦ .

(٢) النووي : الشرح على الصحيح ٣٠/١٠

(٣) ابن الهمام : فتح القدير ٣/٣٠٦

(٤) هو عبد الملك بن عبدالعزيز بن جريج ، روى عن : عطاء ، وطائوس ،

ومجاهد .

روى عنه : الثوري ، والليث ، وحمام بن سلمة ، وحمام بن زيد ، وغيرهم =

وزيادة الثقة مقبولة لا يجوز تركها ، وتركها خطأ ، لأنها مروية عن الرسول (صلى الله عليه وسلم) ثابتة عنه ، فمن خالفها فقد خالف أمره (عليه الصلاة والسلام) (١) .

الوجه الثالث :

أن النبي (صلى الله عليه وسلم) لم يرد في هذا الحديث اشباع سالم بهذا الرضاع ، لأن الكبير لا يشبعه هذا القدر ، فدخل في هذا العدد المصة أيضا . (٢)

هذه هي الأقوال المشهورة ، والتي وقع فيها الخلاف ، بقي أن أشير إلى أقوال أخرى من غير أن أذكر لها دليلاً أو تعليلاً ، لضعفها وقلة من أخذ بها ، وهي كالتالي :

قول :

بأن الرضاع المحرم عشر رضعات ، ولا يحرم مادونها ، وهو من جملة أقوال أم المؤمنين عائشة (رضي الله عنها) ، وأم المؤمنين حفصة (رضي الله عنها) . (٣)

= وهو فقيه فاضل ، مات سنة خمسين ومائة ، وقيل غير ذلك .
أنظر : أحمد بن حنبل : العلل ومعرفة الرجال ٢٠٠/١ ، ٢٢٨ ، ١٧٩/٢ ،
٢٢٢ ، ٢٣٧ ، ٢٤٦ ، ابن معين : التاريخ ٣٧١/٢ ، ابن أبي حاتم :
الجرح والتعديل ٢ ق ٣٥٦/٢ ، الذهبي : العبر ١٦٣/١ ، ابن حجر :
تقريب التهذيب ٥٢٠/١ ، الذهبي : ميزان الاعتدال ٦٥٩/٢ ،
العجلي : تاريخ الثقات ص ٣١٠ .

- (١) ابن حزم : المحلى ١٠٦/١٠
- (٢) ابن الهمام : فتح القدير ٣٠٦/٣
- (٣) مالك : الموطأ ٦٠٣/٢ ، ابن المنذر : الاشراف م ١١١/٤ ، ابن حزم : المحلى ١٠٤٩/١٠ ، البيهقي : السنن الكبرى ٤٥٨/٧ ، الموفق : المغني ١٩٣/٩ ، شمس الدين : الشرح الكبير ٢٠٠/٩ ، ابن مفلح : المبدع ١٦٧/٨

وقول آخر :

الرضاع المحرم سبع رضعات ، وهو مروي عن أم المؤمنين عائشة
(رضي الله عنها) . (١)

وقول ثالث :

الرضاع المحرم أربع رضعات ، فلا تحرم الرضعة والرضعتان والثلاث ،
وهو مروي عن زيد بن ثابت . (٢)

الراجح :

أرى - والله أعلم - أن الراجح ما ذهب اليه الشافعية والحنابلة
ومن وافقهم في القول بأن المحرم من الرضاع ما كان خمس رضعات ، وذلك
لقوة أدلتهم واشتمالها على زيادة من ثقة ، والزيادة من الثقة مقبولة .
أما أدلة الحنفية والمالكية فهي أدلة مطلقة مقيدة بالأدلة الدالة على
أن الرضاع المحرم ما كان بخمس رضعات .
أما أدلة من قال أن المحرم من الرضاع ما كان بثلاث رضعات ، فلو لم يرد
غير هذه الأحاديث لما كان القول إلا بها ، ولكن لما ورد غيرها يدل على
أن المحرم ما كان بخمس رضعات ، رأيت الأخذ به لأمر منها : أن دلالة
أحاديث الثلاث عليها دلالة مفهوم ، ودلالة أحاديث الخمس عليها دلالة منطوق
وفي أحاديث الخمس زيادة في العدد على أحاديث الثلاث ، مع اعتداد أحاديث
الخمس بالأصل وهو عدم التحريم .

هذا بالإضافة إلى أن الخمس رضعات هي آخر الأمر عن رسول الله (صلى
الله عليه وسلم) كما ثبت في صحيح مسلم وغيره عن أم المؤمنين عائشة
(رضي الله عنها) .

(١) ابن المنذر: الاشراف ١١١/٤ ، ابن حزم : المحلى ١٠/١٠ .

(٢) ابن حجر : فتح الباري ١٤٧/٩ .

المبحث الرابع

الواجب بالقتل العمد

اتفق الفقهاء رحمهم الله ، على أن القتل العمد ، فيه اثم عظيم ، ويعرض القاتل للعقوبة الشديدة فى الآخرة ، وقد دل على ذلك أدلة كثيرة ، من الكتاب والسنة ، منها :

قوله تعالى : " وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا " . (١)

وقوله تعالى : " وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ لَا يَقْتُلُونَ أَنْفُسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِ مُهَانًا " . (٢)

وعن عبدالله بن عمر (رضي الله عنهما) قال : قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : " لن يزال المؤمن فى فسحة من دينه ما لم يصب دما حراما " رواه البخاري . (٣)

وعن عبدالله بن عمرو (رضي الله عنهما) أن النبي (صلى الله عليه وسلم) قال : " لزوال الدنيا أهون عند الله من قتل رجل مسلم " رواه الترمذي . (٤)

وعن معاوية بن أبي سفيان (رضي الله عنهما) قال : سمعت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يقول : " كل ذنب عسى الله أن يغفره إلا الرجل يموت كافرا ، أو الرجل يقتل مؤمنا متعمدا " . رواه أحمد . (٥)

(١) النساء : آيه ٩٣ .

(٢) الفرقان : آيه ٦٨ ، ٦٩ .

(٣) الصحيح : ١٨٧/١٢ .

(٤) السنن : ٦٥٢/٤ . وأخرجه ابن ماجه عن البراء بن عازب السنن ٨٧٤/٢ .

(٥) المسند : ٩٩/٤ .

وقد اختلف الفقهاء (رحمهم الله) في الواجب بالقتل العمد، أهو القصاص وحده ، أم القصاص والدية على التخيير بينهما، مع اشتراط رضا الجاني عند الانتقال من القصاص الى الدية أو عدمه ، على ثلاثة أقوال :

القول الأول :

الواجب بالقتل العمد القصاص عينا ، الا أن يعفو ولي الجناية وليس لولي الجناية أخذ الدية الا برضا الجاني ، فتكون بالصلح لا بالقتل العمد . وذهب الى هذا القول :

الثوري ، وابراهيم النخعي ، والأوزاعي ، وابن شبرمة ،^(١) والحسن

(١) هو: أبو شبرمة عبدالله بن شبرمة الضبي ، أحد الفقهاء الأعلام، ولي قضاء الكوفة لأبي جعفر ، كان ثقة ، شاعرا، حسن الخلق ، جوادا . ولد سنة اثنتين وتسعين ، وتوفي سنة أربع وأربعين ومائة . انظر: ابن سعد: الطبقات الكبرى ٦/٣٥٠-٣٥١، ابن معين: التاريخ ٢/٣١٢-٣١٣ ، البخاري : التاريخ الكبير ٣ ق ١١٧/١ ، ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ٢ ق ٨٢/٢ ، ابن قتيبة : المعارف ص/٤٧٠-٤٧١، ابن شاهين: تاريخ أسماء الثقات ص/١٩١، الشيرازي : طبقات الفقهاء ص/ ٨٥ ، النووي : تهذيب الأسماء واللغات ١ ق ٢٧١/١ - ٢٧٢، الذهبي : العبر ١/ ١٥٢ ، الذهبي: ميزان الاعتدال ٢/٤٣٨ ، الذهبي : سير أعلام النبلاء ٦/٣٤٧ .

بن حي ، وأبو الزناد ^(١) (٢) ، والحنفية ^(٣) ، والمالكية في المشهور عندهم ^(٤) ، وأحمد بن حنبل في رواية عنه . (٥)

-
- (١) هو: أبو الزناد عبدالله بن ذكوان القرشي ، أبو عبد الرحمن ، تابعي يحد من علماء المدينة بعد كبار التابعين ، محدث فقيه حجة ، وثقه ابن سعد وغيره . ألف كتاب الفقهاء السبعة ، وكتاب في الفرائض . توفي سنة ثلاثين ومائة ، وقيل غير ذلك . أنظر: ابن معين: التاريخ ٣٠٥/٢ ، البخاري: التاريخ الكبير ٣ ق ٨٣/١ ، ابن أبي حاتم: الجرح والتعديل ٢ ق ٤٩/٢ ، ابن قتيبة: المعارف ص ٤٦٤ ، العجلي: تاريخ الثقات ص ٢٥٤ ، ابن شاهين: تاريخ أسماء الثقات ص ١٨٧ ، النووي : تهذيب الأسماء واللغات ١ ق ٢٣٣/٢ ، الذهبي: ميزان الاعتدال ٤١٨/٢-٤٢٠ ، الذهبي : سير أعلام النبلاء ٤٤٥/٥ .
- (٢) الجصاص : أحكام القرآن ١٤٩/١ ، ابن رشد: بداية المجتهد ٤٠١/٢ ، الموفق: المفني ٤٧٣/٩ ، شمس الدين: الشرح الكبير ٤١٤/٩ ، ابن حزم: المحلى ٣٦٠/١٠ .
- (٣) السرخسي: المبسوط ٦٠/٢٦ ، الموصلي: المختار ٢٣/٥ ، الكاساني: بدائع الصنائع ٢٤١/٧ ، المرغيناني: الهداية مع الفتح ١٤٠/٩ ، الزيلعي: تبیین الحقائق ٩٨/٦ ، الطوري: تكملة البحر الرائق ٣٣٠/٨ .
- (٤) خليل : المختصر ص ٢٧٣ ، الحطاب : مواهب الجليل ٢٣٤/٦ ، الخرخشي: الشرح على المختصر ٥/٨ ، ابن رشد: بداية المجتهد ٤٠١/٢-٤٠٢ ، الدردير: الشرح الكبير ٢٣٩/٤-٢٤٠ ، ابن العربي: أحكام القرآن ٦٦/١ ، المواق : التناج والاكلیل ٢٣٤/٦ . وهذه رواية ابن القاسم عن الامام مالك وهي المعتمدة عند المالكية .
- (٥) شمس الدين: الشرح الكبير ٤١٤/٩ ، المجد ابن تيمية: المحرر ١٣٠/٢ ، ابن مفلح: الفروع ٦٦٨/٥ ، ٦٦٩ ، المرداوي: الانصاف ٥/١٠ ، ابن مفلح: المبدع ٢٩٩/٨ .

القول الثاني :

الواجب بالقتل ، القصاص عينا ، ولكن لولي الدم العدول عنه الى
الدية ، وان لم يرض الجاني ، وهو مذهب : الشافعية في المعتمد عندهم ،
وأحمد بن حنبل في رواية عنه . (٢)

القول الثالث :

الواجب بالقتل العمد ، القصاص أو الدية ، على التخيير بينهما ،
والخيرة في هذا لولي الدم ، فان اختار أخذ الدية فله ذلك بدون رضا
الجاني ، وهو قول : سعيد بن المسيب ، وابن سيرين ، وعطاء ، ومجاهد ،
واسحاق ، وأبو ثور (٣) ، وابن المنذر (٤) ، والامام مالك بن أنس في رواية
عنه (٥) ،

-
- (١) الشيرازي: المذهب ٤٧٢/١٨ ، النووي: روضة الطالبين ٢٣٩/٩ ، النسوي:
المنهاج ٤٨/٤ ، الشربيني: مغني المحتاج ٤٨/٤ ، الرملي: نهاية المحتاج
٣٠٩/٧ ، أبو عبد الله العثماني: رحمة الأمة (٣٢٨) ، الجلال المحلي: الشرح
على المنهاج ١٢٦/٤ ، المطيعي: تكملة المجموع ٤٧٤/١٨ ، وقال النووي
في الروضة: ٢٣٩/٩ ، ان هذا القول هو الأظهر عند أكثر الأصحاب ، وقال
صاحب رحمة الأمة (٣٢٨) ان هذا القول هو الصحيح من قولي الشافعي .
- (٢) الموفق : المقنع ٣٦١/٣ ، ابن مفلح: الفروع ٦٦٨/٥ ، ابن مفلح:
المبدع ٩٩/٨ ، المرداوي: الانصاف ٤/١٠ .
- (٣) ابن المنذر: الاشراف ١٢٥/٢ ، الموفق: المغني ٤٧٣/٩ .
- (٤) " المرجعان نفساهما " .
- (٥) الحطاب : مواهب الجليل ٢٣٤/٦ ، الخرخشي : الشرح على المختصر ٥/٨ ،
ابن رشد: بداية المجتهد ٤٠٢/٢ ، الدردير: الشرح الكبير ٢٤٠/٤ ،
ابن العربي : أحكام القرآن ٤٠٢/١ .
- وهذه رواية أشهب عن الامام مالك ، وضعفها الدردير في الشرح الكبير .
أنظر: الشرح ٢٤٠/٤ .

والشافعية في قول آخر^(١) ، وأحمد بن حنبل في ظاهر المذهب^(٢) ، وابن حزم^(٣) .

(١) الشيرازي : المذهب ٤٧٣/١٨ ، النووي : المنهاج ٤٨/٤ ، النووي : روضة الطالبين ٢٣٩/٩ ، أبو عبد الله العثماني : رحمة الأمة ص ٣٢٨ ، الشربيني : مغني المحتاج ٤٨/٤ ، الرملي : نهاية المحتاج ٣٠٩/٧ ، الجلال المحلي : الشرح على المنهاج ١٢٦/٤ ، المطيعي : تكملة المجموع ٤٧٤/١٨ .
وقال الشربيني :

" وصح المصنف - أي النووي - هذا في تصحيح التنبيه ، ولا اعتماد عليه في المذهب ، وإن قال أنه الجديد " مغني المحتاج ٤٨/٤ .

(٢) الخرقى : المختصر (ص ١١٨) ، الموفق : المغني ٤٧٣/٩ ، ٤٧٤ ، الموفق : المقنع ٣٦٠/٣ ، المجد ابن تيمية : المحرر ١٣٠/٢ ، شمس الدين : الشرح الكبير ٩/٤١٤ ، ابن مفلح : الفروع ٦٦٨/٥ ، ابن مفلح : المبدع ٢٩٧/٨ ، المرداوي : الانصاف ٣/١٠ ، البهوتي : شرح منتهى الارادات ٢٨٨/٣ ، البهوتي : كشف القناع ٥٤٣/٥ .

وهناك رواية رابعة للامام أحمد وهي : أن الواجب بالقتل العمد القود عينا ، مع التخيير بينه وبين الدية . المحرر ١٣٠/٢ ، الانصاف ٤/١٠ ، المبدع ٢٩٩/٨ .

(٣) المحلي : ٣٦٠/١٠ .

أدلة القول الأول ومناقشتها:

ذهب أصحاب هذا القول الى الاستدلال بالكتاب والسنة والمعقول:

(١) من الكتاب :

(١)

١- قوله تعالى : " وَكُتِبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنْ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ .. الآية "

وجه الاستدلال :

أوجب الله تعالى في شرع من قبلنا أن النفس بالنفس ، وشرع من قبلنا شرع لنا مالم ينسخ ^(*) . ولقد ثبت في حقنا بقوله تعالى : " .. كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ ... الآية " (٢) . فايجاب الدية أو التخيير بينها وبين القصاص ، مخالف لما أوجبه تعالى في هذه الآية . (٣)

٢- وبقوله جل ذكره : " يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ ... الآية " (٤) .

واستدل بهذه الآية من ثلاثة أوجه :

الأول :

ذكر تعالى الواجب بالقتل العمد ، وهو القصاص ، ولم يذكر الدية فلو كانت واجبة بالقتل لذكرها مع القصاص . (٥)

(١) المائدة : آيه ٤٥ .

(٢) البقرة : آيه ١٧٨ .

(٣) السرخسي : المبسوط ٢٦/٦٠ ، الموصلي : الاختيار ٢٣/٥ ، ٢٤ .

(٤) البقرة : آيه ١٧٨ .

(٥) الموصلي : الاختيار ٢٤/٥ .

(*) هذا ماذهب اليه جمهور اهل الأصول من حنفية ، ومالكية ، وحنابلة ، وبعض الشافعية . انظر : النسفي : المنار ٢/١٧٠ ، ١٧١ ، الخبازي : المفني ص ٢٦٥ ، القرافي : شرح تنقيح الفصول ص ٢٩٧ ، ابن النجار : شرح الكوكب المنير ٤/٤١٢ ، ٤١٣ ، الشيرازي : التبصرة ص ٢٨٥ ، الشيرازي : شرح اللمع ١/٥٢٨ .

الثاني :

قال الله (سبحانه وتعالى) في هذه الآية كتب ، والمكتوب هو المفروض ، وما فرض على العباد يتعين ، ولاخير فيه . (١)

الثالث :

ذكر (جل ذكره) أن المفروض هو القصص ، والقصص المماثلة ، وهي لا تكون الا بين النفس والنفس ، لا بين النفس والمال الذي هو دية . (٢)

وقالت الأحناف :

لو ثبت التخيير بين القصص والدية ، لثبت بخبر الواحد ، وهو يقتضي زيادة على ما جاء في كتاب الله ، وزيادة نسخ ، والكتاب لا ينسخ بخبر الواحد . (٣)

نوقش :

بأن اقتصار الآية وبعض الأحاديث على بعض الواجب لا يلزم منه عدم وجوب غيره ، اذا قام دليل عليه . والدية والتخيير بينها وبين القصص جاءت به أحاديث ثابتة ومحينة . (٤)

(١) الكاساني : بدائع الصنائع ٢٤١/٧ ، الموفق : المغني ٤٧٣/٩ ، شمس الدين :

الشرح الكبير ٤١٤/٩ ، العيني : البناية ٦/١٠ .

(٢) الموصلي : الاختيار ٢٤/٥ .

(٣) الموصلي : الاختيار ٢٤/٥ ، البابرتي : العناية ١٤١/٩ .

(٤) أنظر : الصنعاني : سبل السلام ١٢٠٠/٣ ، الشوكاني : نيل الأوطار ٧/٧ .

وسياتي طائفة من هذه الأحاديث عند ذكر أدلة القائلين بالتخيير .

ثم أن تقدير الآية يدل على الدية ، حيث يقال : فمن اقتص فالحـر بالحر ، ومن عفي له من أخيه شيء فالدية . (١) بدليل قول ابن عباس (رضي الله عنهما) : العفو أن يقبل الدية في العمد . (٢)

فالتخيير لا ينافي الوجوب ، فأيهما اختار ولي المحني عليه ثبت أنه الواجب في حقه .

٣- وقوله تعالى : " يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِّنْكُمْ ... الآية " . (٣)

وجه الاستشهاد :

دلت هذه الآية على أنه لا يجوز أخذ مال امرئ مسلم الا برضاه وطيب (٤) نفس منه ، والقاتل داخل في هذا ، فلا يجوز أخذ الدية من ماله بدون رضاه .

أعترض :

بأن النص الشرعي دل على أنه اذا ورد أمر شرعي عن الله تعالى أو عن رسوله (صلى الله عليه وسلم) فليس لأحد أن يرده ، حيث قال تعالى : " وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُمْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ ... الآية " (٥) . ووجوب الدية في القتل العمد مما جاء عن الرسول (عليه أفضل الصلاة والسلام) ، فاذا اختارها ولي المقتول فانها تؤخذ من القاتل بدون رضاه ولا طيب نفس منه . (٦)

(١) الشوكاني : نيل الأوطار ٧/٧ ، ٨ .

(٢) أخرج قول ابن عباس هذا البخاري في الصحيح ٢٠٥/١٢ .

(٣) النساء : آية ٢٩ .

(٤) أنظر: الجصاص : أحكام القرآن ١٥٠/١ ، ابن حزم: المحلى ٣٦٣/١٠ .

(٥) الأحزاب : آية ٣٦ .

(٦) ابن حزم : المحلى ٣٦٥/١٠ .

ثم ان القائلين بطلب رضا الجاني هنا خالفوا قولهم هذا حيث لم
يعتبروا رضا عاقلة الصبي والمجنون عند أخذ الدية منهم . (١)

٤- قال الحق : " فَمَنْ أَعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ فَأَعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا أَعْتَدَىٰ
عَلَيْكُمْ الآية " . (٢)
وقال تعالى : " وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ " . (٣)
وجه الدلالة :

رد الاعتداء ينبغي فيه أن يكون مماثلاً للاعتداء ، ولا يماثل القتل
العمد الا القتل ، فالدية لاتماثله ، فلا مدخل لها في موجب القتل العمد ،
وعلى هذا لايجوز أخذها من القاتل الا برضاه . (٤)

المناقشة :

ما جاء في هاتين الآيتين حق ، الا أن هناك آيات وأحاديث جاءت بأحكام
زائدة على ما في هاتين الآيتين ، وأحكام الله (عز وجل) وأحكام رسوله
(عليه الصلاة والسلام) كلها حق يضم بعضها الى بعض ولا يحل خلاف شيء منها . (٥)

-
- (١) ابن حزم : المحلى ٣٦٦/١٠ .
 - (٢) البقرة : آيه ١٩٤ .
 - (٣) النحل : آيه ١٢٦ .
 - (٤) الجصاص : أحكام القرآن ١٤٩/١ ، ظفر أحمد العثماني : اعلاء السنن
٧٤/١٨ ، ابن حزم : المحلى ٣٦٣/١٠ .
 - (٥) ابن حزم : المحلى ٣٦٦/١٠ .

هـ - يقول تعالى : " وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيَّهِ سُلْطَانًا فَلَا يَسْرِفُ فِي الْقَتْلِ إِنَّهُ كَانَ مَنْصُورًا " . (١)

وجه الدلالة :

نهى الله (سبحانه وتعالى) ولي الدم عن السرف في القصاص ، حيث لا يحل له قتل غير القاتل ، ولا يحل له المثلة به ، وهذا دليل على أن المراد بالسلطان في هذه الآية القود . ولما كان الثابت بهذه الآية القود انتفى القول بوجوب الدية بالقتل ، لأنه لو كان مراداً لكان الواجبهما جميعاً لعدم ورود التخيير فيها ، ولما امتنع كونهما مرادين ، كان القود مراداً لا محالة . (٢)

أجيب :

بأن عدم ذكر الدية في هذه الآية لا يلزم منه عدم الذكر مطلقاً ، فقد ورد ذكرها في آيات وأحاديث أخرى . وما جاء عن الله وعن رسوله يجب ضم بعضه الى بعض والأخذ به جميعاً .

ثم ان القول بالتخيير لا ينافي القول بالوجوب ، وذلك لأنه متراخا ولي الدم أحدهما كان الواجب في حقه .

(١) الاسراء : آيه ٣٣ .

(٢) الجصاص : أحكام القرآن ١/١٥٧ .

(ب) من السنة :

١- حديث عبدالله بن عباس (رضي الله عنهما) قال : قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : " من قتل في عَمْرِيَا أو رميا تكون بينهم بحجر أو سوط أو عصا فعقله عقل خطأ ، ومن قتل عمدا فقتل يده ... الحديث " رواه النسائي واللفظ له ، وابن ماجه . (١)

وجه الاستدلال :

الرسول (صلى الله عليه وسلم) أخبر أن الواجب بالقتل العمد القود ، ولو كان لولى السدم الخيار في أخذ الدية لأخبره (صلى الله عليه وسلم) بذلك ، إذ لا يجوز أن يكون له أحد أمرين ، ويقتصر بالبيان على أحدهما دون الآخر . (٢)

أعترض :

بأنه لا حجة لهم في هذا الحديث ، وذلك للاقتصار فيه على القود دون ذكر العفو . ثم أن الحنفية خالفوا هذا الحديث حين منعوا القود للولد من الوالد ، وخالفه المالكية حين منعوا القود للعبد من الحر . (٣)

٢- حديث عبدالله بن عباس (رضي الله عنهما) أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قال : " العمد قود الا أن يعفو ولي المقتول " رواه ابن أبي شيبة ، والدارقطني . (٤)

(١) النسائي : السنن ٣٩/٨ ، ٤٠ ، ابن ماجه : السنن ٨٨٠/٢ .

(٢) الجصاص : أحكام القرآن ١٥٠/١ .

(٣) ابن حزم : المحلى : ٣٦٤/١٠ .

(٤) ابن أبي شيبة : المصنف ٣٦٥/٩ ، الدارقطني : السنن ٩٤/٣ .

وجه الاستشهاد :

أن الألف واللام في العمد للجنس ، لعدم وجود معهود ينصرف اليه ،
فيقتضي هذا أن موجب القتل العمد القصاص لا الدية . (١)

ثم أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أخبر أن موجب القتل
العمد القصاص ، ولم يذكر الدية ، فكان هذا دليلا على أن الدية لاتجب
بالقتل العمد ، والا لذكرها (صلى الله عليه وسلم) إذ ليس من الجائز
أن يكون له أحد أمرين ثم يخبره بأحدهما دون الآخر . (٢)
ويقول الحنفية : ان القول بوجوب الدية بالقتل العمد ، يعتبر
زيادة على السنة المشهورة والزيادة نسخ . (٣)

المناقشة :

هذا الحديث لايدل على أكثر من وجوب القصاص ، وهذا القدر لاخلاف
فيه ، وذلك لأن الاقتصار على بعض مايجب في بعض الأحاديث لايدل على عدم
وجوب غيره ، اذا قام دليل على وجوبه ، وفي وجوب الدية ، والتخيير
بينها وبين القصاص أحاديث كثيرة . (٤)

٣- حديث أنس بن مالك في قصة الربيع حين اختصموا الى رسول الله
(صلى الله عليه وسلم) فقال :
" كتاب الله القصاص " رواه الجماعة الا الترمذي . (٥)

(١) السرخسي : المبسوط ٦٢/٢٦ ، الزيلعي: تبين الحقائق ٩٨/٦ ، البابرتي:
العناية ١٤١/٩ .

(٢) الجصاص : أحكام القرآن ١٥٠/١ .

(٣) البابرتي: العناية ١٤١/٩ ، السرخسي : المبسوط ٦٢/٢٦ ، الزيلعي:

تبين الحقائق ٩٨/٦ ، الطوري : تكملة البحر الرائق ٣٣٠/٨ .

(٤) الموفق : المغني : ٤٧٤/٩ ، شمس الدين : الشرح الكبير ٤١٥/٩ ،

الضنعاني : سبل السلام ١٢٠٠/٣ .

(٥) البخاري : الصحيح ١٧٧/٨ ، مسلم : الصحيح ١٦٢/١١ ، أبوداود: السنن

٣٣٣/١٢ ، النسائي: السنن ٢٦/٨ ، ابن ماجه : السنن ٨٨٥،٨٨٤/٢ .

وجه الاستدلال :

أخبر رسول الله (صلى الله عليه وسلم) هنا أن حكم كتاب الله القصاص ، ولم يذكر الدية ، والتخيير بينها وبين القصاص ، ولو كان الواجب أحدهما لأخبره وخيره ، فلا يجوز أن يحكم له بأحدهما معينا . (١)

المناقشة :

انما قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) هذا الحديث ، عندما طلب أولياء المجني عليه القصاص ، والحكم اذا طلب ولي المجني عليه القصاص أجيب اليه ، وعلى هذا لا يكون المراد قصر موجب العمد على القصاص . (٢)

أجيب :

بأن العبارة بعموم اللفظ لا بخصوص المورد . (٣)

(١) الطحاوي : شرح معاني الآثار ١٧٧/٣ ، الجصاص : أحكام القرآن ١٥٤/١ ،

الزيلعي : تبیین الحقائق ٩٩/٦ ، الطوري : تكملة البحر الرائق ٣٣١/٨ .

(٢) ابن حجر : فتح الباري ٢٠٩/١٢ .

(٣) ظفر أحمد العثماني : اعلاء السنن ٧٥/١٨ .

(ج) من المعقول :

١- المال (الدية) لا يصلح موجبا في القتل العمد ، وذلك لأن الضمان في القتل العمد مقيد بالمثل ، والمال ليس مثالا للقصاص ، فلا ينسب منابه ولا يسد مسده ، بخلاف القصاص ، فإن فيه الثاني كالأول ، وفيه زيادة حكمة وهي الأحياء زجرا للغير عن الوقوع فيه ، وجبرا للورثة . (٢)

أعترض :

بأن المثلية لا ينظر لها إذا صحت نصوص بتعيين أمر معين كالتمييز بين الدية والقصاص ، وكرد صاع من تمر مع الشاة المحلوبة مقابل اللبن المحلوب ، مع أن المثلية بين التمر واللبن غير ظاهرة .

٢- أن المجني عليه أو وليه لو عفا عن القصاص قبل اختياره لكان عفو هذا صحيحا ، ولو لم يكن الواجب بالقتل العمد القصاص وحده ، لما صح عفو هذا ، لأنه يكون عفو قبل الاختيار ، والعفو عن الشيء قبل وجوبه باطل . (٣)

نوقش :

بعدم تسليم هذا ، فإن باختيار ولي الدم أحد الأمرين يثبت الواجب في حقه فإذا عفا عن القصاص كان الواجب في حقه الدية ، وإذا اختار القود كان

(١) وعدم المماثلة حاصلة في أن الآدمي خلق مكرما ليتحمل التكاليف ويشغل بالطاعة ، وليكون خليفة في الأرض . والمال خلق لأقامة مصالحه ومبتدلا له في حوائجه ، فلا يصلح جابرا أو قائما مقامه . أنظر: الزيلعي: تبیین الحقائق ٩٩، ٩٨/٦ ، البابرتي: العناية ١٤١/٩ ، العيني: البناية ٩/١٠ ، الطوري : تكملة البحر الرائق ٣٣٠/٨ .

(٢) الكاساني: بدائع الصنائع ٢٤١/٧ ، المرغيناني: الهداية مع الفتح ١٤١/٩ ، البابرتي: العناية ١٤١/٩ ، الزيلعي: تبیین الحقائق ٩٩، ٩٨/٦ ، العيني: البناية ٩/١٠ .

(٣) الطحاوي : شرح معاني الآثار ١٧٨/٣ ، الزيلعي : تبیین الحقائق ٩٩/٦ (=)

الواجب في حقه القود . (١)

واعترض الحنابلة على مذهب الحنفية والمالكية بقولهم :

كيف تقولون أن الواجب بالقتل العمد القصاص فقط ، وأن الدية
لاتؤخذ الا صلحا . وأنتم تقولون بالتخيير للمجني عليه أو وليه بين
القصاص أو الدية ، اذا كان رأس الشاج أمفر ، أو يد القاطع أنقص . (٢)

وأجيب :

بأننا قلنا بالتخيير لهؤلاء ، لتعذر استيفاء حقهم كـلا ،
ومذهبنا في الواجب بالقتل العمد بشرط القدرة على الاستيفاء
فلا يلزمنا هذا الامتراض . (٣)

(=) الطوري: تكملة البحر الرائق ٣٣١/٨ .

(١) "بتصرف" ابن حزم : المحلى ٣٦٧، ٣٦٦/١٠ .

(٢) أنظر: الموفق: المغني ٤٧٤/٩ ، شمس الدين : الشرح الكبير ٤١٥/٩ .

(٣) أنظر: الزيلعي : تبیین الحقائق ٩٩/٦ ، الطوري : تكملة البحر الرائق

٣٣١/٨ .

أدلة القول الثاني :

لما لهذا القول من موافقة للقول الذي قبله في أن الواجب بالقتل العمد القود فقط ، وموافقة للقول الذي يليه في أن ولي الدم له أخذ الدية بدون رضا الجاني . لذا أرى ذكر أدلة هذا القول على ثلاث فقرات :

أولاً: الأدلة على أن الواجب بالقتل العمد القود :

وكانت لأهل هذا القول أدلة من الكتاب ، والسنة ، والمعقول :

(أ) من الكتاب :

يقول تعالى : " ... كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ .. الآية " (١)

وجه الاستشهاد :

أوجب سبحانه وتعالى في هذه الآية القصاص ، ولم يذكر الدية ، فلو كانت واجبة بالقتل لذكرها مع القصاص . (٢)

نوقش :

بأن الاختصار على بعض الواجب في بعض الآيات والأحاديث لا يلزم منه عدم وجوب غيره إذا قام عليه الدليل . والتخيير بين القصاص أو الدية وردت فيه أدلة ثابتة وصحيحة .

(١) البقرة : آية ١٧٨ .

(٢) عميرة: الحاشية على الجلال المحلي ١٢٦/٤ ، المطيعي: تكملة المجموع

(ب) من السنة :

حديث عبد الله بن عباس (رضي الله عنهما) قال قال رسول الله
(صلى الله عليه وسلم) : " من قتل في عَمًى أو رميا تكون بينهم
بحجر أو سوط أو عصا فعقله عقل خطأ ، ومن قتل عمدا فقوق يده
الحديث " . رواه النسائي واللفظ له ، وابن ماجه . (١)

وجه الدلالة :

ذكر الرسول (صلى الله عليه وسلم) أن موجب القتل العمد القود
ولم يذكر الدية ، فدل هذا على أنها لا تجب بالقتل .

أجيب :

بأنه ليس في هذا الحديث حجة للمستدل ، حيث لم يذكر فيه العفو
وانما ذكر القود فقط . (٢) ثم ان المراد به وجوب القود ، وهذا مانقول
به ، وهو محل وفاق . (٣)

-
- (١) النسائي : السنن ٣٩/٨ ، ٤٠ ، ابن ماجه : السنن ٨٨٠/٢ .
وقال الشريبي : رواه أبوداود والنسائي وغيرهما باسناد صحيح .
أنظر : مغني المحتاج ٤٨/٤ .
(٢) ابن حزم : المحلى ٣٦٤/١٠ .
(٣) الموفق : المغني : ٤٧٤/٩ ، شمس الدين : الشرح الكبير ٤١٥/٩ ،
ابن مفلح : المبدع ٢٩٩/٨ .

(ج) من المعقول :

قالوا :

(١) القصاص بدل لمتلف ، فكان معيننا كسائر أبدال المتلفات .

نوقش :

بأن القتل يخالف سائر المتلفات ، لأن أبدالها تكون من جنسها غير متأثرة بالقصد أو عدمه . أما في القتل فان بدله يختلف بالقصد أو عدمه . (٢)

والأدلة على أن الواجب بالقتل العمد القصاص فقط لأصحاب هذا المذهب هي نفس أدلة الحنفية والمالكية ، وانما اقتضرت هنا على البعض ، لأنها الواردة في كتبهم فقط .

ثانياً: الأدلة على أن الدية تجب بالعفو لا بالقتل العمد :

وكانت حجة هؤلاء على هذا قوله تعالى :
" ... فَمَنْ عَفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتَّبَاعُ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ ... الآية " . (٣)

(١) الشربيني : مغني المحتاج ٤/٤٨ ، الموفق : المغني ٩/٤٧٣ ، شمس

الدين : الشرح الكبير ٩/٤١٤ ، ابن مفلح : المبدع ٨/٢٩٩ .

(٢) أنظر: الموفق : المغني ٩/٤٧٤ ، شمس الدين : الشرح الكبير ٩/٤١٥ ،

ابن مفلح : المبدع ٨/٢٩٩ .

(٣) البقرة : آية (١٧٨) .

وجه الاستدلال :

أمر الله تعالى الجاني بإعطاء الدية للمجني عليه أو وليه ، إذا عفا عن القصاص ، وبهذا تكون الدية واجبة بالعفو عن القصاص لا بالقتل العمد ، لأنه جعلها مشروطة بالعفو . (١)

المناقشة :

لو كانت الدية واجبة بمجرد العفو ، ودون الحاجة الى ذكرها من قبل ولي الدم لما أعاد ذكرها (صلى الله عليه وسلم) . (٢)

الرد على المناقشة :

أما التكرار من لدن المصطفى (عليه الصلاة والسلام) فلأن العفو عفوان ، عفو مطلق عن الدم والدية ، وعفو خاص عن الدم مع بقاء الدية . فان عفي عن الدم فقط فالدية باقية له ، وان عفي عن الدم والدية فذلك له . (٣)

واعترض الحنفية :

بأن قول من قال بوجوب القصاص عينا مع أخذ ولي الدم للدية بدون رضا الجاني ، ماهو الا قول بالتخيير ، ولكن عبر عنه بغير اسمه . (٤)

(١) غميرة : الحاشية على الجلال المحلي ١٢٦/٤ ، المطيعي : تكملة المجموع

٠ ٤٧٤/١٨

(٢) ابن حزم : المحلى ٣٦٢/١٠

(٣) أنظر: ابن حزم: المحلى ٣٦٥/١٠

(٤) الجصاص : أحكام القرآن ١٥٣/١

ثالثاً: الأدلة على عدم اشتراط رضا الجاني في أخذ الدية منه :

واستدلوا على هذا بأدلة من الأثر ، والمعقول :

(أ) من الأثر:

حديث عبدالله بن عباس (رضي الله عنهما) أنه قال : " كانت في بني اسرائيل قصاص ، ولم تكن فيهم الدية ، فقال الله لهذه الأمة : (كتب عليكم القصاص في القتلى) الى هذه الآية (فمن عفي له من أخيه شيء ...) ، قال ابن عباس : فالعفو أن يقبل الدية في العمد...الخ" رواه البخاري ، واللفظ له ، والبيهقي . (١)

وجه الاستشهاد :

خفف الله سبحانه على هذه الأمة ، فجعل لها القصاص والدية إذا حصل العفو عن القصاص ، لمافي الالزام بأحدهما من المشقة . (٢)
وأخبر ابن عباس (رضي الله عنهما) ، أن العفو هو : أن يقبل ولي الدم الدية ، ولم يتعرض لرضا الجاني من عدمه ، فعلم أنه لاعبرة به .
(ب) من المعقول :

١- الجاني محكوم عليه ، فلاعبرة برضاه ، كالمضمون عنه ، والمحال عليه . (٣)

٢- " انما لزم القاتل الدية بغير رضاه ، لأنه مأمور باحياء نفسه لعموم قوله (وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ) (٤) ، فاذا رضي أولياء المقتول بأخذ الدية لم يكن للقاتل أن يمتنع من ذلك " (٥)

(١) البخاري : الصحيح ٢٠٥/١٢ ، البيهقي : السنن الكبرى ٥١/٨ ، ٥٢ .

(٢) الشربيني: مغني المحتاج ٤٨/٤ .

(٣) المرجع نفسه .

(٤) النساء: آيه ٢٩ .

(٥) ابن حجر: فتح الباري ٢٠٥/١٢ ، ٢٠٦ .

٣- الدية بدل القصاص ، فإذا عفى ولي الدم عن القصاص ، ثبت حقه في الدية ، ولا حاجة الى رضا الجاني . (١)

نوقش بماقاله أبو جعفر الطحاوي :

" ... فانه لانجد حقا لرجل يكون له أن يأخذ به بدلا بغير رضا من عليه ذلك الحق " . (٢)

أجيب :

بأن المعارضين خالفوا قولهم هذا ، اذ قالوا من كسر قلب فضة لغيره ، أن صاحب الحق يخير بين أن يأخذ قلبه كما هو ولا شيء له ، وبين أن يأخذ قيمته سليما بدون رضا الكاسر . وكذلك قالوا فيمن غصب ثوب آخر واستهلكه بالاستعمال أو خرقة ، أن صاحب الثوب مخير بين أن يأخذ ثوبه وقيمة نقصانه ، وبين أن يرده على الغاصب ويأخذ قيمته صحيحا وبدون رضاه . (٣)

فكيف يقولون باشتراط رضا صاحب الحق مرة ، ولا يشترطونه مرة أخرى ؟ .

٤- الدية أقل من القصاص ، فكان لولي الدم أن ينتقل اليها بدون رضا الجاني ، لأنها أقل من حقه . (٤)

(١) أنظر: الجلال المحلي : الشرح على المنهاج ١٢٦/٤ .

(٢) شرح معاني الآثار ١٢٨/٣ .

(٣) ابن حزم: المحلي ٣٦٦/١٠ .

(٤) ابن مفلح: المبدع ٢٩٩/٨ .

أدلة القول الثالث :

ذهب أصحاب هذا القول الى الاحتجاج بأدلة من الكتاب والسنة والأثر والمعقول .

(أ) من الكتاب :

يقول تعالى : " ... فَمَنْ عَفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتَّبَاعُ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ ... الآية " . (١)

وجه الدلالة :

أوجبت هذه الآية دفع الدية بمجرد العفو ، ولو كان الواجب بالقتل العمد القصاص فقط ، لماوجب اعطاء الدية عند العفو المطلق . (٢) ، والمأمور بدفع الدية الجاني أو وليه ، لعود الضمير في كل من (له ، وأخيه) الى الجاني ، لأنه المعفوس عنه من ذنبه في قتل أخيه المسلم . (٣)

أعترض على وجه الدلالة بمايأتي :

١- هذه الآية تحتل عدة وجوه : (٤)

الوجه الأول :

ماذهب اليه المستدل هنا من أن المراد بالآية الزام الجاني أو وليه بدفع الدية .

- (١) البقرة : آيه ١٧٨ .
- (٢) أبويعلى: الروايتين والوجهين ٢/٢٦٠ ، ابن مفلح: المبدع ٨/٢٩٧ ، البهوتي : كشف القناع ٥/٥٤٣ .
- (٣) ابن حزم: المحلى ١٠/٣٦١ .
- (٤) أنظر: الطحاوي: شرح معاني الآثار ٣/١٧٦ ، الجصاص : أحكام القرآن ١٥٠/١ ، ١٥١ ، الكاساني: بدائع الصنائع ٧/٢٤١ ، ٢٤٢ ، السرخسي: المبسوط ٢٦/٦٠ .

الوجه الثاني :

المراد بها ما اذا أعطى الجاني ، ولي الدم الدية ، فعليه مساعدته بقبولها .

الوجه الثالث :

هذه الآية نازلة في الصلح عن دم العمد .

الوجه الرابع :

ربما تكون نزلت في دم بين جماعة يعفو أحدهم عن القاتل ، فعلى الباقين أن يتبعوا القاتل بالمعروف في نصيبهم بالعفو عنه أيضا ، وعليه أدائه اليهم باحسان . وهذا عفو عن شيء من الدم لأعن جميعه ، وهو مؤيد بقوله تعالى " فمن عفي له من أخيه شيء .

فهذه عدة تأويلات لهذه الآية الشريفة تأولها العلماء ، فلاحجة في بعضها على بعض الا بدليل من نص آخر متفق عليه بين المتنازعين . ثم من المعلوم أن الدليل اذا تطرق اليه الاحتمال سقط به الاستدلال . (١)

٢- الضمير في كل من (له ، وأخيه) عائد الى ولي الدم ، وليس الى القاتل ، لأمر منها : (٢)

الأول : لو كان الضمير للقاتل لقال تعالى فمن عفى عنه ، بدل قوله " فمن عفي له " لأن القاتل معفو عنه ، وليس معفوا له .

(١) انظر: الطحاوي: شرح معاني الآثار ١٧٦/٣ ، الكاساني : بدائع الصنائع

• ٢٤٢/٧

(٢) انظر: الجصاص : أحكام القرآن ١٥٢/١ ، الكاساني : بدائع الصنائع

• ٢٤١/٧

الثاني : اقامة اللام مقام (عن) يحتاج الى تقدير ، وهو (فمن عفي له عن الدم) ، والأصل عدم التقدير .

وبقولنا أن الضمير في كل من (له ، وأخيه) عائد الى ولي الدم تحمل الآية على معنى التسهيل من قبل القاتل باعطاء الدية لولي الدم .

٣- القول بأن الآية تدل على التخيير كما ذهب اليه المستدل ، يؤدي الى سقوط معنى لفظتين فيها وهما (من ، وشيء) ، فان معنى (من) التبعية ، وهي تقتضي أن يعفى عن بعض الدم لا عنه كله ، ولفظة (شيء) تقتضي أيضا العفو عن شيء من الدم لا عنه جميعه . بينما المستدل هنا يقول بالعفو عن جميع الدم والانتقال الى الدية . (١)

أجيب :

بأن عود الضمير الى ولي الدم دعوى بلا دليل ، وتكلف ظاهر البطلان حيث إن المعفو له حقيقة هو الجاني فقد عفي له عن دم أخيه المسلم أما ولي الدم فلم يعف له عن شيء من أخيه . ثم لو صح تأويل المخالف هنا ، لأصبح القاتل هو المخير بين القصاص أو الدية بدون رضا ولي الدم ، وهذا لم يقل به أحد . (٢)

(ب) من السنة :

١- حديث أبي هريرة (رضي الله عنه) وفيه أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قال : " من قتل له قتيل فهو بخير النظرين ، أما أن يودي وأما أن يقاد ... الحديث " رواه البخاري واللفظ له ، ومسلم . (٣)

(١) أنظر: الجصاص : أحكام القرآن ١٥٢/١ .

(٢) ابن حزم : المحلى ٣٦٧/١٠ .

(٣) البخاري: الصحيح ٢٠٥/١٢ ، مسلم : الصحيح ١٣٠/٩ .

وجه الاستشهاد :

هذا نص صريح في الدلالة على أن موجب القتل العمد القصاص أو الدية
على التخيير بينهما .

نوقش :

بأن التخيير في هذا الحديث لا ينافي القول باشتراط رضا القاتل في
دفع الدية ، لاحتماله التخيير بينهما عند رضا الجاني بدفع الدية ، ولهذا
أمثلة منها : أن يقول المدين للدائن ، خذ بدينك دراهم أو دنانير ، فهو
لا يأخذ غير حقه الا برضا المدين . (١)

ويؤكد هذا الاحتمال ورود حديث أبي هريرة (رضي الله عنه) هذا عن
أبي سلمة عن أبي هريرة ، وفيه أن الرسول (صلى الله عليه وسلم) قال :
" من قتل له قتيل فهو بخير النظرين ، اما أن يقتل ، واما أن يفادي
أهل القتيل ... الحديث " (٢) ، فمجيء هذا الحديث بلفظ (واما أن يفادي)
دليل على أن الدية لا تؤخذ من الجاني الا برضاه ، لأن المفاداة لا تكون الا
بين اثنين كالمضاربة ، والمقاتلة ونحوهما . (٣)

ففي هذا الحديث احتمالان ، أحدهما : ما ذهب اليه المستدلون ، والآخر
ما ذهب اليه المعارضون ، واذا كان الحديث يحتمل وجهين ، فلا يجوز حمله
على أحدهما دون الآخر الا بدليل من غيره يدل على ذلك الحمل ولادليل هنا ، فلا
حجة فيه لأحدهما . (٤)

(١) الزيلعي : تبیین الحقائق ٩٩/٦ ، الطوري : تكملة البحر الرائق ٣٣١/٨ ،

الطحاوي : شرح معاني الآثار ١٧٥/٣ .

(٢) أخرجه الدارقطني في السنن ٩٧/٣ ، ٩٨ .

(٣) الجصاص : أحكام القرآن ١٥٥/١ .

(٤) أنظر: الطحاوي: شرح معاني الآثار ١٧٦/٣ ، الزيلعي: تبیین الحقائق

ورد :

بأن الحديث بالرواية التي وردت هنا صحيح نقوله به ، ولكن معناه ما اذا تصالح القاتل وأولياء الدم على أكثر من الدية ، فكون هذه الرواية صحيحة لا ينبغي أن ترد من أجلها رواية هي أيضا صحيحة ، فكلام رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يؤخذ كله ويضم بعضه الى بعض . (١)

ونوقش وجه الاستشهاد أيضا :

بأن القول بتخيير ولي الدم بين القصاص والدية لا ينافي أن يكون أحدهما أصلا ، والآخر بدلا ، كالتخيير بين غسل القدمين ومسحهم ، فالغسل هو الأصل والمسح بدل عنه . وكذلك الواجب بالقتل القصاص فقط ، وإنما الدية بدل عنه عند سقوطه بعفو أو موت . (٢)

أجيب :

بأن هذا المعتبر يقول الواجب بالقتل العمد القصاص فقط ، ثم يجعل له أن ينتقل الى أخذ الدية اذا أراد ، وما هذا الا قول بالتخيير ولكن عبر عنه بغير اسمه . (٣)

٢ - حديث أبي شريح الكعبي ، قال / قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : " ألا أنكم يامعشر خزاعة قتلتم هذا القتل من هذيل واني عاقله ، فمن قتل له بعد مقاتلي هذه قتل فاهله بين خيرتين ، بين أن يأخذوا العقول أو يقتلوا " رواه أبوداود واللفظ له ، والترمذي والدارقطني (٤) .

(١) ابن حزم : المحلى ٣٦٧/١٠ ، وحكم بصحة هذه الرواية أيضا أبو الطيب ابادى في التعليق المفني ٩٧/٣ .

(٢) عميرة : الحاشية على الجلال المحلى ١٢٦/٤

(٣) انظر : الجصاص : أحكام القرآن ١٥٣/١ .

(٤) أبوداود ، السنن ٢٢٣/١٢ ، الترمذي : السنن ٦٦١/٤ ، ٦٦٢ ، الدارقطني : السنن ٩٦/٣ .

وجه الاستدلال :

نص هذا الحديث على ان الواجب بالقتل العمد القصاص او الدية ، وأن ولي الدم مخير بينهما .

نوقش :

بأن حديث أبي شريح مؤول من وجهين :

أحدهما :

أن الدية لاتؤخذ الا برضا القاتل ، ولكن لم يذكر رضاه هنا للعلم بـه بداهة ، فان من أشرف على الهلاك لايمتنع عن دفع الدية (١) .

الثاني :

المراد من هذا الحديث أن ولي الدم لايجبر على الدية ، وليس المراد منه أن ولي الدم يجبر القاتل على دفع الدية ، وقصة الحديث تؤيد هذا التأويل . (٢)

ج - من الآثار :

حديث عبد الله بن عباس (رضي الله عنهما) انه قال : " كانت فـي بني اسرائيل قصاص ولم تكن فيهم الدية ، فقال الله لهذه الأمة (كتب عليكم القصاص في القتلى) الى هذه الآية (فمن عفي له من أخيه شيء) ... قال ابن عباس : فاعفو أن يقبل الدية في العمد ... الحديث " رواه البخاري واللفظ له ، والبيهقي (٣) .

(١) السرخسي : المبسوط ٦٢/٢٦ ، الجصاص : احكام القرآن ١٥٥/١ ، العيني : البناية ٠٩/١٠ .

(٢) السرخسي : المبسوط ٦٢/٢٦ ، وقصة الحديث : أن رجلا من خزاعة قتل رجلا من هذيل يوم فتح مكة ، وفيها أن النبي (صلى الله عليه وسلم) وداه بمائة من الابل ، ثم قال : " من قتل له قتيل ... الحديث " فالنبي (عليه الصلاة والسلام) أجبر ولي الهذلي على أخذ الدية . ويقول الرسول (صلى الله عليه وسلم) هذا تبين ان جبر الولي بأخذ الدية قد انتسخ وأنه لايجبر بعده أبدا . انظر : المبسوط ٦٢/٢٦ .

(٣) البخاري : الصحيح ٢٠٥/١٢ ، البيهقي ، السنن الكبرى ٥١/٨ ، ٥٢ .

- ٣- القاتل يمكنه احياء نفسه ، وذلك باعطاء ولي الدم الدية ،
فيلزمه ذلك . (١)
- ٤- لما كان لولي الدم أن يختار القصاص أو الدية ، كان الواجب
بالقتل أحدهما ، كالهدي والطعام في جزاء الصيد . (٢)
- ٥- " القتل المضمون اذا سقط فيه القصاص من غير ابراء ثبت
المال كما لو عفا بعض الورثة " . (٣)

-
- (١) الموفق : المغني ٤٧٤/٩ ، وانظر: شمس الدين : الشرح الكبير ٤١٥/٩ .
- (٢) الشيرازي: المذهب ٤٧٣/١٨ ، ابن مفلح: المبدع ٢٩٨/٨ .
- (٣) الموفق: المغني ٤٧٤/٩ ، شمس الدين: الشرح الكبير ٤١٥/٩ .

الترجيح

أرى أن الراجع هو القول بتخيير ولي المجني عليه بين القصاص أو الدية ، وذلك لأن عدم ذكره في بعض الآيات والأحاديث التي استدل بها المخالفون لا تستلزم عدم الذكر مطلقا ، فانه قد ورد التخيير في أحاديث صحيحة ، فالسنة المطهرة مكملية لما ورد في القرآن وشارحة ومفسرة له ، فمأجاء عن الله تعالى ، ومأجاء عن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يضم بعضه الى بعض ويعمل به جميعا .

وقال تعالى : " ذَلِكْ تَخْفِيفٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ ... الآية " (١) ونعلم أن حكم قتل العمد في شريعة موسى عليه السلام هو القصاص فقط ، وفي شريعة عيسى عليه السلام الدية فقط ، فكان التخفيف لهذه الأممة وفي التخيير تخفيف .

وما قول الشافعية أن الواجب بالقتل العمد القصاص فقط ، ثم القول أن لولي المجني عليه أخذ الدية بدون رضا الجاني، ومتى أراد الا قول بالتخيير ولكن أختلفت العبارة . والعلم عند الله .

(١) البقرة: آيه (١٧٨) .

المبحث الخامس

الكفارة في القتل العمد

اتفق الفقهاء (رحمهم الله تعالى) على وجوب الكفارة بالقتل
الخطأ ، اذا لم يكن المقتول ذميا او عبدا . (١) الا أنهم اختلفوا في
وجوبها بالقتل العمد على قولين :

أحدهما :

لاتجب الكفارة بالقتل العمد . وقال بهذا : أبو ثور ، والثوري ،
وابن المنذر (٢) ، والحنفية (٣) ، والمالكية (٤) ، والحنابلة

-
- (١) ابن المنذر : الاجماع ص ١٥٢ ، ابن المنذر :
الاشراف ٢/٢١٠ ، ابو عبد الله العثماني : رحمة الامة ص ٣٤٨ .
- (٢) ابن المنذر : الاشراف ٢/٢١١ ، الموفق : المغني ١٠/٤٠ ، شمس الدين :
الشرح الكبير ٩/٦٧٠ .
- (٣) القدوري : الكتاب ٣/١٤١ ، الجصاص : احكام القران ٢/٢٤٥ السرخسي :
المبسوط ٢٧/٨٤ ، الكاساني : بدائع الصنائع ٧/٢٥١ ، الزمخشري :
روس المسائل ص ٤٧٧ ، المرغيناني : الهداية مع نتائج الافكار
٩/١٤٣ ، الموصلي : المختار ٥/٢٤ ، الزيلعي : تبیین الحقائق
٦/٩٦ ، الطوري : تكملة البحر الرائق ٨/٣٣١ ، الميداني : اللباب
٣/١٤١ .
- (٤) الا أن المالكية في المشهور عندهم يقولون : بأن الكفارة في القتل
العمد مندوبة اذا لم يقتض من الجاني ، اما لعفو أولياء
الدم ، أو لعدم تكافؤ الدماء ، بأن يكون الجاني حرا أو مسلما ،
والمجني عليه عبدا أو مشركا . انظر :
- ابن رشد : بداية المجتهد ٢/٤١٨ ، خليل : المختصر ص ٢٨٠ ، الدردير
الشرح الكبير ٤/٢٨٧ ، الخري : الشرح على المختصر ٨/٥٠ ، المواق :
التاج والاكلیل ٦/٢٦٨ ، محمد عليش : منح الجليل ٤/٤٣٣ ، الزرقاني :
الشرح على المختصر ٨/٤٩ ، الابي الازهري : جواهر الاكلیل ٢/٢٧٢ ،
ابن العربي : احكام القرآن ١/٤٧٤ ، الدسوقي : الحاشية على الشرح
الكبير ٤/٢٨٧ ، العدوي : الحاشية على الخري ٨/٥٠ ، (=)

في المشهور في المذهب (١) ، وابن حزم (٢) .

الثاني :

تجب الكفارة في القتل العمد ، وممن ذهب الى هذا القول :
الزهري ، والحكم (٣) ، والشافعية (٤) وأحمد بن حنبل في رواية عنه (٥)

(=) وأعترض على المالكية :

بأن الآية الدالة على عدم وجوب الكفارة في القتل العمد، لم تفرق
بينما اذا اقتصر من الجاني أو لم يقتصر منه ، فهو عمد على
كل حال . انظر: الموفق: المغني ٤٠/١٠ ، شمس الدين: الشرح
الكبير ٦٧٠/٩ ، البهوتي: كشف القناع ٦٥/٦ .

(١) أبويعلى : الروايتين والوجهين ٢٩٨/٢ ، الموفق: المغني ٤٠/١٠
الموفق : المقنع ٤٣٠/٣ ، الموفق: الكافي ١٤٤/٤ ، شمس الدين :
الشرح الكبير ٦٧٠/٩ ، ابن مفلح: الفروع ٤٤/٦ ، المجد ابن
تيمية : المحرر ١٥٢/٢ ، ابن مفلح: المبدع ٢٩/٩ ، المرداوي :
الانصاف ١٣٦/١٠ ، البهوتي: كشف القناع ٦٥/٦ ، البهوتي:
شرح منتهى الارادات ٣٣١/٣ ، ابن ضويان: منار السبيل ٣٥٧/٢ .

(٢) المحلي ٥١٤/١٠

(٣) ابن حزم: المحلي ٥١٤/١٠ ، الموفق : المغني ٤٠/١٠ ، شمس الدين:
الشرح الكبير ٦٧٠/٩

(٤) الشيرازي: المهذب ١٨٤/١٩ ، الشيرازي: التنبيه ص ٢٢٩ ، النووي:
المنهاج ١٠٧/٤ ، النووي: روضة الطالبين ٣٨٠/٩ ، الشربيني:
مغني المحتاج ١٠٧/٤ ، الرملي : نهاية المحتاج ٣٨٤/٧ ، ٣٨٥ ،
الجلال المحلي: الشرح على المنهاج ١٦٢/٤ ، المطيعي : تكملة
المجموع ١٨٧/١٩

(٥) أبويعلى : الروايتين والوجهين ٢٩٨/٢ ، الخرقى: المختصر ص ١٢٢ ،
الموفق: المغني ٤٠/١٠ ، المقنع ٤٣٠/٣ ، الموفق :
الكافي ١٤٤/٤ ، المجد ابن تيمية : المحرر ١٥٢/٢ ، شمس الدين:
الشرح الكبير ٦٧٠/٩ ، ابن مفلح : الفروع ٤٥/٦ ، المرداوي :
الانصاف ١٣٧/١٠ ، ابن مفلح : المبدع ٣٠/٩ ، ابن ضويان: منار
السبيل ٣٥٨/٢

الأدلة

أدلة الشافعي ومن وافقه :

استدل القائلون بوجوب الكفارة في القتل العمد بالسنة ،
والمعقول .

١- من السنة :

أ- مارواه أحمد ، وأبو داود واللفظ له ، وغيرهما عن واثلة بن
الأسقع (رضي الله عنه) قال : " أتينا النبي (صلى الله عليه
وسلم) في صاحب لنا أوجب ، يعني النار بالقتل ، فقال : أعتقوا
عنه ، يعتق الله بكل مضمون مضمون مضمون من النار " (١)
وجه الاستشهاد :

جاء في هذا الحديث أن النار قد وجبت لرجل ، ومع ذلك
أمره (صلى الله عليه وسلم) بالعتق ، والنار لا تجب إلا في القتل
العمد ، لذا كانت الكفارة واجبة فيه (٢)
نوقش :

بأن حديث واثلة لا يصح ، لأن في سنده الغرير (٣) ، وهو مجهول ،

-
- (١) أحمد : المسند ٤٩٠/٣ ، ٤٩١ ، أبو داود : السنن ٥٠٩/١٠ ، ٥١٠ ،
أبو عبد الله الحاكم : المستدرک ٢١٢/٢ ، ابن المبارك : المسند
ص ١٣١ ، البيهقي : السنن الكبرى ١٣٢/٨ ، ١٣٣ .
(٢) الشربيني : مغني المحتاج ١٠٧/٤ ، المطيعي : تكملة المجموع
١٨٧/١٩ .
(٣) هو : الغرير بن عياش بن فيروز الديلمي ، وقد ينسب إلى جده . روى
عن جده ، وواثلة روى عنه : إبراهيم بن أبي عبلة . حكى الذهبي
توثيقه . وقال فيه ابن حجر : مقبول من الخامسة .
انظر : ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ٣ ق ٥٩/٢ ، الذهبي :
الكاشف ٣٢٢/٢ ، ابن حجر : تقريب التهذيب ١٠٤/٢ .

وظن البعض أنه عبدالله بن فيروز الديلمي ، وهذا خطأ ، لأن ابن المبارك نسب الغريفة عن ابن أبي عيلة ، فقال: ابن عياش ، ولم يكن في بنسبي عبدالله بن فيروز أحد يسمى عياشاً (١) .

ولو ثبتت صحة هذا الحديث لما كان فيه حجة للمستدل، لعدم ذكر نوع ذلك القتل ، أهو عمد أم غيره ، فلا شبهة لهم فيه أصلاً (٢) .

ثم إن ابن المبارك روى هذا الحديث عن إبراهيم بن أبي عيلة ، ولم يذكر أنه أوجب النار بالقتل ، وإنما اقتصر على عبارة : "صاحب لنا قد أوجب" (٣) ، وزيادة لفظة القتل إنما وردت عن ضمرة بن ربيعة عند أبي داود ، وعند البيهقي في طريق . وابن المبارك أثبت من ضمرة بن ربيعة (٤) .

ثم إن أحمد ، وأبو عبدالله الحاكم ، والبيهقي في طريق آخر روى هذا الحديث عن ضمرة بن ربيعة بدون ذكر لفظة القتل (٥) .

ثم لو ثبتت لفظة القتل في هذا الحديث ، لما دلت على وجوب الكفارة في القتل العمد ، لعدة وجوه :

-
- (١) ابن حزم: المحلى ٥١٥/١٠ ، وذهب الى هذا الظن أبو عبدالله الحاكم في المستدرک ٢١٢/٢ .
 - (٢) ابن حزم: المحلى ٥١٥/١٠ .
 - (٣) ابن المبارك : المسند ص ١٣١ .
 - (٤) الجصاص : أحكام القرآن ٢٤٥/٢ .
 - (٥) أحمد: المسند ٤٩٠/٣ ، ٤٩١ ، أبو عبدالله : الحاكم المستدرک ٢١٢/٢ ، البيهقي : السنن الكبرى ١٣٢/٨ ، ١٣٣ .

الأول :

(١)
أنها تأويل من الراوي ، بدليل قوله : " يعنى النار بالقتل "

الثاني :

يحتمل انه كان في قتل خطأ ، حيث أمر الرسول (صلى الله عليه وسلم) غير القاتل بالاعتاق ، والكفارة لاتجب الا على القاتل في العمد (٢) .

الثالث :

أمر الرسول (صلى الله عليه وسلم) بالاعتاق هنا من قبيل الحث على العتق تبرعا ، حيث لم يقيد العتق بالايمان ، وكفارة القتل يشترط فيها الايمان ، ولذلك أخرج أبوداود الحديث في باب شـواب العتق (٣) .

ولفظه أوجب تحتل عدة معاني منها : أنه أوجب لنفسه النار بكثرة معاصيه . أو أنه حضرت منيته . وليس في اللفظة أن معناها القتل العمد (٤) .

-
- (١) الجصاص : أحكام القرآن ٢/٢٤٥ .
(٢) الجصاص : أحكام القرآن ٢/٢٤٥ ، السرخسي : المبسوط ٢٧/٨٦ ،
الموفق : المغني ١٠/٤٠ ، شمس الدين : الشرح الكبير ٩/٦٧٠ ،
ابن مفلح : المبدع ٩/٣٠ .
(٣) الجصاص : أحكام القرآن ٢/٢٤٥ ، السرخسي : المبسوط ٢٧/٨٦ ،
الموفق : المغني ١٠/٤٠ ، شمس الدين : الشرح الكبير ٩/٦٧٠ ،
ابن مفلح : المبدع ٩/٣٠ ، ابن التركمان : الجوهر النقي ٨/١٣٣ .
(٤) ابن حزم : المحلى ١٠/٥١٥ .

ب- روى البيهقي ، وابن حزم ، واللفظ له ، عن عمر بن الخطاب (رضي الله) عنه قال: جاء قيس بن عاصم الى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) فقال: يا رسول الله اني وأدت بنات لي في الجاهلية ، فقال : " اعتق عن كل واحدة. منهن رقبة... الحديث " (١) .
وجه الاستدلال :

أمر الرسول (صلى الله عليه وسلم) قيس بن عاصم أن يكفر عن قتل بناته ، ومن المعروف أن قتلهن وأدا عمد ، لذا كانت الكفارة واجبة في القتل العمد ، والا لما أمره بها .
أجيب :

بأن " خبر عمر بن الخطاب لا يصح ، لأن في طريقه اسرايل (٢) ، وهو ليس بالقوي ، وسماك بن حرب (٣) ، وكان يقبل التلقين " (٤) .

(١) البيهقي : السنن الكبرى ١١٦/٨ ، ابن حزم : المحلى ٥١٥/١٠ .

(٢) هو اسرايل بن يونس بن أبي اسحاق السبيعي الهمداني الكوفي ابويوسف ، ولد سنة مائة ، وتوفي سنة ستين ومائة ، وقال البعض : سنة اثنتين وستين ومائة ، ومن روى عنهم : سماك ، وجسده أبو اسحاق ، وعمر بن يعلى . ومن روى عنه : وكيع ، وأبو نعيم وقبيصة . انظر : ابن معين : التاريخ ٢٨/٢ ، البخاري : التاريخ الكبير ١ ق ٥٦/٢ ، ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل : ١ ق ٣٣٠/١ ، الذهبي : ميزان الاعتدال ٢٠٨/١-٢١٠ ، ابن حجر : تقريب التهذيب ٦٤/١ .

(٣) هو سماك بن حرب بن أوس بن خالد الهذلي ، وقيل الهذلي البكري الكوفي ، أبو المغيرة ، أدرك ثمانين رجلا من أصحاب الرسول (صلى الله عليه وسلم) منهم : النعمان بن بشير ، وأنس بن مالك ، وجابر بن سمرة . ومن روى عنه : الثوري وشريك وزهير بن معاوية . انظر : ابن معين : التاريخ ٢٣٩/٢ ، البخاري : التاريخ الكبير ٢ ق ١٧٣/٢ ، ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ٢ ق ٢٧٩/١ ، الذهبي : ميزان الاعتدال ٢٣٢/٢-٢٣٣ ، ابن حجر : تقريب التهذيب ٣٣٢/١ .

(٤) ابن حزم : المحلى ٥١٥/١٠ .

ولو ثبت هذا الحديث ، لاحتجة فيه ، لأنه ينبغي على كل من قتل نفسا وهو مشرك أن يكفر عنها بعد اسلامه ، كما حصل لقيس بن عاصم ، وهذا ما لم يقل به المستدل ، وبهذا يبطل تعلقه بهذا الخبر (١) .

٢ - من المعقول :

أ- الكفارة اذا وجبت في القتل الخطأ جبرا لما وقع فيه ، فوجوبها في القتل العمد أولى ، لأنه أعظم اثما وأكبر جرما ، وحاجته الى جبر ما وقع فيه أعظم (٢) .

وأعترض :

بأن قياس العمد على الخطأ قياس بعيد ، لأن الكفارة لم تجب في الخطأ في مقابلة الاثم ، وانما وجبت كعبادة ، أو في مقابلة التقصير وترك الحذر والتوقي ، والقتل العمد يخلو من هذه الأشياء (٣) .

ثم لو سلم بأن الكفارة وجبت في الخطأ في مقابلة الاثم ، لما سلم بوجوبها في العمد ، لورود الوعيد الشديد فيه بنص قاطع ، ولا يمكن أن يرتفع الاثم فيه بالكفارة ، ومن ادعى غير هذا فعليه المجيء بنص يثبت بمثله نسخ النص السابق ، ولادليل على أن العمد اذا تاب أو كفر قد شاء الله أن يغفر له (٤) .

-
- (١) ابن حزم : المحلى ٥١٥/١٠ .
(٢) الشيرازي : المذهب ١٨٤/١٩ ، الموفق : المغني ٤٠/١٠ ، شمس الدين : الشرح الكبير ٦٧٠/٩ ، ابن مفلح : المبدع ٣٠/٩ ، الشربيني : مغني المحتاج ١٠٧/٤ ، الرملي : نهاية المحتاج ٣٨٥/٧ .
(٣) الجصاص : أحكام القرآن ٢٤٥/٢ ، ابن العربي : أحكام القرآن ٤٧٤/١ ، الموفق : المغني ٤٠/١٠ ، شمس الدين : الشرح الكبير ٦٧٠/٩ ، الزيلعي : تبیین الحقائق ١٠٠/٦ ، ابن مفلح : الفروع ٤٤/٦ ، ٤٥ ، ابن مفلح : المبدع ٣٠/٩ ، الطوري : تكملة البحر الرائق ٣٣٢/٨ .

ولا يلزم من وجوب الكفارة لدفع الأدنى وجوبها لدفع الأعلى
والا لكان سجود السهو أولى بالوجوب في العمد منه في الخطأ (١).

واثبت الكفارة في القتل العمد بالقياس لايحوز ، لأنه
من المقدرات (٢) .

ب - القاتل أتلف نفسا تضمن بالكفارة اذا أتلفت خطأ ، فوجب
أن تضمن بالكفارة اذا أتلفها عمدا كالصيد (٣)

ونوقش :

بأن " صيد الحرم جناية على المحل ، ولهذا لو اشترك حلالان
في قتل صيد الحرم ، يلزم جزاء واحد ، ولو كانت جناية الفعل لوجب
جزاءان ، والجناية على المحل يستوي فيها العمد والخطأ " (٤) .

أدلة الجمهور :

ذهب جمهور الفقهاء من حنفية ، ومالكية ، وحنابلة الى الاستدلال
بالكتاب ، والسنة ، والمعقول .

-
- (١) الموصلي : الاختيار ٢٤/٥ ، المرفيناني : الهداية مع نتائج
الافكار ١٤٤/٩ ، الزيلعي : تبين الحقائق ١٠٠/٦ ، الطوري :
تكملة البحر الرائق ٣٣٢/٨ ، الجصاص : أحكام القرآن ٢/٢٤٥ .
- (٢) الزيلعي : تبين الحقائق ١٠٠/٦ ، الطوري : تكملة البحر الرائق
٣٣٢/٨ .
- (٣) أبويعلی : الروايتين والوجهين ٢/٢٩٩ ، المطيعي : تكملة المجموع
١٨٧/١٩ .
- (٤) قاضي زادة : نتائج الافكار (تكملة فتح القدير) ١٤٣/٩ ، الطوري :
تكملة البحر الرائق ٣٣١/٨ .

١- من الكتاب :

أ- قوله تعالى : ﴿... وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَاً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ...﴾ الآية (١) .

وقوله جل ذكره : ﴿... وَمَنْ يَقْتُلْ مُّؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا...﴾ الآية (٢) .

وجه الاستدلال :

ذكر الله تعالى القتل الخطأ وأوجب فيه الكفارة ، ثم ذكر القتل العمد ولم يذكر فيه كفارة ، فدل على أنها خاصة بالقتل الخطأ ، ولو وجبت في العمد لذكرها كما ذكرها في الخطأ (٣) .

وقال الحنفية :

القول بوجوب الكفارة زيادة على النص بالرأى ، والزيادة نسخ ، والكتاب لا يجوز نسخه بالرأى (٤) .

ب- قال تعالى : ﴿... وَمَنْ يَقْتُلْ مُّؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا...﴾ (٥)

-
- | | |
|-----|----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| (١) | النساء: آية (٩٢) . |
| (٢) | النساء: آية (٩٣) . |
| (٣) | الموفق : المغنى ٤٠/١٠ ، الموفق : الكافي ١٤٤/٤ ، شمس الدين : الشرح الكبير ٦٧٠/٩ ، الموصلى : الاختيار ٢٤/٥ ، ابن مفلح : المبدع ٣٠/٩ ، ابن حزم : المحلى ٥١٦/١٠ ، البهوتي : كشاف القناع ٦٥/٦ ، ابن زويان : منار السبيل ٣٥٧/٢ . |
| (٤) | الجصاص : أحكام القرآن ٢٤٥/٣ ، السرخسي : المبسوط ٨٥/٢٧ ، الزيلعي : تبیین الحقائق ١٠٠/٦ ، الطوري : تكملة البحر الرائق ٣٣٢/٨ . |
| (٥) | النساء: آية (٩٣) . |

وجه الدلالة :

نص الله تعالى على أن عقوبة القاتل المتعمد الخلود في النار ،
والغضب واللعنة من الله ، والعذاب العظيم ، وهذا كل الجزاء ، فايجاب
الكفارة عليه يجعل العقاب الوارد في الآية بعض الجزاء ، وهذا نسـنـخ
لحكم الآية بالرأى (١).

وأيضاً فإن الكفارة لا تكون إلا حيث يرتفع بها الإثم ، وفي القتل
العمد لا يرتفع الإثم ، لنص الآية ، فلا تجب الكفارة (٢)

٢ - من السنة :

أ- ما رواه الإمام أحمد عن أبي هريرة (رضي الله عنه) قال: قال
رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : " ... خمس ليس لهن كفارة
الشرك بالله عز وجل ، وقتل النفس بغير حق ... الحديث " (٣)

وجه الاستشهاد :

هذا نص من المصطفى (صلى الله عليه وسلم) على أن القتل
العمد لا كفارة فيه (٤) .

-
- (١) السرخسي : المبسوط ٨٥/٢٧ ، الزيلعي : تبیین الحقائق ١٠٠/٦ ،
الطوري : تكملة البحر الرائق ٣٣٢/٨ .
- (٢) " بتصرف " ابن مفلح : الفروع ٤٤/٦ ، ابن مفلح : المبدع
٣٠/٩ ، ابن ضويان : منار السبيل ٣٥٧/٢ ، ٣٥٨ .
- (٣) المسند ٣٦٢/٢ .
- (٤) " بتصرف " الزمخشري ، رءوس المسائل ، ص ٤٧٧ .

ب - روى الواقدي ، وغيره أن الحارث بن سويد^(١) كان يطلب غرة المجذر بن ذياد^(٢) ليقتله بأبيه ، وشهدا جميعا أحدا ، فلما جال الناس تلك الجولة آتاه الحارث بن سويد من خلفه ف ضرب عنقه وقتله غيلة ، فأتى جبريل رسول الله (صلى الله عليه وسلم) فأخبره أن الحارث بن سويد قتل المجذر بن ذياد غيلة وأمره أن يقتله به الخ^(٣) .

وجه الاستدلال :

أن النبي (صلى الله عليه وسلم) قتل الحارث بن سويد بن الصامت ولم يوجب عليه الكفارة ، ولو كانت واجبه لأمره بها قبل قتله^(٤) .

- (١) هو : الحارث بن سويد بن الصامت الانصاري الاوسي . ويقال: الحارث بن مسلم المخزومي . قتل المجذر بن ذياد يوم احد على حين غرة منه ثارا لابيه الذى قتله المجذر بن ذياد في الجاهلية ، فأمر الرسول (صلى الله عليه وسلم) بقتل سويد بن الصامت لقتله المجذر . انظر: ابن عبد البر: الاستيعاب ٣٠٧/١ ، ابن حجر: الاصابة ٢٧٩/١ ، ابن الاثير : أسد الغابة ٣٣٢/١ ، الذهبي: تجريد أسماء الصحابة ١٠١/١ ، ابن سعد: الطبقات ٥٥٢/٣ ، ٥٥٣ .
- (٢) هو: المجذر بن ذياد: ويقال : زياد ، ويقال: ذياد . ابن عمرو بن اكرم . ويقال: ابن زمزمة بن عمرو بن عمارة . حليف للأنصار يقال: المجذر لقبه ، واسمه عبد الله ، وإنما لقب بالمجذر ، لأنه كان غليظ الخلق . وهو الذى قتل سويد بن الصامت في الجاهلية ، فهيج قتله وقعة بعاث . شهد بدرًا واستشهد باحد حيث قتلته الحارث بن سويد بن الصامت غدرا . انظر :
- ابن عبد البر : الاستيعاب ٢٨٤/٢ ، ٤٥٦/٣ ، ابن حجر: الاصابة ٣٤٣/٣ ، ابن الاثير : أسد الغابة ٣٠٢/٤ ، الذهبي: تجريد أسماء الصحابة ٥١/٢ ، ابن سعد: الطبقات الكبرى ٥٥٢/٣ ، ٥٥٣ .
- (٣) الواقدي: المغازي ٣٠٣-٣٠٥ ، ابن سعد: الطبقات الكبرى ٥٥٢/٣-٥٥٣ .
- (٤) الموفق : المغني ٤٠/١٠ ، شمس الدين: الشرح الكبير ٦٧٠/٩ ، ابن مفلح: المبدع ٣٠/٩ .

ج - ما أخرجه الشافعي وغيره ، أن عمرو بن أمية ^(١) الضمري قتل رجلين وداهما النبي (صلى الله عليه وسلم) وقال له : " قتلت رجلين لهما مني عهد لأدينيهما " ^(٢)

وجه الدلالة :

أن النبي (صلى الله عليه وسلم) ودى القتيلين ولم يوجب على عمرو بن أمية الكفارة ، ولو كانت واجبة في القتل العمد لأمره بها. ^(٣)

٣ - من المعقول :

أ - أن الكفارة دائرة بين العباداة والعقوبة ، فلا بد أن يكون سببها دائرا أيضا بينهما ، لتعلق العباداة بالمباح ، والعقوبة بالمحظور ، أما القتل العمد فهو كبيرة محضة ، فلا تتعلق به الكفارة كسائر الكبائر ^(٤) .

(١) هو : عمرو بن أمية بن خويلد بن عبد الله بن ناشرة بن كعب بن جدي بن ضمرة الضمري ، أبو أمية صحابي مشهور ، أسلم بعد أحد ، وكان من رجال العرب نجدة وجراة . كان الرسـول (صلى الله عليه وسلم) يبعثه في أموره . مات بالمدينة في خلافة معاوية بن أبي سفيان (رضي الله عنهما) . انظر : ابن عبد البر : الاستيعاب ٤٩٠/٢ ، ٤٩١ ، ابن حجر : الإصابة ٥١٧/٢ ، ابن الاثير : أسد الغابة ٨٦/٤ ، الذهبي : تجريد أسماء الصحابة ٤٠٠/١

(٢) الشافعي : الأم ٣٤١/٧ ، الزيلعي : نصب الراية ٣٣٧/٤ .

(٣) الموفق : المغني ٤٠/١٠ ، شمس الدين : الشرح الكبير ٦٧٠/٩ ، ابن مفلح : المبدع ٣٠/٩

(٤) السرخسي : المبسوط ٨٦/٢٧ ، المرغيناني : الهداية مع الفتح ١٤٣/٩ ، الموصلي : الاختيار ٢٤/٥ ، الزيلعي : تبیین الحقائق ٩٩/٦ ، ١٠٠ ، الطوري : تكملة البحر الرائق ٣٣١/٨ .

- ب - القتل العمد فعل يوجب القتل ، فلا يوجب كفارة ، كزنا المحصن (١) .
- ج - أن الكفارة من المقدرات ، فلا يجوز اثباتها بالقياس (٢) .
- د - العائد لتكفيه الكفارة لجنايته ، لأنها أعظم من أن تكفر ، كيمين الغموس (٣) .
- هـ - إنما تجب الكفارة لمحو العقوبة في الآخرة ، وعقوبة القتل العمد ثابتة بالنص ، لا تمحى بالكفارة ، فوجب ألا تجب الكفارة في القتل العمد (٤) .

الترجيح

أرى أن الراجح - والله أعلم - ما ذهب إليه جمهور الفقهاء من القول بعدم وجوب الكفارة في القتل العمد ، لقوة الأدلة في ذلك ، فالآية نصت على أن عقوبته الخلود في النار مع اللعن والغضب من الله ، ولو كانت الكفارة لازمة في حقه لورد ذكرها مع ما ذكر من عقوبته ، ولا يلزم من وجوبها في القتل الخطأ وجوبها في القتل العمد ، لأن جرمه أعظم وقد نصت الآية على عدم ارتفاعه ، و قوله (صلى الله عليه وسلم) في الحديث السابق " خمس ليس لهن كفارة ... وعد منها قتل النفس بغير حق " نص في المسألة .

بالإضافة إلى أن الرسول (صلى الله عليه وسلم) لم يأمر

-
- (١) أبو يعلى : الروايتين والوجهين ٢/٢٩٨ ، الموفق : المغني ١٠/٤٠ ، شمس الدين : الشرح الكبير ٩/٦٧٠ ،
- (٢) الزيلعي : تبیین الحقائق ٦/١٠٠ ، الطوري : تكملة البحر الرائق ٨/٣٣٢ .
- (٣) محمد عlish : منح الجليل ٤/٤٣٣ .
- (٤) السرخسي : المبسوط ٢٧/٨٤ ، الموفق : الكافي ٤/١٤٤ ، ابن ضويان : منار السبيل ٢/٣٥٨ .

عمرو بن أمية الضمري بالكفارة ، وأيضا لم يأمر الحارث بن سويد بـ
الصامت بالكفارة ، ولو كانت واجبة في القتل العمد لأمرهما بها .

ثم ان القائلين بوجوب الكفارة في القتل العمد لا يستندون إلى
أدلة يمكن أن يعول عليها ، فحديث واثلة بن الاسقع (رضي الله عنه)
مع ثبوت صحته لا يدل على وجوب الكفارة في القتل العمد ، لأن لفظة
أوجب لاتدل في اللغة على القتل العمد ، أما لفظة أوجب النار بالقتل
تأويل من الراوي فيكون هذا الحديث من قبيل الحث على العتق فحسب .

أما حديث عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) فعلى تقدير صحته
لا يدل على مذهبهم ، فالمستدل به هنا لم يأخذ به في مواضع أخرى ، فلم
يُلزم كل من قتل عمدا في جاهليته أن يكفر عن ذلك الذنب بعد اسلامه ،
فكيف يلزم هنا قيس بن عاصم بذلك القتل العمد كفارة دونما سواء ،
فما هذا الا من قبيل التبرع والتصدق ، فان الاسلام يجب ما قبله .

...

الفصل الرابع

في الحدود والشهادات

ويحتوي على ثلاثة مباحث :-

المبحث الأول : تغريب الزاني البكر .

المبحث الثاني : ضمان العين المسروقة .

المبحث الثالث : القضاء بشاهد ويمين .

المبحث الأول

تفريب الزاني البكر

اتفق الفقهاء (رحمهم الله تعالى) على أن حد الزاني والزانية البكرين جلد مائة جلدة (١) ، لقوله تعالى " الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ ... الآية " (٢) ولكنهم اختلفوا في ضم التفريب الى الجلد ، وجعله من الحد ، على قولين :

أحدهما :

التفريب ليس من الحد ، ولكن للامام أن يغرب اذا رأى في ذلك مصلحة فيكون من قبيل التعزير لا الحد ، وأخذ بهذا القول الحنفية . (٣)

الثاني :

التفريب من حد الزاني البكر ، وهذا ماذهب اليه : المالكية ، والشافعية ، والحنابلة ، وابن حزم . ولقد اتفق هؤلاء جميعا على تفريب الذكر الحر عاما ، ولكنهم اختلفوا في نفي الحرائر من النساء ، والرقيق ذكرا وأنثى :

فالمالكية :

لا يغربون الا الذكر الحر فقط ، أما المرأة الحرة والرقيق ذكرا وأنثى فلا يغربونهم . (٤)

(١) ابن المنذر: الاشراف ٨/٢ .

(٢) النور: آيه ٢ .

(٣) القدوري : الكتاب ١٨٧/٣ ، الموصلي : المختار ٨٦/٤ ، المرغيناني : الهداية مع الفتوح ٢٦/٥ ، الكاساني : بدائع الصنائع ٣٩/٧ ، الزيلعي :

تبيين الحقائق ١٧٣/٣ .

(٤) سحنون : المبدونة ٣٩٨/٤ ، ابن الجلاب : التفريع ٢٢٢/٢ ، (=)

والشافعية :

يفرّبون الذكر والأنثى الحرين ، ولكن يشترطون لتفريب الأنثى وجود
محرم معها . أما الرقيق فعلى الصحيح (١) . من مذهبهم القول بتفريبه ذكرًا
(٢)
كان أو أنثى ستة أشهر على الأصح . (٣)

والحنابلة :

يفرّبون الذكر والأنثى الحرين ، ولكن يشترطون لتفريب الأنثى وجود
محرم معها . أما الرقيق فلا يقولون بتفريبه . (٤)
وابن حزم :

يقول بتفريب الحر والحرّة عامًا ، (٥) أما الرقيق فعلى النصف من
تفريب الحر والحرّة . (٦)

(=) ابن رشد : بداية المجتهد ٤٣٦/٢ ، خليل : المختصر ص ٢٨٦ ، الخرشى : الشرح

على المختصر ٨٣/٨ ، الدردير : الشرح الكبير ٣٢١/٤ ، ٣٢٢ ، المواق :

التاج والاكلیل ٢٩٦/٦ ، الدسوقي : الحاشية على الشرح الكبير ٣٢١/٤ ، ٣٢٢ .

(١) ويقال له قول : بعدم تفريبه ، وفيه يوافقون المالكية والحنابلة .

(٢) وفي مقابلته قول : بتفريبهما سنة .

(٣) أنظر : الشيرازي : التنبيه ص ٢٤١ ، الشيرازي : المذهب ٩/٢٠ ، ١٠ ،

النووي : المنهاج ١٤٧/٤ ، الشربيني : مغني المحتاج ١٤٧/٤ ، الرملي :

نهاية المحتاج ٤٢٨/٧ ، أبو عبد الله العثماني : رحمة الأمة ص ٣٥٦ ، ٣٥٥ ،

المطيعي : تكملة المجموع ١٦/٢٠ ، ١٧ .

(٤) المجد ابن تيمية : المحرر ١٥٢/٢ ، الموفق : المغني ١٣٣/١٠ ، ابن مفلح :

الفروع ٦٩/٦ ، ابن مفلح : المبدع ٦٤/٩ ، البهوتي : كشف القناع ٩١/٦

ومابعدا ، البهوتي : شرح منتهى الإرادات ٣٤٤/٣ ، ابن ضويان : منار

السبيل ٣٦٧/٢ . الموفق : المقنع ٤٥٤/٣ ، شمس الدين : الشرح الكبير ١٠/١٦٥ .

(٥) المحلي ١٨٦/١١ .

(٦) المحلي ١٦١/١١ .

الأدلة :

أدلة الحنفية ومناقشتها :

واحتج الحنفية على قولهم بأن التفريب ليس من حد الزاني البكر
بالكتاب ، والسنة ، والأثر ، والمعقول .

أولاً : من الكتاب :

١- يقول (سبحانه وتعالى) : " أَلْزَانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ
مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ ... الآية " . (١)
والاستدلال بهذه الآية من وجهين : (٢)

الأول :

ذكر الحق (جل شأنه) حد الزانية والزاني ، ولم يذكر التفريب
فلو كان من الحد لذكره في الآية ، أو ذكره الرسول (صلى الله عليه وسلم)
عند تلاوتها حتى لا يفهم السامع أن الجلد كمال الحد ، كيف لا والموضع
موضع بيان وتأخير البيان في مثل هذا الموضع لا يجوز .

الثاني :

الجلد الوارد في الآية جاء بحرف الفاء ، وهي للجزاء ، والجزاء اسم
لما تقع به الكفاية ، مأخوذ من الاجتزاء وهو الاكتفاء . والقول بأن
التفريب من الحد يخرج الجلد من كونه كل الجزاء ، وهذا مخالفة للنص .
يقول الأحناف :

القول بوجوب التفريب وجعله من حد الزانية والزاني ، زيادة على
النص ، والزيادة نسخ ، والكتاب لا ينسخ بخبر الآحاد . (٣)

(١) النور : آيه ٢ .

(٢) الجصاص : أحكام القرآن ٢٥٥/٣ ، ٢٥٦ ، المرغيناني : الهداية مع الفتح ٢٦/٥ ،

الكاساني : بدائع الصنائع ٣٩/٧ ، الموصلي : الاختيار ٨٦/٤ ، الزيلعي : تبیین

الحقائق ١٧٤/٣ ، العيني : البناية ٣٨٣/٥ .

(٣) الجصاص : أحكام القرآن ٢٥٥/٣ ، الكاساني : بدائع الصنائع ٣٩/٧ ، الموصلي :

الاختيار ٨٦/٤ ، الزيلعي : تبیین الحقائق ١٧٤/٣ .

نوقش :

بأن عدم ذكر التفريب في هذه الآية لا يدل على عدم الذكر مطلقا ، فلقد ورد ذكر التفريب في أحاديث صحيحة ثابتة عند أهل العلم بالحديث من طريق جماعة من الصحابة منهم : أبو هريرة ، وزيد بن خالد ، وعبادة بن الصامت (رضي الله عنهم) .
ثم أنه ليس هناك منافاة بين ورود التفريب في هذه الأحاديث ، وعدم وروده في هذه الآية . (١)

وأما القول بأن التفريب انما ثبت بأحاديث آحاد ، وبها لاتجوز الزيادة على النص فمردود ، لأن تلك الأحاديث وصلت لدرجة الشهرة التي تجوز بها الزيادة عند المخالف ، فلا عذر حينئذ في عدم قبولها ، والأخذ بما جاء فيها . ثم ان الزيادة التي جاءت بها أحاديث التفريب ليست مما يخرج بها المزيد عليه عن أن يكون مجزئا حتى تتجه دعوى النسخ ، والراد لهذه الأحاديث بهذه الحجة خالف قوله هذا حيث أخذ بأحاديث دون أحاديث التفريب في القوة ، كحديث نقض الوضوء بالقهقهة ، وحديث جواز الوضوء بالنبيذ . (٢)

(١) ابن حجر: فتح الباري ١٥٧/١٢ ، الشوكاني : نيل الأوطار ٨٩/٧ .

(٢) أنظر: المرجعين نفسيهما .

٢- قال تعالى : " ... وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ... الآية " . (١)

وجه الاستدلال :

غلظ تعالى على الزانيين في العذاب ، ونهى عن الرأفة بهما ، فلو كان التغريب من الحد لذكره هنا ، لزيادة إيضاح التخليط في عذابهما ، ولكنه لم يذكره ، فدل على أنه يحكم به من قبيل السياسة والتعزير . (٢)

أجيب :

بأن عدم ذكر التغريب هنا ، لا يدل على عدم الذكر مطلقاً ، فلقد ورد ذكر التغريب في أحاديث صحيحة معتد بها عند أهل الحديث ، كما سبق إيضاحه في الدليل السابق . وبهذا تكون قد جاءت السنة لايضاح التخليط في عذاب الزاني ، وذلك بشرعية التغريب حداً مع الجلد . (٣)

وما السنة الا شارحة ، ومفسرة للقرآن الكريم .

(١) النور: آيه ٢ .

(٢) الموصلي : الاختيار ٨٧/٤ .

(٣) أنظر: الشوكاني : نيل الأوطار ٨٩/٧ .

ثانياً: من السنة :

١- مارواه الشيخان عن أبي هريرة وزيد بن خالد (رضي الله عنهما) عن النبي (صلى الله عليه وسلم) أنه قال في الأمة إذا زنت ولم تحصن: " إذا فاجلدوها ، ثم ان زنت فاجلدوها ، ثم ان زنت فاجلدوها ، ثم بيعوها ولو بضعفائر^(١) " . (٢)

واستدل بهذا الحديث من وجهين : (٣)

الأول : ذكر (صلى الله عليه وسلم) الجلد حداً للزانية غير المحصنة ، ولم يذكر التفريب ، فلو كان التفريب من الحد لذكره مع الجلد .
الثاني :

حد الأمة نصف حد الحرة ، لقوله تعالى : " فَإِنْ آتَيْنَ بِفَاحِشَةٍ فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ .. الآية " (٤) ، وفي هذا الحديث ذكر (صلى الله عليه وسلم) أن حداها الجلد ، فتجلد خمسين جلدة ، ولم يذكر النفي ، فلم يكن من الحد ، وبذلك يكون حد الحرة مائة جلدة فقط ، ولا تفريب عليها .
أعترض :

بأن هذا الحديث مجمل ، فالمذكور فيه الجلد فقط ، ولمعرفة عدد الجلد ينبغي النظر في الآيات والأحاديث الأخرى ، وهي مبينة له . وبهذا يكون التفريب مسكوتاً عنه ، والسكوت عنه لا يعتبر مسقطاً للمواضع التي ذكر فيها ، كما أن سكوته عن حد الأمة لا يعتبر مسقطاً لحدها ، وهو نصف حد

(١) ضعيف على وزن فعيل بمعنى مفعول ، أي بيعوها ولو بحبل مفتول من شعر .

أنظر: ابن فارس: حلية الفقهاء ص / ٥٨ ، المطرزي : المغرب ٢/ ٢٨٤ ،

الفيومي: المصباح المنير ٢/ ٣٦٢ ، الفيروزآبادي: القاموس المحيط ٢/ ٧٨ .

(٢) البخاري : الصحيح ١٢/ ١٦٢ ، مسلم : الصحيح ١١/ ٢١٢ ، ٢١٣ .

(٣) الجصاص : أحكام القرآن ٣/ ٢٥٦ .

(٤) النساء : آية ٢٥ .

الحرمة . وليس في هذا الحديث نهى عن التفريب ، فلا يجوز أن يكون معارضا للأخبار التي ورد فيها التفريب . (١)

أجيب :

بأنه يلزم هذا القائل عدم سقوط الجلد عن الزاني المحصن ، لأن النبي (صلى الله عليه وسلم) في قصة العسيف عندما قال لأنيس : أغد على امرأة هذا فان اعترفت فارجمها ، انما سكت عن الجلد ولم يذكره ، فسكوته ذلك عن الجلد لا يعتبر مسقطا له على حسب قول هذا القائل . فكل ما يقال في النفي مع الجلد يقال في الجلد مع الرجم . (٢)

٢- روى البخاري عن أبي هريرة (رضي الله عنه) ، أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : " قضى فيمن زنا ولم يحصن بنفي عام ، وباقامة الحد عليه " (٣) . وجه الاستشهاد :

الظاهر من حديث أبي هريرة (رضي الله عنه) أن التفريب ليس من الحد ، والا لضمه اليه بدل أن يعطفه عليه ، فالتفريب انما هو من قبيل المصلحة اذا رأى الامام ذلك . (٤)

أعرض :

بأن التفريب قد ورد في عدة أحاديث وردت في الصحيحين تنص على أنه من الحد والأحاديث يفسر بعضها بعضا ، فقصة العسيف مثلا ، ورد فيها : أنما على ابنك جلد مائة وتغريب عام ، وهذا ظاهر في أن الكل حد واحد . (٥)

(١) ابن حزم: المحلى ١١/١٨٦ . أما مناقشة الوجه الأول من الاستدلال، لم أتعرض

لها هنا لأنني سبق وأن ذكرتها في أدلة سابقة ولم أر حاجة للتكرار .

(٢) أنظر: الطحاوي: شرح معاني الآثار ٣/١٣٧ .

(٣) الصحيح: ١٥٦/١٢ ، ١٥٧ .

(٤) أنظر: ابن الهمام: فتح القدير ٥/٢٧ .

(٥) ابن حجر: فتح الباري ١٢/١٥٩ .

٣- ما أخرجه أبوداود والترمذي والطحاوي واللفظ له عن علي بن أبي طالب قال : " أخبر النبي (صلى الله عليه وسلم) بأمة لهم فجرت ، فأرسلني اليها فقال : اذهب فأقم عليها الحد ، فانطلقت فوجدتها لم تجف من دمها ، فرجعت اليه فقال لي : فرغت ؟ فقلت : وجدتها لم تجف من دمها ، فقال : اذا هي جفت من دمها فاجلدها " . (١)

وجه الدلالة :

أمر (صلى الله عليه وسلم) بجلد الأمة اذا زنت ، ولم يتعرض للنفسي ، فكان هذا دليلا على أن النفي ليس من الحد .
ثم أن الله تعالى نص على أن عقوبة الأمة نصف عقوبة الحرة حيث قال تعالى : " ... فَإِنْ أَتَيْنَ بِفَاحِشَةٍ فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ .. الآية " (٢)
فعلى هذا يكون حدها خمسين جلدة فقط ، وبما أن حد الحرة ضعف حد الأمة كان حدها مائة جلدة فقط ، ويؤيد عدم نفيها أن سفر المرأة بغير محرم مدة تزيد عن ثلاثة أيام حرام لعموم الأدلة في هذا .
ولما كان تغريب المرأة يتطلب محرما معها لحرمة سفرها بدونه ، كان نفيها غير جائز ، ولما كان نفي الحرة غير جائز كان نفي الرجل كذلك . (٣)

(١) أبوداود: السنن ١٧١/١٢ ، الترمذي : السنن ٧١٦/٤ ، الطحاوي: شرح

معاني الآثار ١٣٦/٣ .

(٢) النساء: آيه (٢٥) .

(٣) الطحاوي: شرح معاني الآثار ١٣٧/٣ .

المناقشة :

عدم ذكر التغريب لا يدل على عدم الذكر مطلقا ، فلقد ورد ذكره في أحاديث صحيحة معتد بها عند أهل الحديث . (١)

فهذا الحديث مجمل وتفسيره في الأحاديث الأخرى ، وهي ناصة على التغريب وأنه من الحد ، وأقصى ما يمكن أن يقال عن هذا الحديث أنه سكت عن التغريب ولم يتعرض له فلا يعتبر دليلا على عدم كونه من الحد . (٢)

ثم أن استدلال الطحاوي على سقوط التغريب عن الأمة ، ثم المرأة ، ثم الرجل بهذه الطريقة مبني على العموم إذا سقط خص الاستدلال به ، وهو مذهب ضعيف جدا . (٣)

-
- (١) الشوكاني : نيل الأوطار ٨٩/٧ .
 - (٢) ابن حزم : المحلى ١٨٦/١١ .
 - (٣) ابن حجر : فتح الباري ١٥٧/١٢ .

ثالثاً: من الأثر :

- (*)
١- روى عبدالرزاق عن عبدالله بن عمر (رضي الله عنهما) أن أبابكر
ابن أمية بن خلف غُرب في الخمر الى خيبر ، فلقق بهرقل ، قال :
فتنصر . فقال عمر : لا أغرب مسلماً بعده أبداً . (١)

وجه الدلالة :

نفى عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) أن يغرب أحداً بعد ربيعة ، ولم
يستثن الزنا ، ولو كان التفريب من الحد لماجاز لعمر تركه . (٢)

نوقش :

بأن قول عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) لا أغرب بعده مسلماً،يحتمل
أنه أراد في تفريبه في الخمر الذي أصابت الفتنة ربيعة فيه^(٣).

- ٢- مارواه عبدالرزاق عن ابراهيم أن علياً قال : " حسبهما من الفتنة
أن ينفيا " . (٤)

نوقش :

- (٥)
بأن قول علي (رضي الله عنه) هذا لا يثبت . لضعف روايته وارساله .

-
- (١) المصنف ٣١٤/٧ .
(٢) الجصاص : أحكام القرآن ٢٥٦/٣ ، الموصلي: الاختيار ٨٧/٤ .
(٣) الموفق : المغني ١٣٥/١٠ ، شمس الدين: الشرح الكبير ١٦٧/١٠ .
(٤) المصنف ٣١٥/٧ .
(٥) الموفق : المغني ١٣٥/١٠ ، شمس الدين : الشرح الكبير ١٦٧/١٠ .
(*) لم يذكره بكنيته سوى عبدالرزاق ، وذكره الآخرون باسمه (ربيعة) .
انظر: الذهبي : تجريد أسماء الصحابة ١٧٨/١ .

رابعاً: من المعقول :

١- بالتغريب يصبح المغرب من ذكر وأنثى عرضة للفتنة ، وذلك لأن بعده عن أهله وعشيرته يرفع الحياء الذي كان يردعه عن الزنا ، فعندما كان في أهله يفعل الزنا خفية حياء منهم ، أما اذا ابتعد عنهم فانه يفعلها علناً حيث لا أحد يستحي منه . ولو كان المغرب أنثى لكانت عرضة فوق هذا لانقطاع مورد العيش ، ومن ثم اتخاذ الزنا وسيلة للتكسب ، وهو أقبح وجوه الزنا ، فما أدى اليه فهو قبيح . (١)

أجيب :

بعدم تسليم الفتنة بتغريب الزانية والزاني ، لأن الزنا انما ينشأ من المصاحبة والموانسة والمخالطة ، وبالتغريب ينقطع ما أودى بهما الى الزنا .

ثم ان تغريب المرأة انما يكون بصحبة محرم لها ، وعليها أجرته والا فعلى بيت المال ، فلا يقع ما ادعاه المستدل هنا .

٢- النفي ليس من الحد ، لعدم امكان نفي المرأة شرعا ، فسفرها بغير محرم حرام ، ولا ذنب للمحرم حتى ينفي معها . (٢)

نوقش :

بأن سفرها ممكن شرعا ، حيث يسافر معها محرمها ، وسفره لا يعد نفياً حيث يأخذ أجرة عليه من المرأة المغربة ان استطاعت دفعه ، والا فمن بيت المال .

(١) الكاساني : بدائع الصنائع ٣٩/٧ ، المرغيناني: الهداية مع الفتح

٢٦/٥ ، ٢٧ ، ابن الهمام: فتح القدير ٢٧/٥ ، ٢٨ ، الموصلي: الاختيار

٨٦/٤ ، الزيلعي : تبیین الحقائق ١٧٤/٣ .

(٢) أنظر: الزيلعي: تبیین الحقائق ١٧٤/٣ .

٣- لو كان التفريب من الحد لاشتهر بين الصحابة كسائر الحدود، ولو اشتهر لما اختلفوا فيه ، فاختلفهم دليل على أنه ليس بحد . (١)

المناقشة :

بل النفي من الحد ، حتى أنه اشتهر بين الصحابة (رضوان الله عليهم) ففي قصة العسيف : " ثم سألت رجلا من أهل العلم ، فأخبروني أن على ابني جلد مائة وتغريب عام ... الخ " (٢) ، فهذا دليل على أن التفريب مشهور عند الصحابة من حكم الله تعالى ، وقضاء رسوله (صلى الله عليه وسلم) ، والا لما أخبروا المستفتي به . (٣)

٤- الحدود معلومة المقادير والنهايات ، ولذلك سميت حدودا لا تجوز الزيادة عليها ، ولا النقصان منها ، فلما كان النفي غير محدد المكان والمسافة علم أنه ليس بحد ، وأنه موكل الى اجتهاد الامام (٤)

أعرض :

بأن الموكل للامام هو المكان والمسافة مما يسمى تغريبا ، أما أصل التفريب باعتباره جزءا من الحد فثبت ليس للامام نفيه .

(١) انظر: الموملي: الاختيار ٨٧/٤ ، الجصاص : أحكام القرآن ٢٥٦/٣ .

(٢) وردت قصة العسيف في حديث أبي هريرة وزيد بن خالد ، وأخرجها الشيخان وغيرهما . انظر: البخاري: الصحيح ١٣٦/١٢ ، ١٣٧ ، مسلم: الصحيح ٢٠٥/١١-٢٠٧ .

(٣) انظر: الموفق : المغني ١٣٤/١٠ ، ١٣٥ .

(٤) انظر: الجصاص : أحكام القرآن ٢٥٧/٣ .

أدلة الجمهور ومناقشتها :

وكانت لجمهور الفقهاء أدلة من السنة ، والأثر على أن التفسير
من حد الزاني البكر .

أولا : من السنة

١- ما أخرجه مسلم واللفظ له ، وأبو داود والترمذي ، وابن ماجه عن عبادة
ابن الصامت (رضي الله عنه) أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قال :
" خذوا عني خذوا عني قد جعل الله لهن سبيلا ، البكر بالبكر جلد
مائة ونفي سنة ، والثيب بالثيب جلد مائة والرجم " . (١)

نوقش من عدة أوجه :

الأول :

قوله (صلى الله عليه وسلم) البكر بالبكر منسوخ كشره الآخر الثيب
بالثيب ، ولقد نسخ بآية النور ، لتقدمه عليها بدليل قوله (صلى الله عليه
وسلم) : خذوا عني . ولو كانت الآية متقدمة على حديث عبادة لقال (عليه
الصلاة والسلام) : خذوا عن الله ، بدلا من قوله : خذوا عني . (٢)
أجيب :

بأن القطع بتقدم حديث عبادة على الآية يحتاج الى ثبوت التاريخ ،
والعكس أقرب فان آية الجلد مطلقة في حق كل زان فخص منها في حديث
عبادة الثيب . فالقول بتقدمها من قبيل الظن ، والظن لا يغني عن الحق شيئا . (٣)

(١) مسلم : الصحيح ١١/١٨٨ ، ١٨٩ ، أبو داود : السنن ١٢/٩٣ ، الترمذي : السنن

٧٠٥/٤ ، ابن ماجه : السنن ٢/٨٥٢ ، ٨٥٣ .

(٢) أنظر : الزيلعي : تبیین الحقائق ٣/١٧٤ ، الموصلي : الاختيار ٤/٨٦ ، الجصاص :

أحكام القرآن ٣/٢٥٧ ، المرغيناني : الهداية مع الفتح ٥/٢٧ ، ٢٨ ،

الميداني : اللباب ٣/١٨٧ .

(٣) أنظر : ابن حجر : فتح الباري ١٢/١٥٩ ، ابن حزم : المحلى ١١/١٨٧ .

ثم ان آية النور لم يرد فيها الرجم ، فلم تكن مانعة منه ، وكذلك لم يرد فيها النفي فلا تكون مانعة منه . (١)

وقصة العسيف انما كانت بعد آية النور ، لأنها كانت في قصة الافك وهي متقدمة على قصة العسيف ، لأن أباهريرة (رضي الله عنه) حضرها وانما هاجر بعد قصة الافك بزمن . (٢)

فقول الرسول (صلى الله عليه وسلم) : قد جعل الله لهن سبيلا ليس بموجب أن يكون حديث عبادة قد ورد قبل نزول الآية . بل قد تنزل الآية ببعض الذي جعله تعالى لهن سبيلا ، ثم تأتي السنة بتمام بيان السبيل ، وهو الرجم والتفريب المضافان الى مافي الآية من الجلد . (٣)

الثاني :

لايدل حديث عبادة على أن التفريب من الحد ، فان أقصى ما فيه عطف واجب على واجب ، وهو لا يقتضي أن التفريب من الحد . (٤)

(١) ابن حجر: فتح الباري ١٥٩/١٢ ، ابن حزم: المحلى ١٨٧/١١ .

(٢) ابن حجر: فتح الباري ١٥٩/١٢ .

(٣) ابن حزم: المحلى ١٨٧/١١ ، ١٨٨ .

وخالف ابن الهمام الحنفية في دعواهم بنسخ شطر حديث عبادة البكر بالبكر، كشطه الآخر المتفق على نسخه ، وقال : لا يلزم من نسخ شطر الحديث نسخ باقيه ، بل يجوز أن تروى جمل بعضها نسخ وبعضها لم ينسخ .

أنظر : فتح القدير ٢٧/٥ .

(٤) ابن الهمام: فتح القدير ٢٧/٥ .

الثالث :

انما رأى الرسول (صلى الله عليه وسلم) نفي الزاني البكر في هذا الحديث ، لأن المسلمين كانوا حديثي عهد بجاهلية ، فرأى ردعهم بالنفي بعد الجلد ، كما أمر بشق روايا الخمر وكسر أوانيهم ، وهذا أبلغ في زجرهم وأحرى بقطع عاداتهم . (١)

الرابع :

الأخذ بحديث عبادة ، واعتبار أن كل ماورد فيه حدا ، يوجب نسخ ماأفاده الكتاب من أن جميع الواجب الجلد فقط ، والكتاب لايجوز نسخه بخير الواحد . (٢)

٢- مارواه الجماعة الا النسائي عن أبي هريرة ، وزيد بن خالد الجهني (رضي الله عنهما) في قصة العسيف الذي زنا بامرأة مخدومه ، فاختصما الى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) فقال : " الوليدة والغنم ردَّ وعلى ابنك جلد مائة وتغريب عام ... الحديث " واللفظ لمسلم . (٣)

وجه الدلالة :

أقسم المصطفى (صلى الله عليه وسلم) في هذا الحديث على القضاء بكتاب الله ، فذكر الجلد والتغريب ، فدل هذا على أن التغريب من حد الزاني البكر . وفي هذا الحديث جاء أن والد الزاني قال : " ... فسألت أهل العلم فأخبروني أنما على ابني جلد مائة وتغريب عام .. الخ " ، وهذا

(١) أنظر: الجصاص: أحكام القرآن ٢٥٦/٣ ، ٢٥٧ .

(٢) أنظر: الموصلي: الاختيار ٨٦/٤ ، ابن الهمام: فتح القدير ٢٧/ ٥ ،

الجصاص: أحكام القرآن ٢٥٦/٣ .

(٣) البخاري: الصحيح ١٣٦/١٢ ، ١٣٧ ، مسلم: الصحيح ٢٠٥/١١ - ٢٠٧ ، أبوداود: السنن ١٢٨/١٢ ، ١٢٩ ، الترمذي: السنن ٧٠١/٤ ، ابن ماجه:

السنن ٨٥٢/٢ .

مما يؤكد دلالة الحديث على أن حد الزاني البكر الجلد والتفريب ، حيث
اشتهر لدى أهل العلم حتى آفتوا به ذلك المستفتي ، وأنه عندهم من حكم
الله وقضاء رسوله (صلى الله عليه وسلم) . (١)

نوقش :

بأن الأخذ بهذا الحديث على الوجه الذي ذهب اليه المستدل يؤدي الى
الزيادة على النص بخير الواحد ، والزيادة نسخ ، مع أنه يمكن الأخذ به
على وجه لا يكون زيادة ، وذلك بقبوله على وجه التعزير لا الحد . (٢)
ويقال فيه أيضا ما قيل في حديث عبادة من كونهم حديثي عهد
بجاهلية ، فجاء بما يردعهم عن الزنا بالنفي بعد الجلد . (٣)

٣- روى البخاري عن زيد بن خالد الجهني (رضي الله عنه) قال: " سمعت
رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يأمر فيمن زنا ولم يحصن جلد مائة
وتغريب عام " . (٤)

ثانيا: من الآثار :

١- روى الترمذي عن ابن عمر (رضي الله عنهما) " أن النبي (صلى الله
عليه وسلم) ضرب وغرب ، وأن أبا بكر ضرب وغرب ، وأن عمر ضرب
وغرب " . (٥)

-
- (١) أنظر: الموفق : المغني ١٠/١٣٤ ، ١٣٥ ، شمس الدين : الشرح الكبير
١٦٧/١٠ .
(٢) أنظر: الجصاص : أحكام القرآن ٣/٢٥٦ .
(٣) المرجع نفسه ٣/٢٥٦ ، ٢٥٧ .
(٤) الصحيح ١٢/١٥٦ .
(٥) السنن ٤/٧١١ ، ٧١٢ .

- ٢- مارواه عبدالرزاق عن عبدالله بن مسعود (رضي الله عنه) أنه قال
في البكر يزني بالبكر " يجلدان مائة وينفيان سنة " . (١)
- ٣- ما أخرجه عبدالرزاق عن عبدالله بن عمر (رضي الله عنهما) : أن
أبا بكر نفى إلى فداك ، وعمر . (٢)
- ٤- روى عبدالرزاق عن أبي اسحاق : أن عليا نفى من الكوفة إلى
البصرة . (٣)

وجه الدلة من هذه الآثار :

تفريب هؤلاء الصحابة (رضوان الله عليهم) من خلفاء وغيرهم
للزاني البكر ، واشتهار ذلك عنهم مع عدم مخالفة غيرهم ، دليل على
أنه من الحد ، فهو كالاجماع عليه . (٤)

أعترض :

بأن ماروي من التفريب عن الرسول (صلى الله عليه وسلم) وعن
الصحابة (رضي الله عنهم) إنما هو من قبيل السياسة والتعسير
لا الحد . (٥)

-
- (١) المصنف : ٣١٢/٧ ، ٣١٥ .
(٢) المرجع نفسه ٣١٥/٧ .
(٣) المرجع نفسه ٣١٤/٧ .
(٤) الموفق : المغني ١٣٥/١٠ ، شمس الدين : الشرح الكبير ١٦٧/١٠ ،
ابن مفلح : المبدع ٦٤/٩ ، البهوتي : كشف القناع ٩٢،٩١/٦ .
(٥) الكاساني : بدائع الصنائع ٣٩/٧ ، المرغيناني : الهداية مع الفتح
٢٨/٥ ، الموصلي : الاختيار ٨٦ ، ٨٧ ، الميداني : اللباب ١٨٨/٣ .

الترجيح

أرى - والله أعلم - أن الراجح مذهب اليه جمهور الفقهاء لقوة أدلتهم وصراحتها في الدلالة على مذهبوا اليه ، حيث ثبت أن النبي (صلى الله عليه وسلم) جعل النفي من الحد في أخبار رواها الامام البخاري ومسلم ، فلا مجال لتأويلها وادعاء نسخها .

ثم أن الخلفاء الراشدين جلدوا وغربوا فيما نقل عنهم من أخبار صحيحة ، ولو كان التفريب سياسة لربما غرب أحدهم وامتنع البعض ولكن اتفاقهم عليه دليل على أنه جزء من الحد .

أما أدلة الحنفية فلا دلالة فيها على مذهبوا اليه ، فقولهم في الاستدلال بالآية : أن الجلد كل الجزاء ، وبه تحصل الكفاية ، والقول بالنفي يخل بدلالة الآية غير مسلم ، فكون الجلد كل الحد لم تدل عليه الآية لا بنصها ، ولا بمفهومها ، فالكل والبعض من قضايا العقول . وكذلك قولهم حصل به الأجزاء فمعنى حصول الأجزاء عدم وجوب شئ آخر في الذمة ، أي عدم التكليف ، وهو البراءة الأصلية ، فرفعها بخبر النفي لا يعد مخالفة للنص كما يدعون . أما استدلالهم بالسنة فغير مسلم وقد نوقش في موضعه .

والله أعلم بالصواب .

المبحث الثاني

ضمان العين المسروقة

اتفق الفقهاء (رحمهم الله تعالى) على أن العين المسروقة اذا كانت قائمة بعينها ترد الى مالكها ، سواء قطعت يد السارق أم لا (١) ، واذا لم تقطع يد السارق لشبهة ضمن العين المسروقة سواء هلكت أو استهلكت ، وسواء كان موسرا أم معسرا (٢) ، الا أن الخلاف وقع بينهم فيما اذا قطعت يد السارق وهلكت العين المسروقة أو استهلكت على عدة أقوال :

أحدها :

لاتضمن العين المسروقة بعد قطع يد السارق في الهلاك أو الاستهلاك . وهو قول : عطاء ، والشعبي ، ومكحول ، وابن سيرين ، وابن شبرمة ، والثوري ، وابراهيم النخعي في أحد قوليه (٣) ، والحنفية (٤) .

- (١) أنظر: الجصاص : أحكام القرآن ٤٣١/٢ ، ابن الهمام : فتح القدير ١٦٩/٥ ، الدردير: الشرح الكبير ٣٤٧/٤ ، الخرشي: الشرح على المختصر ١٠٣/٨ ، أبو عبد الله العثماني: رحمة الأمة ص ٣٦٦ ، الموفق : المغني ٢٧٩/١٠ ، شمس الدين: الشرح الكبير ٢٩٨/١٠ ، ابن مفلح: المبدع ١٤٣/٩ ، ١٤٤٠ .
- (٢) الموصلي: الاختيار ١١١/٤ ، الدردير: الشرح الكبير ٣٤٧/٤ ، الخرشي: الشرح على المختصر ١٠٣/٨ ، ابن رشد: بداية المجتهد ٤٥٢/٢ .
- (٣) الجصاص : أحكام القرآن ٤٣١/٢ ، الموفق : المغني ٢٧٩/١٠ ، شمس الدين: الشرح الكبير ٢٩٩، ٢٩٨/١٠ ، ابن الهمام : فتح القدير ١٦٩/٥ ، العيني: البناية ٦١٣، ٦١٢/٥ .

- (٤) وعدم ضمان العين المسروقة في الهلاك عندهم رواية واحدة ، أما في الاستهلاك فروايتان ، المشهورة أنها لاتضمن وهي رواية أبي يوسف عن أبي حنيفة ويقابلها رواية أخرى بالضمن في حالة الاستهلاك . أنظر: القدوري : الكتاب ٢١٠/٣ ، الجصاص : أحكام القرآن ٤٣١/٢ ، الموصلي: المختار والاختيار ١١١/٤ ، الزمخشري: رؤس المسائل ص ٤٩٤ ، الكاساني : بدائع الصنائع ٨٤/٧ ، المرغيناني : الهداية مع الفتوح ١٦٩، ١٦٨/٥ ، الزيلعي : تبیین الحقائق ٢٣١/٣ ، ابن الهمام : فتح القدير ١٦٩/٥ ، العيني: البناية ٦١٢/٥ .

الثاني :

السارق اما أن يكون موسرا ساعة السرقة أو معسرا، وإذا كان موسرا ساعتهما فاما أن يمتد به يساره حتى القطع أو لا . فإذا كان موسرا ساعة السرقة وامتد به يساره حتى القطع فعليه ضمان العين المسروقة، أما إذا كان موسرا ساعة السرقة ثم أعسر بعد ذلك فلا ضمان عليه، وإن أيسر بعد ذلك، كما أنه لا يضمن إن كان معسرا ساعة السرقة وإن أيسر بعد ذلك. وهذا مذهب المالكية . (١)

الثالث :

يضمن السارق العين المسروقة سواء هلك أم استهلك ، وسواء قطعت يده أو لم تقطع ، وسواء كان موسرا أم معسرا . وهذا ما أخذ به : الحسن، وحماد ، والليث ، وإسحاق ، والبتي (٢) ، وأبو ثور، وإبراهيم النخعي في قول آخر (٣) ، وأبو حنيفة في رواية في الاستهلاك فقط (٤) ، والشافعية (٥) ،

-
- (١) سحنون : المدونة ٤/٤٢٠، ٤٢١، ابن أبي زيد القيرواني: الرسالة الفقهية ص / ٢٤٤، ابن رشد: بداية المجتهد ٢/٤٥٢، خليل : المختصر ص / ٢٩٠، الدردير: الشرح الكبير ٤/٣٤٦، ٣٤٧، الخري: الشرح على المختصر ٨/١٠٣، المواق : التاج والاكلیل ٦/٣١٣ .
- (٢) هو: عثمان بن مسلم بن جرموز البتي ، وقيل: اسم أبيه أسلم، وقيل : سليمان . أبوعمر، كوفي استوطن البصرة، فقيه امام صدوق ، وثقه ابن معين ، وأحمد ، وابن سعد والدارقطني . أنظر: ابن معين: التاريخ ٢/٣٩٥، البخاري: التاريخ الكبير ٣ ق ٢/٢١٥، ابن قتيبة : المعارف ص/٥٩٦، ابن أبي حاتم: الجرح والتعديل ٣ ق ١/١٤٥، الذهبي: ميزان الاعتدال ٣/٥٩، ابن حجر: تقريب التهذيب ٢/١٤، الذهبي: سير أعلام النبلاء ٦/١٤٨ .
- (٣) الجصاص : أحكام القرآن ٢/٤٣١، الموفق : المغني ١٠/٢٧٩، شمس الدين : الشرح الكبير ١٠/٢٩٨، ابن الهمام: فتح القدير ٥/١٦٩، العيني: البناية ٥/٦١٢ .
- (٤) وهي رواية الحسن عن أبي حنيفة . أنظر: المرغيناني: الهداية مع الفتح ٥/١٦٩، ابن الهمام: فتح القدير ٥/١٦٩، الزيلعي: تبیین الحقائق ٣/٢٣١ .
- (٥) الشيرازي: المهذب ٢٠/٩٩، الغزالي: الوجيز ٢/١٧٨، النووي: روضة الطالبين ١٠/١٤٩، النووي: المنهاج ٤/١٧٧، الشربيني: مغني المحتاج ٤/١٧٧، أبو عبد الله العثماني : رحمة الأمة ص / ٣٦٦، الجلال المحلي: الشرح على المنهاج ٤/١٩٨، الرملي: نهاية المحتاج ٧/٤٦٥، ٤٦٦ .

والحنابلة (١).

الأدلة :

أدلة القائلين بعدم الضمان ومناقشتها :

ذهب القائلون بعدم الضمان الى الاحتجاج بالكتاب ، والسنة ، والمعقول .

١- من الكتاب :

يقول جل ذكره : " وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءَ بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ " . (٢)

ودلالة الآية من وجوه :

الوجه الأول :

جعل الله تعالى قطع يد السارق جزاء لسرقته ، والمفروض في الجزاء الكفاية ، فايجاب الضمان بعد القطع يخرج الجزاء عن الكفاية ، وفي هذا خلف لخبر الله تعالى ، ومعاذ خبر الله عن الخلف . (٣)

الوجه الثاني :

نص تعالى على أن جزاء السارق القطع ، وهذا كل الجزاء حيث لم يذكر غيره ، فايجاب الضمان بعد ذلك يجعل القطع بعض الجزاء وليس كله وهذا نسخ لنص الكتاب . (٤)

(١) الخري : المختصر ص ١٢٦ ، الموفق : الكافي ١٩٦/٤ ، الموفق : المقنع ٥٠٠/٣ ،

المجد ابن تيمية : المحرر ١٦٠/٢ ، ابن مفلح : الفروع ١٣٨/٦ ، الحجاوي :

الاقناع ١٤٩/٦ ، ابن النجار : منتهى الارادات ٣٧٤/٣ ، مرعي الحنبلي : دليل

الطالب ص ٢٥٨ ، ابن ضويان : منار السبيل ٣٩٢/٢ .

(٢) المائدة : آيه ٣٨ .

(٣) الكاساني : بدائع الصنائع ٨٤/٧ .

(٤) الجصاص : أحكام القرآن ٤٣١/٢ ، ٤٣٢ ، الكاساني : بدائع الصنائع

٨٤/٧ .

الوجه الثالث :

أمر الله تعالى بقطع يد السارق ، ولم يأمر بالتفريم ، ولو كان التفريم لازماً لعرفه وأمر به ، كما عرف القطع وأمر به . (١)

يقول الحنفية :

وجوب ضمان العين المسروقة بعد قطع يد السارق ، زيادة على آية السرقة بخبر الواحد ، وهي لاتجوز الا بمثل مايجوز به النسخ . (٢)

أجيب عن وجه الدلالة :

بأن ادعاء الكفاية بالقطع معناه عدم وجوب غيره ، وعدم الوجوب حكم عقلي لا شرعي ، فرفعه لا يعد نسخاً ، وكون القطع كل الجزاء ، وإيجاب الضمان بعد ذلك يجعله بعضه ، مما لم تتعرض له الآية بنصها ، فالكل والبعض أمر عقلي لا شرعي ، فكيف يكون رفعه نسخاً .

أما عدم ذكر الضمان في هذه الآية فلا يدل على عدم الذكر مطلقاً ، فلقد ورد ذكره في حديث سمرة بن جندب ، ومن ثم القول به لا يكون مخالفة لأمر الله ، اذ من المعلوم أن السنة شارحة للقرآن ومبينة لمجمله .

(١) أنظر: العيني: البناية ٦١٤/٥ .

(٢) الجصاص : أحكام القرآن ٤٣٢/٢ ، الكاساني : بدائع الصنائع ٨٤/٧ .

٢- من السنة :

ما أخرجه النسائي والدارقطني عن عبد الرحمن بن عوف (رضي الله عنه)
أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قال : " لا يغرم صاحب سرقة إذا أقيم
عليه الحد " ، واللفظ للنسائي . (١)

نوقش :

بأن في سند هذا الحديث انقطاعا في موضعين ، أحدهما : بين يونس بن
يزيد وسعد بن ابراهيم ، فان بينهما الزهري كما رواه الدارقطني عن اسحاق
ابن الفرات عن المفضل بن فضالة ، والآخر بين المسور وعبد الرحمن بن عوف
فان المسور لم يلق عبد الرحمن بن عوف . (٢) ثم ان سعد بن ابراهيم قال فيه
ابن المنذر : مجهول . (٣) فبمثل هذه الرواية لا تترك أموال المسلمين تذهب
هدرا .

ولو سلم حديث عبد الرحمن من الانقطاع لما كان الا مرسلا (٤) . وقال
النسائي : " هذا مرسل وليس بثابت " (٥) . وقال أبوحاتم الرازي أيضا :
هذا حديث منكر ، وهو مرسل . (٦)

ثم أنه لو سلم من الانقطاع والارسال ، لما دل على ما ذهبوا اليه ،
لاحتماله عدم غرم السارق لأجرة قطع يده . (٧)

-
- (١) النسائي : السنن ٩٣/٨ ، الدارقطني : السنن ١٨٢/٣ .
 - (٢) أنظر: ابن أبي حاتم: علل الحديث ٤٥٢/١ ، الدارقطني : السنن ١٨٣/٣ ،
الزيلعي: نصب الراية ٣٧٥/٣ ، ٣٧٦ .
 - (٣) الموفق : المغني ٣٧٩/١٠ ، الزيلعي: نصب الراية ٣٧٥/٣ ، ٣٧٦ ، أبوالطيب
آبادي: التعليق المغني ١٨٣/٣ .
 - (٤) الدارقطني : السنن ١٨٣/٣ .
 - (٥) السنن ٩٣/٨ .
 - (٦) ابن أبي حاتم: علل الحديث ٤٥٢/١ .
 - (٧) أنظر: الموفق : المغني ٢٨٠/١٠ ، شمس الدين: الشرح الكبير ٢٩٩/١٠ ،
ابن مفلح: المبدع ١٤٤/٩ ، البهوتي: كشف القناع ١٤٩/٦ .

أجيب :

بأن حديث عبدالرحمن بن عوف (رضي الله عنه) رواه محمد بن جرير
الطبري بسنده في تهذيب الآثار موصولا . (١)

أما قول ابن المنذر بجهالة سعد بن ابراهيم ، فمعارض بقول غيره ،
حيث قيل انه الزهري قاضي المدينة ، وهو أحد الثقات الأثبات . (٢)

والارسال غير قاذح عندنا اذا كان الراوي ثقة أمينا ، والمسور
وأبوه على شرط البخاري ، حتى أن ابن حبان ذكر أبا المسور في ثقات
التابعين . (٣)

وإدعاء احتمال الغرم في هذا الحديث لأجرة القطع أجيب عنه من
وجهين :

الأول :

أنه مرفوع برواية البزار لمتن هذا الحديث : " لا يضمن السارق
سرقته بعد إقامة الحد عليه " . (٤)

الثاني :

" اطلاق الغرم على أجرة القطع خلاف الظاهر ، مع أنه نكرة في
موضع النفي " . (٥)

-
- (١) العيني : البناءة ٦١٣/٥ ، ٦١٤ .
 - (٢) الزيلعي : نصب الراية ٣٧٦/٣ ، أبو الطيب آبادي : التعليق المغني ١٨٣/٣ .
 - (٣) أنظر : ابن الهمام : فتح القدير ١٦٩/٥ ، العيني : البناءة ٦١٤/٥ .
 - (٤) ابن الهمام : فتح القدير ١٦٩/٥ ، الزيلعي : نصب الراية ٣٧٥/٣ .
 - (٥) العيني : البناءة ٦١٣/٥ .

٣- من المعقول:

(أ) الضمان ينافي القطع ، وذلك لأن العين المسروقة اذا ضمنت دخلت في ملكية السارق ، وحينئذ يقطع في ملك نفسه ، وهذا ممتنع ، فما أدى الى انتفاء القطع هو المنتفي . (١)

وأجيب :

بأننا لانسلم أن العين المسروقة تدخل في ملكية السارق اذا ضمنها وعندئذ تقطع يد السارق في ملك غيره . وقول الحنفية هذا لا يلزم الجمهور لأنه على أصلهم ولا يسلمه الجمهور . (٢)

(ب) لا يجتمع القطع والضمان ، لأن قطع يد السارق كان في مقابلة العين المسروقة ، فاذا قلنا بوجوب الضمان أدى ذلك الى اجتماع الضمانين بسبب عين واحدة ، وهذا لا يجوز ، فاذا وجب القطع انتفى الضمان . (٣)

أعترض بأن :

القطع والضمان حقان لمستحقين ، لا يمنع أحدهما الآخر ، فالضمان يجب لحق الآدمي ، والقطع يجب لحق الله تعالى ، فلا يمنع أحدهما الآخر كالدية مع الكفارة . (٤)

-
- (١) الجصاص : أحكام القرآن ٤٣٢/٢ ، الموصلي : الاختيار ١١/٤ ، المرغيناني : الهداية مع البناية ٦١٤/٥ ، الكاساني : بدائع الصنائع ٨٤/٧ ، ٨٥ ، الزيلعي : تبیین الحقائق ٢٣٢/٣ .
 - (٢) الموفق : المغني ٢٨٠/١٠ ، شمس الدين : الشرح الكبير ٢٩٩/١٠ .
 - (٣) الجصاص : أحكام القرآن ٤٣٢/٢ ، الزمخشري : روس المسائل ص / ٤٩٥ .
 - (٤) ابن مفلح : المبدع ١٤٤/٩ ، الشيرازي : المهذب ٩٩/٢٠ .

(ج) انما يجب الضمان في العين المسروقة ، اذا كانت معصومة لحق المالك ، وبقطع يد السارق خرجت العين المسروقة من أن تكون معصومة لحق المالك ، لأنها لو كانت معصومة لحقه لما قطعت يد السارق فيها ، لأن القطع انما يكون لحق الله تعالى . (١)

٤- وأما دليل الوجه المشهور في الاستهلاك :
أن استهلاك العين المسروقة هو تمام القصد من السرقة ، والعين المستهلكة غير معصومة لحق العبد ، لأنها لو كانت معصومة لحقه لما قطعت يد السارق فيها ، لأن القطع لحق الله .
ولو أوجبنا الضمان في العين المستهلكة للزم أن يجب مال معصوم بمقابلة مال غير معصوم ولا مثقوم فانتفى الضمان لانتفاء المماثلة . (٢)

أدلة القائلين بالتفريق :

وأما تفريق الامام مالك وأصحابه بين الموسر والمعسر ، فلأن اليسار المتصل للسارة ، كالمال القائم بعينه ، فيغرم السارق ماسرقة . اما اذا كان معسرا فلا ضمان عليه ، لأن القطع عقوبة ، والضمان عقوبة أخرى ، ولا يجوز اجتماع عقوبتين في محل واحد ، قطع يده واتباع ذمته . (٣)

- (١) الكاساني: بدائع الصنائع ٨٥/٧ ، المرغيناني: الهداية مع البناية ٦١٤/٥ ، ٦١٥ ، الزيلعي: تبين الحقائق ٢٣٢/٣ .
(٢) الزيلعي: تبين الحقائق ٢٣٢/٣ ، المرغيناني: الهداية مع البناية ٦١٥/٥ .

- (٣) الخرشي: الشرح على المختصر ١٠٣/٨ ، الدردير: الشرح الكبير ٣٤٧/٤ ،
المواق : التاج والاكلیل ٣١٣/٦ .

نوقش :

بأن اليسر والاعسار لا يؤثران في ضمان العين المسروقة من عدمه ،
وانما يؤثران في التأخير وعدم التأخير . (١)

ثم ان القطع لحق الله (جل ذكره) والضمان لحق الآدمي ، فلا يمنع
أحدهما الآخر ، ولا يسقط الفقر مال الغير . (٢)

ويقال أيضا: أن القطع واجب في البدن ، والغرم واجب في المال ،
فهما حقان وجبا في محلين ، فلا مانع من اجتماعهما . (٣)

أدلة القائلين بالضمان :

واستدل هؤلاء على قولهم بضمان العين المسروقة بأدلة من السنة
المطهرة ، ومن المعقول .

١- من السنة :

مارواه أبوداود ، والترمذي ، وابن ماجه ، والدارمي عن سمرة بن
جندب عن النبي (صلى الله عليه وسلم) قال : " على اليد ما أخذت
حتى تؤدي " . (٤)

قال الترمذي : هذا حديث حسن صحيح .

-
- (١) أنظر: الزيلعي: تبیین الحقائق ٣/٢٣٢ .
 - (٢) أنظر: الشربيني: مغني المحتاج ٤/١٧٧ .
 - (٣) أنظر: ابن العربي: أحكام القرآن ٢/٦١٣ .
 - (٤) أبوداود: السنن ٩/٤٧٤ ، الترمذي: السنن ٤/٤٨٢ ، ابن ماجه: السنن ٢/٨٠٢ ،
الدارمي: السنن ٢/٢٦٤ .

وقد يعترض بأن هذا الحديث انما ذكر عند من رواه في باب العارية
فكيف يستدل به هنا على الضمان في السرقة . فيقال له : ان العبرة
بعموم اللفظ لا بخصوص المورد ، فيجب على الانسان ضمان ما أخذته يده
من مال غيره سواء كان باعارة أو اجارة أو غيرهما كالسرقة مثلا .

٢- من المعقول :

(أ) أن القطع حق لله تعالى ، والضمان للآدمي ، فهما حقان يجبان لمستحقين ، فجاز اجتماعهما ، كالدية والكفارة في القتل الخطأ ، وكالجزاء والقيمة في الصيد الحريمي المملوك . (١)

ورد :

بأننا لنسلم أن في الضمان والقطع سببين ، بل هو سبب واحد ، وهو سرقة مال متقوم لصيانة أموال الناس لا غير . (٢)

ثم ان ما أستشهد به هنا لا ينطبق على مسألة القطع والضمان في السرقة ، لأنه يتضمن سببين مختلفين . أما القطع والضمان فلا يتضمن الا سببا واحدا . (٣)

(ب) وقع الاتفاق بين الفقهاء (رحمهم الله تعالى) على أن العين المسروقة اذا كانت قائمة بعينها ترد على مالکها ، سواء قطعت يد السارق أم لا . فاذا ضمنت العين المسروقة وهي قائمة بعينها ، فذلك يجب ضمانها اذا أتلقت كمالو لم يقطع السارق . (٤)

(١) الموفق: المغني ٢٧٩/١٠ ، شمس الدين: الشرح الكبير ٢٩٩/١٠ ، الشربيني : مغني المحتاج ١٧٧/٤ ، ابن مفلح: المبدع ١٤٣/٩ ، الرملي: نهاية المحتاج ٤٦٥/٧ ، الشيرازي: المذهب ٩٩/٢٠ ، البهوتي: كشاف القناع ١٤٩/٦ ، البهوتي: شرح منتهى الارادات ٣٧٤/٣ ، ابن ضويان : منار السبيل ٣٩٢/٢ .

(٢) الزيلعي: تبیین الحقائق ٢٣٢/٣ .

(٣) " المرجع نفسه " .

(٤) أنظر: الموفق: المغني ٢٧٩/١٠ ، شمس الدين : الشرح الكبير ٢٩٩/١٠ .

الترجيح

ماذهب اليه الحنفية من القول بعدم وجوب ضمان العين المسروقة
لايسلم لهم هذا القول ، لعدم سلامة أدلتهم :

فآية السرقة لاتدل على عدم وجوب الضمان ، وانما اقتضرت على ذكر
القطع ، وعدم ذكر الضمان فيها لايدل على عدم ذكره مطلقا .

وحديث عبدالرحمن بن عوف (رضي الله عنه) قد علمت مافيه من الضعف
والارسال، وقولهم في المعقول أن العين المسروقة تدخل في ملكية
السارق ، فيقطع في ملك نفسه فغير مسلم .

ونفيهم اجتماع القطع والضمان لأنهما بسبب واحد غير ظاهر، فهما
حقان لمستحقين لايمنع أحدهما الآخر .

وماذهب اليه المالكية من القول بالتفريق بين الموسر والمعسر، فغير
ظاهر كذلك ، وذلك لأن الفقر لا يكون مانعا من حفظ حقوق الآخرين والبعاد
عن اهدارها، والا لأهدرت أموال كثيرة، لأن غالبية السارق لايسرقون الا
من حاجة وفقر، لكنه يصلح سببا لتأخير القضاء والمطالبة .

فالرأي الراجح فيما أرى ماذهب اليه الشافعي وأحمد، وذلك لسلامة
أدلتهم :

فحديث سمرة بن جندب لم يضعف ولم يرد عليه اعتراض من قبل المخالفين
ثم أن العقل لايمنع اجتماع القطع والضمان فهما حقان يجبان لمستحقين .
واذا قلنا بوجوب ضمان العين المسروقة اذا كانت قائمة بعينها، فلماذا
لأنقول بوجوب ضمانها اذا أتلفت ولافرق بينهما .

المبحث الثالث

القضاء بشاهد ويمين

اختلف الفقهاء (رحمهم الله تعالى) في جواز القضاء بشهادة
شاهد واحد ، ويمين الطالب على قولين :

القول الأول :

لا يجوز القضاء بشاهد ويمين مطلقا ، وذهب الى هذا القول : الثوري
وابن شبرمة ، والأوزاعي ، والنخعي ، والشعبي^(١) ، وأبو حنيفة ، وأبي يوسف
ومحمد ، وزفر^(٢).

القول الثاني :

يجوز القضاء بشهادة شاهد واحد ويمين الطالب ، وقال به هذا :
جميع الفقهاء (رحمهم الله تعالى) ، الا أنهم انقسموا الى فريقين :

الأول:

قصر القضاء بشاهد ويمين على الأموال وما يؤل اليها ، كالقرض ،
والبيع والخيار والأجل فيه ، والإجارة ، والشفعة ، والرهن ، وجناية
الخطأ ، وكل جراحة لا توجب الا المال . وهم : أبو بكر المديق ، وعمر بن

(١) أنظر : الجصاص : أحكام القرآن ٥١٤/١ ، الموفق : المغني ١٠/١٢ ،
شمس الدين : الشرح الكبير ٩٤/١٢ ، ابن رشد : بداية المجتهد
٠٤٦٧/٢

(٢) أنظر : الطحاوي : شرح معاني الآثار ١٤٥/٤ ، الجصاص : أحكام
القرآن ٥١٤/١ ، الموصلي : الاختيار ١١١/٢ ، الزمخشري : رؤوس
المسائل ص ٣٥ ، الكاساني : بدائع الصنائع ٢٢٥/٦ ، السرخسي
المبسوط ٠٢٩/١٧

الخطاب ، وعثمان بن عفان ، وعلي بن أبي طالب (رضي الله تعالى عنهم)
والفقهاء السبعة (١) ، وعمر بن عبدالعزيز ، والحسن ، وشريح ، وإياس (٢)

(١) وهم :

- * سعيد بن المسيب ، توفي سنة احدى أو اثنتين وتسعين ، وقيل سنة أربع وتسعين .
- * عروة بن الزبير ، وكانت وفاته سنة أربع وسبعين ، وقيل مائة .
- * القاسم بن محمد بن أبي بكر ، وكانت منيته سنة احدى أو اثنتين ومائة ، وقيل : اثنتي عشرة ومائة .
- * عبيد الله بن عبدالله بن عتبة بن مسعود ، مات سنة أربع أو خمس وتسعين ، وقيل سنة ثمان وتسعين ، وقيل سنة تسع وتسعين .
- * خارجة بن زيد بن ثابت ، توفي سنة مائة .
- * سليمان بن يسار الهلالي ، وكانت وفاته سنة ثلاث ومائة ، وقيل سنة تسع ومائة .
- * أما الفقيه السابع فقد اختلف فيه على ثلاثة أقوال :
- قيل هو : سالم بن عبدالله بن عمر بن الخطاب ، توفي سنة ست ومائة ، وقيل سنة ثمان ومائة .
- وقيل هو : أبو سلمة بن عبدالرحمن بن عوف ، وكانت منيته سنة أربع ومائة ، وقيل غير ذلك .
- وقيل هو : أبو بكر بن عبدالرحمن بن الحارث بن هشام المخزومي مات سنة ثلاث وتسعين ، وقيل سنة أربع أو خمس وتسعين .

أنظر : النووي : تهذيب الأسماء واللغات ١ ق ١٧٢/١

- (٢) هو : إياس بن معاوية بن قرة بن إياس المزني ، أبو وائلة البصري ولاه عمر بن عبدالعزيز قضاء البصرة ، شهر بذكائه ، مات سنة اثنتين ومائة . أنظر : ابن معين : التاريخ ٤٦/٢ - ٤٧ ، ابن قتيبة : المعارف ص ٤٦٧ ، البخاري : التاريخ الكبير ١ ق ٤٤٢/١ - ٤٤٣ ، ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ١ ق ٢٨٢/١ ، أبو نعيم : حلية الأولياء ١٢٣/٣ ، الذهبي : العبر ١ ق ١١٩ ، ابن حجر : تقريب التهذيب ١ ق ٨٧ ، الذهبي : سير أعلام النبلاء ٥/١٥٥ .

وميدالله بن عتبة (١) ، وأبو سلمة بن عبدالرحمن (٢) ، ويحيى بن يعمر (٣) ،
وربيعة ، وابن أبي ليلى ، وأبو الزناد (٤) ،

(١) هو عبدالله بن عتبة بن مسعود الهذلي، أبو عبدالله ، ويقال
أبو عبدالرحمن ، ابن أخي عبدالله بن مسعود (رضي الله عنه)
ولد في حياة النبي (صلى الله عليه وسلم) ، كان على قضاء
البصرة ، ثقة من كبار التابعين ، توفي بالمدينة سنة أربع
وسعين . أنظر : البخاري : التاريخ الكبير ٣ ق ١٥٧/١ ، ابن أبي
حاتم : الجرح والتعديل ٢ ق ١٢٤/٢ ، ابن قتيبة : المعارف ص ٢٥٠
، العجلي : تاريخ الثقات ص ٢٦٨ ، النووي : تهذيب الأسماء واللغات
١ ق ٢٧٨/١ ، الذهبي : العبر ١/٦٣ ، ابن حجر : تقريب التهذيب
٠٤٣٢/١

(٢) هو : أبو سلمة بن عبدالرحمن بن عوف الزهري ، قيل اسمه عبدالله
وقيل اسماعيل ، وقيل اسمه كنيته ، تابعي امام حجة فقيه ، وهو
أحد فقهاء المدينة السبعة، كما قال البعض ، توفي سنة أربع ومائة ، وقيل
غير ذلك . أنظر : ابن سعد : الطبقات الكبرى ٥/١٥٥ - ١٥٧ ، ابن معين :
التاريخ ٢/٧٠٨ ، البخاري : التاريخ الكبير ٣ ق ١٣٠/١ ، ابن
قتيبة : المعارف ص ٢٣٨ ، الذهبي : سير أعلام النبلاء ٤/٢٨٧ .

(٣) هو : أبو سليمان يحيى بن يعمر البصري ، قاضي مرو ، تابعي ثقة فصيح ،
عالم بالحديث ، والفقه ، واللغة . روى عن : ابن عمر ، وابن عباس ،
وعائشة ، وأبي الأسود الدؤلي . وعنه : اسحاق بن سويد ، وقتادة ،
وسليمان التيمي . توفي سنة تسعين ، وقيل غير ذلك . أنظر : ابن
معين : التاريخ ٢/٦٦٦ - ٦٦٧ ، ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل
٤ ق ١٩٦/٢ ، البخاري : التاريخ الكبير ٤ ق ٣١١/٢ - ٣١٢ ، الذهبي :
الكاشف ٣/٣٣٩ ، الذهبي : ميزان الاعتدال ٤/٤١٥ ، ٤١٦ ، ابن حجر :
تقريب التهذيب ٢/٣٦١ ، الذهبي : سير أعلام النبلاء ٤/٤٤١ .

(٤) الموفق : المغني ١٢/١٠ ، شمس الدين : الشرح الكبير ١٢/٩٣ ، ٩٤ ،
ابن رشد : بداية المجتهد ٢/٤٦٧ .

والمالكية (١) ، والشافعية (٢) ، والحنابلة (٣) .

الثاني :

أطلق في القضاء بشاهد ويمين ، ولم يستثن الا الحدود .
ويمثله ابن حزم . (٤)

(١) سحنون : المدونة ٩٤/٤ ، ابن الجلاب : التفريع ٢٣٨/٢ ، ابن أبي زيد القيرواني : الرسالة الفقهية ص/٢٤٥ ، ابن رشد : بدايئة المجتهد ٢ / ٤٦٧ ، خليل : المختصر ص/٢٦٦ ، الخرشي : الشرح على المختصر ٢٠١/٧ ، المواق : التاج والاكليد ص/١٨١/٦

(٢) الشيرازي : المذهب ٢٥٧/٢٠ ، الشيرازي : التنبيه ص/٢٧٠ ، النووي : المنهاج ٤٤٣/٤ ، الغزالي : الوجيز ٢٥٥/٢ ، أبو عبد الله العثماني : رحمة الأمة ص/٤٢٣ ، ابن أبي الدم : أدب القضاء ص/٣١٥

(٣) الخرقى : المختصر ص/١٤٤ ، الموفق : المغني ١٠/١٢ ، الموفق : المقنع ٧٠٨/٣ ، شمس الدين : الشرح الكبير ٩٣/١٢ ، ٩٤ ، ٩٣/١٢ ، المجد ابن تيمية : المحرر ٣١٢/٢ ، ٣١٣ ، ابن مفلح : النكت والفوائد السنية على المحرر ٣١٤/٢ ، ٣١٥ ، ابن القيم : الطرق الحكمية ص/١٣٢ ، ١٤١ ، ابن مفلح : المبدع ٢٥٨/١٠ ، المرदाوي : الانصاف ٨٢/١٢ ، البهوتي : شرح منتهى الارادات ٥٥٧/٣ ، البهوتي : كشف القناع ٤٣٤/٦

(٤) المحلى ٤٠٥/٩

الأدلة

أدلة الحنفية ومن وافقهم :

انتصر هؤلاء لمذهبهم بأدلة من الكتاب ، والسنة ، والمعقول .

أ - من الكتاب :

يقول الحق (تبارك وتعالى) : ﴿ وَأَشْهَدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ ۖ ﴾ (١) .

ويقول (جل ذكره) : ﴿ وَأَشْهَدُوا ذَوِي عَدْلٍ مِنْكُمْ ۖ ﴾ (٢) .

وجه الدلالة :

أمر الله (جل ذكره) باستشهاد رجلين أو رجل وامرأتين في المداينة ، والأمر يفيد الوجوب ، فوجب ثبوت الشهادة بهذا العدد وعدم الاقتصار على ما دونه والا كان مخالفة لما أوجبه الباري (سبحانه وتعالى) . (٣) .

قال الحنفية :

القول بجواز القضاء بشاهد ويمين زيادة على موجب هذه الآية ، والزيادة نسخ ، والقرآن لا يجوز نسخه بخبر الآحاد . (٤)

(١) البقرة : آية ٢٨٢ .

(٢) الطلاق : آية ٢ .

(٣) أنظر : الجصاص : أحكام القرآن ١/٥١٤ ، ٥١٨ ، الطحاوي : شرح معاني الآثار ٤/١٤٧ .

(٤) أنظر : الجصاص : أحكام القرآن ١/٥١٨ ، الموملي : الاختيار ٢/١١١ .

نوقش:

بأنه ليس في هذه الآية ولا في غيرها من الكتاب الكريم ما يقتضي أنه لا يحكم الا بشاهدين أو شاهد وامرأتين ، فإله (سبحانه وتعالى) إنما أمر أصحاب الحقوق بحفظ حقوقهم بهذا النصاب ، ولم يأمر بآ لا يقض الا بهذا العدد. (١)

فهذه الآية دالة على مشروعية الشاهدين والشاهد والمرأتين ، وليس في هذا خلاف ، فلاحجة للمستدل فيها. (٢)

ثم أن التنصيص في هذه الآية على الرجلين والرجل والمرأتين لا يلزم منه نفي ماعداه ، لأن النفي يكون حاطا بالمفهوم ، والخصم لا يقول به فضلا عن مفهوم العدد . وبهذا لا يكون القضاة بشاهد ويمين مخالفا لظاهر القرآن ، لأن ظاهره لم يمنع أن يجوز أقل مما نص عليه . (٣)

وكيف يكون القضاء بشاهد ويمين مخالفا لهذه الآية ، لعدم ذكره فيها ، ولا يكون القضاء بشاهد وامرأتين مخالفا لقوله تعالى: ﴿...وَأَشْهَدُوا ذَوِي عَدْلٍ مِّنْكُمْ...﴾ الآية (٤) مع كون الشاهد والمرأتين لم يذكر فيهما . (٥)

-
- (١) أنظر : ابن القيم : الطرق الحكمية ص/١٣٥ .
 (٢) أنظر : الموفق : المغني ١١/١٢ ، شمس الدين : الشرح الكبير ٩٤/١٢ .
 (٣) أنظر : ابن حجر : فتح الباري ٢٨١/٥ ، ٢٨٢ .
 (٤) الطلاق : آية ٢ .
 (٥) ابن حزم : المحلى ٤٠٠/٩ ، ٤٠١ .

وإذا كان عدم وجود القضاء بشاهد ويمين منصوصا عليه في القرآن سببا في إسقاطه ، فلماذا لا يسقط القضاء بشاهد وامرأتين أيضا ؟ فهما ليسا موجودين في السنة ، حيث قال (صلى الله عليه وسلم) :
" شاهدك أو يمينه " (١) . (٢)

فهذه الآية لا تدل على عدم جواز القضاء بشاهد ويمين ، وذلك لأنها واردة في التحمل دون الأداء ، والخلاف إنما هو في الأداء ، ولذلك قال تعالى : ﴿ ... أَنْ تَفْلِحَ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى ... ﴾ الآية (٣) . (٤)

ب - من السنة :

١ - ما رواه مسلم ، وأبو داود عن واثل بن حجر عن أبيه قال : كنت عند الرسول (صلى الله عليه وسلم) فأتاه رجلان يختصمان في أرض ، فقال للمدعي : بينتك ، قال : ليس لي بينة ، قال : يمينه ، قال : إذا يذهب بها ، قال : ليس لك إلا ذاك ... الحديث " (٥)

-
- (١) هذا جزء من حديث أخرجه الشيخان ، البخاري : الصحيح ٢٨٠/٥ ، مسلم : الصحيح ١٥٨/٢ .
(٢) ابن القيم : الطرق الحكمية ص ١٣٧ ، ابن حجر : فتح الباري ٢٨١/٥ .
(٣) البقرة : آية ٢٨٢ .
(٤) الموفق : المغني ١١/١٢ ، شمس الدين : الشرح الكبير ٩٥/١٢ .
(٥) مسلم : الصحيح ١٦١/٢ ، ١٦٢ ، أبو داود : السنن ٥٢/١٠ .

وجه الاستدلال :

جعل النبي (صلى الله عليه وسلم) اليمين للمدعي على المدعى عليه
إذا لم يكن للمدعي بينة ، وفي هذا دلالة على أن المدعي لا يستحق
شيئا بغير البينة ، فهذا الحديث ينفي جواز القضاء بشاهد ويمين فهو
غير مشار اليه فيه . (١)

٢ - ما رواه مسلم ، وابن ماجه ، والبيهقي عن عبد الله بن عباس
(رضي الله عنهما) أن النبي (صلى الله عليه وسلم) قال : " لو يعطى
الناس بدعواهم ، لأدعى ناس دماء رجال وأموالهم ، ولكن اليمين على
المدعى عليه " (٢) .

وجه الاستشهاد :

هذان من النبي (صلى الله عليه وسلم) على أن اليمين لا تكون الا على
المدعى عليه أبدا . (٣) ثم ان هذه اليمين مظلة بالآل واللام وهم
للاستغراق ، فتكون كل يمين على المدعى عليه ، ولا يكون بعد ذلك يمين
على المدعي ، والا كان مخالفة للنص . (٤)

(١) أنظر : الطحاوي : شرح معاني الآثار ١٤٨/٤ ، الجصاص : أحكام
القرآن ٥١٥/١ ، الموصلي : الاختيار ١١١/٢ ، الزمخشري : رءوس المسائل
ص ٥٣٥ .

(٢) مسلم : الصحيح ٢/١٢ ، ابن ماجه : السنن ٧٧٨/٢ ، البيهقي :
السنن الكبرى ٢٥٢/١٠ .

(٣) الطحاوي : شرح معاني الآثار ١٤٨/٤ .

(٤) الزيلعي : تبين الحقائق ٢٩٤/٤ ، الموصلي : الاختيار ١١١/٢ ،
الكاساني : بدائع الصنائع ٢٢٥/٦ ، المرغيناني : الهداية مع
البناية ٤٠١/٧ .

نوقش:

بأن هذا الحديث لا يدل على افادة حصر اليمين في جانب المدعى عليه ، وذلك لأن اليمين تشرع في حق المودع اذا ادعى رد الوديعة أو تلفها ، وفي حق الأمانة لظهور جنايتهم ، وفي حق الملا عن وفي القسامة ، وتشرع في حق البائع والمشتري اذا اختلفا في الثمن والسلعة قائمة . (١)

٣ - ما رواه البيهقي عن ابن عباس (رضي الله عنهما) بلفظ آخر أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قال : " لو يعطى الناس بدعواهم لادعى رجال أموال قوم ، ودماهم ولكن البينة على المدعي ، واليمين على من أنكر " (٢) .

وجه الاستدلال:

قسم النبي (صلى الله عليه وسلم) البينة واليمين بين المدعي والمدعى عليه ، فجعل البينة على المدعي ، واليمين على المنكسر (المدعى عليه) ، فالقول بالقضاء بشاهد ويمين المدعي يؤدي إلى اشتراكهما في اليمين ، والقسمة تنافي الاشتراك . (٣)

ثم ان البينة اسم جنس لاقترانها بالآلف واللام ، فلا تكون بينة إلا وهي التي على المدعي ، وبهذا لا يجوز أن يكون عليه اليمين . (٤)

(١) الموفق : المغني ١١/١٢ ، شمس الدين : الشرح الكبير ٩٥/١٢ ،

(٢) السنن الكبرى ٢٥٢/١٠ .

(٣) المرغيناني : الهداية مع البناية ٤٠١/٧ ، الموصلي : الاختصار

١١/٢ ، الزيلعي : تبين الحقائق ٢٩٤/٤ .

(٤) الجصاص : أحكام القرآن ٥١٥/١ .

ج - من المعقول:

١ - أن المدعي يدعي أمراً خفياً يحتاج لإظهاره ، والبيئة لها من القوة ما يظهر هذا الخفاء ، وذلك لأنها كلام من ليس خصمها ، فجعلت حجة المدعي ، بخلاف اليمين فانها لا تصلح أن تكون حجة للمدعي لضعفها فهي من كلام الخصم وان كانت مؤكدة بذكر اسم الله تعالى ولكن اليمين تصلح أن تكون حجة للمدعي عليه ، لقنوة جانبه فالواقـع يشهد له فهو يطلب استمرار يده على المتنازع عليه ، وهي كافية لـ لجعل يده مستمرة على المتنازع عليه . (١)

نقش:

بأن الخصم يقول أن اليمين انما تكون في جانب المدعي عليه ، لأن موقفه أقوى ، فاذا كانت اليمين انما تكون في جانب أقوى المتداعيين ، فان جانب المدعي هنا أقوى لوجود شاهد يشهد معه .

٢ - قال الطحاوي : " ومن السنة المتفق عليها ، أنه لا يحكم بشهادة جار النفس مغنما ، ولا دافع عنها مغرما ، والحكم بيمين المدعي مع الشاهد حكم بيمين لمدعي جار الى نفسه مغنما " . (٢)

نقش:

بأن هذا يسلم لو كان يحكم بيمين المدعي فقط ، ولكن لا يسلم هنا ، لأن القضاء بشهادة الشاهد ويمين المدعي ، وصفة جلب المنفعة ودرء المفسدة منتفية في هذه الصورة .

(١) الكاساني : بدائع الصنائع ٦/٢٢٥ .

(٢) شرح معاني الآثار ٤/١٤٧ .

٣ - اليمين واجبة على المدعى عليه اذا لم يكن للمدعي بينة ،
واذا قلنا بالقضاء بشاهد ويمين المدعي ، لا تبقى اليمين واجبة في
حق المدعى عليه وهذا خلاف النص . (١)

٤ - البينة لفظ مجمل يحتمل معان مختلفة ، ووقع الاتفاق
على أن المراد بها الشاهدان ، والشاهد والمرأتان ، وبذلك لا يجوز
أن يحكم بما دونهم . (٢)

(١) الكاساني : بدائع الصنائع ٢٢٥/٦ .

(٢) الجصاص : أحكام القرآن ٥١٥/١ .

أدلة الجمهور :

احتج الجمهور على قولهم بأدلة من السنة والمعقول .

أ - من السنة :

١ - روى مسلم ، وأبوداود ، وأحمد عن ابن عباس (رضي الله عنهما) أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : قضى بيمين وشاهد. (١)

٢ - ما أخرجه الترمذي واللفظ له ، وأبوداود ، وابن ماجه ، والدارقطني ، والبيهقي عن أبي هريرة (رضي الله عنه) قال : " قضى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) باليمين مع الشاهد الواحد " . (٢)

٣ - ما رواه الدارقطني ، والبيهقي عن علي بن أبي طالب (رضي الله عنه) أن النبي (صلى الله عليه وسلم) : قضى بشهادة شاهد واحد ويمين صاحب الحق " . (٣)

(١) مسلم : الصحيح ٤٠٣/١٢ ، أبوداود : السنن ٢٨/١٠ ، ٢٩ ، أحمد : المسند ٣٢٣/١

(٢) الترمذي : السنن ٥٧٢/٤ ، أبوداود : السنن ٣١ / ١٠ ، ابن ماجه : السنن ٧٩٣/٢ ، الدارقطني : السنن ٢١٣/٤ ، البيهقي : السنن الكبرى ١٧٠/١٠

(٣) الدارقطني : السنن ٢١٢/٤ ، البيهقي : السنن الكبرى ١٧٠/١٠ وروى هذا الحديث أيضا الامام مالك في الموطأ ٧٢١/٢ مرسلًا عن جعفر بن محمد عن أبيه . وقال ابن رشد : " وأما مالك فانما اعتمد مرسله في ذلك عن جعفر بن محمد عن أبيه - الى أن قال - لأن العمل عنده بالمراسيل واجب " . بداية المجتهد ٤٦٨/٢

وجه الدلالة في هذه الأحاديث :

وجه الدلالة عند الفريق الأول :

انما يجوز القضاء بشاهد ويمين في المال وما يقصد به المال دون غيره ، لما رواه الشافعي وأحمد بسندهما من حديث ابن عباس (رضي الله عنهما) ، حيث قال عمرو بن دينار : انما ذاك في الأموال وتفسير الراوي أولى من تفسير غيره . (١)

وجه الدلالة عند الفريق الثاني :

هذه أخبار تفيد عموم القضاء بالشاهد واليمين ، فوجب أن يحكم بذلك في الدماء والقصاص والنكاح والطلاق والرجعة والأموال أما الحد ود فإنها حق لله تعالى ، وليس لأحد أن يطالب بها حتى يقضى بيمينه مع الشاهد الواحد . (٢)

(١) الشافعي : المسند ١٧٨/٢ ، أحمد : المسند ٣٢٣/١ ،
الموفق : المغني ٩/١٢ ، شمس الدين : الشرح الكبير
٩٢/١٢ ، ابن مفلح : المبدع ٢٥٨/١٠ ، البهوتي : شرح منتهى
الارادات ٥٥٢/٣

واعترض ابن حزم على المالكية ، والشافعية ، والحنابلة في قولهم
بالقضاء بالشاهد واليمين في الاموال دون غيرها ، بأن هذا
التخصيص في الاموال لا يوجد أبدا في آثار شاذية ، وأنه تخصيص بلا
دليل . أنظر : المحلى ٤٠٥/٩

(٢) ابن حزم : المحلى ٤٠٥/٩

نوقشت هذه الأحاديث بما يلي :

نوقش حديث ابن عباس (رضي الله عنهما) :

بأنه لا يصح الاحتجاج به لأمر :

الأول :

أن في سنده سيف بن سليمان ، وهو ضعيف . (١)

الثاني :

قال الطحاوي : " ... قيس بن سعد لا نعلمه يحدث عن عمرو بن دينار بشيء فكيف يحتجون به في مثل هذا ؟ ! " (٢)

الثالث :

أن عمرو بن دينار لا يصح له سماع من ابن عباس . (٣)

الرابع :

حديث ابن عباس هذا رده بعض أئمة الحديث كيحيى بن معين . (٤)

(١) الجصاص : أحكام القرآن ١/٥١٦ .

(٢) شرح معاني الآثار ٤/١٤٥ .

(٣) الجصاص : أحكام القرآن ١/٥١٦ .

(٤) الموصلي : الاختيار ٢/١١٢ ، الزيلعي : تبين الحقائق ٤/٢٩٤ ،

الكاساني : بدائع الصنائع ٦/٢٢٥ .

وأجيب عن هذه المناقشة بما يلي :

عن الأول :

لا يسلم بضعف سيف بن سليمان ، بل هو ثقة ثبت اتفق الشيخان على الاحتجاج بحديثه . وممن وثقه : أحمد بن حنبل ، والعجلي ، والنسائي ، وابن شاهين ، وابن حزم ، وابن القيم ، وابن حجر . وقال فيه يحيى بن سعيد القطان : كان عندنا ثبت ممن يصدق ويحفظ . وقال أبو حاتم الرازي : لا بأس به . (١)

وأجيب عن الثاني :

بأن هذا الاعلال ليس بشيء ، فما لا يعلمه الطحاوي يعلمه غيره . ثم ان هذه جارية على اشتراط ثبوت اللقاء في الاتصال ، وهو مذهب البخاري ، وهو مرجوح عند الجمهور . أما الراجح عند آئمة الحديث أن المعاصرة كافية اذا كان الراوي غير مدلس ، وقيس بن سعد وعمرو بن دينار مكيان في زمان واحد ، وان كان عمرو أسن وأقدم وفاة من قيس ، وقيس ثقة غير معروف بتدليس ، ثم أنهما آخذا عن عطاء ، بل ان عطاء خلف في مجلسه في المسجد الحرام عمرو بن دينار ، وفي مثل هذه الحالة يكاد يقطع الناظر بثبوت التلاقي بينهما ، وان لم يثبت ففي المعاصرة كفاية . (٢)

-
- (١) أحمد بن حنبل : العلل ومعرفة الرجال ٤٠/٢ ، العجلي : تاريخ الثقات ص/٢١٣ ، ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ٢٧٤/١ ، ابن شاهين : تاريخ أسماء الثقات ص/١٥٣ ، ابن حزم : المحلى ٤٠٥/٩ ، البيهقي : السنن الكبرى ١٦٧/١٠ ، ابن حجر : تقريب التهذيب ٣٤٤/١ ، الألباني : ارواء الغليل ٢٩٧/٨ ، ٢٩٨ .
- (٢) أنظر : ابن القيم : تهذيب سنن أبي داود ٣٢/١٠ ، ٣٣ ، ابن حجر : تلخيص الحبير ٢٠٥/٤ ، الألباني : ارواء الغليل ٢٩٨/٨ ، ٢٩٩ .

ثم ان قيس بن سعد روى أحاديث أخرى عن عمرو بن دينار ولم يعللها
أحد من أئمة الحديث بانقطاع أصلا . (١)
وأيضا فان قيس بن سعد متابع على هذا حيث روى محمد بن مسلم
الطائفي عن عمرو بن دينار عن ابن عباس (٢) ، وأخرجه أبو داود ،
والبيهقي . (٣)

أجيب عن الثالث :

بما أجيب عن الذي سبقه من أن هذه العلة جارية على شرط ثبوت
اللقاء في الاتصال ، وجمهور أئمة الحديث لا يرون اشتراط اللقاء بل
ان المعاصرة كافية اذا كان الراوي غير مدلس فكيف اذا ثبت اللقاء
بين عمرو بن دينار وابن عباس ، حيث قال أبو عبد الله الحاكم : " قد
سمع عمرو من ابن عباس عدة أحاديث ، وسمع من جماعة من أصحابه فلا
ينكر أن يكون سمع منه حديثا ، وسمعه من بعض أصحابه عنه ... الخ " (٤)

أجيب عن الرابع :

بأن ما قاله يحيى بن معين عندما سئل عن حديث ابن عباس : ليس
بمحفوظ . وقول يحيى هذا كالجرح غير المفسر فلا يقبل ، لا سيما اذا
عرفنا أن رجال الاسناد جميعهم ثقات . (٥)

-
- (١) ابن القيم : تهذيب سنن أبي داود ٣٣/١٠ .
 - (٢) المرجع نفسه ، وأنظر كذلك : ابن حجر : تلخيص الحبير ٢٠٥/٤ .
 - (٣) أبوداود : السنن ٣٠/١٠ ، البيهقي : السنن الكبرى ١٦٨/١٠ .
 - (٤) أنظر : ابن حجر : تلخيص الحبير ٢٠٥/٤ ، الألباني : ارواء الغليل ٢٩٩/٨ .
 - (٥) الألباني : ارواء الغليل ٢٩٨/٨ .

وإذا نسب إلى يحيى بن معين رد هذا الحديث فإن جماعة من أهل العلم بالحديث حكموا بصفة هذا الحديث منهم :

الشافعي حيث قال :

هذا الحديث ثابت لا يردده أحد من أهل العلم ، لو لم يكن فيه غيره ، مع أن معه غيره مما يشده . (١)

وقال النسائي :

إسناده جيد . (٢)

وقال البزار :

في الباب أحاديث حسان ، أصحها حديث ابن عباس . (٣)

وقال ابن عبد البر :

لا مظعن لأحد في إسناده . (٤)

ثم إنه يكفي للحكم بصفة هذا الحديث إيراد الإمام مسلم بن الحجاج له في الصحيح ، حيث حصل الاتفاق بين أئمة الحديث على أن ما ورد في الصحيحين (للبخاري ومسلم) متفق على صحته ، وقد تلتقتهما الأمة بالقبول كما قال ذلك غير واحد من أهل العلم .

(١) ابن حجر : تلخيص الحبير ٢٠٥/٤ ، البيهقي : السنن الكبرى ١٦٧/١٠ ،

ابن القيم : تهذيب سنن أبي داود ٣١/١٠

(٢) ابن القيم : تهذيب سنن أبي داود ٣١/١٠ ، ابن حجر : تلخيص الحبير ٢٠٥/٤

(٣) ابن حجر : تلخيص الحبير ٢٠٥/٤

(٤) النووي : الشرح على الصحيح ٤/١٢ ، ابن حجر : تلخيص الحبير ٢٠٥/٤

نوقش حديث أبي هريرة :

بأنه لا حجة لهم فيه ، فتراويه سهيل بن أبي صالح أنكره لما سئل عنه ، ولو كان هذا الحديث من السنن المشهورة والأمور المعروفة لمأذهب على روايته . (١) ثم أن هذا الحديث يعارض أحاديث مشهورة فلا يؤخذ به في مقابلتها . (٢)

أجيب :

بأن حديث أبي هريرة هذا صحيح ، وقد حكم بذلك جماعة من أهل الشأن ، فقال أبو حاتم وأبو زرعة : هو صحيح . وقال الترمذي : حسن قريب ، وقال ابن عبد البر : حديث أبي هريرة وجابر وغيرهما حسن ، وقال ابن حجر : وهو عند أصحاب السنن ، ورجاله مدنيون ثقات ، وقال الألباني : إسناده على شرط مسلم . (٣)

وأما ما نقل عن سهيل بن أبي صالح من إنكاره لهذا الحديث ، فإن كان ثابتاً عنه حقيقة ، فهو لا يتجاوز تعليل طريق من طرق هذا الحديث ، ولا يلزم منه تعليل أصل الحديث (٤) ، لروايته من طرق أخرى ، فقد أخرجه البيهقي عن المغيرة بن عبد الرحمن عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة (٥) ، وقال فيه الألباني : هذا إسناده على شرط الشيخين . (٦)

(١) الجصاص : أحكام القرآن ٥١٧/١ ، الطحاوي : شرح معاني الآثار ١٤٥/٤ ،

الزيلعي : تبیین الحقائق ٢٩٤/٤ .

(٢) الزيلعي : تبیین الحقائق ٢٩٤/٤ .

(٣) ابن أبي حاتم : علل الحديث ٤٦٩/١ ، الترمذي : السنن ٥٧٢/٤ ، النووي :

الشرح على الصحيح ٤/١٢ ، ابن حجر : فتح الباري ٢٨٢/٥ ، الألباني :

أرواء الغليل ٣٠١/٨ .

(٤) ابن القيم : تهذيب سنن أبي داود ٣١،٣٠/١٠ .

(٥) السنن الكبرى ١٦٩/١٠ ، وانظر : ابن حجر : تلخيص الحبير ١٩٢/٤ ، الألباني :

أرواء الغليل ٣٠٢/٨ .

(٦) أرواء الغليل ٣٠٣/٨ .

ثم ان نسيان سهيل بن أبي صالح لا يضر ، فسهيل صدق ربعة فيما رواه عنه وأخذ يحدث عن ربعة عن نفسه عن أبيه ، وقصته بذلك مشهورة ، في سنن أبي داود وغيرها ، فنسيان الراوي ليس حجة على من حفظ. (١)

والراوي عن سهيل بن أبي صالح هو ربعة بن أبي عبد الرحمن ، وهو ثقة محتج به في الصحيحين ، وقد أخبر أنه سمع هذا الحديث من سهيل ، فلا يجوز رده وان أنكره سهيل ، فكيف وسهيل لم ينكره وانما نسيه لعله أصابته بعد أن حدث ربعة به . (٢)

بد من المعقول :

اليمين واجبة في حق أقوى المتداعيين ، لذا كانت واجبة في صاحب اليد ، لأن الواقع يشهد له ، وكذلك في حق المنكر لأن الأصل براءة ذمته . والمدعي هنا هو الأقوى ، وذلك بشهادة الشاهد معه ، لذا تشرع اليمين في حقه . (٣)

(١) ابن القيم : تهذيب سنن أبي داود ٣١/١٠ ، ابن حجر : فتح الباري

٠ ٢٨٢/٥

(٢) ابن القيم : تهذيب سنن أبي داود ٣١/١٠

(٣) الموفق : المغني ١١/١٢ ، شمس الدين : الشرح الكبير ٩٤/١٢ ، ابن مفلح : المبدع ٢٥٨/١٠ ، البهوتي : شرح منتهى الإرادات ٥٥٧/٣ ، ابن ضويان : منار السبيل ٤٥٩/٢

وهناك مناقشات على القول بجواز القضاء بشاهد ويمين رأيت
ايرادها وايراد الاجابة عنها لما في ذلك من الفائدة ، ومنها :

الأولى :

أن القضاء بشاهد ويمين يؤدي الى نسخ الكتاب ، وذلك لأن الله
تعالى جعل الحق للمدعي بشهادة رجلين أو رجل وامرأتين ، ويفهم
أهل اللغة من هذا أنه لا يجوز القضاء بأقل من رجلين أو رجلاً
وامرأتين . والقضاء بشاهد ويمين يعتبر نسخاً لموجب هذه الآية
لأنه غير داخل فيها فهو زيادة عليها ، والزيادة على النص نسخ ،
والكتاب لا ينسخ بخبر الأحاد . (١)

أجيب عن هذه المناقشة بما يلي:

أ - قول الحنفية بدلالة آية الشهادة على عدم جواز القضاء
بشاهد ويمين ، إنما هي دلالة مفهوم وليست دلالة منطوق ، والمخالف
لا يقول بالمفهوم فضلاً عن مفهوم العدد . (٢)

ب - نسلم أن القضاء بشاهد ويمين زيادة على ما دلت عليه آية
الشهادة ، وزيادة على ما دل عليه قوله (صلى الله عليه وسلم) :
" شاهدك أو يمينه " (٣) ، ولكنها زيادة مقبولة لعدم منافاتها للمزيد
عليه . (٤)

(١) الجصاص : أحكام القرآن ٥١٨/١ ، الموصلي : الاختيار ١١١/٢ .

(٢) أنظر : ابن حجر : فتح الباري ٢٨٢/٥ ، الشوكاني : نيل الأوطار
٢٨٦/٨ .

(٣) هذا جزء من حديث أخرجه الشيخان ، البخاري : الصحيح ٢٨٠/٥ ،
مسلم : الصحيح ١٥٨/٢ .

(٤) الشوكاني : نيل الأوطار ٢٨٦/٨ .

ج - القضاء بشاهد ويمين لا يعد نسخا لحكم المزيد عليه للآتي :

١ - النسخ هو : الرفع والازالة ، وزيادة حكم القضاء بشاهد ويمين لم يرفع القضاء بالشاهدين ، والشاهد والمرأتين ، وانما هو اقرار لها على حالها مع الأخذ بحكم جديد الى جوارها. (١)

٢ - الناسخ والمنسوخ لا بد أن يتواردا على محل واحد وهذا غير متحقق في القضاء بشاهد ويمين ، ولا في كل ما ادعي أنه من قبيل الزيادة على النص. (٢)

د - ولو سلمنا أن القضاء بشاهد ويمين زيادة على النص، وسلمنا أيضا أنها نسخ لما سلمنا عدم جواز ذلك ، لأمرين :

١ - أن أحاديث القضاء بشاهد ويمين جاءت من طرق كثيرة مشهورة ، بل أنها ثبتت من طرق صحيحة ومتعددة ، ومنها ما أخرجـــــــــــــــــه مسلم عن ابن عباس (رضي الله عنهما) . (٣)

٢ - النسخ في الزيادة انما هو للحكم وهو ظني، وخبر الآحاد ظني أيضا ، والظني ينسخ الظني . (٤)

-
- (١) الموفق : المغني ١١/١٢ ، شمس الدين : الشرح الكبير ٩٤/١٢ ، ابن حجر : فتح الباري ٢٨١/٥ .
(٢) أنظر : ابن حجر : فتح الباري ٢٨١/٥ .
(٣) ابن حجر : فتح الباري ٢٨٢/٥ ، الرملي : نهاية المحتاج ٣١٣/٨ .
(٤) الرملي : نهاية المحتاج ٣١٣/٨ .

الشانبة :

القضاء بشاهد ويمين يخالف القصد من الكتابة واستشهاد الشهود حيث قال تعالى : ﴿ ذَالِكُمْ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ وَأَقْوَمُ لِلشَّهَادَةِ وَأَدْنَىٰ أَلَّا تَرْتَابُوا ۚ ﴾ الآية (١) ، وقال أيضا : ﴿ مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ أَن تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَىٰ ۚ ﴾ الآية (٢) ، فالقصد هنا التوثق والاحتياط لمصاحب الحق ، والبعد بالشهود عن مواطن التهمة والشك والريبة . والقضاء بشاهد ويمين يرفع هذه المعاني كلها ، وفي هذا مخالفة للآية (٣) .

أجيب :

بان هذه المعاني مقصودة من الشهادة ولكن عند التحمل ، والخلاف بيننا في الأداء ، وحينئذ لا يكون هناك معاني يرفعها القضاء بالشاهد واليمين ، ولا يكون مخالفا للقرآن (٤) .

الشانبة :

القضاء بشاهد ويمين غير ثابت ، وذلك لأنه ورد في حادثة عامة اختلف فيها السلف ، فلو كان القضاء بالشاهد واليمين ثابتا لارتفع الخلاف فلما لم يرتفع كان دليلا على عدم ثبوته (٥) .

(١) البقرة : آية ٢٨٢ .

(٢) البقرة : آية ٢٨٢ .

(٣) الجصاص : أحكام القرآن ١/٥١٨ .

(٤) الموفق : المغني ١٢/١١ ، شمس الدين : الشرح الكبير ١٢/٩٥ .

(٥) الموصلي : الاختيار ٢/١١١ .

أجيب :

بأن القضاء بالشاهد واليمين ثابت وورد فيه أحاديث كثيرة منها ما هو مجزوم بصحته ، كحديث ابن عباس (رضي الله عنهما) الذي أخرجه مسلم في الصحيح . ثم انه لم يخالف في القضاء بالشاهد واليمين أحد من الصحابة ، بل ان كثيرا منهم روى أصله ومنهم : عمر بن الخطاب ، وعلي بن أبي طالب ، وابن عمر ، وعبد الله بن عمرو ، وسعد بن عباد ، وجابر بن عبد الله ، وعبد الله بن عباس ، وأبو هريرة ، وسُرق ، وعمارة بن حزم ، وأبو سعيد الخدري ، وسهل بن سعد . (١) فهؤلاء هم السلف وليس بينهم خلاف في جواز القضاء بالشاهد واليمين ، فماذا يقصد الحنفية بالسلف أهم الزهري ، وعطاء بن أبي رباح ، فان كانا هما فلماذا لم يأخذا بقولهما في مواطن أخرى كقولهما : أنه لزكاة في الذهب والبقر مثلا ، أو برأيهما عندما رأيا أن الزكاة فيهما منسوخة ، وههنا يقلدونهما . (٢)

الرابعة :

الأحاديث الواردة في القضاء بشاهد ويمين أحاديث أحاد ، وقوله (صلى الله عليه وسلم) : " البينة على المدعي " (٣) حديث مشهور ، بل انه قريب من درجة التواتر ، وخبر الآحاد لا يعارض المشهور ، وإذا ورد معارضا له فانه يرد . (٤)

(١) ابن القيم : تهذيب سنن أبي داود ٣٥/١٠ .

(٢) ابن حزم : المحلى ٤٠٥/٩ .

(٣) هذا الحديث لابن عباس (رضي الله عنهما) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ٢٥٢/١٠ .

(٤) الموصلي : الاختيار ١١٢، ١١١/٢ ، الكاساني : بدائع الصنائع ٢٢٥/٦ .
(*) سرق بن أسد الجهني ، ويقال الأنصاري ، ويقال الدثلي ، صحابي نزل بالاسكندرية من مصر ، يقال كان اسمه الحباب فغيره المصطفى (صلى الله عليه وسلم) .

انظر ابن الاثير : أسد الغابة ٢/٢٦٦ ، ٢٦٧ ، الذهبي : تجريد أسماء الصحابة ٢١٠/١ ، ابن حجر : الإصابة ١٩/٢ ، ٢٠ .

أجيب:

بعد تسليم الشهرة في حديث البينة على المدعي ، بل انه آحاد .
أما حديث القضاء بشاهد ويمين فانه ورد من طرق كثيرة ومتعددة حتى
أن البيهقي في خلافياته كما نقل عنه ذكر أن نيفا وعشرين صاحبياً
رووا عن النبي (صلى الله عليه وسلم) القضاء بشاهد ويمين ، وبهذا
يندفع قول المخالف أنه آحاد ، كما قال الزركشي . (١)

الخامسة :

أخبار القضاء بشاهد ويمين ، لو سلم بصحتها فانها لا تدل على جواز
القضاء بذلك . فهي أخبار تحتل عدة احتمالات ، فلا ينبغي لأحد أن يأتي
الى خبر يحتل عدة أوجه ثم يصرفه الى أحدها بلا دليل من كتاب أو سنة
أو اجماع على ذلك ، ثم يدعي أن من خالف ذلك كان مخالفا لسنة الرسول
(صلى الله عليه وسلم) (٢) ، ومن هذه الاحتمالات :

الاحتمال الأول :

المراد باليمين في هذه الأحاديث يمين المدعي عليه ، وانما جاءت
بهذه الكيفية لأمرين :

١ - ليبين الرسول (عليه الصلاة والسلام) أن اليمين تجب
للمدعي على المدعي عليه بمجرد دعواه ، ولا يتطلب الأمر أن يأتي المدعي
ببينة تثبت أن بينه وبين المدعي عليه خلطة ولبسا (٣)

(١) أنظر: الشربيني : مغني المحتاج ٤/٤٤٣ ، الرملي : نهاية المحتاج ٨/٣١٣ .

(٢) الطحاوي : شرح معاني الآثار ٤/١٤٦ ، ١٤٧ .

(٣) الطحاوي : شرح معاني الآثار ٤/١٤٥ ، ١٤٦ .

٢ - وليوضح أن اليمين تجب للمدعي على المدعى عليه ، وأن الشاهد الواحد وجوده كعدمه . (١)

أجيب :

هذا جهل باللفة ، فالمعية تقتضي ان تكون من شيئين في جهة واحدة لا في المتضادين . (٢)

الاحتمال الثاني :

أن المراد بالشاهد جنسه ، فيكون مراد الراوي أن الرسول (صلى الله عليه وسلم) قضى مرة بالبينة ، وفي أخرى قضى باليمين لعدم وجود بينة . (٣)

أعترض:

بأن هذا الاحتمال مردود بما رواه الدارقطني والبيهقي عن علي (رضي الله عنه) أن النبي (صلى الله عليه وسلم) قضى بشهادة شاهد واحد ويمين صاحب الحق . (٤)

الاحتمال الثالث :

أن الذي قضى بشهادته مع يمين المدعي هو خزيمة بن شبيب (رضي الله عنه) ، وكان الرسول (عليه السلام) قد عدل شهادته

(١) الجصاص : أحكام القرآن ٥١٨/١ ، ٥١٩ ، الزيلعي : تبين الحقائق ٢٩٤/٤ .

(٢) ابن حجر : فتح الباري ٢٨٢/٥ ، الشوكاني : نيل الأوطار ٢٨٦/٨ .

(٣) الجصاص : أحكام القرآن ٥١٩/١ ، الزيلعي : تبين الحقائق ٢٩٤/٤ .

(٤) الدارقطني : السنن ٢١٢/٤ ، البيهقي : السنن الكبرى ١٧٠/١ .

بشهادة رجلين ، فلما ادعى المدعى عليه البراءة استخلف المدعى مع
شهادة خزيمة . (١)

أجيب:

بأن الشاهد الذي قضي بشهادته لو كان خزيمة لما احتج الى يمين
المدعى فشهادة خزيمة تعدل شهادة رجلين ، فبطل هذا الاحتمال.

الاحتمال الرابع :

أن النبي (صلى الله عليه وسلم) قضي فعلا بشهادة شاهد واحد
ويمين المدعى ، وهذا ما ذهب اليه جمهور الفقهاء . (٢)

الراجع :

مما تقدم يتبين للناظر ثبوت قضاء الرسول (صلى الله عليه وسلم)
بشاهد ويمين ، فالراجع اذا - والله أعلم - القول بجواز القضاء بشاهد
ويمين ولكن في الأموال وما يؤل اليها فقط ، حيث إن ذلك ما ذهب
اليه جمهور الصحابة (رضوان الله عليهم) ولثبوت ذلك فيما أخرجه
الامامان الشافعي وأحمد في مسنديهما عن عمرو بن دينار . أما أدلة
المخالفين فلا حاجة فيها ، فما استدلووا به من الكتاب لا يسلم لهم ، فالآية
انما تدل على مشروعية الشاهدين والشاهد والمرأتين ولا خلاف في هذا ،
أما دلالتها على ترك الزيادة فغير مسلمة ، وان سلمت فانما تدل
بالمفهوم ، والحنفية لا يقولون بالمفهوم فضلا عن مفهود العدد ، أما
استدلالهم بالسنة فغير مسلم أيضا حيث سبق وأن ناقشته وبينت عدم
نهوضه حجة لهم . . والله أعلم بالصواب

(١) الطحاوي: شرح معاني الآثار ١٤٦/٤ ، الجصاص: أحكام القرآن ١/٥١٩ .

(٢) الطحاوي : شرح معاني الآثار ٤/١٤٥ .

الباب الثالث

الأحكام التي خولف فيها هذا الأصل عند القائلين به

ويشتمل على مقدمة وثلاثة فصول :-

المقدمة :

الفصل الأول : في العبادات .

الفصل الثاني : في النكاح والحدود .

الفصل الثالث : في الأطعمة والأيمان .

المقدمة :

كان الكلام في الباب السابق في المسائل والفروع التي ردها الحنفية بحجة أنها زيادة على النص ولكن الأحناف في مسائل هذا الباب خالفوا أصلهم في الزيادة على النص في فروع كثيرة وكثيرة جدا، حتى أن ابن القيم قال : " ان الذين أصلوا هذا الأصل - أي الزيادة على النص ، وكونها نسخا - قد نقضوه في أكثر من ثلاثمائة موضع منها ما هو مجمع عليه ، ومنها ما هو مختلف فيه " . (١)

وبتبعي لهذه الفروع وجدتها على حالتين :

الحالة الأولى :

قال الأحناف بأنها زيادة ، ولكنهم وجهوا فيها مخالفتهم لأصلهم في الزيادة، بأن الدليل فيها مشهور ، وبمثله يزداد على الكتاب ، أو أن دليل المزيد عليه سبق تخصيصه ، ولأمانع حينئذ من الزيادة عليه بخبر الواحد .

ومن فروع هذه الحالة :

الوضوء بنبيذ التمر ، المسح على الخفين ، ترتيب الصفوف في الصلاة الرجال ثم الأطفال ثم النساء ، القراءة خلف الامام ، تأخير صلاة المغرب يوم عرفة ، اشتراط الشهادة في النكاح ، المنع من الجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها ، قصر القصاص المنصوص عليه في القرآن على القتل العمد ، حمل العاقلة للدية في القتل الخطأ ، رجم الزاني المحصن ، قطع اليد اليمنى للسلق ، اشتراط التتابع في صيام كفارة اليمين ، حل ميتة السمك ، حل ميتة الجراد .

الحالة الثانية :

فروع عدها جمهور الفقهاء مخالفة لأصل الحنفية في الزيادة بينما سكت عنها الأحناف فلم يقولوا شيئا في ذلك لا نفيا ولا اثباتا ، حسب تتبعي لها في بعض كتبهم المعتمدة .

(١) اعلام الموقعين ٢/ ٢٨٨ .

من فروع هذه الحالة :

وجوب المضمضة والاستنشاق في الغسل ، نقض الوضوء بالقهقهة ، جواز الحج عن المغمى عليه ، اشتراط أن لا يقل المهر عن عشرة دراهم ، التحريم بلبن الفحل ، قبول شهادة المرأة الواحدة في الرضاع والولادة وعيوب النساء ، عدم التوارث بين المسلم والكافر ، منع القاتل من الارث ، جعل سلب القتل للقاتل ، أخذ الجزية من المجوسي ، عدم قطع يده السارق فيما يسرع اليه الفساد ، عدم قود الأب بانه اذا قتله ، تحريم كل ذي ناب من السباع ومخلب من الطير .

هذه حالتان للفروع التي خالف فيها الحنفية أصلهم في الزيادة على النص . الأولى : قال الأحناف بأنها زيادة على النص ، ولكنهم وجهوا الأخذ بها . والأخرى : عدها جمهور الفقهاء على الأحناف مخالفة لأصلهم في الزيادة ، فرأيت أن أختار لدراسة هذا الباب الحالة الأولى دون الثانية ، فالنظر في هذه الحالة أعدل ومن ثم مناقشة الحنفية فيما وجهوا به هذه المسائل ، وقد رأيت التمهيد بمقدمة في تعريف الخبر والمقصود بالشهرة في الأحاديث وضابطها عندهم ومدى اطرادها .

فالخبر (بالتحريك) : واحد الأخبار ، وهو ما أتاك من نبأ عم من تستخير ، والخبر أيضا : اسم ما ينقل ويتحدث به . (١)

(١) الجوهري : الصحاح ٦٤١/٢ ، ابن منظور : لسان العرب ٢٢٧/٤ ، الفيروز آبادي : القاموس المحيط ١٧/٢ ، الفيومي : المصباح المنير ١٦٢/١ ، العكبري : المشوف المعلم ٢٦٤/١ .

وفى اصطلاح المحدثين ، يرادف الحديث (١) ، وهو : ما أضيف الى النبي (صلى الله عليه وسلم) من قول أو فعل أو تقرير أو صفة . (٢)

أقسام الخبر باعتبار السند :

ينقسم الخبر بهذا الاعتبار عند الحنفية الى ثلاثة أقسام هي : متواتر ، ومشهور ، وأحاد (٣) ، والذي يعنينا فى هذا المقام هو الخبر المشهور :

فهو : " كل حديث نقله عن الرسول (صلى الله عليه وسلم) عدد يتوهم اجتماعهم على الكذب ، ولكن تلقته العلماء بالقبول والعمل به ، فباعتبار الأصل هو من الأحاد ، وباعتبار الفرع هو متواتر " . (٤)

وهذا التقسيم للخبر ، هو ماذهب اليه عامة الحنفية ، وهو المعتبر الا أن أبا بكر الرازي (الجماص) جعل المشهور قسما من أقسام المتواتر ، وليس قسيما له وللأحاد . (٥)

-
- (١) ابن حجر : نزهة النظر ص/٧ ، المباركفوري : تحفة الأحوذى ٧/١ .
 - (٢) السيوطي : تدريب الراوى ٤٠/١ ، المباركفوري : تحفة الأحوذى ٧/١ ، ابن تيمية : مجموع الفتاوى ٦/١٨ ، ٧ .
 - (٣) الخبازي : المغني ص / ١٩١ - ١٩٤ ، ابن الهمام : التحرير ٣٧/٣ ، ابن عبد الشكور : مسلم الشبوت ١١١/٢ ، ابن نظام الدين : فواتح الرحموت ١١١/٢ ، صدر الشريعة : التوضيح ٣/٢ .
 - (٤) السرخسي : الأصول ٢٩٢/١ ، وانظر كذلك : الخبازي : المغني ص/ ١٩٢ ، صدر الشريعة : التوضيح ٣، ٢/٢ ، ابن الهمام : التحرير ٣٧/٣ ، ابن عبد الشكور : مسلم الشبوت ١١١/٢ .
 - (٥) السرخسي : الأصول ٢٩٢/١ ، الخبازي : المغني ص/ ١٩٣ ، ابن الهمام : التحرير ٣٧/٣ ، ابن عبد الشكور : مسلم الشبوت ١١١/٢ .

أما عند الجمهور من الأصوليين والمحدثين ، فينقسم الخبر باعتبار
السند الى قسمين :

متواتر ، وآحاد . (١) وهذا ماذهب اليه عامة الجمهور ، الا أن
القرافي زاد قسما ثالثا وهو : ما ليس بمتواتر ولا آحاد ، وهو خبر
المفرد اذا احتفت به القرائن ، وقال : انه لم يعلم له اسما في
الاصطلاح . (٢)

أما المشهور فانه من أقسام خبر الواحد عند الجمهور ، فخبر
الواحد اذا نقله ثلاثة فصاعدا سمي مستفيضا مشهورا ما لم يبلغ حد
التواتر . (٣)

-
- (١) ابن قدامة : روضة الناظر ص/٩٣ ، الأمدي : الاحكام ٢٠/٢ ، القرافي :
شرح تنقيح الفصول ص ٣٤٩ ، الخطيب البغدادي : الكفاية ص/٥٠ ،
الطبيبي : الخلاصة في أصول الحديث ص/٣٤ .
- (٢) القرافي : شرح تنقيح الفصول ص / ٣٤٩ .
- (٣) الأمدي : الاحكام ٤٩/٢ ، ابن الهمام : التحرير ٣٧/٣ ، ابن نظام
الدين : فواتح الرحموت ١١١/٢ ، الطبيبي : الخلاصة في أصول الحديث
ص / ٣٦ .

الفصل الأول

في العبادات

ويتكوّن من ثلاثة مباحث :-

المبحث الأول : الوضوء بنبيذ التمر .

المبحث الثاني : القراءة خلف الإمام .

المبحث الثالث : تأخير صلاة المغرب يوم عرفة .

المبحث الأول
الوضوء بنبيذ التمر

اتفق الفقهاء (رحمهم الله تعالى) على أنه لا يجوز الوضوء بغير الماء عند وجوده (١) . ولكنهم اختلفوا عند عدم الماء ، ووجود نبيذ التمر، هل يتوضأ به . مريد الطهارة، أو يتيمم أو يجمع بينهما ؟ على ثلاثة أقوال :

القول الأول :

يجوز الوضوء بنبيذ التمر عند فقد الماء ، ولا يعدل إلى التيمم وذهب إلى هذا القول :

علي بن أبي طالب ، وعبد الله بن مسعود ، وعبد الله بن عباس (رضي الله تعالى عنهم) ، وعكرمة ، والحسن ، والأوزاعي، والثوري (٢) وهو مذهب أبي حنيفة في الرواية المشهورة عنه (٣) وزفر (٤) .

القول الثاني :

لا يجوز الوضوء بنبيذ التمر عند فقد الماء ، بل على مريد الطهارة أن يتيمم . واخذ بهذا القول :

الحسن في قول شاني ، وعطاء ، وأبو ثور ، وأبو عبيد ، وداود ، وابن

-
- (١) الطحاوي : شرح معاني الآثار ٩٦/١ .
(٢) الترمذي : السنن ٢٩٣/١ ، الكاساني : بدائع الصنائع ١٦/١ ،
الموفق : المغني ٩/١ ، شمس الدين : الشرح الكبير ٢٣/١ ،
المنبجي : الباب ٨٢/١ ، الزيلعي : تبیین الحقائق ٣٥/١ .
(٣) الطحاوي : شرح معاني الآثار ٩٥/١ ، الجصاص : أحكام القرآن ٣٨٧/٢ ،
السرخسي : المبسوط ٨٨/١ ، الكاساني : بدائع الصنائع ١٥/١ ،
المرغيناني : الهداية مع الفتح ١٠٣/١ ، المنبجي : الباب
٨٠-٧٩/١ ، الزيلعي : تبیین الحقائق ٣٥/١ .
(٤) الجصاص : أحكام القرآن ٣٨٧/٢ .

المنذر (١) ، وأبو حنيفة في رواية عنه (٢) ، وأبو يوسف (٣) ، والمالكية (٤) والشافعية (٥) ، والحنابلة (٦) ، وأبو جعفر الطحاوي (٧) وابن حزم (٨) .

-
- (١) ابن المنذر : الاوسط ٢٥٣/١ ، ٢٥٤ ، ابن حزم : المحلى ٢٠٢/١ ،
الموفق : المغني ٩/١ ، شمس الدين : الشرح الكبير ٢٣/١ .
- (٢) وهي رواية نوح ، روى فيها أن أبا حنيفة رجع الى ما رآه الاكثرون .
انظر : الجصاص : احكام القرآن ٣٨٧/٢ ، السرخسي : المبسوط ٨٨/١ ،
الكاساني : بدائع الصنائع ١٥/١ ، المرغيناني : الهداية مع الفتح ١٠٣/١ ،
الزيلعي : تبين الحقائق ٣٥/١ .
- (٣) نفس المراجع .
- (٤) سحنون : المدونة ٤/١ ، الباجي : المنتقى ٥٩/١ ، ابن العربي :
عارضة الاحوذى ١٣٠/١ ، ابن رشد : بداية المجتهد ٣٣/١ .
- (٥) ابن المنذر : الاوسط ٢٥٣/١ ، الشيرازي : المذهب ٩٢/١ ،
الشاشي : حلية العلماء ٦٠/١ ، النووي : المجموع ٩٢-٩٣ ،
النووي : المنهاج ١٧/١ ، الشرييني : مغني المحتاج ١٧-١٨ ،
الرملي : نهاية المحتاج ٦١-٦٢ .
- (٦) ابن هانئ : مسائل احمد ٥/١ ، عبد الله بن احمد : مسائل احمد ٢٢/١ ،
الموفق : المغني ١٠-٩/١ ، شمس الدين : الشرح الكبير ٢٣/١ ،
ابن مفلح : المبدع ٤٢/١ .
- (٧) شرح معاني الاثار ٩٦/١ .
- (٨) المحلى ٢٠٢/١ .

القول الثالث :

وجوب الجمع بين الوضوء بنبيذ التمر ، والتيمم عند فقـد الماء ، وذهب الى هذا القول :

أبو حنيفة في رواية عنه (١) وهو قول محمد بن الحسن (٢)

الأدلة

أدلة أصحاب القول الأول ومناقشتها :

وهي من الكتاب ، والسنة ، والأثر .

أولاً : من الكتاب :

١- قال تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ... الآية " (٣) .

وجه الدلالة :

أمر تعالى بغسل الوجه ، والغسل يتحقق بجميع المائعات ، ونبيذ التمر يدخل في هذه المائعات ، فمن غسل وجهه بالنبيذ يعد غاسلاً لوجهه (٤) .

-
- (١) الجصاص : أحكام القرآن ٣٨٧/٢ ، السرخسي : المبسوط ٨٨/١ ، الكاساني : بدائع الصنائع ١٥/١ ، المرغيناني : الهداية مع الفتح ١٠٣/١ ، الزيلعي : تبیین الحقائق ٣٥/١ ، ابن الهمام : فتح القدير ١٠٥/١ .
- (٢) " نفس المراجع " .
- (٣) المائدة : آية (٦) .
- (٤) الجصاص : أحكام القرآن ٣٨٦/٢ .

اعترض :

بأن الأمر لو كان كما يقولون ، لماذا خصوا النبي — من بين سائر المائعات ؟ ولماذا خصوا أيضا نبيذا التمر من بين سائر الأنبيذة ؟ فهذا أخذ ببعض دلالة الآية دون البعض الآخر .

٢- قالتعالى : " ... فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا ...
الآية " (١)

وجه الدلالة :

انما أباح الله (سبحانه وتعالى) التيمم بالتراب عند فقد الماء ، ووجد نبيذا التمر لا يقال له فاقد للماء ، فهو ماء اختلط بغيره والماء المنصوص عليه في الآية يشمل كل ماء سواء كان مخالطا لغيره أو منفردا بنفسه ، لتأكيد لفظة الماء (٢) .

نوقش :

بأن الأمر لو كان كما يدعون ، لماذا يبيحون الوضوء به عند فقد الماء دون وجوده ؟ فلو كان ماء كما يدعون لجاز الوضوء به عندهم مع وجود الماء ومع عدمه .

ثانيا : من السنة :

١- مارواه أحمد ، والترمذي ، واللفظ له ، وابوداود ، وابن ماجه عن عبدالله بن مسعود (رضي الله عنه) قال : " سألتني النبي (صلى الله عليه وسلم) : ما في اداوتك ؟ فقلت : نبيذ تمر . فقال : تمر طيبة ، وماء ظهور ، قال : فتوضأ منه " (٣) .

(١) المائدة آية (٦) .

(٢) الجصاص : احكام القرآن ٢/٣٨٦ .

(٣) أحمد : المسند ١/٤٤٩ ، الترمذي : السنن ١/٢٩٢ ، ابوداود :

السنن ١/١٥٤ ، ١٥٥ ، ابن ماجه : السنن ١/١٣٥ .

نوقش :

حديث عبد الله (رضي الله عنه) من عدة أوجه :

الوجه الاول :

حديث ابن مسعود هذا غير صحيح ، فقد اتفق علماء الحديث على ضعفه (١)، حتى قال ابوحاتم الرازي ، وابوزرعة : انه لـم يصح في هذا الباب شيء (٢)، وسبب ضعف هذا الحديث مايلي :

أ- ان في سنده ابازيد ، وقد قال فيه الترمذي وابوزرعة وابوحاتم الرازي، وابن حبان ، والذهبي ، وابن حجر : مجهول عند اهل الحديث لا يعرف اسمه ولا أبوه ولا بلده ، لا يصح حديثه . (٣)
ومن كانت هذه حاله ، ثم لم يرو الا خبرا واحدا يخالف فيه ظاهر الكتاب والسنة والاجماع والقياس ، فحري بنا ترك خبره ، وعدم الاحتجاج به . (٤)

ب- أن عبد الله بن مسعود (رضي الله عنه) أنكـر أنه كان مع النبي (عليه الصلاة والسلام) ليلة الجن ، فـي طريق صحيح :

روى مسلم عن عامر قال : " سألت علقمة : هل كان ابن مسعود شهد مع رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ليلة الجن ؟ قال علقمة : أنا سألت ابن مسعود ، فقلت : هل شهد أحد منكم مع رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ليلة الجن ؟ قال : لا ، ولكننا كنا مع رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ذات ليلة فافتقدناه فالتمسناه في الأودية والشعاب .. الخ " (٥)

(١) النووي: المجموع ٩٤/١ ، النووي: الشرح على الصحيح ١٦٩/٤ ، ابن

حجر: فتح الباري ٣٥٤/١ ، وحكم بضعفه ايضا : الطحاوي في شرح معاني الآثار ٩٥/١ ، وابن حزم في المحلى ٢٠٤/١ .

(٢) ابن ابي حاتم: علل الحديث ٤٥/١ .

(٣) الترمذي: السنن ٢٩٢/١ ، ابن ابي حاتم: الجرح والتعديل ٤ ق ٣٧٣/٢

ابن ابي حاتم: علل الحديث ٤٤-٤٥ ، ابن حبان: المجروحين ١٥٨/٣ ،
الذهبي: ميزان الاعتدال ٥٢٦/٤ ، ابن حجر: تقريب التهذيب ٤٢٥/٢

(٤) ابن حبان: المجروحين ١٥٨/٣ ، ابن المنذر : الاوسط ٢٥٦/١

(٥) الصحيح : ١٦٩/٤ ، ١٢٠٠

وفي لفظ قال عبد الله بن مسعود (رضي الله عنه) :

" لم أكن ليلة الجن مع رسول الله (صلى الله عليه وسلم) وددت اني كنت معه " (١) .

وروى هذا الخبر بتمامه الترمذي ، في تفسير سورة الاحقاف (٢) .

ورواه أيضا أبو داود ، مختصرا ، ولم يذكر القصة (٣) .

ومما يؤكد عدم حضور ابن مسعود ليلة الجن مارواه الطحاوي والدارقطني والبيهقي ، عن عمرو بن مرة قال : قلت لابي عبيدة : " أكان عبد الله بن مسعود مع رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ليلة الجن ، فقال : لا " (٤) .

وإذا كان أبو عبيدة قد نفى أن أباه كان مع الرسول (عليه الصلاة والسلام) ليلة الجن ، فقد بطل مارواه غيره من كونه معه ، لان مثل أبي عبيدة في علمه وصلته بخاتمة أبيه لا يخفى عليه مثل هذا الأمر (٥)

الوجه الثاني :

ولو ثبت أن حديث ابن مسعود (رضي الله عنه) صحيحا ، لما دل على جواز الوضوء بنبيذ التمر ، لأن ليلة الجن كانت بمكة قبل الهجرة ، وآية التيمم نزلت بالمدينة بلا خلاف ، فيكون الوضوء به منسوخا بآية التيمم (٦) .

-
- | | |
|-----|----------------------------------------------------------------------------------------|
| (١) | الصحيح : ١٧٠/٤ ، ١٧١ |
| (٢) | السنن : ١٤١/٩ ، ١٤٢ |
| (٣) | السنن : ١٥٧/١ |
| (٤) | الطحاوي : شرح معاني الآثار ٩٥/١ ، الدارقطني : السنن ٧٧/١ ، البيهقي : السنن الكبرى ١٠/١ |
| (٥) | الطحاوي : شرح معاني الآثار ٩٥/١ |
| (٦) | ابن حزم : المحلى ٢٠٤/١ ، ابن حجر : فتح الباري ٣٥٤/١ |

الوجه الثالث :

ولو لم ينسخ هذا الحديث لما دل على مذهبهم ، لا مكان حملـه على ماء ألقيت فيه حبات من التمر ولم يتغير ، فالنبي (صلى الله عليه وسلم) لم ينص على الوضوء به ، وإنما وصف شيئين ليس النبيذ واحدا منهما (١) .

الوجه الرابع :

أخذ الحنفية بهذا الحديث مخالف لأصلهم في الزيادة على النص فالثابت بالكتاب الوضوء بالماء ، وإن عدم فالتيمم بالتراب ، وليس هناك أمر وسط بينهما ، فقولهم بالوضوء بنبيذ التمر زيادة على ما دلت عليه الآية ، والزيادة عندهم نسخ ولا يجوز نسخ الكتاب بخبر الواحد عندهم إذا كان صحيحا ، فكيف بهذا الخبر الذي ثبت ضعفه (٢) .

وأجيب عن هذه الأوجه :

عن الوجه الأول :

أن أبازيد هو مولى عمرو بن حريث ، فهو معروف في نفسه ومولاه ، روى عنه راشد بن كيسان (٣) وأبورو (٤) . فالجهل

(١) الشاشي : حلية العلماء ٦٣/١ ، النووي : المجموع ٩٤/١ ، ابن حجر : فتح الباري ٣٥٤/١ .

(٢) ابن العربي : عارضة الاحوذى ١٣٠/١ ، النووي : المجموع ٩٤/١ .

(٣) هو راشد بن كيسان العبسي ، يكنى بابي فزاره ، روى عن ميمون بن مهران وابن أبي ليلى ، وطائفة غيرهم . وروى عنه شريك ، والثوري وغيرهما . وثقه ابن معين ، والدارقطني ، والذهبي ، وابن حجر .

وقال ابوحاتم : صالح الحديث . وقال ابن حبان في الثقات : ربما أخطأ . انظر : أحمد بن حنبل : الاسامي والكنى ص ١٠٢ ، البخاري : التاريخ الكبير ٢ ق ٢٩٦ ، ٢٩٧ ، ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ١ ق ٤٨٥ ، الذهبي : ميزان الاعتدال ٣٥/٢ ، الذهبي : الكاشف ٢٣١/١ ، ابن حجر : تقريب التهذيب ٢٤٠/١ .

(٤) هو عطية بن الحارث ، أبورو الهمداني الكوفي ، صاحب التفسير (=)

بعدالته لايقدر في روايته (١)

ثم ان هذا الحديث قد روي من طرق أخرى غير هذا الطريق لايتطرق اليها طعن (٢) .

وقولهم بعدموجود ابن مسعود (رضي الله عنه) ليلة الجن مع الرسول (صلى الله عليه وسلم) دعوى باطلة (٣) .

لما رواه أحمد ، والبيهقي عن عبدالله بن مسعود (رضي الله عنه) قال : " بينما نحن مع رسول الله (صلى الله عليه وسلم) بمكة ، وهو في نفر من أصحابه اذ قال ليقيم معي رجل منكم ... الى أن قال : فخط لي رسول الله (صلى الله عليه وسلم) خطا ، ثم قال : قم ههنا حتى آتيك ... الحديث " واللفظ لأحمد (٤) .

ولخبر-أجمع الفقهاء على العمل به - (٥) ، رواه أحمد ، والبخاري ، والترمذي ، والنسائي ، والبيهقي عن عبدالرحمن بن الاسود عن أبيه أنه سمع عبدالله يقول : " أتى النبي (صلى الله عليه وسلم) الغائط فأمرني أن آتية بثلاثة أحجار ، فوجدت حجرين ، والتمست الثالث فلم أجده ، فأخذت روثة فأتيتها بهما ، فأخذ الحجرين ، وألقى الروثة ، وقال : هذا ركس " (٦) .

(=) روى عن أنس ، والضحاك ، والشعبي وغيرهم ، وروى عنه الثوري وشريك

قال ابوحاتم : صدوق . انظر : البخاري : التاريخ الكبير ٤ ق ١٣/١ ، ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ٣ من ٣٨٢/١ ، الذهبي : الكاشف ٢٣٥/٢ ، ابن حجر : تقريب التهذيب ٢٤/٢

(١) الكاساني : بدائع الصنائع ١٦/١ ، المنبجي : اللباب ٨١/١

(٢) الكاساني : بدائع الصنائع ١٦/١

(٣) المصدر نفسه .

(٤) أحمد : المسند ٤٥٨/١ ، البيهقي : السنن الكبرى ٩/١

(٥) الكاساني : بدائع الصنائع ١٦/١ ، الزيلعي : تبیین الحقائق ٣٥/١

(٦) أحمد : المسند ٤١٨/١ ، البخاري : الصحيح ٢٥٦/١ ، الترمذي : السنن ٨٤-٨٢/١ ، النسائي : السنن ٣٩-٤٠ ، البيهقي : السنن الكبرى ١٠٨/١

ويؤيد وجود ابن مسعود (رضي الله عنه) مع المصطفى (صلى الله عليه وسلم) ليلة الجن ، ما روي أن ابن مسعود أبصر زطاً (١) في بعض الطريق ، فقال : ما هؤلاء ؟ فقالوا : هؤلاء الزط ، قال : ما رأيت شبيههم إلا الجن ليلة الجن ... الخ (٢) .

فهذه الأدلة تثبت أن عبدالله بن مسعود (رضي الله عنه) شهد مع الرسول (صلى الله عليه وسلم) ليلة الجن ، بينما أدلة المخالفين تنفي ذلك ، والاثبات أولى من النفي (٣) .

ثم إن الجمع بين هذه الأدلة ممكن ، بأن يقال ، كان عبدالله مع الرسول (صلى الله عليه وسلم) في الابتداء ، ثم فارقه ولم يكن معه عند خطاب الجن (٤) .

اعترض :

بأن الحديث لم يصح بجميع طرقه ، فقد حكم بضعفها أبوحاتم وأبوزرعة ، والدارقطني ، وغيرهم (٥) .

-
- (١) الزط : بالضم جيل أسود من السند ، إليهم تنسب الثيساب الرطية .
وقيل : الزط : أعراب جت بالهندية ، وهم جيل من أهل الهند .
انظر : المطرزي : المغرب ٢٠٨/١ ، ابن منظور : لسان العرب ٣٠٨/٧ ، الفيروز آبادي : القاموس المحيط ٣٧٥/٢ .
- (٢) الكاساني : بدائع الصنائع ١٧/١ ، الزيلعي : نصب الراية ١٤٠/١ .
- (٣) الزيلعي : تبیین الحقائق ٣٥/١ ، العيني : البناية ٤٧١/١ .
- (٤) الكاساني : بدائع الصنائع ١٧/١ ، المنبجي : الباب ٨٢/١ ، الزيلعي : تبیین الحقائق ٣٥/١ ، العيني : البناية ٤٧١/١ .
- (٥) ابن أبي حاتم : علل الحديث ٤٥/١ ، الدارقطني : السنن ٧٧٠٧٦/١ ، البيهقي : السنن الكبرى ١٠/١ ، ابن العربي : عارضة الاحوذى ١٢٨/١ .

أما الاستشهاد بحديث الاحجار فلا يسلم لهم ، وذلك لان كونهما
في حادثة واحدة دعوى تحتاج الى اثبات ، اذ لا مانع من تعدد القصص ،
وخاصة في مثل حادثة قضاء الحاجة ، مع ما عليه ابن مسعود (رضي الله
عنه) من كثرة ملازمته للنبي (صلى الله عليه وسلم) .

وقولهم بالجمع بين الأدلة مدفوع بما رواه مسلم والترمذي وأبوداود
والبيهقي عن علقمة قال: سألت ابن مسعود ، فقلت : هل شهد أحد منكم
مع رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ليلة الجن ؟ قال: لا ... الحديث (١) .

أجيب عن الوجه الثاني :

بأن القول بالنسخ هنا مجرد دعوى ، وليس بمتيقن ، لأن ليلة
الجن كانت غير واحدة ، فلم يثبت النسخ بيقين (٢) .

وأجيب عن الوجه الثالث :

بعدد تسليم هذا التأويل ، فان هذا الماء ألقى فيه التمرات
من العشاء الى الغدوة حتى توضع به النبي (صلى الله عليه وسلم) للفجر .
فما ينبذ من العشاء الى الغدوة لابد أن يغلب وصف من التمر أو أكثر
على الماء فيزيل اسمه ، بدليل نفي عبد الله (رضي الله عنه) وصف الماء
عن النبيذ عندما سأله الرسول (صلى الله عليه وسلم) عن الماء (٣) .

اعترض :

بأن ابن مسعود انما نفى أن يكون معه ماء معد للطهارة ، حيث
أن الماء الذي كان معه معد للشرب ، وبهذا يحمل كلام الرسول (صلى الله
عليه وسلم) على الحقيقة ويؤول كلام ابن مسعود ، وهو أولى من عكسه (٤) .

-
- (١) مسلم: الصحيح ١٦٩/٤ ، ١٧٠ ، الترمذي: السنن ١٤١/٩ ، ١٤٢ ،
أبوداود: السنن ١٥٧/١ ، البيهقي: السنن الكبرى ١١/١ ، الزيلعي:
نصب الراية ١٣٩/١ .
- (٢) الصرغيناني: الهداية مع الفتح ١٠٤/١ ، الزيلعي: تبیین الحقائق
٣٥/١ .
- (٣) الزيلعي: نصب الراية ١٤٦/١ ، ظفر احمد العثماني: اعلاء السنن ٢١٦/١ .
- (٤) النووي: المجموع ٩٤/١ - ٩٥ .

أجيب عن الوجه الرابع :

بأن حديث ابن مسعود في نبذ التمر حديث مشهور عملت به
الصحابة وتلقاه العلماء بالقبول ، وبمثلته تجوز الزيادة على النص (١)

اعترض :

بأننا لانسلم بشهرة حديث ابن مسعود ، شهرة اصطلاحية ، وانما هي
شهرة بين الناس (٢) ، وقد أنكر شهرته - شهرة اصطلاحية - بعض علماء الحنفية ،
ومنهم :

البزدوي :

المشهور : " ما كان من الآحاد ، ثم انتشر بنقل قوم لا يمكن
تواطؤهم على الكذب . وهذا الحديث ان عمل به واحد واثنان من الصحابة
لم يعمل به الباقيون ، فكيف يكون مشهوراً " (٣) .

وقال ابن الهمام :

كون حديث ابن مسعود (رضي الله عنه) مشهوراً : " نظر فيه ، اذ
المشهور ما كان آحاداً في الأصل ثم تواتر عند المتأخرين ، وليس هـذا
كذلك بل تكلم فيه كثير من المتأخرين " (٤) .

ويقول السروجي :

كون حديث ابن مسعود مشهوراً : " فيه نظر كبير ، لأن المشهور
ماتلقته الأئمة بالقبول وعملت به " (٥)

-
- (١) الكاساني: بدائع الصنائع ١٦/١ ، المرغيناني : الهداية مع
الفتح ١٠٤/١ ، ١٠٥ ، البابرتي : العناية ١٠٤/١ .
(٢) الزيلعي : نصب الراية ١٤٧/١ ، المباركفوري : تحفة الأحوذى ٢٩٦/١ .
(٣) العيني : البناية ٤٧٥/١ .
(٤) فتح القدير ١٠٤/١ ، ١٠٥ .
(٥) العيني : البناية ٤٧٥/١ .

وأما ثبتت عمل الصحابة بهذا الحديث ، فغير مسلم ، فإنه لم يثبت بسند صحيح ان توطأ أحد الصحابة بالنبيذ (١) وقد أخرج طرق تلك الآثار الدارقطني ، والبيهقي ، وحكما بضعفها (٢) .

٢ - مارواه الدارقطني ، والبيهقي عن عبدالله بن عباس (رضي الله عنهما) قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : " النبيذ وضوء لمن لم يجد الماء " (٣) .

أجيب :

بأن في سنده المسيب بن واضح (٤) وقد ضعفه الدارقطني (٥) وقال : فيه البيهقي : كان رحمتنا الله تعالى وإياه كثير الوهم (٦) .

ثم ان المسيب بن واضح وهم في هذا الخبر في موضعين : الاول: في روايته عن ابن عباس (رضي الله عنهما) والثاني : في رفعه النبي (صلى الله عليه وسلم) (٧) . والمحموظ انه من قول عكرمة غيـر مرفوع الى النبي (صلى الله عليه وسلم) ولا الى ابن عباس (رضي الله عنهما) (٨) .

-
- (١) ابن حجر: فتح الباري ١/٣٥٤ ، المباركفوري: تحفة الاحوذى ١/٢٩٦ .
 - (٢) الدارقطني: السنن ١/٧٦ ، البيهقي : السنن الكبرى ١/١٢ .
 - وحكم بضعف هذه الآثار أيضا ابن حجر في فتح الباري ١/٣٥٤ .
 - (٣) الدارقطني : السنن ١/٧٥ ، البيهقي : السنن الكبرى ١/١٢ .
 - (٤) المسيب بن واضح السلمي التلمنسي الحمصي . روى عن : ابن المبارك ، وعطاء بن مسلم ، واسماعيل بن عياش ، وغيرهم . روى عنه : أبوحاتم الرازي ، وابوزرعة ، وابوعروبة ، وآخرون . قال فيه أبوحاتم : صدوق كان يخطئ كثيرا فاذا قيل له لم يقبل . توفي سنة ست وأربعين ومائتين . انظر : ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ٤ ق ١/٢٩٤ ، الذهبي ميزان الاعتدال ٤/١١٦ ، الذهبي : العبر ١/٣٥٢ ، ابوبكر بن ايوب الحنفي : الرد على الخطيب البغدادي (ملحق بتاريخ بغداد) ١٣/١٤٥ .
 - (٥) السنن : ١/٧٥ .
 - (٦) السنن الكبرى ١/١٢ .
 - (٧) الدارقطني : السنن ١/٧٥ ، البيهقي : السنن الكبرى ١/١٢ .
 - (٨) المرجعان نفساهما .

٣- وما رواه الدارقطني، والبيهقي، من طريق آخر عن عبد الله بن عباس (رضي الله عنهما) قال : قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : " إذا لم يجد أحدكم ماءً ووجد النبيذ فليتوضأ به " (١) اعترض :

بأن في سنده أبان بن أبي عياش (٢)، وهو متروك عند علماء الحديث (٣)، وفي سنده أيضا مجاعة (٤)، وقد ضعفه الدارقطني (٥).

-
- (١) الدارقطني : السنن ٧٦/١ ، البيهقي : السنن الكبرى ١٢/١ .
 (٢) هو أبان بن فيروز البصري ، أبو اسماعيل ، أحد الضعفاء ، تابعي صغير ، وهو من موالى عبد القيس . روى عن : أنس بن مالك ، والحسن . وروى عنه : الثوري ، وحمام بن سلمة . أتتلي بسوء الحفظ ، فكان يسمع من أنس ، وشهر بن حوشب ، ومن الحسن فلا يميز بينهم . توفي في حدود الأربعين بعد المائة . وقيل غير ذلك .
 انظر : البخاري : التاريخ الكبير ١ ق ٤٥٤/١ ، البخاري : الضعفاء الصغير ص ٢٠ ، النسائي : الضعفاء والمتروكين ص ١٤ ، العقيلي : الضعفاء الكبير ٣٨/١ ، ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ١ ق ٢٩٥-٢٩٦ ، ابن حبان : المجروحين ٩٦-٩٧ ، الدارقطني : الضعفاء والمتروكين ص ١٤٨ ، الذهبي : ميزان الاعتدال ١٠-١٥ ، ابن حجر : تقريب التهذيب ٣١/١ .
 (٣) "المراجع نفسها " وانظر كذلك : احمد بن حنبل : العليين ومعرفة الرجال ١٦١/١ ، ابن معين : التاريخ ٥/٢ ، الجوزجاني : احوال الرجال ص ١٠٣ ، الدارقطني : السنن ٧٦/١ ، البيهقي : السنن الكبرى ١٢/١ .
 (٤) هو مجاعة بن الزبير البصري ، أبو عبيدة ، روى عن : الحسن ، ومحمد ابن سيرين ، وقتادة ، وغيرهم . وروى عنه : شعبة ، وعبد الله بن رشيد ، وعبد الصمد بن عبد الوارث ، وغيرهم . وكان جارا لشعبه وقال فيه : هو كثير الصوم والصلاة . انظر : البخاري : التاريخ الكبير ٤ ق ٤٤/٢ ، الجوزجاني : احوال الرجال ص ١١٩ ، العقيلي : الضعفاء الكبير ٢٥٥/٤ ، ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ٤ ق ٤٢٠ ، الذهبي : ميزان الاعتدال ٣٧/٣ ، السنن ٧٦/١ .
 (٥)

وقال الدارقطني: المحفوظ أن هذا الأثر رأى عكرمة غير مرفوع. (١)

ثالثا : من الأثر :

١- مارواه الدارقطني ، والبيهقي عن علي (رضي الله عنه) " أنه كان لا يرى بأسا بالوضوء من النبيذ " (٢) .

نوقش :

بأن في سنده حجاج بن أرطاة (٣) ، وقد قال فيه الدارقطني ، والبيهقي : لا يحتج بحديثه (٤) . وكذلك في سنده الحارث الأعور (٥) ، ووصفه الشعبي ، وابن المديني : بالكذب ، وضعفه

-
- (١) السنن ٧٦/١
 (٢) الدارقطني : السنن ٧٨/١ ، ٧٩ ، البيهقي : السنن الكبرى ١٢/١
 (٣) هو حجاج بن أرطاة بن ثور بن هبيرة النخعي الكوفي ، أبو أرطاة .
 ولي القضاء على خراسان . روى عن : عطاء ، والشعبي ، وعمرو بن دينار وغيرهم . روى عنه : الثوري ، وشعبة ، وزهير ، وعبد الرزاق وغيرهم . عيب عليه التدليس ، والرواية عن من لم يلقه منهم كالزهرى وغيره . توفي سنة خمس وأربعين ومائة . انظر : ابن معين التاريخ ١٠٠-٩٩/٢ ، البخاري : التاريخ الكبير ١ ق ٣٧٨/٢ ، البخاري : الضعفاء الصغير ٣٢/١ ، الجوزجاني احوال الرجال ص ٧٨ ، العقيلي : الضعفاء الكبير ١/ ٢٧٧-٢٨٣ ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ١ ق ١٥٤/٢ ، ابن حبان : المجروحين ١/ ٢٢٥ ، الذهبي : ميزان الاعتدال ١/ ٤٥٨ ، ابن حجر : تقريب التهذيب ١/ ١٥٢ .
 (٤) "المراجع نفسها " وكذلك انظر : الدارقطني : السنن ٧٩/١ ، البيهقي : السنن الكبرى ١٢/١
 (٥) وهو الحارث بن عبد الله ، وقيل : ابن عبيد ، الخارفي ، الهمداني الكوفي ، الأعور أبو زهير ، روى عن : علي ، وابن مسعود (رضي الله عنهما) وروى عنه : الضحاك بن مزاحم ، وأبو اسحاق ، وعبد الله بن مرة ، وغيرهم . كان غالبا في التشيع . توفي سنة خمس وستين . انظر : البخاري : التاريخ الكبير ١ ق ٢٧٣/٢ ، البخاري : الضعفاء الصغير ٢٨/١ ، العقيلي : الضعفاء الكبير ١/ ٢١٠-٢٠٨ ، ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ١ ق ٧٨-٧٩ ، ابن حبان : المجروحين ١/ ٢٢٢ ، الذهبي : ميزان الاعتدال ١/ ٤٣٥-٤٣٧ ، ابن حجر : تقريب التهذيب ١/ ١٤١ .

ابن معين ، وأبوحاتم ، والدارقطني ، والبيهقي ، وقال فيه أبوزرعة ،
وأبوحاتم أيضا : لا يحتج بحديثه (١) .

٢- مارواه الدارقطني ، والبيهقي عن عبد الله بن عباس (رضي الله عنهما)
قال : " النبذ وضوء لمن لم يجد الماء " (٢)

واعترض :

بأن في سننه عبد الله بن محرر (٣) ، وهو متكلم فيه ، فقد قال
أحمد ، وأبوحاتم ، والنسائي ، والدارقطني ، والبيهقي : عبد الله بن
محرر ، متروك الحديث . وقال فيه أيضا البخاري ، وأبوحاتم : منكر
الحديث . وقال أبوزرعة ، وأبوحاتم ، وابن معين : ضعيف الحديث .
وقال الجوزجاني : هالك (٤) .

-
- (١) "المراجع نفسها" وكذلك انظر: مسلم : الصحيح ٩٨/١-٩٩ ،
الجوزجاني : أحوال الرجال ص ٤٦ . النسائي : الضعفاء
والمتروكين ص ٢٩ ، الدارقطني : الضعفاء والمتروكين ص ١٢٥ .
- (٢) الدارقطني : السنن ٧٦/١ ، البيهقي : السنن الكبرى ١٢/١ .
- (٣) هو عبد الله بن محرر العامري الجزري ، من أهل الرقة ، كان
مولى لبني هلال ، ولاءه أبو جعفر قضاء الرقة ، روى عن : قتادة ،
والزهري ، ويزيد الأصم . وروى عنه : أبو نعيم ، وعبد السرزاق ،
والعراقيون . مات في خلافة أبي جعفر ، وكانت خلافته من سنة
ست وثلاثين ومائة إلى سنة ثمان وخمسين ومائة . انظر :
البخاري : التاريخ الكبير ٣ ق ٢١٢/١ ، العقيلي : الضعفاء
الكبير ٣٠٩/٢-٣١٠ ، ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ٧٦/٢ ، ابن
حيان : المجروحين ٢٢/٢-٢٤ ، الدارقطني : الضعفاء والمتروكين
ص ٦٣ ، الذهبي : ميزان الاعتدال ٥٠٠/٢ ، ابن حجر : تقريب
التهذيب ٤٤٥/١ .
- (٤) "المراجع نفسها" وانظر كذلك : البخاري : الضعفاء الصغير ص ٦٧ ،
الجوزجاني : أحوال الرجال ص ١٨٠ ، النسائي : الضعفاء والمتروكين
ص ٦٣ ، الدارقطني : السنن ٧٦/١ ، البيهقي : السنن الكبرى
١٢/١ .

أدلة أصحاب القول الثاني ومناقشتها :

ذهب أصحاب هذا القول الى الاستدلال بالكتاب الكريم ، والسنة النبوية المطهرة ، والمعقول .

أولاً: من الكتاب :

قال الله تعالى : " ... فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيداً طَيِّباً ... الآية " (١) .

وجه الاستدلال :

أمر الله تعالى بالتيمم عند فقد الماء ، ولم يجعل بينهم سبيلاً وسطاً ، والأمر للوجوب ، والأمور لا يخرج عن عهدة الأمر الا بالامتناع ، ثم لو كان هناك مائع يرفع الحدث غير الماء المطلق ، لما أوجب التيمم عند فقد ، ولأوجب استعمال ذلك المائع (٢) .

نقش :

بأن الله تعالى انما أباح التيمم عند فقد الماء حقيقة أو شرعاً ، وواجد النبيذ وواجد للماء شرعاً ، لقول الرسول (صلى الله عليه وسلم) في حديث ابن مسعود (رضي الله عنه) : " وماء طهور " . أى شرعاً . (٣) .

-
- (١) المائدة : آية (٦) .
(٢) الشيرازي : المذهب ٩٢/١ ، الباجي : المنتقى ٥٩/١ ، ابن العربي : عارضة الاحوذى ١٣٠/١ ، ابن رشد : بداية المجتهد ٣٣/١ ، الموفق : المغني ١٠/١ ، شمس الدين : الشرح الكبير ٢٣/١ ، الشربيني : مفني المحتاج ١٨/١ ، الرملي : نهاية المحتاج ٦١/١ ، الجلال المحلي : الشرح على المنهاج ١٨/١ .
(٣) السرخسي : المبسوط ٨٨/١ ، الزيلعي : تبیین الحقائق ٣٥/١ .

ثم انه لم يرد ذكر النبيذ في الآية ، لأن عدمه في السفسر يسبق عدم الماء عادة لندوره ، فتعليق التيمم بعدم الماء تعليق بعدم النبيذ دلالة . فكان الآية : فلم تجدوا ماء ولا نبيذ تمر ، فتيمموا الا أن ذلك لم يذكر لثبوته عادة (١) .

اعترض :

بأن النبيذ لو كان ماء شرعا ، لماذا لم يجيزوا الوضوء به الا عند فقد الماء دون وجوده ؟ فلو كان ماء كما يدعون لاستوى في حقه الأمران .

ثانيا : من السنة :

مارواه الترمذي ، وأبوداود ، والدارقطني ، والبيهقي ، عن أبي ذر (رضي الله عنه) قال : قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : " الصعيد الطيب وضوء المسلم وإن لم يجد الماء عشر سنين " (٢)

وجه الدلالة :

جعل النبي (صلى الله عليه وسلم) التيمم بدلا عن الماء عند فقده ، ولو كان الوضوء بالنبيذ جائزا لذكره ، ولم ينتقل إلى التراب .

(١) الكاساني : بدائع الصنائع ٠٦٦/١

(٢) الترمذي : السنن ٣٨٧/١ ، أبوداود ، السنن ٥٢٧-٥٢٥/١ ،
الدارقطني : السنن ١٨٦/١ ، البيهقي : السنن الكبرى

ثالثاً : من المعقول :

- ١ - " الأصل المتفق عليه أنه لا يتوضأ بنبيذ الزبيب ، ولا بالخل ، فكان النظر على ذلك أن يكون نبيذ التمر كذلك " (١)

نوقش :

بأنه لا يلجأ الى القياس مع وجود النص ، فالقياس هنا متروك لحديث عبد الله بن مسعود (رضي الله عنه) . وكذلك يتـرك القياس لقول الصحابي اذا كان فقيها (٢) .

أجيب :

بأن ذلك يسلم لهم لو ثبتت صحة ذلك النص ، فأما في مثل هذا النص يلجأ الى القياس ولا ضير ، لاسيما وان الاستدلال بالقياس هنا ليس لوحده ، وانما بالاضافة الى الكتاب والسنة ، فالاستدلال به هنا انما هو من قبيل تضافر الأدلة والا ففي الكتاب والسنة كفاية .

- ٢ - أجمع العلماء على عدم جواز التطهر بنبيذ التمر حال وجود الماء فلما كان نبيذ التمر خارجاً عن حكم الماء حال وجوده ، يكون كذلك حال عدمه (٣) .

(١) الطحاوي : شرح معاني الاثار ٩٦/١ .

(٢) السرخسي : المبسوط ٨٨/١ .

(٣) الطحاوي : شرح معاني الاثار ٩٦/١ ، الموفق : المغني ١٠/١ ،

النووي : المجموع ٩٤/١ ، شمس الدين : الشرح الكبير ٢٣/١ .

٣ - نبذ التمر مائع لا يقع عليه اسم الماء المطلق كالخـل ،
فلا يجوز التطهر به (١)

أجيب :

بأن " نبذ التمر ماءً شرعاً ، الا ترى الى قوله (عليه السلام)
ماء طهور أى شرعاً " (٢) .

٤ - لايجوز التطهر بنبذ التمر عند الحنفية حضراً ، فكذلك لايجوز
سفرأ ، لان كل شيء لايجوز التطهر به حضراً لايجوز التطهر به سفرأ
كما ورد (٣) .

٥ - " ولأنه شراب فيه شدة مطربة ، فأشبهه الخمر " (٤) .

أدلة أصحاب القول الثالث :

استدل أصحاب هذا القول بأدلة من الكتاب والسنة :

أولاً: من الكتاب :

قال تعالى : " ... فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيداً طَيِّباً ... "
الآية (٥) .

-
- (١) النووي : المجموع ٩٤/١ ، ابن مفلح : المبدع ٤٢/١ .
 - (٢) الزيلعي : تبیین الحقائق ٣٥/١ .
 - (٣) الطحاوي : شرح معاني الآثار ٩٦/١ ، الموفق : المغنـي
١٠/١ ، النووي : المجموع ٩٤/١ ، شمس الدين : الشرح الكبير
٢٣/١ .
 - (٤) النووي : المجموع : ٩٤/١ .
 - (٥) المائدة : آية (٦) .

ثانياً : من السنة :

مارواه الترمذي وأبوداود ، وابن ماجه عن عبد الله بن مسعود (رضي الله عنه) قال : " سألت النبي (صلى الله عليه وسلم) ما في اداوتك ؟ فقلت : نبيذ تمر . فقال : تمره طيبه وماء طهور ، قال : فتوضاً منه " (١)

وجه الاستدلال :

آية التيمم تقتضي وجوب التيمم عند فقد الماء من غير واسطة بينهما ، وحديث نبيذ التمر يقتضي وجوب الوضوء به عند فقد الماء . فهذان دليلان يمكن الجمع بينهما ، اذ لاتنافي بين وجوب الوضوء بنبيذ التمر والتيمم ، فيجمع بينهما احتياطاً لاسيما وان في الحديث اضطراباً وفي التاريخ جهالة (٢) .

نوقش :

بأن هذا بعيد اذ من المعلوم أن التراب هو بدل الماء ولايجمع بين البديل والمبدل ، وكذلك الحال في نبيذ التمر والماء ، فأحدهما بدل والآخر مبدل ، فلايجمع بينهما هذا اذا سلم ثبوت الأمر بالوضوء بالنبيذ .

(١) الترمذي: السنن ٢٩٢/١ ، ابوداود : السنن ١٥٤/١ - ١٥٥ ، ابن ماجه : السنن ١٣٥/١

(٢) السرخسي : المبسوط ٨٨/١ ، الكاساني : بدائع الصنائع ١٦/١ ، المرغيناني : الهداية مع الفتح ١٠٣/١ ، الزيلعي : تبیین الحقائق ٣٥/١

الراجع

أرى - والله أعلم - أن الرائج مذهب اليه جمهور الفقهاء من القول بعدم جواز الوضوء بنبيذ التمر ، وذلك لقوة أدلتهم وسلامتها من المعارض ، بخلاف أدلة معارضيهم فانها لاتكاد تنهض باحتجاجهم لضعفها وقوة الاعتراض عليها ، حتى ان الامام أبا حنيفة (رحمه الله) ثبت عنه كما قال لأئمة المذهب أنه رجح الى قول الجمهور (١) ، فهذا يؤيد ضعف هذا القول ، ويقوى مذهب الجمهور .

...

(١) المنبجي : الباب ٨٢/١ ، الجصاص : أحكام القرآن ٣٨٧/٢ ،
السرخسي : المبسوط ٨٨/١ ، الكاساني : بدائع الصنائع ١٥/١ .

المبحث الثاني

القراءة خلف الامام

حكى ابن رشد: اتفاق الفقهاء (رحمهم الله تعالى) على أنه لا يحمل الامام عن المأموم شيئاً من فرائض الصلاة ما عدا القراءة (١)، فقد اختلفوا هل يتحملها الامام عن المأموم أو تجب القراءة على المأموم على قولين :

القول الأول :

لاتجب القراءة على المأموم مطلقاً لافي السرية ، ولا في الجهرية ، ومن ذهب الى هذا القول :

علي بن أبي طالب ، وعبد الله بن عباس ، وعبد الله بن مسعود ، وزيد بن ثابت ، وابوسعيد الخدري ، وعقبة بن عامر ، وجابر بن عبد الله ، وعبد الله بن عمر ، وحذيفة بن اليمان ، وأبو الدرداء (رضي الله تعالى عنهم) ، والثوري ، وابن عيينة ، والزهري ، والاسود ، وابراهيم النخعي ، وسعيد بن جبير ، وابن سيرين ، واسحاق (٢) وهو مذهب (*)

(١) بداية المجتهد ١٥٤/١

(٢) الطحاوي ، شرح معاني الاثار ٢١٦/١ ، الموفق : المغني ٦٠٥/١ ،

شمس الدين : الشرح الكبير ١١/٢ ، ابن مفلح : المبدع ٥١/٢

(*) ومع اتفاق الحنفية ، والمالكية ، والحنابلة على عدم وجوب

القراءة على المأموم الا ان لكل مذهب ما يميزه عن الآخر :

فالحنفية :

قالوا بكراهية القراءة للمأموم كراهة تحريم ، وان خالف

محمد بن الحسن وقال: باستحسان القراءة ، الا أن القول الاصح

عنده موافق لصاحبيه . انظر : ابن الهمام : فتح القدير ٢٩٧/١

وقال المالكية :

يكره للمأموم أن يقرأ خلف الامام في الجهرية سواء سمع

قراءته او لم يسمع ، وأستحب قراءته في السرية .

اما الحنابلة :

فيسن عندهم للمأموم ان يقرأ في الجهرية عند سكات الامام ،

وأيضاً يسن له القراءة في السرية .

الحنفية (١) ، والمالكية (٢) ، والحنابلة في المعتمد من مذهب الامام
أحمد بن حنبل (٣) .

القول الثاني :

القراءة على المأموم في الصلاة واجبة ، وأخذ بهــــــــــــــــــــــ ذا
القول : مكحول ، والليث (٤) والشافعي (٥) ،

- (١) السرخسي : المبسوط ١٩٩/١ ، الموصلي : المختار ٥٠/١ ، القدوري : الكتاب ٧٨/١ ، الكاساني : بدائع الصنائع ١١٠/١ ، الزيلعي : تبين الحقائق ١٣١/١ ، المرغيناني : الهداية مع البناية ٢٩٢/٢ .
- (٢) الخرخشي : الشرح على المختصر ٢٨٠/١ ، الدردير : الشرح الكبير ٢٣٧/١ ، ٢٤٧ ، ابن رشد : بداية المجتهد ١٥٤/١ ، الباجي : المنتقى ١٥٧/١ - ١٦١ ، الحطاب : مواهب الجليل ٥٣٦/١ ، الدسوقي : الحاشية على الشرح الكبير ٢٣٧/١ ، ٢٤٧ .
- (٣) الخرخشي : المختصر ص ٢٧ ، الموفق : المغني ٦٠٤/١ ، ٦٠٥ ، شمس الدين : الشرح الكبير ١١/٢ ، الموفق : الكافي ١٣١/١ ، ابن مفلح : الفروع ٤٢٧/١ ، ٤٢٨ ، المرداوي : الانصاف ٢٢٨/١ ، ابن مفلح : المبدع ٥١/٢ ، البهوتي : كشف القناع ٤٦٤/١ ، البهوتي : شرح منتهى الارادات ٢٤٨/١ .
- (٤) النووي : المجموع ٣٦٥/٣ .
- (٥) الا ان الشافعي قال بوجوب القراءة على المأموم في السريّة قولاً واحداً . أما في الجهرية فله قولان : اصحهما القول بوجوبه عليه . ويقال له قول آخر : بعدم وجوب القراءة عليه .
- انظر : الشاشي : حلية العلماء ٨٨/٢ ، النووي : روضة الطالبين ٢٤١/١ ، النووي : المجموع ٣٦٦/٣ ، الرملي : نهاية المحتاج ٤٧٦/١ ، ابن حجر : فتح الباري ٢٤٢/٢ ، ابو عبد الله العثماني : رحمة الامة ص ٤٠ ، ٤١ .

وأحمد بن حنبل في رواية عنه (١) ، وابن حزم (٢)

الأدلة:

أدلة القائلين بوجوب القراءة على المأموم ومناقشتها:

احتج القائلون بالوجوب على قولهم بالسنة ، والأثر.

أولا : من السنة :

الحديث الأول :

حديث عبادة بن الصامت (رضي الله عنه) أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قال :

" لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب " رواه البخاري، ومسلم.

وجه الاستدلال :

قال النووي : " ... وهذا عام في كل مصل، ولم يثبت تخصيصه بغير المأموم بمخص صريح ، فبقي على عمومته " (٤) .

(١) ووجوب القراءة عند الحنابلة في هذه الرواية على إطلاقه، فيشمل السرية والجهرية . ولأحمد بن حنبل روايات أخرى منها : القول بوجوب القراءة في السرية ، وكراهتها في الجهرية . وأخرى : تحريم القراءة على المأموم . انظر : ابن مفلح : الفروع ٤٢٧/١ ، ابن مفلح : النكت والفوائد السنية ٥٥/١ ، ابن مفلح : المبدع ٥١/٢ ، المرداوي : الانصاف ٢٢٨/٢ .

(٢) المحلى ٢٣٦/٣ .

(٣) البخاري : الصحيح ٢٣٦/٢ ، مسلم : الصحيح ١٠٠/٤ .

(٤) المجموع ٣٦٦/٣ .

المناقشة :

لا حجة لهم في حديث عبادة (رضي الله عنه) هذا ، فهو محمول على غير المأموم ، لأن المأموم قارئ للقرآن بقراءة امامه . (١)

الحديث الثاني :

حديث أبي هريرة (رضي الله عنه) عن النبي (صلى الله عليه وسلم) قال : " من صلى صلاة لم يقرأ فيها بأم القرآن فهي خداج -ثلاثا- غير تمام ، فقليل لأبي هريرة : انا نكون وراء الامام ، فقال : (٢)
اقرأ بها في نفسك ... الحديث " رواه مسلم ، واللفظ له ، وأبو داود .

نوقش حديث أبي هريرة من وجوه :

الأول :

يحمل على غير المأموم ، وبهذا يمكن الجمع بينه وبين الآية والأحاديث الدالة على عدم القراءة خلف الامام (٣) .
ويؤكد هذا الحمل ما رواه الخلال بإسناده عن جابر بن عبد الله (رضي الله عنهما) أن النبي (صلى الله عليه وسلم) قال : " كل صلاة لا يقرأ فيها بأم القرآن فهي خداج الا أن تكون وراء الامام " (٤) .

(١) الموفق : المغني ٦٠٢/١ ، شمس الدين : الشرح الكبير ١٢/٢ ،

الخصاص : أحكام القرآن ٤٢/٣ ، السرخسي : المبسوط ٢٠٠/١ ،

الزيلعي : تبیین الحقائق ١٣٢/١

(٢) مسلم : الصحيح ١٠١/٤ ، أبو داود : السنن ٣٨/٣ ، ٣٩٠

(٣) الخصاص : أحكام القرآن ٤٣/٣ ، الطحاوي : شرح معاني الآثار ٢١٦/١ ،

الموفق : المغني ٦٠٢/١ ، شمس الدين : الشرح الكبير ١٢/٢

(٤) الموفق : المغني ٦٠٢/١ ، شمس الدين : الشرح الكبير ١٢/٢

الثاني :

لا حجة في هذا الحديث، فإن أكثر ما فيه ان صلاة المصلي بدون قراءة الفاتحة ، صلاة ناقصة ، لأن الخداج بمعنى النقصان ، فمع نقصها يقع عليها اسم الصلاة . (١)

الثالث :

لفظة اقرأ بها في نفسك من كلام أبي هريرة (رضي الله عنه) حيث لم يعزها إلى النبي (عليه الصلاة والسلام) ، وقد خالفه غيره ممن الصحابة ، كأبي الدرداء ، وجابر بن عبد الله (رضي الله عنهم) وحينئذ لا حجة لأحد الفريقين على صاحبه . (٢)
ثم ان أبا هريرة (رضوان الله عليه) ربما أراد أن يقرأ بها في سكتات الامام ، أو في حال أسأره ، لقول المصطفى (صلى الله عليه وسلم) : " وإذا قرأ فانصتوا " (٣) .

(١) الجصاص : أحكام القرآن ٤٣/٣ .

(٢) الطحاوي : شرح معاني الآثار ٢١٦/١ ، الجصاص : أحكام القرآن ٤٣/٣ ،
الموفق : المغني ٦٠٢/١ ، شمس الدين : الشرح الكبير ١٢/٢ .

(٣) الموفق : المغني ٦٠٢/١ .

هذا جزء من حديث أخرجه مسلم في الصحيح ١٢٢/٤ ، وأبوداود السنن ٢٥٩/٣ ، وابن ماجه : السنن ٢٧٦/١ ، والدارقطني : السنن ٣٣٠/١ ، عن أبي موسى الأشعري (رضي الله عنه) . ورواه أبوداود : السنن ٣١٤/٢ ، والنسائي : السنن ١٤١/٢ ، وابن ماجه : السنن ٢٧٦/١ ، والدارقطني : السنن ٣٢٧/١ ، عن أبي هريرة (رضي الله عنه) .

الحديث الثالث :

حديث عبادة بن الصامت (رضي الله عنه) قال :
" كنا خلف رسول الله (صلى الله عليه وسلم) في صلاة الفجر
فقرأ رسول الله (صلى الله عليه وسلم) فثقلت عليه القراءة ، فلما
فرغ قال : لعلكم تقرأون خلف امامكم ؟ قلنا : نعم هذا يا رسول
الله . قال : لا تفعلوا الا بفاتحة الكتاب فانه لا صلاة لمن لم يقرأ
بها " رواه أبو داود واللفظ له ، والترمذي ، والدارقطني ، والبيهقي .
(١)

المناقشة :

حديث عبادة بن الصامت (رضي الله عنه) هذا ضعيف للأسباب
الآتية :

أ - مضرب السند (٢) :

فقدروي تارة عن محمد بن اسحاق عن مكحول عن محمود بن الربيع
عن عبادة (رضي الله عنه) (٣) .

وروي أخرى عن زيد بن واقد عن مكحول عن نافع بن محمود بن
الربيع عن عبادة (رضي الله عنه) (٤) .

وقال ابن التركماني : قال عبدالحق : ورواه الأوزاعي عن مكحول
عن عبدالله بن عمرو (رضي الله عنه) (٥) .

وقال أيضا : وفي التمهيد خولف فيه ابن اسحاق ، فرواه الأوزاعي
عن مكحول عن رجاء بن حيوة عن عبدالله بن عمرو (٦) .

-
- (١) أبو داود : السنن ٤٥،٤٤/٣ ، الترمذي : السنن ٢٢٧،٢٢٦/٢ ،
الدارقطني : السنن ٣١٨/١ ، البيهقي : السنن الكبرى ١٦٥،١٦٤/١ .
(٢) الجصاص : أحكام القرآن ٤٢/٣ ، ابن التركماني : الجوهر النقي ١٦٤/٢ .
(٣) ورواه بهذا الاسناد : أبو داود ، والترمذي ، والدارقطني ، والبيهقي .
(٤) ورواه بهذا الاسناد : أبو داود ، والدارقطني ، والبيهقي .
(٥) الجوهر النقي ١٦٤/٢ .
(٦) المرجع نفسه .

ب - مختلف في رفعه الى النبي (صلى الله عليه وسلم) ؟

قال ابن التركماني: ورواه الطحاوي في أحكام القرآن من حديث رجاء عن محمود ، فأوقفه على عبادة بن الصامت (١)

وقال الجصاص: وقد روى هذا الحديث ابن عون عن رجاء بن حيوة عن محمود بن الربيع موقوفا على عبادة بن الصامت ، لم يذكر فيه النبي (صلى الله عليه وسلم) . (٢)

ج - معارض بحديث آخر ، وهو حديث أنس :

قال ابن التركماني: وفي أحكام القرآن للطحاوي : عن أنس قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : ثلاثا أتقرءون والامام يقرأ ، فقالوا : انا لنفعل ، فقال: لا تفعلوا . (٣)

وقال الجصاص: وقد روى أيوب عن أبي قلابة عن أنس قال صلى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ثم أقبل بوجهه فقال: أتقرءون والامام يقرأ فسكتوا ، فسألهم ثلاثا فقالوا : انا لنفعل ، فقال : لا تفعلوا . فلم يذكر فيه استثناء فاتحة الكتاب (٤)

د - ثم لو سلم السند من الاضطراب ، والحديث من كونه موقوفا على عبادة ، ومن المعارضة لما سلم بعض رجاله من الكلام فيهم :

١ - محمد بن اسحاق بن يسار :

وصفه هشام بن عروة ، ويحيى القطان ، وسليمان التيمي :

بالكذب وقال فيه أحمد بن حنبل: كثير التدليس جدا . وقال أبو حاتم ،

(١) الجوهر النقي ١٦٤/٢ ، ١٦٥ .

(٢) أحكام القرآن ٤٢/٣ .

(٣) الجوهر النقي ١٦٧/٢ .

(٤) أحكام القرآن ٤٢/٣ .

والنسائي : ليس بالقوي - أي في الحديث - . وقال ابن معين ،
والدارقطني : لا يحتج به ، إلا أن ابن معين وثقه . (١)

٢ - نافع بن محمود بن الربيع :

قال الجصاص : نافع بن محمود هذا مجهول لا يعرفه . (٢)
وقال ابن التركماني : نافع بن محمود لم يذكره البخاري في تاريخه
ولا ابن أبي حاتم ، ولا أخرج له الشيخان ، وقال أبو عمر : مجهول
وقال الطحاوي : لا يعرف . (٣)

وقال الموفق بن قدامة : نافع بن محمود بن الربيع هو أدنى
حالا من محمد بن اسحاق ، فإنه غير معروف من أهل الحديث (٤) .
وقال شمس الدين بن قدامة : نافع بن محمود بن الربيع هو أدنى
حالا من محمد بن اسحاق . (٥)

ه - ثم انه لو صح حديث عبادة هذا وسلم من العلل السابقة
فانه :

" يحمل على أنه كان ركنا في الابتداء ثم منعهم عن القراءة
خلفه بعد ذلك ، ألا ترى أنه لما سمع رجلا يقرأ خلفه قال : مالي
أنزع القرآن " (٦) .

-
- (١) ابن معين : التاريخ ٥٠٤/٢ ، النسائي : الضعفاء والمتروكين ص ٩١
ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ٣ ق ١٩٢/٢ - ١٩٤ ، العقيلي : الضعفاء
الكبير ٢٨-٢٣/٤ ، الذهبي : ميزان الاعتدال ٤٦٩/٣ - ٤٧١ ، الذهبي :
تذكرة الحفاظ ١٧٣/١ .
(٢) أحكام القرآن ٤٢/٣ .
(٣) الجوهر النقي ١٦٥/٢ .
(٤) المفني ٦٠٢/١ ، ٦٠٣ .
(٥) الشرح الكبير ١٢/٢ .
(٦) انظر : السرخسي : المبسوط ٢٠٠/١ .

ويجاب عن هذه المناقشة :

أ - حكم بصفة حديث عبادة بن الصامت (رضي الله عنه) هذا جماعة من أهل الحديث ، ومنهم :

- (١) الترمذي حيث قال : حديث عبادة حديث حسن .
- (٢) والدارقطني ، إذ قال فيه : هذا اسناده حسن .
- (٣) وقال الخطابي : اسناده جيد ، لا طعن فيه .

أما البيهقي فيقول : " والحديث صحيح عن عبادة بن الصامت عن النبي (صلى الله عليه وسلم) ، وله شواهد " . (٤)

وحكى ابن حجر : ان أباداود ، والترمذي ، والدارقطني ، وابن حبان ، وآبا عبد الله الحاكم ، والبيهقي ، قد صححوا حديث عبادة ابن الصامت . (٥)

ب - أما معارضة حديث عبادة بن الصامت بحديث أنس ، فغير متحققة ، وذلك لأن حديث أنس ليس بمحفوظ ، كما قال البيهقي . (٦)

أعترض :

بنان حديث أنس هذا محفوظ ، حيث أخرجه ابن حبان في الصحيح عن أبي قلابة ، ثم قال سمعه من ابن أبي عائشة ، ومن أنس — فالتريقان محفوظان . (٧)

-
- (١) السنن ٢/٢٢٩ .
 - (٢) السنن ١/٣١٨ .
 - (٣) معالم السنن ١/٢٠٥ .
 - (٤) السنن الكبرى ٢/١٦٦ .
 - (٥) تلخيص الحبير ١/٢٣١ .
 - (٦) السنن الكبرى ٢/١٦٦ .
 - (٧) ابن بلبان : الاحسان ٣/١٦٤ ، ابن التركماني : الجوهر النقي ٢/١٦٦ ، ١٦٧ .

ج - والكلام في محمد بن اسحاق ، ونافع بن محمود ، مردود :

فمحمد بن اسحاق بن يسار :

وثقه الزهري ، وقال شعبة : هو أمير المؤمنين في الحديث —

كيف وقد صرح بالتحديث هنا ، فذهبت مظنة التدليس .

كما أنه قد توبع على هذا الحديث من زيد بن واقد وغيره —

مكحول. (١)

أما نافع بن محمود :

فقد وثقه ابن حبان ، وابن حزم . (٢)

د - وأيضاً فإن لحديث عبادة شواهد منها :

ما رواه الامام أحمد من طريق خالد الحذاء عن أبي قلابة عن

محمد بن أبي عائشة عن رجل من أصحاب النبي (صلى الله عليه وسلم) قال ،

قال رسول الله : لعلكم تقرأون والامام يقرأ ؟ قالوا : انا لنفعل

قال : لا الا أن يقرأ أحدكم بفاتحة الكتاب . (٣)

(١) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ٣ ق ١٩١/٢ وما بعدهما ،
ابن حزم : المحلى ٣/٢٤١ ، البيهقي : السنن الكبرى ٢/١٦٤ ،
ابن القيم : تهذيب سنن أبي داود ٣/٤٥ ، الذهبي : ميزان
الاعتدال ٣/٤٦٩ ، الذهبي : تذكرة الحفاظ ١/١٧٢ وما بعدها ،
ابن حجر : تلخيص الحبير ١/٢٣١ ، أبو الطيب آبادي : التعليق
المغني ١/٣١٨ .

(٢) الذهبي : ميزان الاعتدال ٤/٢٤٢ ، ابن حزم : المحلى ٣/٢٤١ ،

٢٤٢ . الا أن ابن حبان ، قال : حديثه معلل .

(٣) ابن حجر : تلخيص الحبير ١/٢٣١ .

ثانياً من الأثر :

١ - عن يزيد بن شريك أنه سأل عمر عن القراءة خلف الامام فقال : اقرأ بفاتحة الكتاب . قلت : وان كنت أنت . قال : وان كنت أنا . قلت : وان جهرت . قال : وان جهرت . رواه الدارقطني ، والبيهقي وابن حزم . (١)

٢ - عن محمود بن الربيع قال : سمعت عبادة بن الصامت (رضي الله عنه) يقرأ خلف الامام ، فقلت له : تقرأ خلف الامام ، فقال عبادة : لا صلاة الا بقراءة . رواه البيهقي ، وابن حزم . (٢)

٣ - عن عبد الله بن زياد الأسدي قال : صليت الى جنب عبد الله ابن مسعود (رضي الله عنه) خلف الامام فسمعتة يقرأ في الظهر والعصر . رواه البيهقي . (٣)

٤ - عن عبد الله بن عباس (رضي الله عنهما) قال : اقرأ خلف الامام بفاتحة الكتاب . رواه البيهقي ، وابن حزم . (٤) .
وذكر البيهقي أقوال عدد كثير من الصحابة (رضوان الله عليهم) وكذلك أقوال بعض التابعين .

(١) الدارقطني : السنن ٣١٧/١ ، البيهقي : السنن الكبرى ١٦٧/٢ ، ابن حزم : المحلى ٢٣٧/٣ .

(٢) البيهقي : السنن الكبرى ١٦٨/٢ ، ابن حزم : المحلى ٢٣٧/٣ .

(٣) السنن الكبرى ١٦٩/٢ .

(٤) البيهقي : السنن الكبرى ١٦٩/٢ ، ابن حزم : المحلى ٢٣٧/٣ .

أدلة القائلين بعدم وجوب القراءة ومناقشتها:

لهؤلاء أدلة على عدم الوجوب من الكتاب، والسنة، والأثر والمعتول .

أولا : من الكتاب :

قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴾ (١).

قال ابن عباس (رضي الله عنهما) : يعني في الطلاة المفروضة (٢)

قال أحمد بن حنبل :

أجمع الناس على أن هذه الآية في الطلاة (٣).

وقال أبو السعود:

وجمهور الصحابة (رضي الله عنهم) على أنه في استماع المأتم (٤).

(١) الاعراف : آية (٢٠٤) .

(٢) ابن كثير : تفسير القرآن العظيم ٢/٢٨٠ ، الشوكاني: فتح القدير ٢/٢٨٢ .

(٣) الموفق : المغني ١/٦٠١ ، ابن تيمية : الفتاوى الكبرى ٢/١٦٨ .

(٤) ارشاد العقيل السليم : الى مزايا القرآن العظيم ٣/٣١٠ .

ودلالة هذه الآية من وجهين :

الأول :

أمر (جل ذكره) المأموم بترك القراءة ، ولو كانت واجبة عليه
لما أمره بتركها من أجل سنة الاستماع . (١)

الثاني :

أمر الشارع الحكيم بالاستماع والانصات عند قراءة القرآن ، والأمر
يقتضي الوجوب ، فيكون الاستماع والانصات واجبا (٢) في حق المأموم
سواء في الصلاة الجهرية أو السرية ، لعدم التفريق ، وإن لم يمكن
الاستماع في السرية إلا أن الانصات ممكن فيجب بظاهر النص (٣) .

المناقشة :

قال النووي والجواب عن الآية الكريمة من وجهين هما : (٤)

الوجه الأول :

" أن المستحب للإمام أن يسكت بعد الفاتحة قدر ما يقرأ المأموم
الفاتحة ، وحينئذ لا يمنعه قراءة الفاتحة " .

الوجه الثاني :

" أن القراءة التي يؤمر بالانصات لها في السورة وكذا الفاتحة
إذا سكت الإمام بعدها . وهذا إذا سلمنا أن المراد بالآية حيث قرأ

(١) أنظر: البهوتي : شرح منتهى الإرادات ٢٤٩/١ ، البهوتي : كشف
القناع ٤٦٣/١ .

(٢) والوجوب هنا لم يقل به من أصحاب هذا القول إلا الحنفية والمالكية
في قول عندهم ، وهو خلاف المشهور ، أما المشهور فانهم يوافقون
فيه الحنابلة ، ويقولون بالسنية . أنظر: الخرشى: الشرح على المختصر
٢٨٠/١ ، الدردير: الشرح الكبير ٢٤٧/١ ، الدوقى: الحاشية على
الشرح الكبير ٢٤٧/١ .

(٣) أنظر: الجصاص : أحكام القرآن ٣٩/٣ ، الكاساني: بدائع الصنائع
١١١/١ .

(٤) المجموع ٣٦٧/٣ .

القرآن وهو الذي اعتقد رجحانه ، والا فقد رويناه عن مجاهد وغيره أنها نزلت في الخطبة وسميت قرآنا لاشتمالها عليه ، وروينا في سنن البيهقي عن أبي هريرة ومعاوية أنهما قالا كان الناس يتكلمون في الصلاة فنزلت هذه الآية " .

ثانيا : من السنة :

الحديث الأول :

حديث أبي موسى الأشعري (رضي الله عنه) وفيه قال خطبنا رسول الله (صلى الله عليه وسلم) فبين لنا سنتنا وعلمنا صلاتنا ، فقال: اذا صليتم فأقيموا صفوفكم ، ثم ليؤمكم أحدكم ، فاذا كبر فكبروا ، واذا قرأ فأنصتوا ... الحديث رواه مسلم ، واللفظ له ، وأبو داود، وابن ماجة ، والدارقطني.(١)

المناقشة :

ونوقش حديث أبي موسى من عدة وجوه :

الوجه الأول :

ان هذه اللفظة (واذا قرأ فأنصتوا) ليست ثابتة عن النبي (صلى الله عليه وسلم) فقد أنكرها جماعة من أهل العلم :

قال الحافظ أبو علي النيسابوري :

هذه اللفظة غير محفوظة ، وخالف التيمي جميع أصحاب قتادة في زيادته هذه اللفظة.(٢)

(١) مسلم : الصحيح ١٢٢/٤ ، أبو داود : السنن ٢٥٩/٣ ،

ابن ماجة : السنن ٢٧٦/١ ، الدارقطني: السنن ٣٣٠/١

(٢) البيهقي: السنن الكبرى ١٥٦/٢ " بتصرف " .

قال أبوداود:

قوله (وأنصتوا) ليس بمحفوظ ، لم يجيء به الا سليمان التيمي في هذا الحديث (١)

قال الدارقطني :

روى حديث أبي موسى ، هشام الدستوائي ، وسعيد وشعبة ، وهمام ، وأبو عوانة ، وأبان ، وعدي بن أبي عمارة كلهم عن قتادة ، فلم يقل أحد منهم : (واذا قرأ فأنصتوا) ، وهم أصحاب قتادة الحفاظ عنه . (٢)

الوجه الثاني :

على التسليم بصحة هذه اللفظة ، فانها لا تدل على عدم وجوب القراءة على المأموم ، وذلك لأنه من المستحب للامام أن يسكت بعد الفاتحة ، بقدر ما يقرأ المأموم الفاتحة ، لحديث الحسن البصري عن سمرة بن جندب (٣) . وحينئذ لا يمنع المأموم عن القراءة ، فينصت اذا قرأ الامام ، ويقرأ اذا سكت (٤)

(١) السنن ٢٥٩/٣

(٢) السنن ٣٣١/١

(٣) مارواه أبوداود والترمذي عن الحسن قال ، قال سمرة : " حفظت سكتين في الصلاة ، سكتة اذا كبر الامام حتى يقرأ ، وسكتة اذا فرغ من فاتحة الكتاب وسورة عند الركوع ، قال : فأنكر ذلك عليه عمران بن حصين . قال : فكتبوا في ذلك الى المدينة الى أبي ، فصدق سمرة " . واللفظ لأبي داود ، وقال الترمذي : حديث حسن .

أبو داود : السنن ٤٨٠/٢ - ٤٨١ ، الترمذي : السنن ٧٩/٢ - ٨١

(٤) النووي : المجموع ٣٦٧/٣ ، ابن حجر : فتح الباري ٢٤٢/٢ ،

أبو الطيب آبادي : التعليق المفني ٣٢٨/١

الوجه الثالث :

أنه لا يجب على المأموم الانصات في الصلاة ، الا اذا كان الامام
يسكت عقب قراءته للفتحة ، حتى يقرأ المأموم خلفه . (١)

ويجاب عن هذه الأوجه :

عن الوجه الأول :

١ - لا نسلم أن سليمان التيمي خالف أصحاب قتادة ، بل زاد
عليهم ، وزيادة الثقة مقبولة ، لا سيما وأنها لا تخالف المزيدي بل
توافق معناه ، فترك من ترك هذه الزيادة لا يكون علة في زيادة من
حفظه . (٢)

٢ - ثم ان سليمان التيمي ثقة ، فقد وثقه : يحيى بن معين ،
وأحمد بن حنبل ، والعجلي . (٣)

وقال فيه الامام مسلم ، لأبي بكر ابن أخت أبي النضر عندما طعن في
حديث أبي موسى : " أتريد أحفظ من سليمان " . (٤)

وقال يحيى القطان : كان التيمي عندنا من أهل الحديث . (٥)

(١) النووي : المجموع ٣/٣٦٧ .

(٢) ابن التركماني : الجوهر النقي ٢/١٥٥ ، ابن تيمية : الفتاوى الكبرى
٢/١٧٠ .

(٣) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ٢ ق ١/١٢٥ ، العجلي : تاريخ
الشقات ص/٢٠٣ ، الذهبي : سير أعلام النبلاء ٦/١٩٧ .

(٤) الصحيح ٤/١٢٢ .

(٥) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ٢ ق ١/١٢٥ .

وقال سفيان الثوري : حفاظ البصريين ثلاثة ، سليمان التيمي ، وعاصم الأحول ، وداود بن أبي هند. (١)

وقال المنذري : ولم يؤثر عند مسلم تفرد سليمان بذلك ، لشقته وحفظه. (٢)

٣ - وسليمان التيمي متابع على هذه الزيادة ، حيث تابعه سعيد بن أبي عروبة ، وعمر بن عامر ، فروياه عن قتادة ، وأخرجه كل من الدارقطني (٣) ، والبيهقي (٤) ، من طريق سالم بن نوح العطار ، وسالم هذا أخرج له : مسلم ، وابن خزيمة ، وابن حبان في صحيحهما ، وأبوداود ، والترمذي ، والنسائي. (٥)

وبهذا يبطل كلام أبي علي النيسابوري أن سليمان التيمي خالف أصحاب قتادة في زيادته هذه اللفظة. (٦)

٤ - ثم ان جريرا قد تابعه على هذه الزيادة ، المعتمر بن سليمان عند أبي داود (٧) ، والدارقطني (٨) ، وكذلك تابعه سفيان الثوري عند الدارقطني (٩).

-
- (١) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ٢ ق ١٢٤/١ ، الذهبي : سير أعلام النبلاء ١٩٧/٦ ، الذهبي : تذكرة الحفاظ ١٥١/١
 - (٢) مختصر سنن أبي داود ٣١٣/١
 - (٣) السنن ٣٣٠/١
 - (٤) السنن الكبرى ١٥٦/٢
 - (٥) ابن التركماني : الجوهر النقي ١٥٥/٢
 - (٦) المرجع نفسه
 - (٧) السنن ٢٥٩/٣
 - (٨) السنن ٣٣٠/١
 - (٩) السنن ٣٣١/١

٥ - أما الدارقطني فمع قوله ذلك ، الا أنه لم يعمل هذا الحديث .

٦ - واذا كان هناك جماعة من أهل العلم أنكروا زيادة هذه اللفظة ، ومن ثم شككوا فيها ، فهناك جماعة أخرى قبلوا هذه الزيادة وحكموا بصحة هذا الحديث ومنهم :

أ - مسلم :

وذلك عندما قال أبو بكر ابن أخت أبي النضر : في حديث أبي موسى - أي طعن فيه - فقال الامام مسلم : تريد أحفظ من سليمان ؟ (١)

ب - تقي الدين ابن تيمية :

حيث قال : (واذا قرأ فأنصتوا) هي زيادة من الثقة لا تخالف المزيد بل توافق معناه . (٢)

ج - ابن حجر العسقلاني قال :

واستدل من أسقط القراءة عن المأموم في الجهرية كالمالكية بحديث : (واذا قرأ فأنصتوا) ، وهو حديث صحيح أخرجه مسلم من حديث أبي موسى الأشعري . (٣)

(١) الصحيح ١٢٢/٤

(٢) الفتاوى الكبرى ١٧٠/٢

(٣) فتح الباري ٢٤٢/٢

وأجيب عن الوجهين الثاني والثالث :

١ - لا نسلم أنه يستحب للإمام أن يسكت حتى يقرأ المأموم ولم يقل بذلك جماهير العلماء . وهو مذهب الإمام أبي حنيفة ومالك ، وأحمد بن حنبل وغيرهم ، لأن النبي (صلى الله عليه وسلم) لم يكن يسكت ليقرأ المأمومون ، ولا نقل عنه ذلك ، بل الثابت عنه أنه كان يسكت بعد التكبير للاستفتاح . (١)

٢ - حديث السكتين غير ثابت ، ثم لو سلمنا بشبوته فلا دلالة فيه على وجوب القراءة على المأموم (٢) وذلك :

لأن السكتة الأولى : لذكر الاستفتاح ، والثانية : ان ثبتت (وقد أنكرها عمران بن حصين) فلا دلالة فيها على أنها بمقدار ما يقرأ فاتحة الكتاب ، بل هي سكتة لطيفة للفصل بين القراءة والتكبير للركوع . (٣)

٣ - ثم أنه لو كانت هاتان السكتتان كل واحدة منهما بمقدار قراءة الفاتحة ، لاشتهر ذلك وشاع نقله لعموم الحاجة اليه ، فلما لم يحدث هذا هنا علم أنهما ليستا بذلك القدر . (٤)

وأيضا : لو كان الصحابة كلهم (رضوان الله عليهم) يقرءون الفاتحة خلف النبي (صلى الله عليه وسلم) في إحدى السكتتين لنقل عنهم ذلك ، لأن هذا مما تتداعى الهمم على نقله ، فلما لم ينقل عنهم ذلك وهم أعلم الخلق ، علم أنه بدعة ، لأنه لو كان مشروعا لكان الصحابة أحق الناس بعلمه . (٥)

(١) ابن تيمية : الفتاوى الكبرى ١٧٢/٢ .

(٢) الجصاص : أحكام القرآن ٤٠/٣ .

(٣) الجصاص : أحكام القرآن ٤٠/٣ ، ابن تيمية : الفتاوى الكبرى ١٧٢/٢ ، ١٧٣ .

(٤) الجصاص : أحكام القرآن ٤٠/٣ .

(٥) ابن تيمية : الفتاوى الكبرى ١٧٣/٢ .

٤ - " أيضا فان سبيل المأموم أن يتبع الامام ولا يجوز أن يكون الامام تابعا للمأموم فعلى قول هذا القائل ، يسكت الامام بـ القراءة حتى يقرأ المأموم ، وهذا خلاف قوله (صلى الله عليه وسلم) : " انما جعل الامام ليؤتم به " (١)

هـ - " ثم مع ذلك يكون الأمر على عكس ما أمر به النبي (صلى الله عليه وسلم) من قوله : " واذا قرأ فأنصتوا " ، فأمر المأموم بالانصات للامام ، وهو يأمر الامام بالانصات للمأموم ويجعله تابعا له ، وذلك خلف من القول " (٢) .

الحديث الثاني :

حديث أبي هريرة (رضي الله عنه) قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : " انما جعل الامام ليؤتم به ، فاذا كبر فكبروا ، واذا قرأ فأنصتوا " . رواه أبو داود ، والنسائي ، وابن ماجه ، والدارقطني ، وصححه مسلم . (٣)

- (١) الجصاص : أحكام القرآن ٤٠/٣ .
هذا جزء من حديث أبي هريرة (رضي الله عنه) وسيأتي تخريجه في موضعه . (انظر هامش ٣)
- (٢) المرجع نفسه .
- (٣) أبو داود : السنن ٣١٤/٢ ، النسائي : السنن ١٤١/٢ ، ١٤٢ ، ابن ماجه : السنن ٢٧٦/١ ، الدارقطني : السنن ٣٢٧/١ ، ٣٢٨ ، مسلم : الصحيح ١٢٢/٤ .

نوقش حديث أبي هريرة هذا من ثلاث وجوه :

الأول :

ان لفظة : " واذا قرأ فأنصتوا " ليست ثابتة عن النبي (صلى الله عليه وسلم) ، فقد أنكرها جماعة من أهل العلم .

قال أبو حاتم الرازي :

" ليس هذه الكلمة بالمحفوظ ، وهو من تخاليط ابن عجلان " . (١)

قال يحيى بن معين :

" واذا قرأ فأنصتوا " ليس بشيء . (٢)

قال أبوداود :

" هذه الزيادة - واذا قرأ فأنصتوا - ليست بمحفوظة ، الوهم عندنا من أبي خالد " . (٣)

الثاني :

من المستحب للامام أن يسكت بعد الفاتحة قدر ما يقرأ المأموم الفاتحة ، لحديث الحسن البصري عن سمرة بن جندب ، وحينئذ لا يمتنع المأموم عن القراءة . (٤)

(١) ابن أبي حاتم : علل الحديث ١/١٦٤ .

(٢) البيهقي : السنن الكبرى ٢/١٥٧ .

(٣) السنن ٢/٣١٥ .

(٤) النووي : المجموع ٣/٣٦٧ .

الثالث :

لا يجب على المأموم الانصات في الصلاة ، الا اذا كان الامام يسكت عقب قراءته للفتحة ، حتى يقرأ المأموم خلفه . (١)

يجاب عن هذه المناقشة :

عن الوجه الأول :

١ - قولهم : زيادة لفظة - واذا قرأ فأنصتوا - من تخاليف ابن عجلان ، قول غير صحيح ، لأن ابن عجلان ثقة وقد وثقه : ابن عيينة ، والثوري ، وأحمد بن حنبل ، وأبو حاتم الرازي ويحيى بن معين ، وأبو زرعة ، والعجلي (٢) . وقال ابن المبارك : " لم يكن بالمدينة أحد أشبه بأهل العلم من ابن عجلان ، كنت أشبهه بالياقوتة بين العلماء " (٣) وقال ابن حزم : " أمانحن فلا نقول فيمارواه الثقة أنه أخطأ الابرهان " (٤) وقال الذهبي : " محمد بن عجلان امام صدوق مشهور " (٥) فهذه من محمد بن عجلان زيادة ثقة ، والزيادة من الثقة مقبولة (٦) ، ولهذا صحح ابن حزم هذا الحديث حيث قال :

" وذكروا حديثا صحيحا من طريق ابن عجلان فيه : انما جعل الامام ليؤتم به فاذا كبر فكبروا ، واذا ركع فاركعوا ، واذا رفع فارفعوا واذا سجد فاسجدوا ، واذا قرأ فأنصتوا " (٧)

(١) النووي : المجموع ٣/٣٦٧ .

(٢) أحمد بن حنبل : العلل ومعرفة الرجال ١/٦٩ ، ٢٣٧ ، ٢٩٣ ، العجلي :

تاريخ الثقات ص/٤١٠ ، ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ٤ ق ١/٤٩ ،

٥٠ ، الذهبي : ميزان الاعتدال ٣/٦٤٤ .

(٣) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ٤ ق ١/٤٩ ، ٥٠ .

(٤) المحلي ٣/٢٤٢ .

(٥) ميزان الاعتدال ٣/٦٤٤ .

(٦) ابن الترمذاني : الجوهر النقي ٢/١٥٦ .

(٧) المحلي ٣/٢٤٠ .

ثم ان محمد بن عجلان متابع على هذه الزيادة :
" فقد تابعه عليها كل من : خارجة بن مصعب ، ويحيى بن العلاء
عند البيهقي " (١) .

٢ - أما قولهم : " اذا قرأ فأنصتوا ليس بشيء " ، قول قد
خالفهم فيه غيرهم :

فقال ابن حزم :

" وأنكر هذه اللفظة واذا قرأ فأنصتوا . كثير من أئمة الحديث
وقالوا : ان محمد بن عجلان أخطأ في إيرادها وليست من الحديث ، قال
ذلك ابن معين وغيره ، أما نحن فلا نقول فيما رواه الثقة انه أخطأ
الا ببرهان واضح " . (٢)

٣ - وقول أبي داود : ان الوهم من أبي خالد ، فلا يسلّم له ،
لأن أبا خالد الأحمر هذا هو سليمان بن حيان الأحمر (٣) ، وهو ثقة
وقد وثقه : علي بن المديني ، ومحمد بن يزيد الرفاعي ، والعجلي ،
والذهبي (٤) . وقال فيه أبو حاتم والذهبي : صدوق (٥) . وقال ابن
شاهين : ليس به بأس (٦) . وقال المنذري : ان أبا خالد الأحمر ،

(١) ابن التركماني : الجوهر النقي ١٥٦/٢ .

(٢) المحلى ٢٤٢/٣ .

(٣) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ١٠٦/٤ ، المنذري : مختصر سنن
أبي داود ٣١٣/١ .

(٤) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ٢ ق ١٠٧/١ ، العجلي : تاريخ
الثقات ص ٢٠١ ، الذهبي : ميزان الاعتدال ٢٠٠/٢ ، الذهبي :
ذكر أسماء من تلکم فيه وهو موثق ص ٩٢ .

(٥) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ٢ ق ١٠٧/١ ، الذهبي : الكاشف
٣١٢/١ ، الذهبي : تذكرة الحفاظ ٢٧٢/١ .

(٦) تاريخ أسماء الثقات ص ١٤٧ .

هو سليمان بن حيان ، وهو من الثقات الذين احتج البخاري ومسلم بحديثهم في صحيحهما^(١) . وقال ابن التركماني: " أبو خالد ثقة أخرج له الجماعة " ^(٢)

ثم ان أبا خالد الأحمر لم ينفرد بهذه الزيادة فقد تابعه عليها:
أ - أبو سعد محمد بن سعد الأنصاري الأشعري المدني نزيل بغداد ، وهو ثقة، وثقه محمد بن عبدالله المخرمي عند النسائي، والدارقطني وثقه : يحيى بن معين عند الحافظ المنذري ، وقد أخرج هذه الزيادة كل من النسائي والدارقطني في سننهما من حديث أبي خالد الأحمر ، وحديث محمد بن سعد الأنصاري. ^(٣)

ب - وتابعه كذلك : اسماعيل بن أبان الغنوي عند الدارقطني، والبيهقي. ^(٤)

وكذلك تابعه أبو سعد الصاغاني محمد بن ميسر عند الدارقطني ^(٥)

وبهذه المتابعات يظهر أن أبا خالد الأحمر لم يكن واحدا في ذكر هذه الزيادة ، ويكفي من هذه المتابعات ، متابعة محمد بن سعد الأنصاري ^(٦)

(١) مختصر سنن أبي داود ٣١٣/١

(٢) الجوهر النقي ١٥٧/٢

(٣) النسائي : السنن ١٤١/٢ ، ١٤٢ ، الدارقطني : السنن ٣٢٧/١ ،

٣٢٨ ، ابن التركماني : الجوهر النقي ١٥٧/٢ ، المنذري : مختصر

سنن أبي داود ٣١٣/١

(٤) الدارقطني : السنن ٣٢٩/١ ، البيهقي : السنن الكبرى ١٥٦/٢ ،

وقال الدارقطني ، والبيهقي : اسماعيل بن أبان ضعيف .

(٥) السنن ٣٣٠/١

وقال الدارقطني : أبو سعد الصاغاني ضعيف .

(٦) ابن التركماني : الجوهر النقي ١٥٧/٢

وإذا كان هناك جماعة من أهل الحديث قد تكلموا في صحة حديث أبي هريرة (رضي الله عنه) هذا ، فهناك جماعة من أهل الحديث أيضا قد صححوا هذا الحديث :

١ - صححه الامام مسلم :

فقال لأبي بكر ابن أخت أبي النضر : هو عندي صحيح ، فقال أبو بكر : لم لم تضعه ههنا ، قال الامام مسلم : ليس كل شيء عندي صحيح وضعته ههنا ، انما وضعت ههنا ما أجمعوا عليه . (١)

٢ - وأخرجه النسائي في سننه ، ومن مصطلحه أنه لا يدون في هذه السنن إلا ما صح عنده (٢) .

٣ - وصحه ابن حزم :

فقال : " ... وذكروا حديثا صحيحا من طريق ابن عجلان فيه : انما جعل الامام ليؤتم به فاذا كبر فكبروا ، واذا ركع فاركعوا ، واذا رفع فارفعوا ، واذا سجد فاسجدوا ، واذا قرأ فأنتوا ... الحديث " (٣) .

٤ - وصحه الحافظ المنذري :

حيث أورد كلام مسلم في تصحيح هذا الحديث وأقره ، فهو كالمستشهد به على صحة هذا الحديث . (٤)

والاجابة عن الوجهين الثاني والثالث : قد سبقت عند ذكرهما في حديث أبي موسى الأشعري (رضي الله عنه) فلا حاجة الى التكرار . (٥)

(١) الصحيح ١٢٢/٤

(٢) ١٤١/٢ ، ١٤٢ ، وهي (المجتبى) المتداولة في أيدي الناس .

(٣) المحلى ٢٤٠/٣

(٤) مختصر سنن أبي داود ٣١٣/١

(٥) انظر صفحة ٤١٠ - ٤١١ .

الحديث الثالث :

حديث جابر بن عبد الله (رضي الله عنهما) قال : قال رسول الله
(صلى الله عليه وسلم) : " من كان له امام فقراءة الامام له قراءة " ،
رواه ابن ماجه ، والدارقطني . (١)

المناقشة :

نوقش حديث جابر بن عبد الله (رضي الله عنهما) بما يلي :

أ - هذا الحديث غير صحيح ، لأن في سنده جابرا الجعفي ، وليث بن
أبي سليم وهما لا يحتج بحديثهما . (٢)

ب - ان هذا الحديث مرسل (٣) ، أرسله عبد الله بن شداد ، وقد رواه
هكذا مرسلا جماعة من الثقات الأثبات منهم :

عبد الله بن المبارك ، وسفيان الثوري ، وشعبة بن الحجاج ، ومنصور بن
المعتمر ، وسفيان بن عيينة ، واسرائيل بن يونس ، وأبوعوانة ، وأبو الأحوص
وأبو خالد الدالاني ، وشريك ، وجريز بن عبد الحميد ، جميعهم عن موسى
ابن أبي عائشة عن عبد الله بن شداد مرسلا الى النبي (صلى الله عليه وسلم) . (٤)

ج - وعلى التسليم بصحته ، فلا دلالة فيه على عدم وجوب القراءة
على المأموم ، لا مكان حمله على المسبوق ، أو على قراءة السورة بعد
الفتحة (٥) ، أو على ترك الجهر بالقراءة خلف الامام ، وعلى القراءة
الفتحة دون السورة . (٦)

-
- (١) ابن ماجه : السنن ٢٧٧/١ ، الدارقطني : السنن ٣٢٣/١ .
(٢) البيهقي : السنن الكبرى ١٦٠/٢ ، ابن حزم : المحلى ٢٤٢/٣ .
(٣) الدارقطني : السنن ٣٢٥/١ ، البيهقي : السنن الكبرى ١٦٠/٢ ، ابن
حزم : المحلى ٢٤٢/٣ .
(٤) الدارقطني : السنن ٣٢٥/١ ، البيهقي : السنن الكبرى ١٦٠/٢ .
(٥) النووي : المجموع ٣٦٧/٣ .
(٦) الزيلعي : نصب الراية ١١/٢ .

د - أخذ الحنفية بحديث (من كان له امام فقراءة الامام له قراءة) ، وقولهم ان قراءة الامام قراءة للمأموم ، مخالف لقولهم في الزيادة على النص ، لأن قوله تعالى : ﴿ ... فَأَقْرَأُوا مَا تيسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ ... الآية ﴾ (١) أوجب القراءة على الامام والمأموم والمنفرد .

وقولهم ان قراءة الامام ، قراءة للمأموم زيادة على ما دلت عليه هذه الآية ، وهي زيادة بخبر الواحد ، والزيادة على النص نسخ عند الحنفية ، فكيف ينسخ القرآن بخبر الواحد .

وأيضا جعل قراءة الامام قراءة للمأموم زيادة على ما دل عليه قوله تعالى : ﴿ وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى ﴾ (٢) ، وهي زيادة بخبر الواحد والزيادة عند الحنفية نسخ ، فكيف ينسخ القرآن بخبر الواحد . (٣)

ويجاب عن هذه المناقشة بالتالي :

أ - لقد روي حديث جابر بن عبد الله (رضي الله عنهما) بأسانيد صحيحة :

١ - ما رواه ابن أبي شيبه عن جابر بن عبد الله (رضي الله عنهما) عن النبي (صلي الله عليه وسلم) قال : " كل من كان له امام فقراءته له قراءة " (٤) .

(١) المزميل : آية (٢٠) .

(٢) النجم : آية (٣٩) .

(٣) ابن القيم : اعلام الموقعين ٢/٣٠٨ .

(٤) المصنف ١/٣٧٧ .

قال ابن التركماني : هذا سند صحيح . (١)

٢ - ما رواه أحمد عن جابر بن عبد الله (رضي الله عنهما)
عن النبي (صلى الله عليه وسلم) قال : " من كان له امام فقراءته لله
قراءة " (٢) .

قال الألباني : الأسود بن عامر ثقة احتج به الستة . (٣)

٣ - وقال ابن التركماني :

وكذا رواه أبو نعيم في أطراف المزي ، عن الحسن بن
صالح عن أبي الزبير ، ولم يذكر الجعفي . (٤)

وقال أيضا :

سمع الحسن بن صالح من أبي الزبير ممكن ، وذلك لأن
الحسن بن صالح ولد سنة مائة وتوفي سنة سبع وستين ومائة ، بينما توفي
أبو الزبير سنة ثمان وعشرين ومائة . فعندما يروي الحسن بن صالح
عن أبي الزبير تحمل روايته هذه على أنه سمع منه ذلك ، وهذا على مذهب
الجمهور لا مكان اللقاء بينهما .

فيكون الحسن بن صالح روى تارة عن أبي الزبير بلا واسطة ، وروى تارة
أخرى بواسطة جابر الجعفي ، وليث بن أبي سليم . (٥)

(١) الجوهر النقي ١٥٩/٢ .

(٢) المسند ٣٣٩/٣ .

(٣) ارواء الغليل ٢٧٠/٢ .

(٤) الجوهر النقي ١٥٩/٢ .

(٥) الجوهر النقي ١٦٠/٢ .

وقال الألباني : " هذا الحمل بعيد عندي ، بل الظاهر أن الحسن
ابن صالح على ثقته كان يضرب فيه ، فرواه على هذه الوجوه
المتقدمة ، على أنه لو سلم بما قاله ابن التركماني لكانت هناك
لا تزال علة أخرى قائمة في الاسناد على جميع الوجوه تمنع من
الحكم بالصحة وهي عننة أبي الزبير فإنه كان مدلسا ولم يصرح
بالسمع في جميع الروايات عنه " . ارواء الغليل ٢٧٠/٢ .

ب - أما ارسال هذا الحديث ، فيقال :

١ - حتى لو سلمنا أن هذا الحديث لم يصح الا مرسلًا، فهو أيضًا حجة. (١)، وقال به جماهير أهل العلم من الصحابة والتابعين ، وذلك لأن ظاهر القرآن والسنة يعضدانه . (٢)

٢ - مرسل هذا الحديث هو عبدالله بن شداد وهو من أكابر التابعين ، ومثل هذا المرسل يحتج به عند الأئمة الأربعة بالاتفاق . (٣)

وقال تقي الدين ابن تيمية : وقد نص الشافعي على جواز الاحتجاج بمثل هذا المرسل . (٤)

ج - وأما قولهم : أخذكم بهذا الحديث ، هو مخالفة لمذهبكم في الزيادة على النص، فنقول :

١ - قوله تعالى: ﴿ فَاقْرَءُوا مَا تَيَسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ ﴾ عام ، وقوله (صلى الله عليه وسلم) : " من كان له امام فقرأه الامام له قراءة (خاص

(١) البهوتي : كشف القناع ٤٦٣/١ ، البهوتي : شرح منتهى الارادات ٢٤٩/١

(٢) ابن تيمية : الفتاوى الكبرى ١٦٩/٢

(٣) ابن تيمية : الفتاوى الكبرى ١٦٩/٢ ، ١٧٠٠

(٤) الفتاوى الكبرى ١٧٠/٢

قال الألباني: " وطرق هذا الحديث لا تخلو من ضعف ولكن الذي يقتضيه الانصاف والقواعد الحديثية أن مجموعها يشهد أن للحديث أصلاً ، لأن مرسل ابن شداد صحيح الاسناد بلا خلاف والمرسل اذا روي موصولا من طريق آخر اشتد عضده وملح للاحتجاج به كما هو مقرر في مصطلح الحديث، فكيف وهذا المرسل قد روي من طرق كثيرة كما رأيت .. الخ " . ارواء الغليل ٢٧٧/٢

وعلى طريقة الخصم يجوز تخصيص عموم هذه الآية بهذا الحديث
فيخرج المقتدي من وجوب القراءة عليه .

وكذلك يجوز تخصيص عموم هذه الآية على طريقتنا ، لأن هذه الآية :
﴿ فَاقْرَءُوا مَا تَيَسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ ﴾ عام قد سبق تخصيصه ، حيث لم
تجب القراءة على المسبوق الذي أدرك الامام في الركوع ، فجاز
تخصيصها بعد ذلك بهذا الحديث فخرج المقتدي من وجوب القراءة
عليه ، وحينئذ كانت هذه الزيادة جائزة بخير الواحد. (١)

٢- وأيضا : فان المقتدي قارئ للقرآن شرعا ، وذلك بقراءة
امامه ، فلو طلب منه القراءة لكان له قراءتان في صلاة واحدة وهذا
غير مشروع. (٢)

الحديث الرابع :

حديث ابن أكيمة الليثي عن أبي هريرة (رضي الله عنه)
أن رسول (الله صلى الله عليه وسلم) : انصرفا من صلاة جهر فيهما
بالقراءة فقال : هل قرأا معي أحد منكم أنفا ، قال رجل: نعم
يا رسول الله، قال : اني أقول ، مالي أنزع القرآن ؟ قال : فانتهي
الناس عن القراءة فيما جهر فيه رسول الله (صلى الله عليه وسلم)

(١) ابن الهمام : فتح القدير ٢٩٤/١ ، ٢٩٥ ، العيني : البناية
٢٩٦/٢

(٢) المرجعان نفساهما .

بالقراءة من الصلاة حين سمعوا ذلك . رواه أبوداود والترمذي
والنسائي وابن ماجه ، ومالك . (١)

وجه الدلالة :

أنكر النبي (صلى الله عليه وسلم) على من قرأ خلفه ، ولو
كانت القراءة على المأموم واجبة ، لما قال النبي (عليه السلام) :
مالي أنزع القرآن .

المناقشة

نوقش هذا الحديث من ثلاثة وجوه :

الوجه الأول :

أن حديث ابن أكيمة الليثي عن أبي هريرة (رضي الله عنه)
ضعيف للأسباب الآتية :

أ - ابن أكيمة الليثي هذا رجل مجهول ، فهو لم يحدث الا بهذا
الحديث، وأيضا لم يحدث عنه الا الزهري فقط. (٢)

ونقل البيهقي باسناده قول الحميدي شيخ البخاري في حديث
ابن أكيمة حيث قال :

" هذا حديث رواه رجل مجهول لم يرو عنه غيره قط". (٣)

(١) أبوداود : السنن ٤٩/٣ ، ٥٠ ، الترمذي : السنن ٢٣١/٢ ، ٢٣٢ ،

النسائي : السنن ١٤٠/٢ ، ١٤١ ، ابن ماجه : السنن ٢٧٦/١ ، ٢٧٧ ،

مالك : الموطأ ٨٦/١ .

(٢) البيهقي : السنن الكبرى ١٥٩/٢ ، النووي : المجموع ٣٦٨/٣ .

(٣) السنن الكبرى ١٥٩/٢ .

- ب - الزهري لم يكن يعرف عن ابن أكيمة الليثي أكثر من أن رآه يحدث سعيد بن المسيب . (١)
- ج - الحفاظ من المتقدمين والمتأخرين يتفقون على أن هذه الزيادة :
" فأنتهى الناس عن القراءة مع رسول الله (صلى الله عليه وسلم)
فيما جهر فيه . الخ " .
- ليست من كلام أبي هريرة (رضي الله عنه) بل هي من كلام الزهري مدرجة في الحديث (٢) .
- وقد قال هذا الكلام جماعة من العلماء :
- ١ - قال أبوداود : ورواه عبد الرحمن بن اسحاق عن الزهري وانهى حديثه الى قوله (مالي أنزع القرآن) (٣) .
- ٢ - ورواه الأوزاعي عن الزهري : قال فيه ، قال الزهري : فاتعظ المسلمون بذلك فلم يكونوا يقرأون معه فيمما جهر فيه . (٤)
- ٣ - وقال أبوداود : سمعت محمد بن يحيى بن فارس قال قوله : فأنتهى الناس من كلام الزهري . (٥)
- ٤ - وقال محمد بن اسماعيل البخاري : هذا الكلام من قول الزهري . (٦)

-
- (١) البيهقي : السنن الكبرى ١٥٩/٢ .
- (٢) النووي : المجموع ٣٦٨/٣ .
- (٣) السنن ٥٥/٣ .
- (٤) أبوداود : السنن ٥٥/٣ ، البيهقي : السنن الكبرى ١٥٨/٢ .
- (٥) السنن ٥٥/٣ .
- (٦) البيهقي : السنن الكبرى ١٥٨/٢ .

الوجه الثاني :

من المستحب للامام أن يسكت عقب قراءته للفتحة بالقدر الذي يستطيع فيه أن يقرأ المأموم الفتحة ، وحينئذ لا يمنع من القراءة . (١)

الوجه الثالث :

لا يجب الانصات على المأموم ، الا اذا كان الامام يسكت عقب قراءته للفتحة ، حتى يتسنى للمأموم القراءة خلفه . (٢)

ويجاب عن هذه الأوجه :

عن الوجه الأول :

أ - لا نسلم أن ابن اكيمة الليثي رجل مجهول ، بل هو معروف واسمه عمارة بن اكيمة الليثي ويقال عمرو ، وهو ثقة ، وثقه وعرفه وصح حديثه جماعة من أهل العلم :

١ - الترمذي : أخرج حديث ابن اكيمة ، وقال : اسمه عمارة ويقال عمرو ، وقال : حديث حسن . (٣)

٢ - أبوداود : أخرج حديث ابن اكيمة في سننه ، ولم يتعرض له بشيء . (٤)

قال ابن التركماني : وهذا دليل على حسنه عنده كما عرف عنه . (٥)

(١) النسوي: المجموع ٣/٣٦٧ .

(٢) المرجع نفسه .

(٣) السنن ٢/٢٣٢ .

(٤) السنن ٣/٤٩ ، ٥٠٠ .

(٥) الجوهر النقي ٢/١٥٨ .

٣ - ابن أبي حاتم الرازي : ذكر ان اسمه عمارة ، وقال فيه
نقلا عن أبيه : ابن اكيمة صحيح الحديث، حديثه
مقبول . (١)

٤ - تقي الدين ابن تيمية : صح حديث ابن أكيمة هذا ،
وذلك حيث ذكر كلام أبي حاتم الرازي في ابن أكيمة ،
في معرض الرد على قول البيهقي: ان ابن أكيمة مجهول (٢)

٥ - ابن القيم قال : ابن أكيمة الليثي من التابعين
وقد حدث بهذا الحديث ولم ينكره عليه أعلم الناس بأبي هريرة
وهو سعيد بن المسيب ، ولا يعلم أحد قدح فيه ولا جرحه بما
يوجب ترك حديثه ، ومثل هذا أقل درجات حديثه أن يكون حسنا
كما قاله الترمذي . (٣)

وأما قول البيهقي : ولم يحدث عن ابن أكيمة الا الزهري
فقط ، فلا يسلم له ذلك :

قال يحيى بن معين : وروى عن ابن أكيمة محمد بن عمرو وغيره
وحسبك برواية ابن شهاب عنه . (٤)

وقال ابن التركماني : وفي الكمال لعبد الغني : روى عن ابن
أكيمة : مالك ، ومحمد بن عمرو . (٥)

-
- | | |
|-----|-------------------------------------|
| (١) | الجرح والتعديل ٣ ق ١/٣٦٢ . |
| (٢) | الفتاوى الكبرى ٢/١٧١ . |
| (٣) | تهذيب سنن أبي داود ٣/٥٠ ، ٥١ . |
| (٤) | ابن التركماني: الجوهر النقي ٢/١٥٨ . |
| (٥) | المرجع نفسه . |

ب - قول البيهقي : " ان الزهري لم يكن يعرف عن ابن أكيمة الليثي أكثر من أن رآه يحدث ابن المسيب ".
أقول : يكفي ابن أكيمة تعريفا أن سعيد بن المسيب يصفي الى حديثه ، فهذا كما قال ابن عبد البر دليل على جلالة وثقته عند ابن المسيب^(١). وأيضا لو كذب ابن أكيمة على أبي هريرة لأنكر عليه ذلك أعلم الناس بأبي هريرة وهو سعيد بن المسيب كما قال ابن القيم .

ج - أما القول بأن الاتفاق وقع على أن لفظة (فانتهى الناس..الخ) من كلام الزهري ، وليست من كلام أبي هريرة ، فأجيب عنه بما يلي :

١ - الاتفاق دعوى لا نسلمها ، حيث قيل أن هذه اللفظة من كلام أبي هريرة (رضي الله عنه) ، وذكر أنها من كلام الزهري ، وقيل أيضا أنها من كلام معمر .

قال ابن السرح في حديثه ، قال معمر عن الزهري قال أبو هريرة " فانتهى الناس " رواه أبوداود^(٢).

وقال عبد الله بن محمد الزهري : قال سفيان وتكلم الزهري بكلمة لم أسمعها ، فقال معمر أنه قال : " فانتهى الناس " أخرجه أبوداود^(٣).

(١) ابن التركماني: الجواهر النقي ١/٢٥٨.

(٢) السنن ٣/٥٤.

(٣) المرجع نفسه .

قال أبو داود ، قال مسدد في حديثه ، قال معمر : " فانتهمى
الناس عن القراءة فيما جهر به رسول الله (صلى الله عليه
وسلم) .. " (١) .

فهذه اللفظة وردت هنا عن أبي هريرة (رضي الله عنه) ، وعن
الزهري ، وكذلك عن معمر . وقال ابن القيم : " .. فلو كان
قول الزهري له علة في قول أبي هريرة لكان قول معمر له
علة في قول الزهري ، وأن نجعل ذلك كلام معمر " . (٢)

٢ - ثم لو سلم أن هذا الكلام من قول الزهري ، وأن أبا هريرة
(رضي الله عنه) لم يقله ، فلا يمنع هذا أن يدل هذا
الحديث على أن الصحابة (رضوان الله عليهم) لم يكونوا
يقرءون خلف النبي (صلى الله عليه وسلم) في الصلاة
الجهرية .

بل إن دلالة هذا الحديث على ذلك تتأكد ، لأن ابن شهاب
الزهري من أعلم أهل زمانه بسنة المصطفى (صلى الله عليه
وسلم) فلما ينقل عنهم أنهم لم يكونوا يقرءون في الجهرية
خلف الإمام ، يدل هذا على أن القراءة خلف الإمام فهي
الجهرية لا تجب . (٣)

والاجابة عن الوجهين الثاني والثالث : قد سبقنا عند ذكرهما في حديث
أبي موسى الأشعري . (٤)

(١) السنن ٥٤/٣ .

(٢) تهذيب سنن أبي داود ٥١/٣ .

(٣) بتصرف ابن تيمية : الفتاوى الكبرى ١٧١/٢ .

(٤) انظر صفحة ٤١٠ - ٤١١ .

الحديث الخامس :

حديث جابر بن عبد الله (رضي الله عنهما) : أن النبي (صلى الله عليه وسلم) قال :
" كل صلاة لا يقرأ فيها بأم الكتاب فهي خداج إلا أن يكون وراءه امام " . رواه الدارقطني واللفظ له ، والطحاوي . (١)

المناقشة :

الصواب - كما قال الدارقطني وغيره - ان هذا من قول جابر بن عبد الله (رضي الله عنهما) غير مرفوع الى النبي (صلى الله عليه وسلم) (٢) ، كما رواه الامام مالك في الموطأ (٣) وانما رفعه عن الامام مالك يحيى بن سلام وغيره من الضعفاء ، فلا يحل روايته على طريق الاحتجاج به . (٤)

الرد على المناقشة :

قال ابن التركماني : " ذكر البيهقي في الخلافيات أنه روي من اسماعيل بن موسى السدي أيضا عن مالك مرفوعا واسماعيل صدوق . وقال النسائي : ليس به بأس . وقال ابن عدي : احتمله الناس ورووا عنه ، وانما أنكروا عليه الغلو في التشيع " . (٥)

-
- (١) الدارقطني : السنن ٣٢٧/١ ، الطحاوي : شرح معاني الآثار ٢١٨/١ .
(٢) الدارقطني : السنن ٣٢٧/١ ، البيهقي : السنن الكبرى ١٦٠/٢ .
(٣) الموطأ ٨٤/١ .
(٤) الدارقطني : السنن ٣٢٧/١ ، البيهقي : السنن الكبرى ١٦٠/٢ .
(٥) الجوهر النقي : ١٦٠/٢ .

ثالثاً: من الأئمة :

حكم الحنفية :

انه روي عن ثمانين من كبار الصحابة (رضي الله عنهم) منع المقتدي عن القراءة خلف الامام ، حتى اعتبره البعض اجماعاً من الصحابة ، وذلك باعتبار الكثرة .
بل قالوا ان بعض هؤلاء الصحابة (رضي الله عنهم) كانوا ينهون عن القراءة خلف الامام أشد النهي وهم :

أبو بكر الصديق ، وعمر بن الخطاب ، وعثمان بن عفان، وعلي بن أبي طالب ، وعبدالرحمن بن موف ، وسعد بن أبي وقاص ، وعبدالله بن مسعود ، وزيد بن ثابت ، وعبدالله بن عمر ، وعبدالله بن عباس (١)

وهذه بعض أقوال الصحابة (رضوان الله عليهم جميعاً) في منع المأموم من القراءة خلف الامام :

- ١ - عن سعد بن أبي وقاص (رضي الله عنه) قال :
" وددت أن الذي يقرأ خلف الامام في فيه جمرة " . رواه ابن أبي شيبة . (٢)
- ٢ - عن منصور بن وائل قال : سئل عبدالله بن مسعود (رضي الله عنه) عن القراءة خلف الامام ، فقال : " أنصت فان في الصلاة شغلا ويكفيك الامام " . رواه عبدالرزاق ، والطحاوي . (٣)
وعن ابن مسعود أيضا قال : " ليت الذي يقرأ خلف الامام ملس فوه ترابا " . رواه الطحاوي . (٤)

(١) السرخسي: المبسوط ١/١٩٩ ، البابرقي: العناية ١/٢٩٤ ،
العيني : العناية ١/٢٩٦ .
(٢) المصنف ١/٣٧٦ .
(٣) عبدالرزاق : المصنف ٢/١٣٨ ، الطحاوي : شرح معاني الآثار ١/٢١٩ .
(٤) شرح معاني الآثار ١/٢١٩ .

- ٣ - عن زيد بن ثابت (رضي الله عنه) قال:
" لا يقرؤ خلف الامام ان جهر ولا ان خافت " . رواه ابن أبي شيبه (١).
- ٤ - عن عبدالله بن مقاسم أنه سأل : عبدالله بن عمر ، وزيد بن ثابت ، وجابر بن عبدالله (رضي الله عنهم) فقالوا:
" لا تقرأ خلف الامام في شيء من الصلاة " . رواه الطحاوي (٢).
- ٥ - قال ابن عمر (رضي الله عنهما) :
" اذا صلى أحدكم خلف الامام فحسبه قراءة الامام ، واذا صلى وحده فليقرأ " . وكان عبدالله بن عمر (رضي الله عنهما) لا يقرأ خلف الامام . رواه الامام مالك ، وعبد الرزاق ، والطحاوي (٣).
- ٦ - عن أبي حمزة قال : قلت لابن عباس :
" اقرأ والامام بين يدي ؟ قال : لا " . رواه الطحاوي (٤).

(١) المصنف ٣٧٦/١

(٢) شرح معاني الآثار ٢١٩/١

(٣) مالك : الموطأ ٨٦/١ ، عبد الرزاق : المصنف ١٤٠/٢ ،

الطحاوي : شرح معاني الآثار ٢٢٠/١

(٤) شرح معاني الآثار ٢٢٠/١

رابعاً : من المعقول:

١ - لو كانت القراءة واجبة في حق المقتدي لما سقطت عن المسبوق كسائر الأركان. (١)

المناقشة :

انما سقطت القراءة عن المسبوق تخفيفاً عنه لعموم الحاجة. (٢)

٢ - القراءة خلف الامام ليست فرضاً ، لأن كل قراءة مفروضة يكون من سننها قراءة السورة مع فاتحة الكتاب في الصلاة الجهرية بالاتفاق، ولا يسن قراءتها هنا ، فلم تكن القراءة فرضاً. (٣)

٣ - القراءة غير واجبة على المأموم ، والا لما أمر بتركها من أجل سنة الاستماع. (٤)

٤ - المأموم مخاطب بالاستماع بالاجماع ، وايجاب القراءة عليه ينافي هذا الخطاب حيث لا يستطيع الجمع بينهما ، فلا يجب عليه ما ينافي هذا الخطاب ، وهذا نظير الخطبة ، فان المأموم مأمور بالاستماع ، فلا يجب على كل واحد أن يخطب لنفسه ، بل لايجوز فكدا هنا. (٥)

-
- (١) السرخسي : المبسوط ٢٠٠/١ ، الطحاوي : شرح معاني الآثار ٢١٨/١ ، الجصاص : أحكام القرآن ٤٣/١ ، الموفق : المغني ٦٠٥/١ ، شمس الدين : الشرح الكبير ١٢/٢ .
- (٢) النووي : المجموع ٣٦٧/٣ .
- (٣) الجصاص : أحكام القرآن ٤٤/٣ .
- (٤) البهوتي : كشف القناع ٤٦٣/١ ، البهوتي : شرح منتهى الإرادات ٢٤٩/١ .
- (٥) انظر: الزيلعي: تبیین الحقائق ١٣١/١ ، السرخسي: المبسوط ٢٠٠/١ .

هـ - ومما يدل على أن القراءة لا تجب في حق المأموم ، أنه لا يجوز له الجهر خلفاً لأمام في الصلاة الجهرية ، باتفاق الجميع فلو كانت القراءة واجبة عليه ، لجاز له أن يجهر بها خلف الإمام كما جاز للإمام أن يجهر بها. (١)

الراجع :

أرى - والله أعلم بالصواب - أن الراجح هو أن يستمع المأموم لقراءة الإمام إذا سمعه وينصت ، ويقرأ إذا كانت الصلاة سرية أو لم يسمع قراءة إمامه في الجهرية ، حيث أن الأحاديث الثابتة الصحيحة نصت على الانصات حال قراءة الإمام ، وذلك حتى يستمع المأموم لقراءة إمامه ، أما السرية فلا سماع هناك ، فيقرأ المأموم فيها ، لأن سكوته حينئذ يكون فيه عزيمة للوسواس ، وحديث النفس الذي لا ثواب فيه ، بينما لو قرأ لأشيب بكل حرف عشر حسنات . وهذا وسنستطبع بين القسولين ، القول بعدم الوجوب ، والآخر بالوجوب ، وهو أولى وأحوط حيث تم به الجمع بين الآية والأحاديث الواردة في هذا الشأن .
والله المستعان .

(١) الجصاص : أحكام القرآن ٣/٤٤٤

المبحث الثالث

تأخير صلاة مغرب يوم عرفة

أجمع أهل العلم على مشروعية جمع التأخير في صلاتي المغرب والعشاء يوم عرفة . (١)

ثم اختلفوا (رحمهم الله تعالى) في أداء صلاة المغرب في وقتها يوم عرفة على قولين :

الأول :

تأخير صلاة المغرب يوم عرفة واجب ، فلو صليت في عرفات أو في الطريق مع إمكان صلاتها بمزدلفة لم تجز ، ويجب على من فعل ذلك إعادتها بمزدلفة . وأخذ بهذا القول : الثوري ، وداود (٢) ، وأبو حنيفة ، ومحمد ، وزفر ، والحسن بن زياد (٣) ، وابن حزم (٤) .

-
- (١) ابن المنذر : الإجماع ص / ٦٥ ، الموفق : المغني ٤٣٨/٣ ، شمس الدين : الشرح الكبير ٤٣٧/٣ ، النووي : المجموع ١٤٨/٨ ، ابن مفلح : المبدع ٢٣٥/٣ ، ابن حجر : فتح الباري ٥٢٤:٣ ، أبو عبد الله العثماني : رحمة الأمة ص / ١٤٣ .
- (٢) الموفق : المغني ٤٤٠/٣ ، النووي : المجموع ١٤٨/٨ .
- (٣) القدوري : الكتاب ١٩٠/١ ، السرخسي : المبسوط ١٨/٤ ، الموصلي : المختار ١٥١/١ ، الكاساني : بدائع الصنائع ١٥٥/٢ ، المرغيناني : الهداية مع البناية ٥٤٠/٣ ، المنبجي : اللباب ٤٦١/١ ، الزيلعي : تبين الحقائق ٣٨/٢ ، البابرني : العناية ٣٧٨/٢ ، العيني : البناية ٥٤٠/٣ .
- (٤) المحلى : ١٢٩/٢ .

القول الثاني :

تأخير صلاة المغرب يوم عرفة سنة ، فاذا صليت في عرفات أو في الطريق فالصلاة صحيحة . وممن ذهب إلى هذا القول : عطاء ، وعروة ، والقاسم ، وسعيد بن جبير ، وأبو ثور ، وإسحاق ، وابن المنذر^(١) وأبو يوسف من الحنفية^(٢) ، والمالكية^(٣) والشافعية^(٤) والحنابلة^(٥) .

الأدلة

أدلة الحنفية ومن وافقهم ومناقشتها :

استدل هؤلاء بأدلة من السنة ، والأثر .

- (١) الموفق : المغني ٤٤٠/٣ ، النووي : المجموع ١٤٨/٨ .
- (٢) الكاساني : بدائع الصنائع ١٥٥/٢ ، المرغيناني : الهداية مع البناية ٥٤٠/٣ ، ٥٤١ ، الزيلعي : تبیین الحقائق ٢٨/٢ ، العيني : البناية ٥٤٠/٣ .
- (٣) ابن رشد : بداية المجتهد ٣٤٩/١ ، ٣٥٠ ، المواق : التاج والاكلیل ١١٩/٣ ، الحطاب : مواهب الجليل ١١٩/٣ ، الزرقاني : الشرح على المختصر ٢٧٨/٢ ، الدردير : الشرح الكبير ٤٤/٢ ، محمد عليش : منح الجليل ٤٨٨/١ .
- (٤) النووي : المجموع ١٣٣/٨ ، ١٤٨ ، النووي : الشرح على الصحيح ٣٠ ، ٢٦/٩ ، أبو عبد الله العثماني : رحمة الأمة ص ١٤٣ ، الشافعي : الأم ٢٣٣/٢ ، الشيرازي : التنبيه ص ٧٧ ، الغزالي : الوحي ١٢٠/١ ، النووي : روضة الطالبين ٩٤/٣ ، النووي : المنهاج ٤٩٨/١ .
- (٥) الموفق : المقنع ٤٥٢/١ ، الموفق : الكافي ٤٤٣/١ ، الموفق : المغني ٤٣٧/٣ ، ٤٣٨ ، ٤٤٠ ، شمس الدين : الشرح الكبير ٤٣٧/٣ ، ٤٣٨ ، الحياوي : الاقناع ٤٩٦/٢ ، ابن النجار : منتهى الارادات ٥٩/٢ .

أولا : من السنة :

مارواه البخاري ومسلم ، وغيرهما عن أسامة بن زيد (رضي الله عنهما) : " أن النبي (صلى الله عليه وسلم) حيث أقام من عرفة مال إلى الشعب ففض حاجته فتوضأ ، فقلت: يا رسول الله : أتطلى ؟ فقال: الصلاة أمامك " . واللفظ للبخاري (١)

وجه الاستدلال :

قول الرسول (صلى الله عليه وسلم) الصلاة أمامك دليل على وجوب التأخير ، لأنه لو لم يكن واجبا ، لكان قول الرسول هذا تفويضا للصلاة عن وقتها ، وقضاء لها بعده ، وذلك مما لا يجوز لغيره (عليه الصلاة والسلام) فضلا عنه (٢) .

نوقش :

بأن قول الرسول (صلى الله عليه وسلم) : الصلاة أمامك ، محمول على الأولى ، والأفضل ، فالنبي (صلى الله عليه وسلم) أخبر أسامة أن المغرب في تلك الليلة يشرع تأخيره ليجمع مع العشاء بالمزدلفة ولم يكن أسامة يعرف تلك السنة قبل ذلك (٣) .

ثم ان أخذ الحنفية بهذا الحديث ، وقولهم بوجوب التأخير ، زيادة على قوله تعالى : " ... إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَّوْقُوتًا " (٤) وعلى السنن المشهورة التي ثبت بها الوقت لكل صلاة ، بخبر الواحد والزيادة نسخ على أصلهم فكيف ينسخ المتواتر بخبر الأحاد .

-
- | | |
|-----|-----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| (١) | البخاري الصحيح ٥١٩/٣ ، مسلم : الصحيح ٣٠/٩ ، ٣١ ، ابوداود : |
| | السنن ٤٠٢/٥ ، النسائي : السنن ٢٥٩/٥ ، ابن ماجه : السنن ١٠٠٥/٢ |
| (٢) | البابرتي : العناية ٣٧٨/٢ ، المرغيناني : الهداية مع البناية ٥٥٤١/٣ |
| (٣) | الموفق : المغني ٤٤٠/٣ ، شمس الدين : الشرح الكبير ٤٣٩/٣ ، النووي : الشرح على الصحيح ٢٦/٩ ، ابن حجر : فتح الباري ٥٢١/٣ ، البيهوتي : كشف القناع ٤٩٦/٢ ، البيهوتي : شرح منتهى الارادات ٥٩/٢ |
| (٤) | النساء : آية (١٠٣) . |

أجيب :

بأن حديث أسامة بن زيد (رضي الله عنهما) حديث تجوز يمثله
الزيادة على النص ، لأنه مشهور تلقته الأمة في المصدر الأول بالقبــــــــــــــــول
وعملت به (١)

ثم ان هذه الآية : " ليس فيها دلالة قاطعة على تعيين الأوقات
وانما دلالتها على أن للصلاة أوقاتا ، وتعيينها ثبت اما بخبر جبريل
(عليه الصلاة والسلام) او بغيره من الأحاد ، أو بفعله (عليه الصلاة
والسلام) ومثل ذلك لا يفيد القطع فجاز أن يعارضه خبر الواحد ، ثم يعمــــــــــــــــل
بفعله (عليه السلام) وهو انه جمع بينهما بالمزدلفة .. " (٢) .

اعترض :

بأن حديث أسامة بن زيد (رضي الله عنهما) حديث احاد ، وأخذ
الحنفية به هنا مخالف لأصلهم في الزيادة على النص .

ثانيا : من الأثر :

١- مارواه ابن حزم عن جابر بن عبد الله (رضي الله عنهما)
قال: " لا صلاة الا بجمع " (٣)

٢- مارواه ابن حزم عن ابن الزبير أنه يقول: " الا لاصــــــــــــــــلة
الا بجمع يرددها ثلاثا " (٤) .

٣- مارواه ابن حزم عن مجاهد قال: " لا صلاة الا بجمع ولو الــــــــــــــــى
نصف الليل " (٥) .

-
- | | |
|-----|---------------------------------------------------|
| (١) | البابرتي : العناية ٣٧٨/٢ ، العيني : البناية ٥٤٢/٣ |
| (٢) | البابرتي : العناية ٣٧٨/٢ |
| (٣) | المحلي ١٢٩/٧ |
| (٤) | نفس المرجع . |
| (٥) | نفس المرجع . |

أدلة الجمهور :

استدلوا بادلة من المعقول منها :

- ١ - " ان الجمع رخصة ، فجاز تركها كسائر الرخص " (١) .
- ٢ - أن من أدى صلاة المغرب بعد غروب الشمس في عرفة أو في الطريق فقد أداها لوقتها الثابت بالاية والسنن المشهورة كما ليسو أداها في غير ليلة المزدلفة (٢) .
- ٣ - " ان كل صلاتين جاز الجمع بينهما ، جاز التفريق بينهما ، كالظهر والعصر بعرفة " (٣) .

الترجيح

أرى أن الراجح هو قول من قال بسنية تأخير صلاة المغرب يوم عرفة وجمعها مع العشاء . فقول الرسول (صلى الله عليه وسلم) لأسامة : الصلاة أمامك لا يدل على الوجوب ، وإنما هو اخبار لأسامة بن زيد ان صلاة المغرب لهذا اليوم من السنة تأخيرها لتصل مع العشاء بالمزدلفة حيث إن أسامة بن زيد كان يجهل هذه السنة . ثم ان التأخير لو كان واجبا لما صحت الصلاة اذا خاف فوات الوقت ، ولأمر بالاعادة مطلقا ، لأن ما يقع فاسدا لا ينقلب صحيحا . والله أعلم بالصواب .

-
- (١) الموفق : الكافي ٤٤٣/١ .
 - (٢) الكاساني: بدائع الصنائع ١٥٥/٢ .
 - (٣) الموفق : المغني ٤٤٠/٣ ، شمس الدين: الشرح الكبير ٤٣٩/٣ ، البهوتي: كشف القناع ٤٩٦/٢ ، البهوتي : شرح منتهى الارادات ٥٩/٢ .

الفصل الثاني

في النكاح والحدود

ويتألف من مبحثين :-

المبحث الأول : الشهادة في النكاح .

المبحث الثاني : قطع اليد اليمنى للشارق .

المبحث الأول

الشهادة في النكاح

اختلف الفقهاء (رحمهم الله تعالى) في حكم الشهادة في النكاح بين مشترط لها وغير مشترط على قولين :

أحدهما :

الشهادة شرط لصحة عقد النكاح وذهب اليه هذا القول :

عمر بن الخطاب ، وعلي بن ابي طالب ، وعبد الله بن عباس (رضي الله عنهم) وسعيد بن المسيب ، وجابر بن زيد ، والحسن ، وابراهيم النخعي وقتادة ، والثوري والاوزاعي (١) .

وهو مذهب ابي حنيفة (٢) والشافعي (٣) وأحمد بن حنبل في المشهور من المذهب (٤) .

-
- (١) ابن المنذر ، الاشراف م ٤٥/٤ ، الموفق : المغني ٣٣٩/٧ ، شمس الدين : الشرح الكبير ٤٥٧/٧ ، ابن مفلح : المبدع ٤٦/٧ ، العيني : البناية ٢٤/٤ ، البهوتي : كشف القناع ٦٥/٥ .
- (٢) الموصلي : المختار والاختيار ٨٣/٣ ، السرخسي : المبسوط ٣٠/٥ ، الكاساني : بدائع الصنائع ٢٥٢/٢ ، الزيلعي : تبیین الحقائق ٩٨/٢ ، المرغيناني : الهداية مع البناية ٢٤/٤ ، ابن الهمام : فتح القدير ١١٠/٣ ، البابر تي : العناية ١١٠/٣ ، العيني : البناية ٢٤/٤ .
- (٣) نقل الشربيني في مغني المحتاج قول الرافعي : " ذكر في الوسيط ان حضور الشهود شرط ولكن تساهل في تسميته ركنا " المغني : ١٤٤/٣ ، الغزالي : الوجيز ٤/٢ ، النووي : روضة الطالبين ٤٥/٧ ، النووي : المنهاج ١٤٤/٣ ، أبو عبد الله العثماني : رحمة الامة ص ٢٦٨ ، الرملي : نهاية المحتاج ٢١٧/٦ ، الشربيني : مغني المحتاج ١٤٤/٣ .
- (٤) الخرقى : المختصر ص ٩٣ ، ابويعلی : الروايتين والوجهين ٨٤/٢ ، الموفق : المقنع ٢٧/٣ ، الموفق : الكافي ٢١/٣ ، الموفق : المغني ٣٣٩/٧ ، شمس الدين : الشرح الكبير ٤٥٧/٧ ، المرداوي : الانصاف ١٠٢/٨ . ابن النجار : منتهی الارادات ٢٥/٣ ، الحجاوي : الاقناع ٦٥/٥ .

ثانيهما :

لاشترط الشهادة لصحة عقد النكاح ، وهو قول :
عبدالله بن ادريس (١) وعبدالرحمن بن مهدي ، ويزيد بن
هارون (٢) ، وابي شور ، وابن المنذر ، وابن ابي ليلى ، وعثمان البتي (٣)
والمالكية (٤) ، وأحمد بن حنبل في رواية عنه (٥) .

- (١) هو: أبو محمد عبدالله بن ادريس بن يزيد بن عبدالرحمن الاودى ،
ثقة فقيه عابد ، ولد سنة خمس عشرة ومائة ، وتوفي بالكوفة سنة
اثنين وتسعين ومائة .
انظر: ابن معين: التاريخ ٢/٢٩٥-٢٩٧ ، البخاري: التاريخ الكبير
٣ ق ٤٧/١ ، ابن قتيبة: المعارف ص ٥١٠ ، ابن ابي حاتم: الجرح
والتعديل ٢ ق ٨/٢ ، ابن شاهين: تاريخ اسماء الثقات ص ١٨٨ ،
الذهبي: العبر ١/٢٣٩-٢٤٠ ، السيوطي: طبقات الحفاظ ص ١١٨ ،
الذهبي: سير اعلام النبلاء ٩/٤٢ ، ابن حجر: تقريب التهذيب ١/٤٠١ .
- (٢) هو: ابو خالد يزيد بن هارون بن زاذان السلمي الواسطي . ولد
سنة ثمان عشرة ومائة . وقيل: سبع عشرة ومائة . ثقة . حافظ
متقن للحديث ، مهذب ، شديد الصراحة في الحق . توفي سنة ست ومائتين
في خلافة المأمون: انظر: ابن سعد: الطبقات الكبرى ٧/٣١٤ ، ابن
معين: التاريخ ٢/٦٧٧ ، ٦٧٨ ، ابن ابي حاتم: الجرح والتعديل ٤ ق ٢
٢٩٥/ ، ابن قتيبة: المعارف ص ٥١٥ ، الخطيب البغدادي: تاريخ
بغداد ١٤/٣٣٧-٣٤٧ ، ابو الحسين الفراء: طبقات الحنابلة ١/٤٢٢ ،
النووي: تهذيب الاسماء واللغات ١ ق ١٦٣/٢ ، ١٦٤ ، السيوطي:
طبقات الحفاظ ص ١٣٢ ، البخاري: التاريخ الكبير ٤ ق ٣٦٨/٢ ،
الذهبي: سير اعلام النبلاء ٩/٣٥٨ .
- (٣) ابن المنذر: الاشراف ٤/٤٥ ، ٤٦ ، الموفق: المغني ٧/٣٣٩ ،
شمس الدين: الشرح الكبير ٧/٤٥٧ ، العيني: البناية ٤/٢٤ ، ٢٥ ،
- (٤) الا ان الشهادة عندهم مندوبة عند العقد ، واجبة عند البنائين ،
ويندب عندهم ايضا اعلان النكاح واظهاره عند العقد ، وانما سيقى
الادلة في كتبهم على عدم اشتراط الشهادة دون ما ذكر من الوجوب
والندب . انظر: سحنون: المدونة ٢/١٥٨ ، ابن ابي زيد القيرواني
الرسالة الفقهية ص ١٩٦ ، ابن الجلاب: التفريع ٢/٣٣ ، ٣٤ ،
خليل المختصر ص ١١٢ ، الدردير: الشرح الكبير ٢/٢١٦ ، الخرشي: الشرح
على المختصر ٣/١٦٧ ، ١٦٨ ، الدسوقي: الحاشية على الشرح الكبير
٢/٢١٦ ، العدوى: الحاشية على الخرشي ٣/١٦٧ .
- (٥) أبو علي: الروايتين والوجهين ٢/٨٤ ، الموفق: المقنع ٣/٢٨ (=)

أما ابن حزم فقد قال : " لا يتم النكاح الا بشهاد عدلين فصاعدا
او باعلان عام ، فان استكتم الشاهدان لم يضر ذلك شيئا " (١) .

الأدلة

أدلة القائلين بعدم اشتراط الشهادة :

استدلوا بأدلة من سنة المصطفى (صلى الله عليه وسلم) وبالأثر

والمعقول .

١- من السنة :

روى البخاري ومسلم ، واللفظ له عن انس بن مالك (رضي الله
عنه) قال : " اشترى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) جارية بسبعة
أرؤس فقال الناس : ما ندري أتزوجها رسول الله (صلى الله عليه وسلم)
أم اتخذها أم ولد ؟ فلما اراد أن يركب ، حببها فقعدت على عجز
البعير فعرفوا انه قد تزوجها . " الحديث (٢)

وجه الدلالة :

أن النبي (صلى الله عليه وسلم) تزوج صفية بنت حيي ولم يشهد
على ذلك ، وانما عرف الناس أن النبي (عليه السلام) قد تزوجها
بالحجاب (٣) .

-
- (=) الموفق : الكافي ٢١/٣ ، الموفق : المغني ٣٣٩/٧ ، المراد اوي :
الانصاف ١٠٢/٨
(١) المحلي ٤٦٥/٩
(٢) البخاري : الصحيح ١٢٦/٩ ، مسلم : الصحيح ٢٢٤/٩ ، ٢٢٥ .
(٣) ابن المنذر : الاشراف م ٤٦/٤ ، الباجي : المنتقى ٣١٣/٣ ، ابن
العربي : عارضة الأحوذى ٣١٠/٤

نوقش :

بأن زواج النبي (صلى الله عليه وسلم) هنا من صفية بنت حيي
بغير شهود من خصائصه (صلى الله عليه وسلم) في النكاح فلا يلحق به
غيره . (١)

٢ - من الأثر :

حكى ابن المنذر وغيره ، أن عبد الله بن عمر وسالم وحمزة ابني
عبد الله بن عمر ، والحسن بن علي ، وابن الزبير ، زوجوا ولم يشهدوا (٢) .

واعترض :

بأن قول هؤلاء من صحابة وتابعين معارض بقول صحابة آخرين
ومنهم عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب وعبد الله بن عباس (رضي الله
عنهم) .

٣ - من المعقول :

- أ - النكاح عقد لاستباحة البضع ، فلا يفتقر الى الشهادة كشراء الأمة
والرجعة (٣)
ب - عقد النكاح عقد على منفعة فلا تشترط لمحتة الشهادة كالاجارة (٤)

-
- (١) الموفق : المغني ٣٤٠/٧ ، شمس الدين : الشرح الكبير ٤٥٨/٧ ،
ابن مفلح : المبدع ٤٩/٧ ، البهوتي : كشاف القناع ٦٥/٥
(٢) ابن المنذر : الاشراف ٤٥/٤ ، الموفق : المغني ٢٣٩/٧ ، شمس الدين :
الشرح الكبير ٤٥٧/٧ ، ابن مفلح : المبدع ٤٨/٧ ، ٤٩ ، الزيلعي :
تبين الحقائق ٩٨/٢ العيني : البناية ٢٤/٤
(٣) الباجي : المنتقى ٣١٣/٣
(٤) "المرجع نفسه" .

أدلة القائلين باشتراط الشهادة ومناقشتها :

احتج القائلون بالشرطية بأدلة من السنة والأثر والمعقول :

١- من السنة :

أ- روى الترمذي ، والبيهقي عن عبد الله بن عباس (رضي الله عنهما)
أن النبي (صلى الله عليه وسلم) قال : " البغايا اللاتي ينجحن
أنفسهن بغير بينة " (١) .

نوقش :

بأن حديث ابن عباس هذا غير محفوظ مرفوعاً (٢) فقد رفعه عبد الأعلى
تارة ، ووقفه تارة أخرى ، فرفعه في التفسير ووقفه في الطلاق (٣) .
وقال البيهقي : والصواب أنه موقوف (٤)

وأجيب بما قاله المجدا بن تيمية :

"... عبد الأعلى ثقة فيقبل رفعه وزيادته ، وقد يرفع الراوي
الحديث وقد يقفه " (٥)

ب- روى الدارقطني عن أم المؤمنين عائشة (رضي الله عنها) قالت :
قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : " لا بد في النكاح من
أربعة : الولي ، والزوج ، والشاهدين " (٦)
وأخرجه البيهقي من حديث أبي هريرة (رضي الله عنه) عن النبي
(صلى الله عليه وسلم) قال : " لا نكاح إلا بولي وخاطب وشاهدي عدل " (٧) .

-
- | | |
|-----|------------------------------------------------------------------|
| (١) | الترمذي : السنن ٢٣٤/٤ ، وما بعدها ، البيهقي : السنن الكبرى ١٢٥/٧ |
| | ٠١٢٦ |
| (٢) | الترمذي : السنن ٢٣٤/٤ |
| (٣) | الترمذي : السنن ٢٣٤/٤ ، البيهقي : السنن الكبرى ١٢٦/٧ |
| (٤) | السنن الكبرى ١٢٦/٧ |
| (٥) | المنتقى مع نيل الأوطار ١٢٥/٦ |
| (٦) | السنن : ٢٢٥/٣ |
| (٧) | السنن الكبرى ١٢٥/٧ |

نوقش حديث أم المؤمنين :

(١) بأنه ضعيف ، لأن في سنده أبا الخصيب نافع بن ميسرة وهو مجهول .

أما حديث أبي هريرة فضعيف أيضا ، لأن في سنده المغيرة بن موسى البصري وهو منكر الحديث (٢) .

ج - روى الدارقطني ، واللفظ له ، والبيهقي أن عبد الله بن عباس (رضي الله عنهما) قال : قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) " لا نكاح الا بولي وشاهدي عدل ، وإما امرأة انكحها ولـي مسخوط عليه فنكاحها باطل " (٣) .

أجيب :

بأن في سنده عدي بن الفضل ، وهو ضعيف (٤) ، والصحيح أنه موقوف وليس بمرفوع ، ولم يرفعه الا عدي بن الفضل (٥)

د - روى البيهقي ، وابن حزم عن أم المؤمنين عائشة (رضي الله عنها) قالت : قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : " إما امرأة نكحت بغير إذن وليها وشاهدي عدل ، فنكاحها باطل ، فان دخل بها فلها المهر ، وان اشتجروا فالسلطان ولي من لا ولي له " (٦) .

-
- (١) الدارقطني : السنن ٢٢٥/٣ ، ابن حجر : تلخيص الحبير ١٦٣/٣ .
(٢) البيهقي : السنن الكبرى ١٢٥/٧ ، ابن حجر : تلخيص الحبير ١٦٣/٣ .
(٣) الدارقطني : السنن ٢٢١/٣ ، ٢٢٢ ، البيهقي : السنن الكبرى ١٢٤/٧ .
(٤) البيهقي : السنن الكبرى ١٢٤/٧ .
(٥) الدارقطني : السنن ٢٢٢/٣ ، البيهقي : السنن الكبرى ١٢٤/٧ .
(٦) البيهقي : السنن الكبرى ١٢٥/٧ ، ابن حزم : المحلى ٤٦٥/٩ .

قال ابن حزم :

"لا يصح في هذا الباب شيء غير هذا السند، وفي هذا كفاية لصحته". (١)

هـ - روى ابن حبان والدارقطني واللفظ له ، عن أم المؤمنين عائشة (رضي الله عنها) قالت : قال رسول الله (صلاة الله وسلامه عليه) : " لانكاح الا بولي وشاهدي عدل ، فان تشاجروا فالسلطان ولي من لا ولي له " (٢) .

قال ابن حبان :

لا يصح في ذكر الشاهدين غير هذا الخبر (٣) .

نوقش :

بان أخذ الحنفية باحاديث اشتراط الشهادة لصحة عقد النكاح زيادة على ما جاء في قوله تعالى : " فَأَنْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِّنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ ... الآية " (٤) وهي زيادة بخبر الواحد والزيادة على النص نسخ فكيف يجوز نسخ الكتاب بخبر الواحد فهذا من الحنفية مخالفة لمذهبهم في الزيادة على النص .

أجيب :

بان الحديث الذي ثبت به اشتراط الشهادة لصحة عقد النكاح حديث مشهور تلقته الامة بالقبول فتجوز بمثله الزيادة على الكتاب (٥) .

ثم ان هذه الآية عامة قد سبق تخصيصها حيث خص منها المحرمات كالأم والأخت الخ . فجارتخصيصها ثانيا بخبر اشتراط الشهادة في النكاح (٦) .

(١) المحلى ٤٦٥/٩

(٢) الهيثمي : موارد الظمآن ص ٣٠٥ ، الدارقطني : السنن ٢٢٥/٣ ، ٢٢٦ ،

(٣) أبو الطيب أبادي : التعليق المغني ٢٢٦/٣ .

(٤) النساء : آية (٣) .

(٥) البابر تي : العناية ١١٠/٣ ، الخوارزمي : الكفاية ١١٠/٣ .

(٦) ابن الهمام : فتح القدير ١١١/٣ ، الخوارزمي : الكفاية : ١١٠/٣ .

اعترض :

بأن أحاديث الشهادة ليست مشهورة ، حتان ابن الهمام والعيني
من علماء الحنفية أنكروا ذلك (١) فأخذ الحنفية بها مخالفة
لأصلهم في الزيادة على النص .

٢ - من الأثر:

- أ - روى مالك والبيهقي أن أبا الزبير قال :
أتى عمر (رضي الله عنه) بنكاح لم يشهد عليه إلا رجل وامرأة
فقال: هذا نكاح السر ولا أجيزه ، ولو كنت تقدمت فيه لرجمت " (٢) .
- ب - روى الدارقطني عن أبي سعيد (رضي الله عنه) قال :
" لانكاح الا بولي وشهود ومهر ، الا ما كان من النبي صلى الله
عليه وسلم " (٣) .
- ج - روى البيهقي عن عبد الله بن عباس (رضي الله عنهما) :
" قال : " لانكاح الابشاهدي عدل وولي مرشد " (٤)
- د - روى البيهقي أن عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) قال:
" لانكاح الا بولي وشاهدي عدل " (٥)
- هـ - روى الترمذي عن ابن عباس (رضي الله عنهما) :
قال: " لانكاح الا ببينة " (٦) .

(١) فتح القدير ١١١/٣ ، البنائة ٢٥/٤ .

(٢) مالك بن انس : الموطأ ، ٥٣٥/٢ ، البيهقي: السنن الكبرى ١٢٦/٧ .

(٣) السنن ٢٢٠/٣ .

(٤) السنن الكبرى ١٢٦/٧ .

(٥) السنن الكبرى ١٢٦/٧ .

(٦) السنن ٢٣٥/٤ .

٣- من المعقول :

- أ- عقد النكاح عقد يتعلق به حق لغير المتعاقدين وهو الولد ،
فاشترط الشهادة فيه انما هو لاثبات حق الولد في النسب
وغيره عند نكران الأب وجوده (١)
- ب- عقد النكاح بغير بينة يفي التهمة الزنا ، فاشترط الشهادة
لصحة عقد النكاح انما هو لدفع هذه التهمة ، ولصيانة الانكحة
عن الجحود فالشهادة في النكاح من قبيل الاحتياط للابضاع
وحفظها (٢) .
- ج- " ولان الشرط لما كان هو الاظهار يعتبر فيه ما هو طريق الظهور
شرعا ، وذلك شهادة الشاهدين فانه مع شهادتهما لا يبقى سرا " (٣) .

الترجيح

الراجح - والله أعلم - هو القول : باشتراط الشهادة لصحة
عقد النكاح ، وذلك لامور :
أن الأدلة الواردة في اشتراط الشهادة يقوى بعضها بعضا ،
ولأن قوله (صلى الله عليه وسلم) : " لانكاح الا بولي وشاهدي
عدل " ينصرف الى نفي الصحة ، وذلك عند انتفاء الشهادة ، وهذا هو معنى
الشرط ، فتكون الشهادة في النكاح شرط لصحته .

- (١) الموفق : المغني ٢/٢٤٠ ، شمس الدين : الشرح الكبير ٧/٤٥٨ ،
البيهوتي : شرح منتهى الارادات ٣/٢٥ ، البيهوتي : كشف القناع
٥/٦٥ .
- (٢) " بتصرف " الكاساني : بدائع الصنائع ٢/٢٥٣ ، ابن مفلح : المبدع
٧/٤٢ ، الرملي : نهاية المحتاج ٦/٢١٧ .
- (٣) السرخسي : المبسوط ٥/٣١ .

وأیضا فان عقد النكاح يتعلق به حق لغير المتعاقدين ، ومن شأن الشهادة الحفاظ على هذا الحق لأصحابه وهم الأبناء.

كيف وقد قال الترمذي :

" والعمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي (صلى الله عليه وسلم) ومن بعدهم من التابعين وغيرهم قالوا : لا نكاح الا بشهود ... الخ " (١)

وقال الشوكاني كذلك :

" والحق ما ذهب اليه الأولون ، لأن أحاديث الباب يقتضي بعضها بعضا ، والنفي في قوله : لا نكاح يتوجه الى الصحة وذلك يستلزم أن يكون الاشهاد شرطا ، لأنه قد استلزم عدم الصحة ، وما كان كذلك فهو شرط " (٢)

(١) السنن ٢٣٥/٤ ، ٢٣٦ .

(٢) نيل الأوطار ١٢٧/٦ .

المبحث الثاني

قطع اليد اليمنى للسارق

ثبت القطع بموجب قوله تعالى : " والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا نكالا من الله والله عزيز حكيم" (١) . الا أن هذه الآية لم تصرح باليد الواجب قطعها .

فذهب الفقهاء (رحمهم الله تعالى) من حنفية (٢) ومالكية (٣) ، وشافعية (٤) وحنابلة (٥) الى أن أول عضو يجب قطعه من السارق اذا توافرت فيه شروط السرقة يده اليمنى .

-
- (١) المائدة : آية (٣٨) .
- (٢) القدوري : الكتاب ٢٠٨/٣ ، السرخسي : المبسوط ١٦٦/٩ ، الكاساني : بدائع الصنائع ٨٦/٧ ، المرغيناني : الهداية مع الفتح ١٥٢/٥ ، الموصلي : المختار ١٠٩/٤ ، الزيلعي : تبين الحقائق ٢٢٤/٣ .
- (٣) سحنون : المدونة ٤٢٠/٤ ، ابن الجلاب : التفريع ٢٢٧/٢ ، ابن زيد القيرواني : الرسالة الفقهية ص ٢٤٣ ، الباجي : فصول الاحكام ص ٢٧٢ ، ابن رشد : بداية المجتهد ٤٥٢/٢ ، خليل المختصر ص ٢٨٨ ، الباجي : المنتقى ١٦٧/٧ .
- (٤) الشيرازي : التنبيه ص ٢٤٦ ، الشيرازي : المذهب ٩٧/٢٠ ، الغزالي : الوجيز ١٧٨/٢ ، النووي : روضة الطالبين ١٤٩/١٠ ، النووي : المنهاج ١٧٧/٤ ، ابو عبد الله العثماني : رحمة الامة ص ٣٦٩ .
- (٥) الخرقى : المختصر ص ١٢٥ ، الموفق : الكافي ١٩٢/٤ ، الموفق : المقنع ٤٩٨/٣ ، ابن مفلح : الفروع ١٣٥/٦ ، المرداوي : الانصاف ٢٨٥/١٠ ، الحجاوي : الاقناع ١٤٦/٦ ، ابن النجار : منتهى الارادات ٣٧٣/٣ .

الأدلة

واحتج هؤلاء الفقهاء بأدلة من السنة والأثر، والاجماع،
والمعقول .

أ- من السنة :

- ١- مارواه الطبراني ، وأبو نعيم ، والبغوي ، من حديث الحارث بن عبدالله بن أبي ربيعة أن النبي (صلى الله عليه وسلم) أتى بسارق ف قطع يمينه (١) .
- ٢- ومارواه البيهقي أن عبدالله بن مسعود (رضي الله عنه) قرأ : " والسارق والسارقة فاقطعوا أيماهما " (٢) .

وجه الاستدلال :

هذا القول من عبدالله بن مسعود (رضي الله عنه) اما أن يكون قراءة سمعها من الرسول (صلى الله عليه وسلم) وهي قراءة شاذة ، وفي منزلة خبر الواحد في الاحتجاج . واما أن يكون تفسيراً سمعه من الرسول (صلى الله عليه وسلم) وبه يثبت العضو الذي يستحق القطع . فليس مثل عبدالله من يثبت في القرآن شيئاً برأيه (٣) .

-
- (١) ابن حجر : تلخيص الحبير ٦٨/٤ .
 - (٢) السنن الكبرى ٢٧٠/٨ .
 - (٣) (بتصرف) الموفق : المغني ٢٦٤/١٠ ، شمس الدين : الشرح الكبير ٢٩١/١٠ ، الشرييني : مغني المحتاج ١٧٧/٤ ، البهوتي : شرح منتهى الإرادات ٣٧٣/٣ . وفي الاحتجاج بالقراءة الشاذة جرى الخلاف بين أهل العلم ، فقال أبو حنيفة وأحمد : ان القراءة الشاذة حجة . وقال الأمدى وابن الحاجب ، وأحمد في رواية عنه : انه لا يحتج بها . أما الإمام الشافعي فقد اختلف عليه أصحابه على قولين : الاول : أنها ليست بحجة عنده . ونقل هذا القول الأمدى . وقال امام الحرمين : أنه ظاهر مذهب الشافعي (=)

نوقش الحنفية :

بأن أخذهم بقراءة عبد الله بن مسعود (رضي الله عنه) يعد زيادة على قوله تعالى : " وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ... الآية " (١) ، والزيادة على النص نسخ ، وهذا يناقض أصلهم (٢) .

فيلزمهم بناء على أصول مذهبهم رد هذه القراءة باعتبارها في منزلة الاحاد كما ردوا غيرها من اخبار الاحاد باعتبار ذلك زائدا على النص .

أجيب :

بأن قراءة ابن مسعود هذه لا تقل درجة عن روايته ، فإذا كانت روايته مشهورة جاز الزيادة بها على الكتاب ، فكذلك قراءته إذا كانت مشهورة يجوز الزيادة بها (٣) . وقراءته هنا مشهورة ، لذا جازت الزيادة بها على مطلق الكتاب (٤) .

(=) وأخذ بهذا القول الغزالي ، والنووي ، وحجة هؤلاء : أن الشافعي لم يأخذ بالقراءة الشاذة فيتتابع الصيام في كفارة اليمين ولو كانت حجة عنده لاخذ بها .
الثاني : أنها حجة عند الشافعي حيث نص على ذلك فسي موضعين من مختصر البويطي . أما عدم اخذ الشافعي بالقراءة الشاذة في كفارة اليمين فلعدم ثبوت ذلك عنده ، أو لقياسه معارض وليس لعدم حجيتها .

انظر : الاسنوي : التمهيد في تخريج الفروع على الاصول ص ١٤١-١٤٣
ابن اللحام : القواعد والفوائد الاصولية ص ١٥٥-١٥٦ ، امام الحرمين : البرهان ١/٦٦٦ ، الغزالي : المنحول ص ٢٨١ ، النووي الشرح على الصحيح ١٣٠/٥ ، ١٣١٠ .

(١) المائدة : آية (٢٨) .

(٢) الغزالي : المنحول ص ٢٨٢ .

(٣) الخوارزمي : الكفاية ١٥٣/٥ .

(٤) الزيلعي : تبیین الحقائق ٢٢٤/٣ ، البابرتي : العناية ١٥٣/٥ ، ابن الهمام : فتح القدير ١٥٤/٥ ، العيني : البناية ٥٨٤/٥ ، ٥٨٥ .

اعترض :

بأن هذه القراءة غير مشهورة شهرة اصطلاحية حيث رويت عن مسلم بن خالد عن ابن أبي نجيح عن مجاهد ، ورويت عن سفيان بن عيينة عن أبي ———
أبي نجيح . ففيها انقطاع (١) فكيف تكون مشهورة وهي منقطعة
السند ؟ الا اذا قصد الحنفية أنها مشهورة على السنة الناس فقد يسلم
لهم ذلك ، لكنه لا يصلح حجة .

٣ - ومارواه أحمد عن عبد الله بن عمرو أن امرأة سرقَت على عهد
رسول الله (صلى الله عليه وسلم) فجاء بها الى الرسول (عليه الصلاة
والسلام) فقال : اقطعوا يدها ، قال : فقطعت يدها اليمنى ... الحديث " (٢)

ب - من الأثر :

مارواه الدارقطني عن علي بن أبي طالب (رضي الله عنه) أنه
قال : " اذا سرق السارق قطعت يده اليمنى ، فان عاد قطعت رجله اليسرى
فان عاد ضمن السجن حتى يحدث خيرا ... الخ " (٣) .

ج - الاجماع :

أجمع أهل العلم على أن السارق اذا توافرت فيه شروط السرقة ،
أن أول ما يقطع فيه يده اليمنى (٤) .

(١) البيهقي: السنن الكبرى ٢٧٠/٨ ، الألباني : ارواها الغليل

٨١/٨ .

(٢) المسند ١٧٧/٢ .

(٣) السنن ١٨٠/٣ .

(٤) الباجي: المنتقى ١٦٧/٧ ، البغوي: شرح السنة ٣٢٦/١٠ ، ابن رشد:

بداية المجتهد ٤٥٢/٢ ، الموفق: المغني ٢٦٤/١٠ ، شمس الدين:

الشرح الكبير ٢٩١/١٠ ، الموصلي : الاختيار ١٠٩/٤ .

د - من المعقول :

انما كانت البداية باليد اليمنى ، لأنها آلة السرقة المباشرة
لها في الغالب ، لذا بادر الشارع باعدام آلتها (١)
وأيضا فان البطش بها أقوى، فكانت البداية بها أردع (٢).

-
- (١) الموفق : المغني ٢٦٥/١٠ ، شمس الدين : الشرح الكبير ٢٩١/١٠ ،
ابن مفلح : المبدع ١٤٠/٩ ، البهوتي : كشف القناع ١٤٦/٦ ، البهوتي :
شرح منتهى الارادات ٣٧٣/٣ ، محمد عليش : منح الجليل ٥١٧/٤ .
- (٢) الموفق : المغني ٢٦٥/١٠ ، شمس الدين : الشرح الكبير ٢٩١/١٠ ،
ابن مفلح : المبدع ١٤٠/٩ ، الشربيني : مغني المحتاج ١٧٨/٤ ،
البيهوتي : كشف القناع ١٤٦/٦ .

الفصل الثالث

في الأطعمة والإيمان

ويتضمن ثلاثة مباحث :-

المبحث الأول : ميتة السمك .

المبحث الثاني : ميتة الجراد .

المبحث الثالث : التتابع في صيام كفارة اليمين .

المبحث الأول

ميته السمك

أجمع أهل العلم، على أن صيد البحر حلال أصطياده ، وأكله، وبيعه،
وشراؤه للمحرم ، والحلال (١) .

ولكن وقع الخلاف بينهم في ميته السمك على ثلاثة أقوال :

الأول :

يباح أكل ميته السمك ، وما جزعنه الماء ، ولا يباح أكل الطافي
من السمك مما مات حتف أنفه . وذهب إلى هذا القول: الحنفية (٢) .

الثاني :

يباح أكل ميته السمك مطلقا ، سواء أخذت حية ثم ماتت ، أو ماتت
في الماء ، وسواء طفت أو لم تطف ، ومن أخذ بهذا القول: المالكية (٣)
والشافعية (٤) ، والحنابلة (٥) ، وابن حزم (٦) .

- (١) ابن المنذر: الاشراف ٣٤٤/٢ .
- (٢) السرخسي : المبسوط ٢٤٩/١١ ، الكاساني : بدائع الصنائع ٣٦/٥ ،
المرغيناني : الهداية مع البناية ٩٨-٩٦/٩ ، الموطي: الاختيار
١٥/٥ ، الزيلعي : تبين الحقائق ٢٩٦/٥-٢٩٧ .
- (٣) ابن الجلاب: التفريع ٤٠٥/١ ، ابن رشد: بداية المجتهد ٤٤٣/١ ،
خليل : المختصر ص ٩٢ ، الخرشي : الشرح على المختصر ٢٦/٣ ، الحطاب
مواهب الجليل ٢٢٩/٣ .
- (٤) الشيرازي : التنبيه ص ٨٢ ، الشيرازي: المذهب ٧٢/٩ ، النووي :
روضة الطالبين ٢٣٩/٣ ، النووي: المنهاج ٢٦٧/٤ ، النووي: المجموع
٧٢/٩ ، الشربيني: مغني المحتاج ٢٦٧/٤ .
- (٥) الخرقى : المختصر ص ١٣٤ ، الموفق : المقنع ٥٣٤/٣ ، الموفق:
المفني ٤٠/١١ ، شمس الدين: الشرح الكبير ٤٢/١١ ، ٤٣ ، ابن
مفلح: المبدع ٢١٣/٩ ، البهوتي: شرح منتهى الإرادات ٤٠٤/٣ ،
الحجاوي : الاقناع ٢٠٣/٦ ، ٢٠٤ .
- (٦) المحلى : ٣٩٣/٧ .

الثالث :

لايباح أكل ميتة السمك ، فهي حرام على الإطلاق ، وذكر هذا القول ابن رشد في بداية المجتهد ولم ينسبه لأحد (١) .

الأدلة

أدلة القول الأول :

دلل أهل هذا القول لمذهبهم بأدلة من السنة ، والأثر ، والمعقول .

أولاً : من السنة :

- ١ - روى أحمد ، والشافعي ، وابن ماجه واللفظ له ، والدارقطني عن عبد الله بن عمر (رضي الله عنهما) أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قال : " أحلت لنا ميتتان الحوت والجراد " (٢)
- ٢ - روى أحمد وأبو داود ، والترمذي ، والنسائي ، وابن ماجه وغيرهم عن أبي هريرة (رضي الله عنه) أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قال في البحر لما سئل عنه : " هو الطهور ماؤه الحل ميتته " (٣) .

وجه الاستدلال بالحديثين :

أن النبي (صلى الله عليه وسلم) أحل ميتة السمك ، وميتته ما ألقاه البحر فيموت بسبب اللقاء ، وهذا لا يصدق على الطافي

(١) ٠٤٦٥/١

(٢) أحمد : المسند ٩٧/٢ ، الشافعي : المسند ١٧٣/٢ ، ابن ماجه :

السنن ١٠٧٣/٢ ، الدارقطني : السنن ٢٧١/٤ ، ٠٢٧٢

(٣) أحمد : المسند ٣٦١/٢ ، أبو داود : السنن ١٥٢/١ ، ١٥٣ ، الترمذي :

السنن ٢٢٤-٢٢٥ ، النسائي : السنن ٥٠/١ ، ابن ماجه : السنن

١٣٦/١ ، الدارمي : السنن ١٨٥/١ ، البيهقي : السنن الكبرى

٠٢٥٢/٩

منه ، لأنه مات بدون آفة وسبب حادث . (١)

نوقش :

بأن في سند حديث (أحلت لنا ... الخ) عبدالرحمن بن زيد بن أسلم . وهو متكلم فيه ، فقد ضعفه أحمد ، ويحيى بن معين ، وأبو حاتم الرازي ، وعلي بن المديني ، وأبو زرعة (٢) . وقال فيه ابن حبان : " ... كان ممن يقلب الأخبار وهو لا يعلم ، حتى كثر ذلك في روايته من رفع المراسيل واسناد الموقوف فاستحق الترك " (٣) . وحكم بضعفه أيضا ابن حجر (٤) .

وقصر دلالة لفظ الحديثين على ما عدا الطافي قول بغير دليل ولا يوافق اللغة . حتى أن ابن حزم قال : " لا يطفو الحوت أصلا حتى يموت أو يقارب الموت ، فإذا مات طفا ضرورة ولا بد فتخصيصهم الطافي بالمنع وإباحتهم لما مات في الماء تناقض " (٥) .

ثم إن الحنفية خالفوا مذهبهم في الزيادة على النص ، حيث أحلوا ميتة السمك استنادا إلى هذين الحديثين ، مع أن الله تعالى حرم الميتة بقوله : " حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَلْمَيْتَةُ وَالدَّمُ وَلَحْمُ الْخَنَازِيرِ ... الآية " (٦) وهم بهذا قد زادوا على الكتاب بخبر الواحد ، ومن مذهبهم أنه لا يزداد به على الكتاب .

-
- (١) " بتصرف " الكاساني : بدائع الصنائع ٣٦/٥ ، الزيلعي : تبیین الحقائق ٢٩٦/٥ ، المرغيناني : الهداية مع البناية ١٠٠/٩ .
 (٢) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ٢ ق ٢٣٣/٢ ، ٢٣٤ .
 (٣) المجروحين ٥٧/٢ .
 (٤) تقريب التهذيب ٤٨٠/١ .
 (٥) المحلى ٣٩٨/٧ .
 (٦) المائدة : آية (٣) .

أجيب :

بأنه وان لم يسلم سند هذا الحديث المرفوع من الكلام فيه ،
الا أنه ثبت صحته موقوفاً على ابن عمر ، حيث حكم بصحته أبو زرعة —
وأبو حاتم (١) وهذا الموقوف يأخذ حكم المرفوع ، لأن ابن عمر قال
فيه : أحلت لنا ، وهو مثل قول الصحابي : أمرنا بكذا ، ونهينا عن كذا ،
فيحصل الاستدلال بهذه الرواية لأنها في معنى المرفوع (٢) .

ثم ان حديث (أحلت لنا .. الخ) حديث مشهور مؤيد بالاجماع
فيجوز بمثله تخصيص الكتاب (٣) .

ثم ان الالف واللام في كل من الميتة والدم للعهد ، فينصـرف
التحريم اليه ، والمعهود هي الميتة ذات الدم ، والدم المسفوح ، بدليل
قوله تعالى : ﴿ ... أَوْ دَمًا مَّسْفُوحًا ... الآية ﴾ (٤) وبهذا لا يكون
هناك تعارض بين الكتاب والسنة (٥) .

اعترض :

بأن هذا الحديث ثبت وقفه على ابن عمر (رضي الله عنهما) وله
حكم المرفوع عند اهل الشأن ، الا ان كونه مشهوراً دعوى لا يقر عليها
الحنفية .

-
- (١) ابن أبي حاتم : علل الحديث ١٧/٢ ، ابن حجر : تلخيص الحبير ٢٦/١ .
 - (٢) ابن حجر : تلخيص الحبير ٢٦/١ .
 - (٣) الخوارزمي : الكفاية ٤٢٢/٨ ، العيني : البناية ٩٦/٩ ، الشلبي :
الحاشية على تبیین الحقائق ٢٩٦/٥ .
 - (٤) الأنعام : آية (١٤٥) .
 - (٥) الخوارزمي : الكفاية ٤٢٢/٨ ، العيني : البناية ٩٦/٩ ، الشلبي
الحاشية على تبیین الحقائق ٢٩٦/٥ .

٣ - روى أبوداود ، وابن ماجه عن جابر بن عبدالله (رضي الله
عنهما) أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قال: " ما ألقى
البحر أو جزر عنه فكلوه ، ومامات فيه وطفأ فلا تأكلوه " (١)

نوقش :

بأن في سنده يحيى بن سليم الطائفي ، وهو متكلم فيه ، حيث قال
أبو حاتم الرازي : شيخ محله الصدق ، لم يكن بالحافظ ، يكتب
حديثه ، ولا يحتج به (٢) . وروي من طرق أخرى مرفوعاً عند أبي داود ،
والبيهقي إلا أنهما حكما بضعفها (٣) . فالشأن أن يكون موقوف على
جابر بن عبدالله (رضي الله عنهما) (٤) .

وبشأنه موقوفاً على جابر يكون معارضاً بأقوال بعض الصحابة
كأبي بكر الصديق (رضي الله عنه) وغيره من الصحابة (٥) .

-
- (١) أبوداود : السنن ٢٩٢، ٢٩١/١٠ ، ابن ماجه : السنن ١٠٨١/٢
(٢) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ٤ ق ١٥٦/٢
(٣) أبوداود : السنن ٢٩٤/١٠ ، البيهقي : السنن الكبرى ٢٥٦/٩ ،
ابن القيم : تهذيب سنن أبي داود ٢٩١/١٠ ، ابن حجر : فتح الباري
٦١٨/٩
(٤) ابن القيم : تهذيب سنن أبي داود ٢٩١/١٠
(٥) ابن حجر : فتح الباري ٦١٩/٩

ثانيا : من الأثر :

مارواه ابن أبي شيبة عن ابن عباس (رضي الله عنهما) (١)
أنه قال لسائل سأل : " كل مالم تر سمكا طافيا " (١) .
نوقش : بأن في سنده أجلح ، وليس بالقوى (٢) .

ثالثا : من المعقول :

حرم أكل السمك الطافي ، لان المراد بميتة البحر في الحديث
مالفظه البحر حتى يكون موته مضافا اليه ، والطافي مات بدون آفة
أو سبب حادث (٣)

أدلة القول الثاني :

أيد أصحاب هذا القول مذهبهم بالسنة ، والأثر ، والمعقول .

أولا : من السنة :

١ - روى أحمد والشافعي ، وابن ماجه واللفظ له ، والدارقطني عن
عبدالله بن عمر (رضي الله عنهما) أن رسول الله (صلى الله عليه
وسلم) قال : " أحلت لنا ميتتان : الحوت والجراد " (٤) .

-
- (١) المصنف : ٣٨٠/٥ ، المحلى : ٣٩٦/٧
(٢) ابن حزم : التبيين : ٢٩٦/٥ ، المرغيناني : الهداية مع البناية
(٣) الزيلعي : التبيين : ٢٩٦/٥ ، المرغيناني : الهداية مع البناية

١٠٠/٩ .

(٤) أحمد : المسند ٩٧/٢ ، الشافعي : المسند ١٧٣/٢ ، ابن ماجه : السنن

١٠٧٣/٢ ، الدارقطني : السنن ٢٧١/٤ ، ٢٧٢ .

وجه الدلالة :

ذكر النبي (صلى الله عليه وسلم) أن ميتة السمك حلال ، ولم يفصل بين ما كان طافيا وغيره ، فيبقى حكم الرسول (صلى الله عليه وسلم) بالحل على عمومته (١) .

- ٢ -

ما أخرجه احمد ، وأبوداود ، والترمذي ، وغيرهم عن أبي هريرة (رضي الله عنه) أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قال في البحر لما سئل عنه : " هو الطهور ماؤه الحل ميتته " (٢)

وجه الاستدلال :

أحل النبي (صلى الله عليه وسلم) ميتة البحر ، ولم يفصل بين ما كان طافيا وغيره ، فيبقى القول بالحل على عمومته (٣) .

نوقش هذان الحديثان :

بأنهما لا يدلان على حل السمك الطافي ، لأن المقصود بميتة البحر ما القاه البحر فيموت بسبب الالتقاء ، أما الطافي فلا يعد ميتة للبحر لأنه مات من غير آفة وسبب حادث (٤) .

- ٣ -

مارواه الشيخان عن جابر بن عبد الله (رضي الله عنهما) قال : " غزونا جيش الخبط (٥) وأمر أبو عبيدة فجعلنا جوعا شديدا ، فألقى البحر حوتا ميتا لم ير مثله يقال له العنبر فأكلنا منه

(١) " بتصرف " الموفق : المغني ٤١/١١ ، شمس الدين : الشرح الكبير

٤٥/١١ ، البهوتي : كشف القناع ٢٠٤/٦ .

(٢) احمد : المسند ٣٦١/٢ ، ابوداود : السنن ١٥٢/١ ، ١٥٣ ، الترمذي :

السنن ٢٢٤/١ ، ٢٢٥ ، النسائي : السنن ٥٠/١ ، ابن ماجه : السنن

١٣٦/١ ، الدارمي : السنن ١٨٥/١ ، ١٨٦ ، البيهقي : السنن الكبرى

٢٥٢/٩ .

(٣) بتصرف : الموفق : المغني ٤١/١١ ، شمس الدين : الشرح الكبير ٤٥/١١ ،

البهوتي : كشف القناع ٢٠٤/٦ .

(٤) الكاساني : بدائع الصنائع ٣٦/٥ ، الزيلعي : تبين الحقائق

٢٩٦/٥ ، المرغيناني : الهداية مع البناية ١٠٠/٩ .

(٥) الخبط هو : اسم الورق الساقط بعد خبطه ، وإنما سمي هذا الجيش (=

نصف شهر . فأخذ أبوعبيدة عظما فمر الراكب تحته " واللفظ للبخارى . وزاد مسلم " فلما قدمنا المدينة أتينا رسول الله (صلى الله عليه وسلم) فذكرنا ذلك له فقال هو رزق أخرجه الله لكم ، فهل معكم من لحمه شيء فتطعموننا قال: فأرسلنا الى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) . منه فأكله " (١)

ثانياً: من الأثر :

- ١ - مارواه البخاري ، وابن أبي شيبة عن أبي بكر الصديق (رضي الله عنه) قال: "الطافي حلال " (٢) .
- ٢ - مارواه عبدالرزاق ، والدارقطني ، والبيهقي عن عبدالله بن عباس (رضي الله عنهما) قال: أشهد على أبي بكر (رضي الله عنه) انه قال: " السمكة الطافية حلال لمن أراد أكلها " (٣) .
- ٣ - مارواه البيهقي عن أبي بكر انه قال لما سئل عن ميتة البحر: "هو الطهور ماؤه الحل ميتته " (٤) .
- ٤ - مارواه ابن حزم عن أبي ايوب الانصاري (رضي الله عنه) انه قال عندما سئل عن سمكة طافية : " كل وأطعمني " (٥) .
- ٥ - مارواه البيهقي عن ابن عباس (رضي الله عنهما) انه قال : " لا بأس بالطافي من السمك " (٦) .

- (=) جيش الخبّط لاكلهم اياه من الجوع . انظر: ابن منظور : لسان العرب ٢٨١/٧ ، الفيروز آبادي: القاموس المحيط ٣٦٩/٢ ، ابن فارس: مجمل اللغة ص ٣١١ ، الفيومي : المصباح المنير ١٦٣/١ ، الزمخشري: اساس البلاغة ص ١٠٢ ، العكبري: المشوف المعلم ٢٦٤/١ .
- (١) البخاري: الصحيح ٦١٥/٩ ، مسلم: الصحيح ٨٤/١٣ - ٨٧ .
 - (٢) البخاري : الصحيح ٦١٤/٩ ، ابن أبي شيبة: المصنف ٣٨١/٥ .
 - (٣) عبدالرزاق : المصنف ٥٠٣/٤ ، الدارقطني : السنن ٢٦٩/٤ ، البيهقي السنن الكبرى ٢٥٣/٩ .
 - (٤) السنن الكبرى ٢٥٣/٩ .
 - (٥) المحلي ٣٩٧/٧ .
 - (٦) السنن الكبرى ٢٥٤/٩ .

ثالثاً : من المعقول :

لما كانت الذكاة غير ممكنة في السمك في العادة ، سقط اعتبارها
وحل أكل ميتته (١) .

أدلة أصحاب القول الثالث :

حقيقة لم أجد أحداً ذكر أصحاب هذا القول أو أشار إلى قولهم
سوى ابن رشد ، في بداية المجتهد ، ولم يسق لهم دليلاً .
وقد يستدل لهم بعموم قوله تعالى : (حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةُ ...
الآية) (٢) . أما الأدلة الأخرى المبيحة فلعلها لم تثبت عندهم ، وهو قول
غير ظاهر .

الراجع

أرى - والله أعلم - أن الراجح ما ذهب إليه جمهور الفقهاء من
القول بحل ميتة السمك سواء أكان طافياً أم لا . لاسيما وإن حل ميتته
ثبت بأحاديث صحيحة ، وإن حديث النهي عن أكل السمك الطافي لم يثبت
رفعه وإنما هو موقف على جابر بن عبد الله (رضي الله عنهما) وقول
جابر به معارض بأقوال صحابة آخرين كأبي بكر الصديق وعبد الله بن عباس
وأبي أيوب الأنصاري وغيرهم كثير ، فبقيت الحجة فيما قاله المصطفى (صلى
الله عليه وسلم) فقد أحل ميتة السمك ولم يخص ميتة دون أخرى فيبقى
اللفظ على عمومه .

(١) الشيرازي : المذهب ٧٢/٩ ، الشرييني : مغني المحتاج ٢٦٧/٤ ،
" بتمصرف " .

(٢) المائدة : آية (٣) .

المبحث الثاني

ميته الجراد

لم يختلف أهل العلم في اباحة أكل الجراد اذا أخذ حيا وقطعت رأسه (١). وانما وقع الخلاف بينهم فيما اذا كان الجراد ميتا على ثلاثة أقوال :

القول الأول :

لا يباح أكل ميتة الجراد ، وانما يباح اذا أخذ حيا ، وسواء بعد ذلك ذبحت أو ماتت . وهو قول : سعيد بن المسيب (٢) .

القول الثاني :

لا يباح أكل ميتة الجراد ، وانما يباح أكل الجراد اذا أخذ حيا ثم ذبحت على أى وجه كان ذلك الذبح كأن يقطع رأسها أو تشوى حية أو تسلق . وذهب الى هذا مالك بن أنس (٣) .

(١) ابن المنذر : الاشراف ٢/٣٤٢ .

(٢) ابن حزم : المحلى ٧/٤٣٧ .

(٣) سحنون : المدونة ١/٤١٩ ، ابن رشد : بداية المجتهد ١/٤٤٣ ،

خليل : المختصر ص ٩٢ ، الدردير : الشرح الكبير ٢/١١٤ ،

الخطاب : مواهب الجليل ٣/٢٢٨ ، المواق : التاج والكيل

٣/٢٢٨ ، الخرخشي : الشرح على المختصر ٣/٢٥ ، محمد عيش :

منح الجليل ١/٥٩٤ ، الزرقاني : الشرح على المختصر ٣/٢٦ .

وللامام أحمد بن حنبل رواية مرجوحة في المذهب قريباً

من هذا القول وهي : انه لا يحل أكل ميتة الجراد اذا ماتت

بغير سببه انظر : الموفق : المغني ١١/٤١ ، شمس الدين :

الشرح الكبير ١١/٤٥ ، ابن مفلح : المبدع ٩/٢١٥ ، المرداوي :

الانصاف ١٠/٣٨٤ ، ابن مفلح : الفروع ٦/٣٠٩ .

القول الثالث :

يباح أكل ميتة الجراد مطلقا سواء أخذت حية ، أو أخذت ميتة ،
وسواء ماتت بسبب أو حثف أنفها .

وهو مذهب : ابن المنذر (١) والحنفية (٢) والشافعية (٣)
والحنابلة في المذهب عندهم (٤) وابن حزم (٥) .

الأدلة

أدلة سعيد بن المسيب ومناقشتها :

ذكر ابن حزم أدلة ابن المسيب وهي من الكتاب ، والمعقول ،
وأيضا ناقشها (٦)

-
- (١) ابن المنذر : الاشراف ٢/٣٤٣
 - (٢) الموصلي : الاختيار ٥/١٥ ، السرخسي : المبسوط ١١/٢٢٩ ،
الكاساني : بدائع الصنائع ٥/٣٦ ، المرغيناني : الهداية
مع البناية ٩/١٠١ - ١٠٣ ، الزيلعي : تبين الحقائق ٥/٢٩٧ .
 - (٣) الشيرازي : التنبيه ص ٨٢ ، الشيرازي ، المذهب ٩/٧٢ ، النووي :
المجموع ٩/٧٢ ، النووي : روضة الطالبين ٣/٢٣٩ ، النووي : المنهاج
٤/٢٦٧ ، ابو عبدالله العثماني : رحمة الأمة ص ١٥٦ .
 - (٤) الموفق : المغني ١١/٤١ ، الموفق : المقنع ٣/٥٣٤ ، شمس الدين :
الشرح الكبير ١/٤٥ ، المرداوي : الانصاف ١٠/٣٨٤ ، ابن مفلح :
المبدع ٩/٢١٣ ، البهوتي : شرح منتهى الارادات ٣/٤٠٤ ، البهوتي :
كشاف القناع ٦/٢٠٣ - ٢٠٤ .
 - (٥) المحلى ٧/٤٣٧ .
 - (٦) المرجع نفسه .

أ- من الكتاب :

١- قول الله تعالى : "حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةُ ... الآية" (١)
وجه الاستدلال :

حرم الله تعالى أكل الميتة . فما وجد ميتا من الجراد فهو
حرام (٢) .

٢- وقال الله تعالى : " يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَيَبْلُوَنَّكُمُ اللَّهُ بِشَيْءٍ
مِّنَ الصَّيْدِ تَنَالُهُ أَيْدِيكُمْ وَرِمَاحُكُمْ ... الآية" (٣) .
وجه الدلالة :

دلت هذه الآية على حل اكل الجراد اذا اخذ حيا لانه صيد
نالتة الأيدي (٤) .

نوقش :

بأنه " لا حجة لهم في الآية لانه ليس فيها اباحة مانالتة ايدينا
حيا دون مانالتة ميتا " (٥) .

ب- من المعقول :

لما كانت الزكاة غير ممكنة في الجراد ، وقد صح عن الرسول
(صلى الله عليه وسلم) اكل الجراد علم ان ذكاته هي اخذه لانه صيد
نالتة ايدينا (٦) .

-
- | | |
|-----|--------------------------|
| (١) | المائدة : آية (٣) . |
| (٢) | ابن حزم : المحلى ٤٣٧/٧ . |
| (٣) | المائدة : آية (٩٤) |
| (٤) | ابن حزم : المحلى ٤٣٧/٧ . |
| (٥) | المرجع نفسه . |
| (٦) | المرجع نفسه . |

أما مالك بن أنس وأصحابه :

فلم أجد لهم دليلا واحدا في كتبهم . وقال ابن حزم : " ولانعلم لهم حجة لان الذكاة لا يمكن في الجراد " (١)

أدلة الجمهور ومناقشتها :

احتج الجمهور بالسنة ، والأثر ، والمعقول .

أ- من السنة :

١- ما أخرجه أحمد والشافعي وغيرهما عن ابن عمر (رضي الله عنهما) أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قال : " احلت لنا ميتتان : الحوت والجراد " . (٢)

وجه الاستدلال :

أحل النبي (صلى الله عليه وسلم) ميتة الجراد ولو كانت ذكاته لازمة لحله ، لما أحل النبي (صلى الله عليه وسلم) أكل ميتته . (٣) .

نوقش :

بأن في سنده عبد الرحمن بن زيد بن اسلم ، وهو متكلم فيه حيث ضعفه أحمد وأبو حاتم وغيرهما . فالثابت ان هذا الخبر موقوف (٤) .

-
- (١) المحلى ٤٣٧/٧ .
(٢) أحمد : المسند ٩٧/٢ ، الشافعي : المسند ١٧٣/٢ ، ابن ماجه : السنن ١٠٧٣/٢ ، الدارقطني : السنن ٢٧١/٤ ، ٢٧٢ ،
(٣) بتصرف : الموفق : المغني ٤١/١١ ، شمس الدين : الشرح الكبير ٤٥/١١ ، ابن مفلح : المبدع ٢١٥/٩ .
(٤) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ٢٣٣-٢٣٤ / ٢ ، ابن أبي حاتم : علل الحديث ١٧/٢ .

ثم ان اخذ الحنفية بهذا الحديث وقولهم يحل ميتة الجراد زيادة
بخبر الواحد على قوله تعالى : " حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَلْمِيتَةُ وَالدَّمُ
وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ .. الآية " (١) والزيادة نسخ ، والكتاب
لا يجوز نسخه بخبر الواحد .

أجيب :

بأن هذا الموقوف ياخذ حكم المرفوع ، لان الصحابي اذا قال :
أحل لنا فهو كقوله : امرنا بكذا او نهينا عن كذا (٢) .
ثم ان هذا الحديث مشهور مؤيد بالاجماع فيجوز بمثله تخصيص
الكتاب (٣) . وأيضا فان الالف واللام في الميتة والدم للعهد
والمعهود هو الميتة ذات الدم والدم المسفوح ، وبهذا لا يكون
هناك تعارض بين الكتاب والسنة (٤) .

أعترض :

بأن هذا الحديث ثبت وقفه على ابن عمر (رضي الله عنهما)
وله حكم المرفوع عند اهل الاختصاص . الا ان كونه مشهورا محل
نظر .

٢ - مارواه الشيخان وغيرهما عن عبد الله بن ابي (رضي الله عنه)
قال : " غزونا مع رسول الله (صلى الله عليه وسلم) سبع غزوات
نأكل الجراد (٥) .

-
- (١) المائدة : آية (٣) .
(٢) ابن حجر: تلخيص الحبير ٢٦/١ .
(٣) الخوارزمي : الكفاية ٤٢٢/٨ العيني : البناية ٩٦/٩ ، الشلبي :
الحاشية على تبیین الحقائق ٢٩٦/٥ .
(٤) " المراجع نفسها " .
(٥) البخاري : الصحيح ٦٢٠/٩ ، مسلم : الصحيح ١٠٣/١٣ ، ابوداود :
السنن ٢٨٧/١٠ ، الترمذي : السنن ٥٤٦/٥ ، النسائي : السنن
٢١٠/٧ ، ابن ابي شعبة : المصنف ١٣٧/٨ .

وجه الدلالة :

أقر النبي (صلى الله عليه وسلم) الصحابة (رضوان الله عليهم) في غزواته على أكل الجراد ولم يستثن فيه حالا من حال (١).

ب - من الآثار:

- ١- روى ابن حزم عن عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) انه قال: " لا بأس بالجراد " (٢) .
- ٢- ما أخرجه عبد الرزاق، وابن حزم عن ابن عمر (رضي الله عنهما) انه قال: " الجراد ذكاة كله " (٣) .
- ٣- ما رواه ابن حزم عن عبد الله بن عباس (رضي الله عنهما) انه قال " في الجراد لا بأس بأكله " (٤)
- فهؤلاء الصحابة وغيرهم من القائلين بحل أكل الجراد، لم يستثنوا فيه حالا من حال (٥) .

ج - من المعقول :

- ١- لما كانت الذكاة غير ممكنة في الجراد في العادة سقط اعتبارها وحل أكل ميتته (٦) .

-
- (١) " بتصرف " ابن حزم: المحلي ٤٣٧/٧ .
 - (٢) المصدر نفسه .
 - (٣) عبد الرزاق: المصنف ٥٣١/٤ ، ابن حزم: المحلي ٤٣٧/٧ .
 - (٤) المحلي ٤٣٧/٧ .
 - (٥) المرجع نفسه .
 - (٦) الشيرازي : المهذب ٧٢/٩ ، الشربيني : مغني المحتاج ٢٦٧/٤ ، " بتصرف " .

- ٢ - إنما حرم أكل الميتة لوجود الدم بها . والجراد لادم له ،
فحل أكل ميتته (١) .

الترجيح

أرى أن الراجح ما ذهب اليه القائلون بحل ميتة الجراد مطلقا ،
حيث الأدلة المبيحة لا كله لم تستثن فيه حالا من حال . ثم إن من
اشتراط ذبحه أو أخذه ثم شيه لم يدل على قوله ، ومن استدل
عليه كانت أدلته عامة تخص بأحاديث حل أكل ميتة الجراد . والله
أعلم بالصواب .

(١) ابن مفلح : المبدع ٢١٣/٩ " بتصرف " .

المبحث الثالث

التتابع في صيام كفارة اليمين

اتفق أهل العلم (غفر الله لهم) على أن كفارة من حنث في يمينه
اطعام عشرة مساكين ، أو كسوتهم ، أو عتق رقبة ، بالخيار في ذلك
أى شيء فعله أجزأه (١)

كما أنهم اتفقوا على أن المكفر إذا لم يجد هذه الثلاثة
السابقة فإنه ينتقل إلى صيام ثلاثة أيام (٢). وإذا انتقل إلى الصيام
فهل يلزمه التتابع فيها أو يجزيه أن يصومها مفرقة ؟ للعلماء في ذلك
قولان مشهوران :

أحدهما :

التتابع لازم في صيام كفارة اليمين (٣) ، فلا يحزى فيها
التفريق . وممن ذهب إلى هذا القول :
علي بن أبي طالب (رضي الله عنه) وعطاء ، ومجاهد ، وعكرمة ،
وابراهيم النخعي ، والثوري ، وإسحاق ، وأبو عبيد ، وأبو ثور (٤) ،

(١) ابن المنذر: الإجماع ص ١٣٨ ، أبو عبد الله العثماني : رحمة
الامة ص ٣٠٧ .

(٢) الموفق : المغني ١١/٢٧٣ ، أبو عبد الله العثماني : رحمة الامة
ص ٣٠٧ .

(٣) اختلف في التعبير عن هذا اللزوم عند القائلين به ، فمنهم
من قال بشرطية التتابع ، ومنهم من قال بوجوبه .

(٤) الموفق : المغني ١١/٢٧٣ .

والحنفية (١)، والشافعي في قول عنه (٢)، وأحمد بن حنبل في الصحيح من المذهب، إذا لم يكن للمكفر عذر (٣).

والثاني: يجرى في صيام كفارة اليمين التفريق أو التتابع

أي ذلك فعل المكفر أجزاءه . وقال بهذا :

مالك بن أنس (٤)، والشافعي في قول آخر (٥)

(١) السرخسي : المبسوط ١٤٤/٨ ، القدوري : الكتاب ٨/٤ ، علاء الدين السمرقندي : تحفة الفقهاء ٣٤٥/٢ ، المرغيناني : الهداية مع البناية ١٨٦/٥ ، الموصلي : المختار ٤٨/٤ ، الزيلعي : تبين الحقائق ١١٣/٣ ، ابن الهمام : فتح القدير ٣٦٦/٤ ، الحصكفي الدرالمختار ٧٢٧/٣ .

(٢) الشيرازي : المذهب ١٢٠/١٨ ، النووي : روضة الطالبين ٢١/١١ ، الشربيني : مفني المحتاج ٣٢٨/٤ ، الرملي : نهاية المحتاج ١٨٤/٨ ، الجلال المحلي : الشرح على المنهاج ٢٧٥/٤ أبو عبد الله العثماني : رحمة الامة ص ٣٠٧ .

(٣) الخرقى : المختصر ص ١٤٠ ، الموفق : المفني ٢٧٣/١١ ، الموفق الكافي ٣٨٦/٤ ، شمس الدين : الشرح الكبير ١٩٨/١١ ، ابن مفلح : الفروع ٣٥١/٦ ، ابن مفلح : المبدع ٢٧٨/٩ ، المرداوي : الانصاف ٤١/١١ ، البهوتي : شرح منتهى الارادات ٤٢٨/٣ ، البهوتي : كشاف القناع ٢٤٣/٦ .

(٤) سحنون : المدونة ٤٣/٢ ، ابن الجلاب : التفريع ٣٨٦/١ ، ابن ريد القيرواني : الرسالة الفقهية ص ١٩٣ ، ابن رشد : بداية المجتهد ٤١٨/١ ، خليل : المختصر ص ٩٦ ، الخرشى : الشرح على المختصر ٦٠/٣ ، الدردير : الشرح الكبير ١٣٣/٢ ، الزرقاني : الشرح على المختصر ٥٩/٣ ، محمد عيش : منح الجليل ٦٣٦/١ ، وقال المالكية : التتابع في صيام كفارة اليمين مندوب اليه .

(٥) الشافعي : الام ٦٩/٧ ، الغزالي : الوجيز ٢٢٥/٢ ، الشيرازي : (=)

وأحمد بن حنبل في رواية عنه (١) وابن حزم (٢) .

الأدلة

أدلة القائلين بعدم لزوم التتابع في صيام كفارة اليمين :

استدلوا على مذهبهم بأدلة من الكتاب الكريم ، ومن المعقول :

أولاً : من الكتاب :

قوله تعالى : " ... فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ... الآية (٣)

وجه الاستدلال :

أن الله تعالى جعل الصيام كفارة لليمين ، اذا عجز عن الاطعام والكسوة واعتاق الرقبة ، واطلق في هذا الصيام ولم يقيده بالتتابع فيبقى على اطلاقه لانه لايجوز التقييد الابدليل (٤)

(=) التنبيه ص/ ١٩٩ ، الشيرازي : المذهب ١٢٠/١٨ ، النووي : روضة الطالبين ٢١/١١ ، ٢٢٠ ، النووي : المنهاج ٣٢٨/٤ ، ابو عبد الله العثماني رحمة الامة ص/ ٣٠٧ . قال النووي والشربيني والرملي : هذا هو الاظهر من مذهب الامام الشافعي . وقال ابو عبد الله العثماني : هذا قول الشافعي الجديد ، وهو الراجح . وقال الشيرازي : ان التتابع أولى .

(١) وهي رواية مرجوحة في المذهب . انظر :

الموفق : المغني ٢٧٣/١١ ، الموفق : الكافي ٣٨٦/٤ ، شمس الدين : الشرح الكبير ١٩٨/١١ ، ابن مفلح : المبدع ٢٧٨/٩ ، ابن مفلح : الفروع ٣٥١/٦ ، المرداوي : الانصاف ٤٢/١١ .

(٢) المحلي ٧٥/٨ ، ٧٦

(٣) المائدة : اية (٨٩) .

(٤) الجلال المحلي : الشرح على المنهاج ٢٧٥/٤ ، الشربيني : مغني المحتاج

٣٢٨/٤ ، الرملي : نهاية المحتاج ١٨٣/٨ ، الموفق : المغني

٢٧٣/١١ ، شمس الدين : الشرح الكبير ١٩٨/١١

نوقش :

بأن قول الشافعية هذا مخالف لأصلهم في حمل المطلق على المقيّد —
وأیضا فقد ترك الشافعية الاخذ بالقراءة الشاذة هنام —
أخذهم بها في قطع اليد اليمنى للسارق .

أجيب:

بأننا لم نحمل المطلق على المقيّد في كفارة اليمين ، لأنه
متردد بين أصلين أحدهما : يوجب التتابع وهو كفارة الظهار
والقتل . والآخر : لا يوجب التتابع ، وهو قضاء رمضان . وحمل
المطلق على أحدهما ليس باولى من الآخر . فبقي هذا المطلق
على إطلاقه (١) .

أما تركنا للأخذ بقراءة ابن مسعود وأبي بن كعب (رضي
الله عنهما) فلأن هذه القراءة منسوخة بقوله تعالى : (... فَمَنْ
لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ... الآية) (٢) تلاوة وحكم —
أما قراءة ابن مسعود : " فاقطعوا أيماهما " (٣) فلم تنسخ
بقوله تعالى : " وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ... الآية " (٤)
الا تلاوة فقط وهي باقية حكما (٥) .

ثانيا : من المعقول :

" أنه صوم نزل به القرآن مطلقا ، فجاز متفرقا ومتتابع —
كالصوم في فدية الأذى " (٦) .

(١) الشربيني : مغني المحتاج ٣٢٨/٤ .

(٢) المائدة : آية (٨٩) .

(٣) رواها البيهقي في السنن الكبرى ٢٧٠/٨ .

(٤) المائدة : آية (٣٨) .

(٥) الشربيني : مغني المحتاج ٣٢٨/٤ .

(٦) الشيرازي : المذهب ١٢٠/١٨ .

أدلة القائلين بلزوم التتابع في صيام كفارة اليمين :

انتصر أصحاب هذا القول لمذهبهم بأدلة من السنة والمعقول .

أولاً: من السنة :

١ - مارواه أبو عبد الله الحاكم ، وغيره عن أبي بن كعب (رضي الله عنه) أنه كان يقرأها فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام متتابعات (١) .

قال أبو عبد الله الحاكم :

" هذا صحيح الاسناد ولم يخرجاه " (٢) . ووافقه الذهبي فقال: صحيح (٣) .

٢ - مارواه عبد الرزاق عن عطاء قال: " بلغنا في قراءة ابن مسعود فصيام ثلاثة أيام متتابعات ، وكذلك نقرأها " (٤)

وجه الاستدلال :

قال الحنفية :

هذه القراءة لم تثبت في القرآن لعدم التواتر ، وإنما يقرأ سماعاً ، من رسول الله (صلى الله عليه وسلم) فهي بمنزلة الخبر المشهور ، فيقيد بها اطلاق النص (٥) .

(١) أبو عبد الله الحاكم : المستدرک ٢/٢٧٦ ، البيهقي : السنن الكبرى ٦٠/١٠ ،

وأخرج هذه القراءة أيضاً الإمام مالك بسند آخر : انظر الموطأ ٣٠٥/١ والمدونة ٤٣/٢ .

(٢) المستدرک ٢/٢٧٦ .

(٣) تلخيص المستدرک ٢/٢٧٦ .

(٤) المصنف ٨/٥١٣ ، ٥١٤ .

(٥) العيني : البناية ٥/١٨٦ ، ١٨٧ ، ابن الهمام : فتح القدير ٤/٣٦٦ ،

الموصلی : الاختیار ٤/٤٨ ، المرغيناني : الهداية مع الفتح ٤/٣٦٦ ،

الزيلعي : تبیین الحقائق ٣/١١٣ .

وقال الحنابلة :

هذه القراءة اما ان تكون قرآنا او لاتكون قرآنا .
فان كانت قرآنا : فهي حجة ، لأنه كلام الله الذي لا يأتيه الباطل
من بين يديه ولا من خلفه (١) .
وان لم تكن قرآنا : فهي خبر ، لانهما سمعاها من النبي (صلى
الله عليه وسلم) تفسيراً ، وظناه قرآناً ، فثبت لها رتبة
الخبر (٢) .

ثم ان هذه القراءة على كلا التقديرين حجة يصار اليها (٣) .

ونوقش الحنفية في أخذهم بهذه القراءة لما فيها من الزيادة
على قوله تعالى " ... فَمَنْ لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ... الآية " (٤)
وهذا مخالف لأصلهم في الزيادة على النص . حيث قالوا : ان الزيادة
على النص نسخ ، ولا يجوز نسخ الكتاب بخبر الواحد .

أجيب :

بأن هاتين القراءتين لم يثبت لهما حكم القران لعدم التواتر إلا
أنهما قراءتين مشهورتين والزيادة على النص بالخبر المشهور
جائزة (٥) .

-
- (١) الموفق : المغني ٢٧٣/١١
 - (٢) الموفق : المغني ٢٧٣/١١ ، ابن مفلح : المبدع ٢٧٨/٩ ، شمس
الدين : الشرح الكبير ١٩٨/١١
 - (٣) الموفق : المغني ٢٧٣/١١
 - (٤) المائدة : آية (٨٩) .
 - (٥) المرغيناني : الهداية مع البناية ١٨٦/٥ ، الموصلي : الاختيار
٤٨/٤ ، الزيلعي : تبیین الحقائق ١١٣/٣ ، ابن الهمام : فتح القدير
٣٦٦/٤ ، الخوارزمي : الكفاية ٣٦٧/٤ ، العيني : البناية
١٨٧ ، ١٨٦/٥

اعترض :

بان قراءة التتابع قراءة شاذة ، وهي بمنزلة خبر الاحاد ، اما دعوى شهرتها فغير مسلمة .

ثانيا : من المعقول :

أنه لما كان الصيام في كفارة اليمين كالصيام في كفارة الظهار من حيث عدم الانتقال اليه الا بعد العجز عن العتق ، وجب أن يكون مثله في وجوب التتابع (١) .

الراجع

ارى- والله أعلم بالصواب - أن الراجح هو القول باشتراط التتابع في صيام كفارة اليمين ، وذلك لشبوت صحة قراءة أبي في التتابع وهي وان كانت قراءة شاذة الا انها تنزل في منزلة خبر الواحد ، حيث سمعها الصحابي من الرسول (صلى الله عليه وسلم) فهي على اقل تقدير تفسير للاية ، فالصحابة عدول ثقات لا يقولون مثل هذا من عند انفسهم . فيكون هذا التفسير بيان لما هو المراد في الاية . فالنبي (صلى الله عليه وسلم) مبين ومفسر لما في الكتاب . ثم ان التتابع في الصيام يتناسب مع التكفير . لما ينبغي ان يكون فيه من التغليظ كما هو الحال في كفارة الظهار وكفارة القتل الخطأ . أما قول الشافعية ان التكفير متردد بين امرين ليس الحمل على أحدهما بأولى من الآخر ، ان ذلك يسلم لهم لو لم تثبت صحة هذه القراءة ، ولكن قراءة أبي بن كعب قد صحها ابو عبد الله الحاكم صاحب المستدرک ووافقه على ذلك الذهبي في تلخيص المستدرک ، فيكون الحمل حينئذ على التتابع أولى من الحمل على غيره .

(١) الصوفق : المغني ٢٧٣/١١ ، شمس الدين : الشرح الكبير ١٩٨/١١ ،
الشيرازي : المذهب ١٢٠/١٨ ، البهوتي : شرح منتهى الارادات ٤٢٨/٣ .

الختمة

الختاتمة

في نتائج الرسالة

وبعد فهذا ما يسر الله سبحانه بمنه وفضله اجتهد الباحث
فجمع وألف وناقش، وهذه خلاصات لتلك المباحث والمناقشات .

١- الزيادة على النص هو الاسم المشهور لهذه المسألة ، وقد
أطلق عليها بعض العلماء اسما وهو (رفع خبر الأحاد لمدلول النص)
وهو ظاهر الدلالة على المقصود .

٢ - يراد بالزيادة على النص ، الأحكام المفادة من أخبار الأحاد
أو القياس رائدة على ما اقتضاه المزيد عليه من غير أن يتعرض لها
بنفي أو اثبات .

٣ - الزيادة على النص تعتبر نسخا عند من يقول بذلك ، من
حيث انها رافعة لمقتضى النص المزيد عليه ، من الاقتصار على ماورد
فيه وترك الزيادة ، والاطلاق في الحكم . فليس المراد بالنسخ
في الزيادة نسخ المزيد عليه ، ولذا كانت عند القائلين بها من قبيل
نسخ الوصف ، أي نسخ وصف الحكم مع بقاء الأصل .

٤ - انما تمنع الزيادة على النص عند من يقول ذلك ، اذا كانت ثابتة
بخبر الواحد أو القياس ، وكان المزيد عليه ثابتا بنص قطعي كالقرآن
أو السنة المتواترة أو حتى السنة المشهورة ، أما اذا كانت الزيادة
ثابتة بالقرآن أو السنة المتواترة أو المشهورة فلا مانع من اثباتها
وكذلك اذا كان المزيد عليه ثابتا بخبر الواحد فلا مانع من قبول الزيادة
عليه بخبر الواحد .

٥ - زيادة عبادة مستقلة عن المزيد عليه لا تكون نسخا ، وان كانت

من جنسه .

٦ - تكون الزيادة على النص نسخا عند الحنفية في غير رفع مفهوم المخالفة لعدم قولهم به أصلا .

٧ - مانسب الى الشافعي من القول بأن الزيادة على النص نسخ لم يثبت ، وهو غلط من قائله .

٨ - القول بأن الزيادة اذا كانت رافعة لحكم شرعي كانت نسخا واذا كانت رافعة لحكم عقلي لم تكن نسخا ، ما هو الا عين النزاع فلي الزيادة على النص .

٩ - المزيد عليه لا يدل على ترك الزيادة بمنطوقه ، وان دل عليها فانما يدل بالمفهوم ، والمخالف لا يقول به .

١٠ - الزيادة على النص عند الجمهور ما هي الا تخصيص عموم ، وقد تكون بيانا ، فالبيان يشمل التخصيص وغيره ، ولا تكون نسخا بحال .

١١ - اضطرب المخالف في تحديد مفهوم الزيادة على النص ، حيث قصره عند التأصيل على رفع مقتضى النص المزيد عليه ، من الاقتصار على ما ورد فيه وترك الزيادة ، والاطلاق في الحكم . ثم عند التفريع على هذا الأصل جعل منه أيضا تخصيص العام .

١٢ - بحث الرسالة في المسائل التطبيقية بأدلتها وتعليلاتها وبينت الراجح في كثير منها ، ولم تقتصر المناقشات على مجرد الموافقة والمخالفة لمسألة الزيادة على النص وانما تعرضت لوجوه الاستدلالات الأخرى وهذا إيراد لبعض هذه الترجيحات :

- أ - النية شرط لصحة الوضوء والغسل .
- ب - المسح على العمامة رخصة ثابتة عن الرسول (صلى الله عليه وسلم) كما أن المسح على الخفين ثابت عنه (عليه الصلاة والسلام) .
- ج - الطواف المعتبر هو الطواف الشرعي لا مطلق الطواف ، وقد تضافرت الأدلة على طلب الطهارة فيه ، فصح انه لا يكون طواف شرعا الا بالطهارة .

- د - تأييد الحرمة بين الزوجين المتلاعنين ، وتحريم اجتماعهما هو الذي يقتضيه حكم اللعن ولا يقتضي سواه ، لأن الأصل أن يبقى التحريم مؤبدا ما لم يأت ما يقيده .
- هـ - حديث ابن مسعود (رضي الله عنه) في الوضوء بنبيذ التمر ليس مشهورا شهرة اصطلاحية ، وقد أنكر شهرته تلك بعض أئمة من المخالفين فضلا عن أهل الحديث .
- و - من السنة تأخير صلاة المغرب يوم عرفة لتصل مع العشاء بالمزدلفة .
- ز - حديث اشتراط الشهادة في النكاح ليس مشهورا ، حيث أن أسانيدَه لم تسلم في غالبها من الكلام ، وقد أنكر الشهرة بعض علماء الحنفية .
- ح - أحل النبي (صلى الله عليه وسلم) ميتة السمك ، ولم يفصل بين ما كلن طافيا وغيره ، فيبقى حكمه بالحل على عمومته .
- ط - الأدلة الواردة في حل ميتة الجراد مطلقة ، فيبقى حله على إطلاقه .

والحمد لله أولا وآخرا والطلاة والسلام على المبعوث

معلما ومبشرا ونذيرا ،

الفهارس

- فهرس الآيات القرآنية الكريمة .
- فهرس الأحاديث النبوية الشريفة .
- فهرس آثار الصحابة والتابعين .
- فهرس الكلمات المفسرة .
- فهرس الأعلام المترجم لهم في الرسالة .
- فهرس مراجع الرسالة .
- فهرس الموضوعات .

فهرس الآيات القرآنية الكريمة

الآية	رقمها	الصفحة
<u>سورة البقرة</u>		
- (وكذلك جعلناكم أمة وسطا ٠٠٠)	١٤٣	٨٠، ٣٣
- (يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص في القتلى ٠٠٠)	١٧٨	٢٩٤، ٢٨٢، ٢٨٠، ٢٧٠
- (فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم ٠٠٠)	١٩٤	٢٧٣
- (تلك عشرة كاملة)	١٩٦	١٩
- (يسألونك عن الخمر والميسر قل فيهما اثم كبير ٠٠٠)	٢١٩	٩
- (فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره)	٢٣٠	٢٣٨
- (والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن بأنفسهن ٠٠٠)	٢٣٤	١٣
- (حافظوا على الصلوات والطلاة الوسطى ٠٠٠)	٢٣٨	٣٠
- (والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا وصية لأزواجهم ٠٠٠)	٢٤٠	١٣
- (واستشهدوا شهيدين من رجالكم فإن لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان ٠٠٠)	٢٨٢	٢٦٠، ٣٤٥، ٣٤٣، ٢٢
- (وإن تبدوا ما في أنفسكم أو تخفوه يحاسبكم به الله ٠٠٠)	٢٨٤	٣
- (لا يكلف الله نفسا الا وسعها ٠٠٠)	٢٨٦	٣

الآية	رقمها	الصفحة
<u>سورة آل عمران</u>		
- (قل ان كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله ...)	٣١	٩٠
<u>سورة النساء</u>		
- (فانكحوا ما طاب لكم من النساء)	٣	٤٤٥٠٢٢٥٠٢١
- (وأمهاتكم اللاتي أرضعنكم)	٢٣	٢٥٤٠٢٤٢٠٢٣٩
- (وأحل لكم ما وراء ذلكم)	٢٤	٢٢٥
- (فان آتين بفاحشة فعليهن نصف ما على المحصنات من العذاب)	٢٥	٣١٧٠٣١٥
- (يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل ...)	٢٩	٢٨٤٠ ٢٧٢
- (يا أيها الذين آمنوا لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى ...)	٤٣	٧٠٠ ٩
- (وما كان لمؤمن أن يقتل مؤمناً الا خطأ ومن قتل مؤمناً خطأ فتحرير رقبة مؤمنة ...)	٩٢	٣٠٣
- (ومن يقتل مؤمناً متعمداً فجزاؤه جهنم خالداً فيها وغضب الله عليه ولعنه ...)	٩٣	٣٠٣٠٢٦٥
- (ان الصلاة كانت على المؤمنين كتاباً موقوتاً)	١٠٣	٤٣٥
<u>سورة المائدة</u>		
- (حرمت عليكم الميتة والدم ...)	٣	٤٦٦٠٤٦٣٠٤٥٧٠٤٦٨

الآية	رقمها	الصفحة
- (وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم) (٠٠٠)	٥	٣
- (يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وامسحوا برءوسكم وأرجلكم إلى الكعبين) (٠٠٠)	٦	٨٨، ٨٣، ٧٧، ٧٠، ٦٨ ١٢٤، ١١٨، ١٠٧، ١٠٣ ٣٧٣، ١٤٦، ١٣٧، ١٣٤ ٣٨٩، ٣٨٦، ٣٧٤
- (والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا) (٠٠٠)	٣٨	٤٧٤، ٤٥١، ٤٤٩، ٣٣٠
- (وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس) (٠٠٠)	٤٥	٢٧٠
- (فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام)	٨٩	٤٧٦، ٤٧٤، ٤٧٣
- (يا أيها الذين آمنوا انما الخمر والميسر والأنصاب والأزلام) (٠٠٠)	٩٠	٩
- (انما يريد الشيطان أن يوقع بينكم العداوة والبغضاء في الخمر والميسر) (٠٠٠)	٩١	٩
- (يا أيها الذين آمنوا ليبلونكم الله بشيء من الصيد تناله أيديكم) (٠٠٠)	٩٤	٤٦٦
<u>سورة الأنعام</u>		
- (ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه)	١٢١	٣
- (كلوا من ثمره إذا أثمر وآتوا حقه يوم حصاده)	١٤١	١١٤
- (أو دما مسفوحا)	١٤٥	٤٥٨

<u>الآية</u>	<u>رقمها</u>	<u>الصفحة</u>
<u>سورة الأعراف</u>		
- (وإذا قرئ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا لعلكم ترحمون)	٢٠٤	٤٠٣
<u>سورة الأنفال</u>		
- (قل الأنفال لله والرسول)	١	٣
- (وينزل عليكم من السماء ماء ليطهركم به)	١١	٧٠
- (واعلموا أنما غنمتم من شيء فإن لله خمسه)	٤١	٣
<u>سورة التوبة</u>		
- (ولا تصل على أحد منهم مات أبدا)	٨٤	٢٣٤
- (فلو لا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين ٠٠٠)	١٢٢	أ
<u>سورة الحجر</u>		
- (انا نحن نزلنا الذكر وانا له لحافظون)	٩	٢٥٩
<u>سورة النحل</u>		
- (ومن ثمرات النخيل والأعناب تتخذون منه سكرا ورزقا حسنا)	٦٧	٨
- (وان عاقبتهم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به)	١٢٦	٢٧٣
<u>سورة الاسراء</u>		
- (من كان يريد العاجلة عجلنا له فيها ما نشاء لمن نريد ٠٠٠)	١٨	٢

الآية	رقمها	الصفحة
- (ومن قتل مظلوما فقد جعلنا لوليه سلطانا فلا يسرف في القتل...)	٣٣	٢٧٤

سورة الحج

- (وليطوفوا بالبيت العتيق)	٢٩	٢٠٨، ٢٠١، ١٨٧
- (يا أيها الذين آمنوا اركعوا واسجدوا)	٧٧	١٧٦

سورة النور

- (الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة...)	٢	٣١٤، ٣١٢، ٣١٠
- (والذين يرمون أزواجهم ولم يكن لهم شهاداء الا أنفسهم)	٦	٢٢٦
- (وأنكحوا الأيامى منكم)	٣٢	٢٢٥

سورة الفرقان

- (والذين لا يدعون مع الله الها آخرا ولا يقتلون النفس التي حرم الله الا بالحق...)	٦٨	٢٦٥
- (يضاعف له العذاب يوم القيامة ويخلد فيه مهانا)	٦٩	٢٦٥

سورة الشعراء

- (وانه لفي زبر الأولين)	١٩٦	١٣
----------------------------	-----	----

الآية	رقمها	الصفحة
<u>سورة الأحزاب</u>		
- (وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمرا أن يكون لهم الخيرة من أمرهم)	٣٦	٢٧٢
<u>سورة الشورى</u>		
- (من كان يريد حرث الآخرة نزد له في حرثه ومن كان يريد حرث الدنيا نؤته منها)	٢٠	٢
<u>سورة النجم</u>		
- (وأن ليس للإنسان الا ما سعى)	٣٩	٤١٨
<u>سورة المجادلة</u>		
- (والذين يظاهرون من نسائهم ثم يعودون لما قالوا فتحرير رقبة)	٣	٢١٦
<u>سورة الحشر</u>		
- (وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا)	٧	١٠٦، ٩٠
<u>سورة الممتحنة</u>		
- (لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين ولم يخرجوكم من دياركم أن تبروهم وتقسطوا اليهم)	٨	٢٢٠

<u>الآية</u>	<u>رقمها</u>	<u>الصفحة</u>
<u>سورة الطلاق</u>		
- (وأشهدوا ذوي عدل منكم)	٢	٣٤٤، ٣٤٣
<u>سورة المزمل</u>		
- (فاقْرءُوا مَا تيسر من القرآن)	٢٠	٤١٨، ١٦٣
<u>سورة الأعلى</u>		
- (ان هذا في الصحف الأولى)	١٨	١٣
- (صحف ابراهيم وموسى)	١٩	١٣
<u>سورة البينة</u>		
- (وما أمروا الا ليعبدوا الله مخلصين له الدين)	٥	٧٧

فهرس الأحاديث النبوية الشريفة

<u>الصفحة</u>	<u>الراوي</u>	<u>الحديث</u>
١٢٧	جابر بن عبد الله	- ابدؤا بما بدأ الله عز وجل به .
٣٠٥	الواقدي	- أتى جبريل رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فأخبره أن الحارث بن سويد قتل المجذر... .
٣٧٨	عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه	- أتى النبي - صلى الله عليه وسلم - الفأطط فأمرني أن آتيه بثلاثة أحجار... .
٤٦٧، ٤٦٠، ٤٥٦	عبد الله بن عمر	- أحلت لنا ميتتان الحوت والجراد .
٣١٧	علي بن أبي طالب	- أخير النبي - صلى الله عليه وسلم - بأمة لهم فنجرت... .
١٦٧	أبو هريرة	- أخرج فنادى للمدينة أنه لا صلاة الا بقرآن... .
٣٦، ٣٥ هـ (١)	عائشة	- اذا التقى الختانان وجب الفسل .
١١٢	أبو هريرة	- اذا توضأ أحدكم فليجعل في أنفه ماء ثم لينثر .
١١٢	أبو هريرة	- اذا توضأ أحدكم فليستنشق بمنخريه من الماء ثم لينثر .
١١٢	سلمة بن قيس	- اذا توضأت فاستنثر ، واذا استجمرت فأوتر .
١٠٩	لقيط بن صبرة	- اذا توضأت فمضمض .

(١) المراد بهذا الرمز في الهامش

الحديث	الراوي	الصفحة
- اذاً فاجلدوها ثم ان زنت فاجلدوها .	أبوهريرة، زيد بن خالد	٣١٥
- اذا صليتم فاقيموا صفوفكم ثم ليؤمكم أحدكم . . .	أبوموسى الأشعري	٣٩٦، ٤٠٥
- اذا قمت الى الصلاة فتوضاً كما أمرك الله	رفاعة بن رافع	٨٩، ١٠٥
- اذا قمت الى الصلاة فكبر ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن .	أبوهريرة، رفاعة بن رافع	١٦٥، ١٧٧، ١٨٠، ١٨٣
- اذا لم يجد أحدكم ماءً ووجد النبيذ فليتوضأ به .	عبدالله بن عباس	٣٨٣
- أرضيه خمس رضعات فيحرم بلبنها	عائشة	٢٦١
- أسبغ الوضوء وبالغ في الاستنشاق الا أن تكون صائماً .	لقيط بن صبرة عن أبيه	١١١
- استنثروا مرتين بالفتين أو ثلاثاً	عبدالله بن عباس	١١١
- اشترى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - جارية سبعة أرؤس .	أنس بن مالك	٤٤١
- أعتق رقبة . . .	سلمة بن صخر	٢١٧
- اعتق عن كل واحدة منهن رقبة . . .	عمر بن الخطاب	٣٠٠
- اعتقها فانها مؤمنة .	معاوية بن الحكم	٢١٨
- اعتقوا عنه يعتق الله بكل عضو منه عضواً من النار .	واثلة بن الأسقع	٢٩٧

الصفحة	الراوي	الحديث
٢٢٠	معاذ بن جبل	- أعلمهم أن الله افترض عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم وترد في فقرائهم .
١٨٩	عائشة	- افعلي كما يفعل الحاج غير أن لا تطوفي بالبيت حتى تطهري .
١٩٣	عائشة	- فاقضي ما يقضي الحاج غير ان لا تطوفي بالبيت حتى تغتسلي .
٤٥٢	عبدالله بن عمرو	- اقطعوا يدهم... .
٢٩٠	أبو شريح	- ألا انكم يا معشر خزاعة قتلتهم هـذا القتيـل... .
١٠٩	أبو هريرة	- أمرنا رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بالمضضة والاستنشاق .
٩٧	أبودر، أبوهريرة، عبدالله بن عباس	- ان الله تجاوز عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه .
١٩١	عائشة	- ان أول شيء بدأ به النبي - صلى الله عليه وسلم - حين قدم مكة أنه توضأ ثم طساف بالبيت
٧٤	أبو هريرة	- ان تحت كل شعرة جنابة ، فاغسلوا الشعر وانقوا البشر .
١٣٨	خالد بن معدان	- ان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - رأى رجلا وفيظهر قدمه لمعة قدر الدرهم لم يصبها الماء ...
٣٥٠، ٢٣	عبد الله بن عباس	- ان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قضى بيمين وشاهد

الصفحة	الراوي	الحديث
٣١٦	أبو هريرة	- ان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قضى فيمن زنا ولم يحصن بنقي عام .
٢١١، ٢١٠، ٢٠٩	جابر بن عبد الله	- ان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - لما قدم مكة أتى الحجر فاستلمه ثم مشى... .
١٥٣	بلال بن رباح	- ان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - مسح على الخفين والخمار .
٢٤٥	عائشة	- انظرن ما اخوانكن ، فانما الرضاعة من المجاعة .
٧٩	عمر بن الخطاب	- انما الأعمال بالنيات وانما لكل امرئ ما نوى
٤١١	أبو هريرة	- انما جعل الامام ليؤتم به ، فاذا كبر فكبروا... .
١١٩	عمار بن ياسر	- انما كان يكفيك هكذا ، ثم ضرب بيديه الأرض
٣٥ هـ	أبو سعيد الخدري	- انما الماء من الماء .
٧٣	أم سلمة	- انما يكفيك أن تحثي على رأسك ثلاث حشيات من ماء
٤٥٠	الحارث بن عبد الله بن أبي ربيعة	- ان النبي - صلى الله عليه وسلم - أتسي بسارق فقطع يمينه .
٢٠٣، ٢٠٢	أبو هريرة	- ان النبي - صلى الله عليه وسلم - أمر أبا بكر حين بعثه في الحجة التي قبل حجة الوداع

المفحمة	الراوي	الحديث
٤٣٥	أسامة بن زيد	- ان النبي - صلى الله عليه وسلم - حيث أفاض من عرفة مال الى الشعب فقضى حاجته... .
٣٥٠	علي بن ابي طالب	- ان النبي - صلى الله عليه وسلم - قضى بشهادة شاهد واحد ، ويمين صاحب الحق .
٢٢٦	سهل بن سعد	- ان النبي - صلى الله عليه وسلم - لما لاعن بين عويمر العجلاني وبين امرأته ..
١٤٧، ٩١، ٧٢	رفاعة بن رافع	- انها لا تتم صلاة أحدكم حتى يسبع الوضوء كما أمره الله ، فيفسلوجه ويديه الى المرفقين ...
٩٦	المهاجر بن قنفذ	- اني كرهت ان أذكر الله تعالى ذكره الاعلى ظهر... .
٤٤٤	عائشة	- أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها وشاهدي عدل فنكاحها باطل.
٤٤٣	عبد الله بن عباس	- البغايا اللاتي ينكحن أنفسهن بغير بيعة
٣٧٨	عبد الله بن عباس	- بينما نحن مع رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بمكة وهو في نفر من أصحابه ...
٢٣٣	سهل بن سعد	- فتلانا عند رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ففرق رسول الله بينهما... .
١٥٥	المغيرة بن شعبة	- توضأ النبي - صلى الله عليه وسلم - ومسح على الخفين والعمامة .

الحديث	الراوي	الصفحة
- جعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً .	جابر بن عبد الله ، وأبو هريرة	٧١
- حسابكما على الله أحذكما كاذب ، لا سبيل لك عليها . . .	عبد الله بن عمر	٢٣١
- خذوا عني ، خذوا عني ، قد جعل الله لهن سبيلاً . . .	عبادة بن الصامت	٣٢٢
- خمس ليس لهن كفارة الشرك بالله . . .	أبو هريرة	٣٠٤
- رأى حذيفة رجلاً لا يتم الركوع والسجود قال : ما صليت . .	زيد بن وهب	١٨٢
- رأى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - رجلاً توضع فترك موضع الظفر على قدمه . .	عمر بن الخطاب	١٤٠
- رأيت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - هكذا يتوضأ . . .	عثمان بن عفان	١٢٠
- رأيت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يمسح على عمامته وخفيه .	أمية الضمري عن أبيه	١٥٣
- والسارق والسارقة فاقطعوا أيماهما	عبد الله بن مسعود	٤٥٠
- سألتني النبي - صلى الله عليه وسلم - ما في أداة لك ، فقلت نبيد تمر . . .	عبد الله بن مسعود	٣٩٠ ، ٣٧٤
- سمعت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يأمر فيمن زنا ولم يحصن جلد مائة وتغريب عام .	خالد بن زيد الجهنبي	٣٢٥
- الصعيد الطيب وضوء المسلم ولو إلى عشر سنين . .	أبو ذر	٣٨٧ ، ٧٤

الحديث	الراوي	الصفحة
- صلوا كما رأيتموني أصلي.	مالك بن الحويرث	١٨٤
- الطهور شرط الايمان...	أبو مالك الأشعري	٨٠
- الطواف حول البيت مثل الصلاة الا أنكم تتكلمون فيه ...	عبد الله بن عباس	٢٠٤، ١٩٤
- عشر من الفطرة ...	عائشة	١٠٤
- على اليد ما أخذت حتى تؤدي.	سمرة بن جندب	٣٣٦
- العمد قود الا أن يعفو ولي المقتول.	عبد الله بن عباس	٢٧٥
- غزونا جيش الخبط ...	جابر بن عبد الله	٤٦٢، ٤٦١
- غزونا مع رسول الله - صلى الله عليه وسلم - سبع غزوات نأكل الجراد.	عبد الله بن أبي	٤٦٨
- قتلت رجلين لهما مني عهد لا دينهما.	الشافعي	٣٠٦
- قض رسول الله - صلى الله عليه وسلم - باليمين مع الشاهد الواحد.	أبو هريرة	٣٥٠
- كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - اذا مس طهوره يسمي الله .	عائشة	٩٣
- كان فيما أنزل من القرآن عشر رضعات معلومات يحرم ...	عائشة	٢٥٧، ٢٤٦، ١٢

الصفحة	الراوي	الحديث
٢٧٦	أنس بن مالك	- كتاب الله القصص
٢٦٥	معاوية بن أبي سفيان	- كل ذنب عسى الله أن يفره إلا الرجل يموت كافراً...
٤٢٨	جابر بن عبد الله	- كل صلاة لا يقرأ فيها بأم الكتاب فهي خداج...
٣٥٩، ٣٤٥	واثل بن حزن	- كنت عند الرسول - صلى الله عليه وسلم - فأتاه رجلان يختصمان في أرض...
٤٤٣	عائشة	- لا بد في النكاح من أربعة الولي والزوج والشاهدين.
١٨٣	أبومسعود البصري	- لا تجزى صلاة الرجل حتى يقيم ظهره في الركوع والسجود.
١٧٢، ١٧٠	عبادة بن الصامت ، أبو هريرة	- لا تجزى صلاة لا يقرأ الرجل فيها بفاتحة الكتاب
٢٤٤، ٢٣٩	عائشة	- لا تحتجب منه ، فإنه يحرم من الرضاعة ما يحرم من النسب
٢٥٠، ٢٤٦	أم الفضل	- لا تحرم الاملاجة والاملاجان
٢٥٠	أم الفضل	- لا تحرم الرضعة أو الرضعتان أو المصاة أو المصتان .
٢٥٠، ٢٤٦	عائشة	- لا تحرم المصاة والمصتان .
٢٤٤، ٢٣٩	عبد الله بن عباس	- لا تحل لى ، يحرم من الرضاعة ما يحرم من النسب

الصفحة	الراوي	الحديث
٩٧	أبو هريرة	- لا صلاة لمن لا وضوء له ، ولا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه .
٣٩٤، ١٦٩	عبادة بن الصامت	- لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب .
٤٤٣	أبو هريرة	- لا نكاح الا بولي وخاطب وشاهدي عدل .
٤٤٥، ٤٤٤	عبدالله بن عباس، عائشة	- لا نكاح الا بولي وشاهدي عدل .
٩٧	سعيد بن زيد، أبو سعيد الخدري	- لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه .
٢٤٦	عبدالله بن مسعود	- لا يحرم من الرضاع الا ما أنبت اللحم وأنشز العظم .
٣٣٢	عبدالرحمن بن عوف	- لا يغرم صاحب سرقة اذا أقيم عليه الحد .
٢١١، ٢٠٩، ١٩١	جابر بن عبدالله	- لتأخذوا مناسككم فاني لا أدري لعلي لا أحرم بعد حجتى هذه .
٢٦٥	عبدالله بن عمر	- لزوال الدنيا أهون عند الله من قتل رجل مسلم .
٣٩٧	عبادة بن الصامت	- لعنكم تفرءون خلف امامكم ...
٢٦٥	عبدالله بن عمر	- لن يزال المؤمن في فسحة من دينه ما لم يصب دما حراما .
٣٦١، ٣٤٧، ٣٤٦	عبدالله بن عباس	- لو يعطى الناس بدعواهم لادعى ناس دماء رجال وأموالهم ...
٤٥٩	جابر بن عبدالله	- ما القن البحر أو جزر عنه فكلوه ...

الحديث	الراوي	المفحة
- المتلاعنان اذا تفرقا لا يجتمعان أبدا .	عبدالله بن عمر	٢٣٣
- فمضت السنة بعد في المتلاعنين أنه يفرق بينهما... .	سهل بن سعد	٢٣٢
- مضت السنة في المتلاعنين أن لا يجتمعان أبدا .	علي بن أبي طالب، عبدالله بن مسعود	٢٣٢
- الممضمة والاستنشق سنة .	عبدالله بن عباس	١٠٤
- الممضمة والاستنشق من الوضوء الذي لا بد منه .	عائشة	١٠٨
- من توضأ وذكر اسم الله تطهر جسده كله ، ومن توضأ ولم يذكر اسم الله لم يتطهر الا موضع الوضوء .	ابو هريرة	٩٠
- من صلى صلاة لم يقرأ فيها بأم القرآن فهو خدام ...	ابو هريرة	٣٩٥، ١٧١
- من قتل في عِمياقي رمي يكون بينهما — بحجارة ...	عبدالله بن عباس	٢٨١، ٢٧٥
- من قتل له قتيل فهو بخير النظرين ...	أبو هريرة	٢٨٨، ٢٨٩
- من كان له امام فقرأه الامام له قراءة .	جابر بن عبدالله	٤١٧
- فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام متتابعات	ابي بن كعب ، عبدالله بن مسعود	٤٧٥
- من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين .	عصاوية بن أبي سفيان	أ

<u>الحديث</u>	<u>الراوي</u>	<u>الصفحة</u>
- النبيذ وضوء لمن لم يجد الماء .	عبدالله بن عباس	٢٨٢
- نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها .	أبو بريدة عن أبيه	١٠
- هذا وضوء من لا يقبل الله منه صلاة الا به .	عبدالله بن عمر	١٤٧، ٧٢
- هل قرأ معي أحد منكم آتفا . . .	أبو هريرة	٤٢١
- هل مع أحد منكم ماء ؟ فوضع يده فسي الماء . . .	أنس بن مالك	٩٢
- هو الظهور ماؤه الحل ميتته .	أبو هريرة	٤٦١، ٤٥٦
- الوليدة والغنم رد ، وعلى ابنك جلد مائة وتغريب عام . . .	أبو هريرة ، زيد بن خالد الجهني	٣٢٤

فهرس آثار الصحابة والتابعين

<u>الأثر</u>	<u>الذي روي عنه الأثر</u>	<u>الصفحة</u>
- أتي الغيط على بلغة له ، وعليه ازار ورداء وعمامة وخف ...	علي بن أبي طالب	١٤٨
- أتي بنكاح لم يشهد عليه الا رجل واحد...	عمر بن الخطاب	٤٤٦
- اذا اكذب الملاعن نفسه بعد اللعان ضرب والزق به الولد ولا يجتمعان أبداً .	ابراهيم النخعي	٢٣٦
- اذا سرق السارق قطعت يده اليمنى ...	علي بن أبي طالب	٤٥٢
- اذا صلى أحدكم خلف الامام فحسبه قراءة الامام ...	عبدالله بن عمر	٤٣٠
- أقرأ والامام بين يدي ؟ قال : لا .	عبدالله بن عباس	٤٣٠
- اقرأ بفاتحة الكتاب ...	عمر بن الخطاب	٤٠٢
- اقرأ خلف الامام بفاتحة الكتاب .	عبدالله بن عباس	٤٠٢
- ألا لا صلاة الا بجمع ...	ابن الزبير	٤٣٦
- أمس الشعر بالماء .	جابر بن عبدالله	١٤٩
- ان أبا بكر ضرب وغرب ، وان عمر ضرب وغرب	أبوبكر، عمر بن الخطاب	٣٢٥
- ان أبا بكر نفى الى فذك ، وعمر .	أبوبكر، عمر	٣٢٦
- ان شئت فامسح عليها وان شئت فلا .	عمر بن الخطاب	١٥٧
- أنصت فان في الصلاة شغلا ويكفيك الامام .	عبدالله بن مسعود	٤٢٩

الأثر	الذي روي عنه الأثر	الصفحة
- ان عليا نفى من الكوفة الى البصرة .	علي بن أبي طالب	٣٢٦
- بال في السوق ، ثم توضأ فغسل وجهه ويديه ومسح رأسه ثم دعي لجنائزة ...	عبدالله بن عمر	١٣٥
- توضأ فحسر عن العمامة .	الشعبي	١٥٠
- الجراد ذكاة كله .	عبدالله بن عمر	٤٦٩
- حسبهما من الفتنة أن ينفيا .	علي بن أبي طالب	٣١٩
- رأيت أبا أمامة يمسح على العمامة .	أبو أمامة	١٥٧
- رأيت أنسا يمسح على الخفين والعمامة .	أنس بن مالك	١٥٧
- رأيت أبا بكر يمسح على الخمار .	أبو بكر	١٥٧
- السمكة الطافية حلال لمن أراد أكلها .	أبو بكر	٤٦٢
- صليت الى جنب عبدالله بن مسعود خلف الامام فسمعته يقرأ في الظهر والعصر .	عبدالله بن مسعود	٤٠٢
- الطافي حلال .	أبو بكر	٤٦٢
- قليل الرضاع وكثيره يحرم في المهد .	عبدالله بن عباس	٢٤٨
- كانت في بني اسرائيل قصاص ولم تكن فيهم .	عبدالله بن عباس	٢٨٤ ، ٢٩١ .
- كان لا يرى بأسا بالوضوء من النبيذ .	علي بن أبي طالب	٣٨٤
- كان لا يمسح على العمامة .	عبدالله بن عمر	١٤٩
- كان الذي قالوا ثم المزة الواحدة تحرم .	طاوس	٢٥٢
- كان ينزع العمامة ويمسح رأسه بالماء .	عروة بن الزبير	١٥٠
- كل واطعمني .	أبو أيوب الأنصاري	٤٦٢

<u>الآثار</u>	<u>الذي روي عنه الأثر</u>	<u>الصفحة</u>
- كل ما لم تر سمك طافيا .	عبدالله بن عباس	٤٦٠
- لا أغرب مسلما بعده أبدا .	عمر بن الخطاب	٣١٩
- لا بأس أن تبدأ برجليك قبل يديك .	عبدالله بن مسعود	١٢٢
- لا بأس يأكله .	عبدالله بن عباس	٤٦٩
- لا بأس بالجراد .	عمر بن الخطاب	٤٦٩
- لا بأس بالطافي من السمك .	عبدالله بن عباس	٤٦٢
- لا تقرأ خلف الامام في شيء من الصلاة .	عبدالله بن عمر ، زيد بن ثابت ، جابر بن عبدالله	٤٣٠
- لا صلاة الا بجمع .	جابر بن عبدالله ، مجاهد	٤٣٦
- لا صلاة الا بقراءة	عبادة بن الصامت	٤٠٢
- لا نكاح الا ببينة	عبدالله بن عباس	٤٤٦
- لا نكاح الا بشاهدي عدل وولي مرشد .	عبدالله بن عباس	٤٤٦
- لا نكاح الا بولي وشاهدي عدل .	عمر بن الخطاب	٤٤٦
- لا نكاح الا بولي وشهود ومهر .	أبوسعيد الخدري	٤٤٦
- لا يقرءو خلف الامام ان جهر ولا ان خافت .	زيد بن ثابت	٤٣٠
- اللعان تطليقة بائنة .	ابراهيم النخعي ، سعيد بن المسيب	٢٢٧

الأثر	الذي روي عنه الأثر	الصفحة
- لولا أن يقول الناس زاد عمر في كتاب الله ، لكتبت آية الرجم .	عمر بن الخطاب	١٣
- ليت الذي يقرأ خلف الامام ملء فوه ترابا	عبدالله بن مسعود	٤٢٩
- ما أبالي اذا أتممت وضوئي بأي أعضاء بدأت .	علي بن أبي طالب	١٢٢
- المتلاعنان يفرق بينهما ولا يجتمعان أبدا .	عمر بن الخطاب	٢٣٥
- من لم يطهره المسح على العمامة فلا طهره الله .	عمر بن الخطاب	١٥٧
- النبيذ وضوء لمن لم يجد الماء .	عبدالله بن عباس	٣٨٥
- هو الطهور ماؤه الحل ميتته .	أبو بكر	٤٦٢
- هي عليه حرام ...	عبدالله بن عمر	٢٤٨
- وددت أن الذي يقرأ خلف الامام في فيه جمرة .	سعد بن أبي وقاص	٤٢٩
- يجلد قاذف ابن المتلاعنة ، ولا تنكح الملاعنة الملاعن أبدا .	ابراهيم النخعي	٢٣٥
- يحرم قليل الرضاع ، كما يحرم كثيره .	عبدالله بن مسعود	٢٤٨
- يحرم من الرضاع قليله وكثيره .	علي بن أبي طالب عبدالله بن مسعود	٢٤٨

فهرس الكلمات المفصلة

<u>الصفحة</u>	<u>الكلمة</u>
١٠٠	- الاستنشاق
٢٠٧	- الترتيب في الطواف
١١٥	- الترتيب في الوضوء
٨٥	- التسمية في الطهارة
٤٦٢ ، ٤٦١	- الخبط
٣٧٩	- الزط
٣١٥	- ضمير
١٤٨	- الغيط
١٠٠	- المضضة
١٢٠	- المقامد
١٣٢	- الموالة

فهرس الأعلام المترجم لهم

المفحة

الاسم

- | | |
|-----|----------------------------------------|
| ٢٨٢ | - أبان بن فيروز البصري |
| ١٩٧ | - ابراهيم بن ميسرة الطائفي |
| ٢٤١ | - أبو سلمة بن عبدالرحمن بن عوف |
| ٤٠ | - أحمد بن علي بن أحمد (ابن برهان) |
| ٣٠٠ | - اسراييل بن يونس بن أبي اسحاق |
| ٢٤٠ | - اياس بن معاوية |
| ٢٢٣ | - جابر بن زيد (أبو الششاء) |
| ٣٠٥ | - الحارث بن سويد بن الصامت |
| ٢٨٤ | - الحارث بن عبدالله الخارفي |
| ٢٨٤ | - حجاج بن أرطاة بن شور |
| ٦٦ | - الحسن بن صالح بن حي |
| ١٩٧ | - الحسن بن مسلم بن يثاق |
| ٣٧ | - الحسين بن علي (أبو عبدالله البصري) |
| ١٠٠ | - الحكم بن عتيبة |
| ١٦٢ | - خوات بن جبير بن النعمان |

الاسم	الصفحة
- راشد بن كيسان العبسي	٣٧٧
- سُفْوَ بن أسد الجهمي	٣٧١
- سليمان بن خلف (الباجي)	٣٩
- سماك بن حرب	٣٠٠
- صدي بن عطلان (أبو أمامة)	١٤٤
- عبد الجبار بن احمد الهمداني (القاضي)	٣٨
- عبدالله بن ادريس بن يزيد	٤٤٠
- عبدالله بن ذكوان القرشي (أبو الزناد)	٢٦٧
- عبدالله بن شبرمة الضبي	٢٦٦
- عبدالله بن عتبة بن مسعود الهذلي	٣٤١
- عبدالله بن محرر العامري	٣٨٥
- عبد الملك بن عبدالعزيز بن جريح	٢٦٢ ، ٢٦٣
- عبد الوهاب بن علي بن نصر (القاضي عبد الوهاب)	٣٩
- عبيد الله بن الحسن بن دلال (أبو الحسن الكرخي)	٣٧
- عثمان بن عمر بن أبي بكر (ابن الحاجب)	٤٢
- عثمان بن مسلم بن جرموز البتي	٣٢٩
- مروة بن الزبير بن العوام	١٤٢
- عطية بن الحارث الهمداني (أبو روق)	٣٧٨ ، ٣٧٧

الاسم	الصفحة
- علي بن أبي علي بن محمد (الأمدي)	٤٢
- علي بن عمر بن أحمد (أبو الحسن ابن القصار)	٣٨ ٣٩٠
- عمرو بن أمية الضمري	٣٠٦
- عويمر بن عامر (أبو الدرداء)	١٤٤
- الغريفي بن عياش الديلمي	٢٩٧
- القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق	١٤٢
- مجاعة بن الزبير البصري	٣٨٣
- المجذر بن زياد	٣٠٥
- محمد بن الطيب بن محمد (أبو بكر الباقلاني)	٣٨
- محمد بن علي بن الطيب (أبو الحسين البصري)	٤١
- محمد بن عمر بن الحسين (الفخر الرازي)	٤٢
- محمد بن محمد بن محمد بن أحمد الطوسي (الغزالي)	٤٠
- المسيب بن واضح السلمي	٣٨٢
- يحيى بن سعيد الأنصاري	١٠٠
- يحيى بن يعمر البصري	٣٤١
- يزيد بن هارون بن زاذان السلمي	٤٤٠

فهرس مراجع الرسالة

- الابهاج في شرح المنهاج ، لتقي الدين ، علي بن عبد الكافي السبكي ،
(ت ٧٥٦هـ) ، وولده تاج الدين عبد الوهاب بن علي السبكي ، (ت ٧٧٣هـ) ،
دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ
- ١٩٨٤م .
- الاتقان في علوم القرآن ، للحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي ،
(ت ٩١١هـ) ، وبهامشه اعجاز القرآن للباقلائي ، دار المعرفة ،
توزيع عباس الباز ، مكة المكرمة .
- الاجماع ، لأبي بكر ، محمد بن ابراهيم بن المنذر النيسابوري ، (ت ٣١٨هـ) ،
تحقيق أبي حماد صفيّر أحمد بن محمد حنيف ، دار طيبة ، الرياض ،
الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .
- الاحسان بترتيب صحيح ابن حبان ، ترتيب علاء الدين علي بن بلباسان
الفارسي (ت ٧٣٩هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ،
١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .
- الاحكام في أصول الأحكام ، لابن حزم ، أبي محمد ، علي بن حزم الأندلسي
الظاهري ، (ت ٤٥٦هـ) ، دار الآفاق الجديد ، الطبعة الثانية ،
١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .
- الاحكام في أصول الأحكام ، لسيف الدين ، علي بن أبي علي بن محمد
الأمدي ، (ت ٦٣١هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ،
١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .
- احكام الفصول في أحكام الأصول ، للباقي ، أبي الوليد سليمان بن خلف ،
الأندلسي ، (ت ٤٧٤هـ) ، تحقيق عبد المجيد تركي ، دار الغرب
الاسلامي ، بيروت - لبنان ، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م .

- أحكام القرآن ، للجصاص ، أبي بكر ، أحمد بن علي الرازي الحنفي ،
(ت ٣٧٠هـ) ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع .
- أحكام القرآن ، لابن العربي ، أبي بكر ، محمد بن عبدالله المعافري
الأندلسي ، (ت ٥٤٣هـ) ، تحقيق على محمد البجاوي ، دار الفكر .
- أحكام القرآن ، للكنيا الهراسي ، عماد الدين ، علي بن محمد الطبري
الشافعي ، (ت ٥٠٤هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ،
١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .
- أحوال الرجال ، للجوزجاني ، أبي اسحاق ، إبراهيم بن يعقوب ، (ت ٢٥٩هـ) ، تحقيق
صبيح البدري السامرائي ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥هـ
- ١٩٨٥م .
- اختصار علوم الحديث ، لابن كثير ، أبي الفداء ، اسماعيل بن عمر ، (ت ٧٧٤هـ) ،
مطبوع مع شرحه الباعث الحثيث لأحمد شاکر ، دار الكتب
العلمية ، بيروت - لبنان .
- الاختيار لتعليل المختار ، لأبي الفضل مجد الدين عبدالله بن محمود
الموصلي ، (ت ٦٨٣هـ) ، ومطبوع معه المختار ، دار المعرفة ،
بيروت - لبنان ، الطبعة الثالثة ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م .
- أدب القضاء (الدرر المنظومات في الأقضية والحكومات) ، للقاضي شهاب
الدين إبراهيم بن عبدالله المعروف بابن أبي الدم ، (ت ٦٤٢هـ)
تحقيق محمد عبدالقادر أحمد عطا ، دار الكتب العلمية ، بيروت -
لبنان ، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .
- ارشاد العقل السليم الى مزايا القرآن الكريم ، لأبي السعود محمد بن محمد
العمادي ، (ت ٩٥١هـ) ، دار احياء التراث العربي ، بيروت - لبنان .

- ارشاد الفحول الى تحقيق الحق من علم الأصول ، للشوكاني ، محمد بن علي بن محمد ، (ت ١٢٥٠ هـ) ، وبهامشه شرح المحلي على الورقات ، دار المعرفة ، بيروت - لبنان ، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م .
- ارواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل ، للألباني ، محمد ناصر الدين ، المكتب الاسلامي ، الطبعة الأولى ، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م .
- أساس البلاغة ، للزمخشري ، أبي القاسم ، جابر الله بن محمود بن عمر ، (ت ٥٣٨ هـ) ، تحقيق عبدالرحيم محمود ، دار المعرفة ، بيروت - لبنان .
- الأسامي والكنى ، لأبي عبد الله ، أحمد بن حنبل الشيباني ، (ت ٢٤١ هـ) ، تحقيق عبد الله بن يوسف الجديع ، مطبعة الفيصل ، الكويت - الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٥ م .
- الاستيعاب في أسماء الأصحاب ، لأبي عمر ، يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر الأندلسي ، (ت ٤٦٣ هـ) ، (مطبوع مع الإصابة لابن حجر) ، دار الكتاب العربي .
- أسد الغابة في معرفة الصحابة ، لعزالدين ، أبي الحسن ، علي بن محمد الجزري ، (ت ٦٣٠ هـ) ، دار احياء التراث العربي ، بيروت - لبنان .
- أسهل المدارك شرح ارشاد السالك في فقه امام الأئمة مالك ، لأبي بكر ابن حسن الكشناوي ، الطبعة الثانية ، عيسى البابي الحلبي وشركاه .
- الاشارات في أصول الفقه ، لأبي الوليد ، سليمان بن خلف الباجي ، (ت ٤٧٤ هـ) مخطوط بمكتبة البحث العلمي ، قسم المخطوطات ، جامعة أم القرى .

- الاشراف على مذاهب العلماء ، لأبي بكر ، محمد بن ابراهيم بن المنذر النيسابوري ، (ت ٣١٨ هـ) ، تحقيق أبي حماد ، صفير أحمد بن محمد حنيف ، دار طيبة ، الرياض ، الطبعة الأولى . (١)
 - الاشراف مع مذاهب العلماء ، لأبي بكر ، محمد بن ابراهيم بن المنذر ، النيسابوري (ت ٣١٨ هـ) ، تحقيق محمد نجيب سراج الدين ، دار الثقافة ، الدوحة ، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .
 - الاصابة في تمييز الصحابة ، لابن حجر العسقلاني ، أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني ، (ت ٨٥٢ هـ) ، وبهامشه الاستيعاب لابن عبد البر ، دار الكتاب العربي .
 - أصول البزدوي ، لفخر الاسلام علي بن محمد بن الحسين البزدوي ، (ت ٤٨٢ هـ) ، مطبوع بهامش كشف الأسرار للبخاري ، دار الكتاب العربي ، بيروت .
 - أصول الجصاص ، لأبي بكر ، أحمد بن علي الرازي الجصاص ، (ت ٣٧٠ هـ) ، مخطوط ، بالمكتبة المركزية ، قسم المخطوطات ، جامعة أم القرى .
 - أصول السرخسي ، لأبي بكر ، محمد بن أحمد السرخسي ، (ت ٤٩٠ هـ) ، تحقيق أبي الوفاء الأفغاني ، دار المعرفة ، بيروت - لبنان ، ١٩٧٣ م - ١٣٩٣ هـ .
 - الاعتبار في النسخ والمنسوخ من الآثار ، لأبي بكر ، محمد بن موسى بن عثمان بن حازم الهمداني ، (ت ٥٨٤ هـ) ، تحقيق الدكتور عبد المعطي أمين قلعي ، الطبعة الأولى ، القاهرة ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٢ م .
-
- (١) الاشراف على مذاهب الخلفاء لابن المنذر ظهر في ثلاث مجلدات المجلد الأول في أحكام الأسرة وتولت طباعته دار طيبة بالرياض ، أما المجلدان الآخران في المعاملات والجنايات فقد طبعا في مطبعة أخرى حسب ما هو موضح أعلاه .

- اعلام السنن ، لظفر أحمد العثماني التهانوي ، (ت ١٣٩٤هـ) ، تحقيق محمد تقى عثمانى ، نشر ادارة القرآن والعلوم الاسلامية ، كراتشى - باكستان .
- اعلام الموقعين عن رب العالمين ، لأبي عبدالله محمد بن أبي بكر الشهير بابن قيم الجوزية ، (ت ٧٥١هـ) ، تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد ، توزيع دار الباز ، المروة ، مكة المكرمة .
- الافصاح عن معاني الصحاح ، لعون الدين ، أبي المظفر ، يحيى بن محمد بن هبيرة الحنبلي ، (ت ٥٦٠هـ) ، المكتبة الحلبية - حلب ، الطبعة الثانية ١٣٦٦هـ - ١٩٤٧م .
- الاقناع في فقه الامام أحمد بن حنبل ، للحجاوي ، أبي النجا ، موسى بن أحمد بن موسى بن سالم المقدسى ، (ت ٩٦٨هـ) ، (مطبوع مع شرحه كشاف القناع للبهوتي) ، راجعه هلال مصيلحي ، مكتبة النصر الحديثة ، الرياض .
- اكمال الاعلام بتثليث الكلام ، لمحمد بن عبدالله بن مالك الجيانسى ، (ت ٦٧٢هـ) ، رواية محمد بن أبي الفتح البعلي الحنبلي ، (ت ٧٠٩هـ) ، تحقيق سعد بن حمدان الغامدي ، من مطبوعات مركز البحث العلمي - جامعة أم القرى ، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .
- الأم ، للامام محمد بن ادريس الشافعي ، (ت ٢٠٤هـ) ، وبهامشة مختصر المزني ، دار الفكر للطباعة والنشر ، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .

- الانصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الامام أحمد بن حنبل
لعلاء الدين ، علي بن سليمان المرداوي الحنبلي ، (ت ٨٨٥ هـ) ،
تحقيق محمد حامد الفقي ، دار احياء التراث العربي ، الطبعة
الثانية ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٦ م .
- أنيس الفقهاء في تعريفات الألفاظ المتداولة بين الفقهاء ، تأليف
الشيخ قاسم القونوي ، (ت ٩٧٨ هـ) ، تحقيق الدكتور أحمد
عبدالرزاق الكبيسي ، دار الوفاء ، المملكة العربية
السعودية - جدة ، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .
- الأوسط في السنن والاجماع والاختلاف ، لأبي بكر ، محمد بن ابراهيم
ابن المنذر النيسابوري ، (ت ٣١٨ هـ) ، تحقيق الدكتور
أبي حماد ، صفيح أحمد بن محمد حنيف ، دار طيبة ، الرياض ،
الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .
- الايضاح لناسخ القرآن ومنسوخه ، لأبي محمد ، مكي بن أبي طالب
القيسي ، (ت ٤٣٧ هـ) ، تحقيق الدكتور أحمد حسن فرحات
دار المنارة ، جدة ، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .
- البحر الرائق شرح كنز الدقائق ، لابن نجيم ، زين الدين عمر بن
ابراهيم ، (ت ١٠٠٥ هـ) ، دار المعرفة ، بيروت - لبنان ، الطبعة
الثانية .
- البحر المحيط في علم الأصول ، للبدر الدين ، محمد بن عبدالله بن بهادر
الزركشي ، (ت ٧٩٤ هـ) ، مخطوط مصورة ، مكتبة البحث العلمي ،
جامعة أم القرى .

- بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ، لعلاء الدين أبي بكر بن مسعود ، (ت ٥٨٧هـ) ، دار الكتاب العربي ، بيروت - لبنان ، الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .
- بدايعة المجتهد ونهاية المقتصد ، لابن رشد القرطبي ، أبي الوليد بن محمد أحمد بن محمد ، (ت ٥٩٥هـ) ، دار المعرفة ، بيروت - لبنان ، الطبعة الخامسة ١٤٠١هـ - ١٩٨١م .
- البرهان في أصول الفقه ، لامام الحرمين أبي المعالي ، عبد الملك بن أبي محمد عبد الله بن يوسف الجويني ، (ت ٤٧٨هـ) ، تحقيق الدكتور عبد العظيم الديب ، دار الأنصار بالقاهرة ، الطبعة الثانية .
- البرهان في علوم القرآن ، للزركشي ، بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر ، (ت ٧٩٤هـ) ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعرفة ، الطبعة الثانية .
- البلبيل في أصول الفقه ، للطوفي ، سليمان بن عبد القوي الصرصري الحنبلي ، (ت ٧١٦هـ) ، مؤسسة النور ، الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٣٨٣هـ .
- البنائية في شرح الهداية ، لأبي محمد بدر الدين العيني ، محمود بن أحمد ، (ت ٨٥٥هـ) ، دار الفكر ، الطبعة الأولى ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .
- التساج والاكليل على مختصر خليل ، للمواق ، أبي عبد الله ، محمد بن يوسف ، (ت ٨٩٧هـ) ، مطبوع على هامش مواهب الجليل ، دار الفكر ، الطبعة الثانية ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م .

- تاريخ أسماء الشقات، لابن شاهين أبي حفص ، عمر بن أحمد بن عثمان
(ت ٣٨٥ هـ) ، تحقيق الدكتور عبدالمعطي أمين قلعي ، دار الكتب
العلمية ، بيروت - لبنان ، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .
- تاريخ بغداد ، لأبي بكر ، أحمد بن علي الخطيب البغدادي ، (ت ٤٦٣ هـ) ، دار
الكتب العلمية ، بيروت - لبنان .
- تاريخ الشقات ، للحافظ أحمد بن عبدالله بن صالح ، أبي الحسن العجلي
(ت ٢٦١ هـ) ، بترتيب الهيئتي تحقيق الدكتور عبدالمعطي قلعي ،
دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ -
١٩٨٤ م .
- التاريخ الكبير ، للبخاري ، أبي عبدالله ، محمد بن اسماعيل ، (ت ٢٥٦ هـ) ،
مؤسسة الكتب الثقافية ، بيروت .
- تاريخ ابن معين ، ليحيى بن معين بن عون بن زياد ، (ت ٢٣٣ هـ) ، تحقيق
الدكتور أحمد محمد نور سيف ، مطابع الهيئة المصرية العامة
للكتاب ، الطبعة الأولى ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م .
- التبصرة في أصول الفقه ، لأبي اسحاق الشيرازي ، ابراهيم بن علي
الفيروزآبادي ، (ت ٤٧٦ هـ) ، تحقيق الدكتور محمد حسن هيتسو ،
دار الفكر ، دمشق ، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .
- تبیین الحقائق شرح كنز الدقائق ، للزيلعي ، فخرالدين ، عثمان بن علي
الحنفي ، (ت ٧٤٣ هـ) ، دار المعرفة ، بيروت - لبنان ، الطبعة
الثانية .

- تجريد أسماء الصحابة ، للذهبي ، أبي عبدالله ، شمس الدين ، محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز ، (ت ٧٤٨ هـ) ، دار المعارف - بيروت - لبنان .
- التحرير في أصول الفقه ، لابن الهمام ، كمال الدين محمد بن عبدالواحد ابن عبدالحميد ، (ت ٨٦١ هـ) ، (مطبوع مع شرحه التيسير لباشاه) دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان .
- تحرير ألفاظ التنبيه (لغة الفقه) لمحيي الدين ، يحيى بن شرف النووي تحقيق عبدالغني الدقر ، دار القلم للطباعة والنشر ، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م .
- تحرير المنقول وتهذيب علم الأصول ، للمرداوي ، علاء الدين ، علي بن سليمان المقدسي ، (ت ٨٨٥ هـ) ، تحقيق أبي بكر عبدالله دكوري ، رسالة دكتوراه مطبوعة بالآلة الكاتبة ، الجامعة الإسلامية ، المدينة المنورة .
- تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذي ، لأبي العلى ، محمد عبدالرحمن بن عبدالرحيم المباركفوري ، (ت ١٣٥٣ هـ) ، مراجعة وتصحيح عبدالوهاب عبداللطيف دار الفكر ، الطبعة الثالثة ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م .
- تحفة الفقهاء ، لعلاء الدين السمرقندي ، (ت ٥٣٩ هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٤ م .
- تخريج الفروع على الأصول ، لشهاب الدين ، محمود بن أحمد الزنجاني ، (ت ٦٥٦ هـ) ، تحقيق الدكتور محمد أديب صالح ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الرابعة ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .

- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي ، للحافظ جلال الدين ، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ، (ت ٩١١ هـ) ، تحقيق عبد الوهـاب عبد اللطيف ، دار احياء السنة النبوية ، الطبعة الثانية ، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م .
- تذكرة الحفاظ ، لأبي عبد الله ، شمس الدين ، محمد الذهبي ، (ت ٧٤٨ هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان .
- ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك ، للقاضي أبي الفضل ، عياض بن موسى بن عياض اليعقوبي السبتي ، (ت ٥٤٤ هـ) ، تحقيق الدكتور أحمد بكير محمود ، نشر مكتبة الحياة ببيروت ، ودار مكتبة الفكر بطرابلس ليبيا ، ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م .
- تسهيل الوصول الى علم الأصول ، للملاوي ، محمد عبد الرحمن عيد ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، ١٣٤١ هـ .
- تصحيح الفروع ، للمرداوي ، أبي الحسن ، علي بن سليمان ، (ت ٨٨٥ هـ) ، مراجعة عبد اللطيف محمد السبكي ، مطبوع بهامش الفروع ، عالم الكتب ، بيروت ، الطبعة الثالثة ١٤٠٢ هـ .
- التعريفات ، لأبي الحسن علي بن محمد بن علي السيد الزين الحسيني الحنفي ، (ت ٨١٦ هـ) ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ، ١٣٥٧ هـ - ١٩٣٨ م .
- التعليق المغني على سنن الدارقطني ، لأبي الطيب ، محمد شمس الحق العظيم آبادي ، مطبوع بهامش سنن الدارقطني ، دار المحاسن للطباعة بالقاهرة .

- التفريع ، لابن الجلاب ، أبي القاسم ، عبيد الله بن الحسين بن الحسن البصري ، (ت ٣٨٧هـ) تحقيق الدكتور حسين بن سالم الدهماني ، دار الغرب الاسلامي ، بيروت - لبنان ، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م .
- تفسير القرآن العظيم ، لأبي الفداء عماد الدين اسماعيل بن كثير القرشي الدمشقي (ت ٧٧٤هـ) ، دار المعرفة بيروت - لبنان ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .
- تقريب التهذيب ، لابن حجر العسقلاني ، أحمد بن علي بن حجر ، (ت ٨٥٢هـ) ، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف ، دار المعرفة ، بيروت - لبنان .
- التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير ، للنووي ، أبي زكريا محيي الدين ، يحيى بن شرفه (ت ٦٧٦هـ) ، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف ، مطبوع مع تدريب الراوي ، دار احياء السنة النبوية ، بيروت - لبنان ، الطبعة الثانية ، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م .
- التقارير على المحلي وحاشية البناني على جمع الجوامع ، لشيخ الاسلام عبدالرحمن الشربيني ، مطبوع بهامش شرح المحلي على جمع الجوامع ، وحاشية البناني ، دار الفكر ١٩٨٢م - ١٤٠٢هـ .
- التقرير والتحبير ، لابن أمير الحاج ، محمد بن محمد بن محمد بن حسن ، (ت ٨٧٩هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .
- تقويم الأدلة في أصول الفقه ، للدبوسي ، أبي زيد ، عبيد الله بن عمر الحنفي ، (ت ٤٣٠هـ) ، مخطوط بقسم المخطوطات بمركز البحث العلمي ، جامعة أم القرى .

- تكملة البحر الرائق شرح كنز الدقائق، للإمام محمد بن حسين بن علي الطوري الحنفي القادري ، دار المعرفة ، بيروت - لبنان ، الطبعة الثانية .
- تكملة المجموع شرح المهدب ، للمطيعي ، محمد نجيب ، دار الفكر للطباعة والنشر.
- تلخيص الحبير ، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني ، (ت ٨٥٢هـ) ، تصحيح وتعليق عبدالله هاشم اليماني المدني ، المدينة المنورة - الحجاز ، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م .
- تلخيص المستدرك على الصحيحين ، للذهبي ، أبي عبدالله ، محمد بن أحمد بن عثمان ، (ت ٧٤٨هـ) ، مطبوع بهامش المستدرك ، دار المعرفة - بيروت - لبنان .
- التمهيد في أصول الفقه ، لأبي الخطاب الكلوثاني ، محفوظ بن أحمد بن الحسين ، (ت ٥١٠ هـ) ، تحقيق الدكتور مفيد محمد أبوعمّش ، والدكتور محمد بن علي بن إبراهيم ، من مطبوعات مركز البحث العلمي ، جامعة أم القرى ، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م .
- التمهيد في تخرّيج الفروع على الأصول ، للأسنوي ، عبدالرحيم بن الحسن ، (ت ٧٧٧هـ) ، تحقيق الدكتور محمد حسن هيتو ، مؤسسة الرسالة بيروت ، الطبعة الثانية ١٤٠١هـ - ١٩٨١م .
- التنبيه في الفقه الشافعي ، لأبي اسحاق الشيرازي ، إبراهيم بن علي بن يوسف الفيروزآبادي ، (ت ٤٧٦هـ) ، عالم الكتب ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .

- التنقيح في أصول الفقه ، لصدر الشريعة ، عبيد الله بن مسعود ، (ت ٥٧٤٧ هـ) ، مطبوع مع شرحه التوضيح في هامش التلويح ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان .
- تنقيح محمول ابن الخطيب في أصول الفقه ، لأمين الدين مظفر أبي الخير التبريزي ، (ت ٦٢١ هـ) ، تحقيق الدكتور حمزة زهير حافظ ، رسالة دكتوراه ، مطبوعة على الآلة النسخة ، مكتبة البحث العلمي ، جامعة أم القرى .
- تهذيب الأسماء واللغات ، للنووي ، أبي زكريا ، محيي الدين ، يحيى بن شرفه (ت ٦٧٦ هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان .
- تهذيب سنن أبي داود ، لابن القيم ، شمس الدين أبي عبد الله ، محمد بن أبي بكر الزرعي الدمشقي ، (ت ٧٥١ هـ) ، مطبوع بهامش عون المعبود للطيب آبادي ، تحقيق محمد عثمان ، دار الفکر ، بيروت - لبنان ، الطبعة الثالثة ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م .
- التوضيح في حل غوامض التنقيح ، لصدر الشريعة ، عبيد الله بن مسعود ، (ت ٥٧٤٧ هـ) ، مطبوع بهامش التلويح ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان .
- تيسير التحرير شرح كتاب التحرير ، لمحمد أمين المعروف بأمير بادشاه ، (ت حوالي ٩٨٧ هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان .
- الجرح والتعديل ، لابن أبي حاتم ، عبد الرحمن بن أبي حاتم السرازي ، (ت ٣٢٧ هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان .

- جمع الجوامع ، لابن السبكي ، عبد الوهاب بن علي السبكي ، (ت ٧٧١هـ) ، مطبوع مع شرحه للمحلي مع حاشية البناني ، دار الفكر ، بيروت ، ١٩٨٢م - ١٤٠٢هـ .
- جواهر الاكليل شرح مختصر خليل ، للشيخ صالح عبدالسميع الآبي الأزهرى ، دار الفكر .
- الجواهر النقي ، لابن التركماني ، علاء الدين بن علي بن عثمان المارديني ، (ت ٧٤٥هـ) ، مطبوع بهامش السنن الكبرى للبيهقي ، دار الفكر .
- حاشية البناني على شرح المحلي على جمع الجوامع ، لعبدالرحمن بن جاد الله المغربي المالكي ، (ت ١١٩٨هـ) ، دار الفكر ، بيروت ١٩٨٢م - ١٤٠٢هـ .
- حاشية التفتازاني على شرح العضد لمختصر المنتهى ، لسعد الدين مسعود بن عمر ، (ت ٧٩٢هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .
- حاشية الدسوقي ، شمس الدين ، محمد عرفة ، على الشرح الكبير للعلامة الدردير ، دار الفكر .
- حاشية ردالمحتار على الدر المختار ، لابن عابدين محمد أمين ، دار الفكر ، الطبعة الثانية ، ١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م .

- حاشية الرهاوي على شرح ابن مملك على المنار ، لشرف الدين ، أبي زكريا ،
يحيى المصرى ، المطبعة العثمانية ، ١٣١٥هـ .
- حاشية سعدي جلبي على الهداية والعناية ، لسعد الله بن عيسى الشهيـر
بسعدي جلبي وبسعدي أفندي ، (ت ١٩٤٥ هـ) ، مطبوعة مع فتح
القدير ، دار احياء التراث العربى ، بيروت - لبنان .
- حاشية الشلبي على تبين الحقائق للزيلعي ، مطبوع مع التبيين ، دار
المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت - لبنان ، الطبعة الثانية .
- حاشية العدوي على شرح الخرخشي على مختصر خليل ، دار صادر ، بيروت .
- حاشية عميرة على شرح المحلي على منهاج الطالبين ، دار احياء الكتب
العلمية ، عيسى البابي الحلبي وشركاه .
- حاشية قليوبي على شرح المحلي على منهاج الطالبين ، دار احياء الكتب
العربية ، عيسى البابي الحلبي وشركاه .
- الحجة على أهل المدينة ، لأبي عبدالله ، محمد بن الحسن الشيباني ،
(ت ١٨٩ هـ) ، عالم الكتب ، الطبعة الثالثة ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .
- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء ، لابن نعيم الأصبهاني ، الحافظ
أحمد بن عبدالله ، (ت ٤٣٠ هـ) ، دار الكتاب العربي ، الطبعة
الرابعة ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .

- حلية العلماء في معرفة مذاهب الفقهاء ، لسيف الدين أبي بكر محمد بن أحمد الشاشي القفال ، (ت ٥٠٧ هـ) ، تحقيق الدكتور ياسين أحمد إبراهيم درادكة ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .

- حلية الفقهاء ، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا الرازي ، (ت ٣٩٥ هـ) ، تحقيق الدكتور عبدالله بن عبدالمحسن التركي ، الشركة المتحدة للتوزيع ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .

- الخلاصة في أصول الحديث ، تأليف الحسين بن عبدالله الطيبي ، (ت ٧٤٣ هـ) ، تحقيق صبحي السامرائي ، عالم الكتب ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .

- الدر الثمين والموارد المعين ، للشيخ محمد بن أحمد ميارة المالكي ، دار الفكر ، بيروت - لبنان .

- الدر المختار شرح تنوير الأبصار ، للحصكفي ، محمد علاء الدين بن علي ، (ت ١٠٨٨ هـ) ، مطبوع مع حاشية ابن عابدين ، دار الفكر ، الطبعة الثانية ، ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦ م .

- دليل الطالب لنيل المطالب ، للشيخ مرعي بن يوسف الحنبلي ، (ت ١٠٣٣ هـ) ، تحقيق عبدالله عمر البارودي ، مؤسسة الكتب الثقافية ، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .

- الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب ، لابن فرحون المالكي ، (ت ٧٩٩ هـ) ، تحقيق الدكتور محمد الأحمد أبو النور ، دار التراث - القاهرة .

- الذخيرة ، تأليف شهاب الدين أبي العباس ، أحمد بن إدريس بن عبدالرحمن الصنهاجي المصري ، الشهير بالقرافي ، (ت ٦٨٤هـ) ، الجامعة الأزهرية ، مطبعة كلية الشريعة ١٣٨١هـ - ١٩٦١م.

- ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق ، للذهبي ، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان ، (ت ٧٤٨هـ) ، تحقيق محمد شكور بن محمود الحاجي ، مكتبة المنار ، الأردن - الزرقاء ، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

- رؤوس المسائل للزمخشري ، أبي القاسم محمود بن عمر ، (ت ٥٣٨هـ) ، تحقيق عبدالله نذير أحمد ، دار البشائر الإسلامية ، بيروت - لبنان ، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

- رحمة الأمة في اختلاف الأئمة ، لأبي عبدالله محمد بن عبدالرحمن الدمشقي العثماني الشافعي (من علماء القرن الثامن الهجري) ، طبع على نفقة أمير قطر ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

- الرد على أبي بكر الخطيب البغدادي فيما ذكر في تاريخه في ترجمة الامام سراج الأمة ، أبي حنيفة النعمان بن ثابت (ملحق بالجزء الثالث عشر من تاريخ بغداد) ، لأبي المظفر عيسى ابن الملك العادل سيف الدين ، أبي بكر بن أيوب الحنفي ، (ت ٦٢٤هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان .

- الرسالة الفقهية ، لأبي محمد عبدالله بن أبي زيد القيرواني (ت ٣٨٦هـ) تحقيق الدكتور الهادي حمو ، والدكتور محمد أبو الأجفان ، دار الغرب ، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

- الروايتين والوجهين (المسائل الفقهية) ، لأبي يعلى محمد بن الحسين بن محمد بن خلف بن أحمد الفراء القاضي ، (ت ٤٥٨ هـ) ، تحقيق الدكتور عبدالكريم بن محمد الاحم ، مكتبة المعارف الرياض ، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .
- روضة الطالبين وعمدة المفتين ، للنووي أبي زكريا يحيى بن شـرف الشافعي ، (ت ٦٧٦ هـ) ، المكتب الاسلامي ، الطبعة الثانية ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .
- روضة الناظر وجنة المناظر ، لابن قدامة ، أبي محمد عبدالله بن أحمد بن محمد (ت ٦٢٠ هـ) ، اعداد الدكتور عبدالعزيز بن عبدالرحمن السعيد ، طبعة جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية ، الطبعة الثانية ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م .
- الروض المربع بشرح زاد المستنقع ، للشيخ منصور بن يونس البهوتي ، (ت ١٠٥١ هـ) ، مراجعة وتحقيق وتعليق محمد عبدالرحمن عوض ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .
- زاد المعاد في هدي خير العباد ، لابن القيم شمس الدين أبي عبدالله محمد بن أبي بكر الزرعي الدمشقي ، (ت ٧٥١ هـ) ، تحقيق شعيب الأرناؤوط وعبدالقادر الأرناؤوط ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الثالثة عشر ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .
- سبل السلام ، لمحمد بن اسماعيل الصنعاني ، (ت ١١٨٢ هـ) ، دار الحديث القاهرة .

- سنن الترمذي ، لأبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي ، (ت ٢٧٠ هـ) ، مطبوعة مع تحفة الأحوزي ، دار الفكر ، الطبعة الثالثة ، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م .
- سنن الدارقطني ، لعلي بن عمر ، (ت ٣٨٥ هـ) ، مطبوع معها التعليق المغني على الدارقطني ، دار المحاسن للطباعة والنشر ، ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦ م .
- سنن الدارمي ، لأبي محمد عبدالله بن عبدالرحمن بن الفضل ، (ت ٢٥٥ هـ) ، دار الفكر ، القاهرة ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م .
- سنن أبي داود ، سليمان بن الأشعث السجستاني ، (ت ٢٧٥ هـ) ، ضبط وتحقيق عبدالرحمن محمد عثمان ، مطبوعة مع عون المعينود ، دار الفكر ، لبنان - بيروت ، الطبعة الثالثة ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م .
- سنن سعيد بن منصور بن شعبة الخرساني ، (ت ٢٢٧ هـ) ، تحقيق الشيخ حبيب الرحمن الاعظمي ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .
- السنن الكبرى ، للبيهقي ، أبي بكر أحمد بن الحسين بن علي ، (ت ٤٥٨ هـ) ، دار الفكر .
- سنن ابن ماجه ، لمحمد بن يزيد ، (ت ٢٧٣ هـ) ، تحقيق محمد فـواد عبدالباقي ، دار الفكر .

- سنن النسائي ، لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب ، (ت ٣٠٣ هـ) ، ترقــــم
عبدالفتاح أبو غدة ، دار البشائر الاسلامية ، بيروت - لبنان ،
الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .
- سواد الناظر وشقائق الروض الناظر في أصول الفقه ، لعلاء الدين
الكناني العسقلاني الحنبلي ، (ت ٧٧٧ هـ) ، تحقيق الدكتور
حمزة حسين الفهر ، رسالة دكتوراه مطبوعة على الآلة الناسخة ،
مكتبة البحث العلمي - جامعة أم القرى .
- سير أعلام النبلاء ، للذهبي ، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان ،
(ت ٧٤٨ هـ) ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الرابعة ،
١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب ، لعبد الحي بن العماد الحنبلي ،
(ت ١٠٨٩ هـ) ، دار الفكر ، الطبعة الأولى ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م .
- شرح التلويح على التوضيح ، للفتازاني ، سعد الدين ، مسعود بن عمر
(ت ٧٩٢ هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان .
- شرح تنقيح الفصول ، للقرافي ، شهاب الدين أبي العباس أحمد بن
ادريس ، (ت ٦٨٤ هـ) ، تحقيق طه عبدالرؤف سعد ، نشر مكتبة
الكلية الأزهرية ، ودار الفكر ، الطبعة الأولى ١٣٩٣ هـ .
- شرح الخرشي على مختصر خليل ، لأبي عبد الله محمد بن عبد الله بن علي ،
(ت ١١٠١ هـ) ، دار صادر ، بيروت - لبنان .

- شرح الزرقاني على مختصر خليل ، لعبد الباقي بن يوسف الزرقاني ،
(ت ١٠٩٩ هـ) ، دار الفكر ، بيروت .
- شرح الزرقاني على موطأ مالك ، لمحمد بن عبد الباقي بن يوسف بن
أحمد بن علوان الزرقاني ، (ت ١١٢٢ هـ) ، دار الفكر ١٤٠١ هـ -
١٩٨١ م .
- شرح السنة ، للبغوي ، أبي محمد الحسين بن مسعود الفراء ، (ت ٥١٦ هـ) ،
تحقيق شعيب الأرنؤوط ، ومحمد زهير الشاويش ، المكتب الاسلامي
الطبعة الثانية ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .
- شرح صحيح مسلم ، للنووي ، محيي الدين يحيى بن شرف ، (ت ٦٧٦ هـ) ، دار
احياء التراث العربي ، بيروت - لبنان .
- الشرح الصغير على أقرب المسالك الى مذهب الامام مالك ، للدردير
أحمد بن محمد بن أحمد ، (ت ١٢٠١ هـ) ، القاهرة ، دار المعارف
١٩٧٢ م .
- شرح الطوفي في الأصول (وهو شرح مختصر روضة الناظر) ، لسليمان بن
عبد القوي الصرصي الحنبلي ، (ت ٧١٦ هـ) ، مخفوط بمكتبة
البحث العلمي ، جامعة أم القرى .
- شرح العضد على مختصر ابن الحاجب ، للقاضي عضد الملة والدين عبد الرحمن
بن أحمد بن عبد الغفار الايجي ، (ت ٧٥٦ هـ) ، مطبوع مع حاشية
التفتازاني ، وحاشية الجرجاني ، دار الكتب العلمية ،
بيروت - لبنان ، الطبعة الثانية ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .

- شرح العقيدة الطحاوية ، لابن أبي العز الحنفي ، المكتب الاسلامي ،
الطبعة السادسة ١٤٠٠هـ ، بيروت .
- شرح ابن العيني على المنار ، لزين الدين عبدالرحمن بن أبي بكر ،
مطبوع بهامش شرح ابن ملك على المنار
- الشرح الكبير على مختصر خليل ، للدردير ، أحمد بن محمد بن أحمد ،
(ت ١٢٠١هـ) ، مطبوع مع حاشية الدسوقي ، دار الفكر .
- الشرح الكبير على المقنع ، لشمس الدين ، عبدالرحمن بن محمد بن أحمد بن
قدامة المقدسي ، (ت ٦٨٢هـ) ، مطبوع مع المفني ، دار الكتاب
العربي ، بيروت - لبنان ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م .
- شرح الكوكب المنير ، لابن النجار الفتوح ، محمد بن أحمد بن عبدالعزيز
الحنبلي ، (ت ٩٧٢) ، تحقيق الدكتور محمد الزحيلي ، والدكتور
نزيه حماد ، من مطبوعات مركز البحث العلمي - جامعة أم القرى .
- شرح اللمع ، لأبي اسحاق ابراهيم الشيرازي ، (ت ٤٧٦هـ) ، تحقيق
عبدالمجيد تركي ، دار الغرب الاسلامي ، الطبعة الأولى
١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .
- شرح المحلي على جمع الجوامع ، لجلال الدين محمد بن أحمد المحلي ،
(ت ٨٦٤هـ) ، مطبوع مع حاشية البناني ، دار الفكر ،
١٩٨٢م - ١٤٠٢هـ .

- شرح المحلي على منهاج الطالبين ، لجلال الدين محمد بن أحمد المحلي ،
(ت ٨٦٤هـ) ، مطبوع مع حاشيتي قليوبي وعميرة ، دار احياء
الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي وشركاه ، مصر .
- شرح مراقبي السعود ، لمحمد الأمين الجكني الشنقيطي .
- شرح معاني الآثار ، للطحاوي أبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة
الحنفي ، تحقيق محمد زهري النجار ، دار الكتب العلمية
بيروت - لبنان ، الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م .
- شرح المعلقات العشر ، للزوزني أبي عبدالله الحسين بن أحمد بن
الحسين ، دار مكتبة الحياة ، بيروت - لبنان ١٩٨٣م .
- شرح ابن ملك على المنار ، لعبد اللطيف بن عبدالعزيز بن ملك ،
استانبول ، المطبعة العثمانية ١٣١٥هـ .
- شرح منتهى الارادات ، للبهوتي ، منصور بن يونس بن ادريس ، (ت ١٠٥١هـ)
عالم الكتب ، بيروت .
- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ، تأليف اسماعيل بن حماد الجوهري ،
تحقيق أحمد عبدالغفور عطار ، طبع سنة ١٤٠٢هـ -
١٩٨٢م .
- صحيح البخاري ، للإمام الحافظ أبي عبدالله محمد بن اسماعيل ، (ت ٢٥٦هـ) ،
مطبوع مع شرحه فتح الباري ، دار المعرفة ، بيروت - لبنان .

- صحيح ابن خزيمة، للإمام أبي بكر محمد بن اسحاق بن خزيمة (ت ٣١١هـ)، تحقيق الدكتور محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الاسلامي، الطبعة الأولى ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م
- صحيح مسلم، للإمام الحافظ أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، (ت ٢٦١هـ)، مطبوع مع شرحه للنووي، دار احياء التراث العربي، بيروت - لبنان.
- الضعفاء الصغير، لأبي عبدالله محمد بن اسماعيل البخاري، (ت ٢٥٦هـ)، وطبع معه الضعفاء للنسائي، تحقيق محمود ابراهيم زايد، دار الوعي بحلب، الطبعة الأولى ١٣٩٦هـ.
- الضعفاء الكبير، للعقيلي، أبي جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي المكي، (ت ٣٢٢هـ)، تحقيق الدكتور عبدالمعطي أمين قلعجي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- الضعفاء والمتروكين، لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني البغدادي (ت ٣٨٥هـ)، تحقيق موفق بن عبدالله بن عبدالقادر، مكتبة المعارف بالرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- الضعفاء والمتروكين، لأبي عبدالرحمن أحمد بن شعيب النسائي، (ت ٣٠٣هـ)، تحقيق محمود ابراهيم زايد، دار الوعي بحلب، الطبعة الأولى ١٣٩٦هـ.
- طبقات الحفاظ، للسيوطي، جلال الدين بن عبدالرحمن، (ت ٩١١هـ)، تحقيق على محمد عمر، مكتبة وهبة، الطبعة الأولى ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م.
- طبقات الحنابلة، للقباضي أبي الحسين محمد بن أبي يعلى، (ت ٥٢٦هـ)، دار المعرفة، بيروت - لبنان.

- الطبقات ، لخليفة بن خياط شباب العصفري ، (ت ٢٤٠ هـ) ، تحقيق الدكتور أكرم ضياء العمري ، دار طيبة ، الرياض ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .
- طبقات الشافعية الكبرى ، لتاج الدين عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي ، (ت ٧٧١ هـ) ، دار المعرفة ، بيروت - لبنان .
- طبقات الفقهاء ، لأبي اسحاق الشيرازي ، ابراهيم بن علي ، (ت ٤٧٦ هـ) ، دار القلم ، بيروت - لبنان .
- الطبقات الكبرى ، لابن سعد محمد بن سعد بن منيع ، أبي عبد الله البصري ، (ت ٢٣٠ هـ) ، دار صادر ، بيروت .
- الطرق الحكمية في السياسة الشرعية ، لأبي عبد الله شمس الدين محمد بن أبي بكر الزرعي الدمشقي ، (ت ٧٥١ هـ) ، تحقيق محمد حامد الفقي ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان .
- عارضة الأحوزي بشرح صحيح الترمذي ، لابن العربي ، أبي بكر محمد بن عبد الله المعافري الأندلسي ، (ت ٥٤٣ هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان .
- العبر في خبر من عبر ، لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي ، (ت ٧٤٨ هـ) ، تحقيق أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان .

- العدة في أصول الفقه، لأبي يعلى محمد بن الحسين الفراء البغدادي، (ت ٤٥٨هـ)
تحقيق الدكتور أحمد سير المبارك، مؤسسة الرسالة،
الطبعة الأولى ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
- علل الحديث، لابن أبي حاتم، عبدالرحمن بن أبي حاتم الرازي،
(ت ٣٢٧هـ)، دار المعرفة، بيروت - لبنان، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- العلل ومعرفة الرجال، للإمام أحمد بن حنبل الشيباني، (ت ٢٤١هـ)، المكتبة
الاسلامية، استانبول - تركيا، ١٩٨٧م.
- عمدة القاري شرح صحيح البخاري، لبدر الدين أبي محمد محمود بن أحمد
العيني، (ت ٨٥٥هـ)، دار احياء التراث العربي.
- العناية شرح الهداية، لأكمل الدين محمد بن محمود البابرتي، (ت ٧٨٦هـ)،
مطبوع مع فتح القدير، دار احياء التراث العربي.
- غاية الوصول شرح لب الأصول، لزكريا بن محمد الأنصاري، (ت ٩٢٦هـ)،
الطبعة الأخيرة، مكتبة أحمد بن سعد بن بنهان، وبهامشه
حواشي محمد الجوهري.
- الفتاوي الكبرى، لابن تيمية، شيخ الاسلام، أبي العباس تقي الدين،
أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام الحراني الدمشقي، (ت ٧٢٨هـ)،
دار المعرفة، بيروت - لبنان.
- فتح باب العناية شرح كتاب النقاية، لعلي بن سلطان القاري، (ت ١٠١٤هـ)،
تحقيق عبدالفتاح أبو غدة.

- فتح الباري ، لابن حجر العسقلاني ، الحافظ أحمد بن علي بن حجر
(ت ٨٥٢ هـ) ، دار المعرفة ، بيروت - لبنان .
- فتح العزيز شرح الوجيز ، للرافعي ، أبي القاسم عبدالكريم بن محمد
(ت ٦٢٣ هـ) ، مطبوع مع المجموع ، دار الفكر .
- فتح الغفار بشرح المنار ، لابن نجيم ، زين الدين بن ابراهيم ، (ت ٩٧٠ هـ) ،
مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ، ١٣٥٥ هـ - ١٩٣٦ م .
- فتح القدير ، للشوكاني ، محمد بن علي ، (ت ١٢٥٠ هـ) ، دار الفکر
للطباعة والنشر ، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م .
- فتح القدير ، لابن الهمام ، كمال الدين محمد بن عبدالواحد ، (ت ٨٦١ هـ) ،
دار احياء التراث العربي ببيروت .
- الفتح المبين في طبقات الأصوليين ، للشيخ عبدالله مصطفى المراغي ،
(ت ١٣٦٣ هـ) ، الطبعة الثانية ، بيروت ، ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م .
- الفروع ، لشمس الدين ، أبي عبدالله محمد بن مفلح المقدسي ، (ت ٧٦٣ هـ) ،
عالم الكتب ، بيروت - لبنان ، الطبعة الثالثة ١٤٠٢ هـ .
- فصول الاحكام وبيان ما مضى عليه العمل عند الفقهاء والحكام ،
للقاضي أبي الوليد سليمان بن خلف الباجي الأندلسي ،
(ت ٤٧٤ هـ) ، تحقيق محمد أبو الأجفان ، الدار العربية للكتاب ،
١٩٨٥ م .

- فواتح الرحموت شرح مسلم الثبوت ، للعلامة عبدالعلي محمد بن نظام الدين الأنصاري ، (ت ١٢٣٥هـ) ، مطبوع مع المستمضى ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .
- فوات الوفيات ، لمحمد بن شاعر بن أحمد الكتبي ، (ت ٧٦٤هـ) ، تحقيق الدكتور احسان عباس ، دار صادر بيروت .
- القاموس المحيط ، لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي ، (ت ٨١٧هـ) ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ، الطبعة الثانية ، ١٣٧١هـ - ١٩٥٢م .
- قواطع الأدلة ، لابن السمعاني ، منصور بن محمد بن عبد الجبار التميمي الشافعي ، (ت ٤٨٩هـ) ، مخطوط بمكتبة البحث العلمي ، جامعة أم القرى .
- القواعد والفوائد الأصولية ، لابن اللحام علاء الدين أبي الحسن علي بن عباس البعلبي الحنبلي ، (ت ٨٠٣هـ) ، تحقيق محمد حامد الفقي ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .
- الكاشف عن المحصول في علم الأصول ، لأبي عبدالله محمد بن محمود بن محمد الأصبهاني ، مخطوط بمكتبة البحث العلمي ، جامعة أم القرى .
- الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة ، للذهبي الحافظ أبي عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان ، (ت ٧٤٨هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .

- الكافي في فقه الامام أحمد بن حنبل ، للموفق ابن قدامة ، أبي محمد
عبدالله بن أحمد بن محمد المقدسي ، (ت ٤٢٠هـ) ، تحقيق زهير
الشاويش ، المكتب الاسلامي ، الطبعة الرابعة ١٤٠٥هـ -
١٩٨٥م
- الكافي في فقه أهل المدينة المالكي ، لابن عبدالبر يوسف بن عبدالله
(ت ٤٦٣هـ) ، تحقيق محمد محمد أحمد ولد ماديك الموريتاني ،
الرياض ، مكتبة الرياض الحديثة ، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م
- الكتاب ، للقنبري أبي الحسين أحمد بن محمد البغدادي ، (ت ٤٢٨هـ) ،
منبوع مع شرحه الباب ، المكتبة العلمية ، بيروت - لبنان ١٤٠٠هـ -
١٩٨٠م
- كشف القناع عن متن الاقناع ، للبهوتي ، منصور بن يونس بن ادريس البهوتي
(ت ١٠٥١هـ) ، الرياض ، مكتبة النهر الحديثة.
- كشف الأسرار من أصول فخر الاسلام البزدوي ، لعلاء الدين عبدالعزيز بن
أحمد البخاري ، (ت ٧٣٠هـ) ، دار الكتاب العربي ، بيروت .
- كشف الأسرار شرح المنار ، للنسفي أبي البركات حافظ الدين عبدالله بن
أحمد بن محمود ، (ت ٧١٠هـ) ، دار الكتب العلمية ببيروت ،
الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ، لحاجي خليفة ، مصطفى بن
عبدالله القسطنطيني الرومي الحنفي ، (ت ١٠٦٧هـ) ، دار الفكر ،
١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م
- الكفاية في علم الرواية ، للخطيب البغدادي ، أبي بكر أحمد بن علي
بن ثابت ، (ت ٤٦٣هـ) ، مطبعة دار التراث العربي .

- الكفاية على الهداية ، لجلال الدين الخوارزمي الكرلاني ، (ت ٧٦٧هـ) ،
مطبوع مع فتح القدير ، دار احياء التراث العربي .
- اللباب في الجمع بين السنة والكتاب ، لأبي محمد علي بن زكريا المنبجي
(ت ٦٨٦هـ) ، تحقيق الدكتور محمد فضل عبدالعزيز المراد ،
دار الشروق ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .
- اللباب في شرح الكتاب ، للميداني ، عبدالغني الغنيمي الدمشقي ،
الحنفي ، المكتبة العلمية ، بيروت - لبنان ، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .
- لسان العرب ، لأبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظر ———— ،
(ت ٧١١هـ) ، دار صادر ، بيروت .
- اللمع في أصول الفقه ، لأبي اسحاق ، ابراهيم بن علي الشيرازي
(ت ٤٧٦هـ) ، مطبوع مع تخريج أحاديثه للمرعشلي ، عالم الكتب ،
الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م .
- المبدع في شرح المقنع ، لأبي اسحاق ، برهان الدين ، ابراهيم بن
محمد بن عبدالله بن مفلح ، (ت ٨٨٤هـ) ، المكتب الاسلامي ، ١٤٠٠هـ -
١٩٨٠م .
- المبسوط ، لشمس الدين أبي بكر ، محمد بن أحمد السرخسي ، (ت ٤٩٠هـ) ،
دار المعرفة ، بيروت - لبنان ، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .
- المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين ، للحافظ أبي حاتم
التميمي البستي ، محمد بن حبان بن أحمد ، (ت ٣٥٤هـ) ، تحقيق
محمود ابراهيم زايد ، دار المعرفة ، بيروت - لبنان .

- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد ، لنور الدين ، علي بن أبي بكر الهيثمي ،
(ت ٨٠٧هـ) ، مؤسسة المعارف بيروت - لبنان ١٤٠٦ - هـ ١٩٨٦م .
- مجمل اللغة ، لأبي الحسين ، أحمد بن فارس بن زكريا الرازي ، (ت ٣٩٥هـ) ،
تحقيق زهير عبد المحسن سلطان ، مؤسسة الرسالة ، بيروت -
لبنان ، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .
- المجموع شرح المذهب ، لأبي زكريا ، محيي الدين ، يحيى بن شرف النووي ،
(ت ٦٧٦هـ) ، وبهامشة فتح العزيز شرح الوجيز ، دار الفكر .
- مجموع الفتاوى ، لابن تيمية ، شيخ الاسلام تقي الدين أحمد بن -
عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية الحراني الدمشقي ، (ت ٧٢٨هـ)
جمع وترتيب عبدالرحمن بن محمد العصامي النجدي ، طبع بإشراف
الرئاسة العامة لشئون الحرمين الشريفين .
- المحرر في الفقه ، لمجد الدين ، أبي البركات ، عبد السلام بن عبد الله بن
تيمية الحراني ، (ت ٦٥٢هـ) ، مطبعة السنة المحمدية بمصر ،
١٣٦٩هـ - ١٩٥٠م .
- المحصول في علم أصول الفقه ، لفخر الدين ، محمد بن عمر بن الحسين
الرازي ، (ت ٦٠٦هـ) ، تحقيق الدكتور طه جابر فياض العلواني
الطبعة الأولى ، مطابع الفرزدق بالرياض ، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م .
- المحلى ، لأبي محمد ، علي بن أحمد بن سعيد ، المعروف بابن حزم
الأندلسي الظاهري ، (ت ٤٥٦هـ) ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت .

- المختار ، لأبي الفضل مجد الدين ، عبدالله بن محمود بن مودود الموصلية ،
(ت ٦٨٣هـ) ، مطبوع مع شرحه الاختيار ، دار المعرفة ، بيروت -
لبنان ، الطبعة الثالثة ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م .
- المختصر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل ، لعلاء الدين ،
أبي الحسن ، علي بن محمد ، البعلبعل ، دمشق ، المعروف بابن اللحام ،
(ت ٨٠٣هـ) ، تحقيق الدكتور محمد مظهر بقا ، من مطبوعات مركز
البحث العلمي ، جامعة أم القرى .
- مختصر الخرقية ، لأبي القاسم ، عمر بن الحسين الخرقية ، (ت ٣٣٤هـ) ، تحقيق
زهير الشاويش ، المكتب الاسلامي ، الطبعة الثالثة ١٤٠٣هـ ،
بيروت .
- مختصر خليل ، لأبي الضياء ، خليل بن اسحاق بن موسى ، (ت ٧٧٦هـ) ، دار الفكر
الطبعة الأخيرة ١٤٠١هـ - ١٩٨١م .
- مختصر سنن أبي داود ، للحافظ زكي الدين ، عبدالعزيز بن عبد القوي ،
المنذري ، (ت ٦٥٦هـ) ، تحقيق محمد حامد الفقي ، مطبعة السنة
المحمدية ، وبهامشه معالم السنن للخطابي ، وتهذيب الامام
ابن القيم .
- مختصر صفوة البيان في شرح منهاج الوصول الى علم الاصول ، تأليف يس
سولم طه ، القاهرة ، مكتبة الكليات الازهرية ، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م .
- مختصر المنتهي ، لابن الحاجب ، جمال الدين ، أبي عمر ، عثمان بن عمر بن
أبي بكر ، (ت ٦٤٦هـ) ، (مطبوع مع شرحه للعضد) ، دار الكتب
العلمية ، بيروت - لبنان ، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .

- المدونة الكبرى ، رواية سحنون بن سعيد التنوخي ، مطبوع معها المقدمات لابن رشد ، دار الفكر للطباعة والنشر .
- مرصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع ، لـصفي الدين عبدالمؤمن بن عبدالحق البغدادي ، (ت ٧٣٩ هـ) ، تحقيق على محمد الجساري ، دار المعرفة ، الطبعة الأولى ، ١٣٧٤ هـ .
- مسائل أحمد ، رواية عبدالله بن أحمد بن حنبل ، (ت ٢٩٠ هـ) ، تحقيق الدكتور على سليمان المهنا ، مطبعة المدني ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .
- مسائل أحمد ، رواية ابن هاني ، اسحاق بن ابراهيم النيسابوري ، (ت ٢٧٥ هـ) تحقيق زهير الشاويش ، المكتب الاسلامي ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٠ هـ .
- مسائل الخلاف في أصول الفقه ، لأبي عبدالله ، الحسين بن علي بن محمد ابن جعفر ، العيمري الحنفي ، (ت ٤٣٦ هـ) ، تحقيق راشد بن علي بن راشد ، رسالة ماجستير ، مطبوعة على الآلة الناسخة ، بمكتبة البحث العلمي ، جامعة أم القرى .
- المستدرك على الصحيحين ، لأبي عبدالله الحاكم ، محمد بن عبدالله النيسابوري ، (ت ٤٠٥ هـ) ، وبهامشه التلخيص للحافظ الذهبي ، دار المعرفة ، بيروت - لبنان .
- المستقصى من علم الأصول ، لأبي حامد ، محمد بن محمد الغزالي ، (ت ٥٠٥ هـ) ، وبهامشه فواتح الرحموت ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، الطبعة الثانية ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .

- مسلم الثبوت ، لمحب الله بن عبد الشكور، (ت ١١١٩هـ) ، مطبوع مع شرحه
فواتح الرحموت بهامش المستصفى، دار الكتب العلمية ،
بيروت - لبنان ، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .
- مسند أحمد ، لأبي عبدالله أحمد بن محمد بن حنبل ، (ت ٢٤١هـ) ، وبهامشه
كنز العمال ، المكتب الاسلامي ، الطبعة الخامسة ١٤٠٥هـ -
١٩٨٥م .
- مسند الشافعي ، لأبي عبدالله ، محمد بن ادريس ، (ت ٢٠٤هـ) ، بترتيب
محمد عابد السندي ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان .
- مسند عبدالله بن المبارك ، (ت ١٨١هـ) ، تحقيق صبيح البدري السامرائي ،
مكتبة المعارف ، الرياض ، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .
- المسودة في أصول الفقه ، لثلاثة أئمة من آل تيمية لمجد الدين أبي
البركات عبدالسلام بن عبدالله بن تيمية ، (ت ٦٥٢هـ) ، ولشهاب
الدين ، أبي المحاسن عبدالحليم بن عبدالسلام بن عبدالله بن
تيمية الحراني ، (ت ٦٨٢هـ) ، ولشيخ الاسلام ، تقي الدين أبي
العباس ، أحمد بن عبدالحليم بن عبدالسلام ، (ت ٧٢٨هـ) .
جمعها وبيضاها أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الغني الحراني
الدمشقي، (ت ٧٤٥هـ) ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد
دار الكتاب العربي ، بيروت - لبنان .
- المشوف المعلم في ترتيب الاصلاح على حروف المعجم ، لأبي البقاء ، عبدالله
بن الحسين العكبري الحنبلي ، (ت ٦١٦هـ) ، تحقيق ياسين محمد
السواس ، مطبوعات مركز البحث العلمي ، جامعة أم القرى،
١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .

- المصباح المنير ، للفيومي ، أحمد بن محمد بن علي المقرئ ،
(ت ٥٧٧٠هـ) .
- مصنف ابن أبي شيبة ، لعبد الله بن محمد بن ابراهيم ، (ت ٢٣٥هـ) ،
تحقيق عبدالخالق الأفغاني ، دار المدني ، جدة .
- مصنف عبدالرزاق ، لعبدالرزاق بن همام الصنعاني ، (ت ٢١١هـ) ، تحقيق
حبيب الرحمن الأعظمي ، بيروت ، المكتب الاسلامي ،
١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م .
- مطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى ، للشيخ مصطفي السيوطي
الرحيبياني ، (ت ١٢٤٣هـ) ، دمشق ، المكتب الاسلامي ،
١٣٨٠هـ - ١٩٦١م ، وبهامشه تجريد زوائد الغاية والشرح ،
لحسن الشطي .
- المطلع على أبواب المقنع ، لأبي عبد الله ، شمس الدين محمد بن أبي الفتح
البعلي الحنبلي ، (ت ٧٠٩هـ) ، المكتب الاسلامي ، بيروت ،
الطبعة الأولى ١٣٨٥هـ - ١٩٦٥م .
- المعارف ، لابن قتيبة ، أبي محمد عبد الله بن مسلم ، (ت ٢٧٦هـ) ،
تحقيق الدكتور ثروت عكاشة ، دار المعارف بمصر ، الطبعة
الرابعة .
- معالم السنن ، لأبي سليمان ، حمد بن محمد بن محمد الخطابي البستي ،
(ت ٢٨٨هـ) ، المكتبة العلمية ، الطبعة الثانية ١٤٠١هـ - ١٩٨١م
بيروت - لبنان .

- المعتمد في أصول الفقه ، لأبي الحسين ، محمد بن علي بن الطيـب البصري ، (ت ٤٣٦هـ) ، تقديم وضبط خليل الميس ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .
- معجم البلدان ، لياقوت بن عبدالله الحموي ، (ت ٦٢٦هـ) ، دار صادر ، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م .
- المغازي ، للواقدي ، محمد بن عمر بن واقد ، (ت ٢٠٧هـ) ، تحقيق الدكتور مارسدن جونز ، عالم الكتب ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .
- المغرب في ترتيب المغرب ، لأبي الفتح ، ناصر بن عبدالسيد بن علي المطرزي الخوارزمي ، (ت ٦١٦هـ) ، دار الكتب ، بيروت - لبنان .
- المغني في أصول الفقه ، للخبازي ، جلال الدين ، أبي محمد ، عمر بن محمد بن عمر ، (ت ٦٩١هـ) ، تحقيق الدكتور محمد مظهر بقا من مطبوعات مركز البحث العلمي ، جامعة أم القرى ، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ .
- مغني المحتاج الى معرفة معاني ألفاظ المنهاج ، للشربيني ، محمد الخطيب ، (ت ٩٩٧هـ) ، دار احياء التراث العربي ، بيروت - لبنان .
- المغني على مختصر الخرقى ، لابن قدامة ، موفق الدين ، أبي محمد عبدالله بن أحمد بن محمد المقدس ، (ت ٦٢٠هـ) ، ومطبوع معه الشرح الكبير (الشافى) ، دار الكتاب العربى ، بيروت - لبنان ، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م .

- مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم ، لأحمد بن مصطفى ،
الشهير بطاش كبرى زاده ، (ت ٩٦٨هـ) ، دار الكتب العلمية ،
بيروت - لبنان ، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
- مفتاح الوصول الى بناء الفروع على الأصول ، للتلمساني ، أبي عبد الله ،
محمد بن أحمد المالكي ، (ت ٧٧١هـ) ، تحقيق عبد الوهـاب
عبد اللطيف ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ١٤٠٣هـ -
١٩٨٣م .
- المقدمات ، لابن رشد ، أبي الوليد ، محمد بن أحمد بن رشد ، (ت ٥٢٠هـ) ،
دار الفكر ، للطباعة والنشر .
- مقدمة ابن الطلاح في علوم الحديث ، لأبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن
الشهرزوري ، (ت ٦٤٢هـ) ، مطبوع مع شرحه التقييد والايضاح
دار الفكر ، للطباعة والنشر ، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م .
- المقنع في فقه الامام أحمد ، لابن قدامة ، موفق الدين ، عبد الله بن أحمد
بن قدامة المقدسي ، (ت ٦٢٠هـ) ، مكتبة الرياض الحديثية
١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .
- المنار ، لأبي البركات عبد الله بن أحمد ، المعروف بحافظ الدين النسفي
(ت ٧١٠هـ) ، مطبوع مع شرحه للمصنف المسمى بالكشف ، دار الكتب
العلمية ، بيروت - لبنان ، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .
- منار السبيل على شرح الدليل ، لابن ضويان ، ابراهيم بن محمد بن سالم
(ت ١٣٥٣هـ) ، تحقيق زهير شاويش ، المكتب الاسلامي ،
الطبعة الخامسة ، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .

- مناهج العقول في شرح منهاج الأصول ، للبديخشى ، محمد بن الحسن ، مطبوع معه نهاية السؤل للأسنوي ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م .
- منتقى الأخبار من أحاديث سيد الأخيار ، لمجدالدين أبي البركات ، عبدالسلام بن عبدالله بن تيمية الحراني ، (ت ٦٥٢هـ) ، مطبوع مع نيل الأوطار للشوكاني ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .
- المنتقى شرح الموطأ ، للباجي ، أبي الوليد ، سليمان بن خلف الأندلسي ، (ت ٤٧٤هـ) ، مطبعة السعادة بالقاهرة ، الطبعة الأولى ١٣٣١هـ .
- منتهى الإرادات في جمع المقنع مع التنقيح وزيادات ، لابن النجار ، تقي الدين ، محمد بن أحمد الفتوحي الحنبلي المصري ، (ت ٩٧٢هـ) ، مطبوع مع شرحه للبهوتي ، عالم الكتب ، بيروت .
- منح الجليل شرح مختصر خليل ، للشيخ محمد عيش ، (ت ١٢٩٩هـ) ، تصوير ونشر مكتبة النجاح ، بطرابلس - ليبيا .
- المنحول من تعليقات الأصول ، لحجة الاسلام ، محمد بن محمد الفزالي ، (ت ٥٠٥هـ) ، تحقيق الدكتور محمد حسن هيتو ، دار الفكر ، دمشق ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .
- المنهاج ، للنووي ، أبي زكريا ، محيي الدين ، يحيى بن شرف ، مطبوع مع شرحه مغني المحتاج للشربيني ، دار احياء التراث العربي بيروت - لبنان .

- منهج الوصول الى علم الأصول ، للبيضاوي ، ناصر الدين ، عبدالله بن عمر ، (ت ٦٨٥هـ) ، مطبوع مع شرحه نهاية السؤل للأسنوي ، عالم الكتب ، بيروت - لبنان ، ١٩٨٢م .
- المذهب ، لأبي اسحاق الشيرازي ، ابراهيم بن علي بن يوسف الفيروزآبادي (ت ٤٧٦هـ) ، مطبوع مع شرحه المجموع للنووي ، دار الفكر .
- موارد الظمآن الى زوائد ابن حبان ، للهيثمي ، نورالدين ، علي بن أبي بكر ، (ت ٨٠٧هـ) ، تحقيق محمد عبدالرزاق حمزة ، دارالكتب العلمية ، بيروت - لبنان .
- الموافقات في أصول الأحكام ، للشاطبي ، أبي اسحاق ، ابراهيم بن موسى اللخمي ، (ت ٧٩٠هـ) ، وبهامشه شرح عبدالله بن دراز ، المكتبة التجارية الكبرى بمصر .
- مواهب الجليل لشرح مختصر خليل ، لأبي عبدالله ، محمد بن عبدالرحمن المغربي ، المعروف بالحطاب ، (ت ٩٥٤هـ) ، وبهامشه التج والاكليل للمواق ، دار الفكر ، الطبعة الثانية ، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م .
- الموطأ ، للإمام مالك بن أنس الأصبحي ، (ت ١٧٩هـ) ، تصحيح وتعليق محمد فؤاد عبدالباقي ، دار احياء التراث العربي ، بيروت - لبنان ، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م .
- ميزان الأصول في نتائج العقول في أصول الفقه ، لعلاء الدين شمس النظر أبي بكر محمد بن أحمد السمرقندي (من علماء القرن السادس الهجري) تحقيق الدكتور عبدالملك عبدالرحمن أسعد السعدي ، رسالة دكتوراه ، مطبوعة على الآلة الناسخة ، مكتبة البحث العلمي ، جامعة أم القرى .

- ميزان الاعتدال في نقد الرجال ، للذهبي ، أبي عبدالله ، محمد بن أحمد بن عثمان ، (ت ٤٧٨هـ) ، تحقيق على محمد البجاوي ، دارالمعرفة بيروت - لبنان .
- الناسخ والمنسوخ ، تصنيف الامام أبي منصور عبدالقاهر بن محمدالبغدادي (ت ٤٢٩هـ) ، تحقيق الدكتور حلمي كامل أسعد عبدالهادي ، دار العدوي ، عمان - الأردن ، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .
- الناسخ والمنسوخ من كتاب الله عز وجل ، لهبة الله بن سلامة بن نصر المقرئ ، (ت ٤١٠هـ) ، تحقيق زهير الشاويش ، ومحمد كنعان المكتب الاسلامي ، بيروت ، الطبعة الاولى ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .
- نتائج الأفكار في كشف الرموز والأسرار ، لشمس الدين أحمد بن قـودر المعروف بقاضي زاده (تكملة فتح القدير) ، دار احياء التراث العربي .
- نزهة المشتاق شرح اللمع ، لمحمد يحيى ابن الشيخ آمل ، القاهرة المكتبة العلمية ، ١٣٧٠هـ - ١٩٥١م .
- نزهة النظر بشرح نخبة الفكر في مصطلح حديث أهل الأثر ، لشيخ الاسلام الحافظ ابن حجر العسقلاني ، (ت ٨٥٢هـ) ، دار الجيل للطباعة جمهورية مصر العربية .
- نشر البنود على مراقبي السعود ، تأليف عبدالله بن ابراهيم العلوي الشنقيطي ، طبع اللجنة المشتركة لنشر التراث الاسلامي بين المغرب والامارات العربية المتحدة .

- نصب الزاينة لأحاديث الهداية ، لجمال الدين أبي محمد عبد الله بن يوسف الحنفي الزيلعي ، (ت ٥٧٦٢هـ) ، المكتب الاسلامي الطبعة الثانية ١٣٩٣هـ .
- النكت والفوائد السنوية على مشكل المحرر ، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن مفلح المقدسي ، (ت ٥٧٦٣هـ) ، مطبوع مع المحرر مطبعة السنة المحمدية ، ١٣٦٩هـ - ١٩٥٠م .
- نهاية السؤل في شرح منهج الوصول الى علم الأصول ، للآسنوي عبدالرحيم بن الحسن ، (ت ٥٧٧٧هـ) ، ومعه سلم الوصول لشرح نهاية السؤل عالم الكتب ، بيروت ١٩٨٢م .
- نهاية المحتاج الى شرح المنهاج ، للرملي شمس الدين محمد بن أبي العباس أحمد بن حمزة ابن شهاب الدين المصري ، (ت ١٠٠٤هـ) ، دار الفكر ، الطبعة الأخيرة ، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .
- نواسخ القرآن ، لابن الجوزي جمال الدين أبي الفرج عبدالرحمن بن الجوزي القرشي ، البغدادي ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، الطبعة الاولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
- نور الأنوار شرح المنار ، لحافظ شيخ أحمد المعروف بملا جيون بن أبي سعيد بن عبيد الله الحنفي ، (ت ١٣١١هـ) ، مطبوع مع كشف الأسرار للنسفي ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .

- نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار ، للشوكاني محمد بن علي بن محمد -
(ت ١٢٥٠هـ) ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م
بيروت - لبنان .
- هداية الراغب لشرح عمدة الطالب ، لعثمان أحمد النجدي ، (ت ١١٠٠هـ) ،
تحقيق حسنين محمد مخلوف ، القاهرة ، مطبعة المدنى ،
١٣٧٩هـ - ١٩٦٠م .
- الهداية شرح بداية المبتدىء ، لأبي الحسن علي بن عبد الجليل
أبي بكر ، المرغيناني ، (ت ٥٩٣هـ) ، دار احياء التراث العربي
بيروت - لبنان .
- هداية المعقول الى غاية السؤل من علم الأصول ، للحسين بن الامام
القاسم ، (ت ١٠٥٠هـ) ، مخطوط بالمكتبة المركزية ، جامعة
أم القرى .
- الواضح ، في أصول الفقه ، لأبي الوفاء علي بن عقيل بن محمد بن عقيل
البغدادي ، (ت ٥١٣هـ) ، مخطوط بمكتبة البحث العلمي ، جامعة
أم القرى .
- الوجيز ، لأبي حامد ، محمد بن محمد بن محمد بن أحمد الغزالي ،
(ت ٥٠٥هـ) ، دار المعرفة ببيروت ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م .
- الوصول الى الأصول ، لأبي الفتح أحمد بن علي بن برهان البغدادى ،
(ت ٥١٨) ، تحقيق الدكتور عبد الحميد علي أبو زنييد ،
مكتبة المعارف بالرياض ، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .

فهرس الموضوعات

<u>الموضوع</u>	<u>الصفحة</u>
شكر وتقدير	
المقدمة	أ - ج
<u>الفصل التمهيدي : في الكلام على النسخ ، وتحتة خمسة مباحث :</u>	١ - ١٦
<u>المبحث الأول : حقيقة النسخ عند السلف والأصوليين</u>	٢ - ٧
النسخ في اللغة	٢
النسخ عند السلف	٢ - ٣
النسخ عند الأصوليين	٤ - ٧
التعريف الأول	٤ - ٦
التعريف الثاني	٦ - ٧
الترجيح	٧
<u>المبحث الثاني : الحكمة من النسخ</u>	٨ - ١٠
<u>المبحث الثالث : أركان النسخ</u>	١١
<u>المبحث الرابع : أقسام النسخ</u>	١٢ - ١٤
<u>المبحث الخامس : شروط النسخ</u>	١٥ - ١٦
الشروط المتفق عليها	١٥
الشروط المختلف فيها	١٦
<u>الباب الأول : الزيادة على النص عند الأصوليين ، ويحتوي على</u>	
خمس فصول	١٧ - ٦١
<u>الفصل الأول : معنى الزيادة على النص</u>	١٨ - ٢٣
أ - في اللغة	١٨
ب - اطلاقات النص	١٩ - ٢١
الأول	١٩
الثاني	١٩ - ٢١

<u>الموضوع</u>	<u>الصفحة</u>
الثالث	٢١
ج - في الاصطلاح	٢١ - ٢٣
تعريف الزيادة على النص ..	٢١ - ٢٣
لقب آخر	٢٣
<u>الفصل الثاني : أنواع الزيادة على النص</u>	٢٤ - ٢٧
<u>النوع الأول : الزيادة المستقلة عن المزيد عليه ،</u>	
ولهذا النوع قسمان	٢٤
<u>القسم الأول : ما كانت الزيادة فيه من</u>	
غير جنس المزيد عليه ...	٢٤
<u>القسم الثاني : ما كانت الزيادة فيه من</u>	
جنس المزيد عليه	٢٤
<u>النوع الثاني : الزيادة المتعلقة بالمزيد</u>	
عليه ، ولهذا النوع أربعة	
أقسام	٢٥ - ٢٧
<u>القسم الأول : ما كانت الزيادة فيه جزءا</u>	
من المزيد ، وهي في ثلاثة أمور :	٢٥ - ٢٦
<u>الأول : بالتخيير في اثنين</u>	٢٥
<u>الثاني : بالتخيير في الثلاثة</u> ..	٢٦
<u>الثالث : بإيجاب شيء زائد</u>	٢٦
<u>القسم الثاني : ما كانت الزيادة فيه</u>	
شرطا لصحة المزيد	٢٦

القسم الثالث : الزيادة التي ليست جزءاً

من المزيد عليه، ولا شرطاً

في صحتة ٢٦ - ٢٧

القسم الرابع : ما كانت الزيادة فيـه

رافعة لمفهوم المخالفة. ٢٧

الفصل الثالث : الخلاف في الزيادة على النص، ويشتمل

على مبحثين ٢٨ - ٤٣

المبحث الأول : الزيادة المستقلة عن المزيد

عليه ٢٩ - ٣٣

الأقوال في الزيادة المستقلة ٣٠

أدلة القائلين بالنسخ ٣٠ - ٣٢

أدلة القائلين بأن الزيادة المستقلة

ليست بنسخ ٣٢

الترجيح ٣٣

المبحث الثاني : الزيادة المتعلقة بالمزيد عليه

٣٤ - ٤٣

الفصل الرابع : مشار الخلاف في الزيادة على النص .

٤٤ - ٥١

الفصل الخامس : الأدلة ، وثمره الخلاف ، ويندرج تحته

٥٣ - ٦١

أربعة مباحث ٥٣ - ٦١

المبحث الأول : أدلة الحنفية ٥٣ - ٥٤

٥٤ - ٥٣

المبحث الثاني : أدلة القاضي عبد الجبار ومن وافقه .

٥٥ - ٥٦

الموضوع	الصفحة
<u>المبحث الثالث: أدلة الجمهور</u>	٥٧ - ٥٩
<u>المبحث الرابع: ثمرة الخلاف</u>	٦٠
<u>الترجيح</u>	٦١
<u>الباب الثاني: الأحكام المردودة تمسك بأصل الزيادة ، وموقف المذاهب الأخرى ، ويتكون من مقدمة ، وأربعة فصول</u>	٦٢ - ٣٦٤
<u>المقدمة :</u>	٦٣ - ٦٤
<u>الفصل الأول: في الطهارة ، وفيه ستة مباحث:</u>	٦٥ - ١٥٩
<u>المبحث الأول : النية في الوضوء والغسل</u>	٦٦ - ٨٤
الأقوال في النية	٦٦ - ٦٨
أدلة القائلين بعدم لزوم النية	٦٨ - ٧٦
أدلة القائلين بلزوم النية	٧٧ - ٨٤
<u>الترجيح</u>	٨٤
<u>المبحث الثاني: التسمية في الطهارة</u>	٨٥ - ٩٩
الأقوال في التسمية	٨٥ - ٨٧
أدلة أصحاب القول الأول	٨٨ - ٩٥
أدلة أصحاب القول الثاني	٩٥ - ٩٦
أدلة أصحاب القول الثالث	٩٦ - ٩٩
<u>الترجيح</u>	٩٩
<u>المبحث الثالث : المضمضة والاستنشاق في الوضوء</u>	١٠٠ - ١١٤
الأقوال في المضمضة والاستنشاق	١٠٠ - ١٠٢
أدلة القول الأول	١٠٣ - ١٠٧

الموضوع	الصفحة
أدلة القول الثاني	١٠٧ - ١١١
أدلة القول الثالث	١١١ - ١١٣
الترجيح	١١٣ - ١١٤
<u>المبحث الرابع : الترتيب في الوضوء</u>	١١٥ - ١٣١
الأقوال في الترتيب	١١٥ - ١١٧
أدلة القائلين بالسنية	١١٧ - ١٢٤
أدلة القائلين بالفرضية	١٢٤ - ١٣٠
الترجيح	١٣١
<u>المبحث الخامس : الموالة في الوضوء</u>	١٣٢ - ١٤١
الأقوال في الموالة	١٣٢ - ١٣٤
أدلة القائلين بالسنية	١٣٤ - ١٣٦
أدلة القائلين بالفرضية	١٣٧ - ١٤١
الترجيح	١٤١
<u>المبحث السادس : المسح على العمامة</u>	١٤٢ - ١٥٩
الأقوال في المسح على العمامة	١٤٢ - ١٤٥
أدلة الجمهور	١٤٦ - ١٥٢
أدلة الحنابلة ومن وافقهم	١٥٣ - ١٥٨
الترجيح	١٥٩
<u>الفصل الثاني : في الصلاة ، والحج ، ويتألف من</u>	
خمس مباحث	١٦٠ - ٢١٢
<u>المبحث الأول : تعيين الفاتحة في الصلاة</u> ..	١٦١ - ١٧٣
الأقوال في الفاتحة	١٦١ - ١٦٢

<u>الموضوع</u>	<u>الصفحة</u>
أدلة الحنفية	١٦٣ - ١٦٨
أدلة الجمهور	١٦٩ - ١٧٣
الراجع	١٧٣
<u>المبحث الثاني : الطمأنينة في الصلاة</u>	١٧٤ - ١٨٤
الأقوال في الطمأنينة	١٧٤ - ١٧٥
أدلة القائلين بالوجوب	١٧٦ - ١٨١
أدلة القائلين بالفرضية	١٨١ - ١٨٤
الترجيح	١٨٤
<u>المبحث الثالث : الطهارة في الطواف</u>	١٨٥ - ١٩٩
الأقوال في الطهارة في الطواف	١٨٥ - ١٨٧
أدلة أصحاب القول الأول	١٨٧ - ١٩١
أدلة أصحاب القول الثاني	١٩١ - ١٩٨
الراجع	١٩٩
<u>المبحث الرابع : ستر العورة في الطواف</u>	٢٠٠ - ٢٠٦
الأقوال في ستر العورة في الطواف ..	٢٠٠
أدلة الحنفية ومن وافقهم	٢٠١ - ٢٠٣
أدلة الجمهور	٢٠٣ - ٢٠٦
الترجيح	٢٠٦
<u>المبحث الخامس : الترتيب في الطواف</u>	٢٠٧ - ٢١٢
الأقوال في الترتيب	٢٠٧ - ٢٠٨
أدلة القول الأول	٢٠٨ - ٢١٠
أدلة القول الثاني	٢١٠ - ٢١١
الراجع	٢١٢

الفصل الثالث: في أحكام الأسرة، والجنايات ويندرج

تحت خمسة مباحث :..... ٢١٤ - ٣٠٨

المبحث الأول : اشتراط الايمان في كفارة الظهار

الأقوال في كفارة الظهار ٢١٤ - ٢١٥

أدلة الحنفية ومن وافقهم ٢١٦ - ٢١٧

أدلة الجمهور ٢١٨ - ٢٢٠

الترجيح ٢٢١

المبحث الثاني : تأييد الحرمة باللعان

الأقوال في تأييد الحرمة باللعان ٢٢٣ - ٢٢٥

أدلة أصحاب القول الأول ٢٢٥ - ٢٣٠

أدلة أصحاب القول الثاني..... ٢٣١ - ٢٣٧

أدلة أصحاب القول الثالث ٢٣٧

الترجيح ٢٣٧ - ٢٣٨

المبحث الثالث: الرضاع المحرم

الأقوال في الرضاع المحرم ٢٣٩ - ٢٤٢

أدلة القائلين بالتحريم بمطلق الرضاع .. ٢٤٢ - ٢٤٩

أدلة القائلين بالتحريم بثلاث رضعات فصاعدا ٢٥٠ - ٢٥٦

أدلة القائلين بالتحريم بخمس رضعات ٢٥٧ - ٢٦٣

أقوال أخرى في الرضاع المحرم ٢٦٣ - ٢٦٤

الراجح ٢٦٤

المبحث الرابع : الواجب بالقتل العمد

الأقوال في الواجب بالقتل العمد ٢٦٦ - ٢٦٩

<u>الموضوع</u>	<u>الصفحة</u>
أدلة القول الأول	٢٧٩ - ٢٧٠
أدلة القول الثاني	٢٨٥ - ٢٨٠
أدلة القول الثالث	٢٩٣ - ٢٨٦
الترجيح	٢٩٤
<u>المبحث الخامس : الكفارة في القتل العمد</u> ..	٣٠٨ - ٢٩٥
الأقوال في الكفارة	٢٩٦ - ٢٩٥
أدلة الشافعي ومن وافقه	٣٠٢ - ٢٩٧
أدلة الجمهور	٣٠٧ - ٣٠٢
الترجيح	٣٠٨ - ٣٠٧
<u>الفصل الرابع : في الحدود ، والشهادات ، ويحتوي على</u>	
ثلاثة مباحث :	٣٦٤ - ٣٠٩
<u>المبحث الأول : تغريب الزاني البكر</u>	٣٢٧ - ٣١٠
الأقوال في التغريب	٣١١ - ٣١٠
أدلة الحنفية	٣٢١ - ٣١٢
أدلة الجمهور	٣٢٦ - ٣٢٢
الترجيح	٣٢٧
<u>المبحث الثاني : ضمان العين المسروقة</u>	٣٣٨ - ٣٢٨
الأقوال في الضمان	٣٣٠ - ٣٢٨
أدلة القائلين بعدم الضمان	٣٣٥ - ٣٣٠
أدلة القائلين بالتفريق	٣٣٦ - ٣٣٥
أدلة القائلين بالضمان	٣٣٧ - ٣٣٦
الترجيح	٣٣٨

الموضوع	الصفحة
<u>المبحث الثالث : القضاء بشاهد ويمين</u>	٣٣٩ - ٣٦٤
الأقوال في القضاء بشاهد ويمين	٣٣٩ - ٣٤٢
أدلة الحنفية ومن وافقهم	٣٤٣ - ٣٤٩
أدلة الجمهور	٣٥٠ - ٣٥٧
مناقشات على القول بجواز القضاء	
بشاهد ويمين	٣٥٨ - ٣٦٤
الراجع	٣٦٤
<u>الباب الثالث : الأحكام التي خولف فيها هذا الأصل عند</u>	
<u>القائلين به ، ويشتمل على مقدمة ، وثلاثة</u>	
<u>فصول:</u>	٣٦٥ - ٤٧٧
<u>المقدمة</u>	٣٦٦ - ٣٦٩
<u>الفصل الأول : في العبادات ، ويتكون من ثلاثة</u>	
<u>مباحث:</u>	٣٧٠ - ٤٣٧
<u>المبحث الأول : الوضوء بنبيذ التمر</u>	٣٧١ - ٣٩١
الأقوال في الوضوء بالنبيذ	٣٧١ - ٣٧٣
أدلة أصحاب القول الأول	٣٧٣ - ٣٨٥
أدلة أصحاب القول الثاني	٣٨٦ - ٣٨٩
أدلة أصحاب القول الثالث	٣٨٩ - ٣٩٠
الترجيح	٣٩١
<u>المبحث الثاني : القراءة خلف الإمام</u>	٣٩٢ - ٤٣٢
الأقوال في القراءة خلف الإمام	٣٩٢ - ٣٩٤

الموضوع	الصفحة
أدلة القائلين بوجوب القراءة على المأموم	
خلف الامام	٣٩٤ - ٤٠٢
أدلة القائلين بعدم وجوب القراءة	٤٠٣ - ٤٣٢
الراجع	٤٣٢
<u>المبحث الثالث: تأخير صلاة مغرب يوم عرفة</u>	٤٣٣ - ٤٣٧
الأقوال في التأخير	٤٣٣ - ٤٣٤
أدلة الحنفية ومن وافقهم	٤٣٤ - ٤٣٦
أدلة الجمهور	٤٣٧
الترجيح	٤٣٧
<u>الفصل الثاني: في النكاح ، والحدود ، ويتألف من</u>	
مبحثين:	٤٣٨ - ٤٥٣
<u>المبحث الأول: الشهادة في النكاح</u>	٤٣٩ - ٤٤٨
الأقوال في الشهادة	٤٣٩ - ٤٤١
أدلة القائلين بعدم اشتراط الشهادة في	
النكاح	٤٤١ - ٤٤٢
أدلة القائلين بالاشتراط	٤٤٣ - ٤٤٧
الترجيح	٤٤٧ - ٤٤٨
<u>المبحث الثاني: قطع اليد اليمنى للسارق .</u>	٤٤٩ - ٤٥٣
الأقوال في قطع اليد اليمنى للسارق ..	٤٤٩
الأدلة على القطع	٤٥٠ - ٤٥٣

المفحة

الموضوع

الفصل الثالث: في الأطعمة ، والأيمان ، ويتضمن

٤٧٧ - ٤٥٤ ثلاثة مباحث :

٤٦٣ - ٤٥٥ المبحث الأول: ميتة السمك

٤٥٦ - ٤٥٥ الأقوال في ميتة السمك

٤٦٠ - ٤٥٦ أدلة القول الأول

٤٦٣ - ٤٦٠ أدلة القول الثاني

٤٦٣ أدلة القول الثالث

٤٦٣ الرجـح

٤٧٠ - ٤٦٤ المبحث الثاني: ميتة الجراد

٤٦٥ - ٤٦٤ الأقوال في ميتة الجراد

٤٦٧ - ٤٦٥ أدلة سعيد بن المسيب

٤٦٧ أدلة مالك بن أنس

٤٧٠ - ٤٦٧ أدلة الجمهور

٤٧٠ الترجيح

المبحث الثالث: التتابع في صيام كفارة

٤٧٧ - ٤٧١ اليمين

٤٧٣ - ٤٧١ الأقوال في التتابع

٤٧٤ - ٤٧٣ أدلة القائلين بعدم لزوم التتابع

٤٧٧ - ٤٧٥ أدلة القائلين بلزوم التتابع

٤٧٧ الرجـح

٤٨١ - ٤٧٨ الخاتمة: في نتائج البحث

المفحة

الموضوع

٥٦٢ - ٤٨٢ : <u>الفهارس</u>
٤٨٩ - ٤٨٣	- فهرس الآيات القرآنية الكريمة
٥٠٠ - ٤٩٠	- فهرس الأحاديث النبوية الشريفة
٥٠٤ - ٥٠١	- فهرس آثار الصحابة والتابعين
٥٠٥	- فهرس المصطلحات والكلمات الغريبة
٥٠٨ - ٥٠٦	- فهرس الأعلام المترجم لهم في الرسالة
٥٥٠ - ٥٠٩	- فهرس مراجع الرسالة
٥٦٢ - ٥٥١	- فهرس الموضوعات